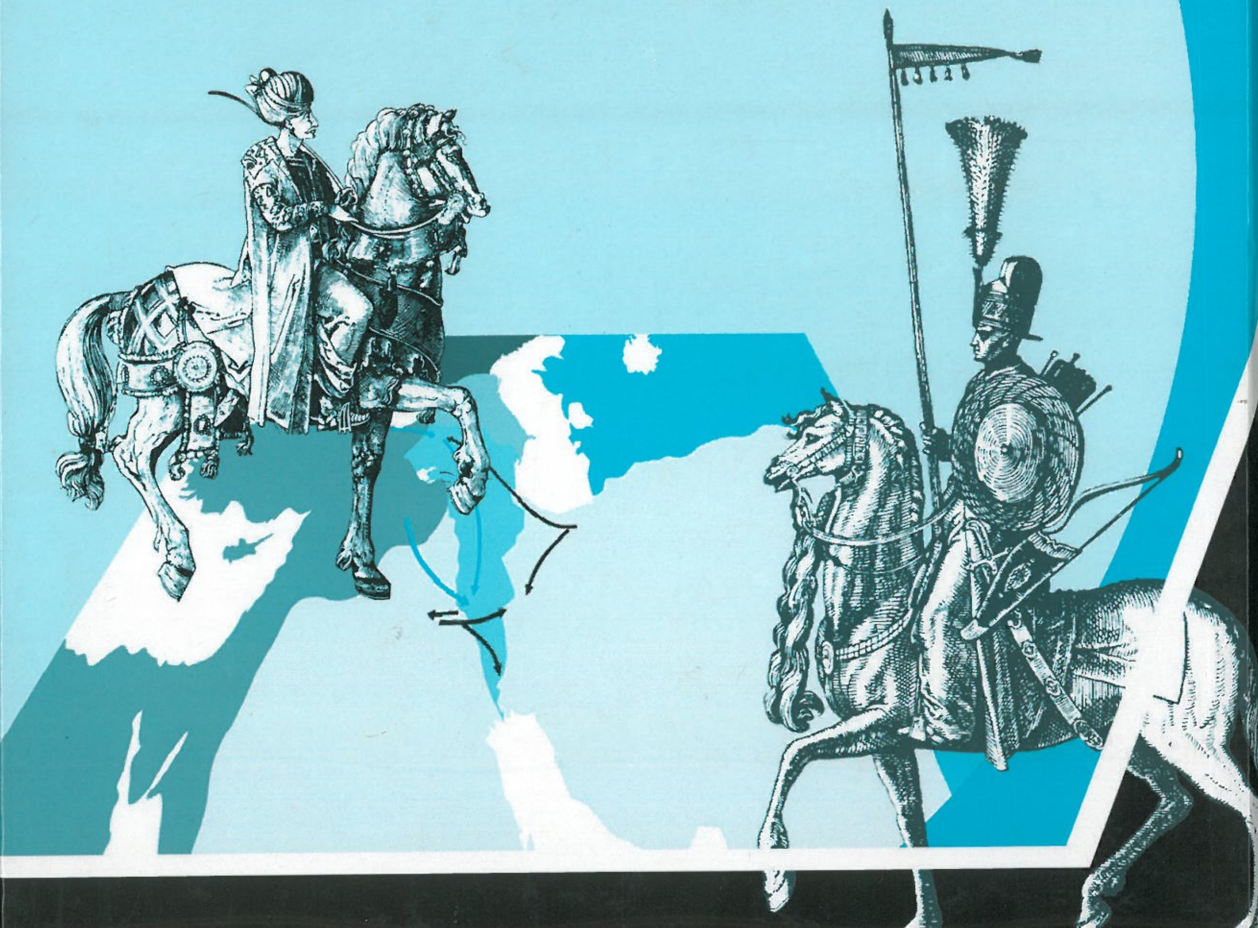
الدكتور عباس إسماعيل صبّاغ

تاريخ العلاقات العثمانية الإيرانية

الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين



دار النفائس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾

تاريخ العلاقات العثمانية - الإيرانية

الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين

الدكتور

عباس إسماعيل صبّاغ

مدرّس التاريخ واللغة الفارسية

في جامعة بيروت العربية وجامعة الإمام الأوزاعي

دار النفائس

دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع
شارع فردان - بناية الصباح
وصفي الدين - ص. ب 14/5152
فاكس: 861367 - هاتف: 803152
أو 810194 بيروت - لبنان

DAR AN-NAFAÉS
Printing-Publishing-Distribution
verdun str. Saffi Aldeen Bldg.
P.o.Box 14/5152
Fax: 861367 - Tel. 803152 - 810194. Beirut - Lebanon

E-mail: nafaes@intracom.net.lb

الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999م

إلى كل الأحرار الذين يؤمنون بوحدة الأمة...
أقدم لهم جميعاً هذا الجهد عربون محبة ووفاء

عباس صباغ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمة

مما لا شك فيه، أن دراسة العلاقة بين الدولتين العثمانية والصفوية أمر شائك للغاية، لأن الدولتين بالأساس، تؤلفان دائرتين سياسيتين تشكلتا نتيجة لاستغراق تكوينات سياسية متعددة ومتنوعة من الناحيتين الجغرافية والإثنية. وقد بلغتا مدى اتساعهما في بداية الفترة الاعتبارية الموسومة اصطلاحاً بالعصر الحديث، حيث ما كادت دائرتاهما تتماسان بعضهما مع بعض، حتى نشب الصراع بينهما على المناطق الغنية بثرواتها الاقتصادية وعلى الخصوص الحرير، أو على المناطق التي تعتبر نقاط عبور استراتيجية لمتاجر الشرق والغرب، مما جعل كل دائرة منهما تطغى على الأخرى، تبعاً لظروف القوة والضعف، عبر مرحلة زمنية، امتدت قرابة قرنين وأربعة عقود، تراكمت فيها الأحداث والوقائع، بشكل متشابك ومعقد، شبيهة ببانوراما هائلة من صور الحرب والسلام، نتج عنها انعكاسات سلبية وإيجابية على مجتمعي الدولتين، الذي كان يضم إثنيات متعددة، تكاد تكون واحدة. فالهيئة الحاكمة في هذه الدولة أو تلك هي بالأصل من القبائل التركمانية المهاجرة من أواسط آسية إلى إيران والأناضول، وكل دولة منهما مع اتساع دائرتها الجيوسياسية، كانت تضم جماعات من الإثنيات (الكردية والعربية والأرمنية والكرجستانية) وهذا ما زاد الأمر تعقيداً، نتيجة لهذا التدخل.

إذ كان الولاء للسلطان العثماني أو الشاه الصفوي، كثيراً ما يطغى على الجانب القومي، وفي أحيان أخرى كانت المصلحة الاقتصادية، تطغى على كل الاعتبارات والولاءات، مما يزيد من وتائر الأزمة بين الدولتين.

لكن وعلى الرغم مما عكسه الصراع من سلبيات، فقد عكست حالات السلم بينهما، إيجابيات لم تكن في الحسبان، لعبت فيها وحدة التعدد الإثني، مع سيادة الديانة الإسلامية في الدولتين معاً، على باقي الديانات، دوراً بارزاً في التفاعل الحضاري بينهما، تجلى في نواح عديدة، في اللغة والثقافة العامة والفن، وحتى في الإدارة الداخلية للبلاد.

ولكي يتضح ما أُشير إليه في هذه السطور، وُضعتْ هذه الدراسة على صيغة عمل

أكاديمي جاد، تضمن ثلاثة أبواب كبرى، عالجت هذه العلاقة من منظور إثنتي عشرة زاوية، لاشتمال كل باب على أربعة فصول، تناول فيها الباب الأول المنطلقات الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية والديموغرافية، التي تحددت من خلالها نشأة وامتداد الدولتين، على رقعة امتدت من الحد الذي يفصل آسية الوسطى عن الهضبة الإيرانية شرقاً، إلى الحد الذي يفصل منطقة البلقان عن أوروبة الغربية غرباً، على صيغة دراسة موجزة، لما تحتوي عليه هذه الرقعة، من نقاط استراتيجية واقتصاديات وتعددات ديموغرافية.

أما الباب الثاني، فقد تضمن حبكة هذه الدراسة، وما اشتملت عليه من علاقات في حيز الحرب والسلام، رُسمتْ من خلاله مجموعة طغيانات إحدى الدولتين على جانب من مناطق الأخرى، وذلك تبعاً لظروف القوة والضعف، لعدم استقرار قوى إحدى الدولتين على حالة واحدة، حيث كان ازدياد قوة إحداهما يعني طغيانها على جانب من مناطق الأخرى، وتوازن القوى من الناحية الاستراتيجية (قوة وضعفاً) كان يعني حالات من الاستقرار والسلام بين الجانبين.

وأما الباب الثالث، فقد سلط الضوء على مجمل انعكاسات حالات الحرب والسلام على مجتمعي الدولتين، مع التركيز إلى حدٍّ ما، على التفاعلات الحضارية، في الإدارة الداخلية واللغة والفكر والفن.

وقد تطلّب فهم هذه العلاقة، من جوانبها المتعددة، الغوص في ميادين معرفية، تعدت المصادر التاريخية والدراسات الناشئة عنها إلى محاكات كتب اللغة والأدب والفن، علاوة إلى أن هذه الدراسة حتّمتْ بالضرورة دراسة اللغة الفارسية وإتقانها، للإفادة من مصادر تاريخ الدولة الصفوية، ودراسات باحثيها المعاصرين بلغتهم الأم، وذلك لندرة الدراسات العربية المتعلقة بهذه الدولة، على عكس ما توفره المكتبة العربية من تواريخ ودراسات، تتناول الدولة العثمانية من زوايا عديدة.

ولأهمية المصادر على وجه الدقة يجدر بي أن أعرف بأهمها على سبيل المثال لا الحصر، وذلك لإتمام الفائدة قبل الولوج في متن هذه الدراسة.

ـ التعريف بأهم المصادر العربية والفارسية المخطوط منها والمطبوع:

أولاً: المخطوطات: وهي غير منشورة

١ ـ تاريخ العجم والأفغان:

تأليف: موسى بن جرجس (ابن النحو الطرابلسي) ١١٣٩ ـ ١١٨٦ هـ.

يعتبر هذا المخطوط، المحفوظ في مكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت، والمصنف تحت رقم: Mic-A-64، الأول من نوعه في لغة الضاد إذ أن صاحبه ـ على ما يبدو ـ هو

أول عربي، وضع كتاباً في تاريخ الصفويين، وخصهم فيه، إبان تسلط الأفغان على إيران، وقد استقى معلوماته، حسبما أوضح في مقدمة كتابه، من الكتب التركية، حيث بدأه بنبذات متفرقة، في تاريخ الشاهات الصفويين وصولاً إلى الشاه حسين ١١٠٥ ـ ١١٣٥ هـ/ ١٦٩٤ ـ ١٧٢٢ م، ثم بخلاصة عن أحوال الأفغان، إلى عهد الأمير أويس، الذي استقل بحكم قندهار بين سنتي ١٧٠٩ ـ ١٧١٥ م، واجتياح المير محمود ١٧١٥ ـ ١٧٢٤ م لأصفهان وإسقاط الدولة الصفوية، وذلك إلى نهاية عهد المير أشرف ١٧٢٤ ـ ١٧٢٧ م. والمخطوط في مجمله غير مبوب، وأحداثه متداخلة، لكن مؤلفه كان من جانب آخر حيادياً، قدم من خلاله، مادة غنية للقارىء العربي.

٢ ـ نبذة في ذكر ملوك آل عثمان:

تأليف: مجهول.

وهو مخطوط، محفوظ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، يحمل الرقم ٧٨٥٦، ابتدأه مؤلفه، بذكر أخبار سليمان شاه ـ الجد الأكبر للعثمانيين ـ واختتمه بذكر السلطان عبد العزيز ١٨٦١ ـ ١٨٧٦ م، وعلى ما يظهر، فإن مؤلفه كان معاصراً لهذا السلطان، إذ يقول في الصفحة (١٥٠) في سياق ترجمته للسلطان عبد العزيز: «... فهو إمام عصرنا وغمام شامنا ومصرنا...» والملفت للنظر في هذا المخطوط، أن المؤلف أسهب في ذكر معركتي مرج دابق والريدانية، كما وأطنب بذكر أخبار السلطان سليم الأول والسلطان القانوني والسلطان سليم الثالث، حيث ترجم للسلطان سليم الأول من الصفحة (٤٩) إلى الصفحة (١١٨)، وكذلك ترجم للسلطان سليمان القانوني من الصفحة (١١٩) إلى الصفحة (١٣١)، وللسلطان سليم الثاني من الصفحة (١٣١) إلى الصفحة (١٣٧)، في حين اقتصر على ترجمة كل واحد من السلاطين المتبقين على صفحة واحدة أو صفحتين على الأكثر. والمخطوط لا يتعدى كونه من كتب التراجم مع تلميحات لأهم أعمال السلاطين.

٣ ـ رسالة في فتح تبريز:

تأليف: محب الدين الدمشقي ٩٤٩ ـ ١٠١٦ هـ.

مخطوطة، محفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، تحت رقم ٨٤٣٤، تتألف من ست صفحات، ضمن مجموع يحتوي أكثر من موضوع، وهي عبارة عن رسالة، أرسلها القاضي محب الدين المذكور، لمفتي إستانبول بعد مرافقته لحملة عثمانية، أعادت فتح تبريز سنة ١٥٨٤، وفيها شرح أحوال الجيش العثماني وتصرفاته في هذه الحملة، والمخطوطة على جانب من الأهمية لهذه الدراسة، وقد أُفْرِدَ لها الملحق الأول، وفيه عنيت بتحقيقها ودراستها وتبيان أهميتها.

٤ ـ تاريخ سلاطين بني عثمان :

تأليف : أبو الفضل ميرزا ابن علي شاه الإيراني .

وهو مخطوط باللغة الفارسية، محفوظ بمكتبة الأسد الوطنية بدمشق، تحت رقم ١٥٩٠٥، وفيه ترجم المؤلف لخمسة وثلاثين سلطاناً عثمانياً، وقد بدأه بتاريخ الأمير عثمان، واختتمه بتاريخ السلطان عبد العزيز ـ المشار إليه سالفاً ـ ومع أن المخطوط لا يخرج عن كونه كتاباً في التراجم، لكن أهميته تكمن في أن مؤلفه، خص مدينة استانبول في خاتمة كتابه، بيَّن فيها الأوضاع المستجدة، في عاصمة العثمانيين، ووصف أشهر مبانيها في الفترة التي كان يعيش فيها، والمتمثلة في أواخر القرن الثالث عشر الهجري، وقد فرغ من تأليفه سنة ١٣٠٠ هـ.

٥ ـ مادة الحياة :

تأليف : نور الدين آشپز باشي [رئيس طباخين] الشاه عباس الأول .

وهو مخطوط باللغة الفارسية، محفوظ بالمكتبة المركزية بجامعة طهران[١]، ضمن مجموع يشتمل على أكثر من موضوع، يحمل الرقم ٢٥٩١، وفيه ذكر مؤلفه، عدداً كبيراً من المأكولات التي كان يعدها لبلاط الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، وطريقة تحضيرها، كما بيّن فيه الأصيل من هذه المأكولات، أو المأخوذ عن الدول المجاورة، وعلى الخصوص ما أخذه من مأكولات السلطنة العثمانية، فأتى عمله تبياناً لمآكل الدولة الصفوية من جهة، والدولة العثمانية من جهة أخرى، لكن بطريقة عرضية.

٦ ـ جنـگ :

تأليف : أحمد غلام .

مخطوط باللغة الفارسية، محفوظ في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران[٢] يحمل الرقم ٣٤٥٥، يحتوي على عدد كبير من الرسائل الملكية الصادرة عن ديوان الدولة الصفوية، أو الواردة إليه، من دول ومناطق عدة، منها ما نشر مقتضباً لتوضيح دراسة ما، ومنها ما يزال محفوظاً طيّ هذا السجل.

٧ ـ جنـگ :

تأليف : مجهول .

مخطوط باللغة الفارسية محفوظ في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، يحمل

(١) كتابخانه مركزي دانشگاه تهران.
(٢) كتابخانه مجلس شوراي إسلامي تهران.

الرقم ٣٣٤٩، وهو كسابقه، يحتوي على عدد كبير من المراسلات والمراسيم الصادرة عن ديوان الدولة الصفوية، نُشر بعضها والبعض الآخر ما زال ينتظر جهود الباحثين.

ثانياً ـ المصادر المطبوعة :

أ ـ المصادر العربية :

١ ـ بدائع الزهور في وقائع الدهور :

تأليف : محمد بن أحمد بن أياس ٨٥٢ ـ ٩٣٠ هـ.

كتاب في خمسة أجزاء، يتناول تاريخ مصر وبلاد الشام، إبان حكم المماليك، تتبع فيه مؤلفه الأحداث أحياناً يوماً بيوم، معتمداً على أسلوب التأريخ الحولي. تكمن أهميته في الفترة التي سجلها المؤلف، وهو شاهد عيان لها، وعلى الخصوص تلك الفترة التي تمثلت بسقوط دولة المماليك وبداية حكم العثمانيين لمصر، والجدير بالذكر أنه مَثَّل بعمله هذا الجانب المصري كشاهد على هذه الفترة، في الوقت الذي مَثَّل فيه ابن طولون في كتابه «مفاكهة الخلان في حوادث الزمان» الجانب الشامي، فأتى نتاجهما متكاملاً، غطى فترة تعتبر من أحرج الفترات في تاريخ مصر وبلاد الشام، إلى ما بعد سقوط دولة المماليك بعدة سنين.

وقد عني بتحقيقه الأستاذ محمد مصطفى، ونشره بالقاهرة سنة ١٩٨٤ م.

٢ ـ مفاكهة الخلان في حوادث الزمان :

تأليف : محمد بن طولون ٨٨٠ ـ ٩٥٣ هـ.

كتاب في جزأين، مرتب أيضاً على أسلوب التأريخ الحولي، يعتبر سجلاً يومياً عن الأحداث التي جرت في بلاد الشام ومصر، بين سنتي ٨٤٤ ـ ٩٢٦ هـ، وقد أتى ـ على ما ذكر قبل قليل ـ على صيغة عمل متوازٍ مع كتاب «بدائع الزهور في وقائع الدهور» لابن أياس، وقد سجل فيه مؤلفه، مجمل الأحداث التي سبقت سقوط دولة المماليك، كما اشتمل الكتاب على جملة من الأحداث، التي واكبت الحكم العثماني لبلاد الشام في بداياته، علاوة على أن مؤلفه أيضاً، كان شاهد عيان يقظاً، يهتم بما يجرى حوله من أحداث.

وقد عني بتحقيقه الأستاذ محمد مصطفى ونشره بالقاهرة ١٩٦١ م.

٣ ـ تاريخ السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد مع قانصوه الغوري سلطان مصر وأعمالها :

تأليف : ابن زنبل الرمال المحلي .

وهو كتاب صغير الحجم، بدأه مؤلفه بذكر أحوال مصر سنة ٩٢١ هـ ومن كان فيها

من الأمراء والمتنفذين، ثم ذَكَرَ أحوال الدولة العثمانية، وخلاف السلطان سليم الأول مع إخوته، واستمر في ذكره للعلاقات العثمانية المملوكية إلى ما بعد سقوط الدولة المملوكية ١٥١٦ ـ ١٥١٧ م، مختتماً إيّاه بذكر ثورة جانبر دي الغزالي واستقلاله بحكومة دمشق، ومن ثم مقتله على يد الوزير العثماني «أياس باشا» الموفد من قبل السلطان سليمان القانوني.

٤ ـ الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة:

تأليف: نجم الدين محمد بن محمد الغزي ٩٧٧ ـ ١٠٦١ هـ.

وهو في موضوعه يُعنى بتراجم الرجال، الذين عاصر معظمهم الانقلاب السياسي بين العهدين المملوكي والعثماني، والكتاب بجملته مرتب على ثلاث أجزاء قسم مؤلفه من خلاله وفيات القرن العاشر الهجري إلى ثلاث طبقات، وتتجلى أهميته لهذه الدراسة في ترجمته لبعض الشخصيات العثمانية أو الإيرانية التي كانت تحيا في مصر وبلاد الشام.

٥ ـ الإعلام بأعلام بيت الله الحرام:

تأليف: قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي (ت ٩٩٠ هـ).

وهو كتاب يشتمل على أخبار مكة المشرفة والكعبة المعظمة، ونبذ من تواريخ الخلفاء والسلاطين، الذين سبقوا قيام الدولة العثمانية، وتتجلى أهميته، في المعلومات التي قدمها مؤلفه عن الدولة العثمانية إبان حكم السلطانين سليم الثاني ١٥٦٦ ـ ١٥٧٤ م، ومراد الثالث ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥ م، لمعاصرته لهما، ويتميز بانحيازه الشديد للعثمانيين وبمعاداته لكل من عاداهم، أمثال المماليك والصفويين.

٦ ـ أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ:

تأليف: أحمد بن يوسف القرماني (ت ١٠١٩ هـ).

وهو سفر كبير يشتمل على تاريخ العديد من الدول والأسر الحاكمة، مرتب على التعاقب والتسلسل، وقد حوى مقدمة وخمسة وخمسين باباً، تناول مؤلفه من خلاله سير الأنبياء، والسيرة النبوية الشريفة، والسلاطين الأيوبيين والمماليك، وغيرهم من ملوك وسلاطين الدول، في شرق العالم الإسلامي وغربه.

كما تناول فيه تاريخ الدولة العثمانية، وذلك في الباب السابع والأربعين، حيث بدأ هذا الباب بأخبار الأمير عثمان واستمر يذكر خلفاءه من بعده إلى عهد السلطان أحمد الأول ١٦٠٣ ـ ١٦١٧، وتناول في الباب الثاني والخمسين تاريخ الدولة الصفوية، وقد بدأه بعهد الشيخ جنيد بن إبراهيم الصفوي ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠ م إلى أن ذكر تولية الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م دون أن يذكر من أخباره شيئاً.

وبهذا الصدد يقول: «وتولى الملك بعده [أي الشاه محمد خدابنده] عباس... وهو

اليوم صاحب بلاد العجم». ثم أفرد الباب الأخير لذكر الأماكن والبلدان، حيث عَرَّف بها مسلسلة على حروف المعجم.

وقد حققه الأستاذان أحمد حطيط وفهمي سعد، ونشراه في ثلاثة أجزاء سنة ١٩٩٢ م.

٧ ـ المنح الرحمانية في الدولة العثمانية وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية:

تأليف: محمد بن أبي سرور البكري الصديقي ٩٩٨ ـ ١٠٧١ هـ.

وهما كتابان في مجلد واحد، يشتملان على ذكر أخبار الدولة العثمانية منذ عهد مؤسسها عثمان الأول إلى عهد السلطان مصطفى الأول ١٦١٧ ـ ١٦١٨ م، وقد جعله مؤلفه على خمسة عشر باباً، وخص كل باب في ترجمة سلطان مع أبرز الأحداث في عصره، وعرض لأهم أعماله بالإضافة إلى تلميحات عدّة حول الولايات وولاتها، كذكره للمناصب الإدارية والأحوال الاجتماعية التي عاصرها.

وقد اعتنت الأستاذة ليلى الصباغ بتحقيقه، ونشرته بدمشق سنة ١٩٩٥ م.

٨ ـ در الحبب في أعيان حلب:

تأليف: رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف «ابن الحنبلي» (ت ٩٧١ هـ)

وهو كتاب في التراجم، ترجم فيه مؤلفه لأعيان عصره ورتبه على حروف المعجم، وقد ذكر في المقدمة الغاية من وضعه لهذا الكتاب حيث يقول: «... وشرطي في تاريخي هذا، ذكر من عاصرتهم من أهلها [أي حلب] أو عاصرت من عاصرهم... ثم أني لم آل جهداً في إيراد ما شاهدته من الأحوال أو سمعته من الأقوال...».

وقد حققه الأستاذان محمود فاخوري ويحيى قباوة، ونشراه بدمشق سنة ١٩٧٢ م.

٩ ـ معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب:

تأليف: أبو الوفا العرضي ٩٩٣ ـ ١٠٧١ هـ.

وهو كتاب في التراجم، استعرض فيه مؤلفه تراجم لست وسبعين شخصية، أخذ منها المحبي صاحب «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» ستاً وثلاثين شخصية، واشتملت تراجمه على من عرفه من معاصريه أو من عاصر والده، وتضمنت بالإضافة إلى ذلك أخباراً لها علاقة بالأحداث التي وقعت بين العثمانيين والصفويين.

وقد حققه الأستاذ عيسى سليمان أبو سليم، ونشره في الأردن سنة ١٩٩٢ م.

١٠ ـ حديقة الزوراء في تاريخ الوزراء «تاريخ بغداد»:

تأليف: عبد الرحمن بن عبدالله بن الحسين السويدي ١٧٢٢ ـ ١٨٠٥ م.

وهو كتاب صغير الحجم، اهتم بتاريخ بغداد إبان حكم واليها «حسن باشا» وابنه «أحمد باشا» وقد غطى مؤلفه مجمل الأحداث المهمة التي وقعت بين الدولتين العثمانية والصفوية، وعلى الخصوص إبان حكم الأفغان لإيران في الثلث الأول من القرن الثامن عشر الميلادي.

وقد حُقِّق من قبل صفاء خلوصي ونُشِرَ في بغداد سنة ١٩٦٢ م.

١١ ـ غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام:

تأليف: ياسين بن خير الله العمري (ت ١٢٣٧ هـ).

وهو كتاب صغير الحجم أيضاً، يهتم بتاريخ ولاية بغداد العثمانية في القرن السابع عشر الميلادي، وهو في جانب آخر يعتبر من الكتب المتأخرة التي عنيت بتاريخ العلاقة بين العثمانيين والصفويين، بالإضافة إلى أن مؤلفه ضمّنه تلميحات عن أحوال بغداد من الناحية الاجتماعية.

ب ـ المصادر المعربة:

١ ـ شرف نامه بدليسي:

تأليف: شرف خان البدليسي (ت ١٠٠٥ هـ/ ١٥٩٦ م)

تربّى مؤلف هذا الكتاب في بلاط الشاه طهماسب الأول ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م، وظل في رعاية الشاه متنقلاً في الوظائف إلى أن غدا نائباً عن الأكراد في البلاط الصفوي، لكن الشاه إسماعيل الثاني ١٥٧٦ ـ ١٥٧٨ م، أبعده عن البلاط إلى نخجوان ـ مدينة في أرمينية ـ فكان أن بدّل ولاءه وجعل نفسه في خدمة السلطان العثماني مراد الثالث ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥ م، فأسند الأخير إليه ولاية بدليس، حيث شارك منذ ذلك الحين الجيش العثماني في حروبه ضد الصفويين.

أما كتاب «شرف نامه» فقد وضعه مؤلفه باللغة الفارسية في جزأين:

الأول: استعرض فيه تاريخ قبائل الكرد، وأماكن تواجدهم في القرن السادس عشر الميلادي.

الثاني: استعرض فيه أحداث القرن السادس عشر الميلادي، وما رافقها من وقائع بين العثمانيين والصفويين، معتمداً على أسلوب التاريخ الحولي. وقد التزم فيه الحياد بشكل عام تجاه الفريقين، لكنه لم يخف كرهه للمماليك في أكثر من موضع.

وقد ترجمه إلى العربية «محمد علي العوني» ونشره في القاهرة.

٢ ـگلشن خلفا:

تأليف: مرتضى أفندي نظمي زاده (ت ١١٣٦ هـ)

وضعه مؤلفه باللغة التركية، مستفتحاً إياه بذكر نبذ في تاريخ الخلفاء العباسيين والحكام المغول والإيلخانيين والتيموريين والحكام القره قويونلو والآق قويونلو لإيران والعراق، ومن ثم الحكم الصفوي لإيران. وفيه ذكر تاريخ بغداد وتتالي الحكم الصفوي والعثماني لها، ومن حكمها من وزراء عثمانيين. وقد بدأت معاصرة المؤلف للأحداث في أواخر القرن السابع عشر الميلادي إلى الربع الأول من القرن الثامن عشر، حيث كان كثيراً ما يورد العبارات التي تدل على مشاركته في الأحداث الاجتماعية، كأن يقول: «... وكنت من الذين حضروا تكملة البناية، فقلت في هذه المناسبة...».

وقد ترجمه إلى العربية الأستاذ «موسى كاظم نورس» ونشره في النجف سنة ١٩٧١ م.

٣ ـ دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء:

تأليف: رسول كركوكلي.

وضعه مؤلفه باللغة التركية، واعتبره ذيلاً لكتاب گلشن خُلفا المذكور. تضمن مجمل الأحداث السياسية والاجتماعية التي وقعت في بغداد خصوصاً، والعراق عموماً بين عامي ١١٣٢ ـ ١١٣٧ هـ/ ١٧٢٠ ـ ١٧٢٥ م، والكتاب لا يختلف كثيراً في محتواه عن الكتب التي أرخت لبغداد في ذلك الوقت.

وقد ترجمه الأستاذ موسى كاظم نورس أيضاً، ونشره في بيروت.

جـ ـ المصادر الفارسية:

١ ـ أحسن التواريخ:

تأليف: حسن بيگ روملو.

ويضم هذا الكتاب الأحداث الواقعة بين سنتي ١٤٩٤ ـ ١٥٧٧ م، أي أنه يشتمل على الأحداث الواقعة في إيران قبل قيام الدولة الصفوية، حتى عهد الشاه إسماعيل الثاني ١٥٧٦ ـ ١٥٧٨ م، وقد رافق حسن روملو الشاه طهماسب ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م في أسفاره وحروبه كافة، وكان بمثابة مؤرخ للقصر الصفوي، وشاهد عيان لأكثر الأحداث التي ذكرها والتي استمرت زهاء أربعين عاماً. والكتاب بمجمله مدون على أسلوب التاريخ الحولي، ومؤلفه يذكر الأحداث سنة بسنة، وفي آخر كل سنة يذكر أشهر من توفي فيها إلى سنة ٩٨٠ هـ/ ١٥٧٢ م.

وقد حققه الأستاذ عبد الحسين نوائي، ونشره في طهران للمرة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ ش.

٢ ـ عالم آراي صفوي، أو «عالم آراي شاه إسماعيل»:

تأليف: مجهول.

بدأه مؤلفه بذكر أخبار الشيخ صفي الدين الأردبيلي ـ الجد الأكبر للصفويين ـ والأحداث المعاصرة له، ومن ثم ذكر أخبار خلفائه (علي وجنيد وحيدر) وأتمه بذكر أخبار الشاه إسماعيل الأول، منذ لحظة تتويجه، وما قام به من حروب وأسفار، إلى أن توفاه الله، كما تضمن الكتاب قصصاً وحكايا استعرض فيها الآداب المعاشية لمختلف الناس، وكذلك ضم كتابه تلميحات عن أصحاب المناصب في البلاط والديوان والجيش.

وقد عني بتحقيقه الأستاذ يد الله شكري، ونشره بطهران سنة ١٣٥٠ هـ ش.

٣ ـ سلسلة النسب الصفوية:

تأليف: حسن بن پير زاده زاهدي.

بدأه مؤلفه بسيرة الشيخ صفي الدين الأردبيلي بشكل مفصل، منذ أن تسلم سدة المشيخة في أردبيل إلى وفاته، لكنه لما كان صاحب هذا التأليف متولياً لأوقاف مسجد الشيخ صفي الدين في أردبيل، فقد ضمّن كتابة كافة الأوامر ومتعلقات إقطاعات المسجد منذ عام ١٤٨٨ م إلى عام ١٦٠٠ م. فقدم من خلال عمله هذا، صورة دقيقة للنظام الإقطاعي الوقفي في الدولة الصفوية علاوة على ما جمعه من أخبار تتعلق بجد الأسرة الحاكمة.

وقد طبع الكتاب دون تحقيق في برلين عام ١٩٢٤ م.

٤ ـ تذكرة الملوك:

تأليف: ميرزا سميعا.

يعتبر هذا الكتاب عمدة الكتب المهتمة بالنواحي الإدارية في الدولة الصفوية، لاشتماله على خمسة فصول هي كل ما في الإدارة الصفوية من وظائف ومناصب. ففي الفصل الأول تحدث عن مناصب رجال الدين، وفي الفصل الثاني عن قادة الجيش وأمرائه، وفي الفصل الثالث عن البلاط، وفي الفصل الرابع عن موظفي الشؤون المالية، وفي الفصل الخامس عن الإدارات المتعلقة بالعاصمة. وفي آخر الكتاب أثبت المؤلف تاريخ الانتهاء من تأليفه سنة ١١٣٨ هـ/ ١٧٢٦ م.

وقد عني بتحقيقه الأستاذ «محمد دبير سياقي» ونشره بطهران سنة ١٣٣٤ هـ ش.

٥ ـ عالم آراي عباسي:

تأليف: إسكندر بيگ تركمان ٩٦٨ ـ ١٠٤٣ هـ.

وهو كتاب من ثلاثة أجزاء، انتهى من تأليفه ١٠٣٨ هـ/ ١٦٢٧ م، تضمن الجزء الأول الأحداث والوقائع التي سبقت حكم الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، أما الجزء الثاني، فقد تضمن الأحداث الواقعة في عهد الشاه عباس الأول طيلة ثلاثين عاماً، في حين

اقتصر الباب الثالث على أحداث إثنتي عشرة سنة من حكم الشاه المذكور. ويعتبر هذا السفر الكبير عمدة تواريخ الدولة الصفوية لأن مجمل أحداثه تناولت الفترة التي كان فيها شاهد عيان لها، بالإضافة إلى اشتماله على معلومات اجتماعية وفكرية، كانت سائدة آنذاك.

٦ ـ از شيخ صفي تاشاه صفي:

تأليف: سيد حسن بن مرتضى حسيني استر آبادي.

انتهى صاحبه من تأليفه سنة ١١١٥ هـ/ ١٧٠٣ م، وقد اشتمل على أخبار العائلة الصفوية منذ عهد الشيخ صفي الدين الأردبيلي، إلى عهد الشاه صفي ١٦٢٨ ـ ١٦٤٢ م، على طريقة كتب التراجم معتمداً على أسلوب التأريخ الحولي، حيث ذكر أسلاف الشاه إسماعيل بشيء من الإيجاز، ثم أخذ يفصل في تواريخ الشاهات إلى عهد الشاه صفي. ويتميز مؤلفه باحترامه الشديد للشاهات، وبانحيازه الكلي لهم، ولم يخف كرهه لمخاليفهم وعلى الخصوص العثمانيين.

وقد حققه الأستاذ إحسان إشراقي، ونشره بطهران سنة ١٣٥٨ هـ ش.

٧ ـ فوائد الصفوية:

تأليف: أبو الحسن قزويني.

فيه تناول مؤلفه، أخبار الدولة الصفوية مختصرة إلى زمن الاجتياح الأفغاني لإيران، حيث بدأه بذكر نبذات مختصرة في أخبار الشاهات بدءاً من الشاه إسماعيل الأول ١٥٠١ ـ ١٥٢٤ م، وانتهاءً بأخبار آخر خلفائه «محمد ميرزا بهادرخان» سنة ١٢١١ هـ/ ١٧٩٦ م، أي أنه تتبع أخبار الأسرة الصفوية إلى ما بعد سقوط دولتهم بنيف وستين سنة.

وقد حققته الأستاذة مريم مير أحمدي ونشرته بطهران سنة ١٣٦٧ هـ ش.

٨ ـ تاريخ إمبراطوري عثماني:

تأليف: بار. م. هامر Par. M. Hammer:

كتاب مُفَرّس عن الألمانية، وضعه مؤلفه معتمداً على مجموعة كبيرة من المخطوطات الفارسية والتركية والعربية، وآلاف الوثائق المحفوظة في استانبول وغيرها من دول أوروبة، وقد اشتمل على تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها في عهد الأمير عثمان، إلى سنة ١٧٧٤ م أي إلى السنة التي عقدت فيها معاهدة كوچك قاينارجه، وقد صدر سنة ١٨٢٧ أي بعد سقوط الدولة الصفوية بنحو تسعين عام، حيث طبع في طهران، بعد أن عمل على تحقيقه «جمشيد كيان فر».

٩ ـ مجموعة منشآت السلاطين:

تأليف: فريدون بگ.

وهو عبارة عن سفر ضخم، يضم مجموعة كبيرة جداً من الرسائل السلطانية باللغات الثلاث (الفارسية والتركية والعربية)، دون ترتيب زمني محدد لها، وتعتبر المعتمد الأساسي في المراسلات السلطانية لدى الباحثين الإيرانيين والأتراك، وعلى الخصوص، تلك التي لا وجود لها في محفوظات البلدين.

وقد نشر هذا السفر في مجلدين كبيرين في إستانبول سنة ١٢٧٥ م.

تنويه وشكر

هنا أود لفت نظر القراء الكرام، إلى أن هذه الدراسة المتواضعة، لم تنجز إلا بعد عمل دؤوب لا غنى للباحث عنه، وأنني لأجلها سافرت إلى إيران، وتعلمت فيها اللغة الفارسية، وجمعت قدراً من المعلومات المتعلقة بالدولة الصفوية من مصادرها الأولى، كما استفدت من دراسات الباحثين الإيرانيين التي دارت حولها، والتقيت ببعضهم زيادة في الفائدة، ثم رجعت إلى سورية وبقيت على مدار سنوات أجد في العمل متخطياً المصاعب والمشاق، إلى أن اتخذت هذه الصورة.

وإذا كان لا بدّ من ذكر بعض المصاعب، فسأقتصرها في اثنتين:

١ ـ لدى رجوعي إلى المصادر المتعلقة بالبحث، وجدت أنها في غالبيتها، غير حيادية وتستدعي الحذر في نسل المعلومات عنها.

٢ ـ كان لخصوصية البحث في العلاقة بين الدولتين، أن اضطررت إلى تتبع الأحداث المختلفة، وقد استدعى مني هذا الأمر، قراءة متأنية وصبراً فائقاً، لأخذ المعلومات اللازمة بدقة، بغية عدم الوقوع في مغبة الخروج عن البحث.

لكن وعلى الرغم من ذلك، لا أخفي مطلقاً، مقدار السعادة التي نلتها في السفر والترحال، وجمع المعلومات وترتيبها وصياغتها، على شكل بحث متكامل، قدر الإمكان والمعطيات.

وفي هذا السياق لا أنكر الوقوع في بعض الهفوات والأخطاء، وهنا ألتمس العذر والصفح من كل باحث ومدقق، عما سهوت عنه دون قصد، فالذي يعمل يخطىء والكمال محصور بصاحب الكمال ـ جلّ وعلا ـ.

وأخيراً وليس آخراً، أشكر كل الشكر أستاذي الدكتور «**حسان حلاق**» الذي لم يأل جهداً في نصحي وإرشادي لإعداد هذه الدراسة.

وأشكر أيضاً الأستاذ الدكتور «**محمد آلتونجي**» أستاذ اللغة الفارسية بجامعتي حلب ودمشق الذي يسّر لي السفر والإقامة في إيران.

وأشكر كل أساتذتي الإيرانيين، وأخص منهم الأستاذ الدكتور «**سيد جعفر شهيدي**»، والأستاذ الدكتور «**نادر نظام طهراني**» والأستاذ الدكتور «**صادق آينه وند**».

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل مديري وموظفي المكتبات التالية:

- مكتبة كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية ـ بيروت ـ.
- مكتبة كلية الآداب بجامعة بيروت العربية.
- مكتبة كلية الآداب بالجامعة اللبنانية ـ الفرع الأول ـ.
- مكتبة يافث في الجامعة الأمريكية ـ بيروت ـ.
- مكتبة الأسد الوطنية بدمشق.
- المكتبة الظاهرية بدمشق.
- المكتبة المركزية بجامعة دمشق.
- دار الكتب الوطنية بحلب.
- مكتبة كلية الآداب بجامعة حلب.
- مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ـ طهران[1] ـ.
- مكتبة الروضة الرضوية المقدسة ـ مشهد[2] ـ.
- المكتبة المركزية بجامعة طهران[3].
- مكتبة دائرة المعارف الإسلامية الكبرى ـ طهران[4] ـ.

وفي نهاية المطاف يجدر بي أن أنوه إلى أنني ذكرت الكثير من الأسماء والمسميات، وفق النطق الفارسي لها، فيكون نطق الحرف «گ» على شاكلة نطق الإخوة المصريين لحرف «ج»، ونطق الحرف «چ» على شاكلة نطق الحرف اللاتيني (Ch)، ونطق الحرف «پ» على شاكلة نطق الحرف اللاتيني (P).

أما فيما يتعلق بالرموز التي تلت التواريخ، فإن حرف «هـ» يدل على السنة الهجرية، وحرف «م» يدل على السنة الميلادية، وحرفي «هـ ش» فهما يدلان على السنة الهجرية الشمسية، وهي السنة المعتمدة في التقويم الإيراني الحديث.

وأما عن لفظة شاهنشاهي، التي تلت بعض التواريخ في الحواشي أو في قائمة المصادر والمراجع، فتدل على التقويم الإيراني الذي كان متبعاً في ظل الدولة البهلوية، التي سبقت الحكم الجمهوري الإسلامي في إيران.

---

(١) كتابخانه مجلس شوراي إسلامي، تهران.
(٢) كتابخانه قدس رضوى، مشهد.
(٣) كتابخانه مركزي دانشگاه تهران.
(٤) كتابخانه دائرة المعارف بزرگ إسلامي، تهران.

وما دام الحديث حول التآريخ والتقاويم، ألفت نظر القرّاء الكرام إلى مسألة هامة، وهي أنه إبان صياغتي لهذه الدراسة عمدت إلى تحويل التأريخ الهجري القمري والهجري الشمسي إلى التأريخ الميلادي، مستنداً إلى التقاويم المعتمدة لهذه الغاية، وذلك منعاً للالتباس، وعلى الخصوص أن عمدة أحداث البحث، وقعت في الفترة الاعتبارية الموسومة اصطلاحاً بالتأريخ الحديث.

الباب الأول

المنطلقات الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية للدولتين العثمانية والصفوية

- الفصل الأول: الموقع والمكان وفق معطيات الجغرافيا التاريخية سياسياً واستراتيجياً.
- الفصل الثاني: طرق المواصلات وعلاقات التفاعل الدولية.
- الفصل الثالث: اقتصاديات الدولتين (العثمانية والصفوية).
- الفصل الرابع: سكان الدولتين (العثمانية والصفوية).

الفصل الأول

الموقع والمكان
وفق معطيات الجغرافيا التاريخية
سياسياً واستراتيجياً

المدخـــل:

إن الدائرتين (العثمانية والصفوية) مثار هذه الدراسة، تمثلان عالمين يتميز كل منهما بخصوصيات جغرافية وسياسية، تتداخل حيناً، وتتمايز حيناً آخر، خلف حدود سميكة كان يمليها القرار السياسي.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الحدود السياسية بوتائرها المتقلبة، تجعل الحدود الجغرافية والحدود الديموغرافية أكثر تبايناً، أي بصورة أوضح إن الحدود السياسية التي يفرضها الإنسان ذو القدرة على رسم المعايير الوقتية قابلة للتغير، مع النمط الإنساني المشار إليه، في حين تتسع الحدود الجغرافية، التي تبقى عرضة للاختراق، حسبما تمليه الضرورات والحاجات الاقتصادية والبشرية. هذا الاختراق الذي يحتّم على مجموعة بشرية ما، التمسك بالأرض، وحيال تشبثهم بها، يضعون القوانين والشرائع، لتحديد العلائق فيما بينهم، ويرسمون الحدود، لتحديد العلائق مع من يجاورهم، لتغدو حدوداً سياسية فيما بعد. ومع التسخير الأفضل للطاقات الطبيعية والبشرية، تزداد الثروة، وتغدو الحاجة ماسّة للتوسّع، لأن الدائرة الكبرى، لا تقوم أساساً إلا إذا استغرقت مجموعة من الدوائر الصغرى، وليس بالضرورة أن تكون هذه الدوائر تتمتع بحدود جغرافية أو بحدود ديموغرافية معينة ـ بكل ما يتسع مفهوم الديموغرافيا من أجناس وأقوام وأديان وأنماط في التفكير ـ وهذا الكلام ينطبق على الدائرتين موضوع البحث.

ففي بداية القرن الخامس عشر الميلادي، لم يكن لهاتين الدائرتين وحدة سياسية أو

جغرافية أو حتى ديموغرافية، فقد كانت الهضبة الأناضولية (آسية الصغرى) تتألف من كانتونات سياسية صغيرة، وكانت الهضبة الإيرانية من الناحية السياسية أكثر تناثراً وقلقاً، في حين كان المشرق العربي الذي يجاورهما يكوّن وحدة سياسية، لكنها هشة قابلة للتصدع أو الابتلاع.

وعليه يمكن القول: أنه حتى بداية القرن السادس عشر الميلادي، كان في شرقي المتوسط وعلى تخومه، ثلاث مجموعات كبرى، ظاهرها ثلاث مجموعات عرقية وسياسية، لكن باطنها ثلاث قوى تركية، إحداها هرمة سرعان ما تلاشت (دولة المماليك في مصر وبلاد الشام) والثانية كهلة في ذروة قوتها (الدولة العثمانية) والثالثة فتية في مرحلة التأسيس (الدولة الصفوية) والقوى الثلاث تتحين كل منها الفرصة للانقضاض على الأخرى، لتضع يدها على قسم كبير من اقتصاديات المنطقة، كهدف استراتيجي، بعد السيطرة على طرق المواصلات الدولية، التي تصل الشرق بالغرب.

ولتوضيح هذه الصورة، لا بد من تناول كل دائرة على حدة ـ عبر معطيات الجغرافيا التاريخية ـ لفهم نشأة وامتداد الدولتين العثمانية والصفوية، للدخول تفصيلاً لدراسة العلاقات بينهما.

أولاً ـ الامتداد العثماني في الأناضول والبلقان والمشرق العربي:

بادىء ذي بدء لا بد من التنويه، إلى أن البحث هنا، يرتكز أساساً على قاعدة جغرافية، تشتمل على عوالم ثلاثة، مثلث المحور الأساسي للامبراطورية العثمانية، وهذه العوالم هي:

١ ـ الأناضول = (الأناضول ايلي) ـ آسية الصغرى وملحقاتها ـ.

٢ ـ البلقان = (الروم ايلي) ـ أوروبة الشرقية وملحقاتها ـ.

٣ ـ المشرق العربي (بلاد الشام ومصر وشبه الجزيرة العربية والعراق)[١].

١ ـ الأناضول:

تبدو الهضبة الأناضولية، أشبه بلسان ضخم من اليابسة، تمتد من قارة آسية نحو أوروبة، تقع بين البحر الأسود في الشمال والبحر المتوسط في الجنوب وبحر إيجة والمضايق في الغرب[٢]. ويحيط بالهضبة الأناضولية من جهة الشمال نطاق جبلي يفصل بينها وبين ساحل البحر الأسود، يعرف باسم جبال نيطس، وهي عبارة عن سلاسل جبلية، تمتد امتداداً عاماً من الغرب صوب الشرق، وتتصل بينها أودية عميقة، تسير موازية للبحر الأسود[٣]. أما من

(١) سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢٩٩.
(٢) جودة حسنين جودة وعلي أحمد هارون: جغرافية الدول الإسلامية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٦٨٨.
(٣) محمد السيد غلاب وآخرون: البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة، الرياض، ١٩٧٩، ص ٢٠٢.

جهة الجنوب، فيحد الهضبة نطاق جبلي يعرف بجبال طوروس، يمتد من الغرب إلى الشرق في عدة سلاسل متقطعة. أما القسم الأوسط منها، فهو أشبه بحوض تكتنفه جبال شاهقة الارتفاع. وتنحدر الهضبة بشكل عام انحداراً تدريجياً نحو منخفض في الوسط، وينحدر القسم الغربي منها نحو الغرب[١].

وهي من الناحية الاستراتيجية تقع إلى الشرق من الحزام الأرضي الفاصل بين قارتي أوروبة وآسية، مشكّلة شبه جزيرة تحيط بالبحر المتوسط[٢]. مما جعلها ذات موقع استراتيجي مهم لسيطرتها على جملة من المضايق التي هي بحد ذاتها ممرات مائية، تربط البحر الأسود بالهضبة من جهة، وبين عالم المتوسط وخطوط المواصلات البحرية العالمية من جهة أخرى[٣]، ولفهم الجغرافية السياسية لهذه الهضبة في العصور الحديثة، لا بد من الرجوع قليلاً عبر الزمن، وبالتحديد إلى القرن الثالث عشر الميلادي كي نتلمس ولادة الدولة العثمانية، في محيط كانت تتنافس عليه دولة سلاجقة الروم ١٠٧٧ ـ ١٣٠٤ م مع الدولة البيزنطية التي سقطت على يد العثمانيين سنة ١٤٥٣ م[٤]. حيث تميز النصف الأول من هذا القرن بحدثين عظيمين، نتج عنهما اضطراب كبير في الأوضاع الجغرافية والسياسية. تمثل الأول بالغزو المغولي للأناضول بين عامي ١٢٣٧ ـ ١٢٤٠ م، جعل الدولة السلجوقية تحت النفوذ المغولي، والحدث الثاني عودة حكم أسرة باليولوجيوس إلى القسطنطينية، التي أولت اهتمامها للجزء البلقاني من ممتلكاتها، في حين أهملت الجزء الأناضولي منه، ففتحت المجال للتركمان في التوطن والانتشار على بر الأناضول، في قسمه الغربي[٥].

ففي هذه الآونة دخلت قبيلة «قايي» المنحدرة من أصول «غزّية» أو «اوغوزية» الآتية من بلخ[٦]، إلى الأناضول بزعامة «ارطغرل» وطلبت من السلطان السلجوقي علاء الدين كيقباد الأول ١٢١٩ ـ ١٢٣٧ م. الاستيطان في «قراجة طاغ» الواقعة بين «قره حصار» و «بيله جك»، فأجابها السلطان إلى ذلك[٧]. فكان للأعمال التي قدمتها هذه القبيلة في دعم السلطان على جبهتيه المغولية والبيزنطية، أن حاز زعيمها «عثمان بن ارطغرل» على

(١) جودة حسنين جودة وعلي أحمد هارون: المرجع السابق ص ٦٨٨ ـ ٦٨٩.
(٢) كلوس كريزر وآخرون: معجم العالم الإسلامي، ترجمة: ج. كتورة، بيروت، ١٩٩١ ص ٩٢.
(٣) محمد السيد غلاب: المرجع السابق ص ١٩٦.
(٤) سهيل زكار: في التاريخ العباسي، دمشق، ١٩٨١، ص ٤٠.
(٥) سيار الجميل: المرجع السابق ص ٣٠٢ ـ ٣٠٤.
(٦) مجهول: نبذة في ذكر ملوك آل عثمان، مخطوط، مكتبة الأسد، دمشق، رقم ٧٨٥٦ ص ١.
(٧) أبو الفضل ميرزا الإيراني: تاريخ سلاطين بني عثمان، مخطوط، مكتبة الأسد، دمشق، رقم ١٥٩٠٥ ص ٤ ب. محمد بن أبي سرور البكري الصديقي: المنح الرحمانية في الدولة العثمانية. وذيله اللطائف الربانية، تحقيق ليلى الصباغ، دمشق، ١٩٩٥، ص ١٧.

لقب بگ (أمير) إثر استيلائه على قلعة «قره حصار»[١] وقد أبرز هذا الحدث تاريخية الولادة العثمانية[٢]، أو بصورة أوضح، فقد أظهر الإمارة العثمانية من الناحية السياسية، وعلى الخصوص، بعد أن ضمّت المناطق المجاورة لها واتخذت من «يني شهر» = (المدينة الجديدة) عاصمة لها[٣].

على هذا النحو ولدت الإمارة العثمانية، في الشمال الغربي للأناضول على الحدود البيزنطية، لفرضها منذ وصولها الأول إلى هذه المنطقة، سياسة حربية، وفرت لها إلى حد ما عاملاً مهماً نحو النمو والتطور ـ على خلاف القاعدة التي تجعل من الدويلات الصغيرة على الحدود، عرضة لابتلاع الدول الكبرى ـ حيث يعزى ثباتها ومن ثم نموها، إلى الطبيعة العسكرية التي اتصف بها مجاهدوها، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية القلقة للدائرتين اللتين كانتا تقع بينهما، وهما الدولة السلجوقية في الأناضول، والدولة البيزنطية الواقعة على الحد الفاصل بين آسية وأوروبة[٤].

أما الحدث الأبرز في حياة هذه الدولة، فقد تمثل بموت السلطان السلجوقي علاء الدين كيقباد الثالث ١٣٠٧ ـ ١٣٠٨ م، وانفراط عقد دولته، مما أتاح الفرصة لقيام مجموعة من الدويلات على بر الأناضول[٥]، كان أهمها وأقواها إمارة «قره مان» في وسط الأناضول بين أنقرة شمالاً وقيصرية شرقاً[٦]، وإمارة «تكة» في جنوب غربي الأناضول[٧]، وإمارة «جندار» في قسطموني شمالي وسط الأناضول[٨]، وإمارة «قره سي» في شمال غرب الأناضول وإمارة «صاروخان» في المناطق المجاورة لبحر إيجة[٩]، وإمارة «آيدين» في جنوب شرق أزمير[١٠]، وإمارة «منتشا» في قاريا جنوب وسط الأناضول[١١].

---

(١) أبو الفضل ميرزا الإيراني: المصدر السابق ص ٥ أ. سعيد أحمد برجاوي: الدولة العثمانية، تاريخها السياسي والعسكري، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٥.
(٢) سيار الجميل: المرجع السابق ص ٣٠٤.
(٣) محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية. تحقيق إحسان حقي، بيروت، ١٩٩٣، ص ١١٨.
(٤) إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، ١٩٩٦، ص ١٣، ١٥.
(٥) M. Ph. Price: A History of Turkey, London, P. 36.
(٦) لين بول ستانلي: الدول الإسلامية، ترجمة: محمد صبحي فرزات وأحمد دهمان، دمشق، ١٩٧٤، ج ٢، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٩.
(٧) لين بول ستانلي: المرجع ذاته ج ٢، ص ٤٢٠.
(٨) أحمد السعيد سليمان: تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٤٢٣ ـ ٤٢٦.
(٩) سيار الجميل: المرجع السابق ص ٣٠٣.
(١٠) أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ج ٢، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧.
(١١) لين بول ستانلي: المرجع السابق ج ٢، ص ٤١٦.

وقد اختلفت الأدوار التي لعبتها هذه الدويلات في المنطقة، كما اختلفت في مدى استقلالها عن بعضها بعضاً، حيث لم ترتبط أهمية كل منها بقدمها أو بحجمها، وإنما ارتبط بموقعها ومدى أهميته، من الناحية الاستراتيجية، ولجريان الأحداث الهامة المرتبطة بهذا الموقع. وعلى هذا فإن إمارة بني عثمان لم تكن من كبريات هذه الإمارات، إلا أن موقعها المميز، وقربها من الأراضي البيزنطية، حدد وجهتها منذ البداية، وضاعف من النتائج التي حصلت عليها فيما بعد[١]. وعلى الخصوص، حين أخذت على عاتقها مسألة محاربة البيزنطيين، بعد أن عقدت تحالفاً مع الغزاة والتشكيلات الآخية[٢] المنتشرة في الأناضول، هذا التحالف الذي مكنها من الانتشار على بر الأناضول.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الانتشار التاريخي هو غير الامتداد الجغرافي لأنه سابق له، وأحد عوامله الفاعلة، فأسبقية الانتشار هي التي تحدد طبيعة الامتداد وعليه فإن انتشار الدولة العثمانية ترافق مع خط صراعها مع دول وإمارات عديدة، وعلى جبهات متباينة وصعبة التضاريس، ومع موت الأمير «عثمان» سنة ١٣٢٦ م وتسلم ابنه «أورخان» سدة الإمارة، خطت الإمارة الخطوة الاستراتيجية الأولى، وذلك حين استولى هذا العاهل على مدينة «بورصة» وجعلها عاصمة لدولته في مطلع عهده[٣].

ثم أخذ يعمل على تثبيت أركان دولته، عبر مؤسسات مدنية وعسكرية بعد أن أناط مهمة تدبير أمور البلاد الداخلية لأخية «علاء الدين» الذي يرجع إليه الفضل في تأسيس الجيش الإنكشاري = (يني چري)[٤] دعماً للقوات القبلية والآخية التي كانت منتشرة من قبل، وذلك بأخذه بنصيحة قاضي العسكر «جندر لي قره خليل» في أن يأخذ صغار الأسرى من البلاد المغلوبة للعمل على تربيتهم تربية عسكرية ـ دينية، كي يحترفوا الحرب والجهاد[٥]. ويرجع لهذا الجيش الذي سيستمر طويلاً ـ قرابة خمسة قرون ـ يرجع إليه الفضل في نجاح ظاهرة الانتشار العثماني، وامتدادات الدولة العثمانية في العوالم الجغرافية التي ضمها إليها[٦]. ولم يكتف «علاء الدين» بهذا التدبير، بل عمد إلى سك نقود فضية،

---

(١) سيد محمد السيد: دراسات في التاريخ العثماني، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢.
(٢) وهي تشكيلات دينية سياسية تتداخل فيها مجموعات الفتوة بأرباب الحرف في المدن والقرى (محمد فؤاد كوبريلي: قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٤٧ وما بعدها).
(٣) سيار الجميل: المرجع السابق ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.
(٤) البكري الصديقي ـ المصدر السابق ص ١٩. يحيى السلاوي: عقد الجمان في تاريخ آل عثمان، إستانبول ١٣١٣ هـ. ص ٧.
(٥) سعيد برجاوي: المرجع السابق ص ٢٧.
(٦) سيار الجميل: المرجع السابق ص ٣٠٥.

فثبت بذلك بعد الدولة من الناحية الاقتصادية[١].

وعلى الطرف المقابل، أخذ «أورخان» يعمل على امتداد دولته من جهة الغرب، فضم إلى دولته سنة ١٣٣١ م «أزنيك» ثم «أزميد» سنة ١٣٣٧ م، ثم إمارة «قره سي» في شمال غرب الأناضول، إثر خلاف نشب في البيت المالك فيها[٢] فأصبح الساحل الجنوبي لبحر مرمرة عثمانياً، وغدت الأسرة العثمانية تتحكم بمضيق الدردنيل، أحد أهم النقاط الاستراتيجية، التي تصل بحر إيجة ببحر مرمرة[٣]. وفي سياق الانتشار التاريخي العثماني في الأناضول، بغض النظر عن الانتشار الجغرافي لهم في البلقان ـ والذي سيدرس في الفقرة التالية ـ فقد تمكن مراد الأول الذي حكم بعد أبيه سنة ١٣٦٠ م، من ضم «أنقرة» عاصمة «القره مان»[٤] وفي سنة ١٣٩١ م سار خلفه بايزيد الأول إلى «آلا شهر» أحد معاقل البيزنطيين في آسية الصغرى، واستولى عليه، ثم عزز انتصاراته بضمه ممتلكات إمارتي «آيدين» و «صاروخان». وفيما بين ١٣٩٢ ـ ١٣٩٤ م، استطاع دحر معظم حكام الدويلات المنتشرة في الأناضول، وضم ممتلكاتهم إلى دولته[٥]، ولم يكتف بذلك، بل استحصل على تفويض من الخليفة العباسي بمصر لحكم الأناضول، وعلى لقب «سلطان الروم» باعتباره خليفة للسلاطين السلاجقة، فأضاف لبعد دولته الجيوسياسي، التي امتدت من نهر الدانوب غرباً إلى نهر الفرات شرقاً، بعداً إيديولوجياً، لتظهر الدولة العثمانية، كقوة فعالة، في شرقي المتوسط لأول مرة، وغدت منذ ذلك الحين، إحدى أهم المحاور الأساسية للسياسة العالمية[٦].

وفي مطلع القرن الخامس عشر الميلادي، توقف الزحف العثماني عموماً إثر الاجتياح التيموري للدولة العثمانية سنة ١٤٠٢ م[٧]، والذي نتج عنه تجزئة الأناضول من جديد، وعودة أمراء الدويلات السابقة إلى إماراتهم، حيث لم يبق للعثمانيين سوى الشمال الشرقي من الأناضول[٨]. لكن السلطان محمد الأول، الذي خلف بايزيد سنة ١٤٠٣ م، تمكن من السيطرة مجدداً على بعض هذه الإمارات، فأعاد بذلك لدولته جزءاً من بعدها

(١) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، بيروت ١٩٦٥، ص ٤١٣.
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني، بيروت، ١٩٩٣، ص ٤٧.
(٣) سيار الجميل: المرجع السابق ص ٣٠٥.
(٤) محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق ص ١٣٠.
(٥) سالم الرشيدي: محمد الفاتح، القاهرة، ١٩٥٦ م ص ٨ ـ ٩.
(٦) سيد محمد السيد: المرجع السابق ص ٥٥ ـ ٥٦.
(٧) محب الدين محمد بن الشحنة: روض المناظر في علم الأوائل والأواخر، مخطوط، أستان قدس رضوي، مشهد، شمارة ٧٦٩٥ ص ٢٣٦.
(٨) سيار الجميل: المرجع السابق ص ٣٠٦.

الجيوسياسي الذي حققته من قبل[١]. ثم أكمل خلفه «مراد الثاني» الذي تسلم الحكم سنة ١٤٢١ م، مسيرة والده واستعاد معظم ما كان بيد جده ـ عدا إمارة «قره مان»[٢] ـ.

وعشية تسلم السلطان محمد الفاتح عرش السلطنة سنة ١٤٥١ م، كانت معظم مناطق الأناضول تخضع لسلطان دولته، عدا «إمارة قره مان» و «مدينة سينوب» و «مملكة طرابزون» البيزنطية على البحر الأسود[٣]، حيث تمكن ـ بعد جملة من الاستحكامات ـ من فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م[٤]، بعد أن عزلها سياسياً وعسكرياً، عن البلدان المجاورة لها، بعقده مجموعة من المعاهدات مع القوى الفاعلة في أوروبة آنذاك[٥]، محققاً بذلك أعظم حدث عرفه العصر الحديث، أو هو أول حدث في سلسلة الحوادث العظمى، التي غيرت أحوال البلاد الواقعة حول البحر المتوسط، لا بل أحوال العالم كله[٦].

ثم أنه بعد سلسلة من الأعمال الحربية تمكن سنة ١٤٦١ م من القضاء على آخر جيوب البيزنطيين في الأناضول، ليغدو الأناضول بكليته تحت السيطرة العثمانية، هذه السيطرة، أو لنقل هذا الامتداد، الذي لم يتحقق، إلا بعد مضي أكثر من قرنين، حيث امتدت الفجوة الزمنية، لعهود النشأة والتبلور لفترة تقارب من قرن[٧] ليتأصل الوجود العثماني في تلك المناطق وليستمر قرون عديدة، وصولاً إلى العقد الثاني من القرن العشرين.

٢ ـ البلقان:

في مستهل هذه الفقرة، ينبغي القول، أن عملية الفصل ـ التي اعتمدت في الفقرة الأولى ـ للامتداد العثماني في منطقة الأناضول، عن عملية الامتداد العثماني في البلقان، لم تكن سوى عملية نظرية، كان الهدف منها التركيز على منطقة الأناضول التي تعتبر القاعدة الأساسية للأتراك العثمانيين، ومكان سكنهم الأول، بالإضافة إلى أن الأناضول بحد ذاته كان يمثل نقطة المركز، للعوالم التي استقطبتها الدولة العثمانية.

والذي يجب التنويه إليه أيضاً هو أن الامتداد الجغرافي من خلال العمليات الحربية

(١) ف. هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة: محمد أحمد رضا، القاهرة ١٩٨٥، ج ٣ ص ٢٢١.
(٢) محمد فريد بك: المرجع السابق ص ١٥٤.
(٣) سعيد برجاوي: المرجع السابق ص ٨٠.
(٤) البكري الصديقي: المصدر السابق ص ٣٨ ـ ٣٩، نبذة في ذكر ملوك آل عثمان ص ٣٦.
(٥) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق ص ٤٨.
(٦) نعيم زكي فهمي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، مصر، ١٩٧٣، ص ١٣.
(٧) سيار الجميل: المرجع السابق ص ٣٠٦.

العثمانية، على الجبهتين الأناضولية والبلقانية، لم تكن متتابعة ولم تسبق إحداهما الأخرى بل مضت كلتاهما قدماً وفي زمن واحد. فقد تم الامتداد العثماني في البلقان في الوقت الذي تم لهم الامتداد في الأناضول، وقد نجحوا نجاحاً ملحوظاً، في توسعهم الإقليمي على حساب البيزنطيين والبلقانيين وأقرانهم الأتراك في آن معاً[١].

فبالنظر إلى جغرافية البلقان، نجد أنها فوق خط ينطلق من ثراس التركية الحالية، مجتازاً مقدونيا وواصلاً إلى شمال مدينة جانيتا[٢]. ويضم حالياً كل من دول (اليونان، مقدونيا، ألبانيا، كرواتيا، صربيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، رومانيا، وبلغاريا)[٣].

وقد بدأت عملية الامتداد الجغرافي للعثمانيين في البلقان في عهد «أورخان»، نتيجة لضمهم إمارة «قره سي» هذا الضم الذي جعل الساحل الجنوبي لبحر مرمرة عثمانياً، لتحكّم العثمانيين على مضيق الدردنيل[٤]. ثم أتى سقوط إمارة آيدين بيد حملة صليبية سنة ١٣٤٤ م ليضع على عاتق العثمانيين مهمة الغزو في البلقان، بعد الفراغ السياسي الذي أحدثته تلك الحملة[٥]. وإثر استنجاد الامبراطور البيزنطي «جان باليولوجيوس» سنة ١٣٥٥ م بالعثمانيين للوقوف بوجه حملة صربية ضده، اطّلع العثمانيون على حالة البيزنطيين، مما مكنهم بعد عامين من الوصول إلى الضفة الأخرى من الدردنيل[٦]، وضمهم لمدينة «غاليبولي» بعد أن ضربها زلزال شديد. وتأكيداً لعملية الانتشار العثماني على بوابة البلقان استقدم «أورخان» أهالي «قره سي» من ترك وعرب وأسكنهم فيها[٧].

وفي سنة ١٣٦٠ م تمكن خلفه «مراد الأول» من ضم مدينة «أدرنة» البيزنطية إلى ممتلكات دولته[٨] حيث تتميز هذه المدينة بموقع استراتيجي ممتاز يجعلها ذات أهمية عظمى بعد القسطنطينية. وبناء على موقعها هذا، جعلها مراد الأول مقراً لعملياته الحربية بعد أن أعلنها عاصمة لدولته، فمثل بذلك نقلة جديدة في تاريخ وسياسة الدولة العثمانية، فبعد أن كانت العاصمة في القسم الآسيوي من دولته، انتقلت إلى القسم الأوروبي، وكان

---

(١) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق ص ٢٤.
(٢) روبير مانتران وآخرون: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي القاهرة، ١٩٩٣، ج ١، ص ١٩٣.
(٣) مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، بيروت ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦، ج ٥، ص ٢٩١ ـ ٢٩٣.
(٤) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٠٥.
(٥) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٤٦.
(٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٤٧.
(٧) هامر: تاريخ أمبراطوري عثماني: ترجمة: ميرزا زكي علي آبادي، به اهتمام جمشيد كيان فر، تهران، ١٣٦٧ هـ ش، ص ١٤٢.
(٨) محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

باعث السلطان لهذا الانتقال:

١ ـ الاستحكامات العسكرية التي تتصف بها هذه المدينة.

٢ ـ عزمه على توطيد الوجود التركي في القسم الأوروبي، لبعد نظره من الناحية الجيوسياسية.

وبالفعل تمكنت الدولة العثمانية في حاضرتها الجديدة من أن تستغل جميع مقومات النمو والتطور، وبقي العثمانيون يولونها الاهتمام اللازم، لتستمر في أداء دورها كما يجب، قرابة مئة عام إلى أن سقطت بيدهم مدينة القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م[١].

وقد كان من نتائج ضم «أدرنة» إلى ممتلكات الدولة العثمانية، أن تاخم العثمانيون إمارات الصرب والبلغار والألبان. فبدأت منذ ذلك الحين عمليات التحدي بين الدولة العثمانية، مع الإمارات البلقانية وحلفائها، التي نتج عنها سقوط مجموعة من المدن البلقانية بيد العثمانيين كـ «موناستر» و «صوفيا» وجزء من مملكة بلغاريا[٢]، وعقب ذلك سقطت بيدهم أيضاً مدينة «تسالونيك» عاصمة مقدونيا[٣].

أما الحدث البارز في نهاية عهد السلطان مراد الأول «هو دحره لتحالف صربي ـ بلغاري في «كوسوفو» = (قوصوه) سنة ١٣٨٩ م، راح ضحيته السلطان نفسه[٤]. لكنه في الوقت نفسه أضاف بعداً جيوسياسياً للدولة العثمانية، تمكن من خلاله العثمانيون من فرض نفوذهم على صربيا، هذا النفوذ الذي سيستمر إلى القرن التاسع عشر الميلادي[٥].

وفي عهد السلطان «بايزيد الأول» تمّ دحر تحالف أوروبي سنة ١٣٩٦ م كان من نتائجه سقوط مدينة «نيكوبولي» بيد العثمانيين، فوصل امتدادهم إلى نهر الدانوب[٦].

ثم أنه في الوقت الذي أخذ فيه «محمد الأول» يعمل جاهداً على استعادة امتدادات دولته في الأناضول والبلقان، بعد المحنة التيمورية ١٤٠٢ م اصطدم مع المجريين في كوسوفو ثانية، وعقد معهم حلفاً، نص على أن تكون البلاد التي على الشاطىء الأيمن لنهر الدانوب، تحت السيادة العثمانية، ويكون نهر الدانوب ذاته حداً فاصلاً بين الدولتين[٧]. لكن

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٤٨.
(٢) كرامرز، مادة ترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥، ص ١٦٩.
(٣) هامر: المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٩.
(٤) أبو الفضل ميرزا الإيراني: المصدر السابق ص ٧ أ، E. Creasy: History of The Ottoman Turks, Beirut, 1968. P. 31.
(٥) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ٣٩ ـ ٤٠.
(٦) سيد محمد السيد: المرجع السابق ص ٥٦. محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص ١٤٠ ـ ١٤١.
(٧) محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص ١٥٤.

هذه المعاهدة لم تمنع من قيام تحالف أوروبي ضد الدولة العثمانية، استطاعت أن تدحره سنة ١٤٤٣ _ ١٤٤٤ م، وأن تضم مدينة «كورنثة» اليونانية سنة ١٤٤٥ م إلى جملة ممتلكاتها[١].

وحين تسلم السلطان «محمد الفاتح» الحكم ١٤٥١ م، كان إقليم المورة مجزءاً وألبانيا والبوسنة في وضع مستقل، وصربيا تتبع اسمياً للسلطنة[٢]، فعمد السلطان بعد فتحه للقسطنطينية سنة ١٤٥٣ م إلى ضم بلاد المورة وصربيا بين عامي ١٤٦١ _ ١٤٦٧ م ضماً فعلياً إلى دولته[٣].

أما بلاد «البغدان» = (مولدافيا) التي كانت مثار خلاف بين العثمانيين والبولونيين فقد دخلت إلى السيادة العثمانية في عهد السلطان بايزيد الثاني ١٤٨١ _ ١٥١٢ م، أي في نهايات القرن الخامس عشر الميلادي لتمثل آخر الامتدادات العثمانية لهذا القرن[٤].

هذه الامتدادات التي كان باعثها الأول صلابة التواجد العثماني في الأناضول ووحدته، التي تبلورت في القرن الخامس عشر، وكان باعثها الثاني الظروف السياسية الحرجة التي كانت تلم بالبلقان من جراء تجزئته وانقساماته، التي بلغت مبلغاً لا يستهان به في ذلك القرن[٥] رغم كل التحالفات التي كانت تعقد بغاية طرد العثمانيين منه.

٣ _ المشرق العربي:

إن العازل الحقيقي بين كل من العالمين (المشرق العربي والأناضول) هو منطقة الإستبس، الواقعة على التخوم الجنوبية لجبال طوروس، ومما يلي هذا الخط تقع «الجزيرة العليا» المحصورة بين نهري دجلة والفرات، والتي تضم (ملاطية، ديار بكر، نصيبين، ماردين، أورفة، عينتاب). أما المناطق الواقعة شرقي دجلة فتتمثل بالإقليم الشمالي من كردستان والمتصل ببحيرة وان[٦]، وهي عبارة عن سلاسل جبلية، تزداد ارتفاعاً كلما اتجهنا نحو الشرق والشمال، وتمتد من جهة الغرب إلى ما وراء الحدود المشتركة مع سورية[٧].

ثم تليها الدائرة المنحصرة بين هذه المراكز، لتمثل الخط الممتد بين الموصل وحلب، وتزيد إمكانية الامتداد الجغرافي نحو الغرب وصولاً إلى إنطاكية المجاورة للبحر

---

(١) محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص ١٥٧ _ ١٥٩.
(٢) سعيد برجاوي: المرجع السابق، ص ٨٠.
(٣) محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، دمشق، ١٩٨٩، ص ٨٥ _ ٨٦.
(٤) عبد الكريم غرايبة: العرب والأتراك، دمشق، ١٩٦١، ص ١٠٢، محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص ١٨٤.
(٥) كرامرز، مادة ترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥، ص ١٧٣.
(٦) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٠٠.
(٧) جودة حسنين جودة وأحمد هارون: المرجع السابق، ص ٦٢٤.

المتوسط[١]، ومن البصرة شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً يمتد المشرق العربي بمناطقه الكبرى (العراق وشبه الجزيرة العربية وبلاد الشام ومصر) في موزاييك منوع من سهول وسهوب وجبال وصحارى.

في مستهل هذه الفقرة، يمكن القول أن الامتداد الجغرافي للعثمانيين في المشرق العربي، لم يكن معقداً ومتشابكاً، كما في الأناضول والبلقان، لأن المشرق العربي في معظمه كان تحت السيادة المملوكية، وعلى الرغم من ضعف هذه الدولة، في أواخر عهدها، لم تكن هناك قوى دولية تجرأ على مواجهتها خلا على أطرافها، التي أخذت تهتز في نهايات القرن الخامس عشر الميلادي وبداية القرن السادس عشر.

بدأت عملية الانتشار العثماني في منطقة المشرق العربي _ التي سبقت امتدادهم الفعلي _ إبان حكومة السلطان محمد الفاتح إثر نزاع قام بين أفراد البيت المالك في إمارة ذلقادر «في مرعش وألبستان»[٢] وذلك حين احتمى «شاه سوار» بالسلطان محمد الفاتح ضد إخوته، فأقره على الإمارة، شريطة أن تتبع للدولة العثمانية، لكن الدولة المملوكية ردت الإمارة إليها حين وفرت الدعم لأخيه «شاه بداق» فاستمر الخلاف متقطعاً بين الدولتين إلى عهد السلطان بايزيد الثاني، الذي تزوج من ابنة آخر أمرائها «علاء الدولة» _ ومنها أنجب ابنه سليم الأول _ لكن علاء الدولة على الرغم من ذلك، لم يكن صادق الولاء للدولة العثمانية وكان كثيراً ما يتأرجح بولائه بين الدولتين[٣].

ومع مطلع القرن السادس عشر الميلادي، أخذ يتراءى الخطر الصفوي من الشرق، الأمر الذي جعل الدولة العثمانية تنظر بعين الريبة والحذر، لما كان يجري على أطرافها الشرقية من تحركات سياسية تهدف إلى السيطرة على المناطق الاستراتيجية[٤]، سرعان ما انقلبت هذه النظرة إلى عداء سافر، بعد أن تسنم عرش السلطنة سليم الأول ١٥١٢ م[٥]، الذي أخذ يعد العدة لمواجهة هذه القوى وزعيمها الشاه إسماعيل الأول، لزعزعة أركانها بعد أن استفحل أمرها، وبالفعل تم له ذلك بعد معركة «چالديران» ١٥١٤ م، إذ لم يكتف بما حققه من نصر عليها، بل اجتاح عاصمة الشاه ذاتها «تبريز»[٦].

---

(١) سيار الجميل: المرجع السابق ص ٣٠٠.
(٢) كانت تقع هذه الإمارة بين مرعش وملاطية شمال بلاد الشام، وتتبع اسمياً لنيابة حلب المملوكية (لين بول ستانلي: المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥٤).
(٣) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، دمشق، ١٩٨٨، ص ٤٦. لين بول ستانلي: المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٥٤ _ ٤٦٠.
(٤) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٢٨.
(٥) نبذة في ذكر ملوك آل عثمان ص ٤٨.
(٦) R. Savory: Iran under the Safavides, Cambridge, 1980. chapter III, P.P. 90 - 93. D.E, =

وإبان عودته من تبريز سنة ١٥١٥ م، هاجمت قواته إمارة ذلقادر وضمتها نهائياً إلى ممتلكات السلطنة، فكان من نتائج تحركات العثمانيين بين عامي ١٥١٤ ـ ١٥١٦ م أن دخلت في طاعتهم كل من (آمد = ديار بكر، ماردين، الموصل، سنجار، حصن كيفا، العمادية وجزيرة ابن عمر)[١] وبذلك أخذ الانتشار العثماني طريقه إلى شمالي بلاد الشام والعراق، سانحاً الفرصة الكبرى للدولة العثمانية بالامتداد الجغرافي على الرقعة التي يسيطر عليها السلاطين المماليك، وبعد أن هُزم المماليك في معركة «مرج دابق» ١٥١٦ م[٢] ومعركة الريدانية ١٥١٧ م[٣] تمكن العثمانيون من الامتداد في مصر وبلاد الشام، كما دانت لهم بالولاء كل من الحجاز[٤] وبلاد اليمن[٥]. ثم أنه في عهد السلطان سليمان القانوني، الذي خلف أباه سنة ١٥٢٠ م، تم للعثمانيين الامتداد على كافة أراضي العراق سنة ١٥٣٤ م[٦].

وهكذا، فقد كان للتحركات العثمانية التي رافقت عهدي السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني، نتائج على غاية الأهمية منها أنه ضمت منطقة شرقي الأناضول والعراق والحجاز وبلاد الشام ومصر إلى الدولة العثمانية بالطرق السلمية والعسكرية، ففتح الطريق أمامهم لمد نفوذهم عبر الأناضول إلى أذربيجان، كما أصبحت الأناضول، بحد ذاتها، معرضة للهجمات التي يمكن أن تأتي من الشرق ـ أي من الطرف الصفوي ـ. وبعبارة أخرى غدت منطقة شرقي الأناضول والعراق مناطق صراع بين الطرفين (العثماني والصفوي) والذي سيستمر متقطعاً قرابة قرنين ونصف من الزمان.

طرق المواصلات = (الأهمية الاستراتيجية):

استكمالاً لأهمية الامتداد العثماني، في العوالم الثلاثة، فإنه من الضروري بحث قضية طرق المواصلات التي يمكن اعتبارها وعلى مر العصور، بمثابة شرايين حيوية يتوقف عليها جزء كبير من حياة كل دولة.

= Pitcher: An Historical - Geography of the Ottoman Empire, London, 1972, P. 102.

(١) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٣٧.

(٢) ابن زنبل الرمال: تاريخ السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد مع قانصوه الغوري سلطان مصر، القاهرة، ١٨٦١ م، ص ١٨.

(٣) ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى: القاهرة ١٩٨٤، ج ٥ ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٤) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٥ ص ١٩٣، البكري الصديقي: المصدر السابق ص ٨٩.

(٥) قطب الدين النهروالي: البرق اليماني في الفتح العثماني، تحقيق: حمد الجاسر، الرياض، ١٩٦٧ ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٦) البكري الصديقي: المرجع السابق، ص ١١٩، هيمسلي لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت ١٩٤٩، ص ٢٣.

إن الرقعة التي استحوذ عليها العثمانيون، عبر فترة طويلة نسبياً، كانت تشرف على أجزاء حيوية من القارات القديمة الثلاث، وهنا لا يمكن المضي قدماً لإظهار مدى أهمية الطرق إلا إذا تمّ التعرف على ما يضيفه امتداد كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي/ الفارسي، من أهمية على الموقع الجغرافي الحاكم، الذي يميز هذه الرقعة. فالبحر المتوسط الذي يمتد في اتجاه غربي ـ شرقي يمثل ذراعاً للمحيط الأطلسي[١]، ويربط آسية الصغرى = (الأناضول) وبلاد الشام ببلاد البلقان وإيطاليا وشبه الجزيرة الإيبرية من جهة، ويربط كل هذه العوالم بشمال أفريقية من جهة أخرى[٢].

أما البحر الأحمر فيمثل ذراعاً للمحيط الهندي، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً، عبر مضيق باب المندب، وليس هذا المحيط سوى العبّارة التي توصل إلى تجارات الهند والصين وثرواتهما.

ثم يأتي الخليج العربي/ الفارسي ليشبه البحر الأحمر في الأهمية والامتداد، ويكاد يناظره من حيث التوغل وتتجلى هذه الأذرع في أنها تتصل اتصالاً مباشراً وسهلاً بالمسطحات المائية الكبيرة للوصول إلى قلب اليابسة[٣].

وأما البحر الأسود، الذي يشرف على شمال الأناضول، فإنه كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستانبول، عبر قناة البوسفور، التي تصله ببحر مرمرة.

وعلاوة على ذلك، تقف قضية المضايق (الدردنيل[٤] والبوسفور[٥]) التي كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية، بمثابة جسر تتوقف عليه معظم الأعمال الملاحية في العالم القديم. هذا الموقع جعل الدولة العثمانية تشرف على المناطق المتحلقة حول هذه الأذرع، وقد كان لكل ذراع من هذه الأذرع، نصيبٌ وافر الأهمية من وجهة النظر الاستراتيجية، ومن وجهة نظر النقل والمواصلات، في تجمع الطرق البحرية والبرية بين الشرق والغرب[٦]. وهذه الطرق تتألف من ثلاثة محاور كبرى هي:

---

(١) صلاح الدين الشامي: دراسات في الجغرافية السياسية، الإسكندرية، ١٩٨٢ ص ٣٤٢.

(٢) فرنان بروديل: المتوسط والعالم المتوسطي، ترجمة: مروان أبي سمراء، بيروت ١٩٩٣، ص ٤٨.

(٣) صلاح الدين الشامي: المرجع السابق، ص ٣٤٢.

(٤) الدردنيل: مضيق يفصل أوروبة عن جنوب شرق آسية الصغرى، بعرض يتراوح من كيلومتر واحد إلى عشرة كيلومترات، كما يصل بين بحري إيجه ومرمرة (مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٧٨).

(٥) البوسفور: قناة مائية ضيقة تفصل أوروبة عن آسيا وتصل البحر الأسود ببحر مرمرة (مسعود الخوند: المرجع السابق، ج د، ص ٢٧٩).

(٦) صلاح الدين الشامي: المرجع السابق، ص ٣٤٣.

الأول: الآتي من الصين عبر سهول آسية الوسطى والهضبة الإيرانية، حيث يتشعب فيها، فيذهب فرع إلى الأناضول عبر بورصة، واصلاً إلى استانبول ومنها إلى دول حوض البحر المتوسط، والفرع الآخر يعبر العراق واصلاً إلى سواحل بلاد الشام فدول أوروبة.

الثاني: الآتي من سواحل الهند إلى البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب واصلاً إلى مصر، وفيها يتشعب، فيذهب فرع إلى الإسكندرية، فدول حوض المتوسط، أما الفرع الثاني فيذهب إلى دمشق وحلب عبر سيناء.

الثالث: الآتي من سواحل الهند إلى الخليج العربي/ الفارسي، عبر مضيق هرمز واصلاً إلى البصرة فبغداد والموصل، وفيها يتجه غرباً إلى حلب أو دمشق، ومنهما يذهب إلى البحر المتوسط[١].

ثانياً ـ الامتداد الصفوي في إيران:

شغلت الدولة الصفوية من ناحية الجغرافيا الطبيعية الهضبة الإيرانية، وهذه الهضبة تمتد من الوجهة الجغرافية، بين هضبة أرمينية في الغرب وهضبة «بامير» في الشرق، وتشتمل لاتساع رقعتها على وحدات سياسية، هي في الوقت الحالي (دولة إيران ودولة أفغانستان وإقليم بلوچستان الذي يتبع سياسياً لإيران وباكستان).

وتشغل جانب الهضبة من جهة الشمال، سلاسل جبلية هي مرتفعات جبال «ألبرز» المطلة على بحر قزوين[٢]. وتمتد شرقاً في مرتفعات «آلاداغ» التي تكتنفها شمالاً جبال «كوبيت» وتواصل الجبال سيرها، في اتجاه شرقي عام في المرتفعات الأفغانية إلى سلسلة جبال هندوكش المطلة على سهول تركستان، أما الجانب الجنوبي للهضبة، فيتكون من سلاسل جبلية، تطل تباعاً على (سهول العراق، الخليج العربي/ الفارسي، خليج عمان والبحر العربي)[٣].

ومن ناحية أخرى، تضم هذه الهضبة من الغرب إلى الشرق، أقاليم (أذربيجان وعراق العجم وكردستان وخوزستان) وأقاليم (گيلان ومازندران وفارس وكرمان) في الوسط، وأقاليم (خراسان وبلوچستان ومكران) في الشرق.

ففي أردبيل الواقعة بأقصى إقليم أذربيجان شرقاً[٤]، ظهر الشاه إسماعيل الأول

---

(١) محمد السيد غلاب وآخرون: المرجع السابق، ص ٢١٧.
(٢) جودة حسنين جودة وعلي أحمد هارون: المرجع السابق، ص ٥٦٩.
عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، بيروت، ١٩٧١، ص ١٨.
(٣) كي لسترنج: بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بغداد، ١٩٥٤ م، ص ١٤.
(٤) سترك، مادة اردبيل: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١، ص ٥٨٤.

الصفوي ١٥٠١ ـ ١٥٢٤ م، المؤسس الفعلي للدولة الصفوية، والمحرك الأساسي للامتداد الجغرافي الصفوي، وهنا يجدر التنويه إلى أن الامتداد الصفوي يختلف عن سميه العثماني اختلافاً شاسعاً، فبينما استغرق الامتداد العثماني لعوالمه الثلاثة (الأناضول، البلقان، العالم العربي) قرابة ثلاثة قرون، وكان محركه العديد من السلاطين، انحصر الامتداد الصفوي بشخص الشاه إسماعيل تقريباً، وبفترة قياسية لا تتجاوز العشر سنوات.

ترى كيف تم هذا الامتداد؟ لا شك أن هنالك عدة عوامل، كان لها الدور الأهم في إبراز ما نرمي إليه، وهذه العوامل هي:

١ ـ العامل السياسي:

كانت إيران في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، وبداية القرن السادس عشر، تتقاسمها العديد من الأسر الضعيفة والمتنافسة في آن معاً، كان أبرزها:

آ ـ أسرة الآق قويونلو[١] = (الشاة البيضاء):

وكانت قد انقسمت على نفسها، إثر تنافس أفراد البيت المالك على الحكم، فاستقل «آلوند بگ» ١٤٩٧ ـ ١٥٠١ م بآذربيجان وديار بكر، و «مراد بگ» ١٤٩٧ ـ ١٥٠٢ م في فارس والعراق[٢].

ب ـ الأسرة التيمورية:

وهي أيضاً كانت قد انقسمت على نفسها، فتوزع أولاد عمر شيخ ١٤٧٠ ـ ١٤٩٤ م في أنحاء أفغانستان وتركستان، واستقر «حسين بايقرا» ١٤٦٨ ـ ١٥٠٦ م أحد أبناء عمومتهم ـ في نواحي خراسان[٣].

بالإضافة إلى أسر أخرى، كانت دون هاتين الأسرتين في الأهمية، تستقل بحكم (سمنان، كاشان، كرمان، وقندهار...)[٤].

٢ ـ العامل الديني:

استند نفوذ إسماعيل الأول الصفوي، قبل تتويجه في تبريز سنة ١٥٠١ م[٥]، على

---

(١) أسسها: أوزون حسن ١٤٦٦ ـ ١٤٧٧ م، وقضى عليها الشاه إسماعيل (عباس إقبال اشتياني: تاريخ إيران ص ٦٣٤).
(٢) عباس إقبال اشتياني: المرجع نفسه، ص ٦٤٠.
(٣) أسسها تيمورلنك، وقد انقسمت على نفسها، أثر وفاته سنة ١٤٠٥ م (غلام رضا ورهرام: نظام حكومت إيران در دوران إسلامي، تهران، ١٣٦٨ هـ ش، ص ١٢٠ ـ ١٢١، ١٢٧).
(٤) نظام الدين مجير شيباني: تشكيل شاهنشاهي صفوية وأحياء وحدت ملي، تهران ١٣٤٦ هـ ش، ص ٩٨.
(٥) باستاني باريزي: سياست واقتصاد عصر صفوي «تهران» ١٣٦٧ هـ ش، ص ٩.

الأرضية التي بذر بذرتها الأولى جده الأعلى «صفي الدين الأردبيلي» ١٢٥٣ ـ ١٣٣٤ م شيخ الطريقة في أردبيل، والمنسوب[١] إلى الإمام موسى الكاظم عليه السلام (سابع الأئمة عند الشيعة الإمامية) هذا الشيخ الذي اكتسب شهرة عظيمة، حين جلس على سدة الإرشاد[٢]، خصوصاً بعد أن مال الناس إلى التزهد والتنسك، إبان الحكم المغولي لإيران ١٢٥٣ ـ ١٣٣٦ م[٣]. ثم خلفه بعدئذ على سدة الإرشاد ابنه صدر الدين موسى ١٣٣٥ ـ ١٣٩٢ م، وفي الفترة التي انهارت فيها أسرة الإيلخانات المغول، تجزأت إيران، إلى دويلات متصارعة، زادت من ميل الناس أكثر إلى الانزواء لشدة المآسي التي اتصف بها هذا العهد[٤].

أما الحدث البارز في سلسلة الأحداث المهمة لهذه المشيخة، فقد تجلى في عهد الشيخ علاء الدين علي ١٣٩٢ ـ ١٤٤٨ م، الذي عاصر فترة الاجتياح التيموري لمعظم البلدان الإسلامية[٥]، وكسب ـ على خلاف معاصريه ـ ثقة تيمورلنگ، هذه الثقة، التي جعلت تيمور يفرج عن ثلاثين ألفاً من الأتراك العثمانيين، ويهبهم للشيخ، ليكونوا فيما بعد

(١) صفي الدين إسحاق، ابن أمين الدين جبرائيل، ابن محمد الحافظ، ابن عوض، ابن فيروز شاه، ابن محمد، ابن إسماعيل، ابن محمد، ابن محمد، ابن الحسين، ابن محمد، ابن إبراهيم، ابن جعفر، ابن محمد، ابن إسماعيل، ابن محمد، ابن محمد الإعرابي، ابن قاسم، ابن أبي القاسم، ابن حمزة، ابن موسى الكاظم ـ عليه السلام ـ (حسين بن بيرزاده زاهدي: سلسلة النسب صفوية، برلين، ١٩٤٣، ص ١٠ ـ ١١).

وفي رواية أخرى هو: صفي الدين إسحاق، ابن أمين الدين جبرائيل، ابن قطب الدين، ابن صلاح، ابن محمد الحافظ، ابن عوض الخواص، ابن فيروز شاه، ابن محمد، ابن شرف شاه، ابن محمد، ابن حسن، ابن محمد، ابن إبراهيم، ابن جعفر، ابن محمد، ابن إسماعيل، ابن أحمد، ابن أبي الحسن الأعرابي، ابن أبي القاسم، ابن القاسم، ابن حمزة، ابن موسى الكاظم ـ عليه السلام ـ (مجهول: نسب نامة صفوية، مخطوط، كتابخانه مجلس شوراي إسلامي، تهران، شمارة ١٩١٨، ص ١).

في حين يشكك بعض المؤرخين في صحة نسبه، حيث يقول صاحب الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل في الترجمة لحفيده علاء الدين علي «... ويقال إنه شريف علوي...» (مجير الدين العليمي الحنبلي: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق: إحسان حقي، بيروت ل. ت، ج ٢، ص ٣٠٨ ـ ٣١٠). أما صاحب معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب، فقد نفى هذا النسب عنه، حين ترجم للشاه عباس الأول فقال: «... أما نسبة الشاه (عباس) إلى صفي الدين فلا شك فيه، وأما نسبته إلى الحسين، فلم نعهد ذلك...» (أبو الوفا ابن عمر العرضي: معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب، تحقيق عيسى سليمان أبو سليم، الأردن، ١٩٩٢ ـ ص ٤٧٠).

(٢) سيد حسن بن مرتضى حسيني أسترآبادي: ازشيخ صفي تاشاه صفي، به اهتمام: إحسان إشراقي، تهران، ل. ت، ص ١٨.

(٣) M.M. Mazzaoui: the origins of the Safavids, Viesbaden 1977, P.P. 52 - 53.

(٤) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٥) عباس إقبال اشتياني: المرجع السابق، ص ٦٠٧.

من أبرز مريدي الأسرة الصفوية، وإحدى لبناتها التي ارتكزت عليها إبان قيامها في بداية القرن السادس عشر الميلادي[١].

كما حصل الشيخ من تيمور، على إقطاعات واسعة في أذربيجان وعراق العجم[٢]، وفرت للزاوية موارد مالية ضخمة، كانت دون شك الركيزة الاقتصادية التي ضمنت استمرارية هذه الأسرة وقيامها فيما بعد.

ويلي ذاك الحدث في الأهمية، حدث آخر تجلى ببروز «سلطان جنيد» ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠ م، حفيد الشيخ علاء الدين علي، الذي يعتبر بروزه نقطة عطف في حياة المشيخة، وذلك حين عبأ قسماً كبيراً من مريديه في تنظيم شبه عسكري وهاجم منطقة «شيروان»[٣]، بهدف السيطرة عليها كنقطة انطلاق أولى لدولته، لكنه إثر موقعة جرت بينه وبين حاكمها سنة ١٤٦٠ م سقط صريعاً بأرض المعركة[٤] وفشلت بمقتله أولى المحاولات الصفوية في الامتداد الجغرافي، من الناحية السياسية.

ثم أتى خلفه «سلطان حيدر» ١٤٦٠ ـ ١٤٨٨ م، وقلب الطريقة الصفوية قلباً نهائياً من طورها الديني إلى طورها العسكري، بعد أن نظم مريديه، تنظيماً عسكرياً جيداً، واختار لهم لباساً أكثر ما كان يميزه قلنسوته الحمراء ـ ذات الإثنتي عشرة شقة ـ تيمناً بالأئمة الإثني عشر، والذي صار شعاراً للقوى الصفوية، التي عرفت بالقزلباش = (حمر الرؤوس)[٥]. هذا الشيخ الذي ما أن تلمس القوة بتنظيمه، هاجم منطقة شيروان للهدف ذاته، لكنه لاقى المصير ذاته سنة ١٤٨٨ م[٦].

وفي الفترة المحصورة بين سنتي ١٤٨٨ ـ ١٤٩٩ م، بلغ زعماء التنظيم الذي أسسه سلطان حيدر، مبلغاً، استطاعوا من خلاله سنة ١٤٩٩ م، من حمل ابن الشيخ سلطان حيدر «إسماعيل ميرزا» من گيلان التي كان يحيى بها سراً إلى أردبيل مقر أسرته، على الرغم من ضغط امراء الآق قويونلو، وسعيهم الحثيث، في القضاء على هذه الأسرة وأنصارها الذين أخذوا يشكلون خطراً ملموساً على الأوضاع السياسية في البلاد[٧].

(١) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٢ ـ ١٣.

(٢) حسين بن بير زاده زاهدي: المصدر السابق، ص١٢ ـ ١٣

(٣) تقع على الساحل الغربي لبحر الخزر = (قزوين) شرقي نهر الكر جنوبي القوقاز، على الطريق بين بردعة ودربند (بارتولد: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٤، ص ٣٢).

(٤) مجهول: عالم آراي صفوي: به كوشش: يد الله شكري: تهران، ١٣٥٠ هـ ش، ص ٢٩. كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٤٩٤.

(٥) كامل مصطفى الشيبي: الطريقة الصفوية ورواسبها في العراق، بغداد، ١٩٦٧، ص ١٥.

(٦) حبيب الله شاملوئي: تاريخ إيران، تهران، ١٣٤٧ هـ ش، ص ٥٨٦.

(٧) إسكندر بگ تركمان: عالم آراي عباسي، به كوشش: إيرج افشار، تهران ـ أصفهان، ١٣٥٠ هـ ش، =

وما أن استقروا بابن شيخهم في أردبيل، حتى توجوه سنة ١٥٠١ م شاهاً على البلاد[1]، لتبدأ في عهده عمليات الامتداد الصفوي لهذه الدولة. وهنا يمكن القول أن العامل الديني وفر الكوادر البشرية في كافة المناطق التي أخذ أصحابها بالطريقة الصفوية، وهذا يعني أن الانتشار الصفوي الذي سبق الامتداد الجغرافي للدولة، عمل على تهيئة الظروف الملائمة للامتداد السريع فيما بعد.

٣ ـ العامل القبلي:

إن الدارس لتاريخ الدولة الصفوية، سيلحظ دون شك، الدور العظيم الذي لعبته القبائل التركمانية في تكوين هذه الدولة[2]، وبدراسة سريعة تكشف عن أماكن انتشار هذه القبائل، وما كسبه بعض زعمائها بعد قيامها سيتضح تماماً، مدى تفاني هذه القبائل في تأسيس الدولة، لا بل وفي استمراريتها أيضاً.

إن القوة العسكرية التي رافقت الشاه إسماعيل في كافة أعماله العسكرية كانت تتألف على الأغلب من رجال القبائل التركمانية العديدة كـ (روملو، شاملو، استاجلو، تكه لو، ذلقادر، أفشار، قاجار)[3].

أ ـ روملو: أفراد هذه الطائفة هم أقدم مريدي الأسرة الصفوية، وهم من سلالة أسرى الأتراك العثمانيين، الذين اصطحبهم معه تيمورلنگ بعد معركة أنقرة ١٤٠٢ م، حيث توسط في تحريرهم الشيخ علاء الدين علي، ليصبحوا مع مرور الزمن من أخلص مريدي الأسرة الصفوية في الزود عنها والعمل على تحقيق طموحاتها[4].

ب ـ شاملو: قبيلة تركمانية، تنسب إلى بلاد الشام، لقدومها من أطراف حلب وأدنه وطرسوس وسائر التخوم الشمالية لبلاد الشام، وقد تقلد زعماؤها مناصب مهمة طوال فترة الحكم الصفوي أمثال:

ـ «**حسين بك لله خان**»: أمير أمراء الشاه إسماعيل الذي قتل في معركة چالديران وأخوه الثاني «دورميش خان» صاحب الحظوة في بلاط الشاه إسماعيل أيضاً، وأخوه الثالث «حسين خان» الذي نال مرتبة أمير الأمراء في عهد الشاه طهماسب الأول ١٥٢٣ ـ ١٥٧٦ م.

= ج ١ ص ٢٣. أبو القاسم طاهري، تاريخ سياسي واجتماعي إيران أزمرگ تيمور تامرگ شاه عباس أول، تهران، ١٣٤٩ هـ ش، ص ١٤٧.

(١) عباس إقبال اشتياني: المرجع السابق، ص ٦٤٠.

(٢) Joan Aubin: Etudes Safaves, I. Sahh Ismail et Les notabes de l'Iraq persan. JESHO II, 1959, p. 37.

(٣) حسن بگ روملو: أحسن التواريخ، به كوشش: عبد الحسين نوائي، تهران، ١٣٧١ هـ ش، ص ٣٥.

(٤) H. Sohrweide: Der Sieg der Safaviden In Persien und Seine Rückwirkungen. Die Schiiten Anatolien im 16. Jharundert, Der Islam. No. LX. 1965. O. 142.

ـ «**زينل خان**»: الذي تسلّم حكومة هراة في عهد الشاه طهماسب.

ـ «**علي قولي خان**»: الذي تسلم منصب «ايشيك آغاسي» = (وزير البلاط) في عهد الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، وقد زاد الشاه في تكريمه بأن أقطعه كافة أراضي مدينة «ري» ـ الواقعة قرب مدينة طهران[1] ـ.

جـ ـ استاجلو: قبيلة تركمانية، من كبريات القبائل التي ساندت الدولة الصفوية في نشأتها واستمراريتها، كانت تنتشر في منطقة «أرزنجان» ثم التحق زعماؤها بالدولة مع عدد كبير من رجالها، وقد برز منها:

ـ «**محمد خان**»: الذي أبلى في معركة چالديران بلاءاً حسناً وقتل فيها[2]. وبعد مقتله آلت حكومة ديار بكر لأخيه «قزاخان» وقد قتل الثاني سنة ١٥١٦ م في ماردين أثر صدام جرى بينه وبين «مصطفى باشا» ـ أحد قواد السلطان سليم الأول ـ. وقد تسلم منهم مناصب معتبرة، بلغ عددهم حتى أوائل القرن الحادي عشر الهجري سبعة وعشرين أميراً[3].

د ـ تكه لو: قبيلة تركمانية، كانت تسكن على أطراف قونية، وتنتشر في إمارة تكه جنوبي الأناضول، من أوائل زعمائها الذين التحقوا بالأسرة الصفوية زمن سلطان حيدر، المدعو «حسن خليفة» أحد أبرز الدعاة للدولة الصفوية في الأناضول[4]، وهو والد «شاه قولي» الذي ثار ضد الدولة العثمانية في إمارة تكه منتصراً للشاه إسماعيل، إلى أن هزمته القوات العثمانية سنة ١٥١١ م[5]. وقد لعبت هذه القبيلة دوراً بارزاً في كسب أعداد كبيرة من تركمان الأناضول في منتشا وآيدين. أما أبرز زعمائها «جوها سلطان»، أمير أمراء الشاه إسماعيل الأول، و «أولمه خان»، حاكم آذربيجان في عهد الشاه طهماسب[6]، و «محمد خان شرف الدين أوغلي حاكم هراة» زمن الشاه محمد خدا بنده ١٥٧٨ ـ ١٥٨٧[7].

هـ ـ ذلقادر: قبيلة تركمانية ترجع أصولها إلى تركمان «مرعش» و «ألبستان»[8] التحقت طلائعها بالأسرة الصفوية، منذ عهد «سلطان جنيد» وشاركت في الحروب التي

---

(١) مجهول: تاريخ قزلباشان، به اهتمام: مير هاشم محدث «تهران، ١٣٦١ هـ ش، ص ٨ ـ ١١.

(٢) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٧٩.

(٣) تاريخ قزلباشان: ص ٤٥ ـ ٤٩.

(٤) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٥) قطب الدين النهروالي: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، ص ٢٦٠. البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ٥٨. H. Sohrweide: op, cit, P. 141.

(٦) حسن بگ روملو: المصدر السابق، ص ٣١١.

(٧) تاريخ قزلباشان: ص ٢٩.

(٨) تاريخ قزلباشان: ص ٤٩.

خاصتها الأسرة ضد حاكم شيروان[١]. حكم مجموعة من أفرادها إقليم فارس، زمن الشاه إسماعيل الأول، أما أبرز من ظهر فيها هو محمد بن كورشاه ابن علاء الدولة[٢].

و ـ أفشار: قبيلة تركمانية، هاجرت من تركستان إلى آذربيجان وشمالي بلاد الشام، ثم التحقت بالأسرة الصفوية، ونالت مقابل ذلك حظوة لدى الشاهات الصفويين، وحكم أفرادها في معظم أنحاء إيران[٣].

ومنها ظهر نادر شاه ١٧٣٦ ـ ١٧٤٧ م أحد أعظم حكام إيران في العصر الحديث ومؤسس الدولة الأفشارية التي حكمت إيران بعد الدولة الصفوية[٤].

ز ـ قاجار: قبيلة تركمانية هاجرت من أواسط آسيا إبان الاجتياح المغولي، وانتشرت في العديد من مناطق إيران، وعلى الخصوص في آذربيجان. نال أفرادها المناصب الرفيعة في عهد الشاه عباس الأول[٥]، وقد استمرت تدعم من مكانتها حتى تمكن أحد أفرادها وهو «آغا محمد خان» ١٧٨٥ ـ ١٧٩٨ م من تأسيس دولة حكمت إيران من سنة ١٧٧١ إلى سنة ١٩٢٥ م[٦].

بعد هذه التعريفات التي ألقت بعض الضوء على القبائل السبع، قاعدة الدولة الصفوية، يظهر لنا ما يلي:

أ ـ إن كل هذه القبائل من أصول تركمانية.

ب ـ إن معظم هذه القبائل، كانت تسكن الأناضول، وعلى التخوم الشمالية لبلاد الشام.

ج ـ إن معظم زعماء هذه القبائل، تسلموا مناصب عليا في الدولة، وهذا يعني أنهم كانوا من كبار أصحاب الإقطاعات فيها.

وإذا ما أضفنا إلى هذا أن الشاه إسماعيل من مواليد ١٤٨٧ م، وأنه حين توج سنة ١٥٠١ م، كان عمره أربع عشرة سنة[٧]، سندرك تماماً أن زعماء هذه القبائل هم الذين رفعوه إلى العرش ليحققوا ما كانوا قد افتقدوه من مزايا سلطوية في الدولة العثمانية التي غدا

---

(١) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٨١.
(٢) تاريخ قزلباشان: ٤٩ ـ ٥١.
(٣) تاريخ قزلباشان: ٥١ ـ ٥٦.
(٤) عباس إقبال اشتياني: المرجع السابق، ص ٦٩٥ ـ ٦٩٦.
(٥) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٨٢.
(٦) أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ج ص ٥٥٠.
(٧) سيد حسن بن مرتضى حسيني استر آبادي: المصدر السابق، ص ٣٢.

فيها الحكم مركزياً منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، وتحديداً في عهد السلطان محمد الفاتح ١٤٥١ ـ ١٤٨١ م، وقد تكرر هذا الأمر مرة أخرى حين توفي الشاه إسماعيل الأول سنة ١٥٢٤ م وكان عمر ولي عهده «طهماسب الأول» إذ ذاك لا يتجاوز العشر سنوات، حيث عمد القزلباش إلى رفعه على العرش، وحكموا باسمه[١] تأكيداً منهم على استمرارية هذه الدولة من جهة، وللحفاظ على مكتسباتهم من الضياع من جهة أخرى.

٤ ـ طبيعة الحكم زمن التأسيس:

إن ضخامة مساحة الهضبة الإيرانية لم تكن لتدع المجال أمام الشاه إسماعيل من تهيئة الكوادر اللازمة لملء المناصب الإدارية التي تحتاجها دولته، الأمر الذي جعله يعتمد اعتماداً كلياً على أصحاب المناصب السابقين لدولته، فعلى سبيل المثال، فقد أبقى على حكام المناطق الذين دانوا له بالطاعة على مراكزهم، أمثال: «محمد حسين ميرزا ابن السلطان حسين بايقرا التيموري ـ حاكم خراسان ـ» و «علي كاركيا ـ حاكم لاهيجان» ـ و «نظام الدين عبد الكريم وآقارستم ـ حاكمي مازندران[٢]» ـ. كما استقدم الأمير زكريا وزير الآق قويونلو إلى بلاطه، وكذلك الأمر بالنسبة لكمال الدين ساغرجي وزير التيموريين[٣].

ومن جهة أخرى، أبقى الشاه إسماعيل على معظم نقباء الأشراف في البلاد، كخلفاء «نعمه ولي» في «يزد» والسيدين «غياث الدين محمد ميرميران» و «شاه تقي الدين محمد» في «أصفهان»[٤]. وهذا يعني أن الشاه من خلال سياسته الداخلية هذه، أمن الأرضية الثابتة لدعم وجوده في المناطق التي تصل امتداداته إليها، فمثلت هذه القضية نقطة ارتكاز أخرى لزيادة هذه الامتدادات، التي يمكن تقسيمها إلى قطاعين:

الأول: قطاع دان بالولاء للدولة ودخل في كيانها إلى زمن سقوطها.

الثاني: قطاع دان بالولاء للدولة، ثم غدا بؤرة للصراع مع الدول المجاورة.

١ ـ القطاع الأول: هنا يمكن اعتبار آذربيجان الشرقية، وتحديداً مدينة أردبيل ـ المقر الدائم للمشيخة الصفوية ـ مركز انطلاقة للقوات الصفوية بقيادة إسماعيل الاسمية، التي سارت منها سنة ١٥٠١ م والتقت بجيش الآق قويونلو بقيادة «آلوند بگ» وعلى الرغم من المساعي الدبلوماسية، التي سعى إليها «آلوند بگ» في ثني هذه القوات عن الحرب[٥]، إلا أنها أصرت على الحرب وهزمت قواته هزيمة منكرة فتحت على إثرها أبواب تبريز، فدخلها

---

(١) عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، بيروت، ١٩٧١، ص ٤٣.
(٢) بديع جمعة وأحمد الخولي: تاريخ الصفويين وحضارتهم، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٨.
(٣) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ١٣٤.
(٤) J. Aubin: Op, cit, PP. 39 - 41.
(٥) عالم آراي صفوي: ص ٦١ ـ ٦٢.

إسماعيل مع زعماء القزلباش دون مقاومة تذكر. فقام زعماء القزلباش كخطوة أولى لتنفيذ طموحاتهم، وتوجوا إسماعيل شاهاً عليهم[1] معلنين بذلك عن قيام دولتهم. وبعد أن استقرت الأحوال في المدينة أعلن المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة[2].

هذا الإعلان الذي ما كان هدفه تحديد دين الدولة فحسب، بل هدف منه تحديد الولاء السياسي لمؤيديها أو معارضيها.

وبعد عام من قيام الدولة، كان قد تسنّى لزعماء القزلباش إعداد جيش اصطدم مع جيش الآق قويونلو بقيادة «مراد بگ» ـ حاكم فارس والعراق ـ وهزمه قرب همدان[3] ليغدو إقليم فارس ضمن الممتلكات الصفوية، وقد مثل هذا الامتداد أول اختراق صفوي في عمق الهضبة الإيرانية، وطال المركز الذي تمحورت عليه الحكومات الإيرانية عبر التاريخ. كما دانت للحكومة الصفوية بالتتابع كل من كاشان وقم[4] ـ القسم الشمالي لإقليم عراق العجم ـ وكذلك دان بالولاء كل من محمد حسين ميرزا «حاكم خراسان التيموري»، و «علي كاركيا» حاكم لاهيجان و «نظام الدين» و «آقارستم» حاكمي مازندران»[5].

ولم يقف بوجه هذا الامتداد سوى حاكم «يزد»، حيث اجتاحت القوات الصفوية مدينته، فاكتملت الامتدادات الصفوية لتشمل كافة إقليم عراق العجم[6].

وبذلك يمكن القول، أن الامتداد الجغرافي الصفوي حاز على معظم المناطق في الهضبة الإيرانية.

٢ ـ القطاع الثاني: كانت أولى الأعمال العسكرية، التي انطلقت من أردبيل هجوم القوات الصفوية الثأري على منطقة شيروان ـ التي قتل لأجلها من قبل كل من «سلطان جنيد» و «سلطان حيدر» ـ سنة ١٥٠١ م، فاستخلصها من يد حاكمها «فرخ يسار» ومن شيروان سارت إلى باكو واستولت عليها أيضاً[7]، فسيطرت بذلك على مداخل الهضبة الإيرانية من جهة الغرب، وفي سنة ١٥٠٦ م غادرت القوات الصفوية تبريز واتجهت إلى إقليم كردستان، الذي يفصل الهضبة الإيرانية عن عراق العرب والأناضول، بمحاولة للاستيلاء عليه، لكنها فشلت من النيل منه لوقوف «صارم بن سيف الدين المكري»

(١) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق، ص ٥٤.
(٢) عالم آراي صفوي: ص ٨٩ ـ ٩٠.
(٣) عالم آراي صفوي: ص ٩٠.
(٤) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق، ص ٥٨.
(٥) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.
(٦) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ١٠٣.
(٧) مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر صفوي، تهران ١٣٧١ هـ ش، ص ٤٤.

بوجهها[1]، لكن ذلك لم يمنع من أن يخضع عدد من أمراء كردستان طوعاً وكرهاً للنفوذ الصفوي[2]. وفي السنة التي تلتها كان الشاه إسماعيل قد أعد العدة وهاجم مرعش وألبستان إثر تحالف عقده «مراد بگ» الآق قويونلي مع علاء الدولة ذلقادر، للحؤول دون امتدادات الشاه والعمل سوية لإنهاء غائلته[3]. لكن الشاه، وضمن سفارته الدبلوماسية أوضح للحلف عزمه على القتال. وبالفعل، تمكنت قواته من دحر القوات المتحالفة ولكي يتقي إثارة حفيظة السلطان المملوكي في مصر ـ كون هذه الإمارة تتبع لنفوذ دولته، وحفيظة السلطان العثماني، الذي كان يعتبر هذه الإمارة ضمن مجال نفوذه المتنافس عليه مع دولة المماليك ـ أرسل الشاه سفارة إلى القاهرة طمأن فيها العاهل المملوكي قانصوه الغوري ١٥٠١ ـ ١٥١٦ م مبيناً أن أعماله العسكرية في مرعش وألبستان لم تكن سوى احتياطات أمنية[4]، وكذلك أرسل سفارة أخرى إلى استانبول، كانت مهمتها كتلك التي أرسلها إلى القاهرة[5].

بعد هذه الموقعة وفرار كل من مراد بگ وعلاء الدولة من وجه القوات الصفوية، فتحت أبواب ديار بكر، فدخلها الشاه وقواته ثم غادرها بعد أن عين عليها «محمد خان استاجلو» نائباً عنه في حكمها. ثم أن الشاه أمضى شتاءه في خوي[6]، وفيها أعد العدة لاجتياح العراق آخر معاقل الآق قويونلو آنذاك. وهنا يمكن اعتبار تداخل الدافع الاستراتيجي بالدافع الأيديولوجي، هما المحركان الأساسيان اللذان دفعا الشاه دفعاً قوياً لتحقيق غايته، وذلك لكون العراق يتمتع بموقع استراتيجي، تلتقي فيه معظم الطرق الدولية آنذاك، والمنفذ الوحيد لإيران المؤدي إلى بلاد الشام ومنها إلى حوض البحر المتوسط «الغني بحركته التجارية»، حتى بعد أن تحول الطريق بين الشرق والغرب إلى رأس الرجاء الصالح في نهايات القرن الخامس عشر الميلادي[7].

بالإضافة إلى أن العراق يشتمل على مجموعة من الأماكن المقدسة لدى الشيعة، وعلى الخصوص في النجف وكربلاء وبغداد. ولتحقيق ذلك، أعد الشاه جيشاً بقيادة «حسن

(١) شرف خان البدليسي: شرف نامه، ترجمة: محمد علي العوني ويحيى الخشاب. مصر، ل.ت، ج ١، ص ٢٨.
(٢) شرف خان البدليسي: المصدر ذاته، ج ١ ص ٩٨، ١٠٤، ١٢١.
(٣) مرتضى أفندي نظمي زاده: گلشن خلفا، ترجمة: موسى كاظم نورس، النجف ١٩٧١، ص ١٢٨.
(٤) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: تاريخ روابط خارجي إيران، تهران، ١٣٦٩ هـ ش، ص ١٣. ابن أياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ١٢٣.
(٥) فريدون بگ: منشآت السلاطين، استانبول ١٢٧٥ هـ، ص ٣٤٥.
(٦) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ١٠٨.
(٧) عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ٢٨.

بك لالا» ودفعه إلى بغداد، وسار هو على رأس جيش آخر، وما أن سمع «باريك بگ برناك» عامل الأق قويونلو بزحف القوات الصفوية، غادر المدينة، فدخلتها القوات الصفوية بدون حرب، وفيها خطب للشاه على المنابر كما سكت النقود باسمه تعبيراً عن ضمها إلى ممتلكات الدولة الصفوية[١].

وإبان إقامة الشاه في العراق، زار مشهد الإمام الحسين ـ عليه السلام ـ في كربلاء ومشهد الإمام علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ في النجف، تأكيداً على الالتزام بالمذهب الذي كان قد أقره[٢].

وبعد أن نظم شؤون العراق سار إلى الحويزة ـ وكانت إذ ذاك تحكمها أسرة عربية من آل المشعشع منذ سنة ١٤٤٠ م[٣] ـ فاجتاحها بعد حرب ضروس، خاضها مع أميرها «فياض المشعشعي» ليخلص بالنهاية إقليم خوزستان إلى نفوذه[٤].

وحين تم للشاه أمر العراق، رجع مرة أخرى إلى شيروان، التي ثار فيها ابن فرخ يسار، واسترجعها منه. وحتى يضمن وجوده في هذه المنطقة الاستراتيجية، استولى بعد ذلك على شماخي ودربند[٥].

أما الفصل الأخير للامتداد الصفوي، فقد تم سنة ١٥١٠ م، وذلك بعد أن بلغ التحرك الأوزبكي بقيادة: محمد شبيك خان مداه باحتلاله «مشهد»، عاصمة خراسان سنة ١٥٠٨ م، من خصومة التيموريين الذين دانوا بالولاء للدولة الصفوية بعد أن اجتاح شيبك كل من سمرقند وهراة[٦]. ولما كانت خطة الشاه في مد نفوذه السير شرقاً، وكانت خطة شيبك السير غرباً، كان لا بد من أن يحصل الصدام بينهما، وهذا ما حصل بالفعل[٧]. فبعد أن تبادل الاثنان رسائل بينت وجهة نظر كل منهما في أحقيته في حكم خراسان، اشتبك جيش الطرفين في «مرو» وكانت الغلبة بالنتيجة للشاه إسماعيل، الذي أمن بعد دولته من الناحيتين السياسية والاستراتيجية، لأن خراسان كانت تعتبر المدخل الرئيسي للطرق الآتية من تركستان وأواسط آسية.

---

(١) عالم آراي صفوي: ص ١٢٣.
(٢) جعفر آل محبوبة: ماضي النجف وحاضره، بغداد، ١٩٥٨، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.
(٣) جاسم حسن شبر: تاريخ المشعشعيين وتراجم أعلامهم، النجف، ١٩٦٥، ص ٧٣ ـ ٧٦. علي نعمة الحلو: الأهواز «عربستان» بغداد، ل. ت، ص ١٦٧.
(٤) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٨٦.
(٥) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٤٥ ـ ٤٦.
(٦) أرمينوس فامبري: تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى وقتنا الحاضر، ترجمة أحمد الساداتي، مصر، ل. ت، ص ٣٠٥، ٣١٤.
(٧) ذبيح الله ثابتيان: أسناد ونامه هاي تاريخي دوره صفوي، تهران، ١٣٤٣ هـ ش، ص ٩٢، عالم آراي صفوي ص ١٣٤. أرمينوس فامبري: المرجع السابق، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.

وتأكيداً من الشاه على إظهار قوته في البلاطين (المملوكي والعثماني) أرسل سفارتين إليهما مبيناً انتصاراته الساحقة على الأوزبك[١]، الأمر الذي أزعج سليم خان ابن السلطان بايزيد الثاني، الذي كان حاكماً على طرابزون إذ ذاك، وجعله يقسم إثر سماعه تحديات الشاه أن ينتقم من الشاه ثأراً لخان الأوزبك[٢].

طرق المواصلات = (الأهمية الاستراتيجية):

في ختام هذه الفقرة، التي تناولت تاريخية الامتداد الصفوي على الهضبة الإيرانية والعراق، هذا الامتداد الاستراتيجي، الذي كان يربط شبه القارة الهندية ووسط آسية بالعالم المتوسطي، كان يمثل قبلة طرق التجارة الدولية التي تخترقه مستفيدة من مسالكه ومحطاته كمراكز للراحة والتموين[٣].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إيران تطل على بحرين أحدهما مغلق، وهو بحر قزوين، والآخر مفتوح على المحيط الهندي، وهو الخليج العربي/ الفارسي، وتكمن أهمية هذا الخليج عدا عن كونه يمثل ذراعاً للمحيط الهندي، يصل شبه القارة الهندية بإيران والعراق، حيث تنفذ طرقهما البرية إلى بلاد الشام والأناضول[٤]، لأن إيران بحكم موقعها تسيطر على مضيق هرمز، أكثر المناطق خطورة في استراتيجيات الدول المستفيدة منه، وذلك لأنه يمثل البوابة الوحيدة للطريق البحري الآتي من سواحل الهند والنافذ إلى السواحل الغربية لإيران والسواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية، وصولاً إلى البصرة فبغداد التي تخرج منها الطرق في كل الاتجاهات[٥]. ناهيك إلى أن إيران إذا ما أُلحِقَتْ بها العراق تسيطر على قسم كبير من الطريق العظيم الذي يربط الشرق بالغرب، هذا الطريق الذي يخترق إيران من جهتها الشمالية الشرقية آتياً من تركستان، ليسير في أراضيها مسافة طويلة ومنها يتفرع، فيذهب فرع إلى الأناضول، ويذهب الفرع الآخر إلى العراق واصلاً إلى بلاد الشام، الرقعة المطلة على البحر المتوسط، الذي يربط الشرق بالغرب[٦].

---

(١) مجهول: مجموعه مكاتيب ومنشآت وفتح نامه ها، مخطوط، كتابخانه مجلس شوراي إسلامي، تهران، شمارة ٦٠٦ ص ٣٥٠ ـ ٣٥٤. أحمد غلام: جنگ، مخطوط، مجلس شوراي إسلامي، تهران، شمارة ٣٤٥٥، ص ١٢٠ ـ ١٢١.
ابن أياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ٢١٧. ابن طولون: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ج ١، ص ٢٥٤.
(٢) ذبيح الله ثابيتان: المرجع السابق، ص ٩٩.
(٣) جودة حسنين جودة وعلي أحمد هارون: المرجع السابق، ص ٥٩٥.
(٤) صلاح الدين الشامي: المرجع السابق، ص ٣٤٢.
(٥) كي لسترنج: المرجع السابق، ص ٢٤.
(٦) انظر تفصيل ذلك في الفصل الثاني من هذا الباب.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار موقع تبريز ـ حاضرة الدولة الصفوية ـ وعلو شأن إيران في إنتاج الحرير وتصنيعه وأهمية المحور الذي يربط تبريز بحلب أو ببورصة، ندرك تماماً مدى قيمة الجري الحثيث للقوى الصفوية، في السيطرة على العراق والتخوم الشمالية لبلاد الشام.

أخيراً، ولأن قضية الطرق من القضايا المهمة لدراسة العلاقات الدولية أو العلاقات بين أي دولتين، فقد أفرد الفصل الآتي لهذه الغاية، وذلك لأهميتها على الصعيد الاستراتيجي، ودورها الفاعل من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني

طرق المواصلات
وعلاقات التفاعل الدولية

المدخل:

بعد أن توضحت لنا في الفصل السابق، عملية نشوء الدولتين العثمانية والصفوية وامتدادهما الجغرافي، وما استحوذ عليه كل منهما على مناطق استراتيجية، مع تلميحات إلى مدى أهمية الموقع، وما اشتمل عليه من طرق، في دراسة سريعة، وفق معطيات الجغرافيا التاريخية، فإنه من الضروري، دراسة طرق المواصلات في فصل كامل، لكونها لعبت دوراً مهماً في نواح عدة أهمها:

١ ـ في انتشار وامتداد كل منهما من الناحية الجيوديموغرافية = (الجغرافيا البشرية).
٢ ـ في حركة السلع والتبادل التجاري من الناحية الاقتصادية.
٣ ـ في التفاعلات الدولية وعلاقات التبادل من الناحية الاستراتيجية.

في مستهل هذا الفصل، نعود مرة أخرى إلى الجغرافية الطبيعية، لاستلهام ما تمليه علينا طبيعة المكان بشكل عام. ففي الرقعة التي امتدت عليها الدولتان (العثمانية والصفوية) نجد أنها تشتمل على موزاييك معقد من بحار وجبال وهضاب وسهول وصحارى، وعلى الرغم من أن كل من هذه التضاريس، تعتبر بحد ذاتها حداً فاصلاً بين الدول أو الأقاليم أو التجمعات البشرية، إلا أن الدولتين تجاوزتا هذا المفهوم، في القرن السادس عشر الميلادي، بحكم تداخلهما الجغرافي والاقتصادي والبشري.

فالبحار كما يراها «فرنان بروديل» ـ على سبيل المثال ـ هي انسجام بين الفضاء والحركة، الفضاء؛ هو القاعدة التي ترتكز عليها حياة البحار اليومية، والحركة؛ هي مجموعة الطرقات البحرية والبرية المترابطة فيما بينها، أو هي مجموعة مدن متشابكة الأيدي من خلال الطرقات والمسالك. وكلما زادت الحركة فيها ازدادت إليها الهبات، هذه الحركة الساعية قدماً إلى اكتشاف كل ما يعنيه مصطلح الفضاء[١].

(١) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ٥٧.

هذا الكلام ينطبق تماماً على البحار التي تحيط أو تتخلل الرقعة المعنية بالدرس، في أكثر من موضع، كبحر قزوين = (الخزر) والبحر الأسود في الشمال، والبحر المتوسط في الغرب، وبحر العرب وخليج عمان في الجنوب، بالإضافة إلى بحرين يتخللان هذه الرقعة هما: البحر الأحمر إلى جهة الغرب، والخليج العربي/ الفارسي إلى جهة الشرق، هذه البحار مجتمعة تزيد من أهمية الموقع من الناحيتين الجغرافية والاستراتيجية.

فالبحر المتوسط يمثل ذراعاً للمحيط الأطلسي، والبحر الأحمر والخليج العربي/ الفارسي هما ذراعا المحيط الهندي، حيث تنبثق أهمية هذه الأذرع، في أنها تتصل اتصالاً مباشراً بالمسطحات المائية الكبرى (الأطلسي والهندي) لصلاحيتها الملاحية، عدا عن كونها تشق قلب اليابسة في العالم القديم، وتسهل الاتصال بين بقاعه، في الوقت الذي تفصل بين قاراته الثلاث[1]. فهي ـ أي البحار ـ مساحات اتصال وانفصال على حد تعبير بروديل[2]. هي انفصال جغرافي ليس إلا، واتصال إنساني متحرك تجاوز حدود الجغرافيا الثابتة إلى ما ورائها عبر تفاعل البشر، في نواح عدة ثقافية واقتصادية وسياسية.

وأخطر ما في هذه البحار، تلك المضائق، التي تصل المسطحات المائية الكبيرة بالأذرع المشار إليها، كمضيق البوسفور الذي يفصل قارة أوروبة عن قارة آسية ويصل البحر الأسود ببحر مرمرة[3]، والدردنيل الذي يفصل قارة أوروبة عن آسية الصغرى (الأناضول)، ويصل بحر إيجة ببحر مرمرة[4]، أو كمضيق باب المندب الذي يفصل آسية الجنوبية عن إفريقية، ويصل البحر الأحمر بخليج عدن[5]، أو كمضيق هرمز الذي يفصل شبه الجزيرة العربية عن الهضبة الإيرانية ويصل الخليج العربي/الفارسي بالمحيط الهندي[6]. هذه المضائق التي تجعل المسيطر عليها، متحكماً بمصائر شعوب المنطقة ودولها، لا بل إلى ما يليها من دول على صيغة هيمنة استراتيجية تستأثر بمجمل متاجر العالم بين الشرق والغرب.

ومن جهة أخرى، تحيط أو تتخلل هذه الرقعة جبال شاهقة، على شكل سلاسل تكاد تفصل البحر عن الداخل، وهي من الشمال سلسلة جبال نيطس على طول سواحل جنوبي البحر الأسود، والآخذة امتداداً بشكل عام من الغرب إلى الشرق[7]. وتليها إلى جهة الجنوب سلسلة

(١) صلاح الدين الشامي: المرجع السابق، ص ٣٤٠ ـ ٣٤٢.
(٢) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ٣٥.
(٣) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٦ ص ٢٧٩.
(٤) أيوار، مادة الدردنيل: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٩ ص ١٩٢.
(٥) ... مادة باب المندب: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٣ ص ٢٤٣.
(٦) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٤ ص ٢٩.
(٧) جودة حسنين جودة وعلي أحمد هارون: المرجع السابق، ص ٦٨٨.

جبال طوروس لتحصر مع جبال نيطس الهضبة الأناضولية. وجبال طوروس هي التي تفصل بين الهضبة الأناضولية والمشرق العربي، حيث تمتد من الغرب إلى الشرق حتى تصل إلى بحيرة وان. وإلى الشرق من خليج إسكندرونة تتفرع إلى سلسلتين متوازيتين من جبال الأمانوس[1]، وإلى الجنوب منها تمتد سلسلة جبال لبنان على السواحل الشرقية للبحر المتوسط[2].

وإلى الشرق من جبال طوروس، تمتد سلسلة جبال زغروس (زگروس)، التي تطل تباعاً على سهول العراق والخليج العربي/ الفارسي إلى خليج عدن[3].

وعلى الرغم من أن الجبال تشكل عوائق طبيعية بين السهول والهضاب، إلا أن الفرضات التي تفصل بين سلاسلها، تفسح المجال لتنفذ من خلالها الطرق التي تصل بين شتى البقاع[4].

أما الصحارى، فهي أيضاً شكل آخر من العوائق، كبادية الشام وصحارى شبه الجزيرة العربية (الربع الخالي والدهناء والنفوذ)[5]، وصحارى إيران (دشت لوت ودشت كوير)[6]. لكن على الرغم من جفافها وقساوة مناخها، كانت وما تزال تسمح بنفاذها، عبر واحات تمثل الجانب الحي منها.

وإلى جانب هذه العوائق ترتفع الهضاب، التي هي بحد ذاتها سهول مرتفعة على هيئة أنصاف جبال، وتختلف عن الجبال في آن معاً، للقدر الذي تسمحه لخطوط المواصلات باجتيازها[7]. وبين هذه الهضاب تمتد السهوب على شكل بحار داخلية أكثر استجابة للتواصل بين الناس، هذه البحار كانت لها أيضاً سفنها التي تسير على اليابسة كالجمال والخيول والحمير، وكانت موانئها المدن، والطرق التي فيها، لا تصل بين شتى بقاع الأرض فحسب، بل هي تربط بين مختلف الثقافات والحضارات، ربطاً يتماشى مع مدى التلاقي الحضاري فيما بينها[8].

من هنا يمكن أن نرسم خريطة للطرق الدولية التي تجتاز الرقعة المعنية بالدرس، على اختلاف تضاريسها من بحار وجبال وهضاب وسهول وصحارى.

(١) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٠٠.
(٢) محمد السيد غلاب وآخرون: المرجع السابق، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.
(٣) جودة حسنين جودة وعلي أحمد هارون: المرجع السابق، ص ٥٦٩.
(٤) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ٢٧.
(٥) محمد السيد غلاب وآخرون: المرجع السابق، ص ٥٤ ـ ٥٥.
(٦) جودة حسنين جودة وعلي أحمد هارون: المرجع السابق، ص ٥٩٥.
(٧) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ٢٨.
(٨) جون سوندرز: العالم الإسلامي عشية توسع أوروبة، ترجمة: محمد ظافر الصواف، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

أولاً ـ الطرق الدولية :

لقد نشأت الطرق، لحاجة التجمعات البشرية للاتصال ببعضها بعضاً، هذه التجمعات التي غدت مع مرور الزمن مدناً، وعلى هذا النحو، أخذت خارطة المدن تتطابق مع خارطة الطرق، وعلى الرغم من أن معظمها أو أهمها تقوم على تقاطع الطرق، فإنه ليست بالضرورة أن تولد من هذا التقاطع، لكنها مما لا شك فيه تحيا وتستمر وتكتسب أهميتها لوقوعها على هذه التقاطعات[١]. ومع تشابك الحاجات بالمصالح، رسمت الطرق خطوطها البعيدة، لتربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب ولعل أهمها على الإطلاق :

١ ـ الطريق الأول = (طريق الحرير) :

أطلق البلدانيون العرب على هذا الطريق اسم، طريق «خراسان العظيم» وهو طريق بري يأتي من حدود الصين، مبتدئاً من «طشقند» (الشاش) في بلاد ما وراء النهر (نهر جيحون)[٢] إلى «سمرقند» ـ الواقعة حالياً إلى الشمال من جمهورية أوزبكستان ـ على الضفة الجنوبية لنهر السغد، تربطها صلات قديمة بالصين بحكم متاجرتها بالحرير، وأهم منتجاتها الورق[٣]، كما تعتبر واحدة من أهم المحطات لهذه الطريق، لأنها تشكل عقدة تتلاقى فيها الطرق من عدة اتجاهات، أهمها عدا الطريق الدولي الكبير، هو الطريق الذاهب إلى «ترمذ» والواصل إلى «كابول» عبر «بلخ»[٤]، أما الطريق الأساسي فيتابع سيره إلى «بخارى» ـ وهي مدينة في جمهورية أوزبكستان الحالية[٥] ـ ومن بخارى يتابع الطريق سيره إلى «مرو» وهي أولى محطات إقليم خراسان في إيران، وتكمن أهميتها باشتهارها في إنتاج الحرير والقطن والتوابل والعطور[٦] بالإضافة إلى أنها تعتبر بوابة إقليم خراسان، الواقع بين نهر جيحون (آموداريا) شمالاً وشرقاً وجبال هندوكش جنوباً وإقليم فارس غرباً ـ وتتقاسمه حالياً إيران شرقاً وشمالاً، وأفغانستان شمالاً وكذلك تركستان جنوباً[٧] ـ ومن مرو يتابع الطريق سيره إلى «سرخس»، ومن سرخس إلى «مشهد» ـ عاصمة أقليم خراسان ـ ثم يتجاوزها إلى «قلعة كافر»، فيلتقي مع الطريق الآتي من الهند عبر «كابول» و «هراة»، ثم يسير إلى «نيسابور»، حيث تجتمع المتاجر الآتية من الهند مع المتاجر الآتية من الصين[٨]، ومنها يتابع سيره إلى

(١) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ٧٤.
(٢) كي لسترنج: المرجع السابق، ص ٢٤.
(٣) حسان حلاق: مدن وشعوب إسلامية، بيروت، ل.ت، ج ٤ ص ٣٣٥.
(٤) كي لسترنج: المرجع السابق، ص ٤٧٤.
(٥) حسان حلاق: المرجع السابق، ج ٤ ص ٣٤٠.
(٦) كي لسترنج: المرجع السابق، ص ٤٧٢.
(٧) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٤ ص ٢٠٠.
(٨) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٤ ص ٢٠٩.

بسطام، التي يلتقي بها الطريق الآتي من «جرجان» ـ الواقعة جنوب شرقي بحر قزوين ـ بما يحمله من متاجر روسيا[١]، عبر «استرآباد»، ذات الشأن الهام لربطها بين هراة ومشهد من جهة، وطهران وأصفهان من جهة أخرى، عدا عن كونها سوقاً للمنتجات الإيرانية كالحرير والسجاد والقطن[٢]، أما الطريق الرئيسي فيتابع سيره إلى «دامغان» ومنها إلى «سمنان»، وهي آخر مدن إقليم خراسان، والحد الفاصل بينه وبين إقليم عراق العجم[٣]، ومن سمنان يسير الطريق إلى «ري» ـ قرب طهران ـ وفيها يتفرع الطريق إلى فرعين، أحدهما يذهب جنوباً إلى «قم» و «كاشان» و «أصفهان» و «شيراز» وصولاً إلى الخليج العربي/ الفارسي، والثاني؛ هو الطريق الرئيسي الذي يتابع سيره إلى «قزوين»، إحدى أهم محطات هذا الطريق حيث يتقاطع مع الطريق الآتي من «گيلان»، أكثر المدن المنتجة للحرير في القرنين السادس عشر الميلادي والسابع عشر، وفي قزوين يتفرع الطريق الدولي إلى فرعين :

ـ **الفرع الأول** : يذهب إلى «همدان» باتجاه جنوب غرب[٤]، إلى «أسد آباد» الواقعة على المنحدر الغربي لجبل روند، والتي تعتبر مركزاً دائماً للقوافل على الطريق بين همدان وبغداد[٥]. ومن «أسدآباد» يسير الطريق إلى «كرمنشاه» ليهبط إلى حلوان فبغداد. وهنا يجدر التنويه إلى أن الطريق الدولي الذي يخترق إقليم كردستان عبر فرضه السالفة الذكر، يفصل بين الدائرة العربية العراقية، والدائرة الإيرانية[٦].

أما بغداد التي تعتبر مركزاً وعقدة من أهم عقد المواصلات على هذا الطريق، فإنه يخرج منها مجموعة من الطرق تصلها بكافة أرجاء الرقعة المعنية بالدرس، وتؤلف مع الموصل في الشمال والبصرة في الجنوب معبراً دولياً مميزاً لاختراق نهر دجلة لها بالتتالي (الموصل، بغداد، البصرة)، هذا النهر الذي ينبع من الأناضول ويسير جنوباً إلى الخليج العربي/ الفارسي، مستمداً الكثير من مياهه من الزابين الكبير والصغير، ويلعب دوراً مهماً في النقل والمواصلات لكثرة الأهواز والمستنقعات في جنوب العراق[٧]، ولا مراء أن أيسر الطرق من بغداد إلى البصرة، كان بالسفن المنحدرة منه[٨]، وتزداد أهمية البصرة لوقوعها على رأس الخليج لتشكل عقدة تقاطع مع الطريق البحري الآتي من الهند، وبجوار البصرة

(١) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٤ ص ١٩٩.
(٢) سترك، مادة أسترآباد: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٢ ص ٨٧ ـ ٨٨.
(٣) كرامرز، مادة سمنان: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٢ ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.
(٤) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٤ ص ٢١٠.
(٥) سترك، مادة أسدآباد: دائرة المعارف الإسلامية: ج ٢ ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٦) صلاح الدين الشامي: المرجع السابق، ص ٣٦٥.
(٧) عبد العزيز نوار: المصالح البريطانية في أنهار العراق، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣.
(٨) كي لسترنج: المرجع السابق، ص ١١٠.

تقع مدينة أبلة على شط العرب، التي تصل البصرة بالأهواز[1].

ومن بغداد أيضاً يسير طريق آخر إلى الكوفة، الذي يعتبر طريقاً أساسياً لقوافل الحج، حيث يسير إلى القادسية، ثم يعبر البادية إلى المدينة فمكة[2]. أما الطريق الرئيسي الذي يخرج من بغداد، فقد وصف أنه أفضل طريق للعبور بين المتوسط والهضبة الإيرانية[3]، فإنه يصعد باتجاه شمال غرب، على موازاة نهر دجلة ليصل إلى الموصل، التي تعتبر ثالثة المدن العراقية المهمة على الطريق الدولية، لموقعها الاستراتيجي، الذي يسمح لطرقها ربط العراق بإيران، وبلاد الشام بالأناضول[4]، ومن الموصل يسير الطريق إلى الرقة في الجزيرة السورية، وفيها يتفرع إلى طريقين:

ـ الأول: يسير غرباً إلى حلب، التي تشترك مع الموصل بموقعها الاستراتيجي الهام، الذي يربط الطريق الدولي الكبير الآتي من الشرق بالطريق العامودي الآتي من دمشق[5]. ولسهولة الطرق المؤدية إليها، اعتبرت من أهم المحطات التجارية، لما يتوفر في أسواقها من متاجر لا تتوفر حتى في دمشق أو القاهرة، ومن حلب يسير الطريق إلى طرابلس أو إلى إسكندرونة على البحر المتوسط، حيث تجتمع فيهما بضائع الشرق والغرب في آن معاً[6].

ـ الثاني: يسير إلى دمشق عبر البادية السورية، وتكمن أهمية دمشق في موقعها الاستراتيجي على حافة بادية الشام، في ظهر الحاجز المكون لجبال لبنان الشرقية وجبال لبنان الغربية، على شكل واحة كونت منذ القدم، مركزاً حضارياً وتجارياً جذب إليها تجارة شمال سورية والعراق وشبه الجزيرة العربية، وذلك بفضل طرقها الممتدة في شمالها وجنوبها وشرقها وغربها[7]، التي جعلت أسواقها تحتوي على كميات من التوابل والعطور والحرير، التي تصلها من شتى الجهات، فضلاً عن كونها إحدى المدن المنتجة لمجموعة من البضائع، لوجود حرفيين فيها على غاية من المهارة[8]، وهي في الوقت ذاته تتصل بالبحر المتوسط عن طريق ميناء بيروت، الذي لا يبتعد عنها كثيراً[9].

---

(١) محمد طارق الكاتب: شط العرب وشط البصرة والتاريخ، البصرة ١٩٧١، ص ١٥١.
(٢) كي لسترنج: المرجع السابق، ص ١١١ ـ ١١٢.
(٣) حسان حلاق: المرجع السابق، ج ١ ص ١٠٦.
(٤) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٣٤.
(٥) حسان حلاق: المرجع السابق، ج ٤ ص ١٢٤، سوبر كيهيم، مادة حلب: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٨ ص ٢٢.
(٦) ف. هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة: أحمد محمد رضا وعز الدين فودة، مصر، ١٩٨٥، ج ٢ ص ٣٠٩. نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ١٥٠.
(٧) هارتمان، مادة دمشق: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٩ ص ٢٦٥.
(٨) ف. هايد: المرجع السابق، ٢٢٠ ص ٢٩٤.
(٩) نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ١٤٦ ـ ١٤٨.

وهنا يمكن القول، إنه على الساحل الشرقي للمتوسط، كانت تنتهي الطرق البرية الآتية من الشرق الأقصى، في حين كانت الطريق تستمر شمالاً لتواصل سيرها إلى الأناضول. كل هذا جعل سواحل بلاد الشام كافة ناشطة تجارياً، من خليج إسكندرونة إلى غزة مع استئثار مينائي طرابلس وبيروت بالحظ الأوفر من المتاجر الدولية[1].

ـ الفرع الثاني: فبعد أن يغادر الطريق «قزوين»، يصل إلى «سلطانية» التي ازدهرت إبان سيطرة المغول على إيران، في القرن الثالث عشر الميلادي، حيث كان الطريق يسير من همدان إليها بدلاً من مدينة «ري»[2]، لكنها ما لبثت أن فقدت أهميتها في بداية القرن السادس عشر على حساب «تبريز» التي غدت عاصمة للدولة الصفوية[3].

ومن سلطانية يسير الطريق إلى «زنجان»، التي تشكل عقدة مواصلات تصل بين (قزوين وهمدان وأذربيجان وگيلان)[4] ليصل الطريق إلى تبريز قاعدة إقليم أذربيجان[5]، الواقع شمال غرب إيران، يحده من الجنوب إقليم كردستان والجزيرة العليا، ومن الغرب أرمينية ومن الشمال القوقاز، ومن الشرق گيلان[6].

أما تبريز التي تؤلف عقدة مواصلات لممرات إجبارية وصعبة، هي في غاية من الأهمية والخطورة، وذلك لوقوعها في الزاوية الشرقية للسهل الغريني، الذي ينحدر إلى شمال شرق بحيرة أرومية، وفي الناحية الشمالية منها ترتفع جبال «عينلي زينلي»، وهي حلقة اتصال بين سلسلة جبال «قره جه داغ» في الشمال والشمال الشرقي، وجبل «سهند» المرتفع، الذي يفصلها فصلاً عنيفاً عن «مراغة» الواقعة في الجنوب[7]، وتتفرع منها ثلاثة طرق:

ـ الأول: يذهب إلى «أردبيل»، الواقعة في أقصى إقليم أذربيجان شرقاً، غرب بحر قزوين على الحدود الروسية[8]، مما يجعلها قبلة للمتاجر الروسية. ومنها يصعد الطريق شمالاً إلى إقليم القوقاز فيصل إلى «شماخي» و«باكو» في «شيروان» و«دربند» في «داغستان»[9].

---

(١) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٢ ص ٢٩٧.
(٢) كي لسترنج: المرجع السابق، ص ٢٤.
(٣) مينورسكي، مادة سلطانية: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٢ ص ٩٧ ـ ٩٩.
(٤) مينورسكي، مادة زنجان: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٠ ص ٤٢٣.
(٥) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٤ ص ١٩٩.
(٦) سترك، مادة أذربيجان: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٥٦٢.
(٧) مينورسكي، مادة تبريز: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٤ ص ٥٣٦.
(٨) سترك، مادة أردبيل: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٥٨٤ ـ ٥٨٦.
(٩) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٨ ص ٢١٣.

ـ **الثاني**: يذهب صوب الشمال الغربي قاطعاً «چالديران» و«نخجوان» و«إيروان» = (بروفان) إلى «تفليس» في كرجستان = (جورجيا)[1].

ـ **الثالث**: وهو الطريق الرئيسي، الذي يتجه غرباً إلى «خوي»[2]، ثم يساير بحيرة وان من جهة الشمال ليصل إلى «أخلاط» ـ إحدى مدن أرمينية ـ ومن أخلاط يتفرع الطريق إلى فرعين، يذهب الأول إلى «بدليس» التي تتميز بموقع جغرافي، وعقدة مواصلات تمر عليه القوافل بين أرمينية وكرجستان من جهة، وبلاد النهرين والشام من جهة ثانية[3]، ومن بدليس يسير الطريق إلى «ديار بكر» = (آمد) الواقعة على نهر دجلة، الذي يصلها بالموصل وبغداد والبصرة، حيث تؤلف عقدة يلتقي فيها الطريق الأفقي بالعامودي، علاوة على ما تشتهر به من منتوجات نسيجية وجلدية ونحاسية وفخارية[4].

أما الفرع الثاني الذي يخرج من أخلاط فيذهب إلى «أرض روم» = (أرزن الروم)، آخر المحطات في أرمينية التركية، وتقع أرض روم على هضبة مرتفعة ينبع منها نهر قرة صو (الفرات الغربي)، وتكمن أهميتها في القرن السادس عشر الميلادي، لأنها كانت تمثل منطقة الحدود بين الدولتين الصفوية والعثمانية، ومن أرض روم يتفرع الطريق إلى فرعين:

ـ **الأول**: يذهب باتجاه شمال غرب إلى «طرابزون»، الواقعة على البحر الأسود[5]، والمتميزة بموقعها الجغرافي الممتاز على طريق التجارة الدولية، حيث يتقاطع عندها الطريق الدولي بالطريق الآتي من القرم[6].

ـ **الثاني**: يذهب باتجاه الغرب إلى «أرزنجان»، إحدى أهم مناطق الحصون على الحدود بين الدولتين العثمانية والصفوية، ومنها يتابع الطريق سيره بمحاذاة الشواطىء الجنوبية للبحر الأسود ليصل إلى «سامسون»، حيث تكمن أهميتها لدورها المهم في التجارة مع القرم، بالإضافة إلى أنها دار لصناعة السفن في الدولة العثمانية[7].

ومنها ـ أي سامسون ـ يسير الطريق إلى «سينوب»، الواقعة شمال شرق

---

(1) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٨ ص ١٧.
(2) أيوار، مادة خوي: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٩ ص ٥٠.
(3) سترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٩ ص ٤٦٢.
(4) أيوار، مادة ديار بكر: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٩ ص ٣٤٩.
(5) هارتمان، مادة أرض روم: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٦١٠ ـ ٦١١.
(6) كرامرز، مادة اطرابزندة: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٢ ص ٣٠٣ ـ ٣٠٨.
(7) مورتمان، مادة بلوخستان: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٤ ص ١٢٧ ـ ١٢٩.

قسطموني[1]، ومنها يصل الطريق إلى «إستانبول» عبر «بورصة»، أهم المحطات التجارية للمتاجر الدولية في الدولة العثمانية[2]، أما إستانبول التي تصل البحر الأسود بالبحر المتوسط وآسية بأوروبة عبر الدردنيل والبوسفور، فهي بلا شك أهم النقاط الاستراتيجية على الإطلاق في الطريق الدولي = (طريق الحرير)[3].

يبقى أن نشير أخيراً إلى أنه من ديار بكر يهبط طريق باتجاه جنوب غرب ليصل إلى «أورفة» = (الرها)، ومن أورفة يسير الطريق إلى عينتاب وفيها يتفرع إلى فرعين:

ـ **الأول**: يذهب إلى «أنطاكية»، القريبة من المتوسط، والتي تمثل عقدة مواصلات، يلتقي فيها الطريق الآتي من الشرق بالعامودي الآتي من حلب[4].

ـ **الثاني**: يسير على موازاة البحر المتوسط إلى «أدنة» = (أضنة)، ومنها يسير إلى «مرسين» ذات المركز الصناعي والتجاري الهام[5]، ومنها إلى «أنطاليا» فأزمير، أهم مرافىء آسية الصغرى من الناحية التجارية، وترجع أهميته التي ازدادت في القرن السابع عشر، لمتاجره المتنوعة، ووكالات التجار الأوروبيين فيه، وكثيراً ما كان الجسر الأكثر أهمية لمتاجر طريق الحرير الذاهبة إلى أوروبة[6].

٢ ـ الطريق الدولي الثاني:

وهو طريق بحري، يمتد من سواحل الصين، ويدور حول شبه القارة الهندية، ثم يجتاز بحر العرب ليصل إلى المتوسط عبر البحر الأحمر، تتخلله بعض الفواصل البرية في مصر وبلاد الشام، إلا أنه سرعان ما ينتهي إلى حوض المتوسط من جهته الشرقية، ليصل الشرق الآسيوي بالغرب الأوروبي.

وعليه، كانت السفن الآتية من الصين، تبحر من جزيرة سيلان = (سرنديب) الواقعة قبالة الطرف الجنوبي لشبه القارة الهندية[7]، في شهر أيلول عندما تهدأ الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، لخطورتها في الفترة المحصورة بين شهري أيار وأيلول[8]، ثم يسير الطريق صعوداً صوب الشمال بمحاذاة الشواطىء الغربية لشبه القارة الهندية، ليصل إلى

---

(1) كرامرز، مادة سينوب: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٢ ص ٢٨٦.
(2) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٥ ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩، ج ٦ ص ٢٨٥.
(3) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٦ ص ٢٩٢.
(4) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٦ ص ٣٠١.
(5) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٦ ص ٣٠٢.
(6) مورتمان، مادة أزمير: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٢ ص ٤٦ ـ ٥٠.
(7) ... مادة سيلان: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٣، ص ١٢.
(8) وزارة الإعلام والثقافة: عمان وتاريخها البحري، ص ٩٢.

جزيرة ديو الواقعة على سواحل إقليم «گجرات» في شمال غرب الهند[١]. ومن «ديو» تسير السفن إلى «ديبل» على شواطىء السند = (باكستان)، حيث تردها السفن الآتية من الصين والشواطىء الجنوبية للهند، كما تصلها مراكب العمانيين[٢]، ومنها تسير السفن إلى إقليم مكران الواقع قبالة عمان[٣]، ثم تقطع السفن خليج عمان عرضاً لتصل إلى مسقط الواقعة جنوب شرق شبه الجزيرة العربية[٤]، ومن مسقط تسير السفن بمحاذاة الساحل إلى ظفار، الواقعة جنوب شرق اليمن، ومنها يسير الطريق إلى عدن، وتكمن أهميتها على ما يروي صاحب «الروض المعطار»: «أنها مرسى البحرين، ومنها تسافر المراكب إلى السند والهند والصين وإليها يجلب متاع الصين»[٥]. وفي عدن أيضاً يلتقي هذا الطريق بالطريق البحري الآتي من «زنجبار» ـ الواقعة على الشاطىء الشرقي لإفريقية ـ الجامعة لمتاجر بلاد الحبشة والسودان[٦].

ومن عدن ينحرف الطريق إلى جهة الشمال ليدخل البحر الأحمر، عبر مضيق باب المندب، وقرب هذا المضيق تقع جزيرة قمران إحدى أهم المحطات التي تزود السفن بالماء والمؤن[٧]. والمضيق بحد ذاته يعتبر أحد أبرز نقاط العبور الاستراتيجية في قارات العالم القديم[٨]، ومنه تسير السفن إلى زبيد التي تمثل مجمعاً للتجار القادمين من الحجاز والحبشة ومصر، ومنها تخرج ضروب من التوابل الهندية والمتاع الصيني إلى تلك الجهات[٩]، ومن زبيد يسير الطريق إلى الحديدة ميناء صنعاء الطبيعي قبالة دهلك ـ ودهلك ارخبيل مكون من مئة واثنتين وعشرين جزيرة، وتتبع حالياً لجمهورية أرتيريا[١٠] ـ ومن الحديدة يستمر الطريق ليصل إلى جدة، أشهر مرافىء البحر الأحمر على الإطلاق. وتكمن أهميته في أنه محطة عظيمة الشأن للتجارة، وآخر المحطات للقادمين لأداء فريضة الحج في مكة[١١]، ومكة هي قاعدة إقليم الحجاز، وما تشهده أسواقها لا مثيل له في معظم بقاع

---

(١) مانشو، مادة ديو: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٩، ص ٣٧٧.
(٢) محمد عبد المنعم الحميري: الروض المعطار في خبر الأقطار: تحقيق: إحسان عباس، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٤٦ ـ ٢٥٠.
(٣) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٥ ص ٦٤.
(٤) حسان حلاق: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٣٤.
(٥) الحميري: المصدر السابق، ص ٤٠٨.
(٦) حسان حلاق: المرجع السابق، ج ٤، ص ٤٠٣.
(٧) نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ١٧٦.
(٨) ... مادة باب المندب: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٣، ص ٢٤٣.
(٩) الحميري: المصدر السابق، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(١٠) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ١، ص ٥٧٦.
(١١) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٣٢.

الأرض، وذلك بحكم مكانتها الدينية لدى المسلمين التي جعلتها، ومنذ زمن بعيد، مدينة تجارية من الطراز الأول[١]. ومن جدة يتفرع الطريق إلى فرعين:

الأول: يسير شمالاً إلى ينبع الميناء الطبيعي للمدينة المنورة، ثم يدخل إلى خليج العقبة، فمدينة العقبة، هذه المدينة التي كان لها شأن تجاري هام بسبب موقعها المميز، لكنها بعد الحكم العثماني لبلاد الشام ١٥١٦ م فقدت مكانتها تلك، لعدم اهتمام العثمانيين بها[٢]، وهي في الوقت ذاته آخر المحطات البحرية لهذا الطريق، ليبدأ منها الطريق البري الذي يصل إلى القدس، المدينة ذات الأهمية العظمى لدى المسلمين والمسيحيين واليهود، ثم يسير الطريق شمالاً إلى دمشق فحلب، ليلتقي مع الطريق الأفقي = (طريق الحرير) القادم من الشرق، والذاهب في آن معاً إلى سواحل بلاد الشام فأوروبة[٣].

الثاني: ينحرف إلى الغرب، ليقترب من السواحل المصرية عند عيذاب ومنها ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: بحري، يسير إلى ميناء السويس عبر خليج ضيق، يعتبر آخر المحطات البحرية على البحر الأحمر[٤]، الذي غدا في بداية القرن السادس ميناء حربياً للدولة المملوكية، ليحل محلة في أداء المهام التجارية ميناء طور ـ جنوب غربي شبه جزيرة سيناء[٥] ـ ومن السويس يبدأ الطريق البري، حيث ينحرف إلى جهة الغرب ليصل إلى القاهرة، إحدى أهم نقاط الارتكاز في العالم القديم، ومركز التوزيع فيه، نظراً لتوسط مركزها بين الشمال والجنوب والشرق والغرب[٦].

ومن القاهرة يسير الطريق شمالاً إلى دلتا النيل، ومنها إلى الإسكندرية عبر فرعين، فرع يذهب إلى دمياط، وفرع يذهب إلى الرشيد، وقد منع الاتجار بفرع الرشيد نظراً لأهميته العسكرية فاستأثر فرع دمياط بالتجارة الدولية.

أما الإسكندرية، فتكمن أهميتها في أنها كانت نقطة الاتصال المباشرة مع أوروبة، لكونها كانت بوابة مصر بالنسبة للتجار الغربيين[٧].

القسم الثاني: بري، ينطلق من ميناء عيذاب على الشاطىء الأفريقي المقابل لميناء جدة الآسيوي، حيث يصعد شمالاً عبر أسوان وأسيوط على محاذاة النيل ليصل إلى

---

(١) حسان حلاق: المرجع السابق، ج ١، ص ٢١.
(٢) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٥.
(٣) انظر الصفحة ٥٦.
(٤) ... مادة السويس: دائرة المعارف الإسلامية: ج ١٢، ص ٣٩٨.
(٥) نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ١٣٤.
(٦) نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ١٢٩.
(٧) نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ١٣٢.

القاهرة[1]. ولأن هذا الطريق، الذي وصف في بداية هذه الفقرة على أنه طريق بحري وجهته الأساسية البحر المتوسط، مع ما يتخلله من طرق برية في مصر وبلاد الشام، فإن سواحل الشام (عكا، صيدا، بيروت، طرابلس، إسكندرونه) وسواحل مصر (دمياط، الإسكندرية) تشكل مجتمعة قبلة السفن القادمة من الجمهوريات الإيطالية (البندقية = «فينيسيا»، جنوه، فلورنسه) التي تعتبر ملتقى معظم الطرق في أوروبة، ومحوراً للطرق التي تصل الشرق الأقصى بالغرب الأوروبي[2].

حيث تسير طرقها بحذاء ساحل «دالماشيا» ماراً بأرجوزه، ثم «كورفو»، ويدور حول شبه جزيرة البلقان، ثم يتفرع إلى فرعين، يتجه الأول إلى سواحل بلاد الشام ماراً بكريت و «رودوس» و «قبرص»، إلى بيروت وطرابلس وعكا، ويتجه الآخر إلى الإسكندرية. أو أنها تهبط جنوباً من «جنوه» إلى «نابولي»، فجزيرة «صقلية»، ثم تتجه شرقاً إلى سواحل مصر وبلاد الشام، ومن إيطاليا تذهب السفن غرباً إلى «مالطة» عبر «سردينيا» فمضيق جبل طارق إلى «لشبونة» في شبه الجزيرة الإيبرية[3] = (إسبانيا والبرتغال).

٣ ـ الطريق الدولي الثالث:

وهو طريق بحري في مجمله، يأتي من الصين والهند واصلاً إلى البصرة عبر الخليج العربي/ الفارسي، حيث أنه عند البصرة تبدأ فروعه البرية والنهرية الموصلة إلى بغداد والموصل وديار بكر، لتلتقي في كل منها بالطريق الأفقي = (طريق الحرير) الذاهب إلى سواحل المتوسط الشرقية، التي تربط الشرق الأقصى بالغرب الأوروبي.

وهو في تفصيلاته، يبقى متحداً مع الطريق الثاني[4] من الصين إلى جزيرة سيلان وجاوة وديو وديبل إلى مكران، وفي مكران ينفصل الطريقان عن بعضهما، ليكمل الطريق الثالث سيره إلى مضيق «هرمز»، الواقع على فم الخليج العربي/ الفارسي، وهو في الوقت ذاته فرضة إقليم كرمان، وميناء إقليم سيستان وسوقهما الطبيعي، ويلعب ميناؤه الواقع على جزيرة هرمز مع ميناء عمان دور المتحكم على هذا الطريق من وجهة النظر الاستراتيجية[5] والجزيرة بالإضافة إلى ذلك، تمثل سوقاً كبيرة لمتاجر الهند والصين (توابل، حرير، تحف فنية) وتزداد أهمية هذه الجزيرة، في التبادل التجاري، في أن التجار الهنود بحكم طبيعتهم لا يتجاوزون الجزيرة، لتنتقل التجارة إلى من يسيطر على هذه البقاع[6].

(١) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٩١.
(٢) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ١٠٥.
(٣) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ٣٥.
(٤) انظر الصفحة ٥٩.
(٥) نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ١١٨ ـ ١١٩.
(٦) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٣٢.

ومن «هرمز» تسير السفن إلى «بندر عباس» = (كمبرون) ـ الذي اتخذ هذا الاسم في عهد الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م[1] ـ وقد ازدادت أهميته مع السيطرة البرتغالية في بداية القرن السادس عشر الميلادي، وقد بلغت ذروتها في مطلع القرن السابع عشر الميلادي، إبان سيطرة شركة الهند الشرقية الإنكليزية عليه، وتميزت باحتكارها الكبير لمعظم متاجره مما ألحق الضرر بسكان الخليج وحرمهم من لعب دور الوسيط في التجارة الدولية[2].

ومن بندر عباس تسير السفن محازية لجزيرة «كيش» ـ الواقعة قبالة البحرين ـ على الشاطىء الإيراني لتصل إلى «سيراف»، التي تعتبر مركزاً مهماً لتجارة اللؤلؤ والتوابل[3] في العصور الوسطى.

ومن سيراف، يسير الطريق إلى «بوشهر»، الميناء الذي ازدادت أهميته بعد موت الشاه عباس الأول على حساب بندر عباس[4]. ومن بوشهر يسير الطريق إلى شواطىء «خوزستان» = (عربستان)، التي تعتبر بحد ذاتها تتمة لشواطىء البصرة من الناحية الاستراتيجية[5]، هذا عدا عن كونها تشتمل على ميناءين هما «عبادان» و «المحمرة». وفي «الأبلة» على رأس الخليج عند مصب نهري دجلة والفرات = (شط العرب)[6]، ينتهي الطريق البحري. أما الأبلة فعدا عن كونها تمثل مخرج تجارة العراق إلى الخليج، فهي أيضاً تشكل عقدة مواصلات تصل إيران بالعراق[7]، وكانت كثيراً ما تحل محل البصرة، على أنها ميناء العراق الرئيسي[8]. ومن البصرة، يصعد الطريق في اتجاه شمال غرب ليصل إلى بغداد والموصل وديار بكر نقاط اللقاء الرئيسية مع الطريق الأفقي = (طريق الحرير).

ثانياً ـ علاقات التفاعل الدولية (التاريخ الجيوسياسي والاستراتيجي):

كان العرب والفرس، حتى نهاية النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي، يسيطرون سيطرة تامة على طرق التجارة الشرقية[9] وكان لتلك السيطرة أثر كبير على اقتصاد مناطقهم ورخاء بلدانهم، بحكم مواقعها المميزة، من الناحية الاستراتيجية[10] وقد كان

(١) علي أكبر دهخدا: لغت نامة دهخدا، تهران، ١٣٣٦ هـ.ش، ج ب ـ بابك، ص ٣١٢.
(٢) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٤، ص ١٩٧.
(٣) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٠٣.
(٤) علي أكبر دهخدا: المرجع السابق، ج ب ـ بابك ص ٣١٢.
(٥) مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسي لإمارة عربستان، مصر ١٩٧١، ص ٢٩.
(٦) محمد طارق الكاتب: المرجع السابق، ص ١٥١.
(٧) مصطفى عبد القادر النجار: المرجع السابق، ص ٣١.
(٨) نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ١٢٣.
(٩) جون سوندرز: المرجع السابق، ض ١٦١.
(١٠) عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٣٠.

لبلاد الشام ومصر الحظ الأوفر فيها، لما شهدته من استقرار إبان حكم المماليك، هذا الاستقرار جعل معظم المدن والموانىء نقاط ارتكاز تجتمع فيها البضائع (توابل، حرير، أخشاب الطيب، الصباغ، الصموغ، التمور، العطور، الأحجار الكريمة، الأخشاب والمعادن) التي يكثر عليها الطلب في الغرب الأوروبي[1]، ناهيك عن شهرة بعض المدن المملوكية بالمنتجات الحرفية لوجود حرفيين فيها على غاية المهارة[2].

وكانت تدعم السيطرة المملوكية على التجارة الهندية سياسة ملوك وأمراء الهند، المنسجمة مع التقاليد المحلية الثابتة، للحفاظ على حركة التبادل مع الدول المتاجرة معها، حيث نصت هذه التقاليد على تأمين الطرق، وحكمت بالإعدام على كل من يتعرض لتاجر ما، مع عناية الملوك والأمراء بالطرق ومحطاتها، وتزويدها بكل ما يريح التاجر دون مجهود مضاعف[3].

أما النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، فقد مثل قفزة نوعية للأتراك العثمانيين، جعلتهم يدخلون المعترك السياسي والاستراتيجي للطرق الدولية، وتحديداً بعد ضمهم للقسطنطينية سنة ١٤٥٣ م، فسيطروا بذلك على مضائق البوسفور والدردنيل ومعظم سواحل البلقان وجزره الهامة، ومع إعلان حكام القرم الطاعة لهم[4]، الذي تزامن مع ضمهم لطرابزون في شرقي الأناضول ـ التي تعتبر المدخل الأكثر أهمية إلى آسية الوسطى، وعقدة تمارس فيها عمليات التجارة مع القوقاز وروسيا[5] ـ أمكن للدولة العثمانية التحكم على محاور عدة، تنقل من خلالها بضائع الصين والهند وإيران وآسية الوسطى وروسيا إلى الغرب الأوروبي[6].

على أنه في الفترة التي ماج فيها الصراع العسكري بين الدولة العثمانية ودولة الآق قويونلو في ديار بكر والتخوم الشمالية لبلاد الشام، وبالتحديد بعد ضم العثمانيين لطرابزون سنة ١٤٦١ م[7]، تأثر طريق التجارة الأفقي = (طريق الحرير) وفروعه مما جعل العثمانيين يستعيضون عن متاجر هذه الطريق بإرسال سفنهم إلى سواحل الشام ومصر للحصول على حاجاتهم من السلع الشرقية، لكن الأمر سرعان ما استتب للعثمانيين، خصوصاً في عهد

(١) نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ١٩١ ـ ١٩٢.
(٢) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٩٤.
(٣) جون سوندرز: المرجع السابق، ص ١٦٤.
(٤) محمد عبد اللطيف الهريدي: الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوربا، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٦.
(٥) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٣٠.
(٦) محمد عبد اللطيف الهريدي: المرجع السابق، ص ٣٦.
(٧) M. Mazzaoui: Op. Cit, P. 11 - 12.

السلطان بايزيد الثاني، حيث تطورت قدرة الدولة من الناحية السياسية تطوراً ملحوظاً، وذلك بعد أن وفقت في إلحاق الموانىء التجارية شمالي البحر الأسود إلى مملكاتها، إثر حملة على البغدان سنة ١٤٨٤ م[1].

وهكذا بقيت التجارة العثمانية إلى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ناشطة إلى حد ما، لازدهار العديد من محطاتها على بر الأناضول خصوصاً في طرابزون وبورصة، هذه المحطات التي كانت تشكل أسواقاً لتبادل المنتجات الأوروبية، وتصدير المنتجات المحلية كالخشب والشبة والنحاس والفضة والصوف ووبر الماعز[2].

وفي الطرف المقابل، فقد حظيت فترة حكم السلطان المملوكي «الأشرف قايتباي» ١٤٦٨ ـ ١٤٩٦ م بالنشاط السياسي والعسكري والتجاري على المستويين الداخلي والخارجي، على الرغم من قيام بعض الصدامات المسلحة مع العثمانيين[3]، ومع أن هذه الصدامات كان لها تأثيراتها على الحركة التجارية، إلا أن السلطان المملوكي، كان يولي الشؤون التجارية أهمية خاصة، لكونها تشكل مورداً رئيسياً لخزانة دولته، فقد عمل على تسهيل وصول التجار الأجانب وأعطاهم الكثير من الامتيازات، ليجمع حوله أمراء وملوك أوروبة، في محاولة منه لوقف الخطر العثماني الذي أخذ بالفعل يهدد الأطراف الشمالية لدولته[4].

ومع إطلالة القرن السادس عشر الميلادي، بدأت خريطة العالم الجغرافية تأخذ شكلاً جديداً، وذلك لما طرأ عليها من تطورات جذرية متتالية وجوهرية، في المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية[5].

ومما لا شك فيه، فقد كان الباعث الأول لهذه التطورات، هو ظهور البرتغاليين على المسرح الدولي للأحداث، وهنا يمكن القول: أن نجاح «فاسكو دي غاما» سنة ١٤٩٨ م في الوصول إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح، كان إيذاناً ببدء عهد دولي جديد، ليس في المحيط الهندي فقط، بل وفي الدول المتحلقة حول الخليج العربي/ الفارسي والبحر الأحمر والبحر المتوسط عموماً[6]، حيث أخذ البرتغاليون يستثمرون هذا الاكتشاف على

(١) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٧٢.
(٢) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٢٦.
(٣) عادل زيتون: تاريخ المماليك، دمشق، ١٩٨٢، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.
(٤) نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ٥٢.
(٥) عبد العزيز نوار: الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية في العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى «العلاقات العربية الإيرانية»، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤٨.
(٦) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ٥٩.

شكل قرصنة بقوة النار وحد السيف[1]، وذلك منذ سنة ١٥٠٢ م، حين هاجموا جزيرة هرمز، واستولوا على مجموعة من المراكب وقتلوا العديد من أهلها بعد أن أخذوا أموالهم[2]. ولما تكررت أعمالهم على هذا النحو، أخذ حكام گجرات واليمن يستغيثون بالسلطان المملوكي «قانصوه الغوري» ١٥٠٢ ـ ١٥١٦ م[3]، فكان من جراء تخلخل الأوضاع التجارية في البلاد واستغاثات حكام گجرات واليمن، أن أعد الغوري أسطولاً سار من السويس إلى جدة بقيادة الأمير «حسين الكردي» الذي أخذ يعمل على تحصينها لمكانتها الدينية وموقعها الاستراتيجي، وجعلها نقطة ارتكاز لعملياته الحربية[4] وإبان تواجده بمكة، هاجم الأسطول البرتغالي عدن بمحاولة منه لسد الطريق على مصر، وحين فشل من الاستيلاء عليها توجه إلى هرمز لأهميتها الكبرى من الناحيتين الاستراتيجية والتجارية واستولى عليها، فسد مدخل الخليج كتعويض له عما فشل به في عدن[5].

وحين أرسل الشاه إسماعيل يطلب الخراج من حاكمها، رد عليه القائد البرتغالي «ألفونسو دي البوكيرك» برسالة بيّن فيها أن هرمز محمية برتغالية تابعة لجلالة الملك «إيمانويل» ١٤٩٥ ـ ١٥٢١ م[6]. ولم يكتف البوكيرك بهذا الانتصار، بل هاجم قريات ومسقط وخورفكان على الجانب الغربي للخليج، فسد بذلك الطريق الواصل إلى العراق، لتتأثر الأحوال الاقتصادية للعراق منذ ذلك الحين[7].

كل هذا جعل القائد المملوكي «حسين الكردي» يندفع سنة ١٥٠٧ م إلى گجرات، ومنها انطلق إلى «چاول» وهزم الأسطول البرتغالي فيها، لكن الأسطول البرتغالي تمكن في السنة التي تلتها، من ضرب الأسطول المملوكي في ديو جعلت بقاياه تعود إلى جده[8].

وبعد فشل هذا الأسطول أعد الغوري أسطولاً آخر، وأوكل قيادته لسليمان العثماني، لكن قائده ما إن وصل إلى اليمن ١٥١٥ م حتى اشتبك مع حكام اليمن[9]، ولم يحقق الغاية

---

(١) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٤، ص ٤٤.
(٢) يحيى بن حسين بن علي: غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، القاهرة، ١٩٦٨، ج ٢، ص ٦٣٠.
(٣) قطب الدين النهروالي: البرق اليماني في الفتح العثماني، تحقيق: حمد الجاسر، الرياض، ١٩٦٧، ص ١٦.
(٤) عبد الرحمن زكي: الأسلحة النارية والمدفعية في سورية في العصور الوسطى، مجلة العاديات، العددان ٥ ـ ٦، حلب ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، ص ٢٠١.
(٥) The Encyclopaedia of Islam, Leiden 1995, Vol VIII, P. 772.
(٦) نصر الله فلسفي: إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي، ترجمة: محمد فتحي الريس، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٦، ١٠، ١٢.
(٧) عبد الرحمن زكي: المرجع السابق، ص ٢٠١.
(٨) L.P. Stanley: A History of Egypt in the Middle Ages, London, 1991, P. 352.
(٩) محمد البحراوي: فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر، القاهرة، ١٩٨٩، =

المرجوة لحملته، الأمر الذي جعل الأسطول البرتغالي ينساح في المحيط الهندي وخليج عمان والخليج العربي/ الفارسي دون رادع أو منافس، مما كان له جملة من التأثيرات أهمها:

١ ـ انتقال العالم بأسره، نقلة نوعية، اعتبرت خاتمة للعصور الوسطى وبداية للعصور الحديثة بعد أن أثر البرتغاليون على مجريات السياسة والاقتصاد في حوض البحر المتوسط. وكذلك انتقلت مراكز التجارة إلى شبه الجزيرة الأيبرية، وعلى الخصوص إلى لشبونة، كبديل عن المراكز التي كانت تنتشر في شرقي المتوسط، في مصر وبلاد الشام[1].

٢ ـ انتقال الوساطة التجارية لمتاجر الشرق من أيدي العرب والمسلمين عموماً إلى البرتغاليين، بعد أن أغرقوا أسواق أوروبة بالسلع الشرقية بأسعار رخصية[2].

٣ ـ ضعف دور الطرق الدولية القديمة، وعلى الخصوص الطريق الثاني والطريق الثالث ومراكزهما في مصر وبلاد الشام[3].

٤ ـ ارتكاس الأحوال الاقتصادية لبلدان شرقي المتوسط وعلى الخصوص مصر وبلاد الشام، بعد أن زعزع البرتغاليون رخاءها بالقضاء على تجارة الشرق الأدنى التي كانت تحتكرها بشكل عام[4].

أما على الصعيد الإقليمي، فبعد أن وضعت الحالة الاقتصادية بصماتها على الحالة السياسية والاجتماعية للدولة المملوكية في مصر وبلاد الشام، وضعفت موارد الدولة التي كانت تجنيها من التجارة على شكل ضرائب = (مكوس)، بالإضافة إلى ظروف سياسية معقدة ـ سنتناولها بالبحث فيما بعد ـ كل هذا جعل الدولة المملوكية تؤول إلى السقوط بين عام ١٥١٦ ـ ١٥١٧ م على يد العثمانيين.

أما على الطرف الصفوي، فقد استطاع الشاه إسماعيل الأول أن يمتص التفوق البرتغالي على البحار والمحيطات، بل عقد معهم تحالفاً سنة ١٥١٥ م، أمّن له نفاذ تجارة دولته إلى كافة أنحاء العالم[5].

وأما على الطرف العثماني، فقد بدت علائم التردي الاقتصادي تظهر بشكل واضح في بداية عهد السلطان سليم الأول ١٥١٢ ـ ١٥٢٠ م، وذلك حين وقف دفق المتاجر من

= ص ٤٦ ـ ٤٩.
(١) نعيم زكي فهمي: المرجع السابق، ص ٦٩ ـ ٧٠.
(٢) عمان وتاريخها البحري ص ٥٨.
(٣) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ١٢٥.
(٤) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٤ ص ٤٢٤. ف. هايد: المرجع السابق، ج ط، ص ٤٧.
(٥) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ص ١٤ ـ ١٥.

الجنوب الآتية من مصر وبلاد الشام براً وبحراً بعد أن سد البرتغاليون منافذ التجارة في البحر الأحمر والخليج العربي/ الفارسي. ناهيك إلى أنه في الوقت ذاته، أخذ الصفويون يعرقلون حركة الطريق الأفقي بعملياتهم العسكرية ليس في إيران فحسب، بل في شرقي الأناضول وعلى التخوم الشمالية لبلاد الشام[١].

الأمر الذي جعل العثمانيين بقيادة السلطان سليم الأول، مع عوامل أخرى ـ ستذكر لاحقاً ـ يندفعون إلى إيران ويلحقون بالجيش الصفوي هزيمة نكراء سنة ١٥١٤ م، جعلتهم يدخلون تبريز عاصمة الدولة الصفوية بالذات[٢] وبدخول العثمانيين إلى تبريز، آل إلى سيطرتهم المحور الذي يربط تبريز ببورصة[٣]، والمحور الذي يربط تبريز بقره باغ عبر ايروان = (يرفان)[٤] ثم أنه بعد أن دانت للحكم العثماني كل من الموصل والإمارات الكردية في إقليم الجزيرة العليا سنة ١٥١٦ م[٥]، وتم القضاء على علاء الدولة ذلقادر الذي أسفر عن ضم منطقتي مرعش وألبستان إلى النفوذ العثماني[٦]، أمكن للعثمانيين السيطرة على محور (ديار بكر ـ ماردين ـ الموصل)[٧].

ثم تمثلت ذروة الامتدادات الاستراتيجية للعثمانيين بين عامي ١٥١٦ ـ ١٥١٧، وذلك حين اشتملت دولتهم على مصر وبلاد الشام، فانتقل الثقل الاستراتيجي الذي كان حكراً للمماليك إليهم، وعلى الخصوص حين أقر شريف مكة بالتبعية لهم[٨] وكذلك حاكم اليمن المملوكي[٩].

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية سيطرت على نقاط استراتيجية مهمة في الطريقين الأول والثاني، إلا أن سيطرتها كانت محدودة لسببين:

١ ـ تحكم البرتغاليين على مداخل البحر الأحمر.

٢ ـ سيطرة الدولة الصفوية على قسم كبير من الطريق الأفقي = (طريق الحرير).

---

(١) حول الحملة الصفوية على مرعش وألبستان انظر: ابن أياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ١١٨.
(٢) Savory: OP, Cit, chapter III, PP. 90 - 93. Pitcher: OP, Cit, P. 102.
(٣) عبد الكريم رافق: المشرق العربي في العهد العثماني ص ٤٢ ـ ٤٣.
(٤) سيار الجميل: دراسات في السيطرة العثمانية على الموصل وأقليم الجزيرة سنة ١٥١٦ وبدايات الصراع العثماني ـ الإيراني «الصفوي» في عهد السلطان سليم الأول، مجلة حولية بين النهرين العدد ٣١ السنة ١٩٨٠، ص ٣٣٧.
(٥) سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، ص ٣٣٧.
(٦) هامر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٥٤. نبذة في ذكر ملوك آل عثمان ص ٥١.
(٧) سيار الجميل: دراسات في السيطرة العثمانية على الموصل. . . ص ٣٣٧.
(٨) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٥، ص ١٩٣.
(٩) قطب الدين النهروالي: المصدر السابق، ص ٣٣ ـ ٣٤.

ومما يجدر ذكره في هذا السياق، أنه بعد الضربة التي وجهها الأسطول البرتغالي للتجار العرب والمسلمين، جعلت التجارة عموماً بيد الأوروبيين لأن العثمانيين أخفقوا في أن يحلوا محل العرب في السيادة الاقتصادية التي احتفظ العرب بها لمدة طويلة[١]، ثم أتى الصراع العثماني ـ الصفوي، الذي شغل الدولتين عن سرعة التطورات الدولية في البحار، ليعطي الفرصة الواسعة لكي تفرض القوى البرتغالية منطق القوة الاستعماري، على معظم موانىء الخليج العربي/ الفارسي وخليج عمان وخليج عدن، وأن تصبح صاحبة اليد الطولى فيها والمتحكم الأول على تجارتها[٢]. وقد كان لسعي البرتغاليين الحثيث ومحاولاتهم المستمرة لاجتياز باب المندب، بهدف الوصول إلى جدة، أن وقع على عاتق العثمانيين ـ بعد أن دان لهم أشراف الحجاز بالولاء ـ مسؤولية حماية البحر الأحمر لوجود ممتلكات لهم فيه، وغدا الدفاع عن هذه الممتلكات واجباً تفرضه المعطيات الإيديولوجية، في الدفاع عن مقدسات المسلمين في مكة والمدينة، وواجباً استراتيجياً تفرضه مصلحة الدولة الاقتصادية، في السيطرة على طرق التجارة الدولية[٣]، وحيال هذه القضية، اجتاح السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م تبريز على غرار والده، ثم ألحق العراق بأكمله إلى ممتلكات دولته سنة ١٥٣٤ م[٤]، لتشرف على الخليج العربي/ الفارسي من جهة البصرة محققة بعداً اقتصادياً في السيطرة على أراضيه الخصبة وطرقه الدولية.

ثم كان لاعتراف كل من گيلان وشيروان بالتبعية للعثمانيين، أن وضعت الدولة يدها إلى حد ما على طريق الحرير، فتمكنت من الاستحواذ على قدر كبير من تجارة الحرير، مما أنعش اقتصادها من جديد[٥]، ثم عمد السلطان بعد هذا الكسب الاستراتيجي إلى استكمال السيطرة على البحار هادفاً من وراء ذلك ضرب القوى البرتغالية عليها، ولكي يحقق هذا البعد، أصدر أوامره إلى والي مصر «سليمان باشا» لهذه الغاية، وبالفعل سار الأسطول العثماني سنة ١٥٣٨ م حتى وصل إلى ديو، وفيها مني بهزيمة ردته على أعقابه[٦]، ثم أعد أسطولاً آخر سنة ١٥٥١ م، نجح في السيطرة على كافة شواطىء البحر الأحمر، لكن دون أن يحقق الغاية المرجوة في إبعاد البرتغاليين عن الخليج العربي/ الفارسي[٧].

---

(١) عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، ص ١٣٠.
(٢) عبد العزيز نوار: الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية، ص ٥٤.
(٣) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ٣٢.
(٤) البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ١١٩. مرتضى أفندي زاده: المصدر السابق، ١٩٩.
(٥) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٨٤.
(٦) سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، ص ٣٧٥.
(٧) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤، ص ٧٣ ـ ٨١.

وفي المحاولة العثمانية الثالثة والأخيرة التي قادها «علي الريس» وفشلت فشلاً ذريعاً أمام البرتغاليين اكتفت الدولة العثمانية بما حققته من مكاسب في البحر الأحمر الذي غدا بالفعل بحيرة عثمانية[١]، خصوصاً بعد المحاولة التي قام بها أمراء شرقي أفريقية المسلمين لتحرير بلادهم من نير الاستعمار البرتغالي، بين سنتي ١٥٤٢ ـ ١٥٤٣ م بمساندة عثمانية، هذه المحاولة التي هيأت الظروف الملائمة لأسطول عثماني بقيادة «سنان باشا» ١٥٥٤ م في اكتساح أسطول برتغالي، أسفر بالنتيجة، إلى دعم التواجد العثماني على البحر الأحمر والشواطىء الشرقية لأفريقية[٢].

وبعد ثلاث سنوات ـ أي في سنة ١٥٥٧ م ـ اكتسح أيضاً أسطول عثماني أسطولاً برتغالياً في مصوع[٣]، اندفع العثمانيون بعده إلى المدينة، لتؤول إلى حكمهم، ثم ما لبث أهل تلك البلاد، أن تعاونوا مع القوات العثمانية وعملوا على إجلاء القوات البرتغالية تماماً عن شواطىء البحر الأحمر في (سواكن ومصوع وزيلع) فأسست على إثرها «ولاية الحبش» وجعلت قاعدتها جدة[٤].

وعلى الشاطىء الشرقي من البحر الأحمر، كانت الدولة العثمانية قد سيطرت نهائياً على تعز ذات الموقع الاستراتيجي الهام، ثم على صنعاء سنة ١٥٤٧ م، ليصبح اليمن بأسره، تحت السيطرة العثمانية المباشرة[٥].

وبعد أن سيطر العثمانيون على البحر الأحمر، سيطرة مكنتهم من استعادة قسط كبير من التجارة الدولية القديمة عبر مصر[٦]، توقف الصراع البرتغالي العثماني، مما أتاح المجال لطرق تجارة التوابل المتوسطية إلى منافسة التوابل البرتغالية، وأخذت تنتشر هذه التوابل من جديد في الأسواق الأوروبية عبر القاهرة والإسكندرية من جهة، وحلب وطرابلس من جهة أخرى[٧].

حيث كان التجار البنادقة يحملون قسماً من هذه المتاجر والسلع إلى الطرف الأوروبي والقسم الآخر منها كان يذهب إلى استانبول عبر بورصة، ومنها إلى دول البلقان، كما استمر

(١) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٨٤.
(٢) عثمان صالح السبتي: تاريخ أرتيريا، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٣٢.
(٣) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٦٠.
(٤) عثمان صالح السبتي: المرجع السابق، ١٣٣.
(٥) محمد سهيل طقوش: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٢١.
(٦) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ١٥٣.
(٧) فرنان بروديل: المرجع السابق، ١١٤.

التجار المسلمون يحرزون المكاسب من جراء المتاجرة بها، خصوصاً حين امتد نشاطهم من نهر الدانوب غرباً إلى موانىء القرم شرقاً[١]. وقد ساعد على ذلك، حالة الهدوء التي سادت بين الدولتين «الصفوية والعثمانية»، بعد توقيع معاهدة أماسية ١٥٥٥ م[٢].

لكنه في أواخر القرن السادس عشر، وتحديداً في الربع الأخير منه، انقطع خط التجارة الأفقي، لعودة الأزمة بين الطرفين (العثماني والصفوي) على محور (تبريز ـ أرض روم)[٣]، وقد رافق التطورات الإقليمية هذه، تطورات دولية أخرى، ألقت بثقلها على الأحوال التجارية بشكل عام، وذلك حين تبدل وجه القوى الأوروبية في انتقال السيطرة الدولية على البحار من أيدي البرتغاليين إلى أيدي الإنكليز والهولنديين والفرنسيين، الذي تجسد بالفعل، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي، وبداية القرن السابع عشر. هذه السيطرة التي ترجع بأسسها إلى العقد الرابع من القرن السادس عشر الميلادي، وتطور مفهوم الامتيازات الذي ساد في هذا القرن، حيث يشير هذا المفهوم إلى جملة من المواثيق التي منحها الحكام العثمانيون، لبعض القوى الأوروبية التجارية في المناطق المحيطة بالبحر المتوسط. وقد عرفت مثل هذه المواثيق منذ القرن الثاني عشر الميلادي كالمعاهدات التجارية بين الدولة المملوكية مع حكام المدن الإيطالية، وكالمعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع البندقية سنة ١٥٠٩ م، حيث أجازت من خلالها للبندقة، بحجم لا بأس به من التبادلات التجارية على أراضي السلطنة[٤]، إلا أنها لم تبلغ ذروتها إلا في العقد الرابع من القرن السادس عشر الميلادي[٥]، كان أولها معاهدة الامتيازات التي عقدتها الدولة مع فرنسا ١٥٣٥ م وخصتها بالتسهيلات التجارية ضمن أراضيها[٦].

ثم عندما اتسعت مجالات العمل التجاري مع الإنكليز، وكذلك علاقاتهم السياسية مع السلطنة، سعوا أن يكون لهم امتيازات تجارية، على غرار الامتيازات الفرنسية تلك[٧]. وكان أول امتياز حصل عليه الإنكليز من السلطنة ذلك الذي حصل عليه «جنكنسون» سنة ١٥٥٣ م[٨].

(١) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٩٧.
(٢) حول هذه المعاهدة انظر: حسان حلاق: المرجع السابق، ص ٤٢٦.
The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1978, Vol. IV, P. 35.
(٣) أحمد بن يوسف القرماني: أخبار الدول وآثار الأول، تحقيق: أحمد حطيط وفهمي سعد، بيروت ١٩٩٢، ج ٣، ص ٧٧ ـ ٧٨.
(٤) موريس شهاب: دور لبنان في تاريخ الحرير، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢٩.
(٥) J. A.R. Marriott: The Fastern Question, Oxford, 1958, P. 93.
(٦) عبد الرؤوف سنو: تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية «من التنظيمات حتى نهاية عهد السلطان عبد الحميد الثاني، مجلة المنهاج، بيروت، العدد الرابع، السنة الأولى ١٩٩٦، ص ١١٦.
(٧) زكي صالح: مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، جامعة الدول العربية، ١٩٦٦، ص ١٢.
(٨) عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٦٥

ومع تزايد النشاط الإنكليزي مع الدولة العثمانية، أصبحت الحاجة ماسة إلى وضع اتفاقية تجارية جديدة بين الطرفين سنة ١٥٨٠ م[1]، منحتهم صلاحيات كبيرة في حرية المجيء والتنقل والبيع والشراء. وفي العام التالي لهذه الاتفاقية تأسست شركة الليفانت، كنتيجة لهذه المعاهدة، وأخذت العلاقات (الإنكليزية ـ العثمانية) تنمو بسرعة، لتكون هذه المعاهدة أساساً لكل الامتيازات التي أبرمت بين الطرفين[2].

وعلى الطرف المقابل أخذ الإنكليز يعملون على اختراق الجناح الشمالي للسلطنة، وذلك بفتح خط تجاري بين روسيا وإيران، حيث تم لهم سنة ١٥٥٤ م إنشاء أول شركة محاصة عرفت لاحقاً باسم «موسكوفي»[3]، وكانت أول خطوة عملية لهذه الشركة، ما قام به جنكنسون سنة ١٥٥٧ م من رحلات كشفية إلى إيران وبخارى وخيوه، في الوقت الذي كان فيه عبيد الله خان الأوزبك حاكماً على تركستان. ثم عاود الكرة مرة أخرى محاولاً فتح الطريق بين روسيا وإيران وبالتالي بين إنكلترا وإيران، وبالفعل وصل إلى قزوين، والتقى بالشاه طهماسب الأول سنة ١٥٦٢، وعلى الرغم من تضارب الآراء حول نجاح أو فشل هذه الرحلة، فقد كان الطريق الذي يربط روسيا بإيران، غير مؤهل لاتجار الأوروبيين عليه[4].

من هنا أخذ الإنكليز يتطلعون لكسب جولاتهم البحرية، إلى ضرب أكثر القوى الأوروبية نفوذاً في البحار، ألا وهي القوى البرتغالية والإسبانية، وبالفعل تمكنوا سنة ١٥٨٨ م من اكتساح أسطول الإرمادا الإسباني، هذا الاكتساح الذي فتح المجال لهم في المحيطات والبحار[5]. ومن ثم اشتد التنافس بين الإنكليز والبرتغاليين، مع ظهور الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، الذي عمل أيضاً على تصفية الجيوب البرتغالية في الخليج العربي/ الفارسي، لصالحه بمساندة الإنكليز أنفسهم، تزامناً مع إرساء قواعد شركة الهند الشرقية الإنكليزية ١٦٠٠ م[6]، هذه الشركة التي ما إن تحالفت مع الشاه عباس، حتى فتحت له آفاقاً استراتيجية جديدة، جعلت دولته صاحبة الحظ الأوفر في السياسة الدولية للتجارة، وذلك بعد أن أيدته بقوات بحرية تمكن من خلالها من الاستيلاء على البحرين ١٦٠٢ م، وكمبرون، وهرمز ١٦٢٢ م[7].

---

(١) زكي صالح: المرجع السابق، ص ١٤.
(٢) عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ٦٥. زكي صالح: المرجع السابق، ص ١٥.
(٣) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol VIII, P. 772.
(٤) حول هذا التضارب انظر: عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٦٤.
The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol VIII, P. 772.
(٥) عبد العزيز نوار: المصالح البريطانية في أنهار العراق ص ١٢.
(٦) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol VIII, P. 772.
(٧) عمان وتاريخها البحري: ص ٥٩. مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر =

وعلى الرغم من أن الشاه استطاع الحد من نشاط البرتغاليين في الخليج، لكن وجودهم في البصرة ومسقط، منحهم فترة إضافية للاستمرار، ومع اشتداد رغبة الشاه في السيطرة على مسقط وصحار وقريات، جدد تحالفه مع شركة الهند الشرقية الإنكليزية، لضم عمان إلى دولته، غير إن الإنكليز والفرنسيين، وجدوا أن التعامل مع العمانيين أفضل لهم من عدة نواحٍ أبرزها سهولة التعامل مع العمانيين، بدلاً من تسليمها للشاه عباس القوي وصاحب التصميم في اتخاذ القرار[1]، وعلى الخصوص حين أخذت قوة البرتغاليين تتراخى في مسقط أثر ضربات العمانيين العنيفة، التي استمرت تهدد وجودهم، حتى تمكنوا من طرد البرتغاليين عنها دون مساعدة أحد سنة ١٦٥٠ م[2].

أما البصرة الجيب الآخر للبرتغاليين، فقد ظل يحتدم في مخيلة الشاه عباس الأول إلى أن قامت ثورة بكر صوباشي ١٦٢١ م[3]، لأن العراق كان بالنسبة له، يمثل من الناحية الاستراتيجية والإقليمية، المعبر المباشر للإيرانيين إلى شواطىء البحر المتوسط، وكذلك الطريق البحري، الذي تسلكه القوات عبر البصرة وصولاً إلى الإحساء فعمان، ليصبح الخليج بحيرة إيرانية من كافة جوانبه. وعلى الرغم من كافة التدابير لاحتلال البصرة، استعصت عليه لوقوف أسرة أفراسياب بوجهه، بمساندة البرتغاليين وسفنهم، وبذلك فشل الشاه عباس من تحقيق حلمه في السيطرة على كافة مناطق الخليج[4].

من هنا يمكن القول أن الحد من سيطرة الإنكليز على طرق التجارة العالمية في البحار، يعزى أيضاً إلى المنافسة الأوروبية ـ الأوروبية، حيث أنه في أعقاب تأسيس شركة الهند الشرقية الإنكليزية، تأسست شركة الهند الشرقية الهولندية سنة ١٦٠٢ م، التي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى السيطرة على طرق التوابل بشكل خاص، فتمكنت بعد هذا التاريخ من منافسة الإنكليز في الخليج العربي/ الفارسي[5]، وعلى الخصوص حين وصل بهم الحد إلى مشاركة الدولة الصفوية بعائدات بندر عباس = (كمبرون)، الأمر الذي حدا بالهولنديين الطلب من الشاه صفي الأول ١٦٢٨ ـ ١٦٤٢ م للحصول على إعفاءات وامتيازات خاصة، احتكروا بموجبها تجارة التوابل كتعويض عن تجارة الحرير[6].

= صفوي، ص ٧٩.
(١) عبد العزيز نوار: الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية ص ٥٥.
(٢) محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٩٦ ص ١٩١.
(٣) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤، ص ١٦٥ ـ ١٧٣. نصر الله فلسفي: زندگاني شاه عباس أول، تهران، ١٣٥٨ هـ ش، ج ٥ ص ١٨١٦.
(٤) عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ٥١.
(٥) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol VIII, P. 772.
(٦) عبد الأمير محمد أمين: دراسات في النشاط التجاري والسياسي الأوروبي، عمان، ١٩٨٧، ص ١٠.

وقد استمر التنافس بين الشركتين، إلى أن تمكنت شركة الهند الشرقية الفرنسية من الحصول على الإعفاءات والامتيازات ذاتها من الشاه عباس الثاني ١٦٤٢ ـ ١٦٦٦ ليكتمل مثلث المنافسة الأوروبية، الذي استمر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر [١].

وعلى الرغم من علل المنافسة هذه، استطاعت هذه القوى إبان ضعف الدولتين (العثمانية والصفوية) في النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أن تفرض سيطرتها على البحار، وتغلق الطرق القديمة تماماً على حسابها الخاص [٢]، الأمر الذي أوقع الدولتين في أزمات اقتصادية حادة، أخذت مع عوامل اقتصادية أخرى ـ ستدرس في الفصل التالي ـ تسرع في انهيار الدولتين في آن معاً.

(١) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol VIII, P. 773.

(٢) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ٧٤.

الفصل الثالث

اقتصاديات الدولتين (العثمانية والصفوية)

المدخل:

تستند نشأة الدول، على قاعدة مكانية صغيرة، تتميز باقتصاديات صغيرة سرعان ما تنمو وتكبر، مع كل امتداد جغرافي لها. وتتجلى أهمية هذا الامتداد أكثر ما تتجلى في المناطق الغنية اقتصادياً والاستراتيجية في آن معاً، على الصعيد الزراعي والصناعي والتجاري. إذ لا تقوم الدول دون ركيزة اقتصادية مدعومة بفكر خلاق، يعمل على استمرارها وفق الحاجات الضرورية لها.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن فقدان السيطرة على المناطق الغنية اقتصادياً والاستراتيجية، مع سوء الإدارة، وعدم الاستثمار الصحيح للطاقات الاقتصادية والإسراف والتبذير، الذي يرافق الدول في مرحلة الذروة وما بعدها، يؤدي بالنتيجة إلى انهيار هذه الدول.

فالاقتصاد كما هو عامل مهم في ارتقاء الدول، هو في الوقت ذاته عامل مهم في انهيارها، لأنه مرهون ليس فقط بالظروف الداخلية للدولة، بل للظروف والمنافسات الدولية الخارجية، وعلى الخصوص حين تتداخل مصالح دولة ما مع مصالح الدول المجاورة أو المنافسة لها، حيث ينجم عن تداخل المصالح، صراع مرير لا يمكن فهمه، دون معرفة التطورات الاقتصادية للدول المتنافسة.

وعليه سيتناول هذا الفصل تاريخ التطورات الاقتصادية للدولتين العثمانية والصفوية، وموارد اقتصادهما، وحاجات الدولتين المالية ونفقاتهما.

أولاً ـ اقتصاديات الدولة العثمانية:

لم يكن العثمانيون في بداية القرن الثالث عشر الميلادي بالتحديد، سوى قبيلة بدوية،

ترعى المواشي قرب بلخ، أجبرتها الظروف الدولية آنذاك والمتمثلة بالاجتياح المغولي لآسية الوسطى، على الرحيل صوب الأناضول، حيث حازت فيه على منطقة «قراجه طاغ» ـ شمال غربي الأناضول ـ من السلطان السلجوقي علاء الدين كيقباد[١]، لتمثل هذه المنطقة المستند المكاني الأول لها. هذه المنطقة التي تدل من خلال اسمها على أنها منطقة جبلية، تصلح إلى حد ما لتربية المواشي. ثم ما لبثت هذه القبيلة أن استولت على «قره حصار» = (افيون)، فنال بذلك زعيمها «عثمان الأول» على لقب بگ = (أمير) من السلطان السلجوقي، على جميع الأراضي التي افتتحها على شكل إقطاعات[٢] فمثلت إقطاعاته هذه، المستند الاقتصادي الأول لقيام إمارته.

لكن النقلة السياسية لهذه القبيلة، تمثلت بموت السلطان السلجوقي، علاء الدين كيقباد الثالث ١٣٠٧ ـ ١٣٠٨ م، وانفراط عقد دولته، لتكسب الأسرة العثمانية من بعده مكانة سياسية مميزة لأدائها المميز في محاربة البيزنطيين، جعلت أميرها يحصل على لقب «بادشاه» = (ملك)[٣]، هذا اللقب، الذي يشير صراحة إلى حكم دولة على الرغم من صغر حجمها.

ثم أن هذه الدولة ضمت في عهد عاهلها «أورخان» ١٣٢٦ ـ ١٣٦٠ م مدينة «بورصة» لتحوز على إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في الأناضول لكونها محطة مهمة على طريق الحرير، وإحدى أهم مناطق إنتاجه ونسجه وتسويقه[٤].

من هنا وجدت الدولة العثمانية نفسها، تدخل مرحلة جديدة، حتمت عليها إنشاء جهاز إداري وعسكري منظم، عمل على تحقيقه «علاء الدين» أخو السلطان أورخان ووزيره، حيث نظم أمور الدولة الداخلية، وتوّجها بأن سك العملة الفضية لأول مرة، كإشارة واضحة إلى ضبط وتنظيم الأمور الاقتصادية أيضاً[٥]، في الوقت الذي كان فيه أورخان يوسع من امتدادات دولته على البر الأناضولي (كضمه لجسم دولته بين عامي ١٣٢٧ ـ ١٣٣٦ م كل من أزنيك وأزميد وإمارة قره سي)[٦]، وعلى الطرف البلقاني (كضمه تزنيب ومن ثم غاليبولي سنة ١٣٣٧ م)[٧].

وفي عهد خلفه مراد الأول ١٣٦٠ ـ ١٣٨٩ م، تحقق للعثمانيين بعداً استراتيجياً

(١) البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ١٧. نبذة في تاريخ آل عثمان: ص٢.
(٢) أبو الفضل ميرزا الإيراني: المصدر السابق، ص ٥ أ. سعيد برجاوي: المرجع السابق، ص ٥.
(٣) محمد جميل بيهم: العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت، ١٩٥٧، ص ٧٥.
(٤) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٦ ص ٢٩٨.
(٥) كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص ٤١٣.
(٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٤٧.
(٧) فؤاد كوبريلي: المرجع السابق، ص ١٨١.

آخر، وذلك حين ضمّوا إلى جسم دولتهم مدينة «أدرنه» ذات الموقع الاستراتيجي الممتاز، والمكانة التجارية العظيمة، لعلاقة تجارها الوثيقة بالتجار الأوروبيين، والتي سرعان ما كثرت فيها الحوانيت التي تضم السلع المتنوعة إثر جعلها عاصمة للبلاد، حتى غدت لأهميتها من الناحية الاقتصادية، إحدى أهم المناطق لسك النقود[١]. ثم توج السلطان مراد الأول أعماله الاستراتيجية، بأن ضم إلى جسم دولته مدينة «تسالونيك» ـ عاصمة مقدونية اليونانية ـ فحاز بذلك على إحدى أهم المدن التجارية التي غدت في القرن السادس عشر الميلادي، مركزاً كبيراً للتجار والحرفيين، لتنوع سلعها، وشهرة منسوجاتها، مما وفر دخلاً لخزينة الدولة، كان يعتبر من أهم مصادر دخلها، وذلك لكثرة التجار الأجانب ونشاطهم الدائب فيها[٢].

أما نقطة الانعطاف الأساسية للدولة العثمانية، من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية، فقد تمثلت في عهد السلطان محمد الفاتح ١٤٥١ ـ ١٤٨١ م، الذي تسلم الحكم ولم يكن خارج سلطة دولته في الأناضول والبلقان، سوى ما يسيطر عليه البيزنطيون في القسطنطينية وما حولها، ومملكة طرابزون على البحر الأسود، فقضى على الأولى سنة ١٤٥٣ م[٣]، واتخذها عاصمة لدولته، ثم قضى على الثانية سنة ١٤٦١ م[٤]. وبعد جملة من الأعمال العسكرية دانت له معظم دول البلقان[٥]، فكان لامتداد دولته على هذا النحو نتائج اقتصادية مهمة، فعدا عن أن هذه الرقعة، كانت تؤلف إقطاعات ضخمة، كانت تعين الدولة على ما يحتاجه جندها من نفقات، وما كان يأتي إلى خزينة الدولة من موارد على شكل ضرائب متنوعة، فقد أصبحت الدولة منذ ذلك الحين، تسيطر سيطرة تامة على طريق الحرير، بعد خروجه من الأراضي الإيرانية، كما أصبحت منافسة لدولة المماليك في مصر وبلاد الشام، في ضرائب العبور = (الترانزيت) والوساطة التجارية، بين الشرق والغرب مما وفر لها أيضاً موارد إضافية ودخلاً معتبراً لخزينتها، وعلى الخصوص بعد ضم طرابزون التي تعتبر أهم المداخل إلى وسط آسية وبلاد القوقاز وروسيا[٦].

أضف إلى ذلك، فإن السيطرة العثمانية على سواحل البحر الأسود، المرتبط ارتباطاً وثيقاً باستانبول، وفر للدولة أيضاً سلعاً متنوعة كالأسماك المجففة والكافيار والأخشاب والحديد والقمح والصوف[٧]، وقد تم ذلك بعد أن وفقت الدولة في إلحاق الموانىء

(١) هارتمان: مادة أدرنة: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١، ص ٥٣٥ ـ ٥٤٠.
(٢) كرامرز، مادة سلانيك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٢، ص ٥٧ ـ ٦٠.
(٣) سالم الرشيدي: محمد الفاتح، القاهرة، ١٩٥٦ م، ص ٥٣ ـ ٥٤.
(٤) برنارد لويس: استنبول ترجمة: السيد رضوان علي، بنغازي، ل.ت، ٣٨.
(٥) محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص ١٦٨، ١٧٥، ١٧٧.
(٦) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٣٠.
(٧) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ٣٦ ـ ٣٧.

التجارية شمالي هذا البحر، إثر حملة على البغدان = (مولدافيا) ١٤٨٤ م، في عهد السلطان بايزيد الثاني ١٤٨١ ـ ١٥١٢[١].

وهنا يجدر القول، أن اقتصاد السلطنة على الرغم من ذلك، لم يكن قوياً كما يجب، وذلك لوجود أربعة مراكز تجارية فقط، على اتساع رقعتها وهذه المراكز (استانبول وأدرنة وتسالونيك وبورصة)، ومن حيث الجوهر كانت هذه المراكز تستمد عيشها من استغلال الريف المجاور لها وما يحتوي عليه من مواشي، وقد انحصرت إرادات الدولة في الغالب على منتجات الأرض (حبوب، خضروات، فواكه، أعناب، زيتون، ألياف صناعية) ولم يكن الإنتاج في الحواضر الأربع كافياً، لذلك كانت الدولة تعمد إلى جلب كميات كبيرة من مناطق أخرى[٢].

ثم أتت النقلة النوعية الأكثر أهمية في تاريخ الدولة في عهد السلطان سليم الأول ١٥١٢ ـ ١٥٢٠ م الذي استولى على تبريز عاصمة الدولة الصفوية عقب معركة چالديران ١٥١٤ م[٣]، ثم على ديار بكر = (آمد) ١٥١٥ م، بالإضافة إلى (ماردين والموصل وسنجار وحصن كيفا والعمادية وجزيرة ابن عمر) ١٥١٦ م هذه المناطق التي دخلت إلى طاعته دون حرب[٤]. فديار بكر الواقعة على الضفة اليسرى لنهر دجلة، الصالح للملاحة والمنحدر إلى الموصل وبغداد، يجعل منها محطة استراتيجية لطرق المواصلات الدولية، عدا عن كون هذه المراكز تعتبر بحد ذاتها بلداً منتجاً لمختلف المزروعات والجلود والأنسجة والنحاسيات والفخاريات[٥] ثم كان لضم مصر وبلاد الشام بين عامي ١٥١٦ ـ ١٥١٧، ودخول الأجزاء المهمة من شبه الجزيرة العربية إلى طاعة الدولة[٦]، نتائج مهمة أيضاً، مما حدا بالمؤرخ الفرنسي «فرنان بروديل» أن يطلق عبارته الحساسة: «... والعثمانيون المسلمون بدورهم، ما كان كتب لهم الارتقاء إلى مستوى هذا التاريخ، لولا سيطرتهم على سورية سنة ١٥١٦ م». ومن أهم هذه النتائج أن السلطنة العثمانية، أصبحت بدورها منذ ذلك الحين تسيطر سيطرة شبه تامة على طريق الحرير عبر محورين أساسيين هما:

ـ **الأول**: الذي يربط تبريز بحلب.

ـ **الثاني**: الذي يربط تبريز ببورصة.

(١) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٧٢.
(٢) روبير مانتران وآخرون: تاريخ الدولة العثمانية، القاهرة، ١٩٩٣، ج ١، ص ١٧٩.
(٣) محمد جميل بيهم: المرجع السابق، ص ١٠٣.
(٤) نبذة في ذكر ملوك آل عثمان، ص ٥١.
(٥) إيوار، مادة ديار بكر: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٩، ص ٣٤٩.
(٦) ابن زنبل الرمال: المصدر السابق، ص ١٨. هامر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٩١.

مما جعل هذه المراكز الاقتصادية الغنية، التي تقع على طول هذين المحورين مصادر دخل عظيمة للخزينة العثمانية على المدى الطويل، فقد كان دخل ولاية ديار بكر ـ على سبيل المثال ـ عام ١٥٢٨ م يتساوى مع مجموع الدخل العام للدولة، الذي يتحصل لها من كافة ولاياتها في البلقان، وقد قدر الدخل للسنة المذكورة بخمسة وعشرين مليون آقجة عثمانية[١].

حيث كانت البضائع القادمة من الصين وإيران تنتقل عبر أراضي السلطنة، إلى أوروبة مباشرة، عن طريق التجار الأوروبيين، الذين كانوا يقومون بدور المتسلم لها، لتوزيعها في كافة أنحاء أوروبة[٢]، لا بل زاد السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م للحفاظ على أمن بلاده من الناحية الاقتصادية، بأن اجتاح جزيرة رودوس سنة ١٥٢٢ م، ولم يكن يهدف من جراء عمله هذا في الدرجة الأولى، سوى حماية خطوط الاتصال بين استانبول والإسكندرية، من هجمات فرسان القديس يوحنا الأورشيليمي على وجه التحديد[٣].

وعلى الرغم من تحول التجارة إلى المحيط الأطلسي، لم تفقد الطرق القديمة أهميتها على ارتفاع أسعار سلعها، وخاصة التوابل، التي قلل الإبحار عبر المحيط الأطلسي من أسعارها، وذلك لقلة تكاليفها على وجه العموم. لكن طول المسافات التي كانت تقطعها السفن من الهند إلى شبه الجزيرة الإيبرية ومنها إلى مدن أوروبة، كان يؤثر على قيمة وجودة التوابل، ويفقدها نكهتها، مما سمح للتوابل التي ترد عن مدن السلطنة، إن من مصر أو من بلاد الشام أو الأناضول بالاستمرار في أداء دورها إلى حد ما[٤]، مما جعل السفن الأوروبية أينما اتجهت شرقاً في البحر المتوسط لا بد لها وأن ترسو في ميناء عثماني[٥].

بالإضافة إلى ذلك كانت المدن الكبرى في مصر (القاهرة والإسكندرية) وبلاد الشام (حلب ودمشق) تدر دخلاً كبيراً للدولة، فقد قدر دخل ولايتي دمشق وحلب سنة ١٥٢٨ م بإثنين وعشرين مليون آقجة[٦] الذي نتج عنه مكاسب سياسية واستراتيجية واقتصادية جيدة، أوصلت الدولة العثمانية إلى القمة خصوصاً بعد أن اعترفت كل من گيلان وشيروان بالتبعية للعثمانيين[٧]. والمعروف أن گيلان وشيروان من أكثر البلدان المنتجة

(١) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٧٦.
(٢) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٣٤.
(٣) محمد عبد اللطيف الهريدي: المرجع السابق، ص ٣٦.
(٤) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ١١٣.
(٥) ف. هايد: المرجع السابق، ج ظ، ص ١٩٥.
(٦) خليل ساحلي أوغلي: ميزانيات بلاد الشام في القرن السادس عشر الميلادي. بحوث المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام المنعقد في الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٤، ص ٤٩٩.
(٧) مرتضى أفندي نظمي زاده: المصدر السابق، ص ١٩٩.

للحرير[1]، وهذا يعني أن كمية إضافية من موارد هذه السلعة، كانت ترفد خزينة الدولة بمبالغ لا يستهان بها[2].

وحين أتمت الدولة العثمانية سيطرتها على الطريق الآتي من الهند عبر البحر الأحمر سنة ١٥٥٠ م، أصبح البحر الأحمر بحد ذاته بحيرة عثمانية خالصة[3] مما سمح للمتاجر الآتية من الهند والصين وكذلك من السواحل الشرقية لأفريقية، من الوصول إلى بلدان السلطنة، وعلى الخصوص إلى مصر، فزاد على إثرها النشاط التجاري بشكل ملحوظ مواكباً عصر الذروة لهذا السلطان. لأنه بعد أن حُسِمَ الصراع البرتغالي ـ العثماني في البحر الأحمر للصالح العثماني، أسفر هذا الأمر عن تعديلات فعلية في موازين القوى الدولية، فتحولت في ظل السلطان القانوني، القوانين التي تتحكم بالتجارة المتوسطية إلى إسلامية يمليها العثمانيون بالذات[4]. وحيال هذه النقلة، أخذت تنتشر معظم السلع الشرقية في المدن الأوروبية، عبر القاهرة والإسكندرية من جهة، وحلب وطرابلس من جهة أخرى.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التجار الأوروبيين وعلى الخصوص البنادقة نالوا الحظ الأوفر من ثمرات هذا التطور، حيث تمكنوا من التوغل أكثر فأكثر في الداخلين السوري والمصري، وحدوا بشكل ملحوظ، من دور الوسطاء المحليين، الأمر الذي انعكس سلباً بعض الشيء على سكان مصر وبلاد الشام[5]، لكن دون أن يؤثر فعلياً على ازدهار هذه الحواضر في نواح متعددة.

وعليه فإن حلب ـ على سبيل المثال ـ إلى جانب شهرتها كمحطة للتجارة الدولية، ولتجارة الحرير على وجه الخصوص (استيراد وإنتاج وتصنيع وتصدير) بلغت شأواً من الازدهار على مدار قرنين، وصل فيها عدد الخانات إلى ستة وثمانين، وعدد القيساريات إلى مئة وسبع وثمانين، وهذا إن دل فإنه يدل على مدى النشاط الاقتصادي الذي تميزت به هذه المدينة[6].

من هنا يمكن القول، أن الاتساع الذي بلغته السلطنة من حدودها مع إيران شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن حدودها مع روسيا شمالاً إلى بلاد النوبة جنوباً، أدى إلى

(١) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٨٤.
(٢) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol VIII, P. 209.
(٣) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٨٤.
(٤) كلوس كريزر وآخرون: المرجع السابق، ص ١٢٩.
(٥) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ١١٤.
(٦) أندريه ريمون: نمو مدينة حلب في القرن السادس عشر، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٨٠، ج ١، ص ١٩٧.

حركة اقتصادية نشطة، أي أن هذا الاتساع، خلق سوقاً داخلية جرى فيها تبادل السلع المتنوعة، في أقاليم مختلفة، على مستوى التجارتين الداخلية والخارجية، وكثيراً ما كانت التجارة الداخلية أكثر أهمية، من حركة التجارة الخارجية بشكل عام. لكن الأمر كان يختلف في بلدان المشرق العربي، التي كانت تستأثر بالنصيب الأوفر للتجارة الخارجية، بحكم موقعها الاستراتيجي الذي يربط القارات الثلاث وإطلالها على ثلاثة بحار (البحر المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي/ الفارسي) التي تربط الشرق بالغرب[1].

كما كان لاستقرار الأحوال السياسية، بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، أن غدا الطريق الذي يربط تبريز بطرابزون مأموناً، وقد زادت أهميته في هذه الفترة بالذات، حتى عدّ بين الطرق الأساسية، إذ مثل انقلاباً في الحركة التجارية، فبعد أن توجب على تجارة الشرق الأقصى أن تصل إلى المتوسط، غدت من خلال هذا الاستقرار تصل إلى استانبول عبر طرابزون[2]، لتعكس هذه الحركة ازدهاراً اقتصادياً للمدن الداخلية المتمركزة على هذا المحور في البرين الأناضولي والبلقاني.

وللحفاظ على المجال الاقتصادي الذي رسمه السلطان سليمان القانوني، تابع خلفه السلطان سليم الثاني ١٥٦٦ ـ ١٥٧٤ م الإجراءات الوقائية، وذلك حين اجتاحت قواته جزيرة قبرص ١٥٧٠ م، هادفاً من وراء ذلك إحكام السيطرة على القسم الشرقي لحوض المتوسط[3]. لكن الازدهار الاقتصادي الذي نعمت به الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني بالذات، أخذ يتراجع في عهد خلفائه وذلك لأسباب دولية ومحلية أهمها:

أ ـ تدفق الفضة الرخيصة من العالم الجديد، على دول شرق المتوسط والذي نتج عنه انهيار قيمة الآقجة العثمانية[4] على وجه الخصوص حيث أن كمية النقد المتداول في أوروبة وحوض المتوسط مجتمعين، قبل اكتشاف أمريكا، قدر بخمسة آلاف طن من الذهب وستين ألف طن من الفضة، لكن في الفترة المحصورة بين عامي ١٥٥٠ ـ ١٦٥٠ م دخل إلى المتوسط ستة عشر ألف طن من الذهب، ومئة وثمانون ألف طن من الفضة، وقد نتج هذا التضخم المذهل، والذي استمر إلى ما بعد القرن السابع عشر، إلى رفع الأجور الاسمية، وتحويلها بعد ذلك إلى أجور فعلية، بعد سحب النقد الأصلي وتبديله بنقد أقل من قيمته الأصلية[5].

(١) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٣٠.
(٢) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٣٠.
(٣) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٨٣.
(٤) عبد الكريم رافق: المشرق العربي في العهد العثماني، دمشق، ١٩٨١، ص ٨٨.
(٥) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ٩٩، ١٠٩ ـ ١١١.

ب ـ كان لعدم تمكن العثمانيين الأتراك، من وراثة الدور الذي كان يلعبه التجار العرب في القرون الوسطى، أن لجأت الدولة إلى منح التجار الأوروبيين امتيازات عريضة في الاتجار في أراضيها بحرية تامة، سرعان ما استغل هذه الامتيازات الفرنسيون والإنكليز والهولنديون لصالحهم[1]، بعد أن أنشأوا لهم وكالات تجارية في المدن الكبيرة والثغور. وغدا قسم ضئيل من رعايا الدولة (يهود، أرمن، يونانيين) وسطاء بين الأتراك والأوروبيين، ثم شركاء في التجارة الدولية مما وثق ارتباطهم بالأجانب وجعلهم فيما بعد محميين من قبل الغرب، حيث أنه بعد أن وطد هؤلاء نفوذهم مع الغرب ظهر عنصر جديد لهذه العلاقة، امتزجت فيه التجارة بالسياسة وأخذوا يمارسون ضغوطاً أدت إلى بعض التحولات في السياسة العامة للدولة[2].

ج ـ كان لعدم تكيف العثمانيين مع التقنيات الجديدة التي أخذت تفرض نفسها بعد عصر النهضة في أوروبة، أن فقدت أساطيلهم السيطرة على البحر المتوسط لاعتمادها على السفن الشراعية أو ذات المجاديف، مما أضعف نفوذها في السيطرة على اقتصاديات التجارة، وبالتالي على الولايات ذات المنافذ البحرية، وعلى الخصوص مصر وشمالي أفريقيا[3].

في ختام هذه الفقرة التي تناولت الاقتصاد العثماني في حيز التحولات السياسية والاستراتيجية الدولية، يمكن القول، أن الدولة العثمانية بدءاً من النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، أخذت تفقد دورها الفاعل، في حركة الاقتصاد الدولي واستمرت على هذا المنوال حتى غدت عرضة لأزمات اقتصادية لا حصر لها، مع كل تحول دولي يفرضه الأوروبيون بالذات لمصالحهم الخاصة، على حساب السلطنة وغيرها من دول الشرق الإسلامي.

ومن دراسة المتحول في الاقتصاد العثماني، يجدر بنا الانتقال إلى دراسة الثابت أو المتحول البطيء فيه، الذي يتناول موارد الدولة الثابتة أو شبه الثابتة، دون الدخول في تفاصيلها، ليتسنى لنا فهم اقتصادها من الداخل.

من هذا المنطلق يمكن القول أن أهم موارد الدولة كانت تأتي من الزراعة، أما أهم ما يميز الحياة الزراعية فيها تباينها الشديد، بحكم جغرافيتها الممتدة وتضاريسها ومناخاتها المختلفة التي تؤلف وحدات اقتصادية منفصلة جعلت معظم إنتاجها للاستهلاك المحلي، أكثر منه للتجارة والتصدير[4]، وكانت الحبوب من أهم محاصيل الدولة الزراعية وتنتشر في

(١) عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، ص ١٣٠ ـ ١٣١.
(٢) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٨٧.
(٣) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٨٤.
(٤) محمد أنيس: الدولة العثمانية والمشرق العربي ١٥١٤ ـ ١٩١٤، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٤ ـ ٦٥.

مختلف أجزائها وعلى الخصوص في مصر وبلاد الشام. وقد منعت الدولة تصدير القمح، بدءاً من النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، وذلك لتدني محاصيله في مصر والأناضول، فضلاً عن ارتفاع أثمانه في بلاد الشام لكن القوانين هذه كانت كثيراً ما تُخرق، حين يرتبك الوضع السياسي أو عن طريق الموظفين الفاسدين، بعد حصولهم على الرشوة[1]. وإلى جانب الحبوب كانت الفواكه من المنتجات المهمة في السلطنة، وتزرع في المناطق القريبة من الشواطيء وعلى ضفاف الأنهار، كالتفاح والكرز والبندق والتين والعنب[2].

أما الفلاح فقد كان غير مالك للأرض، بل له الحق في الانتفاع بها، وبالتالي كان عليه أن يسلم عشر محاصيله لصاحب الإقطاع، وهنا يجب أن نفرق بين نظام الإقطاع الذي كان سائداً في أوروبة عن النظام الذي كان متبعاً في الدولة العثمانية، لأن الأرض هي ملك للسلطان، والزارع لها يمكنه تبديل مكان إقامته، وصاحب الإقطاع ليس بمالك أيضاً بل منتفع وبشكل مؤقت[3].

وكانت الأرض عموماً تقسم من حيث الملكية إلى قسمين:

أ ـ **ميري**: أملاك دولة.

ب ـ **أوقاف**: أملاك تتبع لمنشآت دينية.

وكانت أراضي الميري تقسم بدورها إلى قسمين:

أ ـ أراضي تابعة للسلطان مباشرة (الأراضي السلطانية).

ب ـ الإقطاعات الحربية (المنح والإقطاعات)[4].

وكانت تمنحها الدولة لفرسانها، ويحدد حجمها بحجم ما يقدمه صاحب الإقطاع من رجال وسلاح وعتاد حين الضرورة. وقد طبقت الدولة نظام الإقطاع الحربي لمزاياه العديدة، فهو يضمن زراعة الأرض من جهة، ويضمن حصولها ـ زمن الحرب ـ على قوات من الفرسان، دون تكاليف تذكر، لأن صاحب الإقطاع يذهب للحرب ومعه حصانه وسلاحه، ولهذا طبق هذا النظام على الفرسان دون المشاة، فضلاً عن أن صاحب الإقطاع، كان مكلفاً بتقديم تابع مسلح عن كل ثلاثة آلاف آقجة، يدرها عليه إقطاعه[5].

وإلى جانب الزراعة، كانت تربية المواشي على أنواعها، تتمركز في السهوب والجبال

(١) فرنان بروديل: المرجع السابق، ص ١٢٥.
(٢) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol I, P. 476.
(٣) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٤ ـ ١٨٨.
(٤) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٦٥.
(٥) لمزيد من التفصيل انظر: كرامرز، مادة ترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥، ص ١٦٨.
A. H. Lybeyer: The Government of the Ottoman Empire, PP. 110 - 105.

والبوادي، وكانت مختلف مناطق السلطنة ملائمة لهذه المهنة، فعدا عن ما توفره من لحوم وألبان فقد كان لجلودها وصوفها ووبرها دور هام في اقتصاد السلطنة، وكان وبر ماعز الأنغورا، الذي اشتهر في الأناضول، يصنع منه صوف الموهير، الأكثر شهرة في الأسواق العالمية[١].

وتأتي المنتجات الحرفية والصناعية في المرتبة التالية للمنتجات الزراعية والرعوية، كالصابون والصباغة، ومعاصر الزيتون وبذور الكتان بالإضافة إلى ما تنتجه محارف صناعة الأقواس والسيوف والدروع، وما تنتجه محارف الصاغة والدباغة[٢]. وأشهر المنتجات العثمانية ما كانت تنتجه محارف النسيج، حيث كانت تنتج المخامل والمقصبات والحرير، وكانت حرير بورصة ذات شهرة عالمية، وتليها في الشهرة ما تنتجه محارف حلب ودمشق والقاهرة واستانبول وأماسية وقسطموني. وتلي محارف النسيج في الشهرة محارف الخزف، التي أخذت بالازدهار منذ عهد السلطان سليم الأول، وقد اشتهرت بادىء ذي بدء في مدينة أزنيك، ومن ثم انتقلت إلى كوتاهية[٣].

وكذلك كانت المناجم تشكل جزءاً مهماً من اقتصاد السلطنة، فقد كانت مناجم الفضة تنتشر في «كوموش خان» الواقعة بين طرابزون وأرض روم، ومناجم النحاس في قسطموني وديار بكر[٤]، بالإضافة إلى مناجم أخرى منتشرة في البوسنة وصربيا وبلغاريا ومقدونيا. وكما هي العادة عند العثمانيين فقد كانت المناجم جزءاً من الأرض التي هي في الوقت ذاته جزءاً من أملاك السلطان، وكان استغلال المناجم، يتم بتعيين ملتزمين يعملون على استثمارها مقابل رسوم تحدد وفقاً لنوعية المعدن وإنتاجه[٥].

أما الحرير، فقد كان السلعة المميزة التي حظيت بالرواج الكامل على المستويين الداخلي والخارجي، وقد تمركزت في مدينة بورصة عمليات إنتاج الحرير، لانتشار أشجار التوت التي تتغذى عليها دودة القز[٦]، إلا أن إنتاج المدينة وغيرها من المدن الأناضولية والشامية، لم يكن ليسد حاجة الدولة للحرير، خاصة أن الطلب عليه كان يستدعي اهتمام البلاط وحاشيته وبيوتات الكثير من رجالات الدولة وكبار الأثرياء في ذلك الوقت، عدا عن أنه كان إحدى أهم السلع المطلوبة في أوروبة. كل هذا جعل الاعتماد على الحرير المستورد، وخاصة من إيران، أمراً لا فكاك منه[٧].

---

(١) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, Vol I, P. 476.
(٢) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٠.
(٣) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٣٠.
(٤) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, Vol I, P. 477.
(٥) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٢٦ - ٣٢٧.
(٦) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, Vol I, P. 477.
(٧) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, Vol III, PP. 209 - 213.

وهنا يجدر بنا في ختام هذه الفقرة، أن نشير إلى حصة الدولة التي كانت تذهب إلى خزيتها، على شكل إيرادات حكومية، وما يخرج من الخزينة على شكل مصاريف، أو بصورة أوضح الإشارة إلى دخل الخزينة وخرجها:

١ ـ الدخل:

وهو مجموعة الضرائب التي تجبى من رعايا الدولة والتجار الأجانب الذين يعملون ضمن أراضيها، حيث يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع:

أ ـ الضرائب الزراعية: مر معنا أن أراضي الدولة تنقسم إلى قسمين، قسم يوزع على فرسان الدولة على شكل إقطاعات تكبر وتصغر حسب مهمة صاحبها[١]. والقسم الآخر كان يتبع للسلطان مباشرة، إذ كانت تعتبر إحدى الإيرادات الرئيسية لخزينة الدولة حيث كان يؤخذ عشرها بشكل عيني أو نقدي تحت مصطلح «خراجي مقاسمة» ويتم تقديرها بواسطة جباة الضرائب، وقد استندت الدولة، في أخذ ضريبة العشر، عن الأصول التي حددتها الشريعة الإسلامية مع ما ورثوه من أسلافهم السلاجقة، أو الدولة البيزنطية السابقة لحكمهم[٢].

بالإضافة إلى ضريبة زراعية أخرى يطلق عليها اسم «رسوم» كانت تفرض على البساتين والكروم، وقيمتها غير ثابتة، تزيد وتنقص، حسب ما تعطيه من محاصيل كما أنها تختلف من بلد إلى آخر[٣].

ومن الضرائب الملحقة بالضرائب الزراعية، كان هنالك ضرائب تؤخذ على الحيوانات وقطعان الماشية لاستفادتها من أراض للدولة، وهي غير ثابتة، وتخضع لتقديرات جباة الضرائب من بلد إلى آخر، ومن زمن إلى آخر[٤].

ب ـ ضرائب المحال: كالبقاليات ومحال العطارة، والأفران، والطواحين، والحمامات، والمحارف بأنواعها، والمنازل، وقد كانت تجبى على شكل رسوم سنوية، وهي غير ثابتة أيضاً[٥].

جـ ـ ضرائب التجارة: وكان أهمها الرسم الجمركي، الذي كان يتراوح بين ٣٪ إلى ٤٪ على التجار المسلمين، و ١٪ على التجار النصارى وتضاف إليها ضريبة العبور = (الترانزيت).

---

(١) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٧٩.
(٢) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٦٥.
(٣) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٦٥.
(٤) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٢٠.
(٥) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٩٥.

وقد قللت الامتيازات، التي منحت للقناصل الأوروبيين من شأن تجارة الترانزيت، التي كانت تستفيد منها خزينة الدولة بشكل مباشر. ومع أن هذه الضريبة، لا تمثل سوى الجزء اليسير من إيرادات خزينة الدولة، إلا أن الأثر الأبرز من بين الآثار السلبية في انخفاض إيرادات الجمارك، كان بسبب التلاعب بقيمة العملة، حيث أنه بعد ظهور تجارة العملة، التي كان يمارسها التجار الأجانب واليهود، اضطر بعض التجار الأوروبيين إلى جلب كميات كبيرة من العملات الصحيحة للاتجار بها، مما جعلها في آخر المطاف عملاً تجارياً بحد ذاته، يخدم مصالح أولئك التجار، وينزل الضرر بمصالح الدولة[1].

د ـ ضرائب النصارى: وهذه الضريبة قديمة، ترجع بتاريخها إلى العصور الإسلامية الأولى، كان يدفعها الرعايا النصارى لخزينة الدولة، في كل عام مرة، يطلق عليها ضريبة الرأس مقابل حماية الدولة لهم بالإضافة إلى ضريبة أخرى يطلق عليها «سبجي» وهي بدل عن حق انتفاع النصراني بالعقار أو الأرض[2].

هـ ـ العوارض: وهي ضرائب عارضية كما يدل عليها اسمها، وكانت السلطنة تلجأ إليها عند الضيق، أو عندما تعجز عن سد نفقات عارضية، كنفقات حرب مثلاً، ففي هذه الأحوال يكلف بها معظم الناس، ويستثنى منهم رجال الدين والأشراف، وتكون نقدية وعينية وأحياناً بدنية.

أما النقدية فقد فرضت في القرن السادس عشر مرات عدة، وكانت على كل خمس عوائل دينار واحد. وأما العينية، فإن المكلف بها يدفعها على شكل مقادير من الحبوب، تقدر حسب الحالة الطارئة، وتبقى أخيراً البدنية كخدمة التجديف في السفن مثلاً، حيث كان يؤخذ عن كل خمسين عائلة مجدف واحد[3].

و ـ عوائد المناجم: لقد كانت المناجم عموماً، ملكاً للسلطان، وعليه كان استغلالها يتم بواسطة ملتزمين يعملون على استثمارها مقابل رسوم تحدد وفقاً لنوعية المعدن وغنى المنجم وإنتاجه، وكان عمال المناجم يؤلفون فئة اجتماعية مهنية خاصة معفية من الضرائب على أنواعها[4].

(١) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٣، ٣٦٣، ٣٦٥. عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص ١١٧.
(٢) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٥.
(٣) خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص ٥٠٢ ـ ٥٠٣.
(٤) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٧، ١٨٨، ٣٢٦، ٣٢٧.

ز ـ حاصلات بيت المال: وكان يطلق عليها في العصور السابقة للدولة العثمانية «المواريث الحشرية» وهي أموال من توفي ولم يعرف له وارث، سواء كان من الخاصة أو ممن له أية علاقة بالدولة، من موظف أو ملتزم أو جندي أو سواهم، أو من يلوذ بهم من عامة الناس[1].

ح ـ الغنائم: وهي مجموع ما تحصل عليه الدولة من سلاح وعتاد ومؤن وأموال، إثر الحملات العسكرية والوقائع الحربية، وقد كانت تشكل إيراداً مهماً لخزينة الدولة إلى النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، لكنها بعد هذا التاريخ، لم يبق لها ذكر، لتوقف العمليات العسكرية الحاسمة للصالح العثماني[2].

ط ـ الجزية: وهي ضريبة إسلامية قديمة، فرضها العثمانيون على الدول التابعة لهم، وكانت تؤخذ من حكام أرمينية وكرجستان والقوقاز في الشرق والحكام البلقانيين في الغرب[3]. وقد استمرت تدعم خزينة الدولة إلى القرن السابع عشر الميلادي، ثم ما لبثت أن بدأت تخسرها، وعلى الخصوص، بعد عقدها معاهدة «زيتفاتورك» مع المجر، حيث نصت المعاهدة، في أحد بنودها، على إلغاء الجزية السنوية التي يدفعها الإمبراطور عن بلاده، ليمثل هذا البند مع البنود الأخرى للصلح، تراجعاً إقليمياً واعتبارياً للعثمانيين في مواقفهم السياسية في الغرب[4].

أما السؤال الذي يطرح نفسه، بعد النظر إلى مجموع الضرائب العثمانية، وعدم ثباتها كماً وكيفاً وزمناً، فيرجع أصلاً إلى نظام الالتزام، هذا النظام الذي وضعه السلطان محمد الثاني إذ كانت الدولة في الفترة السابقة لعهده تجمع الضرائب بشكل مباشر بواسطة عمالها، ولما كان ذلك النظام يحد من حقوق الدولة، في أكثر الأحيان، ويستلزم جهازاً بشرياً كبيراً للقيام به اضطرت إلى نظام الالتزام فقط لتحفظ على الدوام ما كانت تفرضه على الملتزمين، من مال معلوم يخضع لظروفها المادية على مناطق معينة. وعلى الرغم من عيوبه التي انعكست سلباً على رعايا الدولة الذين كانوا يدفعون مبالغ تفوق حجم الالتزام، وعدم ملاءمته للظروف التي كانت تستجد في البلاد، وعلى الخصوص، بعد انخفاض قيمة العملة، الذي بدأ في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، إلا أنه استمر إلى أواخر عهد الدولة[5].

(١) خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص ٥٠٢.
(٢) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٣١٦.
(٣) كلوس كريز: المرجع السابق، ص ٤٢٤.
(٤) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٤٦.
(٥) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٩٥ ـ ٩٦.

٢ ـ الخرج:

وهو مجموع المصاريف التي يتعين على خزينة الدولة دفعها تبعاً لمستلزماتها في وجوه متفرقة، وهي متعددة أهمها:

أ ـ الرواتب: وكان يطلق عليها «مواجب» أو «علوفة» وكان المقصود منها ما يؤدى للجند المشاة، حيث كانت تدفع لهم على حسب السنة القمرية، كل ثلاثة أشهر مرة، ويدعى كل منها «قسطاً» أما رواتب الموظفين في الديوان، فكانت تؤدى شهرياً، وتدعى «ماهية» = (شهرية)(١).

ب ـ مصاريف البلاط: وقد تميز البلاط العثماني عموماً بالبذخ والإسراف، وامتص جزءاً كبيراً من خزينة الدولة، مما جعل بعض السلاطين يلجأ إلى بيع المناصب الكبرى لتعزيز خزائنه(٢).

جـ ـ مصاريف الإعمار: ويختص هذا الجانب، بإنشاء المباني الأميرية، وترميمها كالجسور والقلاع والحصون والطرق(٣).

د ـ المصاريف والنفقات العسكرية: وكانت على الدوام تستنزف خزينة الدولة، لضخامتها وتعدد مستلزماتها، كون الدولة العثمانية، دولة عسكرية في المرتبة الأولى، وقد استلزم هذا الأمر إيجاد منشآت عسكرية كانت تعمل على الدوام في أوقات السلم والحرب، ومن هذه المنشآت:

ـ أحواض بناء السفن.
ـ مسابك المدافع.
ـ مصانع الأسلحة النارية الخفيفة.
ـ مصانع الأسلحة التقليدية.

بالإضافة إلى ما تحتاجه الحملات العسكرية من مؤن ودواب لحمل العتاد وأدوات للحصار(٤).

وقد أدت النفقات المستمرة، مع دوام الحروب العثمانية على الجبهتين الشرقية والغربية، إلى نتائج مالية وضريبية أضرت بشكل مباشر الاقتصاد العثماني عموماً، مما جعل الدولة في كثير من الأحيان، وعلى الخصوص في الفترة التي تلت حكم السلطان سليمان

---

(١) خليل ساحلي أوغلي: المرجع السابق، ص ٥٠٤.
(٢) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٩٦ ـ ٩٧.
(٣) كلوس كريزر: المرجع السابق، ص ٤٢٤.
(٤) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٢.

القانوني، وما رافقها من ظروف دولية ـ بينّاها فيما سبق ـ إلى إجراءات، كانت تضر بالدولة والمجتمع معاً، ومن هذه الإجراءات:

١ ـ فرض ضرائب استثنائية على القطاعات الإنتاجية.
٢ ـ سك عملات مغشوشة ذات عيارات رديئة.
٣ ـ فرض ضرائب إضافية وعوارضية مع كل أزمة عسكرية طارئة.

وكانت كثيراً ما تتخلف عن دفع مرتبات الجند والموظفين، مما يجعل الأهلين عموماً في غير مأمن من سطوة الجنود والموظفين(١).

ثانياً ـ اقتصاديات الدولة الصفوية:

إذا جاز لنا اعتبار ما كانت تملكه قبيلة قايي من قطعان الماشية، مضافاً إليها ما حصل عليه الأمير عثمان ١٢٨١ ـ ١٣٢٤ م ـ الجد الأكبر للعثمانيين ـ من إقطاعات حصل عليها زمن السلاطين السلاجقة، نقطة البداية للاقتصاد العثماني، في ماضيه السحيق، فإنه يمكننا القول، أن الاقتصاد الصفوي، لم يكن وليد الفترة التي وجد فيها الشاه إسماعيل الأول مؤسس أسرة الشاهات الصفويين في إيران، بل يعود إلى فترات أقدم، وبالتحديد إلى عهد جده الأكبر «صفي الدين الأردبيلي» ١٢٥٣ ـ ١٣٣٤ م، حيث تفيد الروايات أنه بعد أن أسس زاويته في أردبيل بقصد الإرشاد، قدمت إليه أسرتان من كرمان لتحتكمان في خصومة قامت بينهما، وحين تمكن الشيخ من إصلاح ذات البين بينهما، غدتا من مريديه، وأخذتا ترسلان له في كل عام مبلغاً من المال، كان يعينه على سد نفقات زاويته(٢). ثم أخذت ميزانية خانقاه الشيخ تكبر شيئاً فشيئاً، حتى غدا ما يقدمه للفقراء ما مقداره ألف رأس من الغنم في كل يوم وليلة(٣).

وعلى الرغم من أن الرقم الذي أوردته هذه الرواية مبالغ فيه، إلا أنه من زاوية أخرى يدل على مقدار غنى خزينة خانقاه الشيخ منذ ذلك الحين.

وقد استمر الأمر على هذا المنوال، إلى بداية القرن الخامس عشر الميلادي، وبالتحديد إلى عهد الشيخ علاء الدين علي ١٣٩٢ ـ ١٤٢٨ م ـ حفيد الشيخ صفي الدين ـ حيث تحقق في عهده المستند الأرضي الأول، وذلك حين أقطع تيمورلنگ أردبيل وقراها وقصباتها وكافة الأراضي المتعلقة بها، بالإضافة إلى أراض في أذربيجان وعراق العجم، للأسرة الصفوية، وجعلها وقفاً لزاويتهم(٤).

---

(١) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٢٩.
(٢) باستاني باريزي: سياست واقتصاد عصر صفوي ص ١٠.
(٣) حسين بن بير زادة زاهدي: سلسلة النسب صفوية ص ٣٨.
(٤) والتر هينتس: تشكيل دولت ملي إيران، ترجمة: كيكاوس جهانداري، تهران ١٣٤٦ هـ ش، ص ٥.

ولقد تمثلت هذه الإقطاعات على شكل نواة ضخمة، لاقتصاد سيستمر طويلاً من جهة، ولتقوم عليه دولة سيكون لها الدور البارز في المسرح الدولي للأحداث من جهة ثانية.

وأول انعكاس ظهر لهذه الإقطاعات، كان في عهد الشيخ «جنيد بن إبراهيم» ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠ م ـ حفيد الشيخ علاء الدين علي ـ الذي نظر إليها نظرة عملية فاستشعر القوة بنفسه، ثم ما لبث أن أضاف إلى اسمه لقب سلطان ورحل إلى الأناضول والتخوم الشمالية لبلاد الشام، وأخذ يدعو القبائل التركمانية إلى طريقته التي مزج فيها التصوف بالتشيع[١]، تأسيساً لما كان يرمي إليه في إنشاء دولة، هادفاً في الوقت ذاته إلى استقطاب من هم على عداء مع السلطنة العثمانية، أو من هم لم ينالوا حظاً بمشاركة العثمانيين في عملية الحكم، خصوصاً بعد أن أخذت السلطنة تفرض نفسها على التركمان بشدة، في عهد عاهلها محمد الثاني، هذا عدا عن استشعاره مدى أهمية المحاور التي كانوا يسكنوها، من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية. وحين اكتشف أمره ترك التخوم الشمالية لبلاد الشام، ورحل إلى ديار بكر، وفيها وثق علاقته بالسلطان أوزون حسن ١٤٣٨ ـ ١٤٦٧ م ـ مؤسس أسرة الآق قويونلو التي حكمت إيران والعراق ـ بعد أن تزوج من أخته[٢] ـ مستفيداً من العداء المستحكم بين دولة الآق قويونلو والدولة العثمانية[٣]، وما تؤمنه له هذه المصاهرة من حماية لتحقيق ما يرنو إليه، وحالما تمّ له إعداد مريديه في تنظيم شبه عسكري، وجد أن الوقت قد حان للتوسع والامتداد، بعد أن امتلك المقومات الاقتصادية والبشرية وحتى السياسية فجمع جنده ومريديه واندفع بهم سنة ١٤٦٠ م إلى منطقة شيروان، لكن حاكمها تصدى له وصرعه في أرض المعركة[٤].

هنا تسكت المصادر الفارسية عن الأسباب التي جعلت «سلطان جنيد» يهاجم منطقة شيروان دون سواها، والرأي عندي؛ أنه وجد نفسه محاطاً بأملاك الدولة الآق قويونلية التي يحكمها أخو زوجته «أوزون حسن» ولا يوجد أي مسوغ للصدام معه بأية صورة كانت، كما أنه وجد من خلال جولته في الأناضول والتخوم الشمالية لبلاد الشام، أن لا طاقة له على مقارعة الدولتين العثمانية والمملوكية، فكان أن رأى في شيروان ضالته المنشودة، لقربها من أردبيل من جهة، والأضعف بالنسبة للدول المحيطة به، من جهة ثانية.

(١) رضي الدين محمد بن إبراهيم الحنبلي: در الحبب في تاريخ أعيان حلب، دمشق ١٩٧٢، ج ٢، ق ١، ص ٢٣١.
(٢) مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي، ص ٤٥.
(٣) حول الخلاف بين دولة الآق قويونلو والدولة العثمانية. انظر: محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ص ١٧٥ ـ ١٧٧.
(٤) عالم آراي صفوي ص ٢٩. كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص ٤٩٤.

ثم خلف سلطان جنيد ابنه «سلطان حيدر» ١٤٦٠ ـ ١٤٨٨ م فأعد جيشاً من مريديه، أطلق عليه فيما بعد اسم «قزلباش» = (حمر الرؤوس) ـ نسبة لشعار الرأس الذي اختاره لهم ـ وهاجم منطقة شيروان، لكنه لاقى المصير ذاته الذي لاقاه أبوه من قبل[١].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأساس الثابت والمتين الذي وضعته هذه الأسرة من الناحية الاقتصادية والسياسية، لم يتخلخل بموت سلطان حيدر سنة ١٤٨٨ م، لأنه قبل هذا التاريخ بعام واحد كان قد ولد لهذا الشيخ من سيقدر له تحقيق حلم الأسرة في تأسيس الدولة[٢]، حيث خانقاه أسرته استمرت تستقطب أفئدة التركمان في أذربيجان وبعض نواحي الأناضول والتخوم الشمالية لبلاد الشام، وكذلك استمرت إقطاعاتها تؤمن الأرضية اللازمة لقيام الدولة. والذي زاد من أهمية الخانقاه، على الرغم من الفراغ المؤقت الذي منيت به ريثما يصبح وريثها في وضع يؤهله لرئاسة مقامها، هو أن إيران، في ظل حكم أسرة الآق قويونلو، ماجت في فوضى رهيبة كان سببها المباشر اختلاف أفراد البيت المالك فيما بينهم[٣]، انعكست سلباً على البلاد من الناحية الاقتصادية فنتج عن انعدام الأمن ضعفاً ظاهراً في استغلال الثروة الزراعية، كما توقفت الأعمال التجارية لانعدام الأمن على الطريق الدولي = (طريق الحرير)[٤]، وصارت الضرورة تدعو بشدة إلى إيجاد قوة مركزية، تسيطر على البلاد، وتضع حداً لهذه الفوضى، فاتحد زعماء القزلباش فيما بينهم، وجعلوا من «إسماعيل ميرزا» ـ ابن شيخهم ـ المحور الذي تدور حوله طموحاتهم وآمالهم، في تأسيس قوة تسيطر على الوضع الراهن وتؤمن نوعاً من الاستقرار لإنهاء الفوضى في البلاد.

وقد كانت الخطوة الأولى لهؤلاء الزعماء، أن ذهبوا إلى گيلان سنة ١٤٩٩ م وحملوا ابن شيخهم ـ الذي لم يتجاوز حتى ذلك الحين الثانية عشر من عمره[٥] ـ وساروا به صوب أردبيل مقر مشيخة آبائه وأجداده، وكانوا كلما يصلون إلى منطقة يجمعون أنصار الأسرة ومريديها، إلى أن وصلوا إلى أردبيل[٦] وفيها أعدوا العدة واجتاحوا شيروان ١٥٠١ م بعد أن هزموا حاكمها، فتحقق لهم في عهد إسماعيل ما لم يتحقق في عهد أبيه وجده[٧].

(١) عالم آراي صفوي ص ٣٠. كامل مصطفى الشيبي: الطريقة الصفوية ورواسبها في العراق، بغداد ١٩٦٧، ص ١٥.
(٢) سيد حسن بن مرتضى حسيني استرآبادي: أزشخ صفي تاشاه صفي ص ٣٢.
(٣) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٣ ص ٢٨٨ ـ ٢٩٨. نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٢٣.
(٤) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٨.
(٥) سيد حسن بن مرتضى حسيني استرآبادي: المصدر السابق، ص ٣٢.
(٦) حسن بگ روملو: المصدر السابق، ص ٣٥.
(٧) عالم آراي صفوي، ص ٥٧.

كان من نتائج هذه الموقعة أن كبرت الآمال لدى زعماء القزلباش، وازدادت ثقة المريدين بالأسرة الصفوية. وما أن أعلنت الحرب ضد دولة الآق قويونلو، التي ساندت حاكم شيروان في حربه الأخيرة، حتى اجتمع من مقاتلي القزلباش عدد كبير، شكلوا قوة لا بأس بها، استطاعت أن تلحق بجيش الآق قويونلو هزيمة نكراء[1] أسفرت عن دخول القزلباش إلى تبريز - عاصمة الدولة الآق قويونلية - وانتهاء نفوذ الآق قويونلو عموماً في أذربيجان، وذلك بعد الإعلان عن قيام الدولة الصفوية إثر تتويج إسماعيل ميرزا شاهاً على البلاد[2].

وبسقوط تبريز على هذا النحو وضعت الدولة الصفوية يدها على أهم النقاط الاستراتيجية في طريق الحرير. هذه المحطة والعقدة المواصلاتية في آن معاً، كانت الأبعد أثراً في الناحية الاقتصادية، لا بل المرتكز الذي سيتسع حوله الاقتصاد الصفوي في عهد الشاه إسماعيل الأول.

من هذا المنطلق أخذ زعماء القزلباش ومن خلفهم الشاه إسماعيل يوسعون من نطاق الدولة الاقتصادي عبر امتداداتهم الجغرافية، كلما سنحت لهم الفرصة، حيث أنهم اصطدموا مع فلول الآق قويونلو في همدان ١٥٠٣ م وهزموهم[3]، فآل إقليم فارس إلى ممتلكات دولتهم، وبين عامي ١٥٠٤ - ١٥٠٧ م اجتاحوا أقاليم كرمان وعراق العجم ومازندران[4].

ثم اجتاحوا ديار بكر[5] ذات الموقع الاستراتيجي، فتسنى لهم كسب محور من أكثر المحاور خطورة على الطريق الدولي (ديار بكر - تبريز) عدا عن أن هذه الحملة جعلت الدولة الصفوية على تماس مباشر مع أكبر قوتين في الشرق الأدنى آنذاك (المماليك، العثمانيين) فقد كانت القوى الصفوية ممثلة بالزعماء القزلباش والشاه في آن معاً، تعي أهمية المحور الذي استولت عليه، فراح الشاه يراسل القوى الأوروبية ليعقد معها تحالفاً ضد المماليك والعثمانيين لكن هذه المحاولة باءت بالفشل، لبعد إيران النسبي عن القوى الأوروبية الفاعلة آنذاك[6]. وتحاشياً منه في الاصطدام مع إحدى القوتين ترك الشاه إسماعيل قائده «محمد خان استاجلو» - أحد أبرز رجاله - في ديار بكر، وغادرها متوجهاً إلى العراق[7] تحدوه عوامل عدة أهمها:

(١) S.P. Sykes: A History of Persia, London, 1963, P. 159.

(٢) عباس إقبال اشتياني: المرجع السابق، ص ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٤١.

(٣) سيد حسن بن مرتضى حسيني استرآبادي: المصدر السابق، ص ٣٦ - ٣٧.

(٤) مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر صفوي، ص ٤٧ - ٤٨.

(٥) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ١٠٧ - ١٠٨.

(٦) عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٢٨.

(٧) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٧.

١ - **العامل السياسي**: وجوب تصفية آخر جيوب الآق قويونلو في العراق لإنهاء دولتهم فيه.

٢ - **العامل الاستراتيجي**: كون العراق ومدنه الرئيسية (الموصل، بغداد، البصرة) تمثل عقد مواصلات هامة، يتم من خلالها ربط إيران ببلاد الشام اللصيقة بالبحر المتوسط، لتأمين أقصر الطرق التي تربط تبريز بالمتوسط، كما أن العراق يمثل بعداً آخر للطريق الثالث العامودي الذي يربط الهند بالشرق الأدنى عبر الخليج العربي/ الفارسي[1].

٣ - **العامل الاقتصادي**: خصوبة أراضي العراق الزراعية، وحجم إيراداتها التي يمكن أن تؤمن له دخلاً جيداً لاستمرار دولته وطموحاتها.

٤ - **العامل الإيديولوجي**: كون العراق يشتمل على معظم العتبات المقدسة عند رعاياه الشيعة.

٥ - **العامل الاعتباري**: ما سيناله من مكانة رفيعة من جراء استيلائه على عاصمة الدولة العباسية، ذات التأثير العميق على وجدان المسلمين[2].

وبالفعل اجتاح جيش القزلباش بغداد ١٥٠٨ م، ثم دخلها الشاه حيث سكت النقود باسمه، كما خطب له على المنابر تعبيراً عن ضمها إلى دولته[3]، ثم غادرها إلى الحويزة - حاضرة خوزستان = (عربستان) - ذات المنافذ المهمة على الخليج العربي/ الفارسي، واستخلصها من يد حكامها المشعشعيين[4]، فأكمل بذلك سيطرته على معظم السواحل الشرقية للخليج.

وفي سنة ١٥١٠ م اشتبكت القوات الصفوية بقيادة الشاه إسماعيل مع القوات الأوزبكية بقيادة «محمد شيبك خان» في مدينة مرو على مداخل إقليم خراسان، هُزِم الأوزبك على إثرها بعد أن سقط خانهم صريعاً بأرض المعركة[5]، فتمت بذلك للقوات الصفوية السيطرة على جميع أنحاء الهضبة الإيرانية.

فدانت له في الوقت ذاته جميع المدن الواقعة على طريق الحرير من مرو إلى ديار بكر.

(١) محمد سهيل طقوش: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٣٩، عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ٢٨.

(٢) عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٤٦.

(٤) عالم آراي صفوي ص ١٢٣، سيد حسن بن مرتضى حسيني استرآبادي: المصدر السابق، ص ٤٢.

(٥) لمزيد من التفصيل انظر: أرمينوس فامبري: المرجع السابق، ص ٣٠٥، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢١.

لكن هذا الاندفاع المثير للقوات الصفوية سرعان ما وضع له السلطان سليم الأول حداً قاسياً، وذلك حين هاجم الدولة الصفوية في عقر دارها واستولى على عاصمتها سنة ١٥١٤ م[1] بعد أن هزم الشاه وقواته في سهل چالديران، وكان دافعه إلى ذلك، أنه أحس بخطورة الحملات الصفوية التي تستهدف المناطق الاستراتيجية فلجأ إلى كسر حدتها بادىء البدء، بأن فرض على التجارة الإيرانية حصاراً صارماً[2]، ثم ألحقها بتدبيرات أمنية قضى فيها على كافة أنصار الشاه في الأناضول[3]، فحقق من جراء ذلك نتائج مذهلة في اجتياحه المذكور.

وفي السنة التي تلتها اجتاحت قواته ديار بكر، فحرمت إيران من المحور التجاري الهام الذي يربطها بالأناضول، الذي أدى إلى خنق الاقتصاد الصفوي المعتمد على أسواق بورصة وحلب. وقد نتج عن الحصار الذي فرضه السلطان في تلك الآونة، أن انقطعت التجارة على هذا المحور، وشكل كارثة ليس على التجار الإيرانيين فحسب، بل على التجار العثمانيين أيضاً[4]. ولكي يخفف الشاه إسماعيل من حدة هذا الحصار، عقد حلفاً مع البرتغاليين أكد فيه سبل التعاون التجاري والعسكري بين الطرفين[5].

لكن الضربة القاسية التي تلقتها الدولة الصفوية، أتت حين ألحق السلطان سليمان القانوني العراق إلى ممتلكات دولته، بعد أن أعاد الاستيلاء على تبريز سنة ١٥٣٤ م[6]، مما أدى إلى تخلخل الوضع الاقتصادي في الدولة الصفوية، في عهد عاهلها طهماسب الأول ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م، حيث لم ينقذه إلى حد ما سوى صلح أماسية الذي عقد بين الطرفين سنة ١٥٥٥ م[7]، ثم ما لبث أن انتعش في عهد الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م ليمثل مرحلة الذروة ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل من الناحية السياسية والاستراتيجية. وقد كانت أولى أعماله على المستوى الاستراتيجي استعادته إقليم خراسان من يد الأوزبك سنة ١٥٩٧ م[8] فأمن بذلك الطريق الدولي الذي يربط خراسان بعراق العجم وآذربيجان.

وفي الأعوام التالية لهذا التاريخ، تمكن أحد أبرز رجالاته «الله وردي خان» من

(١) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٣٥.
(٢) وجيه كوثراني: تعقيب على محاضرتي العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين لعبد العزيز الدوري وأحمد لواساني، «العلاقات العربية ـ الإيرانية» الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩٥.
(٣) هامر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٣٣.
(٤) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٦.
(٥) نصر الله فلسفي: إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي، ص ١٤ ـ ١٥.
(٦) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٨٤.
(٧) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol IV, P. 35.
(٨) S.P. Sykes: Persia, Oxford, 1922, P. 174.

الاستيلاء على البحرين سنة ١٦٠٠ م بمساندة السفن البرتغالية، فكسبت الدولة الصفوية نقطة استراتيجية على الطرف الغربي للخليج العربي/ الفارسي، وحين بدأ نجم البرتغاليين بالأفول، أخذ هذا القائد يعمل جاهداً على إنهاء النفوذ البرتغالي على الشواطىء الإيرانية، حتى تم له ذلك[1]، مما مكن المتاجر الإيرانية وعلى الخصوص الحرير من أن ترسل إلى ميناء هرمز أو كمبرون، ومنهما يحملها التجار الأوروبيون إلى بلدانهم[2] دون الاعتماد على الوساطة العثمانية، الأمر الذي دفع التجارة الصفوية إلى الأمام، ووجه ضربة لا يستهان بها للتجارة العثمانية في وقت واحد.

وحين تم للصفويين الاستيلاء على العراق سنة ١٦٢٤ م تحقق للاقتصاد الصفوي ازدهار لم يتحقق حتى في ذروة عهد الشاه إسماعيل الأول، فعدا عن موارد العراق الزراعية، فقد كانت تمتلك محطات على الطريق الدولية تجعل إيران على تماس مباشر مع بلاد الشام وبالتالي مع البحر المتوسط[3]، وهنا يخلص «أولسن» عبر المشاهد المتنوعة لتاريخ العراق وإيران لأن يقول: «لقد استمر سعي الفرس للاستيلاء على حلب، مدة مئة وسبعة عشرة عاماً أخرى، وذلك أن الذي يتحكم في حلب وبغداد يتحكم في النسبة الكبرى من تجارة المحيط الهندي التي تستعمل اليابسة»[4].

ومما جعل الاقتصاد الصفوي يتفوق في تلك الفترة، يرجع إلى تدابير الأمن الاقتصادي ـ إذا صح إطلاق هذه العبارة في هذا المجال ـ التي اتخذها الشاه عباس للحفاظ على قوة اقتصاده الداخلي وثباته، كانت ذات حدّين، فحين أصدر فرمانه بمنع خروج المعادن الثمينة والمسكوكات من دولته، هدف إلى الاستزادة من هذه المعادن على الدوام وعدم الانخراط في الأزمة التي أثارتها الفضة القادمة من العالم الجديد[5].

ثم توج هذه التدابير بأن أصدر فرماناته الدولية، فيما يخص التجار الأوروبيين، والتي حدد بموجبها بيع الحرير الإيراني لهم مباشرة من مينائي هرمز وگمبرون، هادفاً إلى تسهيل وتسريع المعاملات التجارية ضمن حدود دولته بالدرجة الأولى، وإلى عدم تمكين العثمانيين من لعب دور الوسيط لحريره، على مستوى الحكومة والشعب، فوجه إلى الاقتصاد العثماني ضربة أخرى على ما كان ينتابه من أزمات[6].

(١) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٧٩.
(٢) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol III, P. 214.
(٣) عبد العزيز نوار: الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية... ص ٥٠.
(٤) وجيه كوثراني: المرجع السابق، ص ٩٥.
(٥) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٨٩.
(٦) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٩٨.

وبموت الشاه عباس سنة ١٦٢٨ م، ضعفت السلطة المركزية في البلاد وسقطت معظم تدابير الأمن الاقتصادي، التي اتخذت من قبل، ثم أنه مع نمو دور الشركات الأوروبية (شركة الهند الشرقية الإنكليزية، شركة الهند الشرقية الهولندية) بدأ الاقتصاد الصفوي بالهبوط وقلّت أهمية إيران في الموقف الدولي للتجارة العالمية[١].

بعد هذه الدراسة، التي ألقت الضوء على المتحول في الاقتصاد الصفوي وتفاعلاته على المستويين السياسي والاستراتيجي، يجدر بنا النظر أيضاً إلى موارد الاقتصاد الداخلي للدولة، لاستلهام الدور الذي لعبه في استمراريتها، حيث كانت الموارد متنوعة ومتعددة أهمها:

أ ـ الثروة الزراعية: تتميز الهضبة الإيرانية، بوجود أشكال تضاريسية ومناخية متباينة من سهول وهضاب وسهوب وصحارى وجبال[٢]، كل هذا جعل الموارد الزراعية متنوعة، فقد كانت زراعة الحبوب تلبي الاحتياجات الداخلية للبلاد لا بل كانت تزيد، وتصدر أحياناً إلى ديار بكر[٣].

كما كانت الأشجار المثمرة متنوعة أيضاً، وعلى رأسها شجرة النخيل التي تتواجد بكثرة في إقليم خوزستان على أطراف الصحارى في الواحات، وكان لعظم شأن هذه الشجرة، أن فرض الشاهات ضريبة حددت بـ «شاهي» ـ نوع من العملات الإيرانية الفضية ـ واحد عن كل شجرة منها، وكان لزراعة القطن أهمية خاصة لدى أركان الدولة الصفوية، فهي من جهة تزود المحارف النسيجية بالمواد الأولية، ومن جهة أخرى تدر دخلاً لخزينة الدولة قدرت بثلث الإنتاج، وبالإضافة إلى المزروعات فقد أولت الدولة الصفوية اهتماماً خاصاً بالغابات، جعلت في عهد الشاه عباس الأول ملكاً ملكياً خالصاً، وأي اعتداء عليها يعرض صاحبه إلى عقوبة الإعدام[٤].

ب ـ الثروة الحيوانية: كانت إيران في العهد الصفوي، بحكم طبيعتها الجغرافية تمتلك ثروة حيوانية ضخمة من أغنام وماعز وجمال[٥]، فعدا عما توفره للحواضر من لحوم وألبان، كان لجلودها وصوفها ووبرها دور هام في الصناعات النسيجية التي كانت تستأثر بها المناطق الباردة في البلاد، وقد لاحظ الرحالة الأوروبي «شاردن» ضخامة قطعان الماشية المتعلقة بالقصر، وقدر المساحة التي تتجمع فيها هذه القطعان، يستلزم قطعها ثلاث ساعات[٦].

(١) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol VIII, P. 774.
(٢) جودة حسنين جودة: وعلي أحمد هارون: المرجع السابق، ص ٥٨٣.
(٣) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٣٠.
(٤) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٧٨.
(٥) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol VIII, P. 773.
(٦) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٧٧.

ج ـ المنتجات الحرفية والصناعية: تميزت إيران في العهد الصفوي بمجموعة من المنتجات الحرفية، استأثرت باهتمام الناس عموماً، وطغت على غيرها وهذه المنتجات هي:

ـ منتجات الحرير والصوف والقطن ومنسوجاتها: لا شك أن شهرة إيران في إنتاج الحرير تعود إلى القرون الوسطى، وقد ازدهر ازدهاراً ملحوظاً في عهد الشاه عباس الأول، حيث كان ينتج في معظم المناطق الإيرانية، وعلى الخصوص في (گيلان، مازندران، شيروان) ومنها يتم جمعه في سلطانية أو تبريز لينقل إلى مينائي هرمز أو كمبرون[١]، وكانت شركة الهند الشرقية الإنكليزية تستأثر بمعظم الإنتاج الإيراني من هذه السلعة كتعويض لها عما خسرته في تجارة التوابل، التي هيمنت عليها شركة الهند الشرقية الهولندية[٢].

مع النظر بعين الاعتبار إلى أن قسماً منه كان يحمله التجار الإيرانيون لبيعه في مختلف الجهات، حيث كان يذهب إلى الأراضي العثمانية زمن الاستقرار السياسي والعسكري بينهما، عقب معاهدات الصلح[٣].

لكنه حين أحكم الشاه عباس احتكاره لهذه المادة ووصل إنتاج الحرير إلى ذروته، وقدر بألفين ومئتين حمل في السنة (الحمل يساوي مئة وعشرة كيلوغرامات)[٤] كان معظمه يصل إلى أوروبة، دون أن يخضع للوساطة العثمانية، وفي السنة التي تلت وفاة الشاه عباس، وصل إنتاج الحرير إلى ألف طن، وصدر ثلثاه إلى أوروبة مباشرة وكان يصدر عن مقاطعة گيلان وحدها نصف الإنتاج الإجمالي لإيران[٥].

وهنا يمكن القول، أن القرن السابع عشر الميلادي، كان من كل النواحي من أهم الفترات في تاريخ إنتاج الحرير، لكن هذا الازدهار أخذ يتراجع مع الانهيارات السياسية التي عصفت بالبلاد بعد ذلك، حيث أنه في سنة ١٧٤٠ م، أي بعد سقوط الدولة الصفوية بعدة سنوات، انخفض إنتاج مقاطعة گيلان ليصل إلى مئة وستين طن على مدار السنة، بينما تربية دودة القز توقفت تماماً في شيروان[٦] لمرض ألمّ بها.

(١) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol III, P. 209.
(٢) عبد الأمير محمد أمين: المرجع السابق، ص ١٢.
(٣) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol VIII, P. 773.
(٤) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١١٦.
(٥) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol III, P. 210.
(٦) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol III, P. 211.

أما بالنسبة للمنتجات الصوفية، وعلى الخصوص المعتمدة على وبر الجمال، فكانت من السلع القابلة للاتجار لنفاستها[١]، لكنها لم تكن تكفي حاجة الاستهلاك المحلي لمناخ إيران البارد في الشمال، الأمر الذي جعل إيران تستورده من الخارج، وجعل المنسوجات الصوفية الإنكليزية تلقى رواجاً في إيران، عوضت الإنكليز عن الخيبة التي واجهتها في الهند[٢]. وأخيراً، كانت المنتجات القطنية ومنسوجاتها تلبي الاحتياجات الداخلية للبلاد وتستأثر باهتمام الحكومة عموماً[٣]، تماماً كما استأثرته المنتوجات الحريرية.

ـ السجاد: لقد نمت صناعة السجاد في إيران نمواً كبيراً في العهد الصفوي، وبلغت ذروتها صناعة وفناً في عهد الشاه عباس الأول، لما كانت تدره من دخل على المستويين الحكومي والشعبي. وكان السجاد الإيراني يصدر إلى الهند والمستعمرات البرتغالية في جوا وأندونيسيا، كما كان يصدر إلى أوروبة بواسطة شركة الهند الشرقية الهولندية، وقد وصل قسم منه إلى أسواق هولندا ولندن[٤].

د ـ منتجات المناجم: تعددت المناجم في الهضبة الإيرانية في العهد الصفوي كما تعددت معادنها، حيث اشتهر من معادنها الفولاذ والنحاس والرصاص وكانت تستخرج من مازندران وكرمان ويزد.

كما كانت توجد مقالع للفيروز في نيسابور، وكان الشاهات يولونها أهمية خاصة، لما تدره على خزينة الدولة من أموال. وأخيراً، كانت مقالع الرخام في تبريز، التي نالت شهرة كبيرة، تعتبر من روافد خزينة الدولة المهمة[٥].

أما فيما يتعلق بحصة خزينة الدولة من هذه المنتجات، وما كان يتوجب عليها من نفقات، فكان على النحو التالي:

١ ـ الدخل:

وهو مجموع الضرائب، التي تجبى من رعايا الدولة والتجار الأجانب، عن موارد مختلفة، وهي على أنواع:

أ ـ الضرائب الزراعية: كانت الأراضي في الدولة الصفوية تقسم إلى خمسة أقسام، أربعة منها تدر دخلاً على خزينة الدولة، والقسم الخامس يطلق عليه اسم

---

(١) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢) عبد الأمير محمد أمين: المرجع السابق، ص ١٣.

(٣) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٧٨.

(٤) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol VIII, P. 774.

(٥) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

«موقوفات» = (الأوقاف) وتختص بها المباني الدينية من جوامع ومساجد ومزارات ومدارس دينية.

أما الأقسام الأربعة الباقية، فكان أبرزها «الأملاك الخاصة» التي تخص الشاه والأسرة الصفوية المالكة، ويتم تأجيرها إلى أشخاص معينين مقابل ثلث ما تنتجه[١]، ويليها إقطاع أصغر من السابق يطلق عليه «سيورغال» ويختص به كبار رجال الدولة من المتنفذين ورجال الدين، وكان يورث من جيل إلى جيل، وينزع عمن أُقْطِعَ له وقت يشاء الشاه.

ويليه إقطاع أصغر من سابقه يطلق عليه اسم «تيول» يمنح لموظفي الدولة بشكل مؤقت، على شكل رواتب سنوية. وأخيراً يبقى القسم الرابع الذي يُطلق عليه اسم «أراضي ممالك» فقد كان يمنح للحكام المحليين، حيث تصرف عائداته على موظفي الدوائر المحلية وفرسانها[٢]. وتلحق بهذه الضرائب، الضرائب التي تدفع على الماشية، وكان ثلث صوفها وما في بطونها يذهب إلى خزينة الدولة.

ب ـ الضرائب التجارية: كانت الجمارك إحدى أهم موارد الدولة في العهد الصفوي، وكانت تتراوح في موانىء الخليج بين ٤٪ إلى ١٦٪[٣]، وحين اشترك الإنكليز مع الصفويين في السيادة على الخليج، أعفي التجار الإنكليز من الضرائب، لا بل غدا لشركة الهند الشرقية الإنكليزية نصيب وافر من هذه الواردات[٤]. وإلى جانب الجمارك، كانت ضرائب العبور = (الترانزيت) تدفع مقابل الحفاظ على الأمن في الطرق والمحاور الدولية، التي تخترق الأراضي الإيرانية[٥].

ج ـ المصادرات: كانت الأملاك والأموال المصادرة من كبار المتنفذين المحليين، من أبرز عائدات الخزينة في الدولة الصفوية، وقد رافقت الدولة منذ عهد الشاه إسماعيل وحتى سقوطها، حيث تؤخذ على شكل ضرائب عارضة لأسباب متعددة[٦]، حتى أن الشاه عباس الأول ما كان يستطيع فرض حكمه المركزي، ويقوي البنية الاقتصادية لدولته لو لم يعتمد اعتماداً كلياً على هذا النوع من الضرائب[٧].

د ـ الضرائب المتفرقة: وكانت تفرض على محال البقاليات والعطارة والمحارف

---

(١) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٧٨.

(٢) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٦٩، ٧٢، ٧٧.

(٣) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٢٢، ١٣٥.

(٤) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol VIII, P. 772.

(٥) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٦) نصر الله فلسفي: زند گاني شاه عباس أول، ج ١، ص ٢٧٢.

(٧) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٨٠ ـ ٨١.

بأنواعها والحمامات والأفران والمنازل، وكان لكل حرفة ضريبة معينة تزيد وتنقص، حسب ما يحددها رجالات الدولة في عهد كل شاه[1].

هـ ـ الجزية: وكانت تؤخذ من النصارى، وقد اختلفت قيمتها من عهد إلى عهد، لكن الثابت فيها أن ضريبة البالغين، كانت ضعف القاصرين[2].

٢ ـ الخرج:

وهو مجموع المصاريف التي يتعين على خزينة الدولة دفعها تبعاً لمستلزماتها، في وجوه متفرقة، وهي متعددة منها:

أ ـ الرواتب: وكانت تدفع سنوياً بشكل نقدي، أو بطريق الحوالات لأركان الدولة (حاشية، قادة الجيش، الجند، الأطباء، المنجمين) إلا أنها في حالات ضعف السلطة المركزية، كان يعتريها شيء من الفساد فقد كان الجنود ـ على سبيل المثال ـ في عهد الشاه عباس الثاني ١٦٤٢ ـ ١٦٦٦ م يأخذون الحوالات ولا يستطيعون تحصيلها، إلا بعد أن يدفعوا ربع قيمتها للجباة على شكل رشاوي[3].

ب ـ مصاريف البلاط: وكانت تتضمن نفقات القصر وسائر العمائر الملكية وما يجلب للأسرة المالكة من نفائس المنسوجات والألبسة والتحف والجواهر، وما يحتاجه المطبخ الملكي من مأكولات ومشروبات، وما ينفقه الشاهات في المناسبات والأعياد، وما يمنحونه من هبات[4].

جـ ـ المصاريف العمرانية: وتصرف في إنشاء المباني ذات المنفعة العامة كالجسور والسدود والساحات الكبرى والطرق والسبل وقبور الأئمة وأبنائهم وقبور الأسرة الصفوية، وما إلى ذلك من عمائر[5].

د ـ النفقات العسكرية: كانت هذه النفقات، قبل عهد الشاه عباس الأول تنحصر في إعداد الحملات العسكرية وما تحتاجه من مؤن وعتاد ودواب للحمل، لأن الحروب كانت وقتذاك تعتمد على الأسلحة التقليدية (سيوف، رماح، بلطات، فؤوس . . .)، لكنه في عهد الشاه عباس الأول اختلف الأمر تماماً، ففي عهده أنشئت مسابك المدافع، ومصانع الأسلحة النارية الخفيفة، واستحدثت فرق جديدة من الجيش (شاهسون) استقدمت من

---

(١) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٥٢، ١٥٤.
(٢) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢٦٨.
(٣) مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي در عصر صفوي، ص ١١٢.
(٤) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢٠٦ ـ ٢١٠.
(٥) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٠٠، ١٦٧، ١٨٠.

أرمينيا وكرجستان، بعد أن تخلى الشاه عن خدمات أعداد كبيرة من الجنود القزلباش، وقد استلزم هذا الأمر مصاريف ونفقات باهظة، كانت كلها تخرج من خزينة الدولة[1].

ثم أنه مع ضعف السلطة المركزية للشاهات الذين أتوا من بعده، أخذ الاقتصاد الصفوي بالهبوط، إلى الحد الذي لم تستطع فيه الدولة الصفوية حماية نفسها من الغزو الأفغاني، الذي قدم من الشرق، واستولى على العاصمة أصفهان بين عامي ١٧٢٢ ـ ١٧٢٩ م[2].

---

(١) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢.
(٢) نقوي باكباز: نادر شاه «كوتاه شده از درة نادري»، تهران، ١٣٧١ هـ ش، ص ١٤.

الفصل الرابع

سكان الدولتين (العثمانية والصفوية)

المدخل:

مما لا شك فيه، أن نشأة أية دولة، تستند أساساً على مجموعة بشرية تربط بين أفرادها عدة روابط، أهمها الأصل المشترك أو الجد المشترك بالتحديد، وهذا يؤدي بالضرورة إلى انسجام هذه المجموعة عرقياً ولغوياً وعقائدياً. ثم يأتي المكان الذي تحيا عليه هذه المجموعة ليحدد الهوية المهنية لها، فإن كانت البيئة صحراوية، انعكست بطبيعة الحال على ساكنيها، حيث لا يستطيع أفرادها سوى العمل بمهنة رعي الماشية وما ينبثق عنها من مهن، تعتمد على تصنيع منتجاتها أو الاتجار بها، وفي هذه الحالة يكون المكان فضفاضاً ويصعب تحديده بدقة، وقد تنشأ عنه في حالات عدة، بعض الخلافات مع مجموعات أخرى، تتمحور على مناطق الرعي والسكن، تبعاً للظروف المناخية المتفاوتة، التي توجب التنقل في الصيف والشتاء، ويحسم الخلاف عادة لصالح المجموعة الأقوى والأكثر عدداً وعدة والأوفر غنى بقطعانها.

أما إذا كانت البيئة زراعية، فالأمر يختلف تماماً، فالأرض الزراعية توجب على ساكنيها التشبث والعناية بها، فتظهر بالضرورة مجموعة أو مجتمعاً يمتهن الأعمال الزراعية، وما ينبثق عنها من أعمال تحددها طبيعة المزروعات. وهنا تكون حدود المكان واضحة، وتكمن قيمته في نوعية وكمية الإنتاج الذي يصدر عنه، هذا الإنتاج الذي يفرز فيما بعد طبقتين إحداهما تملك الأرض والثانية تعمل بها.

ومع اتساع عدد أفراد الطبقتين معاً تنشأ الحواضر بحدودها الجغرافية، وتتنوع المهن تبعاً لمستلزماتها وحاجاتها، مما يؤدي إلى ظهور فئة أو مجموعة من الناس تنحصر أعمالها في تيسير عمليات البيع والشراء بين الفئات المنتجة، إما على شكل وساطة وإما عن طريق المبادلة، وتزداد أهمية هذه الفئة إذا كانت حاضرتها على نقطة استراتيجية، تشكل عقدة مواصلاتية بين مجموعة من الحواضر، ثم تغدو هذه الحواضر مجالاً للمنافسة بين القوى، ما تلبث أن تسقط بيد القوة الأقوى والأكثر وعياً لأهمية هذه البقعة، أو الأكثر استغلالاً لها،

وعلى الخصوص حين تجعل مركزاً ومنها تتسع في كل الاتجاهات على شكل دولة، لتفرض ثقافتها ومعتقدها ولغتها، على كافة المناطق التي طالها هذا الاتساع.

من هذا المنطلق، يمكن أن نفسر على وجه العموم، نشأة وامتداد معظم الدول التي سادت ثم بادت، عبر التاريخ، وما نتج عن اتساعها من تأثيرات على المستوى الديموغرافي، توارثها الناس من جيل إلى جيل. من هنا فإن هذا التعميم، يطال الدولتين (العثمانية والصفوية)، ويتضح أكثر حينما يتم إلقاء الضوء على خصوصيات سكان الدولتين.

أولاً ـ سكان الدولة العثمانية:

تعتبر منطقة جبال «آلتاي» في وسط آسية، الموطن الأساسي للقبائل التركمانية (التركية)، حيث تشير بعض الدراسات التاريخية إلى الانسياحات الكبيرة لهذه القبائل، في المنطقة المحصورة بين بحيرة آرال وإيسيكل كول سنة ١٠٤٠ م[١] التي ما لبثت أن شكلت شبه إجمالي الوحدات والكوادر العسكرية لآسية الصغرى = (الأناضول)، وقد كانت تنتمي إلى قبائل الأوغوز = (الغز) ضمن اتحاد يتميز ببنية جد مرنة، وخلال القرن العاشر الميلادي، الذي سبق دخولهم الجماعي إلى الأناضول، كانوا منتظمين، على شكل قبائل مستقلة نسبياً، وذات مراتبية داخلية محكمة[٢]. ثم أنه إثر المعركة الفاصلة التي حققتها هذه القبائل سنة ١٠٧٠ م بقيادة ألب أرسلان، انهارت وسائل الدفاع البيزنطية، وغدت أبواب الأناضول مفتوحة لهم[٣]، فأسسوا بذلك دولتهم «سلاجقة الروم»، التي استمرت إلى بدايات القرن الرابع عشر الميلادي[٤]، ومع انتشارهم على بر الأناضول، انتشرت حسبما كانت تفرضه الطبيعة الإيديولوجية والسياسية لساكني مناطق الثغور، الربط والزوايا الصوفية والجماعات الآخية، على شكل تجمعات شبه سياسية، كانت تعمل بمختلف أنشطة الحياة، من تجارة وزراعة وحرف[٥].

ومع قدوم قبيلة قايي بقيادة زعيمها «أرطغرل» تزامناً مع نهايات عهد سلاجقة الروم، استطاعت أن تحصل على موضع قدم في المنطقة الموسومة بقراجة طاغ[٦] ـ شمال غرب الأناضول ـ وأخذت تمارس نشاطها على المستوى الاقتصادي لتضمن وجودها، وعلى المستوى السياسي لتضمن ثباتها في الموقع الذي حازت عليه. ثم كان للأعمال الجهادية

(١) كلوس كريزر: المرجع السابق، ص ١٢.
(٢) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٢٩.
(٣) رزق الله منقريوس الصرفي: تاريخ دول الإسلام، القاهرة، ١٩٠٧، ج ٢، ص ٩٨.
(٤) عبد الكريم غرايبة: العرب والأتراك، دمشق، ١٩٦١، ص ١٠٢.
(٥) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٤٠.
(٦) نبذة في ذكر ملوك آل عثمان ص ٢.

التي قامت بها ضد البيزنطيين، أن نالت مرتبة الإمارة من السلاطين السلاجقة في عهد عاهلها «عثمان بن أرطغرل»[١] ـ ومنه اكتسبت شهرتها فيما بعد ـ وثقة الناس من حولها. فأخذت تفد إليها مجموعات من العلماء ومشايخ الطرق الصوفية والصناع المهرة والتجار، مما أكسبها ثقافة مميزة وحركة تجارية نشطة، جعلتها تحتل موقعها المميز بين الوحدات السياسية، التي انتشرت في الأناضول[٢]، وعلى الخصوص بعد سقوط الدولة السلجوقية في بداية القرن الرابع عشر الميلادي[٣]، حيث لم ترتبط أهمية هذه الوحدات بحجمها أو قدمها، وإنما ارتبط بموقعها وفاعلية أفرادها من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

وعلى هذا الأساس، فإن إمارة عثمان، بحكم موقعها المميز وقربها من الدولة البيزنطية، حدد وجهتها منذ البداية، وضاعف من النتائج التي حصلت عليها، وإذا ما أضفنا الروح العقائدية التي تميز بها أفرادها، أمكن فهم العامل الذي جعل التوافد كبيراً، للغزاة التركمان من كافة أنحاء الأناضول إلى هذه الإمارة بالذات[٤].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا التوافد كان له نتائج سياسية، جعلت من الأمير عثمان يتلقب بـ«باد شاه» = (سلطان)[٥] وهذا إعلان ظاهر عن قيام دولته، التي عززها خلفه «أورخان» ١٣٢٦ ـ ١٣٦٠ م بأن اتخذ من بورصة إحدى أهم النقاط الاستراتيجية على بر الأناضول عاصمة لها[٦]، حيث تسنى للدولة العثمانية من خلالها الامتداد في كافة الاتجاهات، لتبدأ منذ ذلك الحين عملية عثمنة المناطق المجاورة لها على الطرف الأناضولي، وعثمنة وتتريك المناطق المجاورة لها على الطرف البلقاني.

وقد طالت العثمنة بادىء ذي بدء مدينتي (أزنيك وأزميد) وإمارة قره سي بين سنتي ١٣٢٧ ـ ١٣٣٦ م[٧]، ثم تزنيب وغاليبولي في سنة ١٣٣٧ م في البلقان[٨]، وتأكيداً منها على المضي في خطتها الهادفة إلى عثمنة البلقان، استقدمت أهالي قره سي من ترك وعرب وأسكنتهم في غاليبولي[٩].

(١) سعيد برجاوي: المرجع السابق، ص ٢٤.
(٢) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ٤٠ ـ ٤١.
(٣) محمد فريد بك المحامي: المرجع السابق، ١١٨.
(٤) M.P. Price: A History of Turkey, London, P. 36.
(٥) إبراهيم بن عامر العبيدي: قلائد العقيان في مفاخر آل عثمان، القاهرة ١٣١٧ هـ، ص ٢٢.
(٦) يحيى السلاوي: عقد الجمان في تاريخ آل عثمان، استانبول، ١٣١٣ هـ، ص ٧.
(٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٤٧.
(٨) فؤاد كوبريلي: المرجع السابق، ص ١٨١.
(٩) هامر: المصدر السابق، ج ١، ص ١٤٢.

ثم مثل عهد مراد الأول ١٣٦٠ ـ ١٣٨٩ م ثورة في الامتداد العثماني، فقد توسعت حدود دولته بما يعادل خمس مرات لما كانت عليه في عهد أسلافه، هذا التوسع الذي يشير إلى توسع في حجم السكان أيضاً. وكان علاوة على ما تمتع عهده من زخم عسكري سرع في عملية الامتداد، أن عمد إلى المصاهرة وشراء الأراضي[١]، فقد تزوج من ابنة أمير قره مان، وزوج ابنه بايزيد من ابنة أمير كرميان الذي قدم له مدينة كوتاهية مهراً لابنته[٢].

وعلى الطرف المقابل توسع في أوروبة الشرقية إلى حد وصل فيه إلى عمق كبير يقرب من وسطها[٣]، وذلك حين طالت امتدادات دولته مقدونية، فوضع يده على تسالونيك[٤]، بعد أن جعل من أدرنة عاصمة له ومركزاً متقدماً لعملياته العسكرية التي أوصلته إلى العمق الذي أُشير إليه[٥].

وفور اعتلاء السلطان بايزيد الأول ١٣٨٩ ـ ١٤٠٢ م عرش السلطنة، كان خط سير الدولة واضحاً كل الوضوح، فحدد سياسته عبر أساسين:

أولهما: تصفية الأسر الحاكمة في الأناضول والبلقان، وتحويل إماراتهم إلى ولايات عثمانية بالتدريج.

وثانيهما: تأسيس دولة مركزية في تلك البقاع، متخذاً النظام المركزي في الدول الإسلامية في الشرق الأدنى وتشكيلات مؤسساتها مثالاً يحتذى[٦].

وبالفعل، حقق ما كان يرنو إليه عبر عمليات مذهلة كادت تودي بدولته، وذلك حين لجأ أمراء الدويلات التركمانية ـ الذين أبعدوا عن الحكم ـ إلى تيمورلنگ ليعيد لهم ما سلبه منهم يلدرم[٧] = (الصاعقة) ـ لقب بايزيد الأول ـ فلبى أمير التتار دعوتهم ونكب بلاد السلطنة سنة ١٤٠٢ م بعد أن أسر السلطان نفسه[٨]، لكن خلفاء السلطان استطاعوا أن يعيدوا ما زعزعته نكبة ١٤٠٢ م، وأرجعوا لدولتهم الهيبة التي مكنتهم من تجاوز الحدود التي وصل إليها أسلافهم، وعلى الخصوص ما تم في عهد السلطان محمد الفاتح ١٤٥١ ـ ١٤٨١ م، الذي جعل من فتحه للقسطنطينية مدعاة لثبات هذه الدولة، إذ أن العمل

---

(١) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣١٢ ـ ٣١٣.
(٢) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ١٣١ ـ ١٣٢.
(٣) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٠٨.
(٤) هامر: المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٩.
(٥) انظر الصفحة ٧٧.
(٦) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٥٤.
(٧) سالم الرشيدي: المرجع السابق، ص ١٠.
(٨) E. Creasy: OP, Cit, P. 48.

الاستراتيجي الذي قام به كسر الحاجز التاريخي الذي استعصى على المسلمين كثيراً من خلال الحصارات المتعددة له، كما حطم الجدار الأوروبي في سيطرته على قلب العالم المسيحي لتطال العثمنة عمق أوروبة الشرقية[١].

حيث ضم العثمانيون كافة الجماعات والإثنيات المكونة له، والتي كانت في غالبيتها من أصل بلغاري أو صربي، وجماعات ألبانية، كانت تسكن على الساحل الأدرياتيكي، وجماعات فلاشية تسكن إقليم تيوك ـ موروفا، وبشكل جزئي البوسنة والهرسك، وسكان إقليم مقدونيا الشرقية وتساليا والمورة الذي كان يتوضع عليه البلغاريون والألبانيون والسلافيون. وهنا يمكن التعميم: أنه في كافة المراكز البلقانية، كانت تحيا جماعات من اليونانيين[٢].

ثم أنه بعد أن طالت العثمنة بلاد البلغار، هاجرت إليها جماعات من الترك المسلمين، وعاشت إلى جوار البلغاريين الذين كانوا يدينون بالمسيحية على المذهب الأرثوذكسي[٣]. وحين تم للعثمانيين ضم ألبانيا بين عامي ١٤٥٨ ـ ١٤٥٩ م اعتنق الألبانيون = (الأرناؤوط) الدين الإسلامي، وأخذ ينتشر بين أوساطهم، إما عن طريق زواج العثمانيين بالألبانيات، أو بانخراط فئات ألبانية في السلك العسكري للدولة وقد انقسم الألبانيون إلى قسمين:

قسم اعتنق الدين الإسلامي، وبالتالي ساند الدولة في كثير من أزماتها، إن على الصعيد الدولي أو على الصعيد الداخلي[٤]، والقسم الآخر بقي على الدين المسيحي، وشكل جبهة معارضة ضد العثمانيين[٥].

أما البوسنيون = (البشناق) سكان البوسنة والهرسك، فقد كانت بدايات الانتشار العثماني بين أوساطهم، قد بدأت سنة ١٣٥٣ م، لكن ذروة الامتداد العثماني في أراضيهم كان سنة ١٤٦٣ م، في عهد السلطان محمد الفاتح، الذي استطاع ضم بلادهم إلى دولته فوجد هؤلاء في العثمانيين الخلاص من نير واضطهاد الكنيستين الشرقية والغربية في آن معاً، لأنهم كانوا يتبعون مذهباً لا يتناسب مع تعاليم الكنيستين[٦]. وهنا يمكن القول، إن البوسنة لم تصطبغ بانتمائها العثماني بشكل كامل، حتى اجتاح العثمانيون مملكة المجر ١٥٢٦ م لتغدو البوسنة، بعد هذا الاجتياح، آخر الولايات العثمانية وحصن الدولة من جهة

---

(١) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٠٩.
(٢) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.
(٣) هيوار، مادة بلغاريا: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٤، ص ١٠٣ ـ ١٠٥.
(٤) سيد محمد سيد: المرجع السابق، ص ١١٥.
(٥) كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص ٤٩١.
(٦) محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، دمشق ١٩٨٩، ص ١٨٧.

الغرب[1]، مما جعل الحكومة العثمانية تمنح زعماءهم تفويضاً بحكم بلادهم، وكان لثقة الدولة بهم أن كثرت أعدادهم في الجيش العثماني وشكلوا قسماً مهماً من جنود الانكشارية وقياداته، هذا عدا عن عدد كبير منهم وصل إلى مرتبة الصدارة العظمى نتيجة لهذا التفاني[2].

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن معظم الصدور العظام في الدولة العثمانية لم يكونوا من الترك، بل كانوا من قوميات مختلفة، حيث أنه بين عامي ١٤٥٣ ـ ١٦٥٣ م وصل إلى مرتبة الصدارة العظمى ثمانية وأربعون صدراً، خمسة منهم من الأتراك وأحد عشر من الألبان وأحد عشر من السلاف وستة من اليونانيين وعشرة من أصول غير معروفة وواحد جركسي وواحد إيطالي وواحد أرمني وواحد كرجي[3].

وعلى الرغم من أن معظم شعوب البلقان وجدوا في نظام الدفشرمة الوسيلة في تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، إلى الحد الذي جعل قسماً منهم يتطوع في هذا النظام بدلاً عن ابن الجار[4]، فقد بقي الصرب على الخصوص يقاومون السلطنة وينخرطون في الأحلاف الأوروبية للنيل منها. وأما سكان المجر الذين لم يدخلوا في حوزة العثمانيين بل خضعوا اسمياً لها مقابل دفعهم الجزية والخراج، فقد لعبوا دوراً خطيراً في تحطيم دفاعات الدولة الداخلية وإحداث الانقسامات في كيانها، وإرهاقها المستمر في توريطات ومواجهات خطيرة[5].

ومن الجانب الأناضولي، فإنه بعد أن ضم العثمانيون مملكة طرابزون ١٤٦١ م، التي كانت تمثل آخر معاقل البيزنطيين في الأناضول[6]، اكتملت آخر فصول العثمنة والتتريك لأرجاء الأناضول. وحيال الأحداث الأخيرة التي ألمت بالسكان البيزنطيين = (الروم)، وجد العثمانيون الطريقة لاستيعابهم، فمن لم يعتنق الدين الإسلامي فرضوا عليه ضريبة الرأس كمساهمة منه في الدفاع عن الدولة، لكن ذلك لم يمنع الملتزمين من إلحاق بعض الحيف بسكان الريف، أما سكان المدن الذين كانوا يستطيعون إيصال شكاويهم إلى المسؤولين، فقد كانوا أحسن حالاً، ويتمتعون بالحرية الدينية والمدنية وعلى الخصوص من كان منهم من أصول يونانية[7].

(١) أشرف المهداوي: قصة البوسنة «دروس وعبر»، الرياض ١٩٩٥، ص ١٨٠.
(٢) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ١١٣.
(٣) كارل بروكلمان: المرجع السابق، ٤٨٨.
(٤) فيليب فارج ويوسف كرباج: المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي. ترجمة: بشير السباعي، مصر، ١٩٩٤، ص ١٨٨.
(٥) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ١٢٣، ١٣٣.
(٦) ف. هايد: المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٣٢.
(٧) كارل بروكلمان: المرجع السابق، ٤٨٩.

حتى أنهم بين القرنين السادس عشر الميلادي والسابع عشر، استطاعوا خلق مجالات عمل واسعة داخل حدود الدولة سواء في الزراعة أو في التجارة أو خارج حدود الدولة ضمن أعمال تجارية امتدت إلى موانىء فرنسا تحت راية الدولة العثمانية[1].

أخيراً، مثل الأرمن الذين يعيشون في عمق الأراضي العثمانية جانباً مهماً من التعددية الإثنية التي اشتملت عليها الدولة العثمانية في شقيها الأناضولي والبلقاني، وكان ينظر إليهم النظرة ذاتها التي يُنظر بها إلى أقرانهم اليونانيين؛ إلا أنهم خطوا في عهد الدولة العثمانية خطوات كبيرة إلى الأمام جعلتهم من أقوى المنافسين لليونانيين واليهود، في ميدان الحياة الاقتصادية، وعلى الخصوص في المجال التجاري[2].

ومما يجدر ذكره في هذا السياق، الدور المهم الذي لعبته الجاليات الأوروبية إبان تواجدها بين ظهراني رعايا الدولة العثمانية، هذا الدور الذي تمحور حول جميع الأنشطة المعروفة آنذاك، سواء في التجارة أو في الصناعة أو في الحرف أو في قطاع الأموال[3]. والذي شجع عليه عدم انخراط الأتراك على نحو مباشر في التجارة الدولية، فلعب اليونانيون والأرمن واليهود دور الوسيط بين هذه الجاليات والأتراك، حتى غدوا شركاء في التجارة الدولية، ثم كان لعلاقاتهم الوثيقة معها أن غدوا فيما بعد محميين من قبل الغرب. ومع تعاظم نفوذهم، وضعف السلطنة في الموقف العالمي أخذوا يمارسون ضغوطاً أدت في بعض الحالات إلى بعض التحولات في السياسة العامة للدولة[4].

أما النقلة النوعية للديموغرافيا العثمانية، فقد تمثلت تماماً في عهد السلطان سليم الأول الذي استطاع أن يضم إلى سلطنته بلاد الشام ومصر والحجاز وشمالي العراق واليمن، فأضاف إلى إثنيات دولته عرب الشام ومصر والحجاز وجزءاً من عرب العراق، ثم أكمل خليفته سليمان القانوني توسعاته، لينضوي تحت السيادة العثمانية العرب المشارقة، والمغاربة في آن معاً[5].

بعد هذه الأوراق التي ألقت الضوء على التعدد الإثني لسكان الدولة العثمانية فإن الضرورة توجب معرفة مجموع الديانات التي كان يعتنقها هؤلاء السكان. فقد كان العثمانيون منذ عهد التأسيس يدينون بالإسلام على المذهب السني، مع تعلقهم الواضح بالطرق الصوفية، مما دعا الكثير من أرباب الطرق الصوفية والفقهاء يأتون من بلاد

(١) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ١٢٤.
(٢) كارل بروكلمان: المرجع السابق، ٤٩١.
(٣) صلاح أحمد هريدي: الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص ٢٨.
(٤) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١ ص ٣٨٧.
(٥) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ٣٢.

المشرق للسكنى بين ظهرانيهم[1].

وكان تعلقهم بالطرق الصوفية، يرجع إلى أنهم كانوا على عادة الأتراك، ينتظمون في تشكيلات دينية ـ سياسية أبرزها:

ـ غازيان روم = (الغزاة الروم).

ـ آخيان روم = (الأخوة الروم).

وهذه التشكيلات كانت تنتشر في كافة أنحاء الأناضول، وقد نشأت في الأساس من تداخل مجموعات الفتوة بأرباب الحرف في المدن والقرى[2]. ثم ما لبث الامتداد العثماني في القرنين الرابع عشر الميلادي والخامس عشر، أن أدى إلى أسلمة قطاع من الجغرافية البشرية ـ المسيحية (يونانيين، بلقانيين) وذلك بفضل سياسة التسامح والاستيعاب التي تميزت بها السياسة العثمانية عموماً[3]، والتي كرست نفسها لتوسع الإسلام في كافة المناطق التي سيطرت عليها على مدار تاريخها، مع مراعاة شديدة لأصحاب الديانات الأخرى. فبعد أن تم القضاء على الدولة البيزنطية في عام ١٤٥٣ م التي كانت تتوضع في القسطنطينية، جرى تنصيب بطريرك (يوناني ـ أرثوذكسي) على رأس الملل المسيحية في السلطنة، ومنذ ذلك الحين، غدا رجل الدولة ـ رفيع المقام ـ يفرض سلطته الزمنية والروحية، على جميع الأرثوذكس من البحر الأدرياتيكي إلى الخليج العربي/ الفارسي. على خلاف الفترة البيزنطية التي كان فيها خادماً صاغراً للأمبراطور، لأنه في ظل السلطنة تمكن من ممارسة كل حقوقه النابعة من مركزه.

وقد كان الاختيار العثماني لهذا النمط من البطاركة (الأرثوذكس) له بعده الاستراتيجي، فالسلطان يرعى في شخصية البطريرك هذا رئيس الحزب المناوىء للكنيسة البابوية = (الكاثوليكية) التي كانت على عداء دائم معه، وتسعى دائماً لإيقاف المد الإسلامي في البلقان[4]. كما أدت سياسة التسامح هذه إلى وجود عناصر مسيحية في معظم أرجاء السلطنة، وعلى الخصوص في طرابزون ذات الأكثرية المسيحية، مع وجود أقليات لهم في كل من قيصرية وتوقات وسيواس[5].

أما في استانبول فقد كانت نسبة غير المسلمين (نصارى ويهود) تصل إلى نحو أربعين

(١) كرامرز، مادة ترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥، ص ١٧٣.
(٢) فؤاد كوبريلي: المرجع السابق، ص ١٤٧، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٣.
(٣) وجيه كوثراني: موقع العلاقات العربية ـ التركية في إطار العالم الإسلامي، العلاقات العربية ـ التركية «حوار مستقبلي» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥، ص ٤٤٠.
(٤) فيليب فارج ويوسف كرباج: المرجع السابق، ص ١٨٦.
(٥) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١ ص ١٩٥.

بالمئة[1]. ثم شهد القرن السادس عشر، ضم مصر وبلاد الشام ١٥١٦ ـ ١٥١٧ م إلى جسم السلطنة، فكان من نتائجه علاوة على البعد الجيوسياسي والاستراتيجي، الذي جعل السلطنة تبسط نفوذها على أجزاء تعدت المشرق العربي إلى مغربه أن رُفِدَت بعدد هائل من الرعايا المسلمين، فتغيرت دون شك ماهية الطبيعة الديموغرافية، التي كانت عليها الدولة قبل هذا التاريخ[2].

وعلاوة على سكان الدولة المسلمين الذين كانوا يشكلون الأغلبية في الأناضول والمناطق العربية، والمسيحيين الذين يشكلون الأغلبية في البلقان[3]، كان اليهود يشكلون أقلية لكنها كانت فاعلة من الناحية الاقتصادية، حيث كان لسياسة التسامح التي اتبعتها، أن توافدت إليها مجموعات كبيرة من اليهود الإسبان والبرتغاليين، وذلك منذ نهايات القرن الخامس عشر الميلادي، حتى بلغ عدد اليهود في استانبول لوحدها سنة ١٥٩٠ م حوالي عشرين ألف نسمة، وقد نال بعضهم الحظوة في البلاط العثماني، لتميزهم في شتى أنشطة الحياة. فعلى سبيل المثال، قرّب السلطان سليم الثاني ١٥٦٦ ـ ١٥٧٤ م اليهودي «يوسف ناسي» وعهد إليه التزام ضرائب الخمر بالإضافة إلى التزام عشر جزر في منطقة بحر ايجة[4]. ولم يكن تواجدهم محصوراً في استانبول، بل كانوا يتوزعون في مناطق مختلفة في جسم السلطنة كصاروخان والقرم وغاليبولي وكورنثة وتسالونيك[5].

وفي بداية القرن السابع عشر، وبالتحديد سنة ١٦١٤ م، دخلت إلى السلطنة أعداد كبيرة منهم كانت تقيم أيضاً في إسبانيا، وقد سكنت على طول شواطىء المتوسط في المورة وتسالونيك وأزمير وإسكندرونة[6]، وقد ضمت تسالونيك لوحدها بعد هذا التاريخ تجمعاً يهودياً وصلت نسبته إلى ستين بالمئة[7]، حيث كانوا يزاولون الأعمال التجارية والصناعية. وحينما أخذت تسري في جسد السلطنة عوامل الضعف في مختلف مؤسساتها المركزية والمحلية ساعدت التطورات الاقتصادية في العالم وانعكاساتها على تزايد الدور الذي كانوا يلعبونه، الأمر الذي أثر سلباً على المجريات الاقتصادية والسياسية للدولة[8].

(١) فيليب فارج ويوسف كرباج: المرجع السابق، ص ١٨٦.
(٢) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ٣٢.
(٣) أورهان كولوغلو: أهمية الموروث التاريخ العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية. العلاقات العربية ـ التركية «حوار مستقبلي» بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٠.
(٤) كارل بروكلمان: المرجع السابق، ٤٩٠.
(٥) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٩٦.
(٦) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ١٣٥.
(٧) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٩٧.
(٨) كرامرز، مادة سلانيك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٢، ص ٥٧ ـ ٦٠.

وفي ختام هذه الفقرة، يمكن القول، أنه على الرغم من أن الدولة العثمانية كانت متعددة القوميات وينتمي أفرادها إلى عدة أديان لكنها كانت من حيث الجوهر والمظهر إسلامية سيادة وجيشاً وقانوناً، تستقي تشريعها بالدرجة الأولى من الدين الإسلامي، دون أن تسلب أصحاب الديانات الأخرى حقوقهم في ممارسة شعائرهم الدينية وشرائعهم، بل عمدت تبعاً لطبيعتها المركبة هذه، إلى الاعتراف بالقانون العرفي لمختلف الجماعات التي كانت تشكل الدولة، وذلك بفضل سياسة التسامح التي تميزت بها[1].

ثانياً ـ سكان الدولة الصفوية:

ذكر سالفاً أن الحيز المكاني، الذي نشأت عليه الدولة الصفوية، كان في إقليم آذربيجان الإيراني، الواقع شمال غرب إيران، وتحده من الجنوب جبال ميديا والجزيرة العليا، ومن الغرب أرمينية، ومن الشمال أران = (القوقاز) ومن الشرق مغان = (موقان) وگيلان، ومن أهم مدنه (تبريز، أردبيل، أرومية، مرند، خوي...) ويسكنه الترك على الغالب، بالإضافة إلى الكرد والأرمن[2]. وأنه في أردبيل بالذات، الواقعة في أقصاه شرقاً على شواطىء قزوين والتي تمثل في الوقت ذاته عقدة مواصلاتية، تربط بين تفليس وباكو ودربند من جهة، وأصفهان وطهران من جهة ثانية[3] تأسست خانقاه الشيخ صفي الدين الأردبيلي ١٢٥٣ ـ ١٣٣٤ م، الجد الأكبر للسلالة الصفوية التي حكمت إيران من سنة ١٥٠١ م إلى سنة ١٧٣٦ م وقد كان للحيز المكاني والزماني، الذي رافق تأسيس هذه الخانقاه، مدلولاته في التطور الديموغرافي، الذي حظيت به، حيث يمكن إجماله في مراحل أربعة هي:

أ ـ المرحلة الأولى: بين عام ١٢٩٣ ـ ١٣٣٤ م تقريباً، وهي الفترة التي جلس فيها الشيخ صفي الدين على سدة الإرشاد[4]، حيث كان إقليم آذربيجان كغيره من أقاليم إيران والعراق، يقبع تحت نير المغول الذين حكموا البلاد بعد سلسلة من المحن والويلات، أتت إثر اجتياحاتهم الوحشية التي لم يشهد مثلها التاريخ، الأمر الذي جعل الناس على شفافية بالغة، من الناحية الروحية خوفاً من الموت الذي كان يهبط عليهم كالصاعقة ومن كل مكان، فمالوا إلى التزهد والتصوف كملجأ وملاذ، ليخففوا من الضغط النفسي الهائل الذي نتج عن تلك المحن. وكان لزيوع صيت الشيخ أن كَثُرَ توافد الناس عليه، لتتميز زاويته عن بقية الزوايا، التي كانت تنتشر في البلاد[5].

(١) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٠٠.
(٢) سترك، مادة اذربيجان: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١، ص ٥٦٢ ـ ٥٦٥.
(٣) سترك، مادة اردبيل: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٥٨٤ ـ ٥٨٦.
(٤) سيد حسن بن مرتضى حسيني استرآبادي: المصدر السابق ص ٢٠.
(٥) عالم آراي صفوي: ص ١١.

هذا ولم تكن الفترة المحصورة بين عامي ١٣٣٥ ـ ١٣٩٢ م، التي جلس فيها خليفته «صدر الدين موسى» على سدة الإرشاد[1]، بأحسن من سابقتها، حيث أنه بعد انهيار أسرة الإيلخانات المغول، ساد الاضطراب أنحاء إيران والعراق، وتجزأت البلاد إلى دويلات صغيرة كان أبرزها (دولة آل جلاير في العراق ودولة آل جوبان في آذربيجان، ودولة آل مظفر في يزد وكرمان، ودولة أينجو في فارس، والدولة السربدارية في سبزوار)[2]، مما ساعد على استمرار هذه الخانقاه، لا بل كان لازدياد التفاف الناس حولها، أن أوجس حاكم آذربيجان «أشرف الجوباني» من تعاظم شأنها، فأبعد شيخها صدر الدين موسى إلى تبريز، لكن إقامته فيها لم تطل، لتغير الظرف السياسي آنذاك، فعاد إلى أردبيل، واستمر على أداء مهامه كسابق عهده[3].

ب ـ المرحلة الثانية: بدأت مع بداية القرن الخامس عشر الميلادي، أي في فترة الاجتياح التتاري، الذي قاده تيمورلنگ، حيث دخلت الخانقاه الصفوية مرحلة جديدة من الناحية الديموغرافية، وذلك في عهد مرشدها الشيخ علاء الدين علي ١٣٩٢ ـ ١٤٢٨ م، الذي كان على وفاق كامل مع تيمورلنگ، وقد تمثلت هذه النقلة، بدخول عنصر جديد إلى الخانقاه هو مجموع الأسرى العثمانيين، الذي أُسِروا إثر نكبة انقره ١٤٠٢ م[4]، وقد توسط الشيخ في تحريرهم، فغدوا من أكثر المريدين قرباً ونصرة للمشيخة الصفوية[5]. وقد ذكرت الروايات أن عددهم كان يناهز الثلاثين ألفاً، وشكلوا طائفة كبيرة أطلق عليها فيما بعد اسم «روملو» نسبة لقدومها من بلاد الروم = (الأناضول)[6].

جـ ـ المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في الفترة التي تسلم فيها سدة المشيخة «سلطان جنيد» ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠ م[7] وقد تمثلت بتحول الشيخ من المذهب السني إلى المذهب الشيعي، ورحيله صوب الأناضول، لنشر طريقته الجديدة التي مزج فيها التصوف بالتشيع، متنقلاً بين القبائل التركمانية في جنوبي الأناضول والتخوم الشمالية لبلاد الشام وديار بكر، هادفاً من وراء ذلك كسب أكبر عدد ممكن من التركمان[8]، من الناحية

(١) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٥٥.
(٢) أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ص ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٣١.
عباس إقبال اشتياني: المرجع السابق، ص ٥٠٧ ـ ٥٠٨.
(٣) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٤٣.
(٤) عالم آراي صفوي: ص ١٩.
(٥) حسين بن بير زاده زاهدي: المصدر السابق، ص ٤٩.
(٦) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٣.
(٧) سيد حسن بن مرتضى حسيني آبادي: المصدر السابق، ص ٥.
(٨) مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي ص ٤٥.

الديموغرافية، لوضع بنى تأسيسية لمشروع سياسي يرمي إلى إنشاء دولة[1] تمتد من إيران إلى المتوسط، وهنا يظهر طموحه في الانتشار على مناطق استراتيجية، أنه كان يدرك قيمة المحور التجاري الممتد من آذربيجان إلى حلب.

لكن مشروعه سرعان ما انكشف، وذلك بعد أن أثار مريدوه القلاقل إثر صدور حكم من فقهاء وحكام بلاد الشام يقضي بقتله لمغالاته في معتقده[2]، فقفل راجعاً إلى ديار بكر التي كان يحكمها إذ ذاك «أوزون حسن» الآق قويونلي ١٤٣٨ ـ ١٤٦٧ م فوثق صلته به، بعد أن تزوج بأخته كغطاء له يؤمن من خلاله الحماية لمتابعة مشروعه السياسي[3]. ثم أنه قلب طريقته التي كان يدعو إليها، إلى حركة سياسية عبأ فيها مريديه، في تنظيم شبه عسكري وسار بهم إلى شيروان كمشروع ابتدائي لامتداد دولته، لكنه قتل دون ذلك.

فأتى من بعده ابنه سلطان حيدر ١٤٦٠ ـ ١٤٨٨ م، الذي قضى عهده ينظم الحركة التي أسسها أبوه، وقد كانت أبرز هذه التنظيمات لمريديه شعار رأس على شكل قلنسوة حمراء تلف حول العمامة تيمناً بالأئمة الإثني عشر[4] ونسبة لها أطلق على مريدي الأسرة الذين انخرطوا في هذا التنظيم اسم «قزلباش» (أحمر الرأس)، وقد كان لهذا الشعار مدلولاته المتشابكة، فهو يدل على أتباع الأسرة من القبائل التركمانية، وعلى الجيش الصفوي في آن معاً.

د ـ المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي رافقت قيام الدولة الصفوية في عهد الشاه إسماعيل الأول، وفيها ضمت معظم إثنيات الهضبة الإيرانية، وقد كان للعامل القبلي دورٌ بارز في ارتقاء هذه الدولة واستمرارها، وعليه فإن القبائل التركمانية السبع (روملو، شاملو، استاجلو، تكه لو، أفشار، قاجار، ذلقادر)[5] مع غيرها من القبائل التركمانية، كانت النواة الديموغرافية الأولى التي التفت حولها إثنيات الهضبة الإيرانية، مع النظر بعين الاعتبار إلى أن معظم سكان آذربيجان ـ القاعدة ـ الحضر كانوا من الترك، كما تبيناه في بداية هذه الفقرة. وقد أضيف إليها أعداد كبيرة من تركمان ديار بكر، التي سقطت بيد القزلباش سنة ١٥٠٧ م، وكذلك المجموعات البشرية من قبائل الآق قويونلو، الذين دخلوا إلى حوزة الدولة بعيد معركتي ١٥٠٢ ـ ١٥٠٧ م، عندما زالت دولتهم منذ ذلك التاريخ[6].

(١) M. Mazzaoui, OP. Cit, P. 72.
(٢) أبو القاسم طاهري: المرجع السابق، ص ١٣٦.
(٣) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٤٥.
(٤) إسكندر بگ تركمان: المصدر السابق، ج ١ ص ١٩. كامل مصطفى الشيبي: المرجع السابق، ص ١٥.
(٥) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٧٩.
(٦) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق، ص ٦٠.

وفي الفترة التي تلت قيام الدولة، وتحديداً سنة ١٥٠٣ م، دخلت المجموعة الفارسية التي تشكل العمق التاريخي والديموغرافي للهضبة الإيرانية، إلى حيز الدولة وذلك بعد استيلاء القزلباش على إقليمي فارس وعراق العجم[1]. ولم يدخل سكان خراسان (الترك والفرس) إلى حيز الدولة إلا في سنة ١٥١٠ م، إثر المعركة التي دارت رحاها في «مرو» بين القزلباش بقيادة الشاه إسماعيل، وبين الأوزبك بقيادة «محمد شيبك خان الشيباني»[2].

وفي جهة الشرق أيضاً، تعتبر المجموعة الأفغانية إحدى التعدادات الإثنية للدولة الصفوية وقد غدوا في عدادها سنة ١٥٣٦ م، في عهد الشاه طهماسب الأول، والأفغان يتكلمون اللغة الفارسية ولغة قريبة منها يطلق عليها «باشتو» وقد كان لهم دور بارز في سقوط الدولة الصفوية سنة ١٧٣٦ م[3].

وأخيراً يأتي «البلوچ» في آخر قائمة السكان في الدولة الصفوية، وهم بدو صحراويون، ينتشرون بين «كرمان» و «سيستان» في المنطقة المنسوبة إليهم «بلوچستان»، كما ينتشرون في صحارى «در ملك» و «مكران» و «مگس» و «قلات» و «بامپور» على أطراف بحر السند، ويتكلمون لغة خاصة بهم تعرف باللغة «البلوچية»، وقد عدّوا من سكان الدولة، منذ سنة ١٥٠٨ م، إثر استيلاء الشاه إسماعيل على سيستان[4].

أما من الناحية الدينية، فقد كان معظم سكان إيران يدينون بالإسلام على المذهبين الشيعي والسني، حيث ينتشر المذهب السني، في مناطق متعددة بين الأفغان والبلوج والأكراد وفئات أخرى من الفرس والترك. وقد زادت نسبة الشيعة عقب الإعلان الذي أطلقه الشاه إسماعيل محدداً فيه أن المذهب الرسمي للدولة هو المذهب الشيعي[5].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو:

ما هي العوامل التي ألجأت الشاه إسماعيل لتبني المذهب الشيعي، منذ اللحظة الأولى التي أعلن فيها عن قيام دولته؟.

وللإجابة عن هذا التساؤل: لا بد من الرجوع إلى الوراء، إذ تؤكد الدراسات الإيرانية وغير الإيرانية، أن الشيخ صفي الدين كان يأخذ بالمذهب السني حيث أن الباحثة الإيرانية

(١) عالم آراي صفوي: ص ٨٩ ـ ٩٠.
(٢) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق، ص ٦٦ ـ ٦٧.
(٣) رهر برن: نظام إيالات در دورة صفوية، ترجمة: كيكاوس جهانداري، تهران، ٢٥٣٧ شاهنشاهي، ص ١٧.
(٤) ديمز: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٢، ص ١٢٢ ـ ١٢٧.
(٥) عالم آراي صفوي: ص ٦٤.

المتخصصة «مريم مير أحمدي» تقدم في مداخلة لها في الكتاب الموسوم بـ «دين ودولت در عصر صفوي» ما يدل على ذلك، وفي مداخلتها تلك تنقل عن البلداني الإيراني «حمد الله مستوفي» في كتابه «نزهة القلوب» ما صورته: «أردبيل من الإقليم الرابع . . . وأكثر سكانه شوافعة، من مريدي الشيخ صفي الدين الأردبيلي». ثم تستطرد لتقول: «وقد وضع حمد الله كتابه نزهة القلوب، بعد ست سنوات من وفاة الشيخ صفي الدين»، لتؤكد قرب المؤرخ من الحدث وصحة ما ينقله من أخبار[1].

وقد استمر خلفاء الشيخ صفي الدين على المذهب السني إلى نهاية عهد الشيخ إبراهيم بن علاء الدين علي ١٤٢٨ ـ ١٤٤٧ م، لكنه في الفترة التي تلت هذا التاريخ ظهر «سلطان جنيد» ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠ م، فأخذ يعد العدة لتأسيس دولته مستفيداً من المكانة التي نالتها أسرته من الناحيتين الاقتصادية والروحية، ولكي يطبع دعوته بطابع خاص يميزها عما كان يسود المنطقة من آراء وأفكار، أعلن للملأ عن تحوله إلى المذهب الشيعي[2] دون أن يحيد عن خط التصوف بشكل عام، لما له من تأثيرات إيجابية تخدم خطته، وفي جولته التي شملت ديار بكر وجنوبي الأناضول والتخوم الشمالية لبلاد الشام استطاع أن يستقطب أعداداً كبيرة من التركمان[3]، الذين لم ينالوا حظاً بمشاركة العثمانيين في عملية الحكم، فألقى البذرة الأولى، لإيجاد طائفة تدين له بالولاء، على الصعيدين السياسي والروحي.

وفي عهد التأسيس ـ أي في عهد الشاه إسماعيل الأول ـ كانت الضرورة تدعو الشاه إلى علمية فرز (ديني ـ سياسي) يعرف من خلالها من يدين بالولاء لدولته عمن هم على خلاف ذلك، وخشية أن يؤول ولاء أصحاب المذهب السني إلى قوى سياسية أخرى (عثمانيين ـ مماليك ـ أوزبك) ـ وهي كما هو معروف ترعى المذهب السني ـ أعلن عن مذهب دولته، ثم اتبع سياسة عنيفة استهدفت عدداً كبيراً من أصحاب هذا المذهب[4]، لاعتقاده بعدم ولائهم له. كما أنه على الطرف المقابل، لم يأل جهداً في الاهتمام بالفقهاء الشيعة داخل مناطق نفوذه وخارجها، ودعمهم بكافة السبل لإشاعة المذهب الشيعي بين رعايا دولته[5]، فكان عمله هذا إيذاناً بانتشار التشيع بين الإيرانيين في عهد دولته، وفي العهود التي تلتها إلى يومنا هذا.

---

(١) مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي ص ٤٠ ـ ٤١.
انظر أيضاً على سبيل المثال: M. Mazzoui, Op, Cit, P. 39. J. Aubin, Op, Cit, P. 45
(٢) رضي الدين محمد بن إبراهيم الحنبلي: المصدر السابق، ج ٢ ق ١ ص ٢٣١.
(٣) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٦٤.
(٤) عالم آراي صفوي: ص ٦٤.
(٥) أبو القاسم طاهري: المرجع السابق، ص ١٧٨.

٣ ـ التداخل الإثني بين الدولتين:

إن الجزء المهم من ديموغرافيا الدولتين (العثمانية والصفوية) هو المتمثل في التداخل ـ الإثني والديني، الذي كان بينهما، وقد لعب هذا التداخل دوراً خطيراً ـ سلباً وإيجاباً ـ في العلاقات التي هي مدار هذه الدراسة، ولأهميته فقد تم فصل مجموعة من الإثنيات التي اشتملت عليها كل من الدولتين، فصلاً نظرياً ليس إلا، ليتسنى لنا معرفتها بمعزل عن الإثنيات التي تحيا في عمق كل منهما، وذلك درءاً للالتباس والتشتت، وهذه الإثنيات هي: (مجموعة تركمان جنوبي الأناضول وديار بكر، عرب العراق والأهواز، الأكراد، الأرمن، الكرج، القرم).

أ ـ تركمان جنوبي الأناضول وديار بكر: ذكر سالفاً أن الشيخ سلطان جنيد، حين قصد ديار بكر، هدف إلى نشر طريقته بأسلوب مزج فيه التصوف والتشيع بالمرامي السياسية، فاستقطب بذلك أعداداً كبيرة من التركمان إلى درجة شكلت فيها خطورة واضحة على ميول سكان المنطقة من الناحية المذهبية والسياسية، هذه الميول تأصلت شيئاً فشيئاً عبر الجهود التي بذلها خليفته الشيخ سلطان حيدر، وجعلت فيما بعد زعماء التركمان في الأناضول بالذات، مع بداية القرن السادس عشر الميلادي، على استعداد تام لتنفيذ النوايا المبيتة لحركتهم التي تعرقلت مرتين، إثر مقتل مرشديهم، على يد حاكم شيروان[1]، حيث أنه في الوقت الذي حمل فيه بعضهم ابن شيخهم «إسماعيل» إلى أردبيل سنة ١٤٩٩ م، كخطوة أولى لمشروعهم التأسيسي، قام آخرون في العام ذاته وفي قلب الأناضول بالذات، وأخذوا يدعون إلى المذهب الصفوي باسم إسماعيل بن حيدر بقيادة نور بن حسن خليفة ـ الذي عرف فيما بعد بـ شاه قولي = (عبد الشاه)[2] ـ ولما اعتلى الشاه إسماعيل العرش في تبريز كان عدد أتباع نور قد كبر وأخذ يشكل خطراً سياسياً واضحاً في جنوب الأناضول[3]، وعلى الخصوص حين تمكنوا من الاستيلاء على ولاية تكة، وقتلوا حاكمها الذي كلف من قبل السلطان بايزيد الثاني بإنهاء غائلتهم، كما كسروا أيضاً حاكم قره مان «قره‌گوز باشا» الذي كلف بالمهمة ذاتها[4]، وإثر انتصاراتهم هذه اجتاحوا توقات واستولوا عليها، لا بل وقرأوا الخطبة باسم الشاه إسماعيل فيها[5]، ولما وصلت الأمور إلى هذا الحد، سيرت

---

(١) انظر الصفحة ٩٥ ـ ٩٦.
(٢) قطب الدين النهروالي: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام ٢٦٠.
(٣) محمد عبد اللطيف الهريدي: المرجع السابق، ص ٤٦.
(٤) نظام الدين مجير شيباني: سياست صلح ودوستي شاه إسماعيل صفوي باإمبراطوري عثماني، مجلة بررسيهاي تاريخي شمارة ٥ سال سوم ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.
(٥) محمد عبد اللطيف الهريدي: المرجع السابق، ص ٤٧.

الدولة العثمانية سنة ١٥١١ م حملة كبيرة بقيادة الصدر الأعظم «علي باشا» واستطاعت أن تهزمهم هزيمة منكرة، تبعثرت على إثرها قوات شاه قولي في البلاد، وألجأت قسماً منهم إلى إيران[1].

ولأن السلطان بايزيد الثاني كان ميالاً للسلم، اكتفى بأن أرسل إلى الشاه إسماعيل رسالة جاء فيها: «... أيها الشاب قليل التجربة، إسمع نصيحتي، فمن أجل قبول مذهبك صن دماء المسلمين... ولا تذهب بخيالك بعيداً والتزم بطريقة أجدادك أنار الله برهانهم»[2].

ولما وجد السلطان سليم، الذي خلف بايزيد على حكومة الدولة العثمانية ١٥١٢ م، أن هذه الحركة أكثر من حركة دينية، وأن لها مرامي سياسية تستهدف النيل من جنوب الأناضول بكل ثقله الاستراتيجي، عمد إلى تشكيل شبكة تجسسية عملت على إحصاء عدد القزلباش ـ أتباع الطريقة الصفوية الميالين للشاه في الأناضول ـ وأوكل أمر تصفيتهم للصدر الأعظم «يونس باشا» فاتبع الأخير سياسة شديدة في تعقبهم والقضاء عليهم[3].

كل هذا جعل التركمان في هذه المنطقة يمثلون ازدواجية لم يسكن أوارها حتى منتصف القرن السادس عشر الميلادي، حين ضم العثمانيون معظم هذه المناطق إلى حكمهم المباشر، وهاجر من هاجر منهم إلى أذربيجان، الأمر الذي حد من التواجد التركماني القبلي في هذه المناطق، أما العناصر المتبقية منهم فقد دانت بالتبعية للعثمانيين بشكل نهائي سنة ١٥٤٠ م، لكن العناصر التي كانت تسكن في المناطق الحدودية، كانت كثيراً ما تثير الشغب وتتأرجح بولائها إلى حد كان يثير الصدام المسلح بين الطرفين[4].

ب ـ عرب العراق والأهواز: من العوامل المهمة التي كانت تدفع بالصفويين للتوسع غرباً نحو العراق، أنها كانت تعج بالقبائل العربية الآخذة بالمذهب الشيعي، وكانت هذه التجمعات من وجهة النظر الإيرانية تمثل بعدين أحدهما إيديولوجي والثاني استراتيجي، حيث يمكن اعتبارها أدوات يمكن استخدامها في التمهيد للسيطرة على جهاتهم، وإقامة دولة كبرى لا تقل أهمية ومكانة عن الدولتين الكبيرتين (الدولة العثمانية والدولة المملوكية) عدا عما تشتمل عليه هذه الجهات من أماكن مقدسة في بغداد (النجف، كربلاء) التي تعتبر محجاً لرعايا الدولة[5]، أما العامل الأخير الذي لا يقل أهمية عن سابقيه بالنسبة لأركان

---

(١) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٢٤٠.
(٢) فريدون بگ: المصدر السابق، ج ١، ص ٣٤٧.
(٣) أبو القاسم طاهري: المرجع السابق، ١٦١ ـ ١٦٢.
(٤) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ٧٦.
إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ٢٩.
(٥) عبد العزيز نوار: الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية، ص ٥٠ ـ ٥١.

الدولة الصفوية، فقد كان العراق يمثل آخر جيوب منافسيهم الآق قويونلو، فكان أن اجتاح القزلباش الأراضي العراقية وضموها إلى دولتهم سنة ١٥٠٨، بعد أن أعلنوا فيها الخطبة والسكة باسم الشاه[1]. لكن الأمور لم تستقم للقزلباش عند هذا الحد، لأنه عقب معركة چالديران ١٥١٤ م انضم القسم الشمالي من العراق للعثمانيين[2]، ثم ما لبث السلطان سليمان القانوني أن أكمل على ما تبقى منه سنة ١٥٣٤ م[3]، ليغدو العراق منذ ذلك الحين إحدى مناطق الصراع بين الطرفين، وليصبح ساكنوه عرضة للتبعية تارة لهذه الدولة وتارة لتلك.

أما الأهواز = (خوزستان) التي تمثل بعداً جغرافياً واستراتيجياً للعراق، وتجاوره فيما يلي واسط شرقاً، فقد كانت تسكنها قبيلتان عربيتان هما قبيلتا بني لام وبني كعب[4]، وكانت تحكمها أسرة شيعية من آل المشعشع، التي أسسها محمد بن فلاح سنة ١٤٤٠ م في واسط، ثم انتقل إلى الحويزة، وجعلها قاعدة له[5]، وحين تعارضت طموحات خلفه «محسن» ١٤٦٢ ـ ١٥٠٨ م مع طموحات الدولة الصفوية الفتية، اغتنم القزلباش موت «محسن» سنة ١٥٠٨، واجتاحوا جهاته، بعد أن فرغوا من بغداد. ولما كانت هذه المنطقة على أطراف الدولة الصفوية، وعلى حدود الدولة العثمانية مما يلي العراق، كانت القبائل العربية التي تسكنها تتمتع بحكم ذاتي وتدين بالتبعية تارة للدولة الصفوية وتارة أخرى للدولة العثمانية[6].

جـ ـ الأكراد: ينتشر الأكراد على بقعة واسعة عند حدود تركية وإيران من مدينة مندلي (شرقي بغداد) حتى جبال آرارات، وتتعدى مناطق انتشارهم لتصل إلى القوقاز[7]، وكذلك يعيش قسم منهم مع الأرمن في سلاسل جبال أرمينية، وتصل حدودهم إلى أرض روم، والجنوبية إلى بلاد ما بين النهرين، والغربية إلى الفرات، كما ينتشر قسم آخر منهم في أعماق آسية الصغرى الجبلية، حيث أنهم والجبال صنوان لا يفترقان. وقد جعلت الطبيعة الجبلية الضنينة بالأمطار، معظم الأكراد يحترفون الرعي، وحرفة الرعي تدعو إلى البداوة، والبداوة تعني الانتقال والتنقل على شكل هجرات رأسية وأفقية. ففي الهجرة الرأسية يصعدون إلى الجبال في الصيف، ثم يهبطون إلى السهول في الشتاء، وهذه الهجرة كانت

---

(١) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٢٨.
(٢) سيار الجميل: دراسات في السيطرة العثمانية على الموصل وإقليم الجزيرة.. ص ٣٢٧.
(٣) مرتضى أفندي نظمي زاده: المصدر السابق، ص ١٩٩.
(٤) علي نعمة الحلو: المرجع السابق، ج ١ ص ٢٢٩ ـ ٢٤٨.
(٥) جاسم حسن شبر: المرجع السابق، ص ٧٣ ـ ٧٦.
(٦) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٣ ص ٣٤٦.
(٧) ف. ف مينورسكي: الأكراد «ملاحظات وانطباعات» بغداد، ١٩٦٨، ص ١٤ ـ ١٥.

كثيراً ما تخلق النزاع فيما بينهم على حق الرعي. وفي الهجرة الأفقية ينتقلون عبر الحدود الدولية وانتقالهم هذا كان كثيراً ما يخلق التوتر بين الدولتين العثمانية والصفوية[1].

أما من الناحية الإثنية، فإنهم ينضوون في أربع مجموعات هي (كرمانج، لر، گلهر، كوران) وهذا لا يعني أن كل مجموعة من هذه المجموعات تنسب إلى جد واحد ولها صفات سلالية واحدة، بل المجموعة الكردية هي التي تجمعها أرض واحدة أو منطقة بعينها، وتراعى فيها المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وأن قطعة الأرض هي الوسيلة التي تشكل المجموعة التي تكون في الغالب، على شكل إمارة تحكمها أسرة معينة على المبدأ الوراثي[2].

وقد كان لانتشارهم على هذا النحو، أن غدوا عرضة للتقسيم الجيوسياسي، حيث دان للدولة الصفوية أكراد كل من كرمنشاه وكردستان = (سننج) وكاروس وقسم من آذربيجان، وجميع مناطق ساوج بلاغ = (مهاباد) إلى جنوبي بحيرة أرومية وغربي نهر تاتاو وأكراد سلماس وخوي وماكو.

في حين خضع للدولة العثمانية أكراد ولايتي بدليس ووان، وأكراد سنجق هكاري وأكراد منطقة دياربكر، وخربوط وجزيرة ابن عمر، وأكراد الموصل وشهرزور[3]. ولم يكن هذا الولاء ثابتاً في تاريخ الدولتين، بل كان متأرجحاً يخضع للظروف السياسية المستجدة، وهنا يمكن حصر العوامل التي جعلتهم عرضة لهذه الازدواجية بما يلي:

١ ـ **العامل الجغرافي**: موقعهم الذي يتوسط إيران والعراق والأناضول.

٢ ـ **العامل الإثني**: الذي كان يشعرهم بالانفصال وعدم الانسجام مع سائر الشعوب المحيطة بهم.

٣ ـ **العامل القبلي**: حيث كان ولاء المجموعة الكردية ينحصر بزعيمها، مهما كان ضغط الدولة التي يتبعون لها[4].

ومما يجدر ذكره في هذا السياق، هو أن الأكراد على الغالب يدينون بالإسلام على المذهب السني، مع فئات قليلة من الشيعة، بالإضافة إلى وجود بعض الفئات المغالية كاليزيدية[5]

(١) صلاح الدين الشامي: المرجع السابق، ص ٣٦٦.
(٢) عباس العزاوي: عشائر العراق، بغداد، ١٩٤٧، ج ٢ ص ٢٧.
(٣) ف. ف مينورسكي: المرجع السابق، ص ١٥ ـ ١٨.
(٤) صلاح الدين الشامي: المرجع السابق، ص ٣٦٨.
(٥) اليزيدية: فرقة مغالية تؤمن بالتناسخ وبإلهين أحدهما للخير والآخر للشر، تنسب نفسها إلى يزيد بن معاوية ولها كتابان مقدسان هما «الجلوة» و «مصحف رش». ميرزا شكر الله سنندجي: تحفة ناصري در تاريخ وجغرافياي كردستان: باهتمام حشمت الله طبيبي، تهران، ١٣٦٦ هـ.ش، ص چهل وشش ـ چهل ونه.

وأهل الحق[1] = العلي إلهيه[2].

د ـ الأرمن: ينتسب الأرمن إلى بقعة جغرافية تقع على أطراف الدولتين (العثمانية والصفوية) تحدها غرباً آسية الصغرى، وشرقاً أذربيجان والشاطىء الجنوبي لبحر قزوين، وجنوباً السهل الشمالي لبلاد الرافدين، ومن الشمال والشمال الغربي القوقاز، أما أهم مدنها هي: ايروان = (يرفان) وأخلاط وأرض روم = (ارزن الروم) وأرزنجان وأرجيش ونخجوان وآني وقارص. وقد كانت الهضبة الأرمنية عموماً، مدار نزاع طويل بين الدولتين لما تشتمل عليه من مواقع استراتيجية، تشكل ملتقى واسعاً للطرق الدولية حيث تعتبر مفتاح آسية الصغرى عبر طرابزون[3].

وقد بدأت علاقة الدولة الصفوية بالأرمن سنة ١٥٠٢ م، ثم ما لبثت بلادهم أن غدت مراكز للصراع بين الدولتين، وكان أول ضم عثماني لها سنة ١٥٨٣ م[4]، لكن الأرمن كانوا في الغالب يميلون للدولة الصفوية، لما كانوا يتمتعون به من حظوة منذ عهد الشاه إسماعيل الأول.

وكانوا من الناحية الدينية يمارسون طقوسهم الدينية (هم نصارى على المذهب الكاثوليكي) بحرية تامة، ويزاولون معظم الأعمال، وعلى الخصوص التجارية منها، وقد وصل عدد لا بأس منهم إلى البلاط الصفوي إذ كانوا في أغلب الأحيان يمثلون الشاه على هيئة سفارات ورسل[5]. ثم أنهم في عهد الشاه عباس الأول دخلوا المعترك العسكري للدولة وشكلوا نسبة كبيرة من أفراد الجيش الصفوي الحديث (شاهسون)[6]، هذا عدا عن ما حصلوا عليه من اهتمام حكومي وقرب من البلاط، حتى غدت لهم أحياء خاصة في قلب العاصمة أصفهان[7].

هـ ـ الگرج = (الگرجستانيون): ينتسب الگرج إلى المنطقة المنسوبة إليهم «گرجستان» = (جورجيا) الواقعة في منطقة القوقاز، عند الحد الفاصل بين أوروبة وآسية، تتمتع بحدود منيعة من الجبال في الشمال والجنوب التي تطل على البحر الأسود[8]. من أشهر مدنها:

(١) أهل الحق: فرقة من غلاة الشيعة، تؤله علي بن أبي طالب وتؤمن بالتناسخ. ميرزا شكر الله سنندجي: المصدر ذاته ص چهل ويك ـ چهل وچهار.
(٢) فنسنك، مادة ساوج بلاغ: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٢، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.
(٣) سترك: مادة أرمينيا: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٦٥٢، ٦٥٨، ٦٦١.
(٤) رهر برن: المرجع السابق، ص ٥ ـ ٦.
(٥) مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي ص ١٠١.
(٦) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٢٠٥.
(٧) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ١٠٢.
(٨) مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ٨، ص ١٧.

(تفليس وشيروان وشكي وگنجة وكارتيل وكاخت)، وقد بدأت علاقة الگرجين بالصفويين، منذ مرحلة ما قبل التأسيس لأنها كانت الهدف الأولي لطموحاتهم، وفي سنة ١٥٣٨ م خضعت شيروان بشكل رسمي لهم، ثم تبعتها شكي ١٥٥١ م، لكنه في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، غدت مجمل مناطق گرجستان، عرضة للنزاع بين العثمانيين والصفويين، ليتوزع ولاؤهم بين الطرفين[١].

و ـ تتار شبه جزيرة القرم: تقع بلاد القرم، شمال البحر الأسود، وقد مثلت هذه البلاد الخط الدفاعي الأول للسلطنة العثمانية على حدودها الشمالية أمام الروس والبولونيين، وعلى حدودها الشرقية ضد الصفويين. لكنه في ظل التطورات المستجدة في القرن السابع عشر الميلادي، حدثت انقسامات في البيت المالك القرمي، تمثل في جبهتين، إحداها كانت تميل للدولة العثمانية والثانية تميل للدولة الصفوية، ناهيك إلى أن بعض حكام البيت المالك القرمي، لعب دوراً مهماً في سياسة الدولة العثمانية بشكل مباشر، حتى أن «سليم گراي» الثالث ١٦٤٤ ـ ١٦٥٤، كان من مصاف مستشاري الدولة لدى البلاط في أمور الحرب والسياسة[٢].

(١) رهر برن: المرجع السابق، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٢) سيد محمد سيد: المرجع السابق، ص ١١٣.

الباب الثاني

العلاقات السياسية والعسكرية

١٥٠١ ـ ١٧٣٦ م

الفصل الأول

الصراع على الأطراف
وموقف الأكراد والأرمن والكرجستانيين
من العثمانيين والصفويين

المدخل :

قبل المضي في دراسة ماهية الصراع ونتائجه على الأطراف، ينبغي علينا تحديد المدلول الجغرافي والديموغرافي لمنطقة الأطراف التي عنيناها في عنوان هذه الدراسة، إذ أنها تُمثل للدولتين بُعداً سياسياً واستراتيجياً في آن معاً، وعليها ولأجلها قامت معظم الحروب بين الطرفين التي وسمت جانباً من علاقتهما بشكل متقطع، قرابة قرنين ونصف من الزمان، أي منذ قيام الدولة الصفوية ١٥٠١ م إلى سقوطها سنة ١٧٣٦ م.

هنا يمكن القول، أن منطقة الأطراف كانت قد تحددت في العقد الأول من القرن السادس عشر الميلادي، وذلك حين انحصرت بين الدولتين كل من كردستان وأرمينية وگرجستان والأجزاء الشرقية من إقليم أذربيجان، لتكون مواقعها مجتمعة مدار مدّ وجزر بين الدولتين، لم تهدأ حركته حتى بعد سقوط الدولة الصفوية على يد نادر شاه الأفشاري سنة ١٧٣٦ م.

١ ـ كردستان :

لا يوجد حدود سياسية أو حتى طبيعية لهذا المصطلح الفارسي الذي يعني بلاد الكرد، لكنه حيث ينتشر الأكراد بشكل كثيف ومتماسك يعتبر من بلادهم. وعليه، فإنهم ينتشرون في المنطقة المحصورة بين عراق العجم وعراق العرب = (العراق)، ويمتد شمالاً على محاذاة بحيرة أرومية وصولاً إلى حدود القوقاز، مشتملاً على الهضبة الأرمنية بالذات، ومن حدود القوقاز يمتد غرباً إلى أعماق آسية الصغرى ليصل إلى سيواس وقونية[1]. أما من الناحية الاستراتيجية فإن هذه الرقعة تعتبر من إحدى المجالات التي تخترقها مجموعة

(١) ف، ف مينورسكي : المرجع السابق، ص ١٥ . مسعود الخوند : المرجع السابق، ج ١ ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

الطرق الدولية، التي تمر على محور عام من وسط آسية وشرقها الأقصى إلى كل من آسية الصغرى وساحل المتوسط، أو من وسط آسية عبر إيران إلى العراق فالبحر المتوسط.

وهي في الوقت ذاته ذات طبيعة جبلية ضنينة بالأمطار، تتميز بالجدب عموماً مما يجعلها لا تصلح إلاّ للرعي، وحرفة الرعي تعني التنقل والانتقال، من مكان إلى آخر، على شكل هجرات رأسية وأفقية. ففي الهجرات الرأسية يصعد الأكراد على وجه العموم في فصل الصيف إلى الجبال، ويهبطون إلى السهول في فصل الشتاء، وكانت كثيراً ما تخلق هذه الهجرة النزاعات فيما بينهم على حق الرعي. أما في الهجرة الأفقية فإنهم كثيراً ما يتركون مكان إقامتهم في المناطق الحدودية، التي تعتبر من الأراضي العثمانية إلى الأراضي الصفوية أو بالعكس، مما يخلق التأزم بين الدولتين حول مسألة الولاء، لما يدره من إيراد إضافي لخزينة الدولة، عدا عن أن تواجدهم ضمن حدود دولة معينة يشكل جداراً يحمي من تعديات إحدى الدولتين على الأخرى.

أما ما يميز الأكراد عموماً، أكانوا من البدو أو من الحضر، هو أنهم وحتى الساعة يعيشون في إطار نظام قبلي، ويتمحور ولاؤهم حول الشيخ أو أمير العشيرة، وقد أضعف هذا الولاء ولاءهم للدول التي ينتمون إليها سياسياً[1].

٢ ـ أرمينية:

وهي منطقة جبلية، تحدها من الغرب آسية الصغرى، ومن الشرق أذربيجان، ومن الشمال والشمال الغربي القوقاز، وأشهر مدنها (ايروان = يرفان، أرض روم = ارزن الروم، ارزنجان، أخلاط، أرجيش، نخجوان، آني، قارص)[2]، وكلها تشكل مواقع استراتيجية مهمة وتأتي في مقدمتها «أرض روم» مفتاح آسية الصغرى، وهي بالإضافة إلى ذلك تمثل عقدة مواصلاتية تصلها بآسية الصغرى عبر طرابزون[3]. ومما يزيد من أهمية الهضبة الأرمنية أنها تشتمل على مجموعة من المناجم كالنحاس والفضة والزئبق والحديد والرصاص والزرنيخ وحجر الشب والذهب والملح الصخري[4]. وسكانها من الأرمن ـ وهم نصارى على المذهب الكاثوليكي[5]، والأكراد ـ وهم مسلمون على المذهب السني ـ وقد كان لانتشار الأكراد الكثيف في تلك البقاع أن سيطر البگوات الأكراد على أجزاء كبيرة منها[6].

---

(١) صلاح الدين الشامي: المرجع السابق، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.
(٢) سترك، مادة أرمينية: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٦٥٢.
(٣) هارتمان، مادة أرض روم: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٦١٠ ـ ٦١١.
(٤) سترك: دائر المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٦٢٢.
(٥) مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي ص ١٠١.
(٦) سترك، مادة أرمينية: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٦٥٣.

٣ ـ گرجستان = (جورجيا):

وهي منطقة جبلية أيضاً، تقع في منطقة القوقاز عند الحد الفاصل بين أوروبة وآسية، وتتمتع بحدود منيعة من الجبال في الشمال والجنوب، وأشهر مدنها (تفليس، شيروان، شكي، شماخي، گنجة، كارتيل، كاخت)[1]، وتمتاز هذه المراكز، عدا عن كونها تشكل مناطق استراتيجية مهمة، فهي أيضاً منتجة للحرير وعلى الخصوص في شيروان[2] وگنجة[3].

٤ ـ أذربيجان:

يقع هذا الإقليم في شمال غرب إيران، تحده من الجنوب جبال ميديا والجزيرة العليا، ومن الغرب أرمينية، ومن الشمال القوقاز، ومن الشرق مغان وگيلان. يسكنه الترك على الأغلب، بالإضافة إلى الأكراد والأرمن[4].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إقليم أذربيجان لم يكن في بداية الأمر من مناطق الأطراف لأنه كان يمثل قاعدة الدولة الصفوية وعمقها السياسي، لكن الجزء الشرقي منه سرعان ما أصبح من مناطق الصراع، وذلك منذ سنة ١٥١٤ م.

ومن هذا المنطلق واستناداً إلى ما مر معنا في الباب الأول يمكن القول: أنه من النتائج التي ترتبت عن التوسعات الصفوية عقب استيلاء القزلباش ومن خلفهم الشاه إسماعيل الأول على ديار بكر ١٥٠٧ م[5]، أن تقوّى أقرانهم في جنوبي الأناضول وشرقه، وعلى التخوم الشمالية لبلاد الشام، واكتسحوا ولاية تكه وغيرها من المناطق وصولاً إلى توقات، بقيادة نور بن حسن خليفة الملقب بشاه قولي[6]، فأخذت الدولة العثمانية منذ تلك اللحظة، تنظر إلى التحركات الصفوية بعين ملؤها الريبة، لكنها اكتفت بأن وضعت حداً لتحركات شاه قولي سنة ١٥١١ م، بعد أن بعثرت قواته وألجأت قسماً منهم إلى إيران[7]. وفي غمرة هذه الأحداث، دبَّ الخلاف بين أبناء السلطان بايزيد، ثم حُسمَ في نهاية المطاف لصالح سليم خان، ليتربع على عرش السلطنة سنة ١٥١٢ م[8].

---

(١) رهر برن: المرجع السابق، ص ١١٢ ـ ١١٣.
(٢) The Encyclopaedia of Islam. Leiden. 1986. Vol III. P. 211.
(٣) بارتولد، مادة شيروان: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٤ ص ٣٣.
(٤) سترك، مادة أزربيجان: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٦٥٢ ـ ٥٦٥.
(٥) مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي در عصر صفوي ص ٤٨ ـ ٤٩.
(٦) عبد اللطيف هريدي: المرجع السابق، ص ٤٦ ـ ٤٧.
(٧) نظام الدين مجير شيباني: سياست صلح ودوستي شاه إسماعيل صفوي بإمبراطوري عثماني، مجلة برر سيهاي تاريخي، شمارة ٥ سال سوم ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.
(٨) قطب الدين النهروالي: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام ص ٢٦٥. البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ٩٣.

مع تسلم هذا العاهل الحكم، لم يعد ينظر إلى التحركات الصفوية، التي طالت المناطق الشرقية والجنوبية من مملكته بعين الريبة فحسب، بل وجد فيها الشر المحدق على دولته لكونها تستهدف السيطرة على الأقاليم ذات المواقع الاستراتيجية، وعلى الخصوص بعد أن تهاوت المناطق التي يسكنها الأكراد بيد القزلباش بالاكتساب أو بالتتابع، لتفتح الباب بشكل واسع على الطرق المؤدية إلى الأناضول والعراق، التي تصل إيران ببلاد الشام فحوض البحر المتوسط، وذلك بعد أن حمل محمد خان استاجلو ـ نائب الشاه إسماعيل في ديار بكر ـ على بلاد الجزيرة، التي كان يحكمها إذ ذاك أمير الأسرة العزيزية الكردي «شرف بن بدر» أمير العشيرة البختية، وحين لم يتمكن الخان المذكور من اقتحام هذه البلاد لصلابة موقف أميرها استطاع الشاه إسماعيل أن يغوي ابنه مع إثني عشر أميراً كردياً في مناطق أخرى للإتيان إلى حاضرته تبريز، فذهبوا بغية الاتفاق على السلم، فعمد الشاه إلى حبسهم وضمّ مناطقهم إلى مملكته، لما لها من أهمية من الناحية الاستراتيجية لإتمام مشروعه السياسي في الامتداد غرباً إلى بلاد الشام وجنوباً إلى العراق. وقد كان من جملة هؤلاء الأمراء (حاكم بدليس وحاكم حصن كيفا وحاكم برادوست) عدا عن المناطق التي دان حكمها بالولاء للشاه مباشرة، فبقوا على حكم مناطقهم مثل (حاكم العمادية زعيم عشيرة البهادينان، وحاكم السليمانية زعيم العشيرة البابانية)[1].

ـ حرب چالديران:

لم تكن ثمة أسباب مباشرة لهذه الحرب، لكنه كان للتحركات السياسية والاستراتيجية للقوات الصفوية على هذا النحو أن جعلت السلطان سليم الأول يفكر في الكيفية التي تمكنه من وضع حد لها قبل فوات الأوان وعلى الخصوص حين تلمس مع بداية حكمه الهدوء التام على أطراف دولته من جهة الغرب، هذا الهدوء الذي تمثل في علاقاته الدبلوماسية المستقرة مع الدول المجاورة له (النمسا وهنغاريا وروسيا)[2]. وبمبادرة منه لكسب حليف قوي له، أرسل إلى عبيدالله خان الأوزبك سنة ١٥١٤ ـ خليفة محمد شيبك خان ـ يُعلمه من خلالها عن نواياه في التحرك باتجاه إيران، ويوصيه في أن يهاجم خراسان من طرفه حالما يسمع بوصول القوات العثمانية إلى غرب إيران[3] فكان أن ردّ عبيدالله خان على سفارة السلطان بعد أشهر بسفارة أخرى، أعلمه من خلالها عن استعداداته لهذا الشأن، وأنه بدأ العمل بالفعل، وانتصر على القوات الصفوية في سمرقند[4]. هنا وجد السلطان

(١) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٤، ١٢١، ١٥٢، ٢٧٢، ٢٩٢، ٤٤٦.
(٢) سيار الجميل: دراسات في السيطرة العثمانية على الموصل وإقليم الجزيرة... ص ١٩٤.
(٣) فريدون بگ: منشآت السلاطين، إستانبول، ١٢٧٥ هـ، ج ١ ص ٣٧٧.
(٤) فريدون بگ: المصدر ذاته ج ١ ص ٣٧٧ ـ ٣٧٩. ذبيح الله ثابتيان: المرجع السابق، ص ١٠٥ =

سليم أن الظروف غدت مؤاتية تماماً لبدء مشروعه الذي يرنو إليه، فأمر عسكره بالتجمع، وأوكل أمر استانبول لابنه سليمان[1]، ثم تحرك من الاسكدار ـ الجزء الشرقي من استانبول ـ صوب الشرق، وفي الطريق الموصل إلى «يني شهر» قبض جنوده على جاسوس صفوي، فحملوه إلى السلطان الذي حمّله بدوره رسالة إلى الشاه إسماعيل تضمنت في حيثياتها إعلان الحرب[2]، وحين وصل إلى مشارف قيصرية، بعث برسوله إلى علاء الدولة ذلقادر حاكم مرعش وألبستان، طالباً منه المساهمة في حرب الصفويين لكن علاء الدولة تخلق الأعذار في عدم المجي إليه، متعللاً بكبر سنه وأنه لا يستطيع القيام بأي مجهود لكونه تحت الحماية المملوكية. وما أن مضى السلطان في طريقه هاجم علاء الدولة ساقة جيش السلطان بإيعاز من السلطان قانصوه الغوري ١٥٠١ ـ ١٥١٦[3]، الأمر الذي جعل السلطان سليم الأول يرسل للغوري يخبره بما فعل علاء الدولة، فردّ الغوري بكتاب جاء فيه: «... إن علاء الدولة عاص، فإن ظفرت به فاقتله». وفي الوقت ذاته أرسل إلى علاء الدولة يشكره على فعله، ويُغريه على الاستمرار بتصلبه تجاه العثمانيين[4]. وكانت خطة الغوري تهدف إلى ضرب القوى مع بعضها ليخفف من ضغطها على دولته، لكن سياسة المخاتلة هذه كان لها أثر سلبي على الدولة المملوكية، وعلى علاء الدولة ذلقادر فيما بعد.

أما السلطان سليم وكنتيجة للمفاوضات السلبية هذه، ترك أربعين ألفاً من جنده فيما بين سيواس وقيصرية، للحفاظ على أمن الأناضول تحسباً لأي اختراق قد يحصل من أية جهة من الجهات التي تنافسه، لحماية مؤخرة جيشه من أنصار الشاه وقوات ذلقادر. والذي جعله يبالغ في اتخاذ تدابير الحيطة والحذر، هو أن أمراء تركمان الأستاجلو، كانوا قد أحرقوا كل ما يمكن الاستفادة منه في الطريق التي كان يسلكها جيش السلطان[5].

وإبان مسير القوات العثمانية صوب الشرق، أرسل السلطان سليم للشاه رسالتين،

= ـ ١٠٦. نظام الدين مجير شيباني: روابط إيران وعثماني، مجلة برر سيهاي تاريخي ـ شمارة ٣ سال پنجم ص ٢١٥.
(١) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ٨٣٤.
A. Bousani: from the carliest days The twentieth century. translated from the Italian By: J. Donne, London, 1978, P. 138.
(٢) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٢١٩ ـ ٢٢٢.
(٣) V. Parry. A History of Ottoman Empire to 1730, Cambridge. P. 70.
(٤) ابن زنبل الرمال: المصدر السابق، ص ٨. راغب الطباخ: أعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء، حلب، ١٩٨٨، ج ٣، ص ١٠٣.
(٥) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ٨٣٦. V. Parry: Op. Cit, P. 70.

حمّل الأولى مضامين تهديدية وهدايا تخص الدراويش كالعصا والخرقة(١) ـ استهزاءاً بالشاه ـ وأخبره في الثانية، أنه ترك أربعين ألفاً من جنده في الأناضول إظهاراً لقوته وعزمه على متابعة سيره لملاقاته. وفي كماخي مثل بين يدي السلطان مبعوث الشاه وسلّمه علبة مملوءة بالأفيون(٢) ـ كناية إلى أن السلطان يحلم بالقضاء على دولة الشاه بحكم تعاطيه للأفيون ـ فرد السلطان على الشاه برسالة رابعة أعلن خلالها الحرب بشكل رسمي، وأرفقها بمجموعة من الألبسة النسائية والعطور وأدوات الزينة وذلك استهزاءاً بشخص الشاه لتقاعسه عن المسير إليه(٣)، كما وأنه على الطرف المقابل أرسل رسالتين، إحداهما لعبيدالله خان الأوزبك يحثه فيها على إحداث القلاقل من جانبه(٤)، والثانية للسلطان قانصوه الغوري، يخبره فيها، أن الدولة الصفوية غدت «قاب قوسين أو أدنى» من الزوال(٥). وحين وصل إلى خوي مثل بين يديه مبعوث الشاه، وسلمه رسالة يستجيب فيها الشاه لدعوى الحرب في سهل چالديران(٦).

وفي صبيحة يوم الأربعاء الثاني من شهر رجب سنة ٩٢٠ هـ الموافق للثالث والعشرين من شهر آب ١٥١٤ م، كان الطرفان قد أعدا العدة للحرب واصطفا استعداداً لبدء المعركة(٧). وما أن أُعلنت ساعة البدء حتى هدرت المدافع العثمانية وتعالت أصوات الجند من كلا الفريقين. وبعد معركة حامية الوطيس، انكسر جيش القزلباش ولاذ الشاه إسماعيل بالفرار صوب تبريز بعد أن سقط أقوى قواده «محمد خان استاجلو» صريعاً في أرض المعركة(٨) فأمر السلطان قائده «أحمد باشا دوقاقين أوغلي» بتعقب الفارين، الأمر الذي جعل الشاه يترك تبريز ويلوذ بخوي، فاستولى الباشا على خزائن الشاه وحريمه ومن بعده دخل السلطان المدينة بكثير من الأبهة(٩).

---

(١) فريدون بگ: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨٣ ـ ٣٨٤. نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.
(٢) هامر: المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٣٦.
(٣) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق ص ٢٠. نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٢٣٧.
(٤) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ٨٣٩.
(٥) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٨٤.
(٦) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
(٧) خانبابا بياني: تاريخ نظامي إيران دورة صفوية، تهران، ٣٥٣ هـ ش، ص ١٩٤.
(٨) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٢٦.
R. Savory: Op, Cit, Chap, III, P. 90 - 93.
(٩) محمد جميل بيهم: المرجع السابق، ص ١٠٣. Pitcher: Op, Cit, 102.

وإلى أن تمّ هذا الأمر، على هذه الصورة، كان قد سقط من الطرفين مجموعات كبيرة من القتلى وكان القتلى العثمانيون أكثر من القتلى الصفويين، حيث يمكن أن يردَّ ذلك إلى الطبيعة العقائدية التي كان يتصف بها الجندي الصفوي وما كان يتمتع به من راحة تامة قبل المعركة(١)، في حين كان الجنود العثمانيون على عكس ذلك، فقد أعلنوا مراراً عن تذمرهم، وعانوا من المشقة الكثير من سفرهم الطويل ما عانوه(٢).

أما العامل الأساسي الذي أدى إلى انتصار العثمانيين، بالإضافة إلى ضخامة أعدادهم، السلاح الناري الذي استخدموه في حين كان الجنود الصفويون لا يعرفونه(٣).

وحين أخذ السلطان سليم يعد عدته لمتابعة تقدمه في الأراضي الإيرانية، لقي معارضة شديدة من أمراء جيشه، وكان المحرض الأول لهم قاضي عسكر الانكشارية «جعفر چلبي»(٤) فأعدمه السلطان بسبب ذلك. ورغم هذا وذاك، فقد كانت ظروف السلطان غير مواتية لقلة المؤن لديه، وخلو تبريز من الأطعمة، وهجوم فصل الشتاء، وعدم وجود الألبسة الملائمة لجنده لهذا الفصل(٥). كل هذا جعل السلطان سليم يترك تبريز ويقفل راجعاً في طريق آخر يمتد عبر الأراضي الأرمنية، ففتح إيروان وعدداً من المدن الأرمنية إلى أن وصل إلى أماسية(٦) وعسكر فيها، لتصبح هذه المدينة ـ أي أماسية ـ منذ تلك اللحظة النقطة الأخيرة للتجمعات العسكرية العثمانية، كما أصبحت أيضاً معظم مناطق أرمينية إحدى مناطق الأطراف والصراع بين الجانبين. وقد كانت إيروان أصلاً قد خضعت للحكم الصفوي سنة ١٥٠٢ م، وأخذ الشاه إسماعيل يرسل من جانبه نائباً عنه لحكمها منذ ذلك التاريخ، ولموقعها الاستراتيجي بنى القزلباش على جانبها قلعة عُرفت باسم بانيها(٧).

وفي الوقت الذي انقضت فيه حرب چالديران، كان العراق وبلاد الجزيرة في غليان من الاستياء الشديد ضد حكم إسماعيل الصفوي. ولما كان طريق عودة الجيش العثماني يخترق المحور الشمالي للأناضول، فقد ندب السلطان سليم الشيخ إدريس البدليسي من

---

(١) خانبابا بياني: المرجع السابق، ص ١٢٦.
(٢) هامر: المرجع السابق، ج ٢ ص ٨٤٠ ـ ٨٤١.
(٣) حبيب الله شاملوئي: تاريخ إيران ص ٦١٢. R. Fary: Iran, London, 1960, P. 59.
(٤) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٢٠٠.
(٥) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق، ج ١ ص ٨٤. مينورسكي، مادة تبريز: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٤ ص ٥٥١.
(٦) سيار الجميل: دراسات في السيطرة العثمانية على الموصل وأقليم الجزيرة سنة ١٥١٦ م. وبدايات الصراع العثماني ـ الإيراني «الصفوي» في عهد السلطان سليم الأول، حولية بين النهرين العدد ٣١، سنة ١٩٨٠، ص ٣٢٥.
(٧) رهر برن: المرجع السابق ص ٥ ـ ٦.

أجل العمل على إثارة الأمراء الأكراد ورؤساء العشائر وحكام المقاطعات ضد الشاه إسماعيل[١]، فتمكن هذا الأمير الفذ من أن يحصل على ولاء ثلاثة وعشرين أميراً كردياً لتضم مناطقهم إلى جسم السلطنة العثمانية[٢]، فعقد السلطان بعد ذلك مع هؤلاء الأمراء اتفاقية صداقة وتحالف سنة ١٥١٥ م نصت على ما يلي:

١ ـ تحتفظ كافة الإمارات الكردية الموقعة على المعاهدة باستقلالها التام.

٢ ـ تستمر وراثة الإمارة من الأب إلى الابن، أو يتم تنظيم ذلك استناداً إلى أعراف القبيلة، ويعترف السلطان بالوريث الشرعي بفرمان خاص.

٣ ـ يُساهم الأكراد في كافة الحروب التي توكل إليهم من قبل السلطنة.

٤ ـ تقوم الدولة بمساعدة الأكراد ضد أي عدوان أجنبي عليهم.

٥ ـ يساهم الأكراد بتقديم الهدايا للسلطنة بشكل مصاريف فعلية[٣].

وفي نظرة عامة لبنود هذه المعاهدة يتضح ما يلي:

أ ـ اعتراف العثمانيين بالعصبيات القبلية وبشيوخ العشائر، لعلمها المسبق بطبيعة الولاء عند الأكراد.

ب ـ أدى هذا الاعتراف، على هذه الصورة، إلى تكوين اتحاد فيدرالي بين الأكراد والدولة العثمانية، في حربهما ضد الغير، مع ضمان الاستقلال في الداخل.

جـ ـ كسبت الدولة العثمانية مورداً جديداً لخزينتها، لمجرد الولاء الاسمي لها دون أن يسبب حرجاً للأكراد.

والجدير ذكره في هذا السياق، أن أكراد كل من ديار بكر وماردين والموصل وسنجار وحصن كيفا والعمادية وجزيرة ابن عمر[٤] دخلوا ضمن هذا الاتفاق، وغني عن التعريف أن هذه المناطق تؤلف بلاد الجزيرة وقسماً من كردستان، التي تمثل بدورها التخوم الشمالية للعراق بما فيها بعض التخوم الشمالية لبلاد الشام.

وحالما استردت القوات الصفوية بعضاً من أنفاسها، حمل «قزاخان استاجلو» ـ شقيق «محمد خان» حاكم ديار بكر السابق[٥] ـ وجمع قوات من ماردين وأورفة وحاصر «ديار بكر»

---

(١) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٢٦.
(٢) وليد حمدي: الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، ١٩٢٢ ص ١٦.
(٣) E. Creasy: Op, Cit, P. 225.
(٤) نبذة عن ذكر تاريخ آل عثمان ص ٥١.
(٥) تاريخ قزلباشان: ص ٤٥.

لكن سكان ديار بكر وبمساندة من الجيش العثماني استطاعوا أن يبعدوا الخان المذكور، في الوقت الذي استطاع فيه إدريس البدليسي، مع مجموعة من الأمراء الأكراد، أن يتصدوا لحملة أتت لدعم قزاخان استاجلو، في منطقة قرب ارجيش الأرمنية[١].

وعلى الطرف المقابل، انتدب السلطان صدره الأعظم و «علي بن شاهسوار» لإنهاء غائلة علاء الدولة، كرد انتقامي لما فعله إبان ذهاب السلطان لمحاربة الشاه، قبل چالديران من جهة، ولإتمام سيطرته على التخوم الشمالية لبلاد الشام من جهة ثانية، وعسكر هو ـ أي السلطان ـ على مسافة قريبة من الإمارة. فاشتبك الجيش العثماني مع جيش علاء الدولة ذلقادر، ولم يرجع إلى سلطانه إلا بعد أن خرَّ علاء الدولة صريعاً بأرض المعركة[٢].

فكان من نتائج هذه المعركة، أن عيَّن السلطان «علي بن شاهسوار» ـ ابن أخي علاء الدولة ـ على إمارة مرعش وألبستان، على أن تكون السكة والخطبة للسلطان العثماني[٣]، فانتهى منذ لحظة تعيينه تلك نفوذ المماليك على تلك الإمارة وإلى الأبد. وإمعاناً في إظهار إرادته أرسل السلطان مبعوثه إلى القاهرة وحمّله صندوقاً، اشتمل على رؤوس (علاء الدولة وابنه ووزيره)، الأمر الذي أزعج السلطان الغوري لما حلَّ بعلاء الدولة من جهة، ولخروج إمارة ألبستان من الحماية المملوكية من جهة ثانية[٤].

ونتيجة للتقدم المتطرد في خضوع بلاد الجزيرة وشمال العراق تحت السيادة العثمانية، فقد نصَّب السلطان سليم «إدريس البدليسي» كمفوض للإدارة الأهلية في هذه الأقاليم[٥]، وأرسل له فرماناً سلطانياً يؤكد له فيه باتخاذ التدابير اللازمة لإقامة المؤسسات الإدارية المحلية، مع سبعة عشر علماً، وخمسمائة خلعة من الخلع السلطانية، لتوزيعها على رؤساء العشائر والأمراء المحليين، وهدية خاصة للبدليسي بالذات كمكافأة له لما قدمه من خدمات للسلطنة[٦].

أما آخر فصول السيطرة العثمانية على شرقي الأناضول (ديار بكر)، فقد كان عام ١٥١٦ م، في الوقت الذي كان فيه السلطان في بلاد الشام، حيث تمكنت فرقة من الجيش

---

(١) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٢٩.
(٢) وكان السبب الذي دعا السلطان سليم لا يشارك في المعركة، أن علاء الدولة ذلقادر كان جده لأمه. لمزيد من التفصيل انظر: لين بول ستانلي: المرجع السابق، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٩. عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، دمشق، ١٩٨٨، ص ٤٦.
(٣) نبذة في ذكر تاريخ آل عثمان ص ٥١.
(٤) فريدون بگ: المصدر السابق، ج ١ ص ٤١١ ـ ٤١٣. ابن أياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٦٢.
(٥) مينورسكي: الأكراد ملاحظات وانطباعات ص ٢٥.
(٦) سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث ص ٣٤٠.

العثماني بقيادة «بايقلي باشا» من إلحاق هزيمة منكرة بقوات قزاخان استاجلو قرب ماردين سقط على أثرها الخان المذكور، لتخلص منذ تلك اللحظة منطقة ديار بكر للحكم العثماني[1] كما كان لها نتائج مهمة، آلت فيه على أثرها مدينة الموصل للحكم العثماني المباشر[2].

في نهاية هذه الفقرة يمكن القول أنه كان لضم الأناضول الشرقية نهائياً إلى الأمبراطورية العثمانية، نتائج استراتيجية واقتصادية هامة، منها أنها حمت الهضبة الأناضولية في الشرق، من الغزاة القادمين من أواسط آسية[3] كما سيطر العثمانيون على المحاور الثلاثة:

١ ـ محور تبريز ـ إيروان ـ قره باغ ١٥١٥ م.

٢ ـ محور أماسية ـ كماخي ١٥١٥ م.

٣ ـ محور ديار بكر ـ ماردين ـ الموصل ١٥١٦ م[4].

وهذا يعني أن الدولة العثمانية وضعت يدها على طرق نقل الحرير الإيراني، التي تصل تبريز بحلب أو تبريز ببورصة، عدا عن أنها أمنت حدودها الشرقية بأن جعلت من الإمارات الكردية، جداراً يقيها إلى حد ما من أي هجوم محتمل من الطرف الصفوي.

أما على الصعيد الصفوي فقد كان لموقعة چالديران، وما تلاها من تطورات سياسية وعسكرية، نتائج مهمة منها:

١ ـ أدى انسحاب سليم الأول إلى أن يستمر الشاه إسماعيل قوياً في داخل إيران.

٢ ـ اهتزت مكانة الشاه في العراق، مما أفسح المجال لضمها إلى جسم الدولة العثمانية فيما بعد.

٣ ـ رغم أن الهزيمة قاسية، لكنها لم تكن قاتلة، فقد استطاع الشاه أن يُلملم قواته، وأخذ يقوم بمناوشات خفيفة على الحدود الغربية، إبان انشغال السلطان سليم في بلاد الشام ومصر[5].

٤ ـ كان لسياسة الخنق الاقتصادي التي مارسها السلطان سليم ضد الدولة الصفوية أن جعلت الشاه يبحث عن حليف قوي، وقد توفر له هذا الحليف في القوى البرتغالية النشطة على البحار، فعقد معهم معاهدة عوضته إلى حد ما عن خسرانه لنقاط استراتيجية كانت تربطه بعالم المتوسط[6].

---

(١) تاريخ قزلباشان: ص ٤٥. V. Parry: OP. Cit, P 71.

(٢) سيار الجميل: دراسات في السيطرة العثمانية على الموصل... ص ٣٣٣.

(٣) كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠.

(٤) محمد سهيل طقوش: المرجع السابق ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

(٥) عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٣٢.

(٦) نصر الله فلسفي: إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي ص ١٤ ـ ١٥.

تطورات الحدود في عهد السلطان سليمان القانوني ١٥٣٠ ـ ١٥٦٦ م:

لم تتجاوز الفاصلة الزمنية أربع سنوات بين موت السلطان سليم الأول ١٥١٢ ـ ١٥٢٠ م، وموت الشاه إسماعيل الأول ١٥٠١ ـ ١٥٢٤ م، كما لم يحدث بين الدولتين من عظائم الأمور بعد ضم العثمانيين لديار بكر سنة ١٥١٦ م، سوى أن الشاه إسماعيل، اغتنم موت السلطان سليم ١٥٢٠ م واستولى على گرجستان[1]، التي لم تكن حتى ذلك التاريخ ضمن دائرة الصراع بين الدولتين. لكنه بعد عدة سنوات من موت الشاه إسماعيل الأول ١٥٢٤ م أخذت المشاكل تدب على الحدود العثمانية ـ الصفوية، حيث تكمن أسبابها البعيدة في أن الشاه طهماسب ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م، تسلم الحكم ولم يتجاوز عمره الإحدى‌عشرة سنة الأمر الذي جعل حكم إيران الفعلي بيد الأمراء القزلباش[2]، ولما لم يكن بين هؤلاء الأمراء على وفاق تام فيما بينهم، تأخرت مساعيهم لإعادة عاصمتهم من يد خصومهم العثمانيين، إلى أن وجدوا أن الظروف مناسبة سنة ١٥٢٩ م[3]، إبان انشغال السلطان سليمان القانوني في حصاره لمدينة فيينا[4]، فأعدوا قوة هاجمت تبريز وجعلت من «أولمه تكه لوخان» حاكمها يلوذ باستانبول، وإبان سفره، وقعت خلافات بينه وبين «شرف خان» حاكم بدليس، أدت بالنتيجة إلى تغير السلطان سليمان تجاه شرف خان، فأصدر أوامره القاضية بتولي «أولمه تكه لو» حكومة بدليس فكان أن أعلن «شرف خان» عصيانه ضد الدولة وانحاز إلى الطرف الصفوي[5]، فأعدت الدولة العثمانية حملة بقيادة «إبراهيم باشا» ورفقة «أولمه تكه لو» لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، فسارت حملة الباشا والخان سنة ١٥٣٣ م إلى قونية، ومنها غادرت إلى حلب حيث أمضت الشتاء فيها[6]، وفي السنة التالية تابع الجيش العثماني سيره إلى ديار بكر، ومنها إلى «وان» ففتح القلاع المحيطة بها، لاعتبارها البوابة التي تؤدي إلى «خوي»، ومن خوي اندفع الجيش العثماني إلى تبريز، فدخلها دون حرب[7] وإبان مسيرة الجيش العثماني إلى تبريز، أعدّ السلطان سليمان القانوني حملة وقادها بنفسه مخترقاً المحور الشمالي (استانبول ـ قونية ـ قيصرية ـ سيواس ـ أرض روم) وذلك كسباً للوقت[8]، ثم اتجه إلى وان فخوي واصلاً إلى تبريز،

---

(١) مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر صفوي ص ٥٧.

(٢) P. Sykes: Op. Cit, P. 164.

(٣) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٤) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٥) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ٤٣٩. D.E. Pitcher: Op. Cit, P. 119.

(٦) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٦١.

(٧) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢٢٢.

(٨) روبرت أولسن: حصار الموصل ١٧١٨ ـ ١٧٤٣، ترجمة: عبد الرحمن الجليلي، الرياض، ١٩٨٣، =

فأقام فيها فترة وجيزة، ثم غادرها إلى سلطانية وفي سلطانية أخذ يُعد العدة للدخول إلى بغداد[١].

وحين أتم السلطان فتحه للعراق، غادرها سنة ١٥٣٥ م، متوجهاً إلى تبريز مرة أخرى، حيث أقام فيها عدة شهور ومنها رجع إلى استانبول[٢]. وفي الفترة التي أمضاها السلطان في العراق، اعترفت له بالتبعية كافة الإمارات الكردية الحاكمة، وقد كان أهمها:

١ ـ الإمارة الأردلانية في شهرزور:

يقع إقليم شهرزور إلى الغرب من سلسلة أورامان = (هاوران)، مجاورٌ لإقليم «هاورمان لهون» الفارسي، وحده الشمالي نهر ديالي، ويمتد إقليم شهرزور في الجنوب الغربي حتى ممر دربندخان، ويحده من الغرب السليمانية، ويفصله عن إقليم «قره جولان» كتف من جبل هاورمان يطلق عليه اسم «لرّه كزار»[٣].

ولما اقتضت إرادة السلطان سليمان القانوني بضم إقليم شهرزور، كلف قائده «حسين باشا» بهذه المهمة، فاصطدم مع حاكمه «مأمون بگ بن بيگه بگ» ـ من أسرة أردلان ـ وساقه أسيراً إلى استانبول، لكن «سرخاب بگ» ـ عم مأمون ـ استطاع أن يسترد أملاك ابن أخيه من يد العثمانيين وأعلن ولاءه للشاه طهماسب الأول[٤]. ومع إلحاح محمد بگ ابن مأمون، الرامي إلى العودة لحكومة أبيه، جهز السلطان سليمان حملة سنة ١٥٦١ م، احتلت قلعة ظلم = (زلم) أمتن وأحصن قلاع الولاية، فتساقطت باقي مناطق شهرزور بعدها بالتتالي، ومنذ ذلك التاريخ غدت ولاية شهرزور من عداد الإيالات العثمانية[٥].

٢ ـ الإمارة الصورانية في رواندوز:

تقع رواندوز على جانب نهر الزاب الكبير عندما يترك مجراه متجهاً إلى دجلة، وتتألف من وديان متوازية، وجبال ترتفع تدريجياً، عندما تشرف على تخوم إيران. وترجع

= ص ٦٢. البكري الصديقي: المصدر السابق ص ١١٩. مرتضى أفندي نظمي زادة: المصدر السابق ص ١٩٩. هيمسلي لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث: ترجمة: جعفر خياط، بيروت ١٩٤٩، ص ٢٣.

(١) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٦١ ـ ١٦٢.
(٢) مرتضى أفندي نظمي زاده: المصدر السابق، ص ٢٠١.
(٣) مينورسكي: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٣ ص ٤١٨.
(٤) ميرزا شكر الله سننجي: تحفة ناصري در تاريخ وجغرافيا كردستان، به اهتمام حشمت الله طبيبي، تهران، ١٣٦٦ هـ ش، ص ٩٦.
(٥) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ٨٤.

أهميتها لصلتها بطرق كردستان وهي جزء من المنطقة الكردية الجبلية التي يطلق عليها اسم كردستان الجنوبية[١]. وقد تطورت هذه الإمارة في عهد السلطان سليمان وأخذت تتسع على حساب جيرانها، وحين أخذت تهدد أوضاع الإمارة البابانية، حدّ السلطان من نفوذها بعد أن قتل أميرها «عز الدين شير» وألحق حكمها بأمير اليزيدية «حسين بگ الداسني»[٢].

٣ ـ الإمارة البابانية في السليمانية:

تقع السليمانية في كردستان الجنوبية، بين نهر ديالي وهو الحد الإيراني، والبلاد التي تساير كركوك والزاب الصغير[٣]، وقد أسند السلطان سليمان حكومتها للأمير البابانى «بوداق بن سليمان» ثم ما لبث أن نشب الصراع بينه وبين ابن عمه، فقضى السلطان أن يحكم اثنان من هذه الإسرة، وقد بقي أمر هذه الولاية مزعزعاً، تحاول الدولة الصفوية نزعه من الدولة العثمانية، لكن دون جدوى إلى نهاية القرن السادس عشر الميلادي[٤].

٤ ـ الإمارة البهادينية في العمادية:

تقع العمادية في شمال شرق الموصل على الزاب الصغير، وأهم قلاعها (عقرة دهوك، دير، بشرى، قلاده، عمراني، بازيران)[٥]. دانت بالولاء للدولة العثمانية وكانت طيلة عهد السلطان سليمان القانوني على وفاق تام معه، لكنها بعد وفاة السلطان ١٥٦٦ م دبت الفوضى فيها، لتسبب المشاكل للدولتين[٦].

٥ ـ وقد دان بالولاء للدولة العثمانية، مجموعة كبيرة من بگوات الأكراد في كافة مناطق الانتشار الكردي أمثال (حكام صاصون في نواحي أرمينية وحكام درتنگ = (حلوان)، وحكام «ماهي دشت»، وحكام كوركيل في جبل جودي، وحكام ولامرك وألباق الهكاريين، وحكام حصن كيفا الأيوبيين، وحكام الزرقية في ترجيل، وحكام اكيل، وحكام باكو، وحكام خيزان، وحكام مكس، وحكام اسبايرد، وحكام قلب وبطمان، وحكام ميافارقين، وحكام خون جوك)[٧].

---

(١) نيكتين، مادة رواندز: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١ ص ٢٠٥.
(٢) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق الحديث ص ١٠١. عباس العزاوي: عشائر العراق ج ٢ ص ١٥٦.
(٣) مينورسكي، مادة سليمانية: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٢، ص ١٨٣.
(٤) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ٢٨٠. عباس العزاوي: عشائر العراق ج ٢ ص ٩٨.
(٥) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ١٠٣. عبد العزيز نوار: تاريخ العراق الحديث ص ٩٩. عباس العزاوي: المرجع السابق، ١٩٣.
(٦) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ١٠٦.
(٧) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ٩٨، ١٩٠، ١٩١، ٣١٦، ٣١٨، ١٤١، ١٤٢، ١٥٢، ٢٤٧، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٥٣.

بالإضافة إلى هذه البيكات ـ مصطلح كردي يشير إلى مناطق حكم البگوات الأكراد ـ كان هناك حكام يدينون بالولاء تارة للعثمانيين وأخرى للصفويين أمثال (حكام البازوكي في مناطق كيفي وأرجيش وعدلجواز وألشكرد الأرمنية، وحكام دنبلي في سكمن آباد، وحكام بدليس، وحكام سهران، وحكام المحمودية في آشوت . . .)[1].

أما من دان بالولاء للدولة الصفوية، فيأتي على رأسهم حكام «سنندج» ـ وسنندج هي عاصمة إقليم كردستان الإيراني ـ حيث يحد هذا الإقليم من الشمال إقليم أذربيجان، ومن الشمال الشرقي قلعة صائن، ومن الشرق كرّوس، ومن الجنوب الشرقي همدان، ومن الجنوب كرمنشاه، ومن الشرق شهرزور[2] ويتكون هذا الإقليم من ثماني عشرة قصبة هي: (اسفند آباد، حسن آباد، أمير آباد، بلنكان، بيلاورات، كلات ارزان، كردوز، هوباتو، سارال، قراتوره، خور خوره، كرفتو، ساقز، بانه، مريوان، أورمان = (هارومان)، جوانمرود، روانسر، شادي آباد)[3]، وكان يحكمها سرخاب بگ ابن مأمون بگ الأول الذي دان بالولاء للدولة الصفوية، لكنه في عهد هلوخان بدأت هذه الإمارة تثير المشاكل بين الدولتين[4].

وممن كان يخضع للدولة الصفوية:

ـ حكام مكري في درياس ودول باريك وأختاجي وايلتمور وسلدوز، ولقد بقي حكام مكري يدينون بالولاء للدولة الصفوية إلى عهد الشاه محمد خدابنده ١٥٧٨ ـ ١٥٨٧ م، ثم تبدل الموقف ودانوا بالولاء للدولة العثمانية[5].

ـ أمراء المنصوري في سلطانية وزنجان وزرّين كمر، وقد أنيطت بهم حراسة الحدود في تلك النواحي[6].

ـ حكام گلهر: وكانوا يحكمون في بلاد القلاع (ديوزد، دودز، دزمان، كاكور، ماكور، كلانه) وقد استمروا على هذه الحال إلى بداية عهد محمد خدابنده فدانوا بالولاء للعثمانيين وهم بدو رحل يتنقلون بين حدود الدولتين في الصيف والشتاء[7].

---

(١) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٨، ٣٠٩، ٤٣٢، ٣٣٦، ٣٤٠.
(٢) مينورسكي، مادة سنة: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٢، ص ٢٧٠.
(٣) ميرزا شكر الله سنندجي: المصدر السابق، ص ٢٣ ـ ٥٣.
(٤) ميرزا شكر الله سنندجي: المصدر السابق، ص ٩٦، ١٠٢.
(٥) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ٢٨٤، ٢٨٥.
(٦) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ٣٢٩.
(٧) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ٣١٤ ـ ٣١٥. عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٠٧.

ـ حكام اللر الصغير في خرّم آباد: كانوا يدينون بالولاء للدولة الصفوية إلى بداية عهد محمد خدابنده، وبعد ذلك أظهر زعيمها «جهانگير» انقياده للدولة العثمانية[1].

بالإضافة إلى حكام برادوست، وحكام تركور، وحكام گلباغي، وحكام جكني وحكام زنگنه وغيرهم[2] . . .

وفي نهاية هذه الفقرة يجدر التنويه إلى أنه بحكم انتشار الأكراد في المناطق الأرمنية، وتسلطهم سياسياً على أجزاء كبيرة منها، أن غدت أرمينية من الناحية الانتوغرافية كردية ـ أرمينية[3]. ثم كان لتسلط الدولتين على المناطق الأرمنية، أن حرم الأرمن من الإدارة المحلية في تلك الآونة[4].

وفي أعقاب لجوء القاص ميرزا سنة ١٥٤٧ م، أخي الشاه طهماسب ـ حاكم شيروان ـ إلى البلاط العثماني[5]، وجد السلطان سليمان القانوني أن الفرصة مواتية تماماً لإعادة نفوذه في أذربيجان، التي استردها الشاه طهماسب لاعتبارات اقتصادية وسياسية ـ لأنها تمثل قاعدة الدولة منذ زمن التأسيس ـ.

وقد كانت دوافع السلطان متعددة منها أنه فقد تبريز أبرز النقاط الاستراتيجية على طريق الحرير، ثم رأى في شيروان بعداً استراتيجياً آخر، يمكّنه من وصل منطقة القوقاز بكل ممراتها ومسالكها بأرض روم، عدا عن أن شيروان تعتبر إحدى المناطق المهمة لإنتاج الحرير.

وبالفعل سار سنة ١٥٤٨ بصحبة القاص ميرزا على المحور الشمالي لأنه الأقرب إلى أذربيجان والأكثر جدوى لمرور الإمدادات من البحر الأسود[6]، وحين سمع الشاه طهماسب بخبر الحملة أحرق كل ما يمت بالحياة بصلة في الطريق التي سيسلكها خصمه، وغادر تبريز، فدخلها السلطان دون حرب، بعد أن استولى على شيروان[7].

ولما عاد السلطان إلى حاضرته سنة ١٥٤٩، آثر السير على الطريق الجنوبي تفضيلاً له على الطريق الشمالي[8]، وقد نتج عن هذا التحرك مسألتان:

---

(١) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ٥٣.
(٢) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ١ ص ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٣٥.
(٣) مينورسكي: الأكراد ملاحظات وانطباعات ص ٢٥.
(٤) رهر برن: المرجع السابق، ص ٦.
(٥) حسين مير جعفري: زندگاني القاص ميرزا، مجلة بررسيهاي تاريخي، شمارة ٥، سال يازدهم، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.
R. Savory: Iran under the Safavids, Cambridge, PP. 26 - 36.
(٦) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٢.
(٧) حسين مير جعفري: المرجع السابق، ص ١٥٩.
(٨) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٢.

الأولى: (على المستوى الصفوي) وفيها غير الشاه طهماسب عاصمته من تبريز إلى قزوين، إمعاناً منه على سلامة كرسي السلطنة من الضياع[١].

الثانية: (على المستوى العثماني) دخول گرجستان لأول مرة في دائرة الصراع بين الدولتين. ولما كانت أذربيجان وشيروان تمثلان بعداً اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً للدولة الصفوية أيضاً، جمع الشاه طهماسب الأول جنده، واندفع بهم مجتازاً أرمينية إلى أرض روم سنة ١٥٥٣ م، ثم تابع سيره، وحمل على العديد من الحاميات العثمانية على الحدود[٢]، في الوقت الذي كان فيه السلطان سليمان يزحف باتجاه الشرق عبر ديار بكر[٣]، فاسترد أرض روم بصعوبة بالغة، بعد أن ضُربَت ساقة جيشه، وأسرَ «سنان باشا» ـ أحد قواده ـ مما حدا بالسلطان سليمان، قبول عقد معاهدة صلح بين الجانبين سنة ١٥٥٥ م[٤]، تمَّ بموجبها اقتسام مناطق الأطراف ـ انظر تفصيل ذلك في الفصل الثالث من هذا الباب ـ بهدف إنهاء النزاع بين الجانبين.

ـ نقض الصلح وعودة الأزمة:

كان من نتائج صلح أماسية ١٥٥٥ م، أن هدأ النزاع بين الدولتين أكثر من عشرين عاماً، لكنه إثر وفاة الشاه طهماسب ١٥٧٦ م تسلم العرش الصفوي ابنه حيدر حسب وصيته، ولما لم يوافق هوى أمراء القزلباش، الشاه الجديد قتلوه، وتوّجوا أخاه إسماعيل[٥]، الذي لم يحكم سوى عدة شهور وأسلم الروح إلى بارئها سنة ١٥٧٧ م[٦] فشكل أمراء القزلباش مجلساً قرروا فيه إسناد العرش لمحمد ـ الابن الثالث للشاه طهماسب ـ الملقب بـ «خدابنده»[٧].

فكان لضعف هذا الشاه، بالإضافة إلى أنه كان شبه أعمى، أن تولى تسيير أمور البلاد مجموعة من الأمراء القزلباش، مع خير النسابيگم ـ زوجة الشاه[٨] ـ وما هي إلا فترة وجيزة حتى دبت الفوضى في إيران، وأخذ الأمراء القزلباش يتصادمون فيما بينهم، فوجد

---

(١) H. Braun: Iran under the Safavide, Leiden, 1969, P. 190.

(٢) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٨٠. بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق ص ١٣٠.

(٣) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٢.

(٤) البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ١٨٢. خانبابا بياني: المرجع السابق ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.
The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1978. IV. P. 35.

(٥) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٦٥.

(٦) والتر هينتس: شاه إسماعيل دوم صفوي، ترجمة: كيكاوس جهانداري، تهران، ١٣١٧ هـ ش، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٧) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٦٨.

(٨) P. Sykes: A History of Persia, London, 1963. P. 171.

العثمانيون الفرصة سانحة لاجتياح بعض المناطق المتعلقة بالصفويين، بعد أن فرغت من الجنود القزلباش، وذلك حين كتبت السلطنة إلى واليها «خسرو باشا» حاكم وان أن يمدها بالمعلومات عن أحوال الصفويين، فكتب الوالي للسلطان رسالة شجعه فيها على اقتحام إيران، لكن «محمد صوقوللو باشا» قدم للسلطان مراد الثالث ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥ م اعتراضاً اشتمل على ما يلي:

١ ـ إن الأجور والنفقات ستتضاعف، وإن لم يكن ذلك، فقد يؤدي إلى تمرد الانكشارية.

٢ ـ إن الرعية عاجزة عن تحمل المصاريف العارضية، وقد تتعرض للدمار من قبل الجيش.

٣ ـ حتى لو تغلبنا على الجنود الصفويين، فإنهم لن يُسلّموا للحكم العثماني.

٤ ـ لن يكون بالإمكان جمع نفقات الحرب من مصادر خارجية[١].

لكن السلطان وعلى الرغم من ذلك أصدر أوامره لجيشه بالتأهب، ليجدد نشاطه على الجهة الشرقية كتعويض عما منيت به بحريته من خسائر أثر معركة ليبانت ١٥٧١ م[٢]، وذلك بعد أن توفر السبب المباشر لها حين هاجمت قوة صفوية قافلة محملة من حرير گيلان في منطقة زنجان، فكان أن أصدرت الدولة مرسوماً قضى بمنع الاتجار، ليغدو هذا المرسوم السبب الرئيسي لقيام الحرب من جديد، بعد أن فُرض الحصار المتبادل على طول طرق القوافل عند مرورها عبر الحدود، استعداداً للحرب[٣].

وفي غمرة هذه الاضطرابات، قام «خسرو باشا» وحرض الأكراد للهجوم على أراضي الدولة الصفوية، ثم هاجم أذربيجان سنة ١٥٧٨ م واستولى على خوي وسلماس[٤]، في الوقت الذي أعد فيه السلطان مراد الثالث حملة بقيادة «مصطفى باشا» للاستيلاء على كافة مناطق گرجستان. لقد كانت معاهدة أماسية قد حددت مناطق النفوذ في گرجستان لكل من الدولتين، وحين سمع الشاه خدابنده بأخبار الحملة أعد حملة مماثلة سارت إلى چلدر حيث كان يعسكر الجيش العثماني، لكنها تراجعت حين وجد قائدها «تقماق سلطان» أن لا طاقة له بمقارعة الجيش العثماني، لكن الجيش العثماني تعقبها وأنزل بها خسارة فادحة واستولى بعدها على گرجستان[٥]. وأمام إلحاح السلطان على اجتياح أذربيجان، سارت حملة من استانبول بقيادة عثمان باشا وصلت إلى تبريز، فدخلتها دون حرب وأخذ جنودها

---

(١) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٣.

(٢) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨.

(٣) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٤) نصر الله فلسفي: زندگاني شاه عباس أول، تهران، ١٣٥٨ هـ ش، ج ١ ص ٧٧.

(٥) خانبابا بياني: المرجع السابق، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١. نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ١ ص ٧٨.

يعيشون فساداً ونهباً بسكان المدينة[١]، وفي تلك الآونة اصطدم الجيش الصفوي بقيادة حمزة ميرزا ـ ابن الشاه ـ بالحملة العثمانية لكن دون أن يحسم الأمر لأحد الفريقين، ولما توفي عثمان باشا، هاجم ابن الشاه الجيش العثماني وأجبره على الفرار إلى سلماس[٢]. وكان لفشل هذه الحملة أن احتدم الموقف السياسي في العاصمة استانبول، وبدت كأن هذه الحملات ترهق الدولة بالنفقات دون أن ترفدها بشيء جديد، وعلى الخصوص حين غدت الأزمة الاقتصادية في البلاد تنوء بثقلها على الشعب والحكومة معاً، فلم ير السلطان من بد من التحضير لحملة أخرى، أوكل قيادتها لفرهاد باشا استطاعت بعدها الوصول إلى تبريز[٣]، وحين قتل حمزة ميرزا ابن الشاه على يد القزلباش[٤] عمت الفوضى أرجاء إيران، مما مكّن الجيش العثماني من فرض سيطرته على كافة أنحاء كردستان وكرمنشاه وقره باغ وگنجه ونخجوان وشيروان[٥]، فاستطاعت الدولة أن تعوض جانباً من خسائرها، باستيلاء جيشها على گنجة وشيروان، وهما من أكثر المناطق إنتاجاً للحرير بعد گيلان[٦]، ثم أتى أحد البنود في معاهدة ١٥٩٠ ليؤكد عائدية هذه المناطق للدولة العثمانية[٧].

ـ الشاه عباس الأول والتفوق الصفوي في مناطق الأطراف:

مثّل العهد الذي حكم فيه محمد خدابنده قمة الفوضى والاضطراب، وذروة تسلط الزعماء القزلباش، وتدخلهم في البيت المالك الصفوي، وكان اغتيالهم لحمزة ميرزا منتهى ما كانوا يرنون إليه، فقام الأوزبك نتيجة لهذا الوضع واستولوا على هراة في أقليم خراسان[٨]، كما استمرت الدولة العثمانية تسعى جاهدة لتقليص حدود هذه الدولة، مستغلة الظروف ذاتها. ثم ما لبث أن أظهر التنافس بين زعماء القزلباش «مرشد قلي خان استاجلو» كأحد أبرز هؤلاء الزعماء الذي انتصر لعباس ميرزا ـ ابن الشاه خدابنده ـ وتوّجه شاهاً على البلاد سنة ١٥٨٧ م[٩]، ثم أعلن نفسه نائباً عنه، على الرغم من وجود الشاه خدابنده على قيد الحياة. وإبان انشغال الشاه عباس في تثبيت قواعد حكمه، استولى الأوزبك سنة

(١) محب الدين الدمشقي: رسالة في فتح تبريز، مخطوط، مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، رقم ٨٤٣٤، ص ٤ أ.

(٢) القرماني: المصدر السابق ج ٣ ص ٧٧. عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٤٥.

(٣) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ٢٤٦.

(٤) Savory: Iran under the Safavids, P. 74.

(٥) مريم مير أحمدي ص ٧٠. Savory: Op. Cit, P. 75.

(٦) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٤.

(٧) انظر الفصل الثالث من هذا الباب.

(٨) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ١ ص ١٦١ ـ ١٧٢.

(٩) P. Sykes: Persia, Oxford, 1922, P. 78.

١٥٨٩ م على مشهد، فرأى بعد وقوعه بين خصمين صعبي المراس، أن يقاتل أحدهما ويهادن الآخر، فعقد اتفاقية مع العثمانيين سنة ١٥٩٠ م، أملى فيها العثمانيون الشروط التي أرادوها دون أدنى اعتراض[١] منه، هادفاً من وراء ذلك كسب مزيد من الوقت، يمكّنه من تنفيذ مشروعه. لكنه حدث عقب توقيع المعاهدة ما لم يكن في الحسبان، فقد أعلن «أحمد خان» حاكم گيلان استقلاله عن الدولة الصفوية، بعد أن لمس أهمية مقاطعته، على الصعيد الاقتصادي وحالة الفوضى التي رافقت الدولة قبل اعتلاء الشاه عباس على الصعيد السياسي، ثم ما لبث أن اتصل بالروس وطلب منهم الدعم لتحقيق مشروعه، إلا أن الروس لم ينظروا إلى طلبه. فرأى الشاه عباس أن أفضل وسيلة لإنهاء غائلته هو القضاء عليه على الفور ودونما إبطاء، فهاجم گيلان سنة ١٥٩١ م، وأعادها إلى ممتلكاته بعد أن فرّ خانها لائذاً بالبلاط العثماني[٢]. هنا وجد السلطان مراد الثالث أن حرير گيلان غدا بمتناول يده إذا هو استغل هذا الظرف، وعلى الخصوص حين قلت موارد دولته من الحرير، وأدت بالنتيجة ومنذ سنة ١٥٨٦ م إلى توقف ثلاثة أرباع أنوال بورصة عن العمل[٣]. ولما كانت الدولة العثمانية قد فرغت لتوها من عقد اتفاقية ١٥٩٠ م، اقتضت مشيئة السلطان مكاتبة الشاه، كي يشفع للخان أحمد، لكان الشاه لم يجبه إلى طلبه[٤]، لإدراكه النوايا العثمانية التي تكمن وراء هذه الوساطة، فمثل بعمله هذا أول تحدّ للسلطنة من جانبه.

وإبان انشغال الشاه عباس في حروبه مع الأوزبك، توفي السلطان مراد الثالث وتسلم ابنه محمد الثالث ١٥٩٥ ـ ١٦٠٣ م، الذي آثر منذ تسلمه الحكم الراحة والسكينة، ودفع أمور دولته إلى وزرائه، وقد تميز عهده بتأزم الأحوال الاقتصادية في البلاد للأحوال التالية:

١ ـ ضعف السلطة المركزية وسوء إدارة البلاد.

٢ ـ تدفق الفضة الرخيصة من العالم الجديد إلى حوض المتوسط، التي أثرت على قيمة الآقجة العثمانية وقوتها الشرائية.

٣ ـ إحكام الأوروبيين سيطرتهم على سبل التجارة داخل بلاد السلطنة وخارجها.

كل هذا أدى إلى تأخر رواتب الجند، فتتالت ثوراتهم وكثر تذمرهم، فانهالت الهزائم على حدود الدولة من الطرف الأوروبي، وما أن أتى عام ١٥٩٦ م، حتى فقدت الدولة تسع عشرة ولاية، فضلاً عن سوء حالة الولايات المتبقية التي أخذت تتعرض للخراب، ويتعرض

(١) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٥٦.

(٢) إبراهيم بك حليم: تاريخ الدولة العثمانية العلية، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٠٦.

(٣) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٥.

(٤) إسكندر بگ تركمان: المصدر السابق، ج ١ ص ٥٢٩.

رعاياها للفقر والعوز، من جراء المظالم التي كانت تسودها، من قبل الجنود والولاة وجباة الضرائب[١].

وفي الوقت الذي بلغت فيه الدولة العثمانية هذا القدر من التردي، كان الشاه عباس الأول قد بدّل بنية جيشه الذي كان يعتمد على الجنود القزلباش، إلى جيش جديد جمعه من الگرجيين والأرمن وزوده بالأسلحة النارية وأطلق عليه اسم شاهسون، وذلك بمساعدة من الأخوين شيرلي الإنكليزيين، كما أنشأ مصانع للأسلحة أمكنه من خلالها الحصول على خمسمائة مدفع وأسلحة نارية خفيفة لآلاف من رماة البنادق[٢]. وعلاوة على ذلك قام بتغييرات جذرية على النظام الإداري لدولته ونقل عاصمته من قزوين إلى أصفهان الواقعة في قلب إيران، لتكون بعيدة المنال للعثمانيين[٣]. ولما أتم استحكاماته داخل دولته أخذ يتطلع إلى ردّ بعد دولته من الناحية الاستراتيجية.

فهاجم تبريز سنة ١٦٠٣ م، ودخلها على حين غرة في الوقت الذي كان فيه حاكمها وجنده خارج المدينة، وحين أراد حاكمها ردّ اعتباره، باغته الشاه في منطقة استعداداته، وتمكن من أسره، بعد أن أوهن جيشه بسحب جنود نخجوان وايروان من المعركة[٤] فحقق من حملته هدفين على غاية الخطورة.

أولهما: فوت الفرصة على العثمانيين من الاستفادة من موقع تبريز الاستراتيجي، الذي كان له كبير الأثر على الحالة الاقتصادية فيها.

ثانيهما: كسب تأييد الأرمن له، بعد أن تغير ولاؤهم عن الدولة العثمانية، هذا الكسب الذي مهد له الطريق بعد هذه الموقعة مباشرة، من الاستيلاء على إيروان ونخجوان[٥]، فحصل بذلك على نقاط استراتيجية من خصومة العثمانيين، لكونها تؤلف عقد مواصلاتية مهمة، بالإضافة إلى أنها تتمتع بتحصينات منيعة يصعب اختراقها من الناحية العسكرية.

وفي هذه الآونة، أي في سنة ١٦٠٣ توفي السلطان محمد الثالث، فخلفه على العرش ابنه أحمد الأول ١٦٠٣ - ١٦١٧ م، والدولة على ضعف شديد غير قادرة على ضبط أمورها إن في الداخل، لتزايد فتن الجند، أو في الخارج لنمو القوى الصفوية في الشرق والقوى

(١) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني رؤية مادية، دمشق، ١٩٨٧، ص ٣١.
(٢) بديع جمعة: الشاه عباس الكبير، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦٢ - ٦٣.
(٣) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1978, P. 36.
(٤) Braun: Op. Cit, P. 192. Savory: Iran under The Safavids P. 155.
(٥) بديع الجمعة: الشاه عباس الكبير ص ١٧٤. نصر الله فلسفي زندگاني شاه عباس أول ج ٥، ص ١٧١٦.

المجرية في الغرب[١]. وفور تسلمه للحكم أمر بالإعداد لحملة جعل على رأسها «سنان باشا» - جغالة زاده - ودفعها إلى الشرق، وحين وصلت إلى قارص، بوابة أرمينية إلى أذربيجان، أمر جغالة زاده جنده بالتوقف فيها، لوضع الخطط اللازمة للقتال، لكن الشاه عباس الأول فوّت عليه الفرصة، بعد أن بث جواسيسه فيها، وعرف أن خطته تستهدف استرجاع ايروان ونخجوان، فانسحب الشاه إلى تبريز، مستدرجاً خصمه إلى الداخل الصفوي، لمنع وصول الإمدادات إليه، ثم عمد إلى إحراق كافة مظاهر الحياة على الطريق التي سيسلكها الجيش العثماني، وردم الآبار، وأمر كافة السكان الأرمن القاطنين على جانبي الطريق بالرحيل، وأسكنهم في ضاحية قرب أصفهان[٢].

وقرب تبريز اشتبك الفريقان في عدة معارك حامية، أجبرت الجيش العثماني على الفرار إلى ديار بكر[٣]، فكان لهذه الموقعة نتائج أهمها في هذا السياق أن الشاه عزل گرجستان عن آسية الصغرى، حين سيطر على المواقع الاستراتيجية المهمة في أرمينية، مما فتح له المجال لمهاجمة شيروان سنة ١٦٠٧ م، فأسر حاكمها أحمد باشا وقائد جنده شمس الدين باشا، ومن بعدها سقطت بيد القوات الصفوية كل من (دربند وباكو وشماخي وگنجه)[٤]، ليحرم الدولة العثمانية من حرير هذه المناطق، والمناطق المجاورة لها، الذي كان يشكل مورداً مهماً لخزينتها.

وحيال فشل حملة جغالة زاده، أعدت السلطنة حملة أخرى سنة ١٦١٢ م سلكت الطريق الشمالي، إلى أرض روم، ثم اندفعت إلى تبريز، وفيها اصطدم الفريقان في معركة كبيرة، أجبرت العثمانيين على الانسحاب إلى أرض روم[٥].

فكان للمد والجزر هذا، أن ارتأى الفريقان عقد صلح يوقف النزاع بينهما حيث أظهرت مجمل الحروب التي دارت بينهما، أنها تتناول جانباً مهماً من اقتصادهما الذي يتمحور حول الحرير، إذ كان يمثل من الجانب العثماني مصدراً مهماً لرسوم الجمارك وبالنسبة للصفويين مصدراً لتجهيزهم بالنقود[٦] فنصّ أحد بنود المعاهدة التي عقدت في هذه الآونة - أي في سنة ١٦١٣ م - على أن تدفع الدولة الصفوية للدولة العثمانية مئتي حمل

(١) محمد فريد بگ المحامي: المرجع السابق، ص ٢٧٠ - ٢٧١.
(٢) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ٥ ص ١٧٢٦.
(٣) بديع جمعة: الشاه عباس الكبير ص ١٧٨ - ١٨٢.
(٤) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ٥ ص ١٧٤٤ - ١٧٤٥. مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٨١.
(٥) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٧٧.
(٦) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٦.

حرير ـ والحمل الواحد يعادل مئة وعشرة كيلوغرامات ـ مقابل توقف الدولة العثمانية في السعي للحصول على الأقاليم المنتجة له[1].

كان من المفترض أن تضع معاهدة ١٦١٣ م حداً للنزاع بين الدولتين، لكنه لما كانت هذه المعاهدة تنص في أحد بنودها أن تقوم لجنة لتحديد الحدود بين الدولتين، تقرر أن تكون گرجستان من نصيب الدولة الصفوية، الأمر الذي لم يرضِ حاكم كاخت الگرجستاني «طهمورث خان» فأعلن عصيانه على الدولة الصفوية، وأزاح حاكمها الصفوي[2] لكن جيش الشاه باغته سنة ١٦١٦ م واستولى على كاخت، مما اضطر طهمورث للجوء إلى البلاط العثماني، وحيال هذا الموقف، كسرت الدولة العثمانية الصلح حين جهزت حملة بقيادته، أرجعته إلى ما كان عليه[3]، وكان دافعها إلى ذلك إحداث جيب لها في عمق النفوذ الصفوي، يمدها بالحرير من جهة، ويجعلها على مقربة من تطورات الوضع في الدولة الصفوية. لكن الشاه عباس فوّت هذه الفرصة على العثمانيين، واستولى على گرجستان مرة أخرى، الأمر الذي جعل السلطنة تعد لحملة ضخمة تسلم قيادتها «محمد باشا»، الذي سار إلى ايروان الأرمنية[4] وحين لم يستطع فتحها عاد إلى ديار بكر، فكان تراجعه سبباً لعزله، فعزل وعين بدلاً عنه «خليل باشا» الذي سار بجيشه متجاوزاً أرمينية إلى أذربيجان فتبريز، حيث اصطدم الفريقان فيها بموقعة أدت إلى هزيمة العثمانيين هزيمة نكراء ردتهم على أعقابهم[5]، وكانت سبباً في عقد معاهدة ١٦١٨ م، في الوقت الذي جلس فيه على عرش السلطنة عثمان الثاني ١٦١٨ ـ ١٦٢٢ م[6].

ـ تسوية مشاكل الأطراف في عهد السلطان مراد الرابع ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠ م:

بدت السلطنة العثمانية عشية تسلم عثمان الثاني حكمها، في حالة من الفوضى والاضطراب، في الداخل وعلى حدودها الشرقية والغربية، وحين أراد هذا السلطان الحدّ من تسلط زعماء الإنكشارية، عزل من قبلهم، وأُرجِعَ عمه مصطفى مرة أخرى إلى الحكم، لكنه بعد مقتل السلطان عثمان الثاني ١٦٢٢ م، غرقت البلاد أكثر فأكثر في فوضى لم يعهد لها مثيل في تاريخ الدولة العثمانية[7]، وذلك من جراء الأزمة الاقتصادية الخانقة التي رافقها ازدياد أسعار السلع، لتدني قيمة الآقجة العثمانية على وجه

(١) انظر بنود المعاهدة في الفصل الثالث من هذا الباب.
(٢) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق، ص ٣٤٦.
(٣) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٨٢.
(٤) إبراهيم الطبيب: مصباح الساري ونزهة القاري، بيروت، ١٢٧٢ هـ، ص ١٥٠.
(٥) هامر: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٧٧٠.
(٦) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢٧٦. P.Sykes. Op, Cit, P. 178.
(٧) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٩.

العموم[1]. كل هذا أدى إلى تمكّن الشاه عباس الأول من امتلاك العراق سنة ١٦٢٤ م، في ذروة قوة دولته[2].

وقد برز موقف الأكراد جلياً حيال التطورات الأخيرة التي رافقت فتنة بكر صوباشي ١٦٢١ م في بغداد والتي أدت إلى الاستيلاء الصفوي على العراق، حيث أنه في نطاق الجهود الرامية لإنهاء غائلة بكر صوباشي تحالف «أحمد باشا» والي ديار بكر مع أكراد مرعش وسيواس والموصل وكركوك والعمادية، وشكّل حملة خيمت شمال مدينة بغداد، لكنها فشلت في ثني بكر صوباشي عن موقفه في الاستقلال بحكومة بغداد[3]، فردّ الشاه على تصرف الوالي بتدبير مماثل، حين انتدب «صفي قولي خان» ـ حاكم همدان ـ وأمره بالسير إلى بغداد، بعد أن دفع إليه قوات داعمة من أكراد لورستان وأردلان[4] الأمر الذي أربك أحمد باشا وأضعف موقفه في تحقيق الغاية المرجوة لحملته.

وفي إطار محاولات السلطنة لاسترجاع بغداد من الصفويين بعد سنة ١٦٢٤ م، أعد حسن باشا والي قره مان حملة دعمها بقوات كردية، وتمركز فيها قرب حصن كيفا وحين علم الباشا بقدوم القوات الصفوية تحرك صوب كركوك، فتسنى له مقارعة الجيش الصفوي عند آلتون كوبري، فكان بالنتيجة أن أجبر العثمانيون الصفويين على ترك كركوك، حيث دخلها الجيش العثماني، ليعود حكمها مرة أخرى للدولة العثمانية. ويعزى انتصار الباشا على الصفويين إلى حجم المساعدات البشرية التي قدمها الأكراد، علاوة على ما زودوه من معلومات جغرافية تمحورت حول طبيعة المسالك ومخارجها في المنطقة[5].

وحين توفي الشاه عباس الأول، تسلم العرش الصفوي صفي الأول ١٦٢٨ ـ ١٦٤٢ م، الذي تابع مسيرة سلفه في الحفاظ على حدود دولته ومكتسباتها، في الوقت الذي كان فيه العثمانيون يسعون جاهدين لاسترجاع بغداد. ولكي يصرف أنظار العثمانيين عن بغداد أعد حملة بقيادة «توخته خان» ودفعها إلى كردستان الغربية فاستولت على درنة ودرتنگ وشهرزور[6]. وعلى الطرف المقابل قاد الشاه حملة ضخمة سنة ١٦٣٣ م وسار بها إلى گرجستان، التي أعلن فيها حاكمها «طهمورث خان» ولاءه للدولة العثمانية بعد وفاة

(١) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٧١.
(٢) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ٥ ص ١٨١٦.
(٣) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ١٧٢ ـ ١٧٣، هيمسلي لونكريك: المرجع السابق، ص ٥٢.
(٤) مرتضى أفندي نظمي زاده: گلشن خلفا ص ٢١٧.
(٥) هامر: المصدر السابق، ج ٣ ص ١٨٨٩.
(٦) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

الشاه عباس الأول، وحين وجد الحاكم الگرجستاني أن لا طاقة له في مقارعة الجيش الصفوي، فرّ من بلاده، فدخلها الشاه، وفيها جهز الشاه حملة بلغ تعداد أفرادها نحو ثلاثين ألف مقاتل، ودفعها بقيادة توختة خان إلى وان فاستولت عليها، الأمر الذي جعل السلطان مراد الرابع ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠ م يصدر أوامره إلى كل باشوات الحدود في التأهب لمقاتلة الصفويين[١]، حيث ترافق هذا الأمر مع اكتمال استعداداته لاسترجاع بغداد[٢]. وفي الحملة التمهيدية سنة ١٦٣٥ م، والتي قادها بنفسه سار مع قواته إلى إيروان ـ أعتى القلاع تحصيناً في الحدود آنذاك ـ وضرب حولها الحصار، لكنه لم يتمكن من فتحها إلا بعد أن أغرى حاكمها «ميرگونة خان» بحال تسليمه لها أن يسلمه باشوية حلب، ففتح ميرگونة خان «أبواب المدينة» ليدخلها الجيش العثماني ومنها توجّه إلى تبريز ١٦٣٦ م، وما كاد يصلها حتى فرّ منها حاكمها الصفوي «رستم خان» حيث دخلتها القوات العثمانية دون مقاومة تذكر[٣].

ثـم أن الشـاه استغـل عـودة السلطـان إلـى استـانبـول فهـاجـم ايـروان، وضـرب حولها الحصار فترة وجيزة، تمكن بعدها من فتحها ثانية فأقام فيها حتى رتب شؤونها، ثم تركها وعاد إلى أصفهان[٤].

وبعد أن أتمّ السلطان مراد الرابع فتحه لبغداد سنة ١٦٣٨ م[٥]، قضى فيها وزيره الأعظم «مصطفى باشا» زهاء ستين يوماً، ثم غادرها إلى شهربان = (المقدادية) وإبان إقامته فيها وصله وفد صفوي برئاسة «محمد قولي خان» واقترح عليه عقد صلح بين الجانبين، فعلق الصدر أمر الصلح، حتى يتم انسحاب القواب الصفوية من درنة ودرتنگ، وحالما انسحبت القوات الصفوية من المنطقتين المذكورتين ودخلتها القوات العثمانية[٦] اجتمع «صاروخان» رئيس الوفد الصفوي مع مصطفى باشا الصدر الأعظم في منطقة زهاب سنة ١٦٣٩ م تقرر في نهايته اقتسام مناطق الأطراف، فكانت حصة الدولة العثمانية كل من (بغداد، البصرة، الموصل، كردستان الغربية) وحصة الدولة الصفوية كل من (أذربيجان الشرقية، كردستان الشرقية، أرمينية، گرجستان)[٧].

---

(١) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.
(٢) عبد الرحيم مصطفى: في أصول التاريخ العثماني ص ١٥٢.
E. Creasy: History of the Ottoman Turks, Beirut, 1961, P. 253.
(٣) إبراهيم بك حليم: المرجع السابق، ص ١٣٢ ـ ١٣٣. سعيد برجاوي: المرجع السابق ص ١٥٧.
(٤) رزق الله منقريوس الصرفي: المرجع السابق، ج ٣ ص ١٩٠.
(٥) مرتضى أفندي نظمي زاده: المصدر السابق، ص ٢٣٢. هامر: المرجع السابق، ج ٣ ص ٢٠٣٥.
(٦) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ٢٣٧.
(٧) حسان حلاق: المرجع السابق ص ٤٢٩. عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق ص١٠٥.

وهكذا تمت بمقتضى هذه المعاهدة تسوية مشكلة الأطراف بين الدولتين، هذه التسوية التي استمرت قرابة ثمانية عقود من الزمان أي إلى ما قبل سقوط الدولة الصفوية بعقدين على وجه التقريب لتستقر على الشكل الآتي:

أ ـ كردستان: دان أكراد أردلان للدولة الصفوية في عهد مبكر من تاريخهم، لكنه حين بلغ أميرها «هلوخان» ـ المعاصر للشاه عباس الأول الصفوي ـ من المنعة والقوة مبلغاً لا يستهان به، خلع ولاء عشيرته عن الدولة الصفوية، مما جعل الشاه يتخذ تدابير قاسية أعادته إلى صوابه. وفي الفترة التي أعلن فيها استقلاله دانت له بعض قبائل شهرزور بالطاعة، فزادت دواعي الخلاف بين الدولتين العثمانية والصفوية[١]، حتى أتى ذكره في معاهدة ١٦١٣ م، في بند تعهدت فيه الدولة الصفوية بعدم حمايته[٢]، لكي يتسنى للدولة العثمانية ردّ أكراد شهرزور إلى طاعتها. ثم أتت معاهدة ١٦٣٩ م لتقرر ضم كردستان الشرقية = (كردستان إيران) نهائياً إلى الدولة الصفوية[٣] كما شمل هذا الضم ضمناً أكراد كرمنشاه وگلهر[٤] أما كردستان الشمالية والغربية، فقد دانت بالولاء للدولة العثمانية بموجب معاهدة ١٦٣٩ م، دون أن تؤخذ بعين الاعتبار قضية قبائل الجاف الكردية المتنقلة على حدود الدولتين، وهذه القبائل تقسم من الناحية السياسية إلى قسمين:

الأول: جاف العراق ويقال لهم «جاف مرادي».

الثاني: جاف إيران ويقال لهم «جاف جوانرودي».

وفي المعاهدة المذكورة جاء ذكر فرعين من جاف العراق هما (ضياء الدين وهاروني) وفرعين من جاف إيران هما (بيره وزردويكه) ولما كانت قبائل جاف إيران تميل إلى الدولة العثمانية، كانت كثيراً ما تخلق المشاكل على الحدود بين الدولتين[٥]. وأخيراً، فقد شمل التقسيم قبائل «هاورامان» القاطنة على الحدود العراقية الإيرانية، وفي الأنحاء المطلة على شهرزور وناظرة إلى قلعة ظلم، وبموجب المعاهدة تقررت عائدية السفح الغربي لجبل هاورمان للدولة العثمانية، والقسم الشرقي منه لإيران، وأن الحدود الفاصلة هي منتصف ذرى الجبل المذكور[٦].

---

(١) شكر الله سننجي: المصدر السابق، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٢) شاكر صابر الضابط: العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد، ١٩٦٦، ص ٢٤ ـ ٢٥.
(٣) عبد الرضا شنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٠٥.
(٤) رهر برن: المرجع السابق، ص ١٠ ـ ١١.
(٥) عباس العزاوي: عشائر العراق، ج ٢ ص ٤٣.
(٦) عباس العزاوي: المرجع ذاته ج ٢ ص ٨٥.

ب ـ أرمينية: بعد حركة المد والجزر التي طالت المناطق الأرمنية وعاصمتها ايروان، كما مرّ معنا فيما سلف، تقرر في معاهدة ١٦٣٩ م، أن تكون قارص في الشمال الغربي الحد الفاصل بين الدولتين، على أن تهدم ناحية «مغاذيرد» ـ الواقعة حالياً في الأراضي التركية ـ أما في جهة الجنوب والجنوب الغربي، فقد ضمت نخجوان وماكو ودوگبيازيد إلى الدولة الصفوية والجهة الغربية لهذا الخط، فقد ضمت إلى الدولة العثمانية[١].

جـ ـ أما أذربيجان وگرجستان، فلم يعد للدولة العثمانية أدنى علاقة بهما، حسبما جاء في المعاهدة المذكورة[٢].

---

(١) رهر برن: المرجع السابق ص ٦.

(٢) انظر الصفحة ١٩٥.

الفصل الثاني

الصراع على دواخل العراق العربي وموقف القبائل العربية من العثمانيين والصفويين

المدخل:

لم يكن العراق من وجهة نظر الجغرافيا الطبيعية، مجرد بلد يقع بين الدولتين العثمانية والصفوية، بل كان يمثل بعداً استراتيجياً واقتصادياً للدولتين في آن معاً، ولقد بدأت علاقته بالدولة الصفوية منذ العهد المبكر لقيامها، حيث كانت خصوبة أراضيه إحدى الدوافع المهمة لهذه الدولة، والتي يمكن من خلالها أن تسدّ بعضاً من حاجات الإيرانيين الغذائية، أما الدافع الأهم للقوى الصفوية فهو السيطرة على الطريق التجاري المار بديار بكر والموصل، والذي يقطع عمق وادي الرافدين إلى الخليج العربي/ الفارسي عبر بغداد. ومن جهة أخرى، تمثل الموصل إحدى أهم محطات الطريق الدولي، وبوابته الطبيعية في شمالي العراق، التي تسمح بالنفاذ إلى الأناضول أو بلاد الشام[١] كل هذا جعل الاستيلاء الصفوي على العراق ١٥٠٨ م ضرورة ملحة[٢]، بعد الحصار التجاري الذي فرضته السلطنة العثمانية في أواخر عهد السلطان بايزيد الثاني ١٤٨١ ـ ١٥١٢ م على حركة التجارة الإيرانية، هذا الحصار الذي حتّم تحول التجارة الصفوية إلى المحاور الجنوبية[٣] التي تصل الموصل بحلب وساحل المتوسط، كمخرج لا يقل أهمية وديناميكية عن محور أرض روم ـ بورصة. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم أسباب السعي الحثيث للصفويين في السيطرة على المناطق الاستراتيجية الجنوبية للأناضول وصولاً إلى بلاد الشام فالبحر المتوسط.

---

(١) محمد سهيل طقوش: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٣٩.

(٢) عالم آراي صفوي: ص ١٢٣. نظام الدين مجير شيباني: تشكيل شاهنشاهي صفوية ص ١٠٩.

(٣) محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

لكن هذا الأمر كان يتعارض بشدة مع مخططات السلطان سليم، الرامية إلى وضع حدّ للامتدادات الصفوية التي تستهدف البقاع المهمة التي تحيط بدولته من جهة الشرق والجنوب، ولما كانت خطته تستلزم الحرب بين الطرفين، فقد عمد إلى تضييق الحصار أكثر على التجارة الصفوية، للحؤول دون أن ينال الصفويون عدة الحرب المتضمنة معدني النحاس والحديد والعمل على ضرب تجارة الحرير الإيراني التي تعتبر إحدى أهم مصادر إيرادات الدولة الصفوية آنذاك[1].

ولكي يحقق السلطان سليم الأول غايته تلك أعد جيشاً جراراً، وانطلق به من حاضرته استانبول إلى جهة الشرق، وصولاً إلى سهل چالديران سنة ١٥١٤ م[2]، حيث كسرت قواته القوات الصفوية ليستولي على عاصمة الشاه بالذات.

ومهما كانت الظروف التي جعلته يترك تبريز ويقفل راجعاً إلى أماسيه، فلقد حقق الغاية من حربه لأن الأحداث التي تلت هذه الموقعة كانت تؤكد على أنه من أولويات سياسته السيطرة على النقاط الاستراتيجية وما تشتمل عليه من مسالك وطرقات، إذ عليها تسير القوات وقت الحرب، والتجارة وقت السلم. نعم، كان هنالك عوامل عدة دعت السلطان سليم إلى عدم المضي في العمق الإيراني، منها: تذمر الجند ومعارضة بعض أمراء الجيش وخلو المعسكر العثماني من المؤن، بعد أن طبق الشاه إسماعيل سياسة الأرض المحروقة على المسالك التي مرّ عليها الجيش العثماني، وهجوم فصل الشتاء، وعدم وجود الألبسة والأغطية اللازمة لهذا الجيش[3]. لكن خطته في العودة تؤكد ما نرمي إليه، فقد استولى على ايروان حاضرة أرمينية وإحدى أعتى حصونها، فأمّن بذلك جداراً يصعب اختراقه إلى آسية الصغرى. أما الخطوة الجبارة في هذا السياق فهي سيطرته على منطقة مرعش وألبستان[4] التي فتحت له المجال للسيطرة على ديار بكر شرقي الأناضول[5].

ففي هذه المحطة أخذت الأحداث شكلاً آخر، أسفر عن نتائج ثابتة استمرت إلى زمن الحرب العالمية الأولى في العقد الثاني من القرن العشرين.

وقد كان من نتائج حرب چالديران أن استمر الصفويون في الحفاظ على منطقة «ديار بكر» بكل ما يمتلكون من قوة، فبعد الكسرة الأولى التي تلقاها قراخان استاجلو حاكم «ديار بكر» الصفوي على يد بايقلي باشا، عاد واصطدم مرة أخرى معه سنة ١٥١٦ في معركة

(١) سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث ص ٣٣٣.
(٢) R. Savory: Op, Cit, Chapter III. PP. 90 - 93.
(٣) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ٨٤٠ ـ ٨٤١.
(٤) نبذة في ذكر ملوك آل عثمان ص ٥١.
(٥) سيار الجميل: المرجع السابق ص ٣٣٩.

فاصلة بمنطقة كاركانيد ـ جنوب ماردين ـ أسفرت عن مقتل الخان المذكور وهزيمة قواته شرّ هزيمة[1].

أما من الناحية الاستراتيجية فقد فتحت هذه المعركة الباب على مصراعيه لمدينة الموصل، التي تمثل أقرب نقطة إلى موقع معركة كاركانيد، ونظراً لما كانت تتمتع به الموصل من علاقات سياسية مع إقليم الجزيرة وغيره من أماكن الأطراف، لذا جاء خضوعها للعثمانيين بمثابة المفتاح الذي فتح الباب لسقوط معظم المناطق في شمال العراق بقبضة العثمانيين، كما فتحت الطريق الصعب أمام السلطان سليمان القانوني، ليفتح كافة مناطق العراق سنة ١٥٣٤ م[2]، ومع السيطرة العثمانية على مدينة الموصل، وجد السلطان سليم أن الحاجة تدعوه إلى استكمال السيطرة على المحور التجاري الذي يربطها بحلب، فأخذ يعد العدة لهذا الأمر بعد أن توفرت له كل المسببات لحربه مع المماليك، منها:

١ ـ عرقلة ساقة جيش السلطان سليم، قبيل معركة چالديران، التي أعدّ لها السلطان الغوري ١٥٠١ ـ ١٥١٦ م، وكان أداتها علاء الدولة ذلقادر.

٢ ـ كون شمالي بلاد الشام ما يزال مرتعاً لأتباع الطريقة الصفوية، الميالين للحكم الصفوي، إذ كان يشكل انتشارهم في هذه النواحي خطراً للسلطنة قد يتلوه امتداد فعلي للدولة الصفوية.

٣ ـ سوء الأحوال الاقتصادية بعد ركود التجارة في البحر المتوسط للتواجد البرتغالي في سواحل آسية الجنوبية.

٤ ـ إيواء الغوري للعديد من أفراد البيت المالك العثماني.

لكن العامل المباشر لهذه الحرب اعتقاد السلطان سليم بوجود إئتلاف ما بين الصفويين والمماليك ضده، إلا أن الحقيقة تؤكد غير ذلك، فقد كانت العلاقة بين الجانبين (المملوكي والصفوي) علاقة مداهنة عدائية أكثر منها ودية[3]، والذي يبرر اعتقاد السلطان

(١) سيار الجميل: دراسات في السيطرة العثمانية على الموصل وأقليم الجزيرة سنة ١٥١٦ م وبدايات الصراع العثماني ـ الإيراني «الصفوي» في عهد السلطان سليم الأول، مجلة «حولية بين النهرين» العدد ٣١، ١٩٨٠، ص ٣٣٣.
(٢) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦.
(٣) لمزيد من التفصيل حول العلاقات الصفوية المملوكية انظر:
ـ ابن أياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور ج ٢، ص ٣٩، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٢٨، ٢١٩، ٢٦٦، ٢٧١.
ـ ابن طولون: مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة ١٩٦٢، ج ١، ص ٢١٦، ٣٥٤، ٣٥٧.
=

سليم هو أنه في الوقت الذي كان فيه يعد العدة للقاء المماليك، وقع بيده كتاب قد أرسله السلطان الغوري إلى الشاه جاء فيه: «... إني معينك عليه، [أي على السلطان سليم][1]...» فتأكدت وساوسه وشكوكه تجاه الغوري، وعلى الخصوص إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور المهم لجواسيسه في البلاط المملوكي أمثال «يونس العادلي وإبراهيم السمرقندي» ومكاتبتهما له عن أحوال الدولة المملوكية[2]، والعجمي البشنقجي العميل المزدوج الذي كان يعدّ المعاجين المكيفة للغوري، ويعمل على نسج المودة بينه وبين الشاه إسماعيل، ومن ثم التحاقه بركاب السلطان سليم حين دخل حلب[3].

أجل، لقد كانت الدوافع كثيرة لدى العثمانيين لاجتياح دولة المماليك، لكن أهمها ـ كما أسلفنا أعلاه ـ هو استراتيجي لربط ديار بكر والموصل بحلب للإفادة من متاجر الشرق، وعلى رأسها الحرير خصوصاً بعد خلوص تبريز للعثمانيين، وخنق الاقتصاد الإيراني كتمهيد لإسقاط الدولة الصفوية. أما من الناحية الجيوسياسية، فلم تعد المنطقة تحتمل ثلاث قوى، فدارت الدائرة على المماليك، بعد أن خاض العثمانيون معهم معركتين، إحداهما في مرج دابق قرب حلب ١٥١٦ م[4]، والثانية في الريدانية بمصر سنة ١٥١٧ م[5]، مما أسفر عن نتائج خطيرة أهمها:

١ ـ سقوط دولة المماليك وخلوص مصر وبلاد الشام للسيطرة العثمانية، مع اعتراف كل من أشراف مكة وحكام اليمن بالتبعية للعثمانيين، من الناحية الجيوسياسية.

٢ ـ استيلاء العثمانيين على المحاور الاستراتيجية التالية:

آ ـ خط تبريز ـ الموصل ـ حلب على الطريق الأفقي.

ب ـ خط حلب ـ دمشق ـ القدس ـ غزة ـ خان يونس على الطريق العامودي.

جـ ـ خط الريدانية ـ القاهرة ـ الإسكندرية، الخط الذي يخترق مصر إلى بلاد الشام.

وهنا يمكن القول، أن الخط الأول قد منع الصفويين من الوصول إلى إتمام هدفهم الاستراتيجي الرامي إلى مدّ نفوذهم إلى حوض المتوسط، ليزيد في الوقت ذاته من إحكام

= ـ أعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الكبرى، تحقيق: محمد دهمان، دمشق، ١٩٦٤، ص ١٨٨، ١٩٠.

(١) ابن الحنبلي: در الحبب في تاريخ حلب، ج ٢ ق ١ ص ٥٣.
(٢) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٥ ص ٧٦.
(٣) ابن الحنبلي: المصدر السابق، ج ٢ ق ١ ص ٥٣، ٥٤.
(٤) ابن زنبل الرمال: المصدر السابق ص ١٨. Pitcher: Op, Cit, P. 105.
(٥) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٥ ص ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦. البكري الصديقي: المصدر السابق ص ٨٨ ـ ٨٩.

العثمانيين للحصار الاقتصادي الذي فرضوه من قبل[1].

ـ ١٥٣٤ م وبدء السيطرة العثمانية على وسط وجنوب العراق:

خلصت الموصل في شمالي العراق للعثمانيين أثر معركة كاركانيد ١٥١٦ م، لكنها في سنة ١٥١٨ م أُلحقت بالإدارة العثمانية مباشرة، واعتبرت في بادىء الأمر سنجقاً يتبع إيالة دياربكر[2]، وقد بقيت على هذا الوضع إلى سنة ١٥٣٤ م، حيث أنه قبيل هذا التاريخ أخذت تتسارع الأحداث بين الدولتين في ظل حكومة السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م من الجانب العثماني، وحكومة الشاه طهماسب الأول ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م من الجانب الصفوي، وقد كان المحرك الأول لهذه الأحداث أنه بعد موت الشاه إسماعيل الأول، طمع في حكم بغداد «ذو الفقار ابن نخوذ سلطان موصلو» ـ نائب الشاه فيها ـ ولكي يتقي التصادم مع القوات الصفوية، وضع نفسه تحت الحماية العثمانية بعد أن دعا للسلطان على المنابر وسك النقود باسمه[3]، ولما كانت الظروف غير مواتية على الصعيد الصفوي، لصغر سن الشاه، الذي ترافق مع قيام الفوضى بين زعماء القزلباش[4]، وعلى الصعيد العثماني لانشغال السلطنة بحروبها مع أوروبة، وتحديداً مع المجر، حيث خاضت مع المجريين معركة موهاج ١٥٢٦ م، والذي تبعها محاصرة العثمانيين لمدينة فيينا ١٥٢٩ م[5] في الوقت الذي كان فيه الصفويون، يعدون العدة لاسترجاع بغداد، فتمّ لهم استرجاعها بالفعل سنة ١٥٣٠ م، بعد أن فرّ ذو الفقار سلطان موصلو لائذاً بالبلاط العثماني[6]. كل هذا جعل السلطان القانوني يتم صلحه مع النمسا سنة ١٥٣٣ م[7]، ليلتفت إلى جهة الشرق لإكمال مخططات سلفه السلطان سليم، بعد أن توفرت العوامل المباشرة في الرد على الصفويين، بعد انتهاكاتهم الأخيرة تلك.

أما العامل الحقيقي لتحرك السلطان، فقد تناول دون شك الجانب الاستراتيجي، خصوصاً بعد أن استرجع الصفويون عاصمتهم تبريز[8]، ومتنوا وجودهم في بغداد ١٥٣٠ م حفاظاً على منافعهم الاقتصادية فيها.

(١) محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص ١٦٠.
(٢) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٢.
(٣) علي الأعظمي: تاريخ الدول الفارسية في العراق، بغداد ١٩٢٧، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٤) عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٤٣. Sykes: Op, Cit, P. 164.
(٥) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢١٦ ـ ٢١٨. إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ٦٥.
(٦) حسين مير جعفري: نامه أي از شاه طهماسب صفوي به سلطان سليمان قانوني، مجلة برر سيهاي تاريخي شمارة ٥ سال دهم ص ١٤١. عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ٤٦.
(٧) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢١٩.
(٨) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

وبالفعل جهّز السلطان حملة بقيادة صدره الأعظم «إبراهيم باشا»، ودفعها صوب بغداد، فسارت الحملة على محور (قونية ـ أضنة ـ أنطاكية ـ حلب) وفي دياربكر توقفت الحملة لخلاف نشب بين قادتها، فقد أراد الصدر الانحراف إلى الموصل للوصول إلى بغداد، بينما كان رأي اسكندر چلبي ـ الدفتر دارباشي ـ الذهاب إلى بدليس، معتقداً أنه إذا ما سقطت تبريز تسقط بغداد، هذا الخلاف جعل السلطان يقود حملة اجتازت المحور الشمالي (قونية ـ قيصرية ـ سيواس ـ أرض روم) ومنها انحرف إلى تبريز فدخلها بعد فترة وجيزة من دخول صدره إليها[1] ثم ما لبث أن ترك تبريز واتجه إلى سلطانية، وأخذ يعدّ العدة لاجتياح بغداد[2]، وقد كانت دوافعه متعددة منها:

١ ـ **على الصعيد الجيوسياسي**: أنه وجد من العسير التوغل داخل الأراضي الإيرانية، لانتشار الجنود القزلباش الأمر الذي سيعرض ساقة جيشه للهجمات المفاجئة مع قدوم فصل الشتاء[3].

٢ ـ **على الصعيد الاستراتيجي**: لأهمية بغداد والبصرة التي تليها ذات المنفذ البحري على الخليج العربي/ الفارسي، بعد أن ضعفت التجارة على المتوسط عموماً.

وحالما استكمل الجيش العثماني استعداداته، اندفع صوب بغداد في السنة ذاتها أي في سنة ١٥٣٤ م ـ فدخلها دون حرب[4].

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان يرتب شؤون بغداد، قدم له راشد ابن مغامس ـ شيخ قبيلة المنتفق وحاكم البصرة ـ ولاءه للسلطنة، فاكتفى السلطان بذلك دون أن تتوغل قواته في البصرة[5] لكن حاجة العثمانيين الماسة لميناء لهم على الخليج، يخدم مصالحهم التجارية والعسكرية، جعل الولاء المنتفقي، غير كاف لخدمة المصالح تلك، فانتهزت السلطنة الفرصة سنة ١٥٤٦ م وانقلبت على أمير المنتفق إثر تأييده لثورة أحد شيوخ القبائل العربية المجاورة له، فاعتبر تأييده عصياناً، جعل أمر الصدام بين القوات العثمانية والقوات القبلية العربية لا بد منه، وبالفعل اصطدم الطرفان في معركة أسفرت عن هزيمة العرب، فدخل العثمانيون مدينة البصرة، ليؤول حكمها للسلطنة مباشرة منذ ذلك التاريخ[6]. لكنه

---

(١) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٢.
(٢) شرف خان البدليسي: المصدر السابق ج ٢ ص ١٦١ ـ ١٦٢. محمد فريد بك: المرجع السابق ص ٢٢٢.
(٣) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٣٠.
(٤) البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ١١٩. هيمسلي لونكريك: المرجع السابق، ص ٢٣.
(٥) عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر «مصر والعراق» بيروت، ١٩٧٣. ص ٣٣٧.
(٦) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

وعلى الرغم من خضوع البصرة للسلطنة العثمانية، فقد كان هذا الخضوع قلقاً وغير مستقر، وذلك لوجود تركيبات عشائرية متعددة، تميزت علاقاتها بالصراع المستمر والتعديات عبر الحدود، لعدم وجود ولاء واضح لها لأي من الدولتين، فضلاً عن أن مفهوم الحدود لم يكن واضحاً في أذهان شيوخ القبائل[1]، حيث أنه لم تمضِ ثلاث سنوات على ضم البصرة من قبل العثمانيين، أخذت القبائل العربية تشن حملاتها على البصرة وتقطع الطرق على القوافل التجارية[2]، وقد كان أبرز هذه التعديات حملة ابن عليان ـ من قبيلة طي ـ التي حاصرت هذه المدينة حصاراً طويلاً، جعلت واليها يطلب المدد من والي بغداد «علي باشا» فرفع بدوره هذه القضية إلى الدولة، فكلفته الدولة بقيادة حملة لتأديبها بدعم من والي سيواس، لكنها فشلت، وكذلك فشلت حملة أخرى ١٥٦٦ م، لاعتماد ابن عليان وأتباعه على مباغتة القوات العثمانية ضمن أراض تكثر فيها المتاهات والأهواز والمسالك الوعرة، مستفيداً من جهل القوات العثمانية بجغرافية المنطقة[3]. ولم تستطع الدولة السيطرة على ابن عليان إلا بعد أن مارست عليه حصاراً اقتصادياً قطعت من خلاله الأشجار وأتلفت المحاصيل، فركن ابن عليان وأفراد قبيلته للصلح، حيث تعزى قوة ابن عليان والأعمال التي قام بها، إلى تأييد ودعم الأمير المشعشعي السيد مبارك ـ نائب الصفويين في الأهواز ـ ورغبته في ضم البصرة إلى الممتلكات الصفوية[4] وبعد فشل المحاولات الصفوية الرامية إلى احتلال البصرة وكسب ولاء قبيلة ابن عليان، قررت السلطنة ما يلي:

ـ تدين قبيلة ابن عليان بالولاء للدولة العثمانية.

ـ يتعهد شيخها بدفع خمسة عشر ألف ليرة ذهبية إلى خزينة البصرة[5].

وحين ضمت منطقة الإحساء إلى السلطنة العثمانية سنة ١٥٥٥ م، أصبح العراق يشتمل على خمس إيالات هي: (الموصل، بغداد، البصرة، شهرزور، الإحساء)[6].

ومع ضعف السلطة المركزية للسلطنة العثمانية في الفترة التي تلت موت السلطان سليمان القانوني ١٥٦٦ م، ضعفت سلطة الباشوات عموماً في كافة أنحاء العراق وأصبحت العصبيات المحلية هي المسيطرة على ولاياته ـ خلا ولاية بغداد ـ ونشبت نتيجة لذلك منازعات متوالية بين زعماء مدينة الموصل والطامعين بها، وكانت الدولة غير قادرة على

---

(١) عبد العزيز نوار: الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية... ص ٤٩.
(٢) محمد عزة دروزة: العرب والعروبة في حقبة التغلب التركي، بيروت، ١٩٨١، ج ٦ ص ٦٥.
(٣) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٢٦.
(٤) محمد عزة دروزة: المرجع السابق ج ٦ ص ٦٧. علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٢٦.
(٥) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ٩٨.
(٦) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين الاحتلالين، ج ٤، ص ٣٧.

حلّ هذه الأزمات التي أخذت تتفاقم يوماً بعد يوم[1]. أما في البصرة، فقد أدى التواجد الكثيف للعشائر فيها، أن وهنت سلطة الدولة إلى حد كبير لقلة اهتمام الدولة الاهتمام اللازم بهذه المنطقة الاستراتيجية من أراضيها، وعدم دعمها بحامية عسكرية تقوم بواجب حمايتها من الطامعين بها[2]. والذي يدل على ذلك، عدم التزام ابن عليان بالصلح المبرم مع السلطنة، حيث ما لبث أن نقض الصلح سنة ١٥٩٦ م، وأوعز إلى قواته باحتلال قلعة الرحمانية قرب البصرة، في الوقت الذي كان فيه السيد «مبارك المشعشعي» ـ أمير الأهواز ـ قد سيطر على قلعة الزكية ـ بين واسط والبصرة ـ كتدبير أولي للاستيلاء على البصرة، مما جعل «درويش باشا» حاكمها يسلم المدينة إلى أفراسياب ويرحل إلى استانبول[3].

إثر هذا التسليم بدأت البصرة عهداً جديداً اتسم بالقوة، دخلت فيه المسرح الدولي للأحداث، أما السبب المباشر الذي جعل البصرة تؤول إلى حكم أفراسياب هو أنه حين وجد درويش باشا ـ الوالي العثماني ـ أن لا طاقة له في الاستمرار على صد تعديات الأعراب عن مدينته بعدما فرغت خزائنه تماماً، وعجز عن دفع مرتبات الجند، باع الولاية بمجملها لكاتب الجند أفراسياب المذكور[4]، في الوقت الذي كان فيه الشاه عباس الأول يوطد قواعد دولته للبدء بمشروعه الاستراتيجي الرامي إلى الاستئثار باقتصاديات المنطقة.

لكن أفراسياب، وعلى الرغم من ذلك، كان رجل الساعة، فلم يقطع صلته بالسلطنة واستمر يدفع الخراج المترتب عليه لخزينة الدولة، دون أن ينسى التصريح في رسائله إلى استانبول بولائه للسلطان[5]، بالإضافة إلى ذلك وقف موقفاً حازماً تجاه العشائر بأسلوب لا يخلو من الحنكة، ثم أتى بقبيلة كعب من أواسط العراق وأسكنها في منطقة «قبان» وجعلها مساكن ومنازل لهم، لسببين:

ـ لإجبار الكعبيين على الإقامة لخصوبة هذه المنطقة.

ـ لجعلهم كجدار حاجز بينه وبين الأهواز، التي يتوق حاكمها من آل المشعشع إلى ضم البصرة إليه[6].

وحين ساد الأمن جميع مناطق البصرة، عادت الحركة التجارية إليها بعد أن كانت قلقة وغير مستقرة، لامتناع تجار الشام عن المجيء إليها، وذلك لفقدان الأمن إبان سيطرة

(١) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق الحديث ص ٨٠.
(٢) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٢٥.
(٣) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٢٨.
(٤) محمد الخال: تاريخ الإمارة الأفراسيابية، بغداد، ١٩٦١، ص ٥.
(٥) هارتمان، مادة البصرة: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٣ ص ٦٧١.
(٦) مصطفى عبد القادر النجار: المرجع السابق، ص ٤٢. علي نعمة الحلو: المرجع السابق، ٢٢٩.

القبائل على الطرق المؤدية إليها، وشيئاً فشيئاً، أخذت تظهر كمركز تجاري مهم، بعد أن فتحت أبوابها وممراتها المائية أمام التجار الهولنديين والإنكليز والبرتغاليين، وقد شجع ولاة بغداد التجارة مع البصرة، لما تدر عليهم من الأموال عن طريق الضرائب والرسوم الجمركية، مما أدى إلى ازدهار المدينة[1].

ـ فتنة بكر صوباشي، وبدء الحكم الصفوي الثاني لبغداد ١٦٢٤ م:

لم تكن السلطة المركزية، للسلطنة العثمانية في استانبول، في ظل التطورات الأخيرة في بلاد العراق عموماً بحال مستقرة، بل على العكس من ذلك، فعشية تسلم السلطان عثمان الثاني ١٦١٨ ـ ١٦٢٢ م لحكمها، كانت في حالة من الفوضى والاضطراب، داخل الدولة وعلى حدودها الشرقية والغربية، وحين أراد السلطان الحد من تسلط ضباط الإنكشارية، عُزِلَ من قبلهم، وأُسْنِدَ العرش لعمه مصطفى، ثم أنه بعد مقتل السلطان عثمان الثاني غرقت البلاد في فوضى لم يعهد لها مثيل في تاريخ الدولة العثمانية[2]. في هذه الظروف الحرجة، قام بكر صوباشي بفتنته التي أوقعت الدولتين في حروب عديدة استمرت قرابة عقدين من الزمان.

يُنسب بكر صوباشي إلى طائفة إنكشارية بغداد، وقد تدرج في المناصب إلى أن أسندت إليه رتبة «صوباشي»[3]، ثم تجاوزها، ليغدو فيما بعد آغا الإنكشارية في بغداد[4]. وبعد أن وسع نفوذه فيها، غدا الحاكم الفعلي لبغداد على الرغم من وجود واليها «يوسف باشا» وأمام تزايد نشاطه ونفوذه، أخذ الباشا المذكور يتحين الفرص للإيقاع ببكر والتخلص منه، لكنه لم يتمكن من ذلك[5]، إلى أن استغل فرصة غيابه سنة ١٦٢١ م عن بغداد، لتأديب بعض القبائل في الفرات الأوسط[6] فأغار على داره ونهبها، لكن بكراً ما أن علم بمجريات الأمور، عاد إلى بغداد وضرب حولها الحصار، وأخذ يرميها بالمدافع إلى أن تمكن من قتل «يوسف باشا» فغدا حاكم بغداد الوحيد[7]، وكاتب السلطنة بقصد الإنعام عليه برتبة الباشوية[8]، لكن طلبه رفض، وانتدب على الفور «أحمد باشا الحافظ» ـ والي

(١) محمد حسن العيدروس: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١.
(٢) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٩.
(٣) صوباشي: رتبة عسكرية تطلق على صاحب الشرطة، وكان لصاحب هذا اللقب إقطاعات من نوع التيمار، كما أن لقب صوباشي استعمل أيضاً للدلالة على رتبة عسكرية خاصة بسلاح الفرسان (كرامرز مادة صوباشي: دائرة المعارف الإسلامية، ج ١٤، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢).
(٤) عبد الكريم رافق: المشرق العربي في العهد العثماني ص ٩٨.
(٥) هيمسلي لونكريك: المرجع السابق، ص ٤٩.
(٦) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ٢٨.
(٧) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين الاحتلالين ج ٤ من ١٦٦ ـ ١٦٨.
(٨) عباس العزاوي: المرجع ذاته، ج ٤ ص ١٦٩.

ديار بكر ـ لتأديبه وتسليم إيالة بغداد للوالي الجديد «سليمان باشا». وحيال تعنت بكر أعد أحمد باشا الحافظ حملة اشتملت على قوات من أكراد مرعش وسيواس والموصل وكركوك والعمادية وحاصر المدينة، ثم ما لبث أن ضيق الحصار على المدينة حين شدد السلطان مراد الرابع ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠ م على إنهاء غائلته قبل أن يستفحل أمره، مما اضطر بكر إلى مكاتبة الشاه عباس الأول، وطلب منه المدد، على أن تكون الخطبة والسكة باسمه[1]، فمثلت رسالته ذروة ما كان يتمناه الشاه، لأن العراق كان من الناحية الاستراتيجية (الإقليمية والدولية) يمثل المعبر المباشر المؤدي بالإيرانيين إلى شواطىء المتوسط، وهو أيضاً الطريق البري الوحيد، الذي تسلكه القوات عبر البصرة للوصول إلى الإحساء فعمان، ليصبح بالنتيجة الخليج العربي/ الفارسي، بحيرة إيرانية من كافة جوانبه، وهذا الطريق كان الأهم لدى الشاه لامتلاك دولته طرق برية واسعة تنفذ إلى الهند والصين، وكل ما يعوزه امتلاك أكبر شبكة طرق، للاستحواذ على نسبة عالية من تجارة الشرق والغرب[2]. وإذا أضفنا إلى العامل الاستراتيجي خصوبة أراضي العراق وما تدره من إيرادات إلى خزينة دولته، واشتمال مناطقه على مقدسات لدى رعاياه لأدركنا حجم الفرصة التي سعت إلى الشاه عباس الأول، المتمتع بقدر هائل من الطموح.

لهذا أعد الشاه وفداً كبيراً من أقرب مقربيه وزودهم بالهدايا ودفعهم إلى بكر لتسليم مفاتيح المدينة. ومن جانب آخر أرسل إلى أحمد باشا الحافظ كتاباً أوضح فيه أن بكراً تحت الحماية الصفوية، وأمره بالرحيل كي لا تكون حرب بينهما[3]، ثم انتدب قائده «صفي قولي خان» وجعله على رأس حملة أعدها من أكراد لورستان وأردلان، لإرباك موقف الباشا الذي يقود جيشاً معظمه من الأكراد[4] ودفعها إلى بغداد، لكن الباشا ما أن علم بخطة الشاه، حتى أصدر فرماناً إلى بكر أيده فيه على ولاية بغداد، ثم فك حصاره وقفل عائداً إلى الموصل[5].

حيال التطورات الجديدة هذه، أرسل بكر للشاه كتاباً شكره فيه على ما بذله من جهود، وبين فيه أنه غير مستعد لتسليم المدينة، وبالمقابل أبدى استعداده على تغطية نفقات الحملة الصفوية الآتية إلى بغداد[6]. لكن الشاه الذي كان قد وضع نصب عينيه تحقيق هدفه

(١) إبراهيم بك حليم: المرجع السابق ص ١٢٦. هيمسلي لونكريك: المرجع السابق ص ٥٢.
(٢) عبد العزيز نوار: الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية ص ٥١.
(٣) إبراهيم الطبيب: مصباح الساري ونزهة القاري ص ١٦٧. عباس الغزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ١٧٤.
(٤) مرتضى أفندي نظمي زاده: المصدر السابق، ص ٢١٧.
(٥) إبراهيم الطبيب: المرجع السابق، ص ١٦٧.
(٦) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ٣٥.

الاستراتيجي، لم يكن ليعني له شيئاً ما عرضه بكر في كتابه الأخير، فاجتاح بغداد، بعد أن ضرب حولها الحصار وقصفها بالمدافع، ثم دخلها مظفراً سنة ١٦٢٤ م[1].

حين أحكم الشاه عباس الأول قبضته على بغداد، طلب من أفراسياب إعلان تبعيته له وسك النقود باسمه، وذكر اسمه في الخطبة، وأن يتخذ الأزياء الفارسية، ويكون مقابل ذلك والياً على البصرة، دون أن يقدم الجزية السنوية لأصفهان، وله كل ما يريد من الصلاحيات المحلية، لكن أفراسياب رفض طلبه، وأعلن تمسكه بالبصرة على أنها تتبع لبلاد السلطنة[2] لأنه كان يدرك تماماً أنه إذا ما استتبت الأمور للشاه فلن يتركه وشأنه[3]. وما إن أعلن رفضه هذا، لجأ إلى جملة من التدابير، فنظم الحالة المعاشية للمدينة، وسجل الأهلين ليتسنى له حجم إعالتهم، كما ضبط الأملاك، ورتب المرافقين والحراس، وأجبر الناس على العمل الزراعي، وحفر الترع، وعمل جاهداً على مكافحة الاحتكار، وذلك للحفاظ على أحوال الناس من الناحية السيكولوجية، ثم أنه بحكم علاقاته الجيدة مع البرتغاليين، أمن حدود مدينته من جهة البحر[4].

أما من الجانب الصفوي، فقد أصرّ الشاه عباس الأول على احتلال البصرة، وذلك لعوامل عدة أهمها:

ـ كان البرتغاليون هم أصحاب السيطرة على تجارة البصرة والقطيف والإحساء، حتى بعد أن تعاون الشاه مع الإنكليز، في إخراجهم من جزيرة هرمز ١٦٢٢ م، ومن ثم لم يكن طردهم من هرمز كافياً، لأن مجمل التجارة الخارجية بيد الإيرانيين، ولأنه لا يملك أسطولاً فقد كان عليه إيقاف النشاط البرتغالي عبر حصار بري يوقف التعامل معهم، في كافة الموانىء وبوجه خاص البصرة.

ـ إن منفذ العراق البحري هو البصرة، وقد أصبح معظم العراق بيده، ولا بد من إكمال هذه السيطرة، خصوصاً، بعد أن أبدى البرتغاليون عزمهم للتحالف مع أفراسياب[5].

وأمام تعنت افراسياب، في تلبية دعوة الشاه، بدأ الطرفان بمناوشاتهما أواخر سنة ١٦٢٤ م، ثم ضرب «صفي قولي خان» الحصار على البصرة، غير أن الخان المذكور فشل في السيطرة عليها، حين أخذ الأسطول البرتغالي يقصف القوات الصفوية بنيران

(١) نصر الله فلسفي: زندگاني شاه عباس أول ج ٥ ص ١٨١٦.
(٢) هيمسلي لونكريك: المرجع السابق، ص ١٢١.
(٣) عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٦١.
(٤) حامد البازي: البصرة في الفترة المظلمة، بغداد، ١٩٦٩، ص ٧٢.
(٥) عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ٦٠.

مدفعيته[1]، ثم كرر صفي قولي خان هجومه على البصرة في السنة التالية، وكان على «علي بن أفراسياب» ـ الذي خلف أباه على حكم البصرة ـ، أن يواجه الخطر بمفرده، خاصة وأن القوات الصفوية تسيطر على بغداد والحلة وكربلاء، ومن الصعوبة أن تمده السلطنة بالمساعدة، لوقوف تلك القوات بمثابة جدار يفصل السلطنة عن ممتلكاتها في البصرة[2].

وفي أواخر سنة ١٦٢٦ م دفع الشاه عباس قائده المذكور إلى البصرة، بعد أن زوده بالرجال والعتاد، فحاصرها الجيش الصفوي لمدة عام، لكنه لم يتمكن من فتحها، وحين سمع القائد الصفوي بوفاة الشاه عباس ١٦٢٨ م، ترك خيامه ومدافعه، وعتاداً كبيراً قرب أسوار المدينة ورحل عنها[3].

وبذلك تخطت البصرة أزمتها من حصار الجيش الصفوي لها، ومات الشاه عباس الأول دون أن يحقق هدفه الرامي إلى السيطرة على الخليج العربي/ الفارسي، وجعله بحيرة إيرانية تستأثر بمتاجره المتنوعة.

وكان أيضاً من نتائج ثورة بكر صوباشي، فضلاً عن دخول الصفويين بغداد وإحكام سيطرتهم عليها، هو أن الشاه عباس الأول، إبان إقامته في بغداد سيّر إلى الموصل قائده «قاسم خان» فتمّ له الاستيلاء عليها، وحين علم والي كركوك باقتراب القوات الصفوية نحوه تركها وولى هارباً صوب ديار بكر، فدخلتها القوات الصفوية دون حرب[4].

لكنه سرعان ما برز في الموصل «كوجك أحمد» أحد أعيان السباهية فيها وهاجم الموصل بما جمعه من قوات، فاستطاع استرجاعها من الحامية الصفوية التي كانت تعسكر فيها، وحين تمّ ذلك، أرسل لأحمد باشا الحافظ في ديار بكر يعلمه بعمله، فأنعم أحمد باشا الحافظ بولايتها على «سليمان بك» ـ ابن أخي «كوجك أحمد» ـ وذلك حسب رغبة كوجك أحمد نفسه[5].

وفي محاولة للسلطنة لاسترجاع بغداد إثر سقوطها مباشرة، وصل «حسن باشا» والي قره مان إلى حصن كيفا، وعند آلتون كوبري، اصطدمت قواته بالقوات الصفوية، في معركة حامية، أسفرت عن جلاء القوات الصفوية عن كركوك، فدخلها العثمانيون ليعود حكمها

(١) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٣٠.
(٢) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ١٩٥ ـ ١٩٦.
(٣) حامد البازي: المرجع السابق، ص ٧٢.
(٤) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ١٨٣.
(٥) داود جلبي: زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية، تحقيق: عماد عبد السلام رؤوف، النجف، ١٩٧٤، ص ٦٦. عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ١٨٣.

للسلطنة من جديد[1]. وحيال التطورات الأخيرة تلك انحصر التواجد الصفوي في ولاية بغداد ليستمر الصراع بين الدولتين، وفق ما يُخطط له في مركز كل منهما، إلى أن تمّ للعثمانيين استرجاعها سنة ١٦٣٨ م.

ـ السلطان مراد الرابع واسترجاع بغداد ١٦٣٨ م:

إثر سقوط بغداد بيد الصفويين سنة ١٦٢٤ م، مُنح «مراد باشا» ولاية ديار بكر عوضاً عن أحمد باشا الحافظ، فسيّر في السنة التالية لتوليته حملة إلى بغداد كان قوامها خمسة عشر ألف جندي، في الوقت الذي ترك فيه أكثر الجنود الصفويين بغداد، وتوجهوا إلى النجف بقصد الزيارة، وكان قصد الوالي، قطع خط الاتصال بين القوات الصفوية المتواجدة في النجف والحلة، وبين رفاقهم المتواجدين في بغداد، لكن حملته باءت بالفشل، حين تمكن الجنود الصفويون من العودة إلى بغداد وتحصنوا خلف أسوارها[2].

في هذه الآونة كان قد تسلم أحمد باشا الحافظ من السلطان مراد الرابع، القيادة العامة لجيش الشرق، فأعد حملة ضخمة ضمت مجموعة كبيرة من الولاة، وسار بها إلى بغداد، حيث ضرب الحصار حولها، ثم أنه أمر جنوده بزرع العديد من الألغام تحت أسوارها بغية تهديمها، لكن الجنود الصفويين حينما علموا بقضيتها أجروا عليها الماء فبطل مفعولها[3].

وفي محاولة للشاه عباس لفك الحصار عن المدينة، جهز حملة وقادها بنفسه، فجهز الحافظ قوة بقيادة «مراد باشا» وأمده بعشرة آلاف مقاتل عربي بقيادة الأمير مدلج، عرقلت تقدم الحملة الصفوية، مما أتاح الفرصة لقوات الحافظ المحاصرة لبغداد، من إحباط خطة الشاه من فك الحصار، ولما تيقن الشاه من فشل محاولته، أرسل للحافظ مبعوثاً للتفاوض بشأن الصلح، لكن الحافظ رد مبعوث الشاه دون طلبه[4]، الأمر الذي جعل المناوشات بين الطرفين خاطفة وغير مُجدية، أيس من خلالها الجيش العثماني بعد أن دام حصارهم للمدينة قرابة ستة أشهر. كل هذا جعل الحافظ يفك الحصار ويرحل عن بغداد، تاركاً جزءاً كبيراً من معداته الثقيلة قرب أسوارها. ولما كان الشاه ينتظر هذه الفرصة، أمر جنده بجمع العتاد المتروك، ولم يكتف بذلك، بل أمر قواته بتعقب الجيش المنسحب، حيث ألحق بساقته أضراراً بالغة[5].

لا شك أن انسحاب الجيش العثماني بهذه الصورة، أعاد للشاه همته في تحقيق مشروعه الاستراتيجي، الذي تزامن مع ما حققه من مكاسب جيوسياسية في الخليج

(١) هامر: المصدر السابق، ج ٣ ص ١٨٨٩.
(٢) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ٤٥.
(٣) هامر: المصدر السابق، ج ٣ ص ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥.
(٤) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ١٨٨.
(٥) إبراهيم الطبيب: المرجع السابق، ص ١٧٠.

العربي/ الفارسي، فأعلن بأنه سيستولي على حلب لتأمين أقصر طريق من هرمز فالبصرة فبغداد فحلب، وقد عبر سفير البندقية «زورزي كستانيان» للدولة العثمانية عن نوايا الشاه بالاستمرار في الحرب ضد العثمانيين، مستعيناً بالمال الناتج من تجارة الحرير، وأنه تم الاستيلاء على بغداد وسيقوم باحتلال حلب، ليعطي الحرير للإنكليز، ويمهد الطريق إلى معاهدة من شأنها تحويل خط تجارة الحرير، لحرمان السلطان من جانب كبير من رسومه التي يتقاضاها، وبذلك يسهل الهجوم عليه والاستيلاء على حلب بصورة خاصة، وفي هذا مصلحة كبيرة للنصرانية[١].

وحيال هذا الموقف، والفشل الذريع الذي مُني به جيش السلطنة في حصار بغداد، أعد السلطان مراد الرابع حملة وأسند قيادتها لصدره «خسرو باشا» فسار بها على المحور الجنوبي (قونية ـ أضنة ـ أنطاكية ـ حلب ـ الموصل ـ شهرزور) وفي شهرزور أعاد الباشا بناء قلعةگلعنبر = (حلبچة)[٢]، ثم جاوزها إلى مريوان وفيها اكتسح الجيش العثماني جيشاً صفوياً مكوناً من أربعين ألف مقاتل، مكّنته من اجتياح همدان ودرگزين، وفي درگزين، وصل كتاب السلطان يأمر جنوده بالتوجه إلى بغداد. وفي المحور الذي سلكته القوات العثمانية المتجهة جنوب غرب التقت هذه القوات حملة صفوية بقيادة «مورواي خان» وانتصرت عليها بعدما أحرقت مدينة نهاوند[٣]. ثم اندفع الجيش العثماني صوب بغداد وضرب حولها الحصار فترة وجيزة، هاجمها بعده، لكن هجومه فشل لتصلب القوات الصفوية في الدفاع عن أنفسهم[٤]. وإزاء فشله الأخير في اقتحام بغداد فك الباشا الحصار وتوجه إلى الموصل ومنها سلك الطريق الجنوبية إلى استانبول عبر حلب، وذلك لاستيلاء القوات الصفوية بقيادة «توخته خان» على درنه ودرتنگ وشهرزور[٥].

هذا، وفي الوقت الذي تمكن فيه السلطان مراد الرابع من فرض هيبته على السلطنة واستتبت له الأوضاع فيها، وأخذت كفة القوة ترجح للصالح العثماني[٦]، كان الشاه صفي على طرف النقيض، حيث أنه إمعاناً منه في الحد من تسلط القادة على دولته، أخذ يفتك بهم الواحد تلو الآخر، فتدهورت أحوال البلاد وأخذت تميل إلى الضعف[٧]، فكان ذلك

(١) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٨.
(٢) هامر: المصدر السابق، ج ٣ ص ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠.
(٣) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ١٩٨ ـ ١٩٩. عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٠٣.
(٤) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ٥٣.
(٥) هامر: المصدر السابق، ج ٣ ص ١٩٢٨ ـ ١٩٣٠.
(٦) E. Creasy: Op, Cit, P. 253.
(٧) P. Sykes: Op, Cit, P. 209.

عاملاً مساعداً لتحرك السلطان مراد للوصول إلى مبتغاه، فقد بقي طيلة خمسة عشر عاماً يسعى جاهداً لاستعادة بغداد وطرقها التجارية، التي تعتبر إحدى أهداف الحكومة العثمانية ذات العجز المالي المتزايد[١].

ففي عام ١٦٣٨ م أعدّ السلطان مراد الرابع حملة ضخمة، واضعاً نصب عينيه تحقيق مشروعه الاستراتيجي في استرجاع بغداد، وفق برنامج دقيق، قسم فيه الطريق إلى مئة وعشر مراحل، ثم تحرك من الأسكدار عبر محور (قونية ـ أضنه ـ حلب ـ بيره جك ـ الموصل) وصولاً إلى بغداد[٢]، وبعد حصار لها دام سبعة عشر يوماً، التحمت قواته بالقوات الصفوية وانتصرت عليها[٣]. وكان من جراء هذه الكسرة، أن اتفق القادة الصفويون على تسليم المدينة مقابل الأمان، فوافق السلطان على طلبهم مشترطاً:

١ ـ يتم إخلاء بغداد من الإيرانيين في الحال.

٢ ـ للمحاصرين الحرية في الالتحاق بجيش السلطان، أو بجيش الشاه، وعليه فمن أراد الالتحاق بجيش السلطان، فليخرج من باب أبي حنيفة النعمان ـ أحد أبواب بغداد ـ ومن أراد الالتحاق بجيش الشاه، فليخرج من الباب الأسود[٤]. لكن صيغة الأمان هذه لم ترض المتعصبين من كلا الفريقين، فقامت مجزرة داخل بغداد، ذهب ضحيتها أعداد كبيرة من الإيرانيين[٥]. أما السلطان، فبعد أن أقام فترة وجيزة في المدينة، واطمأن من أنه لا توجد حملة صفوية مضادة لاسترجاعها، تركها وسافر إلى استانبول[٦].

وفي السنة الثانية لدخول العثمانيين لبغداد، عقدت اتفاقية صلح بين الطرفين عرفت بمعاهدة «زهاب». ومنذ أن عقدت هذه المعاهدة في سنة ١٦٣٩ م إلى العقد الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، لم تقم حروب أو حوادث يمكن أن تؤثر بصورة كبيرة على العلاقات العثمانية ـ الصفوية، لكنه خلال أواخر القرن السابع عشر الميلادي، اشتبك العثمانيون بعدة حروب في أوروبة كانت نتائجها اندحارات ومعارك غير حاسمة[٧]، وفي الوقت الذي أُغلقت فيه حدود أوروبة الشرقية أمام الجيوش العثمانية، كان الأفغان قد سيطروا على أصفهان عاصمة الدولة الصفوية ١٧٢٢ ـ ١٧٢٩ م، الأمر الذي أيقظ

(١) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٩.
(٢) هيمسلي لونكريك: المرجع السابق، ص ٦٦.
(٣) مرتضى أفندي نظمي زاده: المصدر السابق، ص ٢٣٢.
(٤) علي شاكر: المرجع السابق ص ٦٨.
(٥) هامر: المصدر السابق، ج ٣ ص ٢٠٣٥.
(٦) إبراهيم الطبيب: المصدر السابق، ص ١٧٨.
(٧) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٨٢.

طموحات العثمانيين الاستراتيجية، فالتفتوا كلية من جديد نحو الشرق، ليس للسيطرة على مناطق الأطراف فحسب، بل لاجتياح كافة نواحي إيران، نظراً للتطورات الجديدة التي ألمت بالدولة الصفوية ونواحيها على وجه العموم[1].

ـ أوضاع البصرة من سنة ١٦٣٩ م إلى سقوط أسرة أفراسياب ١٦٦٩ م:

بعد أن دام الصراع بين الدولتين (العثمانية والصفوية) نصف قرن من الزمان، وتحديداً من عام ١٥٧٨ م إلى عام ١٦٣٨ م، عقد الطرفان معاهدة سنة ١٦٣٩ م، تحددت بموجبها حصة كل منهما في المناطق التي كانت مثار الخلاف بينهما، وذلك لمواقعها الاستراتيجية وما تشتمل عليه من موارد كانت تغطي جزءاً مهماً من اقتصادياتهما، وقد مثلت هذه المعاهدة الخاتمة للصراع المشار إليه، ليجنح الطرفان إلى السلم فترة طويلة امتدت لثمانية عقود لم يعكر صفوها سوى بعض الحوادث الصغيرة في بعض نواحي العراق وفي البصرة بالتحديد، لكن دون أن تؤدي إلى صراع شامل كالذي سبق المعاهدة السالفة الذكر.

دخلت البصرة في عهد عاهلها «علي بن أفراسياب» عهداً جديداً عقب وفاة الشاه عباس الأول سنة ١٦٢٨ م، حيث أخذ الشاه صفي يتقرب من الإمارة الأفراسيابية في فترة استعدادات السلطان مراد الرابع لاستعادة بغداد، هذا التقرب ترافق مع تحسن العلاقات بين علي بن أفراسياب مع الإمارة العربية المشعشعية في الأهواز، في عهد أميرها السيد منصور، وقد هدف الجانب الصفوي من تقربه هذا، إلى ضمان حياد ابن أفراسياب في الحروب القائمة بين الدولتين[2]. وبالفعل تركت هذه العلاقة أثراً سيئاً في ذهنية السلطان مراد الذي ما أن أتمّ فتحه لبغداد حتى عزم على إنهاء التواجد الأفراسيابي في البصرة، لكن الأمطار الغزيرة جعلته يؤجل مشروعه إلى وقت آخر[3]. ولما كان علي بن أفراسياب على درجة كبيرة من المنعة، لم تعقد الدولة العزم على إنهاء وجوده، بل انحصرت علاقاته إجمالاً مع ولاة بغداد[4]. وحين توفي «علي» سنة ١٦١٤ م آل الحكم إلى ابنه «حسين» الذي ما أن تسلم الحكم حتى دبّ الخلاف بينه وبين عمّيه «أحمد بگ» و«فتحي بگ»[5]، فوجدت الدولة العثمانية أن الفرصة غدت سانحة للقضاء على هذه الأسرة التي طال وجودها في بقعة تعتبر من أهم البقاع الاستراتيجية، والتي تمثل منفذ الدولة على الخليج. وفي غمرة الخلاف

(١) انظر الفصل الرابع من هذا الباب.
(٢) هيمسلي لونكريك: المرجع السابق، ص ١٣٨.
(٣) مرتضى أفندي نظمي زاده: المصدر السابق، ص ٢٢٦.
(٤) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٣٦.
(٥) ياسين بن خير الله العمري: غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، مخطوط، الجامعة الأمريكية، بيروت، رقم Mic-A-228، ص ٤١.

بين أفراد هذه الأسرة سعى أحمد بگ وفتحي بگ بالدسيسة لدى الحكومة في استانبول، فأرسلت إلى واليها مرتضى باشا ـ والي بغداد ـ وأمرته أن يضيق الحصار على حسين، فأعلن الأخير عصيانه على الدولة سنة ١٦٥٣ م، الأمر الذي جعل الباشا يجهز حملة ضخمة، سار بها إلى البصرة وضرب حولها الحصار ثم دخلها بعد أن فرّ حسين إلى البلاط الصفوي[1]. وإثر فرار حسين إلى البلاط الصفوي، أرسل السلطان محمد الرابع ١٦٤٨ ـ ١٦٨٧ م وفداً إلى أصفهان سنة ١٦٥٧ م وطلب من الشاه عدم تمكين حسين من الرجوع إلى البصرة، فأكرم الشاه مبعوث السلطان وأجابه إلى طلبه[2].

ومنذ الفترة التي غادر فيها حسين البصرة، تسلم عمه أحمد بگ حكومتها، لكن سياسته القاسية وابتزازه لأموال الناس، جعلت الأهالي فيها يثورون ثورة عارمة، فتحت المجال لعودة حسين إليها ليتسلم حكومتها من جديد[3].

إثر عودة حسين إلى مقر حكومته أخذ يعد العدة لتصفية حسابه مع محمد باشا ـ والي الإحساء ـ الذي كان له دور مهم في تحريض عميه أحمد بگ وفتحي بگ فاستمال إليه الشيخ «بَراك» رئيس عشيرة بني خالد، واتفق معه على ضرب محمد باشا في عقر داره، فتمكن الشيخ براك بدعم من حسين من طرد الباشا المذكور وتسلم حكومة الإحساء[4]، فوجدت الدولة العثمانية الحجة لتجريد حملة على البصرة ضربت حولها الحصار سنة ١٦٦٥ م، لكن الحملة فشلت بعد أن استعان حسين بقوات العديد من شيوخ القبائل العربية وعلى رأسهم أمير الأهواز المشعشعي[5].

فأعدت السلطنة حملة أخرى ودفعتها إلى البصرة لإنهاء غائلة حسين، الذي ما أن علم باقتراب القوات السلطانية تركها ولاذ مرة أخرى بالبلاط الصفوي، فكتب الباشا للشاه صفي ١٦٦٦ ـ ١٦٩٤ م وطالبه بحسين، كما وضح له أن حمايته له يخالف بنود الصلح بين الدولتين، فتخلى الشاه عنه، الأمر الذي جعل ابن أفراسياب يسافر إلى الهند من غير رجعة[6]. وبسفره إلى الهند، انتهى حكم الأسرة الأفراسيابية في البصرة، دون أن يترك أثراً على العلاقة بين الدولتين الصفوية والعثمانية.

قبل المضي إلى الفترة التي تلت حكم آل أفراسياب للبصرة، يجدر التنويه إلى أن هذه

(١) ياسين بن خير الله العمري: المصدر السابق، ص ٤٢.
(٢) ياسين بن خير الله العمري: غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، بغداد، ١٩٦٨، ص ١٧٣.
(٣) أبو الحسن قزويني: فوائد الصفوية، به اهتمام: مريم مير أحمدي، تهران، ١٣٦٧هـ.ش، ص ٧٤ ـ ٧٥.
(٤) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٣٩.
(٥) هيمسلي لونكريك: المرجع السابق، ص ١٤٥.
(٦) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٥، ص ٩٠ ـ ٩٤.

المدينة بلغت درجة من الازدهار الاقتصادي والتجاري في العهد الأفراسيابي جعلها قبلة للتجار من الشرق والغرب، فقد رصدت الإحصائيات سنة ١٦٥٢ م أنه وقف على شواطئها ما يقرب من أربعمائة سفينة[١]. فبادىء ذي بدء، عمد البرتغاليون إلى تقوية علاقاتهم بأفراسياب، وقد تداخلت مصالحهم التجارية بالسياسية، حتى أنهم وقفوا موقفاً واحداً ضد عدوهم المشترك الشاه عباس الأول[٢]. كذلك بدأت علاقة الإنكليز بالأسرة منذ سنة ١٦٣٥ م، ثم ما لبثت أن تطورت تطوراً ملحوظاً حتى نقل الإنكليز مقر وكالة شركة الهند البريطانية من بندر عباس = (كمبرون) إلى البصرة سنة ١٦٤٥ م[٣].

كما كان للهولنديين إسهامات كبيرة في ازدهار تجارة البصرة، حتى أنهم نافسوا الإنكليز أنفسهم، وذلك في العام ذاته الذي نقل فيه الإنكليز مقر وكالتهم إلى البصرة حيث أفرغوا في أسواق البصرة أسطولاً محملاً بالبضائع الشرقية يتألف من ثماني سفن، وألحقوا أضراراً بالغة بالتجارة الإنكليزية، قضت على سمعتها وتسببت في توقفها مؤقتاً[٤]، مما جعل هذه الأسرة تستفيد من المنافسات تلك. وقد كان السبب المباشر للتواجد الأوروبي الكثيف فيها، أن التجار الأوروبيين كانوا يفضلون التعاون مع هذه الأسرة الصغيرة لتساهلها في القضايا الجمركية وبالتالي يعفيها من الالتزامات الكبرى تجاه الدول الكبرى المتمثل في الدولتين العثمانية والصفوية[٥]. عدا عن أن موقع البصرة يسهل كثيراً عمليات التبادل بين الطرق البحرية والبرية، لكون هذا الموقع يمثل آخر الطريق البحري ورأس الطريق البري الذي يخترق العراق إلى بلاد الشام فحوض المتوسط.

ـ البصرة بين آل المشعشع وآل المنتفق ١٦٩٤ ـ ١٧٠٠ م:

بعد زوال حكم آل أفراسياب عن البصرة، لم تنل هذه المدينة من العثمانيين الاهتمام الكامل وذلك لضعف السلطة في المركز، علاوة إلى أن الولاة الذين تعاقبوا على حكمها كانوا عاجزين عن وضع حد لتحديات القبائل العربية التي كانت تقطع طرق المواصلات التجارية، وخاصة طريق (البصرة ـ بغداد) لدرجة لم يتجرأ التجار الأجانب على تخطي خطوة واحدة خارج البصرة[٦]. ولما بلغت البصرة في عهد واليها «أحمد باشا عثمان زاده» هذا المبلغ من الضعف والاضطراب، هاجم أمير المنتفق «مانع الثاني ابن مغامس» البصرة

(١) حامد البازي: المرجع السابق، ص ١١١.
(٢) انظر الصفحة ١٦١.
(٣) محمد حسين العيدروس: المرجع السابق، ٢٠١.
(٤) حامد البازي: المرجع السابق ١١٧. محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص ٢٠١.
(٥) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٤٥.
(٦) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

سنة ١٦٩٤، واشتبك مع واليها فانهزم الوالي مع قواته، مما فتح المجال للأعراب بنهب أثقال الباشا وسفنه. ولما تناهت الأخبار إلى استانبول، أمرت الحكومة أن يُزاد في تيمار مانع، وذلك تمهيداً لعلاقة حسنة بينه وبين السلطنة[١]، وعلى الخصوص حين وجدت أنها غير متفرغة له لانشغالها على الجبهة النمساوية آنذاك[٢]. ولما لم يلقَ فرج الله المشعشعي ـ أمير الأهواز ـ الذي قدم لمانع الدعم الكافي لاحتلاله البصرة أية فائدة من مساعيه، انقلب فجأة على مانع وأخذ يعد العدة لاجتياح البصرة، فكتب بادىء الأمر للشاه سليمان يطلب فيه الإذن في الاستيلاء على البصرة، فأقره الشاه على مساعيه، ثم كتب لوالي بغداد «إسماعيل باشا» للغاية ذاتها، فوافقه الباشا شريطة أن يسلم مفاتيح البصرة له ليسلمها بدوره للسلطنة. وبعد أن أضفى نوعاً من الشرعية لاحتلاله اجتاح البصرة وطرد منها مانعاً[٣]، وأرسل مفاتيحها إلى الشاه حسين ١٦٩٤ ـ ١٧٢٢ م، الذي دفعها بدوره مع هدايا أخرى إلى استانبول مع مبعوثه «رستم خان» فقابل السلطان مبعوث الشاه وخلع عليه تعبيراً منه عن رضاه لحسن سياسة الشاه تجاه السلطنة[٤]، وكان السبب الذي دعا الشاه حسين للجوء إلى هذا التدبير، يكمن في رغبته في عدم استفزاز الدولة العثمانية وتوريط دولته بحرب معها بعد تحررها من مسؤولياتها في أوروبة إثر توقيعها مع النمسا معاهدة كارلوفتز ١٦٩٩ م[٥].

لم تنته مشاكل البصرة عند هذا الحد، بل استمرت دون أن تصل إلى حل، وذلك حين أراد «حسن باشا» أن يتسلمها بدعم من والي ديار بكر، فدخلت قواته المدينة، وأخذت تعيث فساداً ونهباً فيها، فذهب وفد من أهاليها إلى الشاه واشتكى له تعسف الجنود العثمانيين وظلمهم لهم، فأرسل الشاه مبعوثه إلى السلطان وحمله كتاباً فيه عتاب عما يجري في البصرة من أعمال[٦]، الأمر الذي جعل السلطان يصدر أوامره القاضية بعزل «حسن باشا» واستقدامه إلى ولاية وان، فأوجس الأخير خيفة من السلطان وفر إلى البلاط الصفوي[٧] مما دعا السلطنة إلى إصدار أوامرها سنة ١٧٠٠ م للعديد من الباشوات بمهاجمة البصرة، التي آل حكمها إلى حاكم الأهواز المشعشعي «داود خان»، فساروا إليها، وعندما وصلوا إلى مشارفها فرّ داود المشعشعي إلى الأهواز مقر إمارته، لتلحق من جديد بالحكم العثماني[٨].

(١) محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ج ٦، ص ٨٣ ـ ٨٤.
(٢) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣٠٩.
(٣) مرتضى أفندي نظمي زاده: المصدر السابق، ص ٣٠٤. عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٥ ص ١٤٢.
(٤) عبد الحسين نوائي: إسناد ومكاتبات سياسي إيران از سال ١١٠٥ ـ ١١٣٥ هـ، تهران ١٣١٣ هـ ش، ص ١٢٢ ـ ١٢٥.
(٥) محمد جميل بيهم: العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب ص ١٠٩.
(٦) عبد الحسين نوائي: المرجع السابق، ص ١٢٧ ـ ١٣٠.
(٧) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٥، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.
(٨) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٤٩.

هذا وعلى الرغم من التحرك العثماني لاسترجاع البصرة على هذا النحو، لم يكن هنالك أي رد فعل سلبي من الجانب الصفوي، كما أن الشاه، لم يكن ليحرك ساكناً إثر ذلك، ويعود سبب تصرفاته هذه إلى أن الفترة التي حكم فيها هذا الشاه، كانت بداية النهاية لدولته لميله الشديد مع حاشيته إلى حياة الدعة، والذي انعكس بدوره على كافة أصحاب المناصب في الدولة[1]. وبعد أقل من خمس سنوات، عادت الأهوال واضطربت البصرة إثر وفاة واليها سنة ١٧٠٥ م، حيث أخذت القبائل تعيث فساداً في أطرافها، وتعرقل سبل التجارة المؤدية إلى المدينة، فانتهز «مغامس بن مانع» الذي تسلم الإمارة بعد أبيه الفرصة واستولى على البصرة، وفرض عليها سلطانه قرابة خمس سنوات[2]. وفي الوقت الذي أخذ فيه يفرض سلطانه على المدينة، وصلت إلى شواطىء البصرة سفينة هولندية، فبادر ربانها على الفور إلى تهنئة مغامس والتمس منه امتيازاً تجارياً للهولنديين وعهداً بحماية كنيسة الكرمليين ودارهم في البصرة[3]. فأرسل مغامس إلى قاضيه يستشيره بذلك، وحين لم ير القاضي ما يضر بمصالح البلاد أجاز له التعامل مع الهولنديين، وبناء على فتوى القاضي أصدر مغامس للهولنديين براءة هذا نصها:

«تعلمون به الواقفين على كتابنا هذا، من كافة خدامنا وعمالنا وضباطنا، أننا أعطينا حامل هذه الورقة، حقاً على ما بيده من فرمانات أولياء الدولة القاهرة، وفق أوامر الوزراء العظام والأمراء الكرام، وله منّا فوق ذلك زيادة الحشمة والرعاية، وقد أسقطنا عن خدّامه وترجمانه الجزية والخراج، وكتبنا له هذا الكتاب سنداً بيده، يتمسك به لدى الحاجة، وعلى كتابنا هذا غاية الاعتماد، والله تعالى شأنه وولي العباد».

حرر في ٢٢ من رجب الفرد سنة ١١١٧ هـ

مغامس آل مانع[4]

وفي الفترة التي تلت توقيع هذه البراءة، انتظمت التجارة في البصرة، وغدت السفن تصل إليها محملة بالبضائع وتخرج منها بكل أمان، مما عكس حالة من الاستقرار على مجتمع المدينة آنذاك، وأثريَ عدد لا بأس به من الأهالي[5].

ولما كان حكم مغامس المنتفقي يعني خروج المدينة من سلطة المركز في استانبول، وفقدانها جانب من إيراداتها، أرسلت إلى والي بغداد مرسوماً بولاية البصرة علاوة على

(١) محمد هاشم محدث: رستم التواريخ، به اهتمام: محمد مشيري، تهران ١٣٤٨ هـ.ش، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.
(٢) عباس العزاوي: عشائر العراق، ج ٢، ص ١٠٩ ـ ١١٠.
(٣) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٢، ص ١١٠.
(٤) محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ج ٦، ص ٨٥.
(٥) حامد البازي: المرجع السابق، ص ٣٣.

ولاية بغداد، وأمرته بالزحف على مغامس، فعمد الباشا بادىء ذي بدء إلى تقليص قوة مغامس، بأن ضرب حلفاءه الأعراب ثم سار إلى البصرة فجرت بين الطرفين معركة فرّ على إثرها مغامس إلى الحويزة = (الأهواز) لاجئاً بأميرها المشعشعي[1]. وبفرار مغامس على هذا النحو، آلت البصرة لحكومة بغداد حيث أخذ مصيرها تحدده الحوادث الجارية على بغداد بشكل عام.

في نهاية هذا الفصل يجدر الوقوف قليلاً عند قبيلتين عربيتين كان لهما دور عرضي في السياق التاريخي للدولتين العثمانية والصفوية لكنه لم يؤثر بشكل مباشر على العلاقات الهادئة التي تميزت بها الفترة السلمية الممتدة بين عامي ١٦٣٩ ـ ١٧٢٢ م.

ذكر سالفاً، أن أفراسياب استقدم قبيلة كعب من أواسط العراق وأسكنها منطقة قبان، لتكون بمثابة حاجز يفصله عن الإمارة المشعشعية التي كانت تحكم الأهواز، وقد حاول الشاه عباس الأول عبر مبعوثه إغراء أميرها «بدر بن عثمان» للتعاون معه ضد أفراسياب، لكن بدراً قال لمبعوث الشاه صراحة: «ما دام علي باشا حياً فإنني لن أسلم»[2]، وهكذا استمرت قبيلة كعب على عهدها مع آل أفراسياب إلى أن هوجم حسين آخر أمرائها، وهرب إلى الهند ١٦٦٩ م، فضعف موقف الكعبيين وتخلخلت أحوالهم، وقد تزامن هذا الأمر مع قحط شديد أصاب مراعيهم، مما اضطرهم للرحيل إلى دلتا نهر قارون في الأهواز ـ أي إلى عمق النفوذ الصفوي ـ فاعتبر الصفويون أن انتقال كعب إلى أراضيها، يستوجب انتقال تبعيتهم لها، لكن الدولة العثمانية أصرت أن تكون ضرائب هذه القبيلة لها أينما حلت ورحلت[3].

أما قبيلة الخزاعل المتحدرة من خزاعة، فقد تحددت تبعيتها للسلطنة سنة ١٦٣٩ م، لكن أميرها الشيخ «مهنا» سرعان ما أعلن عصيانه على الدولة العثمانية، في أطراف منطقة السماوة، وأفسد المناطق فيها، فجرد والي بغداد حملة ضربت القبيلة ضربة شديدة، جعلت شيخها يفر إلى إيران، ثم ما لبث أن أعلن ولاءه للسلطنة فيما بعد، ليستمر الأمر على هذا المنوال إلى مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، حيث أعلن شيخها «سليمان بن عباس» عصيانه على الدولة، وبسط سلطانه على الرماحية والنجف الأشرف، لكن والي بغداد سيّر إليه عدة حملات أعادت ولاء قبيلته إليها، بعد أن فرّ سليمان إلى البصرة[4].

(١) محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ج ٦، ص ٨٦ ـ ٨٧.
(٢) علي نعمة الحلو: المرجع السابق، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.
(٣) عبد العزيز نوار: تاريخ العراق الحديث، ص ٦٩.
(٤) محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ج ٦، ص ٦٩، ٧٢.

الفصل الثالث

العلاقات الدبلوماسية والمعاهدات

المدخل:

مما لا شك فيه أن التاريخ الدبلوماسي للدولتين العثمانية والصفوية، يمثل جانباً مهماً في العلاقات بين البلاطين لأنه يعكس بصورة واضحة، مجمل التطورات السياسية المنبثقة عن حكومتيهما، بكل ما تشتمل عليه هذه المقرات، من وزراء وأمراء وحكام وعسكريين، يقف على رأسها السلطان أو الشاه، كما يوضح بشكل أو بآخر، النوايا الظاهرة والباطنة لكل فريق تجاه الآخر، ويفصح في الوقت ذاته عن الموقف الذي تمّ بمقتضاه الإجراءات اللازمة حيال الأحداث والتطورات الناشئة، في أوقات السلم والحرب، وبرسم المنحنى البياني لأحوال الطرفين قوة وضعفاً، في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومدى سيطرة المركز على هذه المجالات.

وأخيراً، يبين هذا التاريخ ضمن تداخلاته وتشابك علاقاته، مقدار طموح أحد الطرفين في السيطرة على المناطق الاستراتيجية، وسعيه إلى تحقيق ما يخطط له، وما يحصل عليه منها، وما تدره عليه من منافع لحرمان الطرف الآخر، في آن معاً، من الاستفادة من هذه المزايا.

وقبل المضي في دراسة هذا التاريخ، لا بد من الوقوف قليلاً عند رسالتين، تبادلهما الطرفان:

الأولى: أرسلها الشاه إسماعيل الأول إلى السلطان سليمان القانوني أواخر سنة ١٥٢٢ م، وفيها يعزّي الشاه السلطان بوفاة والده، ويقدم له التهاني بمناسبة فتحه لجزيرة رودوس.

والثانية: أرسلها السلطان سليمان القانوني، بمثابة رد على رسالة الشاه، كنموذج لمعرفة منهج الرسائل السلطانية = (الملكية)، وما تحتوي عليه من مضامين لاستلهام المقصود منها وما تعكسه من أحوال وأفعال، يمكن من خلالها وضع تاريخ سجلته دواوين

الدولتين بطريقة غير مباشرة. ولأن الرسالتين مدونتان باللغة الفارسية، فترجمتها إلى اللغة العربية، أمر ضروري، تفرضه طبيعة هذه المداخلة للولوج مباشرة إلى متن هذا الفصل.

رسالة الشاه إسماعيل إلى السلطان سليمان خان
في تعزيته بوفاة والده السلطان سليم وتهنئته بفتح رودوس

(هو الله المستعان:

سليماً للمعدلة والسلطنة والنصفة والخلافة والحشمة والشوكة والظفر والجلال والإجلال السلطان سليمان ـ خلد الله تعالى سلطانه ـ بين الخواقين، ونصر جنوده وأعضاده بقلع مآثر أضداد الدين المشركين، وقمع منابر الكفر والكافرين، ظفر عساكر الإسلام وجيوش المسلمين إلى يوم ينال فيه أجر العاملين)[1]. بعد دعاء تصل فواتح قبوله إلى الشمائم، ونفائح رياض جنانه إلى ساكني المحفل الأنسي. وثناء بفواتح حصوله تتفتح براعم مرجه القدسي، من حديقة الروح إلى نسائم نفس الرحمن، تحفة لمجلس كالجنان، وهدية لمحفل ينتمي للخلد.

حضرة الخاقان المعظم، والإسكندر الممكن، وسليمان المسيطر، ودارا المنظم، قدوة الأكاسرة المجاهدين، عمدة القياصرة السلاطين، والمشهود في الضمير الأقدس، والمكشوف لدى الخاطر الخطير الأنفس، الذي لا يمكن في خطة الإمكان أن يبرز مثله في أبدع أنواع الإنسان، كما يشهد عليه «لولاك لما خلقت الأفلاك» وهو مع سمو شأنه وعلو مكانه بحكم الآية الكريمة ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾[2] وسيلة ربّ العالمين، وذريعة إطاعة الشرع المبين والدين المتين، وهو المبين لفضل الجهاد بمقتضى الكلمة الطيبة ﴿وفضّل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً﴾[3]، والمقرر والمعين بأن كل فتح وانتصار للإسلام على الكفر، والهدى على الضلال، إنما هو بمدد التوفيقات السبحانية والعناية الربانية، من وراء حجب الغيب، الذي يأتي متجلياً من خفايا عوالم (لا ريب) الذي لم ير مثله في الأزمنة السابقة، والأعوام والقرون السالفة، لم تر مثله عيون أعيان أولي الأبصار، ولم تسمع به آذان العلماء من أهل الاعتبار، ولم تصل لخواطر صائبي الأفكار، وهو مؤدى «ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر»[4]، وهو يقيناً سبب رضا خالق الأرض والسماء، وبهجة الأرواح المقدسة لجميع الأنبياء وأئمة الهدى وكافة الأولياء والأصفياء ـ عليهم التحية والثناء ـ وهو بشرى لهذه النعمة العظمى

---

(١) كل ما هو محصور بين قوسين هو بالأصل مصاغ باللغة العربية.
(٢) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.
(٣) سورة النساء، الآية: ٩٥.
(٤) الحديث: انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت. ج ٢ ص ٣٧٠.

والسعادة الكبرى، تصديقاً لقوله ﴿يستبشرون بنعمة من الله وفضل... لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله﴾[1] الذي هو جابر لخاطر المتألمين، بوفاة حضرة الخاقان ساكن الفردوس الأعلى، حامي بيضة الدين الإسلامي، وماحي دابر عبدة الأصنام، والواصل إلى أعلى غرف جنان النعيم، المنعوت ﴿من أتى الله بقلب سليم﴾[2] عظم الله تعالى درجات السلف، وأيّد مراقي الخلف، ثم أن فتحكم المعتبر، أعظم من عيد الأضحى، وأفخم سرور وبشرى، وقد توجّه مرجع السعادة وعمدة العلماء العظام «تاج الدين حسن خليفة» إلى بلاطكم، الذي هو قبلة الإقبال ومحرم الحريم وكعبة الأماني والآمال، لتقديم التهاني لكم بفتوحاتكم الكبرى، وذلك (تأكيداً لصفاء الوداد، وتأييداً لصدق الاعتقاد والاعتماد) وفي الختام، ندعو لكم بطول البقاء إلى ﴿يوم التناد﴾[3][4].

رد السلطان سليمان القانوني على رسالة
الشاه إسماعيل الأول

جناب مرجع الإمارة، المنتسب إلى الحكومة «إسماعيل بن الشيخ حيدر» ـ أرشده الله ـ إن رسالتكم التي تشير إلى الفتوحات السلطانية، وكذلك إلى الطغراء الغراء لمزين العوالم الخاقانية، مآل النوال والغرّة الغراء لمشرق أنوار الدولة، من شوهدت رايات فتحه للبلاد، يبلغكم أنه بمقتضى فتح الدين المبين والإسلام المتين لشريعة سيد الأنام ـ عليه أفضل التحية والسلام ـ وبالاستناد للآية الكريمة ﴿وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾[5] فإن جواب الكتاب وردّ التحية حق واجب من جملة الواجبات وردّ السلام واجب من قبيل الفرائض.

إلى هنا وصل الطائر المبارك الخصال، كوكبة الإقبال، أعني رسالتكم الودية المشحونة بالصداقة، والمعنونة بفاتحة الكتاب والإخلاص وبمحاسن الطوية الخالصة والاختصاص، عن طريق عمدة الخواص والمعتمدين، وزبدة أصحاب العز والتمكين «تاج الدين حسن خليفة» ـ زيد مجده ـ الذي أتى في ساعة السعد والوقت السعيد، إلى السدة السنية كعبة المنال؛ والعتبة العلية كقبلة الإقبال، التي هي مطاف الطائفين من مجموع العالم، وقبلة الزائرين لجمهور الأمم. وأوصل الكلمات الطيبات والتهاني بجلوسنا على سرير السلطنة، وكذلك قدم لنا التهاني بفتوحنا للقلاع والممالك، وخصنا بالتعزية، بوفاة

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧١ ـ ١٧٤.
(٢) سورة الشعراء، الآية: ٨٩.
(٣) سورة غافر، الآية: ٣٢.
(٤) فريدون بگ: المصدر السابق، ج ١، ص ٥٢٥ ـ ٥٢٦.
(٥) سورة النساء، الآية: ٨٦.

صاحب الحضرة العليا، السلطان الساكن في الجنان (المالك لنواصي الملل والسالك في أقاصي الدول، ناصر شعائر الإسلام والمسلمين، قامع مآثر الفجرة والمتمردين، الساكن في أعلى درجات جنان النعيم، المتصف بمن ﴿أتى الله بقلب سليم﴾[1]، تغمده الله بغفرانه، وبوأه حيث يشاء من جنانه، من هو متضمن في مشحون عزته المكنونة من القوادم إلى الخواتم).

وقد قبل بأحسن وجه، وبما أن الرسول المشار إليه قد أدى الرسالة على الوجه الأكمل بموجب ﴿وقولوا للناس حسناً﴾[2] فقد أجزنا له في الانصراف، والعودة إلى طرفكم، ومن الله التوفيق.

ونرجو من الله تعالى دائماً، أن يجعلكم وأركان دولتكم أهلاً لرعاية الشرع والامتثال للأحكام من الأصول والفروع، متوسلين (بمحمد خير العباد وآله الأمجاد إلى يوم التناد).

(جرى ذلك وحرر في رابع عشر من شهر محرم الحرام سنة ثلاثين وتسعمائة)[3].

بعد قراءة متأنية للرسالتين معاً نلاحظ ما يلي:

أ ـ في الأسلوب:

١ ـ اشتمال الرسالتين على مفردات وتراكيب عربية، على شكل جمل كاملة، وهذا من أساليب الرسائل الملكية العائدة إلى ذلك العصر.

٢ ـ اشتمال الرسالتين على آيات قرآنية وأحاديث نبوية، للتأكيد على التزام الفريقين بالشرع الإسلامي.

٣ ـ الإكثار في إطلاق الألقاب لتوضيح مكانة كل من المرسل والمرسل إليه.

ب ـ في المضمون:

١ ـ حشد الشاه إسماعيل عدداً من الألقاب والصفات (الخاقان المعظم والاسكندر الممكن. . . قدوة الأكاسرة المجاهدين. . .) ليدل على علو مكانته ومنزلته، في حين لم يعط السلطان سليمان للشاه سوى لقباً واحداً وحصره بالإمارة، للتقليل من شأن المرسل إليه، لا بل نسبه للحكومة انتساباً وربط اسم أبيه بالمشيخة ليدل على أنه ابن شيخ وليس ابن ملوك.

٢ ـ قدم الشاه تهانيه للسلطان بمناسبة جلوسه على عرش السلطنة وفتحه للبلاد، كما

(١) سورة الشعراء، الآية: ٨٩.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٨٣.
(٣) فريدون بگ: المصدر السابق، ج ١ ص ٥٢٦ ـ ٥٢٧.

قدم تعازيه له أيضاً بوفاة والده، لكن السلطان سليمان رهن قبولها بوقت سعده.

٣ ـ لمح الشاه إسماعيل في نهاية رسالته إلى تمتين عرى الصداقة بين الجانبين، تمهيداً لعلاقات حسنة، لكن السلطان سليمان ما إن استهل رسالته حتى بيّن للشاه أنه يردّ السلام لا لشيء، بل لأن السلام من قبيل الفرائض.

٤ ـ تمثل عهد ذروة الدولة العثمانية في الرسالتين معاً، في حين أظهرت الرسالتان أن الدولة الصفوية، في ذلك العهد، هي دون الدولة العثمانية بشكل واضح.

٥ ـ إن الخطاب الواهي الذي اعتمده السلطان سليمان في رده على الشاه إسماعيل كان يفرضه منطق القوة الذي تميز به عصره، في حين لم تكن الدولة الصفوية قد لملمت نفسها بعد الضربة التي تلقتها في چالديران ١٥١٤ م.

المساعي الدبلوماسية الصفوية في فترة ما بعد حرب چالديران ١٥١٤ م:

رأينا في الفصل السابق، جانباً من المساعي الدبلوماسية الاستفزازية التي قام بها الطرفان، في الفترة السابقة لحرب چالديران ١٥١٤ م. هذه المساعي، التي هدفت إلى تأليب المشاعر لإشعال فتيل الحرب، وقد بدأها السلطان سليم لتأزيم الموقف وتسريع موعد الحرب، التي خطط لها، وباشر بتنفيذ أولى خطواتها، لوضع حد للامتداد الصفوي في المناطق الاستراتيجية التي أخذت تهدد أوضاع دولته بالذات. وقد نجح السلطان في مساعيه تلك، لكن بعد أن استدرجه الشاه إلى عمق الأراضي الإيرانية، الأمر الذي خفف كثيراً من اندفاعات القوات العثمانية في العمق الصفوي، وأحبط خطة السلطان سليم من تحقيق أهدافه الرامية في القضاء على الدولة الصفوية[1].

ولما وضعت الحرب أوزارها، أرسل الشاه إسماعيل وفداً من حاشيته إلى أماسيه ـ حيث يقيم السلطان ـ وحمَّلهم الهدايا النفيسة، وكلفهم بعقد اتفاق صلح مع السلطان، بشرط أن يتم الإفراج عن زوجة الشاه الأسيرة «بهروزة خانم» إلا أن السلطان رسم باعتقال الوفد، وزوّج بهروزة خانم من أحد رجاله[2]. والذي جعل السلطان يلجأ إلى هذا التدبير، أنه بالأساس لم يحقق الغاية القصوى من حربه، بالإضافة إلى أن الشاه، بعد انتصاره في المعركة أعلن الحداد العام، ولبس وأتباعه الألبسة السوداء، ونشر بين جنوده كلمة «القصاص» كمشروع أولي يعدُّ من خلاله أتباعه من الناحية السيكولوجية، استعداداً للانتقام من العثمانيين[3]. ولما كانت مثل هذه الأمور لا تخفى على السلطان، فقد وجد في طلب الشاه

(١) انظر الصفحة ١٥١ ـ ١٥٢.
(٢) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ٨٥٠ ـ ٨٥١.
(٣) حبيب الله شاملوئي: المرجع السابق، ص ٦١٥ ـ ٦١٦.

تعارضاً مع ما يتخذه من تدابير، فكان أن أزّم هذا الوفد الموقف بين الدولتين بدلاً من أن يمتصه.

وفي سنة ١٥١٧ م كانت قد خلصت بلاد الشام ومصر للحكم العثماني، بعد أن سقطت دولة المماليك فيهما، وإبان استعدادات السلطان سليم لترك القاهرة والرحيل إلى استانبول، وصل وفد الشاه إسماعيل، وقدم له مطالعة تتضمن الصلح، لكن السلطان اعتبر رسالة الشاه إسماعيل نوعاً من خدعه، وعلق عليها قائلاً: «هذه مخادعة من الصوفي [الصفوي]، حتى يثني عزمي عن ملاقاته، ثم يطرقني على حين غفلة، كما فعلت مع السلطان الغوري»[1]. ومما جاء في هذه الرسالة أيضاً: «. . . وكل نظام بموجب الحقيقة المؤدية إلى «من سبق بين الأخوين بالصلح فهو أسبق بدخوله الجنة» وذلك رعاية لحقوق الأخوة ووثوق المحبة. . . بدليل الآية الكريمة ﴿الصلح خير﴾[2] و ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾[3] و ﴿لا تتبع سبيل المفسدين﴾[4]»[5]. وهنا يجدر التنويه إلى أن الشاه إسماعيل، اختار هذا الوقت بالذات لسببين:

١ ـ معرفة ردّة فعل السلطان تجاه هذا المطلب، بعد أن استقرت له الأوضاع في مصر وبلاد الشام، وما ينوي فعله بعد ذلك.

٢ ـ للوقوف بواسطة سفارته على وجه الدقة، فيما إذا كانت هنالك استعدادات حقيقية ونوايا لتوجّه الجيوش العثمانية صوب الشرق.

وفي الفترة التي تلت سفر السلطان إلى استانبول مقر حكومته، هدأ غليان منطقة شرق المتوسط من الناحية العسكرية. ثم أنه مع تسلم السلطان سليمان عرش السلطنة، بدأ عهد جديد أكثر إثارة من عهد سلفه، ليمثل ذروة صعود السلطنة العثمانية. حيث أنه بعد أن أتمت القوات العثمانية فتحها لجزيرة رودوس ١٥٢٢ م[6]، وصلت سفارة صفوية، سلم رئيسها «حسن خليفة» للسلطان رسالة قدم من خلالها الشاه تعازيه بوفاة السلطان سليم، وتهانيه للسلطان بمناسبة جلوسه على العرش، كما قدم تهانيه أيضاً بفتوحات السلطان الأخيرة.

لكن السلطان، وعلى الرغم من أنه ردّ سفارة الشاه ردّاً حسناً، أظهر في جوابه لرسالة الشاه عظمة دولته، ولم يستجب إلى تلميحات الشاه لإقامة الصلح بين الطرفين[7].

(١) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٥ ص ٢٤٨.
(٢) سورة النساء، الآية: ١٢٨.
(٣) سورة الحجرات، الآية: ٩.
(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٤٢.
(٥) فريدون بگ: المصدر السابق، ج ١ ص ٢١٣ ـ ٢١٤.
(٦) V.J. Parry: Op, Cit, P. 77.
(٧) انظر الصفحة ١٧٤ ـ ١٧٦.

وبعد المساعي الدبلوماسية الأخيرة، توفي الشاه إسماعيل الأول سنة ١٥٢٤ م، فأجلس الأمراء القزلباش ابنه طهماسب على سدة العرش، ولم يكن عمره آنذاك قد تجاوز الأحد عشر عاماً، فكان لصغر سنه أن دبت الفوضى في أرجاء الدولة الصفوية، وتولى زعماء القزلباش مهمة إدارة البلاد[1] وكنتيجة لهذه الفوضى استقل الأمير «ذو الفقار بن نخود سلطان موصلو» بحكم بغداد سنة ١٥٢٤، وأعلن ولاءه للدولة العثمانية لكي يتقي التصادم مع الزعماء القزلباش، ولكنه على الرغم من ذلك حزم الأمراء القزلباش أمرهم سنة ١٥٣٠ م، وجهزوا حملة استطاعت إرجاع بغداد لحكمهم، بعد أن لاذ ذو الفقار ببلاط السلطان[2].

كان السلطان القانوني يعي تماماً خطورة الموقف على حدود دولته من جهة الشرق، لكنه كان في الوقت ذاته، في غمرة تثبيت حدوده في الغرب، وحالما تم له الصلح مع النمسا سنة ١٥٣٣ م[3]، التفت إلى الشرق وأخذ يعد العدة لاسترجاع بغداد. هنا وجد الشاه طهماسب أن الصدام مع العثمانيين قد يودي بدولته، إن لم يتخذ التدابير الوقائية للحيلولة دون ذلك، فبعث إبان تقدم القوات العثمانية بقيادة الصدر «إبراهيم باشا» صوب الشرق[4]، سفارة قدم رئيسها «استاجلو خان» رسالة إلى السلطان شدد فيها على إقامة الصلح بين الجانبين، لم تلق الرد من الجانب العثماني[5]، لأن السلطان كان قد أعدّ جيشه وباشر بتنفيذ خطته الرامية إلى ضم العراق، المشتمل على محاور استراتيجية تربط الشرق بالغرب براً وبحراً عن طريق الخليج العربي/ الفارسي، وبالفعل نفذ السلطان خطته تلك وضم العراق إلى دولته سنة ١٥٣٤ م، ليغدو العراق عثمانياً مدة تسع عقود، لم يتغير وضعه إلا لفترة وجيزة إبان حكم الشاه عباس بين عامي ١٦٢٤ ـ ١٦٣٨ م.

لجوء القاص ميرزا ابن إسماعيل الأول إلى البلاط العثماني ١٥٤٦ م:

كان القاص ميرزا ـ ابن الشاه إسماعيل ـ حاكماً على شيروان، منذ أن فتحها الجيش الصفوي سنة ١٥٣٨ م، ولما لم يكن في وفاق مع أخيه الشاه، أعلن استقلاله بحكومة شيروان، مما جعل الشاه طهماسب يعد حملة لتأديبه على الفور لسببين[6]:

(١) مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي إيران ص ٥٧. P. Sykes: Op, Cit, P. 164.
(٢) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٦٢. علي الأعظمي: المرجع السابق ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٣) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢١٩.
(٤) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين الاحتلالين، ج ٤ ص ١٩ ـ ٢١.
(٥) حسين مير جعفري: نامة أي از شاه طهماسب صفوي به سلطان سليمان قانوني، مجلة بررسيهاي تاريخي، شماره ٥، تهران، سال دهم ص ٢٤٢.
(٦) حسين مير جعفري: زندگاي القاص ميرزاي صفوي، مجلة بررسيهاي تاريخي، شماره ٥، تهران، سال يازدهم ص ١٤٩. R.Savory: Op. Cit, PP. 26-27.

١ ـ كون شيروان إحدى أهم البلاد المنتجة للحرير علاوةً على أنها تؤلف عقدة مواصلاتية بين القوقاز وإيران.

٢ ـ كون الوقت الذي أعلن فيه استقلاله غير مناسب لطمع أعدائه العثمانيين بهذه المنطقة إبان صعود نجم دولتهم إلى أقصى حد.

لكن القاص ميرزا استطاع أن يمتص نقمة أخيه حين أرسل أمه وابنه يستعطفانه لثنيه عن الصدام معه[١]. وبالفعل عفا الشاه عنه وما أن غادر الجيش الملكي شيروان خطب القاص لنفسه على المنابر، وكذلك سك النقود باسمه بعد أن أعلن استقلاله التام عن دولة أخيه[٢]، فجهز الشاه جيشاً استطاع أن يلحق الهزيمة بجيش القاص جعلته يفر باتجاه الدولة العثمانية، وعلى حدود السلطنة أرسل للسلطان يخبره بمجيئه، فأمر السلطان بإكرام وفادته ووعده بمهاجمة إيران حين تحين الفرصة المناسبة[٣]. وعندما وجد السلطان أن الفرصة سعت إليه، أخذ يعد خططه لإتمام مشروعه الاستراتيجي الرامي إلى الاستيلاء على إيران وملحقاتها، بعد انقسام البيت المالك الصفوي على نفسه، فأعد حملة قادها بنفسه وسار بها إلى شيروان مصطحباً معه «القاص ميرزا» و«علي سلطان بن خليل» ـ حاكم شيروان السابق ـ من أسرة شيروان شاه، فدخلها مظفراً وأسند حكومتها لعلي سلطان المذكور[٤]. من ثم توجه إلى تبريز بعد إلحاح من القاص ميرزا، فدخلها مرة أخرى وفيها دفع القاص ميرزا إلى عمق الأراضي الإيرانية، فاستولى القاص على أصفهان والأهواز وشوشتر، ثم توجه إلى دزفول وحين لم يستطع الاستيلاء عليها ذهب إلى بغداد يجر أذيال الخيبة وراء ظهره[٥]. وبعد سلسلة من الأعمال التي قام بها في بغداد بالذات، تلمس السلطان تغير القاص ضده، فأصدر أوامره بمحاربته، فباغته الجيش العثماني واصطدم معه بمعركة شتتت شمله وجعلته يهيم على وجهه في البلاد، إلى أن وقع أسيراً بيد مجموعة من القزلباش ساقته إلى أخيه، فأمر بحبسه[٦]. وعلى الرغم من أن صفحته طويت على هذا الشكل، فقد أشعلت قضية تمرده الحروب بين الجانبين قرابة عقد من الزمان.

ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن السلطان لم يتقدم إلى عمق الأراضي الإيرانية، وذلك لأن الشاه لجأ مرة أخرى قبل أن يترك تبريز، إلى إحراق كافة الغلال على الطريق التي

(١) حسين مير جعفري: المرجع ذاته، ص ١٥٠.
(٢) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٦٠.
(٣) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ١١٨٠.
(٤) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ١١٨٩.
(٥) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٧٦ ـ ١٧٧.
(٦) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق، ج ١، ص ١٢٦.

سلكها السلطان، الأمر الذي أربك جيشه مرة أخرى وجعله عرضة للهجمات المباغتة من الجانب الصفوي[١]، فقفل راجعاً إلى بلاده تاركاً القاص ميرزا يقوم بهذه المهمة بعد أن أعاده إلى لجة الصراع مع أخيه، ليحصل على نتائج أفضل من انقسام الأسرة الصفوية على نفسها.

صلح أماسية ١٥٥٥ م:

كان من جراء فتنة القاص نتائج إيجابية من الجانب الصفوي، فقد نقل الشاه طهماسب مقر حكومته من تبريز إلى قزوين سنة ١٥٥٢ بعد أن غدت تبريز هدفاً للعثمانيين أكثر من مرة، كما لملمت شتات الزعماء القزلباش حول الشاه طهماسب وجعلته موضع ثقة بينهم[٢]، لتبدأ منذ تلك اللحظة عملية إعادة اعتبار الدولة من الناحية الاستراتيجية، فاستولت القوات الصفوية في هذا التاريخ بالذات على شيروان وأجزاء من أرمينية، مما جعل السلطان يعد العدة لاسترجاعها[٣].

وما إن وصلت الأخبار التي تشير إلى استعدادات السلطان لاجتياح إيران، بعث الشاه سفارة إلى استانبول طلب فيها من السلطان عقد صلح بين الجانبين، لإنهاء حالة الحرب التي طال أجلها، لكن السلطان كان قد أكمل استعداداته ووجد أن طلب الشاه يتعارض مع تدابيره في السيطرة على المناطق الاستراتيجية، التي كانت بحوزة العثمانيين مؤخراً، فأعد كتاباً قاسي اللهجة للشاه وضمنه تهديداته وإعلانه للحرب[٤].

وبعد أن خاض الطرفان عدة معارك في مناطق الأطراف، أسر في نهايتها «سنان باشا» ـ أحد أبرز قواد السلطان ـ عرض الوزير الأعظم «محمد باشا» على السلطان مسألة عقد الصلح مع الشاه، فوافق شريطة الإفراج عن الباشا المأسور، وحين عُرِضَ أمر الصلح على الشاه وافق على شروط السلطان وأرسل مبعوثه شاه قولي خان إلى أماسية، حيث كان يعسكر السلطان وذلك لتداول مذكرات الصلح، فكان أن اتفق الطرفان سنة ١٥٥٥ م على ما يلي[٥]:

١ ـ تكون ولايات (أذربيجان الشرقية، أرمينية الشرقية، كرجستان الشرقية) تحت تصرف الصفويين في حين تكون ولايات (أرمينية الغربية، كرجستان الغربية، العراق) تحت تصرف الدولة العثمانية، وتكون قارص حداً فاصلاً بين الدولتين.

(١) حسين مير جعفري: المرجع السابق، ص ١٥٩.
(٢) H. Braun: Op. Cit, P. 190.
(٣) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٨٠.
(٤) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق، ج ١ ص ١٣٠.
(٥) البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.
The Encyclopaedia of Islam. Leiden 1978, Vol. IV. P. 35.

٢ ـ يُسمح للحجاج الإيرانيين بالذهاب إلى مكة لأداء فريضة الحج.

٣ ـ تستأنف عمليات الاتفاق بشأن الحدود بمنطقة شهرزور التي طالت المنازعات عليها[١].

٤ ـ يعمل الطرفان على عدم إيواء كل من رجال الدولتين أو أفراد البيوت المالكة وفي حال لجوئهم يعمل الطرف الآخر على تسليمهم إلى حكومات بلادهم[٢].

وبذلك تمت بين الطرفين أول معاهدة صلح لإنهاء الحرب، علماً أن الدولة العثمانية كانت في ذروة مجدها، وذلك لقناعة العثمانيين في استحالة قضائهم على الدولة الصفوية كمشروع استراتيجي، وقناعة الصفويين في عدم جدوى الاستمرار في معاداتهم للعثمانيين، فكان أن سميت مناطق النفوذ من خلال هذه المعاهدة مع الإشارة إلى الحدود الفاصلة بين الجانبين كحد متفق عليه، حيث ظهرت رغبة الجانبين الأكيدة لمعرفة كل منهم بما له وما عليه، كي لا يكون هنالك مجال للتجاوز يرغم أحد الطرفين على إثارة الحرب من جديد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصفويين حصلوا على الجهات القريبة منهم من مناطق الأطراف، فأمنوا بذلك حدود دولتهم من الناحية العسكرية، كما حصلوا على جزء من هذه المناطق ذات الوفرة بإنتاج الحرير، وذلك لرفد خزانتهم التي أرهقتها الحروب الأخيرة بين الجانبين. وفي الطرف المقابل حصل العثمانيون بموجب هذه المعاهدة، على قبلة تجمع الحرير ـ تبريز ـ بالإضافة إلى المناطق الاستراتيجية في (أرمينية وگرجستان والعراق بأسره) بشكل أقرته الحكومة الصفوية رسمياً، فأصبح للعثمانيين مواقع أقدام في مناطق إنتاج الحرير الإيراني، بعد أن اتسع نفوذهم في تجارة المحيط الهندي إثر ضمهم للعراق سنة ١٥٣٤[٣] ـ البند الأول ـ.

كما تناولت هذه المعاهدة الجانب العقائدي، الذي سمح فيه العثمانيون للصفويين الحج إلى مكة بعد توقف له دام طيلة الفترة الموسومة بالحرب، مما يشير إلى هدوء التوتر العثماني بشأن تواجد الصفويين، ولو لفترة وجيزة، داخل الممتلكات العثمانية ـ البند الثاني ـ.

أما فيما يتعلق بالأكراد في شهرزور، فقد فكر الطرفان لأول مرة بوضع حد لاتخاذ موقف موحد بشأن بيكات الأكراد، لكن هذا البند بقي مجرداً من صفته العملية لعدم استقرار

---

(١) حسان حلاق: المرجع السابق ص ٤٢٦، منوچهر پارسا دوست: زمينه تاريخي اختلافات إيران وعراق، تهران، ١٣٦٤ هـ ش، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) ذبيح الله ثابتيان: أسناد ونامه هاي تاريخي دورة صفوي ص ١٢٤.

(٣) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٢.

ولاء الأكراد لإحدى الجهتين[١] ـ البند الثالث ـ.

ثم أن هذه المعاهدة تركت حيزاً للعلاقات الدبلوماسية، يمكن من خلاله حل أي نزاع طارىء في حال حدوث مشكلة ما، وبالفعل فقد فتح هذا البند الباب لاستعمال لغة العقل، وذلك حين لجأ بيازيد ابن السلطان سليمان إلى البلاط الصفوي ـ البند الرابع ـ.

لجوء بيازيد ابن السلطان سليمان إلى البلاط الصفوي ١٥٥٩ م:

أصدرت المشيئة السلطانية في استانبول مرسوماً سنة ١٥٥٩ م، قضى أن يتولى بيازيد خان، حكومة قونية وكان في أماسية، وأن يتولى سليم خان حكومة أماسية وكان في قونية، وما أن صدر هذا المرسوم الذي لم يوافق هوى بيازيد خان، حتى هاجم أخاه واشتبك معه في حرب كان من نتائجها أن انتصر سليم على أخيه بدعم من أبيه السلطان[٢]. وحين لم يجد بيازيد حلاً لمشكلته فرّ إلى البلاط الصفوي مع جنده وأربعة من أبنائه، فبالغ الشاه طهماسب في استقباله، ثم أرسل إلى السلطان مبعوثه «علي آغا المحارب» كي يشفع لبيازيد، لكن سفارته فشلت، مما حدى بالشاه إلى أن يقلب ظهر المجن ويلقي ببيازيد في السجن كي لا تتوتر العلاقات الودية بين الجانبين[٣].

حيال تصرف الشاه على هذه الصورة، أرسل السلطان القانوني مبعوثيه «علي باشا يوزباشي» و«حسن آغا قابوجي باشي» مع هدية إلى قزوين بعنوان المحافظة على صلح أماسية، والاحتراز لعدم وقوع حرب بين الجانبين[٤]، فرد الشاه على السلطان بسفارة مماثلة طلب فيها حكومة بغداد مقابل ذلك، لكن السلطان رفض طلبه. وفي السنة التالية أرسل الشاه سفارة أخرى وحملها كتاباً طلب فيه أن تكون إمارتا النجف وكربلاء إيداعاً تحت إدارة أولاده، لكن السلطان ردها أيضاً مُصراً على رفضه فأردفها الشاه بسفارة ثالثة طلب فيها تعديل صلح أماسية أو إجراء صلح جديد، فلم يتلق سوى الرفض أيضاً.

وفي سنة ١٥٦١ م وصل إلى قزوين وفد عثماني رفيع المستوى، وقدم رئيسه للشاه رسالة جاء فيها: «حالما يقوم الشاه بتسليم بيازيد وأولاده لمندوبي السلطان، سيبقى صلح أماسية على ما عليه من احترام، وكذلك سيتم هدم قلعة قارص بمقتضى طلب الشاه وإلا سيقع الطرفان في خطر عندها»[٥].

---

(١) انظر الفصل الأول من هذا الباب.

(٢) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٨٨. البكري الصديقي: المصدر السابق ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٣) حسين مير جعفري: بناهندگي شاهزاده بايزيد بإيران، مجلة بررسيهاي تاريخي شماره ٣، تهران، سال هشتم، ص ١٩.

(٤) عبد الرضا هوشنگ مهدوي، ص ٣٣ ـ ٣٤. شرف خان بدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٩٠.

(٥) شاكر صابر الضابط: العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد ١٩٦٦ ص ٢٠.

فأمر الشاه بإطلاق سراح بيازيد وأولاده الأربعة، فتسلمهم مندوبو السلطان وقتلوهم على مقربة من قزوين، ثم حملوا جثثهم إلى سيواس[١]. وهكذا مرت هذه القضية دون أن تؤثر على العلاقة بين الطرفين، حيث كان لتصرف السلطان على هذا النحو أن تخطى الأزمة التي كادت تقع دون أن يضطر أحد الفريقين لنقض معاهدة أماسية سالفة الذكر.

العهد الذهبي للعلاقات الودية العثمانية الصفوية سنة ١٥٦٦ ـ ١٥٧٦ م:

رحل السلطان القانوني سنة ١٥٦٦ بعد أن حكم ست وأربعين سنة ترك فيها أمبراطورية ثابتة الأركان مهابة الجانب، فتسلمها ابنه سليم الثاني سنة ١٥٦٦ ـ ١٥٧٤ م، الذي ما أن جلس على عرش السلطنة، حتى توافد سفراء الملوك والأمراء بتقديم التهاني له على جلوسه كسباً لوده، وهنا بعث الشاه طهماسب إلى البلاط العثماني وفداً رفيع المستوى، ضم ثمانمئة رجل برئاسة «شاه قولي خان» ـ أمير إيروان ـ مع هدايا لا توصف لكثرتها ونفاستها، وقدمها رئيس الوفد للسلطان بعد أن هنأه بجلوسه على سدة العرش[٢]. وقد كان مقدار الحفاوة التي قوبل بها وفد الشاه من قبل العثمانيين أن جلل بثمانية آلاف فارس، رافقته من أرض روم إلى أدرنة، حيث يقيم السلطان كما كان لمراسم استقباله أبهة جعلت سفراء دول أوروبة في زوايا البلاط. وبعد أن أقام سفير الشاه فترة بضيافة الصدر الأعظم التقى سفير الشاه مرة أخرى بالسلطان وتسلم منه رسالة ودية وهدايا لإيصالها إلى الشاه[٣]. وقبل أن يغادر سفير الشاه البلاط العثماني عائداً إلى بلاده، حصل من الحكومة العثمانية على مصادقة لصلح أماسية، فحملها مع الرسالة وهدايا السلطان وقدمها إلى مولاه في قزوين[٤].

وفي ظل الهدوء الذي ساد بين الدولتين، أراد البنادقة التحالف مع الصفويين ضد العثمانيين بعد أن استولى العثمانيون على جزيرة قبرص ١٥٧٠ م، وذلك حين أرسلوا مبعوثهم إلى الشاه طهماسب، الذي عرض عليه هذه المسألة إلا أن الشاه ضرب بعرضه عرض الحائط، احتراماً منه لعهد الصداقة التي تربطه بالسلطان سليم الثاني، ولبنود صلح أماسية بعد أن صودق عليه في سفارة الشاه الأخيرة[٥].

أما آخر فصول هذا العهد فقد تمثل بوفاة السلطان سليم الثاني وجلوس ابنه السلطان

(١) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٩٢ ـ ١٩٣. البكري الصديقي: المصدر السابق ١٠٨ ـ ١٠٩.
(٢) ذبيح الله ثابتيان: المرجع السابق، ص ١٤١ ـ ١٤٢.
(٣) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٣٧٠ ـ ١٣٧٢.
(٤) شاكر صابر الضابط: المرجع السابق، ص ٢١.
(٥) منوچهر پارسا دوست: المرجع السابق، ص ٢٩.

مراد الثالث ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥ م، على العرش، حيث أنه حالما سمع الشاه بخبر وفاة السلطان، أعد وفداً رفيع المستوى برئاسة «تقماق خان استاجلو» ـ حاكم إيروان ـ وبرفقته مئتين وخمسين رجل، مع هدايا كثيرة حملت على خمسمائة جمل[١]، ودفعها إلى السلطان الجديد. وحين مثل مبعوث الشاه بين يدي السلطان قدم له رسالة الشاه التي تضمنت تعازي الشاه بوفاة السلطان سليم الثاني وتهانيه للسلطان مراد الثالث، بمناسبة جلوسه على سدة العرش، كما تضمنت طلباً للشاه رجا فيه السلطان مراد أن ينتصر لابنه حيدر ميرزا ـ ولي عهده ـ بعد وفاته، وكان دافعه إلى ذلك قيام الشقاق بين أولاد الشاه في أواخر عمره، فحصل الشاه من السلطان على موافقته بشأن ذلك[٢].

وبوفاة الشاه طهماسب الأول سنة ١٥٧٦ م وكذلك ابنيه «حيدر ميرزا»[٣] وإسماعيل الثاني في العام التالي[٤]، أسدل الستار على فترة الهدوء التي سادت بين الطرفين، منذ صلح أماسية سنة ١٥٥٥ م إلى سنة ١٥٧٧ م. ومع جلوس الشاه محمد خدابنده على العرش الصفوي، الذي تزامن مع قيام الفوضى في كافة أنحاء إيران، من جراء تصادم الأمراء القزلباش مع بعضهم البعض، تسارعت الأحداث في المنطقة وأخذت الحرب تطل برأسها من جديد[٥].

معاهدة استانبول الأولى ١٥٩٠ م:

كان لانكسار صلح أماسية عوامل عدة أهمها:

١ ـ انهيار السلطة المركزية في الدولة الصفوية، لضعف الشاه محمد خدابنده، الذي سمح لبعض أمراء البلاد في تسيير أمور الدولة مع خير النسابيگم مهد عليا ـ زوجة الشاه ـ الأمر الذي أحدث انقساماً بين الزعماء القزلباش، جعلهم بين مؤيد ومعارض لهذه الحالة، فدبت الفوضى في أنحاء إيران وأُفرغت مناطق الأطراف من حماتها القزلباش، نتيجة لتصادم الأمراء فيما بينهم[٦].

٢ ـ طرحت مسألة انهيار السلطة المركزية في إيران لدى الجانب العثماني فكرة اجتياح مناطق الأطراف، بعد أن أُفرِغَت من حامياتها، للاستيلاء على المناطق المنتجة للحرير بعد أن أخذت بوادر التحولات الاقتصادية العالمية تنعكس سوءاً على الاقتصاد العثماني[٧].

(١) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٤٨١.
(٢) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ٤١ ـ ٤٢.
(٣) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٦٥ ـ ٦٦.
(٤) والتر هينتس: شاه إسماعيل دوم صفوي، ترجمة كيكاوس جهانداري، طهران ١٣٧١، ص ١٤١.
(٥) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٦٨.
(٦) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٦٨. P.Sykes: Op, Cit, P. 171.
(٧) انظر الفصل الثالث من الباب الأول.

٣ ـ أفرز فشل العثمانيين في البحار ضرورة اجتياح إيران، لتأمين مورد إضافي للدولة كتعويض لها، بعد أن منيت البحرية العثمانية بخسائر فادحة، إثر معركة ليبانت ١٥٧١ م[١].

أما السبب المباشر لانكسار الصلح، فيكمن في تعرض إحدى القوافل العثمانية للنهب في زنجان، أصدرت بعدها الدولة العثمانية أوامرها بإقفال الحدود، وفرض الحصار المتبادل على طول طرق القوافل عند مرورها عبر الحدود، فأصبحت الحاجة ملحة للحرب لتغيير الوضع القائم[٢]، مما جعل «خسرو باشا» ـ والي وان ـ يحرض الأكراد للهجوم على أراضي الدولة الصفوية، ثم هاجم بدوره أذربيجان سنة ١٥٧٨ م واستولى على خوي وسلماس[٣]، مشعلاً بذلك فتيل الحرب التي لم يخمد أوارها بشكل عرضي إلا في بداية عهد الشاه عباس الأول سنة ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، الذي وجد نفسه محاصراً بين عدوين صعبي المراس الأول تمثل بالأوزبك في شرق دولته، والثاني تمثل بالعثمانيين في غرب دولته[٤]، فأرسل إلى استانبول سنة ١٥٩٠ م بعثة رفيعة المستوى برئاسة «مهدي قولي خان» برفقة «حيدر ميرزا» ـ ابن أخيه ـ مع مجموعة من الهدايا، وذلك بقصد الصلح، وحين وصلت البعثة إلى استانبول أمر السلطان ببدء مداولات الصلح، وكان دافعه إلى قبول الصلح خلو خزانته من المال، لعجز الدولة عموماً نتيجة لعجز الرعية عن دفع الضرائب، بالإضافة إلى تكاليف الحرب الباهظة التي استمرت قرابة اثنتي عشرة سنة.

وبعد أن تداول الطرفان مذكرات الصلح، توصلا بعد ستة شهور إلى صياغة[٥] معاهدة عرفت فيما بعد بمعاهدة استانبول الأولى تضمنت البنود التالية:

١ ـ تكون تبريز مع القسم الغربي لأذربيجان وإيالات (أرمينية، شكي، شماخي، شيروان، گرجستان، قره باغ، قسم من لورستان مع قلعة نهاوند) تحت تصرف الدولة العثمانية[٦].

٢ ـ يتعهد الصفويون بعدم سب الخلفاء الراشدين (أبي بكر وعمر وعثمان) وأم المؤمنين عائشة[٧] ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

(١) محمد فريد بك: المرجع السابق ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨.
(٢) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٤.
(٣) شرف خان البدليسي: المصدر السابق، ص ٢٢٥. نصر الله فلسفي: زندگاني شاه عباس أول ج ١ ص ٧٧.
(٤) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٥٦٦.
(٥) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ١ ص ١٩٢. P.Sykes: Persia, P. 78.
(٦) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٥٦.
(٧) هامر: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٥٦٧.

٣ ـ يبقى حيدر ميرزا في استانبول، بعنوان رهينة، كدليل على رغبة الشاه بعدم التجاوزات على الحدود العثمانية.

٤ ـ يتعهد الطرفان بالإفراج عن أسرى الحروب من كلا الجانبين.

٥ ـ يتعهد الطرفان بعدم إيواء الفارين من كلا الجانبين[١].

لا شك أن العثمانيين هم الذين فرضوا مقرراتهم وشروطهم في هذه المعاهدة، فقد آلت إلى حكمهم مجمل مناطق إنتاج الحرير، وعاصمة تجمعه «تبريز»، مما حقق لهم قفزة استراتيجية هائلة سيطرت فيها على معظم العقد المواصلاتية، التي يمكن من خلالها مرور معظم متاجر الشرق وروسيا إلى بلاد السلطنة ومنها إلى أوروبة عبر المتوسط ـ البند الأول ـ.

هذا وقد تناولت المعاهدة الجانب العقائدي، لدى الجانبين، حيث تعهدت الدولة الصفوية بعدم سب الخلفاء الراشدين (أبي بكر، عمر، عثمان)، وأم المؤمنين عائشة، وذلك إرضاءاً منها للشعور العام العثماني، وتبريراً للعامة منهم بزوال السبب الرئيسي لهذه الحروب ـ البند الثاني ـ.

كما مثلت أيضاً تنازلاً معنوياً مريعاً للدولة الصفوية، وذلك حين جعلت أحد أمراء البيت المالك الصفوي، بعنوان رهينة في البلاط العثماني، هذه القضية التي سيكون لها أثراً سيئاً في ذهنية الشاه عباس الأول ـ البند الثالث ـ.

أما البندان الرابع والخامس، فقد وضعا ـ على ما يبدو ـ ليتركا حيزاً للعلاقات الدبلوماسية، الذي يمكن من خلالهما فتح باب الحوار، تمهيداً لعلاقة هادئة بين الجانبين.

معاهدة استانبول الثانية ١٦١٣ م:

لم يقدّر للصلح الذي أقرته معاهدة استانبول الأولى ١٥٩٠ م، أن يطول لأكثر من عام، إذ سرعان ما نُقِضَ، واشتبك الفريقان في معارك طاحنة استمرت قرابة ربع قرن، وذلك للعوامل التالية:

أ ـ من الجانب الصفوي: لما كانت بنود المعاهدة المذكورة، مجحفة بحق الصفويين، كان لا بد من تغييرها، وعلى الخصوص حين تم للشاه عباس الأول كسر الأوزبك بعد سلسلة من المعارك ردتهم إلى ما وراء خراسان سنة ١٥٩٦ م[٢].

ب ـ من الجانب العثماني: بعد وفاة السلطان مراد الثالث، تسلم ابنه محمد الثالث

(١) حسان حلاق: المرجع السابق، ص ٤٢٧. منوچهر پارسا دوست: المرجع السابق، ص ٣٥ ـ ٣٦.
(٢) حبيب الله شاملوئي: ص ٢٣٦. P.Sykes: A History of Persia, P. 174.

١٥٩٥ ـ ١٦٠٣ م عرش السلطنة، هذا السلطان الذي آثر منذ تسلمه الحكم الراحة والدعة، ودفع بأمور دولته إلى وزرائه، في فترة بلغت فيه الضائقة الاقتصادية في بلاد السلطنة حداً لا يستهان به، وذلك من جراء تدفق الفضة الرخيصة من العالم الجديد، وإحكام الأوروبيين سيطرتهم على طرق التجارة، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة العثمانية وانعكس سلباً على قوتها الشرائية، وأثّر على أصحاب المرتبات في البلاد وعلى الخصوص جنود الدولة[١]. فكان لسوء حالة الجند، أن انهالت الهزائم على الدولة من الجانب الأوروبي، أفقدتها الكثير من ولاياتها، ثم كان لسوء الأحوال الاقتصادية، أن تضررت حالة الولايات المتبقية لعدم انتظام الأمن فيها، وتعديات الجند على عامة الناس وممارسات الولاة وجباة الضرائب المجحفة بحق الرعايا[٢]. كل هذا جعل الشاه عباس الأول يغير سياسته تجاه الدولة العثمانية للبدء بفرض مقرراته عليها.

أما السبب المباشر لانكسار الصلح بين الطرفين، هو أن «أحمد خان‌گيلاني» ـ حاكم گيلان ـ أراد أن يخلص نفسه من التبعية الصفوية، فأعلن استقلاله سنة ١٥٩١، الأمر الذي جعل الشاه يعد حملة على الفور قادها بنفسه، واجتاح بها گيلان بعد أن فرّ حاكمها إلى البلاط العثماني[٣].

هنا وجد السلطان مراد الثالث أن حرير گيلان يسعى إليه، إذا هو أحسن التصرف حيال هذه القضية، فأرسل للشاه كتاباً، طلب فيه الشفاعة للخان أحمد، لكن الشاه لم يجبه إلى طلبه وضرب بوساطته عرض الحائط، فمثل بذلك أول تحد للدولة العثمانية لعلمه بنوايا السلطان الرامية للوصول إلى العمق الصفوي.

أما التحدي الآخر، فقد تمثل سنة ١٥٩٦، حين أرسل وفداً إلى استانبول برئاسة «ذي الفقار خان قرمان لو» قدم للسلطان محمد الثالث تهاني الشاه بمناسبة جلوسه على العرش، ثم أعلمه عن أخبار انكسارات الأوزبك في خراسان[٤]. هذا التحدي جعل السلطان يرد على الشاه بسفارة مماثلة سنة ١٥٩٨ م، طلب من خلالها إعادة النظر في معاهدة ١٥٩٠ م، للحصول على المزيد من الامتيازات، كما وطالبه بترك خراسان للأوزبك، وأن يرسل ابنه الأكبر إلى استانبول، عوضاً عن «حيدر ميرزا» الذي توفي سنة ١٥٩٦ م[٥].

(١) عبد الكريم رافق: المشرق العربي في العهد العثماني ص ٨٨. محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢٦٧.
(٢) حكمت قفلجملي: التاريخ العثماني رؤية مادية، دمشق، ١٩٨٧، ص ٣١.
(٣) إبراهيم حليم بك: المرجع السابق ١٠٦.
(٤) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٥٧.
(٥) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق، ج ١ ص ٣٢٦.

مثلت رسالة السلطان لدى الشاه عباس الأول، صلفاً للدولة العثمانية لم يكن ليحتمله، وعلى الخصوص أنها في حالة لا يسمح لها بهذا القدر من الكبرياء، فأصدر أوامره إلى حراس القصر بإمساك سفير السلطان، ونتف لحيته، ثم أعد كتاباً قاسي اللهجة للسلطان جاء فيه: «أن ابني هو ولي عهدي وسيكون ملكاً من بعدي»[١]. وإمعاناً منه في إظهار عداوته وقوته للعثمانيين أرسل إلى السلطان مبعوثاً آخر، قدم له مفاتيح ذهبية ـ على سبيل التحدي ـ لأربع وعشرين مدينة، فتحها في خراسان وتركستان وأفغانستان[٢].

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، تأكيداً لما ورد في بداية هذا الفصل، في أن الرسائل الملكية يمكن أن تعكس أحوال الدول قوة وضعفاً، فقد رأينا في رسالة السلطان سليمان القانوني إلى الشاه إسماعيل الأول، كيف خاطب السلطان الشاه ولقبه بالأمير، ونسبه إلى الحكومة كأنه ما أراد أن يعترف بحكومته، لكنه بعد أن آلت الحكومة العثمانية إلى ما آلت إليه من الضعف، تغيرت لهجة السلاطين تماماً. وفي الرسالة التي أرسلها السلطان مراد الثالث للشاه عباس الأول، من أجل الوساطة والشفاعة لأحمد خان‌گيلاني، ما يؤيد ذلك، فقد جاء في مستهل الرسالة: «. . . صاحب تاج مملكة العجم، ووريث عرش الأكاسرة من آل جم، حاكم إيران، وآمر فرسان قزوين وأصفهان. . . المحافظ على أساس الود والاستئناس الشاه عباس. . .»[٣]. إذ أن هذه الألقاب تؤيد المكنة التي بلغتها الدولة الصفوية، في حين تدل على عكس ذلك في الدولة العثمانية.

ولما أتم الشاه تقوية بنية جيشه، ودعمه بقوة مسلحة بالأسلحة النارية المتطورة آنذاك[٤]، عمد إلى تقوية بنية دولته من الناحية الاقتصادية بإصداره مجموعة من القوانين، جعلته في مأمن من مغبة التطورات الاقتصادية التي تزامنت مع فترة حكمه[٥]، ثم بدأ بتنفيذ أهدافه التي طالت المناطق الاستراتيجية في الخليج ومعظم مناطق الأطراف، فسيطر بذلك على خطوط المواصلات ومتاجرها، بعد أن خاض مجموعة من الحروب. وقد استمرت هذه الحروب من سنة ١٦٠٣ م إلى ١٦١٢ م، أرهقت الطرفين وجعلت إمكانية الصلح ضرورة ملحة بعد أن استنزفت مجموعة الحروب هذه اقتصاد وقوى كل منهما. فبادر الشاه إلى طلب الصلح، بأن أعد مبعوثه «غازي خان» وسيره إلى استانبول لأجل هذه الغاية، فلم يجد السلطان أحمد الأول ١٦٠٣ ـ ١٦١٧ م، من بد لعقده، خصوصاً حين رأى أن لا قبل

(١) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ١ ص ١٩٣، ج ٥ ص ١٦٩٦.
(٢) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٧٥.
(٣) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ٥ ص ١٦٨٧.
(٤) The Encyclopaedia of Islam. Leiden. 1978. Vol. IV, P. 36.
(٥) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٨٩.

لقواته بالاستمرار في الحرب، مع الضائقة المالية التي تخيم على سلطنته[١].

والذي جعل هذه القضية تسير قدماً إلى الأمام، الرسائل المتبادلة بين أم السلطان أحمد الأول مع عمة الشاه عباس، ورسائل الصدر الأعظم إلى قائد جيش الشرق «مراد باشا» وقناعة كل الأطراف في عدم جدوى الحرب[٢].

فكان بالنتيجة أن دفع الشاه بمبعوثه «قاسم بگ» ـ قائد جيش مازندران ـ لتوقيع الصلح في استانبول سنة ١٦١٣ م، الذي نص على ما يلي[٣]:

١ ـ تعترف الدولة العثمانية بحدودها التي كانت في عهد السلطان سليمان القانوني، كما تتعهد بعدم الاعتداء على الأراضي التي استولت عليها فيما بعد، وبالمقابل يتعهد الشاه بسحب كافة القوات التي وضعها في بلاد ما بين النهرين، ويعيد كافة ما استولى عليه منها إلى العثمانيين[٤].

٢ ـ يتعهد الشاه عباس بإرسال مئتي حمل حرير سنوياً إلى البلاط العثماني، ومئة حمل من بضائع أخرى.

٣ ـ تقوم كل دولة باختيار مبعوثيها، لتحديد الأراضي الخاصة بكل دولة.

٤ ـ تتعهد الدولة الصفوية بعدم القيام بأي عمل استفزازي عقائدي، كما التزمت به زمن الشاه طهماسب[٥].

٥ ـ تتعهد الدولة العثمانية بعدم منع المسافرين الإيرانيين من المرور بأراضيها، كما وتسمح للحجاج الإيرانيين بسلوك طريق (حلب ـ دمشق)، فضلاً عن طريق (بغداد ـ البصرة).

٦ ـ تتعهد الدولة الصفوية بعدم حماية «هلوخان» حاكم شهرزور.

٧ ـ يتعهد الطرفان بعدم منع تجول قواد الجانبين في مناطق الحدود، بغية تحديدها[٦].

يلاحظ هنا، أن الشاه عباس الأول، وعلى الرغم من طموحاته، قد اكتفى بالقدر

(١) هامر: المصدر السابق، ج ٣ ص ١٧٥٠.
(٢) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ٥ ص ١٤٥٦ ـ ١٤٥٧.
(٣) P. Sykes: Op, Cit, P. 179.
(٤) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٧٨.
(٥) بديع جمعة: الشاه عباس الكبير ص ١٨٩. روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٧.
(٦) شاكر صابر الضابط: المرجع السابق ص ٢٤ ـ ٢٥. عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٧٨.

الذي كان موضع خلاف مع العثمانيين، على مناطق الحدود الاستراتيجية والغنية بالحرير والمتاجر المتنوعة، فطلب فور استيلائه عليها، بعقد الصلح لإنهاء الحرب لقناعته بأنه لن يحصل على أكثر مما حصل عليه ضمن حدود قوته، مع مراعاته بأن تكون معظم بنود الصلح لصالحه، على عكس الصلح الذي عقده سنة ١٥٩٠ م، في بداية عهده، فحصل بموجب المعاهدة الأخيرة على تثبيت رسمي للحدود كما أقرتها معاهدة أماسية ١٥٥٥ م، مع السعي لتحديد الحدود بصورة أوضح، البنود: الأول، الثاني، السابع.

طرحت هذه المعاهدة قضية اقتصادية لم ترد في المعاهدات السابقة، وفيها تعهد الشاه بإرسال مئتي حمل حرير ـ والحمل يساوي مئة وعشرة كيلوغرام ـ دون تحديد لحيثيات هذا البند، أهي على سبيل الهدية أو كخراج؟ إذ عكس اللبس بينهما أثراً سلبياً على العلاقة بين الجانبين. ففي الوقت الذي فسرها العثمانيون بأنها جزية يجب على الصفويين دفعها كل عام، فسرها الصفويون بأنها ترسل على سبيل الهدية، والحقيقة تدعم الجانب الصفوي، لأن المعطيات التي فرضتها قوة الشاه، زمن المعاهدة والذي تلاه، تؤيد ذلك، وهذا ما جعل روبرت أولسن «المؤرخ الفرنسي الشهير ـ يمزج بين بندي المعاهدة (الأول والثاني) ليقول: «يحتفظ الصفويون بتبريز تحت سيادتهم لقاء حصول العثمانيين على مئتي حمل حرير ومائة حمل من البضائع الأخرى[١]» ـ البند الثاني ـ.

أكدت هذه المعاهدة تبعية منطقة شهرزور ـ مكان سكنى الأكراد، أصحاب الولاء المتأرجح بين الدولتين ـ للدولة العثمانية بطريقة غير مباشرة، حين تعهدت الدولة الصفوية بعدم حماية هلوخان حاكمها، وهذا يعني أن الدولة العثمانية أرادت من خلال هذا البند، أن ترفع الدولة الصفوية يدها عن هذه الإيالة تماماً[٢].

وأخيراً، سمحت هذه المعاهدة بسلوك الحجاج الإيرانيين لطريق (حلب ـ دمشق) لما يتمتع به من أمن واستقرار، على خلاف طريق (البصرة ـ بغداد) المحفوف بالمخاطر لتعديات القبائل على محاوره[٣]، إذ يشير البند إلى عدم منع الدولة العثمانية الحجاج الإيرانيين من سلوك طريق (حلب ـ دمشق) على عكس ما زعم المؤرخ الفرنسي «روبرت أولسن» من أن الدولة العثمانية أوجبت على الحجاج الإيرانيين سلوك طريق (حلب ـ دمشق)، للحصول على الضرائب والرسوم لأن طريق (البصرة ـ بغداد) لا يخضع إلا لرقابة عثمانية ضعيفة[٤].

(١) روبرت أولسن: المرجع السابق، ٦٧.
(٢) انظر الفصل الأول من هذا الباب.
(٣) انظر الفصل الثاني من هذا الباب.
(٤) روبرت أولسن: المرجع السابق، ٦٧.

إذ لو كان الأمر كما أشار إليه أولسن لجاءت صيغة البند على شكل يلزم فيه العثمانيون الصفويين على سلوك طريق (حلب ـ دمشق).

معاهدة سراب ١٦١٦ م:

لما كانت معاهدة استانبول الثانية تنص في أحد بنودها أن تقوم لجنة لتحديد الحدود بين الدولتين، تقرر أن تكونگرجستان من نصيب الدولة الصفوية الأمر الذي لم يرض حاكم كاخت «طهمورث خان»، فأعلن عصيانه على الدولة الصفوية، وأزاح حاكمها الصفوي[١]. لكن جيش الشاه باغته سنة ١٦١٦ م واستولى على كاخت، فانكسر الصلح بين الدولتين، حين قامت السلطنة بحملة أرجعت حاكم كاخت إلى حكم بلاده[٢]، سعياً منها لإيجاد جيب يصلها بالمناطق المنتجة للحرير، يحرك قليلاً من اقتصادها المشلول. إلا أن الشاه فوت عليها الفرصة، واسترد كاخت مرة أخرى فأعدت الدولة العثمانية حملة ضخمة، وأسندت قيادتها «لمحمد باشا» الذي سار إلى ايروان، وحين لم يستطع فتحها رجع إلى ديار بكر[٣]. فأسند السلطان قيادة الحملة لـ «عثمان باشا» الذي تقدم بحملته إلى تبريز، وفيها كتب للشاه يعرض عليه الصلح مشترطاً:

١ ـ يرسل الشاه إلى السلطنة من مئتين إلى ثلاثمئة حمل حرير كخراج سنوياً.

٢ ـ يعيد الشاه للسلطنة كل من (أذربيجان الغربية ـ أرمينية ـ قره باغ ـ شيروان ـ گرجستان).

٣ ـ يرسل الشاه أحد أبنائه كرهينة، وتكون إقامته في استانبول[٤].

فرفض الشاه اقتراح الباشا، ولم يوافق إلا على مئة حمل حرير يرسلها للسلطان على سبيل الهدية، لا كما اشترط الباشا على سبيل الجزية، فتازم الموقف ودارت الحرب بينهما، فوجد بعدها «خليل باشا» أن ميزان القوى قد رجح للصالح الصفوي وأنه لا مناص من عقد صلح جديد يسوي الخلاف القائم بين الجانبين[٥]، فأرسل للشاه مبعوثه لأجل هذه الغاية، وحين وافق الشاه على الصلح من حيث المبدأ، تبادل الطرفان مذكرات الصلح في منطقة سراب ـ شرق تبريز على الطريق بين أردبيل وزنجان ـ وخلصوا إلى بنوده فصادق عليه الشاه[٦]، ثم حمل إلى استانبول فصادق عليه السلطان عثمان الثاني ١٦١٨ ـ ١٦٢٢ م[٧]، وقد تضمن هذا الصلح

---

(١) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق ج ١، ص ٣٤٦.
(٢) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٨٢.
(٣) إبراهيم الطبيب: مصباح الساري ونزهة القاري، ص ١٥٠.
(٤) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق ج ١، ص ٣٥٠.
(٥) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٨٣. P. Sykes: Op, Cit, P. 178.
(٦) بديع جمعة: الشاه عباس الكبير ص ١٩٥ ـ ١٩٦.
(٧) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢٧١.

الذي عرف بمعاهدة «سراب» ما يلي:

١ ـ تكون الحدود بين الدولتين كما نصت عليه معاهدة أماسية[١].

٢ ـ تبقى بنود (٣، ٤، ٥، ٦، ٧) نافذة المفعول من معاهدة استانبول الثانية[٢].

لقد مثلت هذه المعاهدة نقلة جديدة للعلاقات الدبلوماسية بين الجانبين الصفوي والعثماني، وذلك حين تمت مداولة مذكراتها في منطقة سراب، أي في الأراضي الصفوية على خلاف المعاهدات السابقة التي تم إبرامها في الأراضي العثمانية، أي بدل أن يأتي وفد من قبل الصفويين إلى الجهات العثمانية، ذهب في هذه المرة الوفد العثماني إلى العمق الصفوي لأجل هذه الغاية، وهذا إن عكس، فإنه يعكس مدى الضعف الذي آلت إليه حكومة المركز في استانبول، وقد تمثل ضعف الدولة العثمانية أكثر حين قبلت بمئة حمل حرير بدلاً من المئتين، وتنازلت عن المئة حمل من البضائع الأخرى. ومن جانب آخر تنازلت الدولة العثمانية في هامش هذا الصلح عن منطقتين استراتيجيتين هما درنه ودرتنگ ـ من مناطق الأكراد ـ لتغدوان فيما بعد من مراكز تجمع القوات الصفوية للنيل من بغداد[٣]. أخيراً، سمحت هذه المعاهدة لأن يسود الهدوء بين الجانبين فترة خمس سنوات، عادت فيها المتاجر إلى طرقاتها القديمة، وأخذ الحرير يتدفق إلى بلدان السلطنة، مما جعل الشاه ينكث بعهده مع إنكلترا التي وقع معها معاهدة توريد الحرير الإيراني بواسطة تجارها قبل أشهر من توقيع معاهدة سراب[٤]. وقد أفسح المجال لهذه العلاقة الهادئة، الرسائل المتبادلة بين الشاه عباس الأول والسلطان عثمان الثاني، إذ أنه بعد المصادقة على معاهدة سراب، أرسل السلطان مبعوثه «إبراهيم آغا» إلى البلاط الصفوي، وحمله رسالة ودية للشاه تضمنت أن الصلح سيبقى ما دام السلطان على قيد الحياة، فرد الشاه بواسطة مبعوثه «توخته خان استاجلو» في رسالة مماثلة أكد فيها للسلطان رعايته للصلح أيضاً[٥].

معاهدة زهاب ١٦٣٩ م:

بدت العلاقة بين الجانبين إثر معاهدة سراب ١٦١٨ م وكأنها تسير من حسن إلى أحسن، لكنه سرعان ما انقطع حبل الود الهش الذي كان يربط بينهما، وذلك للعوامل السابقة مع عوامل استجدت، أزمت الموقف بين الدولتين ثم فجرته. أما الذي أزم الموقف بين الدولتين، فهو عودة الشاه عباس الأول إلى ممارساته في إحكام الحصار الاقتصادي على السلطنة، ضمن مشروع ذكي اتفق من خلاله مع الإنكليز على ضرب البرتغاليين في

---

(١) شاكر صابر الضابط: المرجع السابق، ص ٢٦ ـ ٢٧.
(٢) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ٥ ص ١٨٠٢ ـ ١٨٠٤.
(٣) بشأن تنازل الدولة العثمانية عن درنه ودرتنك انظر: علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ٧٦.
(٤) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٨.
(٥) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٧٩ ـ ٨٠.

الخليج العربي/ الفارسي، فتم له إبعادهم سنة ١٦٢٢ لتؤول ملكية هرمز لدولته، وإلى هرمز أخذ يورد الحرير الإيراني ليحمل على سفن شركة الهند الشرقية الإنكليزية، كي توصله إلى أوروبة[١]، دون أن تنال الدولة العثمانية حصتها من ضرائب الترانزيت.

وأما العامل الثاني الذي فجر الموقف بين الدولتين، وأعاد الحروب إلى سابق عهدها فهو فتنة بكر صوباشي في العراق، واستنجاده بالشاه عباس الأول، الذي وجد في دعوة بكر إلى بغداد ذروة ما كان يطمع به في الاستيلاء على أكبر قدر من خطوط المواصلات لتوجيه ضربة إلى الدولة العثمانية، قد توصله إلى حوض المتوسط تحقيقاً لمشروعه الاستراتيجي الضخم الرامي إلى السيطرة على تجارة الشرق سيطرة كاملة[٢]. ومع استجابته لدعوة بكر صوباشي الأولى للدخول إلى بغداد، دارت الحرب بين الجانبين سجالاً مدة خمس عشرة سنة لم ينطفىء أوارها إلى بعد أن استعاد العثمانيون بغداد سنة ١٦٣٨ م[٣].

وعلى الرغم من المساعي الدبلوماسية التي رافقت هذه الحروب، استمرت الحرب لإصرار العثمانيين على استرجاع بغداد مهما أدت إلى نتائج، وكان إصرار العثمانيين، يكمن في عدم تمكين الشاه عباس من تحقيق أهدافه، وإشغاله بحروب تستنزف خزينة دولته، وتحد من اندفاعاته صوب المناطق الاستراتيجية، التي تخدم مصالحه العسكرية والتجارية.

ومن المساعي الدبلوماسية التي رافقت هذه الفترة، أنه إثر استيلاء الصفويين على بغداد ١٦٢٤ م، سلم الشاه عباس رسالة إلى قاضي بغداد ودفعه إلى استانبول، وفيها طلب من السلطان مراد الرابع ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠ م، أن يتولى ابن الشاه حكومة بغداد على أن تكون السكة والخطبة باسم السلطان، ويدفع للسلطنة خمسين ألف دينار ذهبي سنوياً مقابل ذلك، لكن السلطان رفض طلب الشاه بعد أن أصدر فرماناً بقتل قاضي بغداد بتحريض من مقربيه[٤]. وحينما تسلم الشاه صفي الأول ١٦٢٨ ـ ١٦٤٢ م الحكم بعد وفاة جده الشاه عباس الأول، أرسل مبعوثه «مقصود بك» إلى البلاط العثماني وذلك لإنهاء الخصومة بين الجانبين، إلا أن السلطان مراد الرابع كان في تلك الآونة قد أعد حملة ضخمة لاسترجاع بغداد، فلم يلتفت إلى اقتراح الصلح، الذي قدمه الشاه الجديد[٥]. وهكذا استمرت المساعي العسكرية العثمانية، إلى أن تم بموجبها استرجاع بغداد ١٦٣٨ م، فمثل تحقيق العثمانيين لهدفهم الاستراتيجي هذا، نقطة تحول للسياسة العثمانية جعلتهم يقبلون بعقد

---

(١) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol. VIII, P. 772.
(٢) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٨.
(٣) انظر الفصل الثاني من هذا الباب.
(٤) أبو الوفا العرضي: المصدر السابق، ص ٣٤٦.
(٥) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

الصلح بعد أن زال الخطر الذي سد بمقتضاه منافذ السلطنة على الخليج، وحرمها من أهم المحاور الاستراتيجية في العراق. إذ أنه إبان إقامة الصدر الأعظم «مصطفى باشا» في العراق، قدم إليه سفير الشاه «محمد قولي خان»، واقترح عليه عقد الصلح، فعلق الصدر مداولة أمر الصلح حتى يتم انسحاب القوات الصفوية من درنة ودرتنگ[١] اللتين غدتا مركزاً لتجمع القوات الصفوية المهاجمة لبغداد ـ كما أسلفنا إليها سابقاً ـ فرجع سفير الشاه إلى أصفهان، وفيها عرض شروط الپاشا، فقبل الشاه بها، وأصدر أوامره بانسحاب قواته من المنطقتين المذكورتين. ولما تأكد الباشا من انسحاب القوات الصفوية[٢] الذي تزامن مع وصول موفد الشاه «صاروخان» المعني بإجراء الصلح، تداول الفريقان مذكرات الصلح سنة ١٦٣٩ م، في منطقة زهاب ـ على الحدود العراقية الإيرانية[٣] ـ تقرر في نهايتها ما يلي:

١ ـ يخضع للدولة العثمانية حكم كل من (بغداد، جسان، بدرة، مندلي، درنة، والأراضي الواقعة بين درتنگ وسرحيل، والقرى الواقعة غربي قلعة زنجير إلى طريق شهرزور، وقلعة قزلجة وتوابعها، وجميع القلاع في آخسجة، وقارص، ووان، وشهرزور، والبصرة)، كما يناط بالدولة العثمانية حكم قبيلتي ضياء الدين وهاروني الكرديتين.

٢ ـ يخضع للدولة الصفوية كل من (القلاع الواقعة شرق مندلي ودرتنگ وبيرة وزردويكه وزمردهاوا)، والغابات الواقعة شرق قلعة زنجير ومهربان، وقلعتي كاكور وماكور الواقعتين في أعالي جبل وان، وقلعة مغاذيرد الواقعة في منطقة قارص)[٤].

أي باختصار، تكون بغداد والبصرة والموصل وكردستان الغربية = (شهرزور) من نصيب الدولة العثمانية، في حين تكون أذربيجان الشرقية ورواندوز وأرمينية الشرقية وگرجستان من نصيب الدولة الصفوية[٥]. وبعد أن صدرت وثيقة الصلح على هذه الصورة، جرى تصديقها في بلاطي الدولتين في السنة ذاتها واعتبرت نافذة المفعول من تاريخ توقيعها[٦].

هنا يمكن القول أن هذه المعاهدة تعد بمثابة الركيزة التاريخية في تثبيت الحدود الأصلية والإقليمية بين العراق وإيران، خصوصاً في العمليات الجيوتاريخية لسلسلة ما أعقبتها من معاهدات[٧]، لأنها أولى المعاهدات الواضحة التي جرت بين الدولتين العثمانية

---

(١) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ٧٥.
(٢) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤ ص ٢٣٧.
(٣) سعيد برجاوي: المرجع السابق، ص ١٥٨.
(٤) صلاح شاكر أسود: الحدود العراقية الإيرانية «دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين»، بغداد، ١٩٧٢، ص ٦ ـ ٧. شاكر صابر الضابط: المرجع السابق ٣٣ ـ ٣٤.
(٥) حسان حلاق: المرجع السابق ص ٤٢٩. عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٠٥.
(٦) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ٧٨.
(٧) سيار الجميل: الورقة العربية، العلاقات العربية ـ الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز=

والصفوية لتحديدها الحدود بشكل دقيق نسبياً، مع مراعاة لتضاريس الأرض، والنظر بموضوعية إلى العامل الطبيعي للبلاد[1]. أما ما يؤخذ عليها، هو أنها شطرت بعض القبائل الكردية إلى قسمين، كعشيرة الجاف، التي غدا قسم منها وهو (بيره، زودي) تحت النفوذ الصفوي، في حين قبعت قبيلتا (ضياء الدين، هاروني) تحت النفوذ العثماني، فكان لهذا التقسيم على هذا الشكل، أن غدت هذه العشيرة مصدر إزعاج وقلاقل للدولتين معاً. وفيما يتعلق بمنطقة مهربان فقد فرّط بها العثمانيون للصفويين وكانت تتبع أصلاً لولاية شهرزور العثمانية[2]. لكنه على الرغم من ذلك يمكن القول، أن هذه المعاهدة حددت الحدود ولم تخط الخطوط، فكان أن اتخذت مساحات كبيرة كحدود فاصلة بين الدولتين، والتي كان لها آثار[3] سلبية فيما بعد.

عهد الهدوء الأخير:

لقد تأخرت الدولتان العثمانية والصفوية في اختيار الزمن المناسب لإيقاف الصراع بينهما، لأن الحروب التي استمرت متقطعة طيلة ستة عقود من الزمن، وبالتحديد منذ سنة ١٥٧٨ م إلى ١٦٣٨ م كانت قد أنهكت قواهما وأضرت باقتصادهما ضرراً لم تستفد منه سوى القوى الأوروبية، التي كانت تسيطر على البحار آنذاك. كل هذا جعلهما تخرجان بعد هذه الحروب على هيئة جندي جريح، كان لا بد له أن يستريح، فأتت راحته بعد فوات الأوان، في الوقت الذي كانت فيه أوروبة تخطو خطواتها العلمية الكبرى دعماً لاقتصادها وتفوقها على العالم أجمع. وقد كان العامل الأساسي لهدوء العلاقة بين الجانبين، يكمن في انحدارهما معاً إلى هاوية الضعف. والذي زاد من ضعف السلطنة هو أن السلطان محمد الرابع ١٦٤٨ ـ ١٦٨٧ م تسلم الحكم وهو صغير، فوقعت البلاد في حالة من الفوضى جعلت جنودها يعيثون فساداً ونهباً على ما يقدرون عليه، فعادت الأحوال إلى أسوأ مما كانت عليه قبل تولي السلطان مراد الرابع الحكم[4]. هذا مع النظر بعين الاعتبار إلى الأزمة الاقتصادية التي كانت تخيم على بلدان السلطنة دون أن تجد الحكومة لها حلاً، والأمر ذاته كان يعتور الدولة الصفوية مما جعلها على قدم المساواة في المصير الذي آلت إليه الدولة العثمانية.

ولما كان الأمر على ما أشير إليه لعبت العلاقة الدبلوماسية دوراً مهماً في امتصاص الأزمات والمستجدات الطارئة بينهما، وقد كان الجانب الصفوي هو الأسبق في استخدام اللغة الدبلوماسية كسباً لمزيد من الوقت، لتستمر فيه العلاقة هادئة بين الجانبين.

= دراسات الوحدة العربية، ص ٤٥٨.

(١) شاكر صابر الضابط: المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢) شاكر علي شاكر: المرجع السابق، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٣) صلاح شاكر أسود: المرجع السابق، ص ٢٣٢.

(٤) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

وحالما توفي السلطان مراد الرابع، أرسل الشاه صفي للسلطان إبراهيم الأول ١٦٤٠ ـ ١٦٤٨ م سفارة إلى البلاط العثماني قدمت تعازي الشاه بوفاة السلطان مراد الرابع، وهنأت السلطان إبراهيم بمناسبة جلوسه على سدة العرش، وقد قصد الشاه من عمله هذا المحافظة على استمرار صلح زهاب، وإقامة علاقة ودية مع السلطان الجديد[1]. هذه المبادرة جعلت السلطان يطلق سراح جميع الأسرى الذين سجنهم مراد الرابع إبان استيلائه على بغداد، وسلمهم لسفير الشاه تأكيداً منه على حسن نواياه تجاه الشاه[2].

هذا وقد استمرت علاقة الشاه ودية بالبلاط العثماني، إلى أن وافته المنية. وكذلك حين تسلم الحكم من بعده ابنه عباس الثاني ١٦٤٢ ـ ١٦٦٦، الذي قدم إلى بلاطه في السنة التالية لتوليه الحكم مبعوث السلطان، وقدم له تهاني السلطان بمناسبة جلوسه على العرش، ورسالة عبر فيها السلطان عن استمرار العلاقات الودية بين الطرفين[3]. وهكذا استمرت الكتب تروح وتجيء بين البلاطين إثر كل مناسبة إلى أن توفي السلطان إبراهيم الأول ١٦٤٨ م[4]. وفي عهد السلطان محمد الرابع الطويل إجمالاً ١٦٤٨ ـ ١٦٨٧ م قام النزاع بين السلطنة وحسين بن أفراسياب ـ حاكم البصرة ـ وعلى الرغم من أنه فرّ إلى البلاط الصفوي سنة ١٦٥٣ م بعد حملة أعدتها السلطنة للقضاء عليه في المرة الأولى، وكذلك تم الأمر في المرة الثانية إثر حملة سنة ١٦٥٧ م، فإن قضيته مرت بسلام دون أن تترك آثاراً سلبية على العلاقات الودية بين الجانبين[5].

أما مشكلة البصرة بين آل المشعشع وآل المنتفق ١٦٩٤ ـ ١٧٠٠ م، التي جعلت البصرة تؤول إلى حكم آل المشعشع، فقد كادت تودي بالعلاقات الهادئة بين الدولتين لولا المساعي الدبلوماسية التي لعبت دوراً مهماً بين الدولتين في امتصاصها، على الرغم من الاندفاع العسكري العثماني لاسترجاعها[6].

وهنا يجدر التنويه إلى أن الفترة التي حكم فيها الشاه حسين ١٦٩٤ ـ ١٧٢٢ م ـ المعاصرة للأحداث الأخيرة في البصرة ـ كانت تمثل بداية النهاية للدولة الصفوية، لأنه في عهده سقطت دولته فعلياً إثر الاجتياح الأفغاني لإيران لكنها استمرت اسمياً إلى أن سقطت اسماً ورسماً سنة ١٧٣٦ م على يد نادر شاه الأفشاري.

---

(١) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٢) هامر: المرجع السابق، ج ٣ ص ٢٠٩٣.

(٣) أبو الحسن قزويني: المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٤) مرتضى أفندي نظمي زاده: المصدر السابق، ص ٢٤٢. أبو الحسن قزويني: المصدر السابق، ص ٦٥.

(٥) انظر الصفحة ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٦) انظر الصفحة ١٦٩ ـ ١٧٠.

الفصل الرابع

سقوط الدولة الصفوية

المدخل:

يرجع الثبات السياسي والاقتصادي للدولة الصفوية في النصف الأول من القرن السابع عشر الميلادي إلى الأسس التي استمر الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، يعمل على إرسائها مدة ثلاثين سنة، والتي لعبت دوراً بارزاً في إطالة عمر الدولة الصفوية لأكثر من قرن بعد وفاته، على الرغم من الضغط الدولي الذي تمثل في سيطرة أوروبة الغربية على البحار الشرقية ومتاجرها. إذ كان لحضوره القوي، أن أملى مقرراته عليها، وحدّ من سلطاتها لصالح دولته واقتصادها. ومع غياب هذا الحضور المميز في بقعة تعتبر من أكثر البقع أهمية من الناحية الاستراتيجية، أخذت هذه الأسس تتصدع شيئاً فشيئاً إلى أن تشابكت مجموعة من العوامل المستجدة والطارئة، وراحت تكتسح صرح الدولة الصفوية الشاهق بعد أن غدت أسسه هشة لا قدرة لها على الاستمرار، وهذه العوامل هي:

- ـ ضعف السلطة المركزية في أصفهان.
- ـ الاجتياح الأفغاني لأصفهان ١٧٢٢ ـ ١٧٢٩ م.
- ـ الاجتياحات العثمانية والروسية لمناطق الأطراف.
- ـ ظهور نادر الأفشاري على مسرح الأحداث الإقليمي والدولي.

أولاً ـ ضعف السلطة المركزية في أصفهان:

لقد مثل ضعف السلطة المركزية في الدولة الصفوية العامل الأساسي والحقيقي لسقوطها، في حين لم تكن الاجتياحات (الأفغانية والعثمانية والروسية) سوى عوامل مباشرة وتحصيل حاصل لهذا الضعف الذي جعل القوى الداخلية والمجاورة، تطمع في النيل من هذه الدولة والإجهاز عليها. فقد بدأت أحوال البلاد تضطرب بشكل ظاهر للعيان منذ أواخر عهد الشاه عباس الثاني ١٦٤٢ ـ ١٦٦٦ م، أي بعد أقل من عقد ونصف من موت الشاه عباس الأول، حيث أنه ما أن وافت المنية الشاه عباس الثاني، حتى انقسمت القوى

المتحكمة بالبلاط الصفوي، إلى مجموعتين إحداهما انتصرت لصفي ميرزا، والثانية انتصرت لحمزة ميرزا ـ ابني الشاه ـ ثم ما لبث التنافس أن أظهر الخواجة «آغا مبارك» الذي أجلس صفي الدين ميرزا على عرش البلاط، بعد أن أخرجه من السجن الذي رماه فيه أبوه الشاه من قبل.

ولما كان هذا الشاه، يعاني من أمراض مزمنة، فقد أشار المنجمون من حاشيته أن يطلق عليه اسم جديد، ويعاد حفل تتويجه، كي يزول المرض عنه، وبالفعل أقيم احتفال كبير لهذه الغاية، وأجلس مرة ثانية على العرش باسم «الشاه سليمان»[1].

من هذا المنطلق يمكن المضي قدماً إلى الأمام لتحسس أوضاع الحكومة الصفوية وانعكاساتها على الدولة بشكل عام.

أ ـ في فساد الإدارة الداخلية:

ذكر في مستهل هذا الفصل أن اضطراب الدولة الصفوية بدأ في أواخر عهد الشاه عباس الثاني، حيث كان لسقوط تدابير الأمن الاقتصادي التي وضعها الشاه عباس الأول، أن هبطت بشكل ملحوظ قوة العملة الشرائية، فأعقبها تضخم وركود اقتصادي، ظهرت نتائجه في عهد الشاه سليمان، وتحديداً في السنة الثانية لتوليه الحكم. فكانت أولى المشاكل الاقتصادية التي عصفت بدولته، ارتفاع سعر القمح، لسوء الموسم الزراعي في ذلك العام، وقد زاد من حدة هذه المشكلة رشوة تجار القمح والمواد الغذائية للمحتسب باشي ـ كبير محتسبي الدولة ـ الذي أقر هذه الزيادة بشكل رسمي فارتفعت الأسعار على الفور في كافة أنحاء البلاد[2].

لقد أظهرت هذه المشكلة أن الشاه وأركان دولته لم يكن لهم موقف معين لوضع حل يمكن من خلاله تجاوز هذه الأزمة، كما فتحت الباب على مصراعيه لتفشي الرشوة بين موظفي الدولة الكبار والصغار، حتى أنه لم يسلم من جشعهم الأجانب بالذات، فقد دفع مندوب شركة الهند الشرقية الهولندية، مبلغاً كبيراً من المال لأحد حاشية البلاط لمقابلة الشاه والحصول على امتيازات لشركته في بندر عباس، فكان له ما أراد، وكذلك كان الأمر بالنسبة لمندوبي شركة الهند الشرقية الإنكليزية وشركة الهند الشرقية الفرنسية[3].

ومن الأمثلة السيئة لهذا الفساد ما قام به حاكم كرمنشاه ـ الذي غدا فيما بعد صدراً أعظماً للدولة ـ أنه حين طرحت مسألة رفد نهر «زاينده رود» نهر يشطر أصفهان إلى شطرين

(١) حول قضية جلوس الشاه سليمان على العرش الصفوي انظر: باستاني باريزي المرجع السابق، ص ٢٢٥.
(٢) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢٤٦، ٢٥٦.
(٣) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢٦٠.

بنهير «كوهرنگ» لزيادة نسبة مائه، اعترض على إقامته الحاكم المذكور، ليس لشيء، بل لتصريف محاصيل إقطاعاته في مدينة أصفهان، بعد أن رشا «شيخ علي خان» مشير الدولة ومستشار الشاه سليمان، فتقدم الأخير للشاه وبين له أن ماء كوهرنگ سيء ومضر، وأنه إذا ما تداخلت مياهه مع مياه نهر زايندة رود، ستفقد أصفهان ماء الشرب مما سيعرضها للخراب، فعدل الشاه عن تنفيذ هذا المشروع الحيوي، لتفضيل أركان الدولة مصالحهم الخاصة على مصالح الدولة العامة[1].

هنا يمكن القول أن الأمثلة على فساد الإدارة كثيرة، ويصعب أن تحصى، لكن الجدير ذكره في هذا السياق، ما لجأ إليه الموظفون بالديوان الشاهاني في تزوير السجلات المتعلقة بالجند، فبينما كان عدد الجند حسبما تبينه «تسعين ألفاً» كانت الحقيقة تبرهن عكس ذلك، وأن هذا العدد لم يكن له وجود سوى في هذه السجلات، ولما كانت الحكومة الصفوية تدفع لجنودها رواتب معينة على شكل حوالات، فقد كان القسم الأكبر من هذه الحوالات يعود إلى مزوِّري السجلات من الموظفين. أما الشاه فقد كان غافلاً أو متغافلاً عما يجري في حكومته، ومشغولاً ومتشاغلاً بأموره الخاصة ومقتنياته التي أرهقت بحد ذاتها خزينة الدولة، فقد اشتملت خزانته الخاصة على فيروز لا مثيل له كماً وكيفاً، ونافت قطع الألماس عن الستمائة قطعة، وخمسين كيساً من الذهب زنة الواحد منها بحدود خمسة وعشرين كيلو غرام، وبندقية مرصعة بالجواهر، وكذلك قوس وجعبتين مغرقتين بالجواهر، واثني عشر حصاناً ركائبها من الحرير والذهب الخالص. ولكي يظهر مودته للبلاط العثماني، أرسل مع أحد سفرائه للسلطان، إبريقاً من بدائع مصنوعات الصين، وثلاثين ثوباً من الحرير المذهب، وسبعة وعشرين ثوباً من المخمل، وثمانية عشر شالاً من صنع إيران، وتسع شالات كشميرية، وتسعة أثواب من القماش الأطلس، وثماني عشرة سجادة إيرانية، وخمسمائة نافة مسك، وخمسين قطعة من الأحجار الكريمة، وسيفاً مرصعاً بالجواهر، وسبعة وعشرين قوساً، وفيلاً واحداً، حملت على خمسة وأربعين جملاً[2].

ب ـ تدني إيرادات خزينة الدولة:

كان الشاه عباس الأول، يعي تماماً أن المعادن الثمينة هي الركيزة الأساسية لاقتصاد دولته، وأنه لا شيء يتلفها سوى خروجها من البلاد، فقايضها بالحرير، المادة التي يمكن تكرار إنتاجها في كل عام. وحتى يضمن بقاء القسم الأكبر منها، أصدر مرسوماً منع بموجبه خروج الذهب والفضة من البلاد[3]. إلا أنه مع ضعف السلطة المركزية في عهد الشاه

(١) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ١١٦.
(٢) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢١٥.
(٣) رهر برن: نظام أيالات در دورة صفوية، ص ١٦١.

سليمان، وتفشي الرشوة بين الموظفين، تمكن التجار الأرمن من تهريب كميات كبيرة من المسكوكات الصفوية إلى البصرة، وفي البصرة كان يتم مقايضتها بالتوابل الهندية بواسطة التجار الهولنديين. ولما كانت البلاد تحتاج لكميات كبيرة منها للتداول، فقد نشطت دور الضرب في سك غيرها لتعويض النقص المتزايد لها، لكن بأقل من عيارها الرسمي. وحيال جشع القائمين على سكها، استمر عيارها بالانخفاض إلى أن بلغ عشر ما كان عليه في السابق[1]. ولما كانت هذه التجاوزات تتم دون رقيب أو حسيب، فقد انعكست آثارها سلباً على رعايا الدولة وجندها وخزينتها بالذات، وسرعان ما اكتشف الشاه سليمان في جولته على خزينة الدولة سنة ١٦٨٤ م أن المئة شاهي ـ وحدة نقد صفوية ـ لا تساوي سوى عشرة شاهيات من العيار القانوني السابق، لكنه على الرغم من ذلك لم يحرك ساكناً وكأن الأمر لا يعنيه[2]. ثم أنه مع تراجع ضمانات الأمن الاقتصادي التي أرسى أسسها الشاه عباس الأول، والتي سقطت في عهد الشاه سليمان، بعد انتشار قطاع الطرق، وما كان يعترض القوافل التجارية من عمليات سلب ونهب، تقلصت العمليات التجارية إلى حد كبير[3].

أما الضربة التي قصمت كاهل الاقتصاد الصفوي، فقد تمثلت في انخفاض كمية إنتاج الحرير انخفاضاً مذهلاً، في مطلع القرن الثامن عشر في عهد الشاه حسين ١٦٩٤ ـ ١٧٢٢ م، فبعد أن كان إنتاج گيلان ـ على سبيل المثال ـ في أواخر عهد الشاه عباس الأول يقارب ألف طن، انخفض في منتصف القرن الثامن عشر إلى مئة وستين طن فقط، في حين توقف إنتاجه تماماً في شيروان لمرض ألمَّ بدودة القز آنذاك[4]. وقد ظهرت آثار هذا الانخفاض منذ عهد الشاه سليمان. فبعد أن كانت عائدات جمرك بندر عباس تصل إلى خمسة وعشرون ألف تومان ـ والتومان مصطلح فارسي يعني عشرة آلاف ـ وصلت في نهاية عهده إلى عشرة آلاف تومان فقط. وكان لتدني إيرادات خزينة الدولة انعكاسات خطيرة نالت من قوتها المتمثلة بالجيش، وذلك حين كان يلجأ أركان الدولة إلى إصدار حوالات للجند، كانت بمثابة رواتب لهم ويمتنعون عن دفعها، حتى يتنازل أصحابها عن ربع قيمتها. كما كان هناك حوالات من نوع آخر، كان يتوجب على أصحابها تحصيلها ممن تأخر من الرعايا عن دفع الضريبة المتوجبة عليه[5]، الأمر الذي أدى إلى نفور الناس من الجند والجندية، وقلل من ممتهنيها، وعلى الخصوص حين حل الشاه عباس الثاني في أواخر عهده فوج المدفعية، هذا الفوج الذي أسسه الشاه عباس الأول وكان عماد قوته في الهجوم

(١) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢٧١، ٢٩٦.
(٢) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢٩٦.
(٣) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol. VIII, P. 779.
(٤) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol. III, P. 211.
(٥) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢٨١، ٢٦٨.

والدفاع على جبهتيه في الشرق ضد الأوزبك، وفي الغرب ضد العثمانيين[1]. كل هذا جعل الدولة الصفوية غير قادرة على حماية نفسها من القوة الأفغانية القادمة من الشرق.

ثانياً ـ الاجتياح الأفغاني لأصفهان ١٧٢٢ ـ ١٧٢٩ م:

لم يكن إقليم أفغانستان ـ بلاد الأفغان ـ في القرن السادس عشر الميلادي، يؤلف وحدة سياسية كما هو عليه الآن، بل كان مقسماً يتبع قسمه الغربي للدولة البابرية[2]، وقسمه الشرقي المشتمل على هراة وسيستان يتبع للدولة الصفوية، في حين كانت قندهار تتبع تارة للحكم المغولي البابري، وتارة أخرى للحكم الصفوي[3]، إلى أن ضمها أخيراً الشاه عباس الأول إلى جسم دولته سنة ١٦٢٢ م، ومنذ ذلك التاريخ تناوب على حكمه ولاة صفويون إلى مطلع القرن الثامن عشر الميلادي.

ففي عام ١٧٠٣ م دخلت قندهار ـ عاصمة هذا الإقليم ـ عهداً جديداً، ظهر فيها الأفغان كقوة بارزة دخلت المسرح الدولي للأحداث، وذلك حين تسلم حكومتها «گورگين خان الگرجستاني»[4] وأخذ يضيق على الأفغان الغلزائيين[5] إلى الحد الذي جعل «مير أويس» أحد أبرز زعماء القبائل الغلزائية، يعمل على إثارة النقمة بين رجال قبيلته ضد گورگين، مما جعل گورگين يقبض عليه ويسوقه أسيراً إلى أصفهان. لكن المير أويس استطاع أن يحصل على عفو الشاه، وإجازة تخوله لأداء فريضة الحج، وحين رجع إلى أصفهان كان مبعوث الأمبراطور الروسي «بطرس الأكبر» يفرض شروطه على الدولة الصفوية، ضمن خطة مولاه الاستراتيجية الرامية إلى الاستيلاء على الهند واقتصادها الذي يشغل الشرق والغرب[6]. ولما كان مبعوث الأمبراطور أخاً لگورگين، استغل المير أويس هذه المسألة،

(١) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢٦٤.
(٢) الدولة المغولية البابرية في الهند: ١٥٢٦ ـ ١٨٥٨ م أسسها ظهير الدين بابر، واستمرت على حكم الهند، إلى أن آل حكمها لبريطانيا. (لين بول ستانلي: المرجع السابق، ص ٦٨٣ ـ ٦٩٦. Fary: Iran. P. 58).
(٣) حسان حلاق: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٢٣.
(٤) كان گورگين يحكم گرجستان سنة ١٧٠٢ م وحين أعلن استقلاله عن الدولة الصفوية، سير الشاه حسين حملة استطاعت استرجاع گرجستان منه ولما أصدر الشاه مرسوماً قضى بالعفو عنه، ألحقه بآخر، وأسند إليه ولاية قندهار لإبعاده عن موطنه. (ابن النحو الطرابلسي: تاريخ العجم والأفغان، مخطوط، الجامعة الأميركية، بيروت رقم Mic-A-64 ص ٤٨ ـ ٥٢).
(٥) قبيلة أفغانية قوية كانت تسكن جنوب أفغانستان. (حسان حلاق: المرجع السابق، ج ٢ ص ١٩٦).
(٦) لقد حدد بطرس الأكبر سياسته تلك بالوصية التالية «ينبغي الاقتراب من القسطنطينية وممالك الهند وبذل أقصى ما يمكن في سبيل ذلك، لأن حاكم هذه المناطق سيكون حاكماً للعالم برمته. لذلك ينبغي أن تظل الحروب قائمة مع الأتراك والإيرانيين... ويجب الاستيلاء على إيران من أقصاها إلى أقصاها للوصول إلى الخليج الفارسي، ويجب إعادة الطريق القديم بين الشام والهند، والاستيلاء على=

وأخذ يؤلب ضد كورگين ويتهمه بميله للروس، حتى أصدر الشاه مرسوماً جعل فيه المير أويس مراقباً على كورگين، وفي قندهار بقي المير أويس يتحين الفرص حتى استطاع سنة ١٧٠٥ م من قتله، وتسلم حكم قندهار عنه[1].

كان لانتصار قبيلة الغلزائي الأفغانية على هذا النحو، نتائج هامة، شجعت الأفغان العبداليين[2] على الثورة ضد الصفويين. فقام زعيمها «أسد الله خان» وأعد قوة بلغ عدد مقاتليها اثني عشر ألفاً، واصطدم بالقوات الصفوية بمعركة أسفرت عن هزيمة الصفويين ليؤول حكم هراة لأسد الله المذكور، فكان أن فتح باب خراسان على مصراعيه لهذه القبيلة وقواتها[3]. ولما لم يكن الغلزائيون على وفاق مع العبداليين، بادر المير محمود ـ ابن المير أويس ـ وهاجم القوات العبدالية وقائدها «أسد الله» استرضاء للبلاط الصفوي، وتمكن من كسرهم بعد أن قتل قائدهم المذكور، فكافأه الشاه على صنيعه هذا، وأرسل له سيفاً مرصعاً ومرسوماً يقتضي بتلقيبه «حسين قولي خان» ـ أي عبد الشاه ـ[4] ثم أن المير أويس أخذ يعمل على إبعاد الجنود الصفويين عن ولايته شيئاً فشيئاً إلى أن استقل بحكمها تماماً[5]. ولما لم تكن التصرفات الأخيرة للمير أويس ترضي البلاط الصفوي، جهز حملة سنة ١٧١٢ م بقيادة «خسرو خان» لإعادة قندهار إلى الممتلكات الصفوية لكن حملته فشلت ولم تسفر عن أية نتيجة[6]. وحين توفي المير أويس سنة ١٧١٥ م، آثر أخوه عبدالله الذي تسلم الحكم من بعده، السلام مع البلاط الصفوي، وأخذ يعمل على تجهيز بعثة إلى الشاه لإرجاع قندهار إلى النفوذ الصفوي، فأثار بعمله هذا ثائرة ابن أخيه المير محمود جعلته يقفز على عمه ويقتله ويستولي على حكم البلاد، بعد أن أعلن نفسه حاكماً مطلقاً لقندهار[7]. وبذلك فتح باب التحدي بينه وبين البلاط الذي أعدّ سنة ١٧١٧ م حملة للقضاء عليه، لكن حين

= الهند لأن فيها خزائن الدنيا» (مسعود الخوند: المرجع السابق، ج ١ ص ٢٦).

(١) ابن النحو الطرابلسي: المصدر السابق، ص ٧٢. مريم مير أحمدي: المرجع السابق ص ٩٣.

(٢) قبيلة أفغانية قوية كانت تسكن الأجزاء الشرقية من أفغانستان. (حسان حلاق: المرجع السابق، ج ٢ ص ١٩٦).

(٣) عبد العزيز نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٨٩.

(٤) عباس إقبال أشتياني: المرجع السابق، ص ٦٨٨ ـ ٦٨٩.

(٥) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين الاحتلالين، ج ٥ ص ٢٠١. وبهذا الخصوص ذكر العزاوي في الصفحة ذاتها البيت التالي:

سكـة زد بـردار القـرار قنـدهـار   خان عادل شاه عامل مير اويس نامدار

أي ضرب على درهم دار القرار قندهار اسم الخان العادل والشاه العامل الأمير أويس.

(٦) ابن النحو الطرابلسي: المصدر السابق، ص ٨٨ ـ ٩٠.

(٧) ابن النحو الطرابلسي: المصدر السابق، ص ٩٤ ـ ٩٦. رزق الله منقوريوس الصرفي: المرجع السابق، ج ٣ ص ٢٣٧.

وصلت الأخبار التي تفيد عن استيلاء العثمانيين بقيادة «سيف بن سلطان» على جزيرة البحرين، أمر الشاه بتغيير وجهتها إلى البحرين، ولما امتنع البرتغاليون عن نقل جنود الحملة إلى الجزيرة، لعدم دفع الحكومة الصفوية الخراج المترتب عليها لهم، رجعت الحملة دون أن تحقق الغاية المرجوة لها[1].

وأمام فشل الحكومة الصفوية في استرجاع البحرين، وجد المير محمود الفرصة ملائمة لتوسيع رقعة مملكته، فأغار على أقرانه العبداليين سنة ١٧١٩ م، واستولى على سيستان عاصمتهم، ثم تركها وسار إلى كرمان على الرغم من الجهود التي بذلها «علي خان» ـ حاكمها ـ إلا أن المير محمود استطاع سنة ١٧٢٠ م من الاستيلاء عليها[2]، فلم يبق سوى «يزد» تقف في طريقه المؤدية إلى أصفهان، وفي كرمان تريث قليلاً ونظم قواته ثم هاجم يزد فسقطت على يد قواته لتفتح المحور الوحيد الذي يتجه من الجنوب باتجاه شمال غرب إلى أصفهان، وحين علم الشاه حسين ١٦٩٤ ـ ١٧٢٢ م، بمسير القوات الأفغانية إلى عاصمته جمع جنوده، ودفعهم إلى گلناباد[3] ـ شمال أصفهان ـ المعبر الوحيد المؤدي إلى أصفهان، لأن الطريق بعد أن يسير باتجاه شمال غرب ويصل إلى كاشان، يتجه جنوباً إلى گلناباد المذكورة فأصفهان، وفي گلناباد اشتبكت قوات الطرفين، وبعد معركة لم تدم إلا ساعات، بدت علائم النصر واضحة لجهة الأفغان، الأمر الذي جعل القوات الصفوية تفرّ تباعاً إلى أصفهان، وتتحصن خلف أسوارها[4]، فتقدم المير محمود وقواته وضرب الحصار حول المدينة، وبعد عدة أشهر من الحصار نفدت المؤن في المدينة وانتشر الجوع فيها[5]، فلم يجد الشاه حسين من بد من تسليم المدينة للأفغان، فسار وابنته إلى معسكر الأفغان ـ حسب الشروط التي وضعها المير محمود منذ اليوم الأول للحصار ـ وتنازل عن الحكم لخصمه بعد أن عقد قران ابنته عليه[6].

وفي ظل هذه الأوضاع، قام أصحاب المناصب الكبرى في الدولة، وتوّجوا طهماسب ميرزا ـ ابن الشاه ـ شاهاً على البلاد، بعيد تنازل أبيه عن العرش، أي في سنة ١٧٢٢ م، في مدينة قزوين، وذلك بمبادرة منهم لإنقاذ العرش الصفوي[7]. فكان أن أعدّ

(١) وليم فلور: برافتادن صفويان برأمدن محمود أفغان، ترجمة أبو القاسم سري، تهران، ١٣٦٥ هـ، ش، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) ابن النحو الطرابلسي: المصدر السابق، ص ١٠٥ ـ ١٠٦. مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٩٣.

(٣) سعد الأنصاري: العلاقات العراقية الإيرانية خلال خمسة قرون، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤٢.

(٤) هيمسلي لونكريك: المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٥) محمد ملايري: نادر شاه پيراسته وكوتاه شده ازسفرنامة حزين، تهران، ١٣٧١ هـ ش، ص ٩٦.

(٦) نقوي پاكباز: نادر شاه، كوتاه شده أزدره نادري، تهران، ١٣٧١ هـ ش، ص ١٤.

(٧) R. Savory, Iran under The Safavids, P. 126.

المير محمود حملة جعل على رأسها قائده «أمان الله خان» ودفعها إلى قزوين للاستيلاء عليها والإتيان بطهماسب ميرزا، لكن الأخير فرّ إلى تبريز تاركاً المدينة بمن عليها ليتسلمها أمان الله خان دون حرب[1].

وبتنازل الشاه حسين عن العرش للمير محمود، بعد سقوط أصفهان بيد القوات الأفغانية، يمكننا القول أن الدولة الصفوية سقطت فعلاً منذ تلك اللحظة، في حين استمرت شكلاً مدة أربع عشرة سنة، لتسقط شكلاً وفعلاً على يد نادر شاه الأفشاري ١٧٣٦ م.

ثالثاً ـ الاجتياحات العثمانية والروسية على مناطق الأطراف:

بدت الدولة العثمانية بعد توقيعها معاهدة بساروفتس ١٧١٨ م، مع الهابسبورغ أكثر عافية من ذي قبل، وعلى الخصوص حين نصت هذه المعاهدة في أحد بنودها على تسهيلات تجارية عثمانية للتجار الإيرانيين الذين يعبرون أراضي السلطنة إلى نهر الدانوب، لأن السلطنة في غمرة حروبها على الجبهة الأوروبية كانت قد أوقفت تجارة الحرير الإيراني كي لا تفسح المجال لتجار المعادن الثمينة من نقل الفضة العثمانية إلى إيران التي كانت في الوقت ذاته بأشد الحاجة إليها[2]. أما الدولة الصفوية، فقد كانت على الطرف النقيض، فقد أدركت أن سلام العثمانيين مع الهابسبورغ، سيعيد لهم طموحاتهم في الاستيلاء على مناطق الأطراف، التي تعتبر بحد ذاتها البعد الاستراتيجي لدولتهم، وعلى الخصوص بعد أن تحررت من جملة الأعباء التي كانت ترهق كاهلها في الطرف الأوروبي، حين تنازلت للنمسا عن طمشوار وبلغراد وجزء من صربيا وجزء من الهرسك[3]. وحيال القلق الصفوي المتزايد وسعي السلطنة لفتح باب الحوار مع البلاط الصفوي، أرسلت السلطنة سنة ١٧٢٠ م مبعوثها «دوري أحمدي أفندي» إلى أصفهان بقصد تحسين العلاقات بين الدولتين، فيما يتعلق بالتجارة الصفوية ـ النمساوية، وإعداد تقرير عن أحوال إيران. وحين عاد إلى بلاده، قدم تقريراً بيّن فيه أن الخطر الأفغاني أخذ يهدد حكم الشاه حسين بالذات، في الوقت الذي يزداد فيه هذا الشاه يوماً بعد يوم عجزاً وضعفاً[4].

وحالما استقر المير محمود على سدة العرش، أوفد حسن باشا ـ والي بغداد ـ مبعوثه إلى أصفهان، للوقوف على نوايا المير تجاه السلطنة، فأبدى المير محمود ولاءه لها، وأكد ذلك حين دفع بمبعوثه «محمد صادق خان» إلى حسن باشا، وطلب منه أن يسعى له في

(١) ابن النحو الطرابلسي: المصدر السابق، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.
(٢) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٩٧ ـ ٩٩.
(٣) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣١٦. أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.
(٤) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٠٠. سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ١٦٩.

الباب العالي، لتوفير الدعم للاستيلاء على جميع الممتلكات الصفوية، فكتب الباشا إلى دولته تقريراً مفصلاً بما آلت إليه أحوال إيران وما جرى بينه وبين أمير الأفغان[1].

وبناء على تقارير حسن باشا وغيرها من التقارير، قرر الباب العالي حيال الظروف المستجدة الاستيلاء على مناطق الأطراف (ايروان، تبريز، گنجه، تفليس) لتقوية وضع الحدود الشرقية[2]، ثم أصدر السلطان أوامره سنة ١٧٢٢ م إلى ولاة (أرض روم، قارص، وان، جلدر، الموصل، شهرزور، بغداد، البصرة) لاجتياح إيران على أن لا تمسّ قواته المناطق التي تحت نفوذ المير محمود[3]. فأعدّ حسن باشا حملة اشتملت على قوات من بغداد وشهرزور والموصل والبصرة، وتوجه بها إلى كرمنشاه، فسقطت بيده دون مقاومة، وإبان إعداده للاستيلاء على همدان وافته المنية، فنقل جثمانه إلى بغداد، وانتدب ابنه «أحمد باشا» لإكمال مسيرة والده في اجتياح المناطق التي كان يحكمها الصفويون[4].

وفي الوقت الذي كانت فيه القوات العثمانية بقيادة حسن باشا قد استولت على كرمنشاه، كانت القوات الروسية، قد هاجمت دربند ومنها سارت إلى داغستان، ضمن الخطة التي وضعها الامبراطور بطرس الأكبر في التوسع عبر بحر قزوين لوضع يده على الحرير الإيراني، وصولاً إلى الهند عبر خيوه وبخارى[5]. وما أن اقتربت قواته من داغستان، وجدت أن الجيش العثماني قد سبقها إليها بقيادة الصدر الأعظم «إبراهيم باشا» بعد أن استولى على أرمينية وگرجستان، ولما وجدت أن لا طاقة لها في مقارعة الجيش العثماني انسحبت على الفور إلى بلادها[6].

أما من الجانب الأفغاني، فإنه حين تمكنت قوات المير محمود من الاستيلاء على رشت سنة ١٧٢٣ م، وغدت قريبة من گيلان، أوجس حاكمها خيفة منهم، وأرسل إلى بطرس الأكبر يطلب منه المدد والعون، فدفع الأخير بقواته إلى گيلان لتستولي عليها، في الوقت الذي استولى فيه العثمانيون على شماخي وتفليس وشيروان[7]. وحين أخذ الروس يستعدون للانسياح أكثر في الأراضي الإيرانية، أرسل السلطان «أحمد الثالث» ١٧٠٣ ـ ١٧٣٠ م إلى بطرس الأكبر رسالة تهديد تضمنت أنه في حال تجاوز القوات الروسية جنوب

(١) رسول كركوكلي: دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، بيروت، ل. ت، ص ١٦ ـ ١٧.
(٢) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٠١.
(٣) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٥ ص ٢٠٥.
(٤) داود جلبي: زبد الآثار الجلية في الحوادث الأرضية ص ١٨٢. رسول كركوكلي: المصدر السابق، ص ١٨. علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٧٦.
(٥) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٠٢.
(٦) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣١٨. عباس إقبال اشتياني: المرجع السابق، ص ٦٩١.
(٧) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٤٧.

دربند فسيكون ذلك بمثابة إعلان للحرب بين الدولتين، فسحب الامبراطور الروسي قواته إلى «سان بطرس بورغ» حفاظاً على باكو ودربند التي استولى عليهما في ظل الأزمة الصفوية[1].

أما طهماسب الثاني، الذي توج لردّ اعتبارات دولة آبائه وأجداده، فإنه بعد إعلان السلطنة حربها على الدولة الصفوية، أرسل مبعوثه سنة ١٧٢٣ م إلى استانبول يستفسر عن سبب هجوم القوات العثمانية على بلاده، فرد عليه السلطان برسالة بيّن فيها أن القوات الروسية قد استولت على باكو ودربند، والقوات الأفغانية قد استولت على أصفهان، وهو بالمقابل يريد أن يسترجع ايروان وتبريز قبل أن يستولي عليهما الأعداء. فعلم طهماسب أن لا فائدة من التفاوض مع العثمانيين في ظل هذه الأزمة[2].

بعد فشل سفارة الشاه طهماسب في البلاط العثماني أرسل مبعوثه «إسماعيل بگ اعتماد الدولة» إلى البلاط الروسي، وحمّله رسالة تضمنت طلب المدد والعون من الامبراطور، فوافق الامبراطور على طلب الشاه، لكنه اشترط ضم استرآباد ومازندران وگيلان إلى دولته مقابل ذلك، ولما رجع مبعوثه برفقة مبعوث الامبراطور لإيصال شروط مولاه، رفض الشاه مقابلة السفير الروسي ورده إلى بلاده رداً عنيفاً، جعل الامبراطور يعود إلى سياسة التوسع التي انتهجها من قبل[3].

كل هذا جعل الصدام (الروسي ـ العثماني) على وشك الوقوع، كون المناطق التي يطمع بها الفريقان واحدة. فالدولة العثمانية كانت تسعى لضم المناطق الاستراتيجية تلك إلى جملة ممتلكاتها للإفادة من مواقعها من الناحية التجارية، وحرمان الطامعين بها من هذه الفائدة. وكذلك كانت الدولة الروسية تسعى لحرمان العثمانيين من الوصول إلى بحر قزوين للغاية ذاتها[4]. ولما أحست الحكومة الفرنسية بالخطر المحدق بمصالحها التجارية، فيما لو قامت الحرب بين الجانبين، أوعزت إلى سفيرها في استانبول «المركيز دي بوناك» بتقريب وجهات النظر بين الباب العالي والروسي فعمل لذلك إلى أن تمكن الطرفان (الروسي والعثماني) من عقد معاهدة سنة ١٧٢٤ نصت على البنود التالية[5]:

١ ـ يكون الخط الممتد من تركستان شرقاً إلى ملتقى نهري كوره = (الكر) وآراس إلى دربند حداً فاصلاً بين الدولتين.

(١) حبيب الله شاملوئي: المرجع السابق، ص ٦٧٠ ـ ٦٧١.
(٢) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ١٠٧.
(٣) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٤) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ١٦٩.
(٥) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٠٥. محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣١٨.

٢ ـ تكون مقاطعات (استرآباد، مازندران، گيلان) وقسم من شيروان للدولة الروسية.

٣ ـ تكون مدن (قره باغ، گنجه، نخجوان، ايروان، تبريز، خوى، كورس، أرومية، مراغه، سلماس، سنندج، همدان، كرمنشاه) للدولة العثمانية.

٤ ـ يحتفظ الشاه بالبقية الباقية من ممتلكات دولته الموروثة بشريطة اعترافه بنصوص هذه المعاهدة[1].

وعلى هذا الأساس حصل الروس على المواقع التي كانوا يريدونها، وحققوا من خلالها هدفاً استراتيجياً حال دون وصول العثمانيين إلى بحر قزوين. أما من الجانب العثماني فعلاوة على أن العثمانيين خسروا مواضع أقدام لهم في بحر قزوين، فإن ردة الفعل لرعايا الدولة من علماء ومتدينين، هزت بعنف مصداقية رعاية السلطنة للإسلام والمسلمين ومعالمهم، لأنها تحالفت مع دولة مسيحية ضد دولة مسلمة، واقتسمت بلاداً إسلامية مع دولة مسيحية[2].

كما كان لهذه المعاهدة انعكاسات خطيرة على الوجود الأفغاني في إيران، غمرت المير محمود بمشاكل كبرى، فبعد أن كان همه محصوراً في قلب إيران أخذت المشاكل تهزه بعنف على حدودها، وعلى الخصوص حين وجد أن القوى البشرية الأفغانية لا يمكن أن تفي بالغرض، بعد أن رفض الإيرانيون الانضمام إلى جيشه، ثم كان لضعف إمكاناته المالية[3]، والضغط الدولي الممثل بالدولتين (العثمانية والروسية) وممارساتهما في اجتزاء إيران، وسيطرة الروس الفعلية على (گيلان، مازندران، استرآباد) وسيطرة العثمانيين على (كرمنشاه، همدان، تبريز، نهاوند، لورستان، سنندج، ايروان، نخجوان، مراغة، خوى، وبعض مناطق شيروان) في السنة التالية للاتفاقية وانكسارات جيشه في مناطق عدة داخل إيران، وهجوم الأكراد اليزيديين على معسكره بالذات، كان كل هذا مدعاة أن يصاب المير محمود بنوبة عقلية أفقدته صوابه، فأخذ على إثرها يفتك بالبيت المالك الصفوي، وبرجال بلاطه الأفغان[4]، مما جعل كبار الضباط الأفغان يرسلون في طلب ابن عمه «المير أشرف» إلى أصفهان، وحين وصلها الأخير، أمر بقتل المير محمود على الفور وتسلم الحكم بدلاً عنه[5].

(١) H. Lokhart: The fall of the safavid dynasty and the Afghan occupation of Persia, Cambridge, 1958, PP. 271 - 272.
(٢) روبرت أولسن: المرجع السابق من ١٠٦ ـ ١٠٨.
(٣) عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ٩٧، ٩٩.
(٤) حبيب الله شاملوئي: المرجع السابق، ص ٦٧٠ ـ ٦٧١.
(٥) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٩٧.

لقد أبدى المير أشرف حنكة سياسية منذ اليوم الأول لحكمه، فعمد بادىء الأمر إلى إخراج الشاه حسين من السجن، وتزوج من ابنته، ثم أخذ يسعى للاجتماع بالشاه طهماسب بغية قتله، لكن سره انكشف، وولى الشاه طهماسب هارباً إلى سمنان، حيث التقى فيها مع «فتح علي خان قاجار» واتفق معه على محاربة الأفغان، وفي ذروة استعدادهما لأجل هذه الغاية فوت المير أشرف الفرصة عليهما وباغتهما في دامغان[١].

وبمحاولة منه لكسب الرأي العام العثماني، أرسل وفداً إلى استانبول برئاسة «عبد العزيز خان» و«ملا رحيم» وعرضا على السلطان احتجاجاته على معاهدة ١٧٢٤ م، ولما كان الأمر لا يتفق مع السياسة العثمانية آنذاك، أمر السلطان بإخراج الوفد الأفغاني من استانبول، وشدد على استمرار الاجتياح العثماني لإيران[٢].

وعلى الرغم من ردة فعل السلطان على هذا النحو، كان للحجة الأفغانية تجاه السياسة العثمانية أثر بالغ على الرأي العام العثماني في استانبول، أدى إلى استياء معظم طبقات الناس فيها، مما جعل السلطان يطلب من شيخ الإسلام استصدار فتوى تجيز قتال الأفغان[٣].

لم يكن بمقدور الدولة العثمانية الانصياع أو التسليم للحجة الأفغانية لإرضاء الرأي العام العثماني، فقد كانت تدرك مدى الأخطار والأطماع الأوروبية وخاصة الروسية في الأراضي الإيرانية، فاتخذت قرارها الصعب وأوعزت لأحمد باشا بالتحرك إلى أصفهان سنة ١٧٢٦ م. وبالفعل سارت حملة أحمد باشا حسب أوامر السلطان، والتقت بالقوات الأفغانية على محور (همدان ـ أصفهان) لتمنى بهزيمة منكرة، بعد أن انسحبت القوات الكردية من قوام جيشها، جعلتها ترجع إلى كرمنشاه تاركة القسم الأكبر من عتادها غنيمة للأفغان[٤]. وفي كرمنشاه أرسل أحمد باشا للسلطان يخبره بما آلت إليه الأمور[٥]، فأتته تعليمات جديدة ألزمته بالاستمرار في الحرب، فسار مرة أخرى إلى أصفهان. وهنا استخدم المير أشرف حنكته السياسية في استمالة العثمانيين إلى جانبه حفاظاً على قوام قواته، بعد أن أخذ الخطر الداخلي يتعاظم ضده يوماً بعد يوم، وذلك حين اتصل بأحمد باشا، وردَّ له كافة الأسرى والعتاد الذي خسره في الحملة السابقة، ثم اقترح عليه عقد الصلح لإنهاء الحرب

(١) ابن النحو الطرابلسي: المصدر السابق ٢٢٨. مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٩٨ ـ ٩٩.
(٢) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٧٨. عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٥١.
(٣) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.
(٤) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٥١.
(٥) رسول كركوكلي: المصدر السابق، ص ٢٢.

بين الطرفين. فكتب الباشا إلى دولته يعرض عليها اقتراح المير، فوافقت على اقتراحه بعد أن خفت حدة التوتر (العثماني ـ الروسي) إثر وفاة الامبراطور بطرس الأكبر سنة ١٧٢٥ م. فوقعت معاهدة بين الجانبين سنة ١٧٢٧ م[١] نصت على ما يلي:

١ ـ يعترف المير أشرف بتبعيته للدولة العثمانية.

٢ ـ تعترف السلطنة بأشرف حاكماً رسمياً على إيران، وتكون الخطبة والسكة باسم السلطان أولاً ثم باسم المير أشرف ثانياً[٢].

٣ ـ تكون كل من (كرمنشاه، لورستان، همدان، نهاوند، مراغة، تبريز، خوى، زنجان، كنجه، قرع باغ، تفليس، نخجوان، شيروان) تحت تصرف السلطنة مباشرة[٣].

٤ ـ تدخل الأهواز في إطار حكم الدولة العثمانية مباشرة.

٥ ـ يتعهد الفريقان بعدم إيواء الفارين من كلا الجانبين.

٦ ـ يتم تبادل السفراء بين الطرفين لتمتين عرى الصداقة.

٧ ـ تعمل السلطنة على تسهيل مرور الحجاج الإيرانيين داخل أراضيها.

٨ ـ يتعهد الطرفان في عدم التدخل في شؤون الممتلكات الموجودة لدى كل منهما.

٩ ـ تكون هذه المعاهدة أساساً للصلح بين الطرفين، وتعتبر نافذة المفعول منذ لحظة توقيعها[٤].

لقد أثبت المير أشرف بتدابيره السياسية والدبلوماسية، أنه رجل الساعة في ظل الظروف الصعبة وثنى عزم العثمانيين عن الحرب، وحصل على رضاهم بعد أن تبادل معهم السفراء والهدايا تأكيداً منه على استمرار العلاقات الودية بينهما[٥].

هنا، وقبل الولوج في تفصيل العامل الرابع من عوامل سقوط الدولة الصفوية، والذي تمثل بظهور نادر الأفشاري، فإنه لا بد من الوقوف قليلاً لتبيان نتائج الاجتياح الأفغاني، الذي لم يوقظ فقط همة العثمانيين لاسترجاع المناطق الاستراتيجية التي يعتبرونها جزءاً من ممتلكاتهم، واستمراراً لتمتين اقتصادهم، والتي كانت في الوقت ذاته سبباً بارزاً لخلافهم

(١) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٥ ص ٢٢٢.
(٢) منوچهر پارسا دوست: المرجع السابق، ص ٥٠.
(٣) داود جلبي: المصدر السابق، ص ٨٤.
(٤) شاكر صابر الضابط: المرجع السابق، ص ٤٠ ـ ٤٢.
(٥) رضا نصيري: چند نامه از اشرف أفغان، مجلة برر سيهاي تاريخي، شمارة ١، تهران، سال سيزدهم، ص ٩٥ ـ ١٠٢.

الطويل مع الصفويين، بل كان لهذا الاجتياح نتائج أخرى، أيقظت همة الروس للوصول إلى المياه الدافئة، ومنها إلى منابع متاجر الشرق في الهند ضمن مشروع استعماري يؤمن لهم هذه المكاسب. لكنه حينما تشابكت المصالح الروسية مع المصالح العثمانية تدخلت الوساطة الفرنسية، منعاً لقيام نزاع بين الطرفين يودي بمصالحها التجارية، على طول المحاور التي تخترق إيران وبلدان السلطنة. لكن الأخطر من هذا كله، هو العلاقة بين الأفغان والعثمانيين، التي مثلت استمراراً آخر للعثمانيين، للاستحواذ على مناطق الأطراف كمشروع ابتدائي للنفوذ إلى الداخل، هذا المشروع الذي أوقفه المير أشرف بمعاهدة ١٧٢٧ م.

نعم، لقد آل بموجب هذه المعاهدة حكم العثمانيين لإيران بالوصاية، وهذا ما كان يريده المير الأشرف بعد أن أحس بالخطر المحدق به، الذي أخذ ينمو في الداخل كي يشرك العثمانيين في العبء الملقى على كاهله، بعد أن بدد الأزمة بينه وبينهم ـ البندان الأول والثاني.

كما أقر بعائدية كافة مناطق الأطراف، وما تتمتع به من الناحية الاستراتيجية للدولة العثمانية، وهذا ما كان لصالحه، فهو من الناحية العسكرية لا يستطيع تأمين الحماية اللازمة لها كما أنها حين تؤول للحكم العثماني، فإنها ستكون بمثابة جدار، يفصل بينه وبين الروس الطامعين به أيضاً ـ البند الثالث ـ.

وعلى الرغم من أن بنود هذه المعاهدة كانت في معظمها لصالح العثمانيين، لكنها مثلت في أحد بنودها ضعفاً لهم، لأن البنود كلها تجيز تدخلهم بالممتلكات الأفغانية بحكم الوصاية، ليؤكد هذا البند عدم تدخل الأفغان في الممتلكات العثمانية. إذ أنه بعد العاصفة التي عصفت باستانبول، بعيد زيارة الوفد الأفغاني لها، جعلت الحكومة تبحث عن مبرر لحربها مع الأفغان، وهذا ما سيربك الرأي العام العثماني إذا ما وقعت الحرب بين الطرفين، فعمدت إلى وضع هذا البند درءاً لهذا النوع من المشاكل ـ البند الثامن ـ.

أما جديد هذه المعاهدة، هو دخول الأهواز ولأول مرة في إطار الحكم العثماني، وهذه نتيجة طبيعية للضعف الذي اتصف به حكم الأفغان لإيران. وعلى الرغم من أنه مثل كسباً استراتيجياً للدولة العثمانية، لكنه أوقعها بمشاكل عدة، فيما بعد.

رابعاً ـ ظهور نادر الأفشاري على مسرح الأحداث الإقليمي والدولي:

مثلت الاجتياحات (الأفغانية، العثمانية، الروسية) ذروة التحديات التي عصفت بإيران في الربع الأول من القرن الثامن عشر، ولم يخفف من وطأتها سوى موت الأمبراطور الروسي بطرس الأكبر سنة ١٧٢٥ م، الذي أعقبه تخلي الحكومة الروسية عن سياسة التوسع، ومعاهدة ١٧٢٧ م بين الأفغان والعثمانيين.

ومع انسحاب القوات الروسية من مازندران وآسترآباد[١]، دخلت إيران عهداً جديداً، تمثل برحيل طهماسب الثاني إلى مازندران، ولقائه بـ «فتح علي خان قاجار» ومكاتبته لـ «نادر خان افشار»[٢] لتعضيد فتح علي خان بغية استرجاع مشهد من الأفغان. ومع أن نادر خان أجاب الشاه إلى طلبه، لكنه لم يتوافق مع فتح علي قاجار، لكون كل منهما كان يطمع في تحقيق النصر لحسابه الخاص، مما أدى إلى انكسارهما معاً أمام القوات الأفغانية بقيادة «محمود السيستاني» ـ من عشيرة الأفغان العبداليين ـ وفي محاولة منه لرد اعتباره، هاجم مشهد مرة أخرى، وكسرت قواته القوات الأفغانية سنة ١٧٢٨، ليحقق أول انتصار له على الصعيد المحلي[٣].

وحين وصلت أنباء فتح مشهد إلى مسامع الشاه طهماسب الثاني، منح نادراً اسمه بلقب «طهماسب قولي خان» تشريفاً له، كما أرسل له الخلع والهدايا تعبيراً عن امتنانه وتقديره له على أعماله، التي أعادت الثقة للدولة الصفوية. وفي السنة التالية، التقى الشاه طهماسب بنادر خان في مشهد، وسارا سوية إلى هراة، وألحقا بالحاكم الأفغاني «الله يارخان» هزيمة منكرة دخلا بعدها المدينة لترجع إلى الحكم الصفوي[٤]. ومن هراة سار نادر خان إلى أصفهان، واصطدم بالقوات الأفغانية على مقربة منها، جعلت المير أشرف يلوذ بقواته بمدينة طهران، وفي الوقت الذي كان فيه المير أشرف يجمع شتات قواته في المدينة باغته نادر خان، وألحق بقواته هزيمة أخرى جعلته يفر إلى أصفهان[٥].

لما وجد المير أشرف أن ميزان القوى لم يعد لصالحه، أرسل للبلاط العثماني يطلب منه المدد[٦]، فأمده أحمد باشا ـ والي بغداد ـ على الفور بفرقة من المدفعية، لكنها ما أن دخلت الحرب معه حتى هاجمتها قوات نادر خان وأبادتها لتصبح المدافع العثمانية غنيمة لها، وبعد كر وفر من قبل الفريقين، انكسرت القوات الأفغانية كسرة جعلت المير أشرف يجمع أهله وخزائنه ويرحل صوب شيراز[٧]، فتعقبه نادر، وألحق به هزيمة أخرى، ولم يبق معه سوى عدد ضئيل من جنده فرّ بهم صوب قندهار بعد أن دفع بأخيه إلى البصرة مع كمية

---

(١) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٢) نادر خان افشار: ينتسب إلى قبيلة افشار التركمانية، التي كانت تسكن أذربيجان وقد بدأ نجمه بالظهور حين أخذ يهاجم خراسان، في ظل الأزمة الأفغانية، ويعمل على نهب أطرافها. (عباس إقبال اشتياني: المرجع السابق، ص ٦٩٥ ـ ٦٩٦).

(٣) عباس إقبال اشتياني: المرجع السابق، ص ٦٩٦. حبيب الله شاملوئي: المرجع السابق، ص ٦٧٩.

(٤) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ١١٠.

(٥) حبيب الله شاملوئي: المرجع السابق، ص ٦٨١.

(٦) محمد شفيع تهراني: تاريخ نادر شاهي، به اهتمام: رضا شعباني، تهران، ١٣٦٩ هـ ش، ص ٢٥.

(٧) محمد ملايري: المصدر السابق، ص ١١٨.

كبيرة من المال لطلب المدد من العثمانيين. وفي منطقة «زردكوه» في بلوجستان، هاجم «خان البلوج» المير أشرف، وقتله ثم أرسل رأسه إلى أصفهان تقرباً من البلاط الصفوي[1]. وبنهاية المير أشرف على هذه الصورة، أسدل الستار على طموحات الأمراء الأفغان، في حكم إيران الذي لم يدم لأكثر من سبع سنوات.

هذا وفي الوقت الذي كان فيه الشاه طهماسب ينتظر استعادة أصفهان من الأفغان بجهود نادر خان، أرسل مبعوثه سنة ١٧٢٩ م إلى البلاط العثماني قدم فيه للسلطان رسالة تضمنت الأخبار الأخيرة فيما يخص دولته، وطلب يُخلي بموجبه السلطان كافة المناطق التي استحوزت عليها قواته إبان الاجتياح الأفغاني، فرد السلطان رسول الشاه دون طلبه[2]، مما أزعج نادر خان وجعله يوقن أن لا سبيل لاسترجاع الأرض إلا بالحرب، فاستولى في العام ذاته على الأهواز وهمدان ونهاوند وتبريز، وإبان تواجده في تبريز، وصلت الأخبار التي تبين هجوم الأفغان العبداليين على هراة، فترك تبريز ورحل مع قواته حيث هاجم الأفغان[3].

أما من الجانب العثماني، ففي الوقت الذي أحرز فيه نادر خان مجموعة انتصاراته في مناطق الأطراف وصولاً إلى تبريز، كانت السلطنة في لجة ثورة شعبية وقف على رأسها «بترونا خليل»[4] ـ أحد تجار استانبول ـ وقد كانت أسباب الثورة متعددة منها:

١ ـ تدني قيمة الآقجة العثمانية الذي أدى إلى تضخم وركود اقتصادي كبير.

٢ ـ تزايد معدل الضرائب العارضية بسبب الحرب على الجبهة الشرقية.

٣ ـ التضخم السكاني لاستانبول بسبب الهجرة من الأطراف وانخراط قسم من الجيش في الأعمال المهنية[5].

وكان من أبرز نتائجها أن خُلع السلطان أحمد الثالث وأُجلس محمود الأول ١٧٣٠ ـ ١٧٥٤ م، الذي ما أن وردته الأخبار عن الانتصارات التي حققها نادر خان في مناطق الأطراف، حتى أصدر أوامره إلى أحمد باشا ـ والي بغداد ـ و «علي باشا» ـ قائد جيش الشرق ـ لقتال الصفويين، فأنزل الأول بالقوات الصفوية التي كان يقودها طهماسب الثاني هزيمة منكرة، قرب همدان. واستطاع الثاني الاستيلاء على تبريز أثناء تغيب نادر خان

(١) محمد ملايري: المصدر السابق، ص ١١٨ ـ ١٢١. رزق الله منقريوس الصرفي: المرجع السابق، ج ٣ ص ٢٤٦.
(٢) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٥٤.
(٣) نقوي پاكباز: المصدر السابق ٢٣، ٢٤، محمد ملايري: المصدر السابق، ص ١٢١.
(٤) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٣١٨ ـ ٣٢٠.
(٥) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٣٥ ـ ١٣٧.

عنها[1]. وقد كان تبرير السلطنة لإعلانها الحرب على هذه الصورة أن طهماسب الثاني لم يحترم المعاهدة التي أبرمها سفيراه «ولي محمد خان» و «رضا قولي خان» مع الباب العالي سنة ١٧٣١ م، التي قضت أن تكون (تبريز، كرمنشاه، اردلان، لورستان، الحويزة) للصفويين، وتكون (ايروان، تفليس، گنجة، شيروان، شماخي، داغستان) للعثمانيين، كما ألزمت الصفويين بدفع مئة ألف قطعة ذهبية كتعويض لها عن أضرار الحرب[2].

وإزاء الانتصارات التي حققها أحمد باشا وعلي باشا، أرسل الشاه طهماسب مبعوثه «صفي قولي خان» إلى أحمد باشا سنة ١٧٣١ م، وتباحث معه بأمر الصلح، فتم الاتفاق بينهما في سنة ١٧٣٢ م على توقيع معاهدة عرفت بمعاهدة أحمد باشا[3] تقرر بموجبها ما يلي:

١ ـ يعتبر نهر آراس ودرنة ودرتنگ وغيرها من الحدود القديمة أساساً للحدود بين الدولتين.

٢ ـ تكون (گنجة، تفليس، ايروان، نخجوان، شماخي، داغستان، كارتيل) للدولة العثمانية.

٣ ـ تكون (تبريز، أردلان، كرمنشاه، همدان، الأهواز) للدولة الصفوية.

٤ ـ تتعهد الدولة العثمانية بمساندة الصفويين في إخراج الروس من دربند وگيلان.

٥ ـ تجيز الدولة العثمانية للإيرانيين بزيارة العتبات المقدسة في العراق.

٦ ـ يتعهد الجانبان بإرسال سفراء مقيمين في كل من استانبول وأصفهان[4].

في هذه المعاهدة التي أتت عقب المعاهدة السابقة بفاصلة زمنية لا تتجاوز السنة، لم يرد ذكر للمئة ألف دينار ذهبي التي اشترطها السلطان في المعاهدة السابقة، هذا الإغفال يذكر بالمئة حمل حرير والمئتي حمل في معاهدتي ١٦١٢ ـ ١٦١٨ م، إذ عندما تتركز المباحثات حول الأرض من غير شروط فإن المعاهدات والهدنات سرعان ما تتم[5].

لكنه وعلى الرغم من ذلك، لم تلق صدى عند الجانبين لأنها حين حملت إلى السلطان محمود الأول صادق عليها واستثنى تبريز من أن تكون للصفويين، وهذا ما خلق أزمة سياسية داخل الحكومة العثمانية، شطرت الناس ما بين مؤيد للتخلي عن تبريز، وقائل

(١) رسول كركوكلي: المصدر السابق، ص ٢٥ ـ ٢٧.
(٢) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٦٦.
(٣) رسول كركوكلي: المصدر السابق، ص ٢٧.
(٤) شاكر صابر الضابط: المرجع السابق، ص ٤٣. عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٥٥.
(٥) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٦٧.

بضرورة التمسك بها لأهميتها في الحرب والتجارة[١]. وكذلك الأمر كان من الجانب الصفوي، فبعد أن سمع نادر خان بمضمون المعاهدة، ثارت ثائرته في الحال وأرسل إلى كافة أنحاء إيران يعلم حكام الولايات ببطلان بنودها، كما ردّ «صفي قولي خان» إلى استانبول وطلب منه أن يبلغ الحكومة العثمانية في أن تتخير أحد أمرين:

ـ إما أن تعيد كل ما استولت عليه من أراضٍ إيرانية.

ـ وإما أن تعدّ نفسها للحرب[٢].

ثم اجتمع بأصحاب المناصب الكبرى في الدولة، وخلع الشاه طهماسب الثاني وتوج ابنه عباس ميرزا ـ الذي لم يزل رضيعاً ـ باسم الشاه عباس الثالث، وأسند إلى نفسه منصب وكيل السلطنة، فآلت أمور البلاد إلى تصرفه المباشر[٣]. كان نادر خان ينتظر هفوة أقل من هذه من الشاه طهماسب الثاني ليحقق طموحه في بناء دولة مهابة الجانب في الداخل والخارج، لأن المعاهدة التي عقدها الشاه طهماسب سنة ١٧٣٢ م، لم تكن لتختلف كثيراً عن المعاهدة التي عقدت قبل عام، لا بل كانت أكثر ملاءمة للجانب الصفوي، حين أغفل شرط المئة ألف دينار وزادت على ذلك بأن تضمنت بنداً نص على اتفاق عمل مشترك ضد عدو مشترك ـ البند الرابع ـ وهذا ما سيفتح المجال لعلاقة حسنة، وعلى الخصوص حين نص البند السادس على أن يكون بينهما سفراء مقيمين لتمتين العلاقة بين الجانبين.

وإثر تأزم العلاقات بين نادر خان والدولة العثمانية، مكث في أصفهان فترة من الزمن، أعدّ فيها جنده، ثم سار سنة ١٧٣٣ م باتجاه بغداد[٤]. وكان السبب الذي دعاه لاختيار بغداد دون سواها يكمن في أنه عقد مع الروس معاهدة «رشت» سنة ١٧٣٢ م، أعادت له روسيا بموجبها جميع الأراضي جنوبي نهر الكر = (كوره)، أما الأراضي الواقعة شمالي النهر المذكور، والممثلة بمنطقتي باكو ودربند فقد علق أمرها حتى يتم انسحاب الأتراك من أرمينية وكرجستان، فأمن من خلال هذه المعاهدة حدوده في الشرق، ثم أنه وجد في بغداد الجيب الأضعف للدولة العثمانية، وعلى الخصوص حين علم أن العشائر العربية على خلاف مع أحمد باشا[٥]، فتعلل بقضية الأسرى التي سكتت عنها معاهدة ١٧٣٢ م، واندفع صوب بغداد عبر ثلاثة محاور بعد أن قسم جيشه إلى ثلاثة أقسام، قسم توجه إلى

(١) شاكر صابر الضابط: المرجع السابق، ص ٤٣.
(٢) علي شاكر علي: المرجع السابق ١٨٣. Bousani. Op, Cit, P. 156.
(٣) محمد شفيع تهراني: المصدر السابق، ص ٣٨.
(٤) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٥ ص ٢٣٣.
(٥) روبرت أولسن: المرجع السابق، ج ٥ ص ٢٣٣.

محور (درنه ـ شهرزور)، والقسم الثاني أخذ محور الموصل، والقسم الثالث قاده بنفسه متخذاً طريقه إلى بغداد[١]. وإبان تقدمه إليها اكتسح قوة عثمانية مكونة من اثني عشر ألف جندي، ثم مضى قدماً إلى الأمام وضرب الحصار على المدينة، بعد أن أرسل قوة إلى الكاظمية لتقطع طريق الإمداد عن الجيش العثماني المحصور في المدينة[٢]. فكان من جراء حصاره هذا، أن ساءت أحوال الناس في المدينة، وانتشرت المجاعة في أنحائها، وعلى الخصوص حينما استولت قوات نادر خان على المؤن الآتية من البصرة لسد بعض حاجاتها[٣]. وقد استمر أمر الناس على هذا المنوال إلى أن وصل قائد جيش الشرق «طوبال عثمان باشا» إلى كركوك، فترك نادر خان قسماً من جيشه على حصار بغداد واتجه صوب كركوك، وفيها التحم الجيشان بمعركة حامية الوطيس أجبرت نادر وقواته على الفرار إلى همدان. وقد كان السبب المباشر لانتصار قوات «طوبال عثمان باشا» على الجيش النادري، أنه حين علم الباشا العثماني بمسير نادر إليه قسم جيشه إلى قسمين، قسم أشركه في الحرب مباشرة، وحين وجد أن الغلبة لصالح خصمه، زج القسم الاحتياطي مما أربك القوات النادرية وأفقدها نظامها، ثم كان لسيطرة الباشا على مجريات المعركة لاستغلاله ظروف الأرض والطبيعة وموارد المياه، أن رجحت كفة النصر إلى جانبه[٤]. أما نادر خان فبعد أن جمع شتات جيشه في همدان، سار مجدداً إلى كركوك واصطدم بقوات طوبال عثمان باشا في موقعة أسفرت عن هزيمة القوات العثمانية هزيمة منكرة بعد أن سقط القائد العثماني صريعاً في أرض المعركة[٥]. وحالما تم لنادر خان سَحْق القوات العثمانية في كركوك، تركها وعاد إلى بغداد وحاصرها من جديد، لكنه اضطر إلى فك الحصار بسبب ثورة البلوج في بلاده، بعد أن طلب من أحمد باشا عقد صلح ينهي حالة الحرب بين الطرفين، فوافق الباشا دون تردد[٦] واتفق الطرفان على ما يلي:

١ ـ تكون الحدود بين الدولتين، كما أقرتها معاهدة ١٦٣٩ م.

٢ ـ يتعهد الفريقان بردّ الأسرى والأسلحة التي استحوذ عليها كل فريق من الآخر.

٣ ـ يتعهد العثمانيون بعدم منع الإيرانيين من زيارة الأماكن المقدسة في العراق[٧].

(١) على شاكر علي: المرجع السابق ١٨٥. هيمسلي لونكريك: المرجع السابق، ص ١٧٢.
(٢) نقوي پاكباز: المصدر السابق، ص ٣٣.
(٣) محمد شفيع تهراني: المصدر السابق، ص ٣٩.
(٤) على شاكر علي: المرجع السابق، ص ١٨٦ ـ ١٨٩.
(٥) نقوي پاكباز: المصدر السابق، ص ٣٤ ـ ٥٣.
(٦) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٥ ص ٢٤٤.
(٧) سعيد برجاوي: المرجع السابق، ص ١٨٠.

٤ ـ يتعهد العثمانيون بردگنجة وشيروان وايروان وتفليس إلى الإيرانيين، على أن يتم انسحابهم في أقرب وقت ممكن.

وحين وصلت بنود المعاهدة إلى استانبول، ليصادق عليها السلطان محمود الأول، وجد أنها لصالح الإيرانيين، أكثر منها لصالح العثمانيين، فرفض المصادقة عليها وجهز حملة بقيادة «عبدالله باشا» ودفعها إلى قارص، بعد أن عزل أحمد باشا عن ولاية بغداد، ووجه ولايتها لإسماعيل باشا[١].

حين رفضت الدولة العثمانية المصادقة على المعاهدة، وجد نادر خان الفرصة مناسبة لإكمال سيطرته على المناطق الاستراتيجية في أرمينية وگرجستان، وعلى الخصوص، حين قام والي كاخت ـ الذي كان يتبع للسلطان ـ وأعلن ولاءه لنادر خان، ثم هاجم تفليس، في الوقت الذي قد استولى فيه نادر خان على داغستان[٢].

وفي هذه الآونة عقد نادر خان اتفاقية مع الروس أتت في مجمل بنودها تتناول القضايا التجارية وتؤكد منع توريد الحرير عبر الأراضي العثمانية[٣]، كما ويتعهد الروس تخلية دربند وباكو خلال شهرين وذلك لتمتين عرى الصداقة بين الطرفين. وإبان حصاره لگنجة وصلته قوات داعمة من روسيا، اشتملت على فوج من المدافع ورماتها، مكنته من اجتياح المدينة، ومن گنجة سار إلى قارص التي كان وصلها عبدالله باشا مع حملته، فجرت بين الطرفين معركة انكسرت على إثرها الحملة العثمانية وولت هاربة إلى ايروان، وقبل أن يجمع عبدالله باشا شتاتها، باغتها نادر خان في موقع تجمعها، وألحق بها هزيمة أخرى، بعد أن خرّ قائدها صريعاً بأرض المعركة[٤].

أثار فشل حملة عبدالله باشا ردة فعل عنيفة في استانبول، جعلت السلطان يسند قيادة جيش الشرق لأحمد باشا ـ الذي عُزل عن ولاية بغداد ـ وذلك لتزايد نشاط نادر خان الملحوظ في المناطق الأرمنية، حيث أنه في الوقت الذي كان فيه نادر خان يعد للسيطرة على أرض روم ـ بوابة الأناضول ـ ليسد طريق الحرير الذاهب إلى بلدان السلطنة، وصل أحمد باشا إلى المنطقة المذكورة واصطدم معه في معركة جعلت نادر خان ينسحب إلى وادي مغان، بعد أن طلب عقد صلح ينهي حالة الحرب بين الدولتين[٥].

(١) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٥ ص ٢٤٥.
(٢) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٦١.
(٣) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٨٢.
(٤) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٥ ص ٢٤٨.
(٥) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٨١.

وفي وادي مغان، استدعى كافة أصحاب المناصب الكبرى في الدولة، وبيّن لهم أن البلاد قد خلت من الأعداء وأنه بسبب كبر سنه يودّ الراحة والانزواء في مشهد. ثم طلب منهم أن يختاروا الأكفاء والأنسب للقيام بأعباء الحكم، فكان بالنتيجة أن نظم المجتمعون وثيقة سنة ١٧٣٦ م، أنهوا بموجبها حكم الدولة الصفوية وتوجوه ـ أي لنادر ـ شاهاً على إيران[١]. وبتتويجه على هذه الصورة سقطت الدولة الصفوية فعلاً وشكلاً، بعد أن حكمت إيران قرابة قرنين وأربعة عقود من الزمان.

أما بشأن طلب الصلح الذي أسفرت عنه الوقائع الأخيرة في أرض روم، فقد عززه بعد تتويجه مباشرة حين أرسل إلى البلاط العثماني سفارة برئاسة «عبد الباقي خان زنگنة» وحملها كتاباً وهدايا نفيسة. وقد تضمن كتابه مقترحات لعقد الصلح أتت على هذا النحو:

١ ـ يتوقف الإيرانيون عن سب ولعن أهل السنة، وفي المقابل يعترف العثمانيون اعترافاً رسمياً بالمذهب الشيعي الجعفري، ويتم إضافته إلى المذاهب الأربعة، كما يتم تخصيص ركن لهذا المذهب للصلاة في الكعبة.

٢ ـ يتم تعيين أمير للحجاج الإيرانيين من الطرف الإيراني، وتعمل الدولة على الاعتراف به اعترافاً رسمياً، كأميري الحج الشامي والمصري.

٣ ـ بعد انعقاد الصلح بين الطرفين، يتم تبادل الأسرى بين الجانبين، كما ويتوقف الجانبان عن بيع أسرى الجانب الآخر.

٤ ـ يتم تعيين سفراء مقيمين في عاصمتي البلدين، وأن يرافق مساعد السفير الإيراني الحجاج إلى الحجاز[٢].

وحالما وصل الوفد الإيراني إلى استانبول سنة ١٧٣٦ م، بدأت مداولة ودراسة مشروع الصلح، فقرر بعدها الطرفان[٣] ما يلي:

١ ـ تكون (ايروان، شيروان، العراق) للعثمانيين.

٢ ـ تكون (أذربيجان، گرجستان، همدان) للإيرانيين.

٣ ـ يتعهد العثمانيون باحترام زوار الأراضي المقدسة الإيرانيين.

٤ ـ يعمل الفريقان على تبادل أسرى الفريقين.

(١) محمد شفيع تهراني: المصدر السابق، ص ٤٣. نقوي پاكباز: المصدر السابق، ص ٤٢، عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٦٢. Bousani, Op. Cit, PP. 157 - 158.
(٢) شاكر صابر الضابط: المرجع السابق، ص ٤٥.
(٣) سعد الأنصاري: المرجع السابق، ص ٨٠ ـ ٨١.

٥ ـ يعمل الفريقان على تسهيل الأعمال التجارية بين الجانبين.

٦ ـ يتعهد الفريقان معاً بعدم إيواء الفارين من كلا الجانبين إلى الجانب الآخر[١].

كان إلحاح نادر شاه على عقد معاهدة الصلح مع العثمانيين، يكمن في تثبيت حدود دولته ـ المعلن عنها حديثاً ـ دولياً، وبالذات مع الدولة العثمانية المنافسة له، بعد أن أمن الجانب الروسي، على الرغم من أن بنود المعاهدة لم تأت موافقة لمقترحاته تماماً، إذ أجلت قضية الاعتراف بالمذهب الجعفري لوقت آخر، لكونها تستلزم دراسة معمقة من قبل المتخصصين في الفقه، وقد لجأ العثمانيون إلى هذا التدبير لأن هذا المقترح يمس مباشرة مقام ومكانة السلطان بين المسلمين في العالم[٢]. وكذلك كان الأمر لمقترحه الثاني، إذ لم يحصل على الاعتراف العثماني بأمير حجاجه، لكنه في الوقت ذاته حصل على احترام لحجاجه في الأراضي العثمانية.

وهنا يمكن القول أن بقية بنود المعاهدة، كانت تخدم مصالحه وطموحاته كما تخدم مصالح وطموحات الدولة العثمانية فيما يتعلق بالأرض، فقد اقتسم الطرفان المناطق المتنازع عليها اقتساماً، يجعل الفائدة مشتركة بينهما بما تنتجه من حرير، ثم أتى البند السادس ليؤكد هذه القضية، أي أن هذا البند سمح لتجار الدولتين في الانتقال والتنقل عبر المحاور التي تربط إيران بالمتوسط، مما سيؤمن حالة من الاستقرار عند الطرفين من الناحية الاقتصادية.

وأخيراً، لقد قصد الطرفان بهذه المعاهدة، إنهاء حالة التوتر والنزاع التي ابتدأت مع قيام الدولة الصفوية ١٥٠١ م، ولم تنته بانتهائها سنة ١٧٣٦ م. إذ سرعان ما تأزمت علاقة الدولة الأفشارية ذاتها مع العثمانيين بعد سبع سنوات فقط من تاريخ المعاهدة، وذلك لعدم زوال الأسباب الداعية للصراع، والمتمثلة في السيطرة على المناطق الاستراتيجية الغنية بمواردها، والمهمة من الناحية الاستراتيجية.

---

(١) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ١٦٣ ـ ١٦٤. سعد الأنصاري: المرجع السابق، ص ٨١.

(٢) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٨٦.

الباب الثالث

العلاقات والتفاعلات الحضارية وانعكاساتها على مجتمعي الدولتين

الفصل الأول

في النظم والأحوال الاقتصادية والاجتماعية

المدخل:

لقد عكست علاقات الحرب والسلم بين الدائرتين العثمانية والصفوية عمليات من التفاعل الاجتماعي والحضاري، زاد من حدتها، اشتمال كل دائرة سياسية منهما على مجموعات إثنية تكاد تكون هي ذاتها في الدائرة الأخرى. فقد كونت الدائرة السياسية العثمانية مجتمعاً ضم (الأتراك، العرب، الأكراد، الأرمن، الكرجستانيين، البلقانيين) وكذلك كونت الدائرة السياسية الصفوية مجتمعاً مشابهاً أيضاً ضم (الأتراك، الفرس، العرب، الأكراد، الأفغان، الأوزبك، البلوج، الأرمن، الكرجستانيين).

وعليه يمكن القول أن أتراك الأناضول تربطهم صلات قرابة بأتراك إيران، لأن قبائلهم بالأصل، أتت من آسية الوسطى، الموطن الأساسي للأتراك. وعرب جنوبي الأناضول هم ذاتهم عرب شمالي العراق وبلاد الشام، وأكراد إيران هم ذاتهم أكراد العراق والأناضول. وفوق هذا وذاك، فإن معظم هذه الإثنيات يجمعها دين واحد هو الإسلام، ويقدسون لغته العربية، لتفهم القرآن ومعرفة أحكام الحلال والحرام.

وعلى الرغم مما فرضته الجهات السلطوية في كل من هاتين الدائرتين، من تأطيرات وتحديدات، على المستويين المادي والمعنوي، للتميز عن الدائرة الأخرى، إلا أن مسألة التفاعل الاجتماعي والحضاري تمت بشكل عفوي حتى أنها طالت حكومتي الدولتين، ليس في النظم الإدارية والعسكرية فحسب، بل في النظم الاقتصادية والاجتماعية، رافقها تمازج في اللغة والفكر والثقافة والفنون. وفي هذا الباب ما يلقي الضوء على جانب من هذه التفاعلات التي تبلورت في الفترة المحددة من بداية القرن السادس عشر، إلى العقد الرابع من القرن الثامن عشر الميلادي، مع تلميحات سريعة ـ إذا اقتضت الضرورة ـ إلى نشأة بعض هذه القضايا لأن القضايا التي تبلورت في هذه الفترة يكاد يكون الفصل فيها متعذراً، لما استغرقته من أزمنة وعهود.

في مستهل هذا الفصل، يجدر التنويه إلى أنه تم في الباب الأول من هذه الدراسة، ذكر جانب مما سيتناوله هذا الفصل بالذات، وإذا ما كان هنالك من تكرار لبعض المعلومات، فلا مندوحة من تكرارها هنا لتبيان أوجه الشبه والاختلاف ومبلغ التأثير والتأثر في إجمالي القضايا الاقتصادية ونظمها فيما يخص الدولتين في آن معاً.

يقول فرناند بروديل: «لقد لعب الاقتصاد دوراً مهماً في جوقة التاريخ، وقد كان حاسماً في الغالب، حيث يقوم عليه توازن المجتمعات، ولولاه أصبحت الدول أجساماً والحضارات لا تزدهر إلا بالاعتماد على الاقتصاد، وبفضله يكون استمرارها وتواصلها فهي إذن لا تزدهر بالصرف والتبذير»[1]. وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية هو الضمانة الوحيدة والدعامة الأساسية لقيام الدول واستمرارها، وأي تصرف يسيء للاستثمار الأمثل لهذه الموارد، هو بالتالي نذير شؤم لسقوطها فيما بعد.

وفيما يلي بعض من مظاهر اقتصاد الدولتين، سنوردها تباعاً لتبيان أوجه الشبه والاختلاف بغية استلهام حجم التفاعل الذي أشرنا إليه في مستهل هذا الباب.

أ ـ في النظم والأحوال الاقتصادية:

أولاً ـ النظام الإقطاعي:

كانت الأراضي في الدولة العثمانية مقسمة من حيث الملكية إلى قسمين:

(ميري وأوقاف) وكان الميري ـ أملاك الدولة ـ يقسم بحد ذاته إلى (الأراضي السلطانية والإقطاعات الحربية)[2]. وقد طبقت الدولة العثمانية نظام الإقطاع الحربي لمزاياه العديدة. فهو يضمن زراعة الأرض من جهة، ويضمن حصول الدولة في زمن الحرب على قوات من الفرسان دون تكاليف تذكر لأن صاحب الإقطاع كان يذهب إلى الحرب ومعه حصانه وسلاحه ولهذا طبق على الفرسان دون المشاة، كما خفف من أعباء خزينة الدولة حيث كان الجنود الفرسان لا يتقاضون راتباً زمن السلم[3].

ولم تكن الإقطاعات متساوية في الحجم والمردود، بل كانت مختلفة، تبعاً لمكانة صاحبها والمهمة الموكولة إليه لتنفيذها. ولهذا السبب قسمت الإقطاعات الحربية إلى ثلاث مجموعات هي:

١ ـ الـ **«تيمار»**: كلمة فارسية متركة تعني الرعاية والعناية وتدل على إقطاع يدر دخلاً

(١) فرناند بروديل: البحر المتوسط، ترجمة عمر بن سالم، تونس، ١٩٩٠، ص ١٢٢.
(٢) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٦٥.
(٣) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١ ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

قدره حتى / ١٩،٩٩٩/ ألف آقجة[1].

٢ ـ الـ **«زعامت»**: والكلمة بالأصل عربية مأخوذة من زعامة، وتدل على إقطاع يدر دخلاً قدره حتى / ٩٩،٩٩٩/ ألف آقجة.

٣ ـ **«الخاص»**: وهو إقطاع يدر على صاحبه دخلاً أكثر من /١٠٠،٠٠٠/ آقجة.

ولقد مُنِحت الإقطاعات من نوع التيمار إلى الجنود السباهية[2] = (الفرسان)، والإقطاعات من نوع الزعامت لكبار ضباط الجيش، في حين مُنِحَ إقطاع الخاص إلى أفراد الأسرة الحاكمة والمقربين منهم. وكان الإقطاع لا يورث، بل يؤول إلى الدولة في حالة وفاة صاحبه[3]. وهنا يجدر التنويه إلى أن النظام الإقطاعي العثماني المعتمد على استغلال الأرض، لم يكن نظاماً إقطاعياً كما كان عليه في أوروبة، لأن الأرض هي للسلطان من حيث الملكية، والزارع لها يمكنه تبديل مكان إقامته، والتيماري ليس بمالك للأرض بل منتفع بها وبشكل مؤقت[4].

لقد استمر النظام الإقطاعي هذا إلى آخر القرن السابع عشر الميلادي، لكنه بعد أن عقدت السلطنة العثمانية معاهدة كارلوفيتس مع النمسا سنة ١٦٩٩ م، كانت الدولة العثمانية قد بلغت مبلغاً خطيراً من التضخم والركود الاقتصادي ـ انظر الفصل الثالث من الباب الأول ـ ولم يكن لديها سوى البحث عن علاج يملأ خزانة الدولة الخاوية بسبب التضخم الاقتصادي والحروب مع الشرق والغرب، فلجأت إلى بيع إقطاعات يحتفظ المشتري لها بالأرض مدى حياته، وقد أطلق على هذا النظام اسم «مالكانه»[5] فكان أن اشتراها الأغنياء واستغلوها كما لو كانوا مالكيها، فعمد المالكون الجدد إلى بيع عائدية جمع الضريبة عنها لأطراف أخرى بأسعار أعلى، مما انعكس سلباً على مستثمريها وزارعيها[6].

أما الأرض في الدولة الصفوية، فقد كانت تقسم إلى قسمين أيضاً (أملاك الشاه والأوقاف) وتقسم الأملاك الشاهانية بدورها إلى أربعة أقسام هي:

١ ـ **الأملاك الخاصة**: وتختص بالشاه والأسرة الصفوية المالكية، ويتم تأجيرها إلى أشخاص معينين، مقابل ثلث ما تنتجه سنوياً[7].

(١) آقجة: كلمة تركية تعني المائل للبياض، وتستخدم للدلالة على قطعة النقد الفضية (سوهيم مادة آقجة: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٦ ص ٤٥٧).
(٢) سباهية: من سپاه الفارسية وتعني الجيش.
(٣) هاملتون جب وهارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٦٨ ـ ٧١.
(٤) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ص ١٨٨.
(٥) مالكانه: مصطلح عربي ـ فارسي يعني المتصف بالملكية.
(٦) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ١٣٤.
(٧) Fary. Persia. P. 67.

=

٢ ـ سيورغال[١]: كلمة تركية تعني الإنعام، وتدل على إقطاع يختص به كبار رجال الدولة من المتنفذين ورجال الدين والأشراف، وكان يورث من جيل إلى جيل، وينزع عمن أقطع له وقت يشاء الشاه.

٣ ـ تيول[٢]: كلمة تركية تعني التملك أو التصرف بالعقار، وتدل على إقطاع يمنح لموظفي الدولة بشكل مؤقت، على شكل رواتب سنوية.

٤ ـ أراضي الممالك: وهو إقطاع يمنح للحكام المحليين ـ مثل حكام الأهواز من آل المشعشع ـ حيث تصرف عائداته على موظفي الدوائر المحلية وجنودها.

وقد بقي نظام الإقطاع هذا إلى زمن سقوط الدولة الصفوية دون تبديل أو تغيير. لكن الأزمة الاقتصادية التي منيت بها الدولة الصفوية، في الفترة التي تلت وفاة الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، انخفضت بشكل ملحوظ عائدات الإقطاعات. وقد حاول «علي خان زنگنة» وزير الشاه سليمان ١٦٦٦ ـ ١٦٩٤ م إصلاح شؤونها لكنه لم يوفق لذلك، لأن أكثر خانات الدولة اعترضوا على إصلاحاته، كي لا يتأثر حجم مردوداتها عليهم[٣].

بعد هذا العرض الذي تضمن مزايا النظام الإقطاعي في الدولتين، يلاحظ ما يلي:

١ ـ تعود ملكية الأرض للسلطان أو الشاه ولا يخرج عن ملكيتهما سوى الأوقاف.

٢ ـ تنقسم الإقطاعات في النظامين إلى عدة أقسام من حيث الحجم والمردود.

٣ ـ خصص التيمار في النظام الإقطاعي العثماني للفرسان، بينما خصص التيول في النظام الإقطاعي الصفوي للموظفين. وهذا يعني أن الموظفين العثمانيين كانوا يتقاضون رواتبهم من خزينة دولتهم، في حين كان الموظفون الصفويون يحصلون على معاشهم من الإقطاع.

يبقى أخيراً أن نشير إلى أن النظام الإقطاعي العثماني، يرجع إلى العهد الذي سبق قيام الدولة العثمانية. فهو يستند في نشأته الأولى إلى النظم السلجوقية ـ البيزنطية[٤]، وكذلك كان الأمر بالنسبة للنظام الإقطاعي الصفوي، إذ لم يكن وليد هذا العهد بل استند في نشأته إلى النظم التي كانت سائدة في إيران عند دولة الآق قويونلو والدولة التيمورية[٥]. ويرد التشابه في النظامين إلى أن كل الدول المذكورة أعلاه ـ باستثناء الدولة البيزنطية ـ ترجع

(١) علي أكبر دهخدا: المرجع السابق، مجلد (س) ص ٧٨٥.
(٢) علي أكبر دهخدا: المرجع السابق، مجلد (ت) ص ١٢٤٢.
(٣) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٧٣.
(٤) كرامزر، مادة ترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥ ص ١٦٨.
(٥) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

أصولها إلى القبائل التركمانية التي هاجرت من آسية الصغرى.

ثانياً ـ النظام النقدي:

تقضي أكثر الروايات، بأن أول من سك النقود من السلاطين العثمانيين، هو أورخان ١٣٢٤ ـ ١٣٦٠ م، إذ أن أخاه علاء الدين سك باسمه نقوداً فضية يرجع تاريخها إلى عهده، وقد أطلق عليها اسم «آقجة» نُقِشَ على وجهها الأول «أشهد أن لا إله إلا الله» وعلى وجهها الآخر «أورخان خلد الله ملكه»[١].

وفي عهد السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م، انتظم أمر السكة، حيث سكت النقود الذهبية والفضية والنحاسية، وكانت بوزن واحد، على اختلاف أماكن الضرب لها وقد ظهر عليها عبارة «خادم الحرمين الشريفين» وتاريخ جلوس السلطان سليمان. وقد كان الدينار الذهبي يعادل في الغالب ستين آقجة فضية، وكانت أشهر مراكز الضرب (استانبول، آمد = (ديار بكر)، حلب، دمشق، بغداد، القاهرة...)[٢]، بالإضافة إلى المناطق المتنازع عليها التي كانت تسك فيها النقود، كدليل على دخولها تحت الوصاية.

وقد كانت النقود تسك في مؤسسات حكومية يطلق عليها «ضرب خانة»[٣] ـ دار الضرب ـ ويرأسها موظف يطلق عليه «ضرب خانة أميني» ـ أمين دار الضرب ـ وكان تحت نظر «شهراميني»[٤] ـ أمين المدينة ـ (المحافظ) وذلك للحفاظ على عيار العملة ووزنها وخلوها من الغش[٥].

وقد كان لتدفق الفضة الرخيصة من العالم الجديد على حوض المتوسط، أن تأثرت الآقجة العثمانية تأثراً بالغاً وأخذت تظهر عليها هذه التأثيرات في الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي، مما أعقب ذلك تخفيض لقيمتها، فارتفع سعر العملة الذهبية ارتفاعاً مذهلاً في تلك الآونة، ليعادل الدينار مئة وعشرين آقجة بدلاً من ستين، الأمر الذي انعكس سلباً على المجتمع العثماني والخزينة العثمانية في آن معاً[٦].

وفي المقابل، فقد سكت النقود الفضية أيضاً في الدولة الصفوية منذ عهد مؤسسها الشاه إسماعيل الأول ١٥٠١ ـ ١٥٢٤ م، في حين لم تسك النقود الذهبية في هذه الدولة

(١) كارل بروكلمان: المرجع السابق، ص ٤١٣.
(٢) عبد الرزاق زقزوق: الكنز الذهبي المكتشف في نكرتاي والمحفوظ في متحف حماة، مجلة الحوليات السورية، المجلد ٣٣، ١٩٧٣، ص ٢١٨ ـ ٢٢٠.
(٣) ضرب خانه: مصطلح عربي ـ فارسي مترّك و «خانة» تعني الدار أو البيت، ـ أي دار الضرب ـ.
(٤) شهر اميني: مصطلح فارسي ـ عربي مترك و «شهر» تعني المدينة، ـ أي أمين المدينة ـ.
(٥) هاملتون جب وهارولد بوون: المرجع السابق، ص ١٢٥.
(٦) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٩.

لأغراض عمومية، بل سكت تخليداً لبعض المناسبات[1]. وقد كانت السكة التي تعود إلى عهد الشاه إسماعيل الأول، تحمل على وجهها الأول: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله، علي ولي الله (٩١٦)»، وبأطرافها أسماء الأئمة الاثني عشر، وعلى وجهها الآخر السلطان العادل الكامل الهادي الوالي المظفر شاه إسماعيل بهادر الصفوي، خلد الله ملكه وسلطانه[2].

وفي عهد الشاه عباس الأول، انتظم أمر السكة في البلاد، وتعددت أشكالها وأوزانها، كما ضربت في عهده العملة النحاسية وكان يطلق عليها اسم «غازبيكي» وقد كانت العملة بشكل عام تسك في جميع نواحي إيران، إلا أن أشهر نقاط ضربها قد تمثلت في (أصفهان، مشهد، كاشان، شيراز، تبريز).

وكان يطلق على أصغر المسكوكات الفضية اسم «دينار» ويليه الـ «بيستي» المعادل لخمسة وعشرين ديناراً، ويليه الـ «شاهي» المعادل لخمسين ديناراً، ويليه الـ «العباسي» المعادل لمئتي دينار، وكان يطلق مصطلح «تومان»[3] على خمسين مسكوكة من النوع العباسي، وتعادل عشرة آلاف دينار[4]. وكانت النقود تسك في مؤسسات حكومية يطلق عليها اسم «ضرب خانة» - دار الضرب - يرأس الواحدة منها موظف يطلق عليه «ضرّابي باشي»[5] - رئيس الضرابين - وكان تحت نظر «معير الممالك» - وهو المسؤول عن صحة ووزن المسكوكات[6].

مما لا شك فيه أن إيران أيضاً تأثرت بتدفق كميات الفضة الرخيصة من العالم الجديد. لكن الشاه عباس الأول الذي عاصر بداية الأزمة التي خلفها هذا التدفق، استطاع أن ينتشل بلاده من الأزمة طيلة فترة حكمه تقريباً، وذلك بالاعتماد على مجموعة من التدابير الاقتصادية منع من خلالها خروج المعادن الثمينة وعلى الخصوص المسكوكات من بلاده، وجعل من الحرير السلعة التي تجتذب الفضة لتدعيم اقتصاده بشكل عام، وحين آل الحكم إلى خلفائه سقطت معظم التدابير التي اتخذت من قبل، ونشطت عمليات تهريب العملة الصفوية إلى الخارج. ولما كانت البلاد تحتاج إلى كميات كبيرة من هذه المسكوكات للتداول، فقد نشطت دور الضرب في سك غيرها، لتعويض النقص المتزايد لها لكن بأقل

---

(١) سيبيلا شوستر والسر: إيران ازديد گاه سفرنامة أورپائيان، ترجمه: غلام رضا ورهرام، تهران، ١٣٦٤ هـ ش، ص ٤٧.

(٢) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٧٥.

(٣) تومان: كلمة مغولية - تركية تعني عشر آلاف. وتدل على وحدة نقد في إيران المعاصرة.

(٤) أبو القاسم طاهري: المرجع السابق، ص ٣٣٣. Bousani: Op, Cit, P. 146.

(٥) ضرابي باشي: مصطلح عربي - تركي، وكلمة باشي تعني الرأس أو الرئيس والياء للنسبة، - أي رئيس الضرابين -.

(٦) ميرزا سميعا: تذكرة الملوك، به اهتمام: محمد دبير سياقي، تهران، ١٣٦٨ هـ ش، ص ٢١.

من عيارها الرسمي، وحيال جشع القائمين على سكها، استمر عيارها بالانخفاض إلى أن بلغ عُشر ما كان عليه في السابق[1].

وفي ختام هذه الفقرة يلاحظ ما يلي:

١ - اعتماد اقتصاد الدولتين في عمليات التبادل على الفضة والمسكوكات الفضية بشكل أساسي، وقد تأثر بشكل متفاوت بتدفق الفضة الرخيصة من العالم الجديد.

٢ - وجود مؤسسات حكومية تعمل على سك النقود، تكاد تكون متشابهة في اللفظ والمضمون.

٣ - وجود عبارة التوحيد في مسكوكات الدولتين، دلالة على أخذهما بالديانة الإسلامية.

٤ - لم تخرج مسكوكات الدولتين عن إطار المسكوكات العربية، لوجود صيغ عربية كاملة (خلد الله ملكه - خادم الحرمين الشريفين - السلطان العادل الكامل...).

ثالثاً - النظام المهني:

كانت الحياة المهنية تتمركز في أسواق المدن بشكل عام، ولا يستثنى من المهن المعروفة آنذاك والتي تقع خارج الأسواق آنذاك، سوى الفلاحة وتربية الماشية ومتعلقاتها. لكن منتجاتها على كل الأحوال كانت تصب فيها لأن السوق هي قبلة المنتجات مهما اختلفت أنواعها وبعدت الأماكن التي تجلب منها، حيث تصطف على محاورها (محال العطارة، البقاليات، الأفران، الحمامات، الطواحين، المحارف بأنواعها...)[2]. وقد كان نظام السوق في ظل الدولة العثمانية تحت إشراف «المحتسب» = (احتساب أغاسي)[3]، حيث كان صاحب الحسبة يكلف من قبل السلطان بتطبيق الشريعة والقواعد الاجتماعية، وكان من جملة ما يرعاه الإشراف على أوقات الصلاة، وتطبيق الأخلاق العامة، وملاحقة كل من يخرق ما هو متعلق بالفرائض الإلهية[4].

أما وظيفة المحتسب الأساسية، فتتمركز في إشرافه على الأسواق، ويشارك في تحديد الأسعار، ويعمل على تأمين المواد الغذائية للمدن، ويشرف كل شهر مرة على الدكاكين والمحارف، ويتحقق من صحة المكاييل والأوزان والمقاييس[5]. كما أوكلت إليه

---

(١) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢٧١.

(٢) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١ ص ١٧٨.

(٣) احتساب أغاسي: مصطلح عربي - تركي، يعني حرفياً آغا الاحتساب.

(٤) كلوس كريزر وآخرون: المرجع السابق، ص ٦٧٣ - ٦٧٤.

(٥) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١ ص ١٧٨.

عملية تبليغ القوانين التي تتعلق بأصحاب الحرف، وكان في بعض الأحيان يمارس سلطات قضائية محدودة كفرض الغرامات المالية والتوقيف والسجن. وفي الوقت الذي تم فيه تأجير هذا المنصب، وفق نظام الالتزام اختل نظام الاحتساب عموماً، وأصبح مدعاة للفساد والتعسف[1]. وقد كان المحتسب في الدولة الصفوية يطلق عليه اسم «محتسب باشي»[2] أو «محتسب الممالك» ويقوم بالمهام ذاتها التي يقوم بها المحتسب في الدولة العثمانية. وقد رأينا في الفصل الرابع من الباب السابق كيف لعب المحتسب باشي في عهد الشاه سليمان ١٦٦٦ ـ ١٦٩٤ م، دوراً خطيراً في تردي الأوضاع الاقتصادية في أواخر العهد الصفوي، وذلك حينما أقر عملية زيادة الأسعار إثر الركود الاقتصادي الذي منيت به الدولة والذي أدى في النتيجة إلى ارتفاع أسعار السلع في كافة أنحاء البلاد[3].

أما نظام الاحتساب فهو نظام إسلامي عرف منذ أيام الدولة العباسية واستمر إلى عهد الدولة المملوكية[4]، وقد أخذه العثمانيون والصفويون معاً ـ على الأرجح ـ من دولة المماليك لمعاصرتهم لها.

رابعاً ـ التجارة:

كانت عمدة التجارة الخارجية والداخلية، للرقعة المعنية بالدرس، تتمثل في تجارة التوابل الآتية من الهند والصين والحرير المنتج في إيران وبعض مناطق الأطراف، وهنا يمكن القول أنه بسببها ولأجلها تمحورت معظم التطورات السياسية ـ العسكرية، على الصعيدين الإقليمي والاستراتيجي، وقد انعكست سلباً وإيجاباً على مجتمع الدولتين وكانت انعكاساتها السلبية، أبعد أثراً وخطورة من انعكاساتها الإيجابية مع الظروف الدولية الجديدة التي أطلت برأسها مع بداية القرن السادس عشر الميلادي.

حيث أنه بعد أن استطاع البرتغاليون، الالتفاف حول أفريقية سنة ١٤٩٨ م ووصلوا إلى شواطىء آسية الجنوبية أخذوا يعملون على تحطيم سبل التجارة فيها، إلى أن وصلوا إلى مداخل البحر الأحمر والخليج العربي/ الفارسي، وسدوا الطريق في وجه السفن الذاهبة إلى أراضي الدولة المملوكية (مصر، بلاد الشام، الحجاز) فتأثرت من جراء ذلك تجارة المتوسط بشكل عام[5].

---

(١) كلوس كريزر وآخرون: المرجع السابق ص ٦٧٤. روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١ ص ١٧٨.

(٢) محتسب باشي: مصطلح عربي ـ تركي يعني حرفياً رئيس المحتسبين.

(٣) انظر الصفحة ٢٠٠.

(٤) القلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا ج ٣ ص ٢٧٤، ٤٨٣.

(٥) عبد الرحمن زكي: الأسلحة النارية والمدفعية في سوريا ومصر أثناء العصور الوسطى، مجلة =

ولما كانت الدولة المملوكية، أولى الدول المتأثرة من جراء الغزو البرتغالي، أخذ السلطان قانصوه الغوري ١٥٠١ ـ ١٥١٦ م، يعد العدة لضرب البرتغاليين بغية إعادة خطوط التجارة إلى سابق عهدها. لكن الظروف الداخلية والدولية أجبرته والحالة هذه على فرض الضرائب على الأهلين وجمع المال بشتى الطرق والوسائل، حيث أخضع للضرائب السلطانية المباشرة، جميع الأراضي والمحال والحمامات والطواحين والقوارب ودواب الحمل، وفرض على اليهود والنصارى ضرائب إضافية، وألزم الناس على دفع الضرائب مقدماً، ثم زاد على ذلك أن أنقص من وزن السكة[1]، ولجأ إلى بيع المناصب الإدارية وحتى العسكرية بمبالغ كبيرة، حتى أعاد لخزينته رونقها[2].

لقد أدرك السلطان قانصوه الغوري أن عهد الأسلحة التقليدية قد أفل، وأن الظروف الجديدة توجب عليه إنشاء قوة عسكرية مسلحة وفق أحدث الطرز، فأكثر من شراء المماليك، وأنشأ منهم هيئة عسكرية جديدة، أطلق عليها «جنود الطبقة الخامسة» وخصها بالأسلحة النارية، على عكس الطبقات الأربع الأخرى المعتمدة على النظام العسكري القديم، المشتمل على الفرسان والمشاة والمعتمد على السيوف والرماح والأقواس... كما اهتم اهتماماً بالغاً في صناعة المدافع والسفن[3]. وقد كان دافعه إلى ذلك، إنشاء قوة (برية ـ بحرية) حديثة تقف بوجه الأساطيل البرتغالية، المعدة إعداداً جيداً من الناحية العسكرية وذلك لإنقاذ موقع دولته الاستراتيجي المستفيد حكومة وشعباً من مرور المتاجر من الشرق إلى الغرب وبالعكس، حيث تمكن بالفعل من إعداد حملة سنة ١٥٠٥ م، أبحرت من السويس، وسارت إلى «جدة» بقيادة الريس «حسين الكردي» الذي حالما وصل إليها، أخذ يعمل على تحصينها، ثم تركها وذهب إلى گجرات ـ على السواحل الغربية للهند ـ فحقق نصراً على البرتغاليين في «چاول»، لكنه مني بعدها بهزيمة عند «ديو» سنة ١٥٠٨ م أجبرته على العودة إلى جدة[4].

وبعد فشل حملة حسين الكردي، أعد الغوري حملة أخرى بقيادة «سليمان العثماني» إلا أنها اشتبكت في النزاع الذي كان يدور بين الأسر الحاكمة في اليمن، ولم تشتبك مع سفينة برتغالية واحدة بموجب المهمة الموكولة لها[5]. وبفشل الأسطول المملوكي،

= العاديات، حلب، ١٩٧٨ ـ ١٩٤٩، العددان ٤ ـ ٥، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١) أحمد عبد الرزاق أحمد: البذل والبرطلة زمن السلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٧٩ ص ٣٨.

(٢) أحمد بن يوسف القرماني: المصدر السابق، ج ٢ ص ٣٣٤.

(٣) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٦٦، ٣٦٩، ٤٣٦، ٤٦٠، ٤٧٠.

(٤) عبد الرحمن زكي: المرجع السابق، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٥) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

استمرت الأساطيل البرتغالية تفرض سيطرتها على البحار الشرقية والشواطىء المطلة عليها مستأثرة بالنصيب الأوفر من التجارة الدولية.

وفي هذا الوقت بالذات، أي بين عامي ١٥٠٧ ـ ١٥٠٨ م، كانت القوى الصفوية تسعى جاهدة للسيطرة على المحاور البرية التي تربط إيران بالأناضول، أو إيران ببلاد الشام، وذلك حين استولت على ديار بكر ١٥٠٧ والعراق ١٥٠٨ م[١]. وقد أتى الاستيلاء الصفوي للعراق، كردة فعل طبيعية للحصار التجاري الذي فرضته السلطنة العثمانية في أواخر عهد بايزيد الثاني ١٤٨١ ـ ١٥١٢ م على حركة التجارة الإيرانية، هذا الحصار، الذي حتم تحول التجارة الصفوية إلى المحاور الجنوبية التي تصل الموصل بحلب وساحل المتوسط، كمخرج لا يقل أهمية عن محور أرض روم ـ بورصة[٢].

لكن السيطرة الصفوية على محاور التجارة الدولية، جعلت الدولة العثمانية أكثر حساسية وحدة لتعارضها مع مخططات السلطان سليم الأول، فلجأ إلى تضييق الحصار أكثر فأكثر على التجارة الصفوية، للحؤول دون أن يحصل الصفويون على عدة الحرب المشتملة على معدني النحاس والحديد، والعمل على ضرب تجارة الحرير الإيراني التي تعتبر إحدى أهم مصادر إيرادات الدولة الصفوية آنذاك[٣]. ثم كان لمجموعة الانتصارات التي أحرزها العثمانيون بين عامي ١٥١٤ ـ ١٥١٦ م على الصفويين، أن تمكن العثمانيون من السيطرة على كل المحاور التي تربط تبريز ببورصة، وبالتالي على متاجر هذه المحاور[٤]. ثم كان لمجموعة الانتصارات التي أحرزوها على المماليك بين عامي ١٥١٦ ـ ١٥١٧ م، أن سيطروا على المحاور الجنوبية المتمثلة بخط (تبريز ـ الموصل ـ حلب) على الطريق الأفقي، وخط (حلب ـ دمشق ـ القدس ـ خان يونس) على الطريق العامودي، وخط (الريدانية ـ القاهرة ـ الإسكندرية) الخط الذي يخرج من بلاد الشام إلى مصر[٥]. وهذا يعني أنه بسيطرة العثمانيين على الخط الأول، قد تقوضت سبل التجارة الصفوية وأصبح العثمانيون بعد سقوط الدولة المملوكية ١٥١٦ ـ ١٥١٧ م المتحكمين على سبل التجارة البرية، ولم يبق لديهم سوى إكمال الطريق الذي بدأه المماليك وهو القضاء على القوى البرتغالية في البحار الشرقية، ليتسنى لهم السيطرة سيطرة تامة على سبل التجارة الشرقية (البرية والبحرية) في آن معاً.

(١) نظام الدين مجير شيباني: المرجع السابق، ص ١٠٩.
(٢) محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.
(٣) سيار الجميل: العثمانيون وتكوين العرب الحديث ص ٣٣٣.
(٤) محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.
(٥) محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص ١٦٠.

وحيال الحصار التجاري الذي فرضه العثمانيون على التجارة الصفوية، وجد الشاه إسماعيل الأول أن لا مخرج لأزمته تلك، سوى التحالف مع القوى البرتغالية، فعقد معها معاهدة دفاع مشترك سنة ١٥١٥ اشتملت على البنود التالية:

١ ـ تقوم القوات البحرية البرتغالية، بمساعدة الحكومة الصفوية في غزوها للقطيف والبحرين.

٢ ـ تقوم القوات البحرية البرتغالية، بمساعدة الحكومة في إخماد الثورات التي يمكن أن تقوم في مكران وبلوجستان.

٣ ـ تتحد القوتان في حربهما ضد الأتراك[١].

إذ يتضح من بنود هذه المعاهدة أنها أتت في مجملها للصالح الصفوي، على الرغم من أن البرتغاليين، هم الأكثر قوة ونفوذاً في تلك البقاع. فهل كان البرتغاليون بحاجة إلى مثل هذه المعاهدة؟.

لا شك أنه نعم، فلقد كسب البرتغاليون بموجب هذه المعاهدة، ولأول مرة، حليفاً قوياً في الخليج العربي/ الفارسي، كما كسبوا أيضاً المبرر لتواجدهم على تلك السواحل بحكم اتفاقية الدفاع المشترك والمصلحة المشتركة. هذا ولم يكن التحالف الذي عقده الشاه إسماعيل مع القوى البرتغالية، هو الأول من نوعه، فقد كان له محاولات سابقة مع جمهورية البندقية، وغيرها من القوى الأوروبية وذلك حين دعاهم للتحالف معه سنة ١٥١٠ م ضد الدولتين المملوكية والعثمانية هادفاً من وراء ذلك تخفيف حدة الحصار التجاري الذي فرضته عليه الدولة العثمانية، لفتح أكبر قدر من المعابر لنفاذ تجارته إلى حوض المتوسط، لكن محاولاته هذه باءت بالفشل لبعد المسافة بين هذه القوى عن الدولة الصفوية، عدا عن وقوع جانب من هذه المراسلات بيد سلطان المماليك قانصوه الغوري[٢].

لقد خفف التحالف الصفوي ـ البرتغالي، من انعكاسات الركود الاقتصادي في إيران، لكنه منح البرتغاليين فرصاً واسعة في التحرك بين شواطىء الهند وشبه الجزيرة

(١) نصر الله فلسفي: إيران وعلاقاتها الخارجية، ترجمة: محمد فتحي الريس، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٤ ـ ١٥.
(٢) أسناد مربوط به روابط تاريخي إيران وجمهوري ونيز از دورة ايلخانات تا عصر صفوي، دانشگاه تهران، ١٣٥٢ هـ ش، ص ٢٠. وبهذا الصدد يقول ابن أياس في حوادث سنة ٩١٦ هـ «وفي يوم السبت، نزل السلطان إلى الميدان، وعرض عليه قناصل الفرنج، فلما وقفوا بين يديه، وبخهم ووعدهم بالشنق، والسبب في ذلك أن نائب البيرة، قبض على دواسيس من عند إسماعيل الصوفي [الصفوي] وعلى أيديهم مكاتبات إلى القناصل، بأن يكتبوا إلى ملوك الفرنج بأن يأتوا بمراكب البحر، ويزحف هو من جهة البر، على سلطان مصر وابن عثمان» (ابن أياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٠٥).

العربية، أمنت لهم أرباحاً طائلة من جراء التجارة والسلب والنهب[1]، في حين انعكست سلباً على خصومهم المماليك والعثمانيين، عندما فوتوا الفرصة عليهما من الاستفادة من تجارة الشرق متوسطية، في الوساطة التي يختص بها جانب من رعايا الدولتين، والمكوس = (الضرائب) التي تختص بها خزينة الدولتين.

ولما كانت السيطرة البرتغالية على البحار الشرقية وتحالفها مع القوى الصفوية يتعارض مع مشاريع السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م الاستراتيجية، استخلص العراق من خصومه الصفويين سنة ١٥٣٤ م[2]، فحقق هدفين من عمله هذا:

الأول: تمكن من التضييق أكثر على التجارة الصفوية لصالح تجارة دولته.

الثاني: أطلت دولته على الخليج العربي/ الفارسي، عبر نافذة البصرة لتقف قواته وجهاً لوجه مع القوات البرتغالية وأساطيلها.

وبالفعل، أصدر أوامره سنة ١٥٣٨ م إلى «سليمان باشا» ـ والي مصر ـ لإعداد حملة بحرية وأوكل إليه مهمة محاربة البرتغاليين في البحر الأحمر والخليج والمحيط الهندي، فصدع الباشا لأوامر السلطان، وأعد أسطولاً اشتمل على سبعين سفينة مشحونة بالمدافع الضخمة وسار به إلى عدن فمسقط فسواحل گجرات في الهند، وحين وصل إلى «ديو» ضرب الحصار حولها، لكنه أخفق في فتحها، فارتد إلى مصر، دون أن يحقق الغاية المرجوة لحملته[3].

وبعد عقد من الزمان، أعدت السلطنة أسطولاً جديداً اشتمل على ثلاثين سفينة، وانتدبت لقيادته «بيري الريس» الذي تحرك من السويس سنة ١٥٥١ م، صوب اليمن ومنها إلى مسقط، فاستخلصها من البرتغاليين، ومنها تحرك إلى هرمز، وفي هرمز اعترض سبيله أسطول برتغالي أجبره على العودة إلى البصرة حيث نظر إلى عودته على هذه الصورة، على أنها هزيمة، فأعدم بعد أن ضبط المال الذي كان معه[4]. وبعد فشل حملة بيري الريس تلك، تسلم قيادة الأسطول الراسي في البصرة «مراد الريس» وسار به متجهاً صوب مصر، لكنه ما أن وصل إلى هرمز على فم الخليج، اعترضه أسطول برتغالي أجبره على العودة إلى البصرة[5] فانتدب السلطان «سيد علي الريس» لقيادة الأسطول، الذي ترك البصرة وأبحر إلى خورفكان على السواحل الغربية للخليج ـ تتبع لإمارة الشارقة حالياً ـ وفيها اعترضه أسطول

(١) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ص ١٦.
(٢) البكري الصديقي: المرجع السابق، ص ١١٩.
(٣) محمد فريد بك: المرجع السابق، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.
(٤) عباس العزاوي: المرجع السابق، ج ٤، ص ٦٧ ـ ٦٩.
(٥) إسماعيل سرهنك: تاريخ الدولة العثمانية العلية، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٠٠.

برتغالي، نجا منه في بداية الأمر لكنه سرعان ما تلقى ضربة قاسية منه قرب مسقط ضعضعت سفنه[1]، حيث لم تقم قائمة للبحرية العثمانية في هذه المناطق، وإزاء الفشل المتلاحق للبحرية العثمانية في البحار الشرقية اكتفت السلطنة على استمرار نقل متاجرها عبر الطريق البرية، التي كانت تفي بالغرض إلى حد ما، بعد أن عملت على تأمينها قدر المستطاع[2].

نعم، لقد كانت التجارة ناشطة في عهد السلطان سليمان القانوني، ليس في حاضرته فحسب، بل وفي مصر وبلاد الشام والعراق، فدبت الحياة في مدينة الإسكندرية بعد أن كانت كالمدينة المهجورة قبل ١٥١٦ م[3]. وقد وصلها من مادة الفلفل سنة ١٥٦٠ م كميات هائلة كادت تحرم منها لشبونة، في شبه الجزيرة الإيبرية[4]. كما وعادت الحياة التجارية إلى القاهرة حيث أخذ يردها ويصدر عنها كميات كبيرة من الفلفل والتوابل واللؤلؤ والعبيد السود والبيض[5]، خصوصاً بعد أن تم للعثمانيين السيطرة على صنعاء سنة ١٥٤٧ م، مما أمن لهم الطريق إلى خليج عدن، وردّ لهم شيئاً من نفوذهم السياسي في المحيط الهندي[6].

أما حلب، فقد غدت في القرن السادس عشر الميلادي من أعظم مدن الدولة العثمانية، لكونها مثلت محطة من أهم المحطات للقوافل التجارية الآتية من إيران. هذه القوافل التي كانت محملة بالحرير الطبيعي على الأغلب، وقد زاد من أهميتها، ما كان للتجار الأجانب من امتيازات فيها، أعفتهم من الخضوع لكثير من قوانين البلاد بعد أن انتشرت الوكالات فيها للفرنسيين والإنكليز والهولنديين والبنادقة، حيث كان يردها من أوروبة (أقمشة، ورق، زجاج) في طريقها إلى الأناضول وإيران، وتصدر عنها (الأقمشة القطنية والأنسجة الحريرية المصنوعة في معاملها) إلى أوروبة[7].

وقد استمرت حلب بالازدهار بفضل الحركة التجارية الناشطة، حتى بلغ عدد خاناتها سنة ١٦٨٠ م ـ حسب الإحصائية التي وضعها الباحث الفرنسي «اندريه ريمون» ـ ستة وثمانين خاناً، وعدد قيسارياتها مئة وسبعة وثمانين قيسارية[8].

(١) عبد الكريم رافق: المشرق العربي في العهد العثماني ص ٦٥ ـ ٦٦.
(٢) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٣٣.
(٣) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٤، ص ١١٨.
(٤) أندري كلو: سليمان القانوني، تعريب: محمد الزرقي، تونس، ١٩٩١، ص ٢٩٨.
(٥) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ٣٧٦.
(٦) أندريه ريمون: المرجع السابق، ص ٢٩٨.
(٧) عبد الكريم رافق: المرجع السابق ص ٧٧. اندري كلو: المرجع السابق، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.
(٨) أندريه ريمون: نمو مدينة حلب في القرن السادس عشر الميلادي، ص ١٩٧.

وكذلك نشطت التجارة على سواحل بلاد الشام، فقد كانت تجارة دمشق تذهب إلى مينائي بيروت وصيدا، في حين كانت تجارة حلب تذهب إلى مينائي طرابلس وإسكندرونة[١].

حيث كانت بيروت تستأثر بحصة الأسد من التجارة آنذاك، لأنها ميناء دمشق. ودمشق كانت تمثل عقدة مواصلاتية تجتمع فيها متاجر البحر الأحمر وقوافل غربي الجزيرة العربية، ومنها قافلة الحج، التي كانت تنعش هذه التجارة بشكل ملحوظ. ويلي ميناء بيروت في الأهمية ميناء طرابلس الذي نافس ميناء اسكندرونة على الرغم من مرساه الأمين، وذلك لما تمتع به ميناء طرابلس من أمن آنذاك[٢].

كما نشطت الحياة التجارية في العراق وأصبحت بغداد مركزاً تجارياً كبيراً للجزيرة العربية وإيران، لأنها كانت تمثل مع مدينة الموصل محطات مهمة لطريق الحرير في العالم[٣]. وعليه كان الاتجار بالحرير والتوابل يستأثر بالمرتبة الأولى عند التجار في تلك الأونة، حيث كان الحرير يجلب من گيلان ومازندران وشيروان عبر الموصل، إلى بلاد الشام فحوض المتوسط، في حين كان البرتغاليون يحملون التوابل بواسطة سفنهم إلى سواحل جنوب شبه الجزيرة العربية، ومنها تحمل إلى جدة والقاهرة والإسكندرية وحلب، فيذهب قسم منها إلى أوروبة ويذهب القسم الآخر إلى استانبول. وقد كانت أثمانها تزيد في كل مركز من مراكز العبور لتداولها بين أيدي التجار، كما وتحصل الدولة على رسومها لتحمل إلى خزينتها[٤].

وقد مثلت بورصة على الطرف الأناضولي قبلة الحرير الإيراني المستورد، فضلاً عن كونها إحدى أهم مناطق إنتاجه في بلدان السلطنة، وكان معظم الحرير الذي يرد إليها، يصدر إلى أوروبة بعد أن يُصنع الجزء الكبير منه في محارفها الشهيرة والعديدة[٥].

لكن عهد الذروة للتجارة العثمانية الذي تزامن مع فترة حكم السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م، سرعان ما أخذ بالانهيار وذلك لتنامي القوى الأوروبية واتحادها ضد الدولة العثمانية، بالإضافة إلى تدفق الفضة الرخيصة من العالم الجديد، بدءاً من النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، إلى حوض المتوسط، والذي أدى بدوره إلى إرباك

---

(١) عبد الكريم رافق: المرجع السابق ص ٧٧.
(٢) خليل ساحلي أوغلو: تغير طرق التجارة في القرن السابع عشر والتنافس بين مينائي طرابلس والإسكندرونة، ص ١٤٠، ١٤١، ١٤٥.
(٣) وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان، «دراسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية ـ القاجارية» بيروت، ١٩٨٩، ص ٦٢.
(٤) أندري كلو: المرجع السابق، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٠.
(٥) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol III, P. 212 - 214.

النقد الفضي العثماني لارتفاع سعر الذهب مقابل الفضة[١]. وقد زاد الأمر سوءاً النزاع العثماني ـ الصفوي بين سنتي ١٥٧٨ ـ ١٥٩٠ م، الذي تركز على محور (تبريز ـ أرض روم)[٢] وهذا يعني أن الحالة التجارية انتكست نكسة كبرى لأهمية هذا المحور، فتبريز هي المدينة التي تتواجد فيها معظم تجارة الشرق، فضلاً عن أنها القبلة التي يتجمع فيها الحرير المنتج في إيران. وعلى الرغم من أن المحور الجنوبي (البصرة ـ بغداد ـ الموصل) لم تطله الحرب، إلا أنه لم يكن آمناً للتجار العثمانيين، وذلك لتواجد العشائر العربية على طول المحور الذي يربط (الموصل ـ البصرة) وما تقوم من اعتداءات، فضلاً عن أن الخليج العربي/ الفارسي كان محفوفاً بالمخاطر للتواجد البرتغالي عليه[٣]. إذ لما كانت تبريز في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، بيد العثمانيين كانت التجارة العثمانية بخير، ومع تأزم الموقف بين الدولتين صدرت الأوامر بإقفال الحدود ومنع التجار من الذهاب إلى إيران. ومع قيام الحرب فعلاً والتي قامت بسبب اعتداء الإيرانيين على إحدى القوافل التجارية العثمانية، غدت الحرب من أحد جوانبها حرباً اقتصادية، عندما فرض الحصار المتبادل على طول طرق القوافل عند مرورها عبر الحدود[٤].

وفي مستهل القرن السابع عشر الميلادي، نحت التجارة الشرقية منحى جديداً وذلك لسببين:

١ ـ تبدل وجه القوى الأوروبية في انتقال السيطرة الدولية على البحار من أيدي البرتغاليين إلى أيدي الإنكليز والهولنديين والفرنسيين، الذي تجسد في أواخر القرن السادس عشر الميلادي وبداية القرن السابع عشر، هذه السيطرة التي ترجع بأسسها إلى العقد الرابع من القرن السادس عشر، وتطور مفهوم الامتيازات الذي بدأ أولاً مع فرنسة سنة ١٥٣٥ م، ثم مع دول أوروبية أخرى، حصلت بموجبها هذه الدول على مكتسبات من العثمانيين أبرزها الترويج لسلعها داخل أسواق السلطنة لقاء تكاليف زهيدة، وذلك بعدما أعفي التجار الأجانب من الضرائب بشكل عام[٥]. كل هذا جعل هذه القوى تستأثر بتجارة الشرق عوضاً عن البرتغاليين، وخصوصاً في الفترة التي تلت تأسيس شركة الهند الشرقية الإنكليزية ١٦٠٠ م، وشركة الهند الشرقية الهولندية ١٦٠٢ م، وشركة الهند الشرقية الفرنسية ١٦٦٤ م[٦].

---

(١) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ٨٨.
(٢) أحمد بن يوسف القرماني: ج ٣، ص ٧٦ ـ ٧٨.
(٣) انظر الصفحة ١٤١.
(٤) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٤.
(٥) عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق، ص ١١٦ ـ ١١٧.
(٦) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol. III, PP. 171 - 172.

٢ ـ تنامي القوة الصفوية في عهد الشاه عباس الأول ١٥٧٧ ـ ١٦٢٨ م، هذا العاهل الذي هدد التجارة العثمانية تهديداً مباشراً، وذلك بعد أن استرد من العثمانيين أذربيجان وحاضرتها «تبريز» وايروان البقعة الاستراتيجية التي تربط تبريز بالأناضول، ثم العراق، فسد بذلك على التجارة العثمانية كافة المعابر التي[١] تصل إليها، ثم ما لبث أن تحالف مع شركة الهند الشرقية الإنكليزية واسترد بمساندتها البحرين وميناء بندر عباس = (كمبرون) وجزيرة هرمز بين عامي ١٦٠٢ ـ ١٦٢٢ م، فغدا الخليج بحيرة صفوية[٢] باستثناء جيب واحد بقي للبرتغاليين في البصرة بامتياز من آل أفراسياب[٣]، ولم يكتف بهذا القدر من الاستحكامات التي شلت التجارة العثمانية عموماً، بل عمد إلى اجتذاب التجار الأوروبيين عبر رسائل وجهها إلى ملوك أوروبة، دعاهم فيها لحمل الحرير من هرمز بدلاً من حلب، وقد جاء فيها: «. . . وحتى لا يُحمل الحرير بعد هذا من بلاد العجم إلى حلب ويباع هناك. . . فما أفضل من أن يحمل الحرير إلى هرمز، ويحضر التجار الفرنجة مع تجارتهم ومتاعهم إليه، ويحملون الحرير بدلاً عنها، وسوف نأمر من الآن بأن يحمل الحرير إلى هرمز وفيها يباع للتجار»[٤].

وإمعاناً منه على شل التجارة العثمانية، أعلن للملأ أنه يعد للاستيلاء على حلب لربط بغداد بحلب، ومنها تحمل إلى أرجاء أوروبة كافة، لأن المتحكم على محور (حلب ـ بغداد) يمكن أن يتحكم بالنسبة الكبرى من التجارة التي تسلك الطرق البرية[٥]. أما على الطرف العثماني، فقد كان الوضع مختلفاً تماماً عما كان عليه الوضع في الدولة الصفوية، فبعد ضعف السلطة المركزية في استانبول، ضعف الجيش عموماً، ومع ظهور نظام الالتزام[٦] اختل نظام الجباية، فأخذت بلاد السلطنة تتعرض للخراب والفساد، ويتعرض رعاياها للفقر والعوز من جراء المظالم التي كانت تسودها[٧]. وقد كان من جراء الأزمة الاقتصادية تلك، أن عمدت السلطنة إلى تخفيض قيمة العملة المتداولة كما استحدثت الكثير من الضرائب، وذلك لتلافي العجز المالي الذي أصاب أصحاب المرتبات. ثم أنه مع

(١) انظر الصفحتين ٩٤، ٩٥.
(٢) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٧٩.
(٣) انظر الصفحتين ١٦١ ـ ١٦٢.
(٤) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ص ٥٢.
(٥) وجيه كوثراني: المرجع السابق، ص ٦٦ ـ ٦٧. روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٦٩.
(٦) كانت السلطنة تجمع الضرائب بواسطة عمالها بشكل مباشر، إلا أن هذا النظام أظهر بعض العيوب، فاضطرت الدولة إلى بيع الجهات الضرائبية، كي تحافظ على حقها بمال معلوم تحدده معطيات الجهة وظروف البلاد بشكل عام (محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٩٥).
(٧) حكمت قفلجملي: المرجع السابق، ص ٣٠.

تفشي الرشوة بين الموظفين، انهار مستوى الأخلاق العامة بين صفوف الناس، وذلك بعد أن لجأ العساكر والمتنفذون إلى فرض ضرائب وأتاوات على الرعايا دونما رحمة[١].

وعلى الرغم من أن السلطان مراد الرابع ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠ م، استطاع إعادة بغداد سنة ١٦٣٨ م وعقد مع الصفويين معاهدة ١٦٣٩ م، وأخذت التجارة الإيرانية تزداد يوماً بعد يوم اتساعاً واندفاعاً عبر طريق حلب ـ أزمير[٢]، إلا أن زمام المبادرة لتجارة الشرق خرج من أيدي تجار رعايا الدولتين، وانصب مجمله في أيدي التجار الأوروبيين، لأنه في أعقاب تأسيس شركة الهند الشرقية الإنكليزية سنة ١٦٠٠ م، تأسست شركة الهند الشرقية الهولندية سنة ١٦٠٢، وكان الهدف من تأسيس الثانية هو السيطرة على تجارة التوابل بشكل خاص، فتمكنت بعد هذا التاريخ من منافسة الإنكليز في الخليج العربي/ الفارسي[٣]، إلى أن احتكرت تجارة التوابل كتعويض لها عن تجارة الحرير، الذي احتكرته شركة الهند الشرقية الإنكليزية. وبدخول شركة الهند الشرقية الفرنسية ١٦٦٤ م[٤]، اكتمل مثلث المنافسة الأوروبية على التجارة الشرقية، الذي استمر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وعلى الرغم من علل هذه المنافسة، استطاعت هذه القوى إبان ضعف الدولتين (العثمانية والصفوية) أن تفرض سيطرتها على البحار، وتغلق الطرق القديمة للتجارة تماماً على حسابها الخاص[٥]. ثم ما لبث نظام الامتيازات أن انعكس سلباً على الدولتين معاً، بحيث حرم خزينتيهما من ضرائب الترانزيت = (العبور)، كما حُرم رعايا الدولتين من الاستفادة من تجارة الشرق بعد أن انتشرت الوكالات الأوروبية في بقاع عديدة على طول المحاور الاستراتيجية إلى الحد الذي جعل التجار الأوروبيين يسعون في الباطن الخفي المزخرف بالنوايا الحسنة، وضمن خطط مدروسة، إلى ضرب التاجر الشرقي، لاختزال دور حكوماته ونصيبها في التجارة الدولية، رغم ما تسيطر عليه من طرق برية وبحرية بحكم الموقع الاستراتيجي الممتاز[٦].

ب ـ في الأحوال الاجتماعية:

كان لعلاقة الدولتين فيما بينهما انعكاسات اجتماعية متفاوتة من حيث النتيجة بشكل عام، فعدا عن انعكاسات الصراع التي كانت تسبب حالات من القلق والشعور بعدم

(١) وبهذا الصدد يقول العرضي «. . . في العادة كانت السلطنة ترسل شرذمة من الجند السلطاني ويرأسهم شوربجي لحوالات أموال السلطنة. . . وكانوا يأخذون من القرى أضعاف ما يدفعونه للسلطنة، وصار أمرهم مزعجاً. . .» (أبو الوفاء العرضي: المصدر السابق، ص ٤٦٠).
(٢) روبرت أولسن: المرجع السابق، ص ٩٨.
(٣) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, VIII, P. 772.
(٤) عبد الأمير محمد أمين: المرجع السابق، ج ١ ص ١٠.
(٥) انظر الصفحة ٧٤.
(٦) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٦٥ ـ ٤٣٤.

الاستقرار والأمن، وعلى الخصوص في مناطق الأطراف، وما يستتبعها من إجراءات حكومية توجب على الناس دفع ضرائب عارضية، عدا عما تقوم به من مصادرات، وما يقوم به جند الطرفين من اعتداءات على الأهلين وأرزاقهم، فقد كانت الهجرة والتهجير أبرز هذه الانعكاسات من الجانب السلبي، في حين كان للعلاقات السلمية انعكاسات اجتماعية إيجابية تجلت في نواح عدة في الإدارة والثقافة والفنون. ولما كانت هذه النواحي تستلزم دراسة متأنية فقد أفردت لها فصول كاملة، في حين ستقتصر هذه الورقات على دراسة أبرز الجوانب الاجتماعية البحتة التي لا تدخل تحت هاتيك العناوين كمسألة الهجرة والتهجير ومأكل وملبس رعايا الدولتين، بالإضافة إلى جانب من عاداتهم الظاهرة المتمثلة في ارتياد المقاهي وما يتم فيها من تسالي.

أولاً ـ الهجرة والتهجير:

لقد تمت عملية التهجير الجماعي في عهد مبكر من تاريخ الدولة العثمانية، وقبل قيام الدولة الصفوية بنحو مئة عام، حيث يمكن اعتبار عملية التهجير التيموري الحجر الأساسي لتأسيس جيش القزلباش، كما يمكن اعتباره أول العمليات التهجيرية لأتراك الأناضول إلى الأراضي الإيرانية، وبالتحديد إلى مقر مشيخة الأسرة الصفوية في أردبيل، إبان عهد شيخها «علاء الدين علي» ١٣٩٢ ـ ١٤٢٨ م، حيث بلغ عدد الأسرى الأتراك الذين وهبهم تيمورلنگ للشيخ علي بعد معركة انقرة ١٤٠٢ م ثلاثين ألفاً[١] عاش معظمهم في تلك البقاع وأسسوا أسراً كبيرة بعد أن تزوجوا من النساء الأذربيجانيات وغيرهن، وهم الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم «روملو» نسبة لمجيئهم من بلاد الروم، أي من بلاد السلطنة العثمانية[٢]. ثم كان للدعاية التي قام بها الشيخ سلطان جنيد ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠ م، في شرق الأناضول وجنوبه وعلى التخوم الشمالية لبلاد الشام، وصولاً إلى كلس وأنطاكية، أن تبعه معظم تركمان هذه المناطق الذين أخذوا ينساحون طوعاً في الأراضي الإيرانية دعماً لمرشديهم الصفويين، وهم الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم «شاملو» نسبة إلى قدومهم من تخوم بلاد الشام الشمالية[٣].

وعلى غرارهم فعل تركمان قبيلة «تكة لو» الذين كانوا يقطنون في إمارة «تكة» ـ جنوبي الأناضول ـ وعلى الخصوص بعدما قامت السلطنة بملاحقة «شاه قولي» وأتباعه في تلك البقاع[٤] مما أدى إلى هجرة خمسة عشر ألفاً منهم إلى إيران خوفاً من الجنود

(١) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٣.
(٢) تاريخ قزلباشان: ص ١١.
(٣) تاريخ قزلباشان: ص ٨٨. مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي ص ٤٥.
(٤) قطب الدين النهروالي: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام ص ٢٦٠.

العثمانيين. وحين تنبه لهم السلطان بايزيد الثاني ١٤٨١ ـ ١٥١٢ م، عمل على تهجير بقاياهم إلى المورة وذلك لمنع التحاقهم بالشاه إسماعيل الأول ١٥٠١ ـ ١٥٢٤ م، بعد أن أظهروا تبعيتهم له. وما أن سمع الشاه إسماعيل بتدابير السلطان هذه، أرسل له مبعوثاً، وحمّله كتاب عتاب ورجاء طلب فيه عدم منع معتقديه ومريديه من الالتحاق به[١]، غير أن السلطان لم يظهر أي اعتناء لمطالب الشاه[٢]. ومن التركمان الأناضوليين الذين هاجروا إلى الأراضي الإيرانية طوعاً أعداد كبيرة من قبيلتي «استاجلو» و«ذلقادر» وذلك حين تركوا أماكن سكناهم في ديار بكر، والتحقوا بالأسرة الصفوية إثر مقتل الشيخ سلطان حيدر ١٤٦٠ ـ ١٤٨٨ م ـ والد الشاه إسماعيل الأول ـ وكذلك فعل رجال قبيلة ورساق، حين تركوا أماكن سكناهم في قره مان وهبوا لنجدة الشاه إسماعيل إبان إقامته في أذربيجان[٣].

وفي سياق عمليات التهجير الجماعي التي أمر بها السلطان سليم الأول ١٥١٢ ـ ١٥٢٠ م، إثر فتحه لتبريز بعد معركة چالديران ١٥١٤ م، تلك التي اصطحب فيها سبعمائة عائلة إيرانية، في ركابه المتوجه إلى استانبول، وكانت تضم أبرز المهرة في كافة الصناعات والفنون وذلك لتنشيط الحركة الحضارية في عاصمته استانبول[٤]. كما أنه في أعقاب معركة الريدانية ١٥١٧، وخلوص مصر للسلطنة العثمانية، عمد السلطان سليم مرة أخرى، إلى عملية تهجير جماعية طالت أعداداً كبيرة من الصناع المصريين المهرة، سيرها من القاهرة إلى استانبول للغاية ذاتها، مما كان له الأثر السيء على المصريين آنذاك، إذ بطل لسفرهم عدد كبير من الصناعات، التي كانت تشتهر بها مصر في ذلك الوقت[٥].

هذا عدا الانعكاسات الخطيرة التي كانت تصاحب العمليات العسكرية ضمن سياسة الأرض المحروقة كالتي مارسها الشاه إسماعيل الأول قبيل معركة چالديران على طول الطريق التي سلكها الجيش العثماني من ديار بكر إلى تبريز، وما أسفر عنها من عمليات تهجيرية لجأ إليها الناس خوفاً من المجاعة[٦] واعتداءات الجند الذين قلت مؤنهم بسبب هذه السياسة، وسياسة علاء الدولة التي نالت من مؤخرة الجيش العثماني[٧]. كما لجأ الشاه طهماسب الأول ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م إلى السياسة ذاتها حين انساح السلطان سليمان القانوني

(١) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق ص ٤٥. H. Sohrweide: Op, Cit, PP. 141-142.
(٢) هامر: المصدر السابق ج ٢ ص ٧٦٢. نظام الدين مجير شيباني: سياست صلح ودوستي شاه إسماعيل صفوي با إمبراطوري عثماني. مجلة برر سيهاي تاريخي، شمارة ٥ سال سوم، ص ٢٤٠.
(٣) بديع جمعة وأحمد الخولي: المرجع السابق ص ٤٦ ـ ٤٧.
(٤) عبد الحسين نوائي وآخرون: تاريخ روابط فرهنگي إيران، تهران، ٢٥٣٩ شاهنشاهي، ص ٩٦.
(٥) ابن أياس: المرجع السابق، ج ٥ ص ١٨٢، ٢٠٧.
(٦) عبد الكريم رافق: المرجع السابق ص ٤٢ ـ ٤٣. Parry: Op, Cit, P. 70.
(٧) انظر الصفحة ١٢٩.

مرة أخرى في الأراضي الإيرانية سنة ١٥٣٤ م، وصولاً إلى تبريز، والذي دعا الشاه طهماسب إلى سياسة الأرض المحروقة أسوة بوالده، كان يكمن في تخفيف حدة اندفاع القوات العثمانية الرامية إلى اجتياح إيران، وذلك لإدراكه أهمية المؤن لأعداد كبيرة من الجند، سلكت مسافات طويلة للوصول إلى أرمينية وأذربيجان[1]. وقد لجأ الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م إلى سياسة الأرض المحروقة ضمن مشروعه الاستراتيجي الرامي إلى السيطرة على مناطق الأطراف في ايروان ونخجوان ـ من مناطق أرمينية ـ حيث أنه حين أتم السيطرة عليهما سنة ١٦٠٣ م[2]، أعدت السلطنة حملة ضخمة جعلت على رأسها «سنان باشا جغالة زاده» ولما وصلت هذه الحملة إلى قارس سنة ١٦٠٥ م، بث الشاه عباس الأول جواسيسه بين الجيش العثماني، فعرف أن هدف الحملة هو استرجاع نخجوان وايروان، فانسحب إلى تبريز، مستدرجاً خصمه إلى الداخل الصفوي لمنع الإمدادات إليه، ثم عمد إلى إحراق كافة مظاهر الحياة على الطريق التي سيسلكها الجيش العثماني وردم الآبار وأمر كافة السكان الأرمن القاطنين في تلك النواحي بالرحيل، وأسكنهم في ضاحية قرب أصفهان أعدها لهم خصيصاً، وأطلق عليها اسم «جلفا»[3] وذلك تعويضاً لهم عن خسارتهم لمناطق سكناهم، فكان لضخامة هذا الحدث الذي طال قرابة ثمانين ألفاً من السكان الأرمن، أن أطلق عليه في مصادر التاريخ الصفوي بـ «التهجير الكبير». هذا ولم يكن هذا التهجير هو الوحيد الذي تم في تلك الآونة، فقد عمد الشاه عباس بعد أن جعل أصفهان عاصمة لدولته، إلى تهجير ما يقارب من خمسين ألف من تلك النواحي كان معظمهم من الصناع المهرة وأصحاب الحرف المميزة[4]، على غرار ما فعله السلطان سليم الأول بعد استيلائه على تبريز سنة ١٥١٤ م.

ومما لا شك فيه، فقد كان لاستقدامهم على هذه الصورة آثار إيجابية، دفعت الحركة الاقتصادية والفنية قدماً إلى الأمام، في أصفهان حاضرة الشاهات الصفويين، لكنه لضعف ارتباطهم بالإيرانيين من الناحية الإثنية والدينية، لعبوا دوراً سيئاً في انهيار الاقتصاد الإيراني وذلك حين لجأوا إلى تهريب العملة الإيرانية إلى البصرة، بالتحالف مع الهولنديين[5].

في ختام هذه الفقرة، يجدر التنويه إلى أنه من انعكاسات الصراع بين الدولتين، كانت تتم عمليات هجرة فردية، يلجأ إليها البعض كلما سنحت الفرصة بذلك، وقد رصدت كتب

(١) خانبابا بياني: المرجع السابق ص ٢٣٥.
(٢) بديع جمعة: الشاه عباس الكبير ص ٦٢ ـ ٦٣.
(٣) نصر الله فلسفي: زند گاني شاه عباس أول ج ٥ ص ١٧٢٦.
(٤) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ١٠١ ـ ١٠٢.
(٥) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٢٧١.

التراجم العربية الكثير من أعلام المهاجرين الذين تركوا أماكن سكنهم في إيران، وسكنوا في أراضي الدولة العثمانية، إن في المركز أو في الأقاليم[1]، وبالمقابل كانت هنالك هجرات فردية معاكسة، أي من بلدان السلطنة إلى إيران للأسباب ذاتها[2].

ثانياً ـ ملابس الرجال والنساء:

كان لباس الرجل في الدولة العثمانية يتألف من سروال فضفاض، وقميص أو سترة يطلق عليها اسم «دلمان» وتكون على الأغلب مطرزة، وحول الخصر كان يلف نطاق يطلق عليه اسم «كمر»[3] توضع فيه النقود، يخفي كيساً صغيراً لحفظ المنديل «دستمال»[4] وفوق السروال والقميص «قفطان»[5] طويل، يقي من برد الشتاء، وكان ينتعل حذاء يطلق عليه اسم «بابوجين»[6] وكانت الثياب من نسيج الكتان أو الحرير أو الصوف بالنسبة للدلمان والقفطان، وذلك حسب غنى صاحبها، وقد يكون القفطان مبطناً بالفراء العادي أو الفاخر، وكانت رؤوس الرجال حليقة، عليها عمائم، هي عبارة عن قطعة من القماش تلف حول قلنسوة من اللباد[7].

أما ألبسة الرجال في الدولة الصفوية، فقد كانت تتألف من قمصان طويلة، تغلق من الأمام، ويلفون خصورهم بنطاقات من القماش أو الجلد، يطلق عليها اسم «كمربند» إذا كانت من الجلد، و «شال» إذا كانت من القماش، وفوق هذه القمصان معاطف قصيرة، يطلق عليه «نيم تنه»، وإذا كان القميص قصيراً لُبس تحته «شلوار» ـ سروال ـ وكانوا يضعون فوق رؤوسهم الحليقة عمائم بيضاء عليها خيوط ملونة[8].

(١) ومن أعلام المهاجرين على سبيل المثال لا الحصر:
ـ مير جان تبريزي: هرب من الشاه وقطن حلب.
ـ دلي بن الحسين: رحل إلى الشام لما هاجم الشاه إسماعيل شيروان.
ـ بشارة بن ملك بن أحمد التبريزي: سكن حلب بعد أن ضيق عليه الشاه.
(ابن الحنبلي: المصدر السابق، ج ١ ق ١ ص ٣٥١، ٤٣٦، ج ١ ق ٢ ص ٥٣١).
(٢) علي إبراهيم دوريش: جبل عام ١٥١٦ ـ ١٦٩٧ «الحياة السياسية والثقافية» رسالة ماجستير، إشراف الدكتور وجيه كوثراني، الجامعة اللبنانية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، ص ١١٠.
(٣) كمر: كلمة فارسية مخففة من «كمر بند» وتعني النطاق.
(٤) دستمال: كلمة فارسية تعني المحرمة أو المنديل.
(٥) قفطان: القباء (محمد علي الأنسي: الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، بيروت ١٣١٢ هـ. ص ٤٢).
(٦) بابوجين: كلمة تركية تعني الحذاء (محمد علي الأنسي: المرجع ذاته، ص ١٣٨).
(٧) اندري كلو: المرجع السابق ص ٢٥٣.
(٨) جيني هازكو: لباس إيرانيان درقرن (١٦، ١٧ ميلادي). ترجمة: منصورة نظام ما في، مجلة بررسيهاي ناريخي، شمارة ١ سال نهم ص ١٦٠ ت ١٦٣.

وفي ختام هذا العرض يلاحظ ما يلي:

١ ـ وجود ألبسة عثمانية تحمل أسماء فارسية، تدل على تأثر العثمانيين بالإيرانيين مثل (كمر، دستمال).

٢ ـ وجود تشابه في السراويل والقمصان وحتى فيما يتعلق بالفوقانيات.

٣ ـ لقد كانت رؤوس الرجال حليقة عليها عمائم، وهذا ما كان شائعاً عند المماليك منذ عهد السلطان الناصر «محمد بن قلاوون»[1].

وفيما يتعلق بألبسة النساء في الدولة العثمانية، فقد كانت تتألف من سراويل طويلة، تصل إلى القدمين، تتخذ من أقمشة متنوعة، أفخرها الدامسكو ـ المنسوب إلى دمشق ـ ويعلوه الصدار، ويكون عادة من الحرير للنساء الموسرات، ومن القماش العادي للنساء العاديات، أكمامه قصيرة وعريضة يغلق بزر عند الرقبة، وغالباً ما كانت النساء تضع على رؤوسهن طاقيات، تعلوها قطعة من القماش، يطلق عليها اسم «يشمق»[2] يستعمل عند خروجهن من المنازل[3].

أما ألبسة النساء في الدولة الصفوية، فقد اتصفت بالألوان الزاهية، وكانت عبارة عن سراويل طويلة تصل إلى القدمين، تعلوها قمصان متعددة الألوان، وكانت المرأة الإيرانية تضع على رأسها قطعة كبيرة من القماش تصل إلى الأرض، ويطلق عليها اسم «چادر» عند خروجها من المنزل[4].

ثالثاً ـ في المآكل:

لقد ترك رئيس طهاة عباس الأول كتاباً قيماً تناول فيه كافة الأطعمة التي كانت معروفة في زمنه، منها ما هو إيراني بحت، ومنها ما استعاره الصفويون من الشعوب المجاورة لهم، وفي نظرة سريعة إلى ما استعرضه صاحب هذا الكتاب، سيبدو واضحاً مدى تأثر المطبخ الإيراني بالمطبخ العثماني، ومن هذه الأطعمة على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ **الـ «باقلاوا»**[5]: وفيها يقول رئيس طهاة الشاه عباس: «هو عند الروم [العثمانيين] على غاية الاتقان، وعندهم نوع آخر منه، يطلق عليه اسم «بزلماج» ـ وهو الباقلاوا ذاته، المعروف في بلاد الشام ـ.

(١) القلقشندي: المصدر السابق، ج ٤ ص ٤٠.
(٢) يشمق: النقاب (محمد علي الأنسي: المرجع السابق ص ٥٤٠).
(٣) اندري كلو: المرجع السابق، ص ٢٥٣.
(٤) جيني هازكو: المرجع السابق، ص ١٦٠ ـ ١٦٤.
(٥) باقلاوا: كلمة تركية تطلق على نوع من الحلويات (محمد الأنسي: المرجع السابق، ص ١٠٤).

٢ ـ بورق = (بُورَك)[1]: وهو عبارة عن لحم ملفوف برقائق العجين، يطبخ باللبن ـ وهو معروف في مدينة حلب بالتسمية ذاتها ـ.

٣ ـ سنبوسة: وهو عبارة عن لحم ملفوف برقائق العجين تخبز أو تقلى بالزيت ـ وهو معروف في بلاد الشام، ويطلق عليه اسم سنبوسك[2] ـ.

٤ ـ دولمه كلم: وهو الملفوف المطبوخ مع الرز واللحم، وفيه يقول: «وهو مشهور عند الروم، إلا أنه عند الإيرانيين غير مشهور».

٥ ـ آش رشته[3]: ويتكون من اللحم والبقول والخضار المطبوخة ـ وهو معروف في بلاد الشام باللفظ المخفف «رشته» ـ.

٦ ـ الهريسة: وهي عبارة عن لحم مطبوخ مع القمح[4]، ـ وهي معروفة في بلاد الشام، وقد تكون من الأطعمة العربية القديمة ـ.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، فإن كلمة «شيش كباب» فارسية وتعني سفود اللحم المشوي، وكلمة «كوفته» فارسية أيضاً وتعني المفروم، وهي مخففة من « گوشت كوفته» أي اللحم المفروم.

رابعاً ـ المقاهي والتسالي:

لم تكن المقاهي مجرد أماكن تقدم الشاي والقهوة لروادها آنذاك، بل كانت محط ارتياد لمتذوقي الفن والأدب، للبحث في مسائلهما، وسماع الموسيقى ومشاهدة عروض الرقص، وسماع القصص القديمة والأساطير، حتى كادت المقاهي في المدن الكبرى تتلاصق ببعضها لكثرتها وطرائف ما تقدمه من عروض، بالإضافة إلى القهوة والشاي والنرجيل وما إلى ذلك من مشروبات. عدا عما كان يمارس فيها من ألعاب للتسلية كالشطرنج وطاولات النرد والـ « گنجفة» ـ وهي شبيهة بأوراق اللعب المعروفة حالياً ـ وقد كانت تصنع من ألواح الخشب الصغيرة، تزينها صور شبيهة بالميناتور = (المنمنمات) وكانت تتألف من تسعين قطعة، مقسمة إلى ثمانية أقسام، تميزها عن بعضها ثمانية ألوان، ولا تسمح للعب فيها لأكثر من اثنين[5]. وقد شاعت المقاهي بإيران في قزوين أولاً، إبان

(١) بورك: كلمة تركية تعني الرقائق والفطائر (محمد علي الأنسي: المرجع السابق، ص ١٢٠).
(٢) سنبوسه: كلمة فارسية تعني الزاوية، وسنبوسك هي تصغير سنبوسة.
(٣) آش رشته: مصطلح فارسي يعني الحساء.
(٤) نور الله اشپز باشي: مادة الحياة، مخطوط، كتابخانة مركزي دانشگاه تهران، شمارة ٢٥٩١، ص٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٠.
(٥) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ٢ ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

حكم الشاه طهماسب الأول ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م، تقليداً للمقاهي التي كانت في مدينة استانبول، إبان حكم السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م، ثم ما لبثت أن تجللت بأبهى حللها في مدينة أصفهان، إبان حكم الشاه عباس الأول، حتى غدت بمثابة موعد لكبار شخصيات المدينة، كالشعراء والفنانين، ومحفل أنس لكثير من الموسيقيين والخطاطين والرسامين[1].

خامساً ـ جانب من العادات الدينية:

أما بخصوص باقي العادات، كمراسم القران، والاحتفالات التي كانت تتم في رمضان وعيدي الفطر والأضحى فقد كانت متشابهة عند مجتمعي الدولتين لكون غالبية السكان يدينون بالإسلام، على اختلاف مذاهبه. لكن المميز في الدولة الصفوية، بحكم تبنيها للمذهب الشيعي، أن زاد اهتمامها في الأيام التي تختص بذكرى موالد الأئمة الاثني عشر، لا سيما الأيام العشرة الأولى من شهر محرم التي كانت تسبق الذكرى السنوية لمقتل «الحسين بن علي» ـ عليهما السلام[2] ـ.

---

(١) أبو القاسم طاهري: المرجع السابق، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٦.
(٢) أبو القاسم طاهري: المرجع السابق، ص ٣٣٩.

الفصل الثاني

في النظم الإدارية والعسكرية

المدخل:

كان من انعكاسات العلاقة بين الطرفين، جملة من الجوانب السلبية، على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وقد تبينت لنا في الفصل السابق، لكن الأمر يختلف تماماً في الفصل الذي يتناول مجمل التفاعلات المتبادلة في النظم الإدارية والعسكرية، وكذلك في الفصول التي ستلي هذا الفصل، مما يوضح الانعكاسات الإيجابية لهذه العلاقة بين الجانبين.

وما دام هذا الفصل، يهتم تحديداً بدراسة مجمل النظم الإدارية والعسكرية لدى الدولتين معاً، فقد هُدف منه الوقوف على وجه الدقة، لما تمّ بينهما من تفاعل، لعب فيه الأصل التركي المشترك للحكام والمتنفذين في الدولتين معاً دور المنشط الأكثر فعالية، دون إسقاط لدور الحكومات السابقة لهما في صياغة النظم المتعلقة بكل دولة على حدة. فلقد تأثر بدون شك نظام الإدارة العثمانية بما كان لدى السلاجقة والبيزنطيين من أنظمة، وحتى بما كان عند جيرانهم المماليك، كما تأثر أيضاً نظام الإدارة الصفوية بما كان لدى تركمان الآق قويونلو والتيموريين. وكل هذه الحكومات ـ باستثناء الحكومة البيزنطية ـ متأثرة قطعاً بالأنظمة الإدارية التي كانت سائدة في ظل الدولة العباسية، والتي كانت تستند بشكل أو بآخر إلى الشرع الإسلامي.

وفيما يلي جوانب من إدارة الدولتين، ستدرس تباعاً بدءاً من قمة الهرم الإداري الممثل بالسلطان أو الشاه، إلى ما هنالك من إدارات وهيئات قريبة الشبه من بعضها بعضاً، ويلي هذه الدراسة دراسة أخرى عن جيش الدولتين وأوجه الشبه بينهما.

أ ـ في النظم الإدارية:

أولاً ـ السلطان والشاه:

اتخذ الأمير عثمان ـ الجد الأكبر للسلاطين العثمانيين ـ بعد انفراط عقد الدولة

السلجوقية سنة ١٣٠٨ م لقب «بادشاه»[١] = (الملك)[٢]. ثم اتخذ خلفاؤه من بعده ألقاباً أخرى كان أبرزها «خنكار»[٣] و «سلطان» على غرار ما كان عليه سلاطين السلاجقة والمماليك.

أما الثبت الرسمي للقب سلطان، فقد ناله السلطان بايزيد الأول ١٣٨٩ ـ ١٤٠٢ م، من الخليفة العباسي المتوكل على الله، المقيم في ظل السلاطين المماليك بالقاهرة وذلك سنة ١٣٩٣ م[٤]. وقد كان لمجموعة الأعمال التي قام بها السلاطين في توسيع «دار الإسلام»، مع حرصهم أن لا تسير سياستهم بشكل يخالف الشريعة الإسلامية أو يمس مشاعر العامة من المسلمين، أن نظرت شعوب السلطنة إلى الحكومة العثمانية الممثلة بالسلطان، على أنها دولة الإسلام، وأن حاكمها هو سلطان المسلمين[٥]، مما أكسب السلطان عموماً مزيداً من السلطات الواسعة جعلته يقف على قمة النظام التشريعي والتنفيذي، على شكل حاكم مطلق لا تحد سلطاته حدود وجعلت المجتمع العثماني يتحلق حول مؤسسته المركزية، ويتكيف معها ويتشكل بشكلها[٦]. وقد استغل السلاطين هذه النزعة، وعملوا على تأجيجها وتسخيرها في سبيل الحصول على الولاء الديني ـ السياسي منهم، فخاطبوا مشاعرهم الإسلامية مظهرين كفاءة عالية في لعب هذا الدور الذي انتدبوا له، وهو حماية دار الإسلام وتوسيعها وحماية الشريعة الإسلامية والحرمين الشريفين وطرق الحج، والسعي إلى بناء المساجد والمؤسسات الدينية ودعم القائمين عليها، ما أكسبهم معنوية كبيرة، وشرعية تاريخية، بحيث رأى المسلمون في هذه المؤسسة على الرغم من ضعفها فيما بعد، امتداداً للخلافة الإسلامية[٧]، بالإضافة إلى أن السلاطين العشرة الأوائل بدءاً من المؤسس عثمان الأول ١٢٨١ ـ ١٣٢٦ م إلى السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م مع السلطان مراد الرابع ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠ م، قد أضافوا إلى مهامهم السالفة الذكر، مهمة قيادة الجيش، فحازوا بذلك على جميع السلطات الدينية والمدنية، وذلك لما تمتعوا به من حزم وجانب وافر من القوة، أكدت حكمهم المطلق وجعلتهم بحق ظلال الله على

---

(١) بادشاه: كلمة فارسية متركة تعني الملك.
(٢) محمد جميل بيهم: المرجع السابق، ص ٧٥.
(٣) خنكار: كلمة تركية من «اونكار» وتعني صاحب الحظ السعيد (أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من دخيل، القاهرة ١٩٧٩، ص ٩٠).
(٤) سيار الجميل: المرجع السابق، ص ١٢٦.
(٥) عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق، ص ١١٢.
(٦) بول كولز: العثمانيون في أوروبة، ترجمة: عبد الرحمن عبدالله الشيخ. القاهرة ١٩٩٣ ص ٣٩ ـ ٤٢.
L.P. Stanley: Turkey, Beirut, 1966, P. 324.
(٧) عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق، ص ١١٢.

الأرض[١] ـ بمصطلح تلك الأيام ـ.

أما الشاه الصفوي، فقد اكتسب لقبه من الأمبراطوريات الفارسية التي سبقت الفتح العربي لإيران، حيث بقي هذا اللقب قابعاً في كتب التاريخ قرابة تسعة قرون، إلى أن أتى الشاه إسماعيل الأول الصفوي، وأضافه إلى اسمه مخففاً عن الأصل «بادشاه»، إذ لا توجد إشارة طيلة عهد إيران الإسلامي تدل إلى أحد قبله قد أضاف إلى اسمه هذا اللقب. فقد كان خلفاء تيمورلنك يتلقبون بسلطان إلى سنة ١٥١٠ م وكذلك كان حكام دولة الآق قويونلو[٢]، الذين قضى على دولتهم الشاه إسماعيل ذاته ـ كما مر مفصلاً في الباب الأول ـ وأغلب الظن أن الذي دعى الشاه إسماعيل الأول لأن يتخذ هذا اللقب، سعيه لتمييز دولته الناشئة عن السلطنات المعاصرة له، وعلى الخصوص سلطنة المماليك في مصر وبلاد الشام، وسلطنة العثمانيين في الأناضول والبلقان، لما لهذا اللقب من مستند تاريخي لدى الإيرانيين بشكل عام.

وعلى غرار السلطان العثماني فقد كان الشاه يتمتع بسلطات مطلقة، لكونه أيضاً ظل الله على الأرض، بالإضافة إلى كونه نائب الإمام المهدي ـ الإمام الثاني عشر عند الشيعة الإمامية ـ والمرشد الروحي الأكبر والقائد السياسي الأول لأتباع الطريقة الصفوية على وجه الخصوص، ولرعايا دولته على وجه العموم[٣]. وكذلك كان الشاه إذا ما تلمس الكفاءة بنفسه، يضيف إلى مهامه قيادة الجيش، فقد كان أربعة شاهات من أصل تسعة حكموا الدولة الصفوية من ١٥٠١ م إلى سنة ١٧٣٦ م قد تسلموا قيادة الجيش وهم على التوالي: (الشاه إسماعيل الأول ١٥٠١ ـ ١٥٢٤ م، الشاه طهماسب الأول ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م، الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، الشاه صفي الأول ١٦٢٨ ـ ١٦٤٢ م)[٤] فحازوا بذلك على السلطتين المدنية والدينية، على غرار ما كان يتمتع به السلطان في الدولة العثمانية.

ثانياً ـ الصدر الأعظم = (الوزير الأعظم):

انبثقت مهام الصدر الأعظم في الدولة العثمانية عن مهام الوزير الذي بلغ شأواً كبيراً في العهود التركية، إبان استلام السلاجقة مقاليد الأمور، حيث نبغ من الوزراء «نظام الملك» ١٠١٨ ـ ١٠٩٢ م وزير ملك شاه ١٠٧٢ ـ ١٠٩٢ م السلجوقي، بعد أن تولى إدارة شؤون الدولة منتزعاً حق الحاكم نفسه في إدارتها[٥]. وقد استمر صاحب هذا المنصب

---

(١) نزار قازان: سلاطين بني عثمان بين قتل الأخوة وفتنة الإنكشارية، بيروت ١٩٩٢، ص ٩.
(٢) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ١٢٩ ـ ١٥٣.
(٣) مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي ص ٥٢. R.Fary; Op, Cit, P. 66.
(٤) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ١٤.
(٥) كلوس كريز وآخرون: المرجع السابق، ص ٧٠٥.

بالترقي إلى أن بلغ في عهد الدولة العثمانية مبلغاً عظيماً، ناب فيه عن السلطان في كثير من الأمور.

ويعتبر «قرة خليل خير الدين باشا جندرلي» مؤسس سلالة الوزراء في الدولة العثمانية، وقد لعب دوراً أساسياً في بناء الإدارة المركزية، بعد أن أنشأ منصب قاضي العسكر وشيخ الإسلام، وقد عد ذلك الحين الصدر الأعظم الفعلي والأول لأدائه المميز في تكوين الخزينة المالية ونظام الدفاتر، بالإضافة إلى إسهاماته في تكوين الجيش الإنكشاري[١].

أما لقب «صدر أعظم» فقد أطلق على الوزير في عهد السلطان محمد الثاني ١٤٥١ ـ ١٤٨١ م، واستمر يطلق على الوزراء الكبار إلى عصر التنظيمات في عهدي سليم الثالث ١٧٨٩ ـ ١٨٠٧ م، ومحمود الثاني ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩ م.

وقد اعتبر الممثل المطلق للسلطان، ويصدر باسمه القرارات ويشرف على كافة مؤسسات الدولة، وله الحق في تعيين كبار رجال الدولة وضباط الجيش وقادته، لكونه حامل ختم السلطان ـ علامة تسلمه لهذا المنصب ـ.

وكان يجلس مع بقية الوزراء في قاعة الديوان في السراي[٢] السلطانية، في كل أسبوع أربعة أيام لتصريف شؤون الحكم، ولقد فرضت الظروف أن يكون صاحب أكبر سلطة في الدولة، بعد أن تحول السلاطين إلى حياة القصر والحريم[٣].

ومع ازدياد مسؤولياته، عقب انقطاع السلطان إلى حياة القصر، أصبح له مقر خاص أطلق عليه اسم «الباب العالي» حيث كانت مكاتب الوزراء قبل إنشاء هذا المقر في بيوتهم، لكن السلطان محمد الثاني جعل له مكان خاصاً سنة ١٤٦٧ م، عرف وقتها باسم «باشا قابوسي» ـ باب الباشا ـ ومنذ سنة ١٦٥٤ م غدا مكتباً حكومياً عرف بالباب العالي، وكان لا يفصله عن سراي السلطان إلا شارع[٤]، وقد غدا بالتدريج يطلق اسم هذا المكان على صاحبه[٥]. وكان الصدر الأعظم كثيراً ما يستلم قيادة الجيش ويتكلم بلسان السلطان في كثير من المسائل الداخلية والخارجية. وإذا ما تولى قيادة الجيش، أطلق عليه لقب «سردار أكرم»[٦] وحين يتوجه إلى مهمة خارج نطاق العاصمة، يضع مكانه أحد الوزراء، ويطلق

---

(١) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٩ ـ ٦٠.
(٢) سراي: كلمة فارسية تعني القصر أو مقر الحكومة.
(٣) كلوس كريز وآخرون: المرجع السابق، ص ٥٤٤ ـ ٥٤٥.
(٤) ديني، مادة الباب العالي: دائر المعارف الإسلامية، ج ٣، ص ٢٤٢.
(٥) هامر: المصدر السابق ج ١ ص ٦٨٠. حكمت قفلجملي: المرجع السابق ص ١٢٣.
(٦) سردار أكرم: مصطلح فارسي عربي وتعني القائد الأكرم.

على الوزير في هذه الحالة «قائم مقام»[١] ليقوم بمهام الصدر[٢].

وفي المقابل، استعار الصفويون منصب الوزارة من السلاجقة[٣] وأضافوا إليه لقب «الوزير الأعظم» أو الصدر الأعظم بعد أن منحوه صلاحيات واسعة على غرار العثمانيين. فقد كان يمثل رأس المؤسسات الإدارية والديوانية بعد الشاه، وهو رئيس ديوان الدولة، وعليه تقع مسؤولية تعيين أصحاب المناصب، وإدارة شؤون الدولة المالية، والإشراف على الأوضاع التجارية، والسياستين الداخلية والخارجية[٤]. وقد أضيف إلى ألقابه في عهد الشاه إسماعيل الأول والشاه طهماسب الأول لقب آخر هو «اعتماد الدولة» لكن في أواخر عهد الدولة الصفوية، تبدل هذا اللقب ليصبح «وكيل السلطنة» وذلك بعد أن مال الشاهات إلى حياة القصر والحريم[٥].

وقد كان يمارس مهامه في مكان يطلق عليه اسم «عالي قابو» في ميدان «نقش جهان»[٦] في أصفهان، وذلك منذ أن اتخذ الشاه عباس الأول من أصفهان عاصمة له سنة ١٥٩٠ م[٧]. والملفت للنظر في هذه القضية أن كلمة «عالي» عربية أما «قابو» فتركية وتعني الباب، وهذا يدل على أن العثمانيين استعاروا من الصفويين حصراً مصطلح «الباب العالي» بعد مضي ستة عقود تقريباً من إنشاء الباب العالي الصفوي في أصفهان، أما التشابه المذهل لمهام الصدر في الدولتين، فقد تمثل بمنح الشاهات مجموعة الصلاحيات هذه لصدرهم، على غرار ما منحه السلاطين العثمانيون لصاحب هذا المنصب.

ثالثاً ـ شيخ الإسلام:

يلي الصدر الأعظم في الدولة العثمانية، في المرتبة «شيخ الإسلام» وقد نشأ هذا المنصب، حين خص السلطان محمد الثاني، المفتي الأكبر سنة ١٤٥١م بلقب شيخ الإسلام، ثم أخذ صاحبه يرتقي به، حتى غدا له وزن في عهد السلطان سليم الأول، وفي عهد السلطان سليمان القانوني، غدت مشيخة الإسلام مؤسسة إدارية

---

(١) قائم مقام: مصطلح عربي الأصل تركي الصورة ويعني النائب.
(٢) محمود شوكت: التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية منذ بداية تشكيل الجيش العثماني حتى سنة ١٨٢٥ م، ترجمة: يوسف نعيسة ومحمود عامر، دمشق ١٩٨٨، ص ٨٥ ـ ٨٦.
(٣) كلوس كريزر: المرجع السابق، ص ٧٠٥.
(٤) ميرزا سميعا: المصدر السابق ٥ ـ ٦. نصر الله فلسفي: زند كاني شاه عباس أول ج ٢ ص ٨٠٣.
(٥) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.
(٦) ميدان نقش جهان: تركيب فارسي يعني «ساحة صور العالم» يطلق على ميدان الشاه في أصفهان وهو عبارة عن ساحة كبيرة يحيط بها سوق ومسجدان ومقر «عالي قابو» وكانت تقام فيها مختلف مراسم الدولة كتتويج الشاهات، والمسابقات الرياضية والعروض المختلفة. (R. Savory: Op. Cit, p.156).
(٧) أبو القاسم طاهري: المرجع السابق ص ٢٣٠، باستاني باريزي: المرجع السابق ص ٥٠.

وقانونية[١]، أرسى من خلالها صاحب هذا المنصب، عبر اجتهاداته وفتاويه، القواعد التبريرية للسياسة السلطانية[٢]. وفي العهد الذي تلى فترة حكم السلطان سليمان القانوني، ارتقى شيخ الإسلام ليصبح صاحب الكلمة النافذة، حيث أخذ يصدر الفتاوي في كل شاردة وواردة، إلى أن غدا له الحق في فترة من الفترات، عزل السلاطين أنفسهم[٣].

وفي إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع، لعبت الهيئة الإسلامية، الممثلة بشيخ الإسلام وكبار العلماء والوعاظ والأئمة، دوراً بارزاً، اعتبر بمثابة حلقة اتصال فعالة لهذه العلاقة. فبإشرافها على الأوقاف والقضاء والتعليم والمشاركة في مجالس الدولة، احتلت موقعاً دينياً واجتماعياً ـ اقتصادياً مهماً، وذلك من خلال تقديمها الغطاء الشرعي لممارسة السلطة الحاكمة مما أفسح المجال لظهور ارستقراطية من العلماء، عملت على تدعيم نفوذها إلى أن غدت إحدى عناصر الصراع داخل الهيئة الحاكمة، عبر تحالفاتها السياسية والعسكرية مع الإنكشارية، بعد أن أصبحت جزءاً من مراكز القوى داخل السلطة[٤].

أما في الدولة الصفوية، فقد كان شيخ الإسلام شبيهاً بنظيره العثماني إلى حد ما، إذ لم تكن له في بدايات عهد الدولة وظيفة محددة لتداخل مهامه مع القاضي وقاضي العسكر، لكنه في عهد الشاه طهماسب الأول، تسلم هذا المنصب «علي بن الحسين بن عبد العال العاملي الكركي» (ت ٩٤٠ هـ/ ١٥٣٣ ـ ١٥٣٤ م) فأخذ يرتقي به، إلى أن تسلمه «بهاء الدين العاملي» (ت ١٠٢١ هـ/ ١٦١٢ م) ثم أعطاه العلامة «محمد باقر مجلسي» (ت ١٠٧٠ هـ/ ١٦٦٦ م) بعداً مميزاً، جعله من أرقى أصحاب المناصب في عهد الشاه حسين ١٦٩٤ ـ ١٧٢٢ م[٥].

وكانت أبرز مهام شيخ الإسلام في عهد هذه الدولة، البت في الأمور الشرعية والنظر على أموال اليتامى والغائبين، لأنه كان يمثل أعلا المقامات القضائية في البلاد، ثم أنه بالإضافة إلى ذلك، كان المعني بعقد قرانات الشاه على نساء القصر[٦].

ومن الجدير بالذكر، أن لقب شيخ الإسلام، لم يكن بحال من الأحوال، لقباً لمنصب حكومي، قبل عهدي هاتين الدولتين، إذ اقتصر على بعض أئمة علماء المسلمين كالشيخ

---

(١) أكرم كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة هاشم أيوبي، طرابلس، ١٩٩٢، ص ٢٦.
(٢) وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان ص ٨٢ ـ ٨٣.
(٣) أكرم كيدو: المرجع السابق ص ١٠٣ ـ ١٠٤. L.P. Stanley: Op, Cit, P. 333.
(٤) عبد الرؤوف سنو: المرجع السابق ١١٣.
(٥) مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي ص ٦٤.
(٦) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق ص ١٩٣. نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ٢ ص ٨٠٥.

«ابن تيمية»[١] ـ على سبيل المثال ـ والحال هذه فإن صاحب هذا المنصب هو أشبه بصاحب منصب «قاضي القضاة» في دولة المماليك.

رابعاً ـ قاضي العسكر :

كان المتبع في الجيوش الإسلامية أن يكون لكل جيش قاض أو أكثر للفصل في الخصومات التي تحدث بين الجند، سواء في الإقامة أو في ميادين القتال[٢]. ولما كانت الدولة العثمانية منذ نشأتها الأولى دولة حرب، فقد أنشأ السلطان مراد الأول ١٣٦٠ ـ ١٣٨٩ م، هذا المنصب وأسند مهمة الفصل بين جنود الدولة لأحد القضاة، تمييزاً لغيره من القضاة المدنيين[٣]. ومع اتساع رقعة الدولة وجد أكثر من قاض للعسكر وذلك في عهد السلطان محمد الثاني ١٤٥١ ـ ١٤٨١ م حيث قضى في القانون الذي أصدره أن يتقاسم هذا المنصب اثنان :

الأول : قاضي عسكر الأناضول ايلي.

الثاني : قاضي عسكر الروم ايلي[٤].

وقد كانا يشتركان مع الصدر الأعظم في الجلوس بمحكمة الديوان للنظر في مختلف القضايا، بالإضافة إلى مهامهما في الفصل بين المتخاصمين. كما أسندت لهما مهام أخرى كمراقبة الولاة والدفتر دارية والجند والأوقاف والجمارك والأسواق ومتعلقاتها[٥]. وهنا يجدر التنويه إلى أن مهمة، «قاضي عسكر الأناضول ايلي» الأساسية، كانت مرافقة الجيش الذاهب إلى الشرق، في حين كانت مهمة «قاضي عسكر الروم ايلي» مرافقة الجيش الذاهب إلى الغرب، لكن المميز لقاضي عسكر الروم ايلي، أنه كان يمثل أعلا قضاة الدولة العثمانية، وأرفعهم منزلة ومكانة عند السلطان.

أما قاضي العسكر في الدولة الصفوية، فإنه لم يكن بمنزلة قاضي العسكر العثماني، على الرغم من أنه أحد المستشارين في ديوان الدولة، وعلى الخصوص، في الفترة المتأخرة من حكم الدولة الصفوية، إذ اقتصرت مهامه على الأحكام المتعلقة بالجند والنظر في سجلات الجيش والعمل على تهيئة وإعداد رواتب الجند[٦].

---

(١) انظر ترجمة ابن تيمية، محمد شاكر الكتبي: فوات الوفيات ج ١ ص ٦٢ ـ ٨٢.
(٢) شمس الدين محمد بن محمود بن خليل الحلبي «ابن اجا»: تاريخ الأمير يشبك الدوادار الظاهري، تحقيق: عبد القادر طليمات، القاهرة. ١٩٧٣، ص ١٧٥.
(٣) أكرم كيدو: المرجع السابق، ص ١٠.
(٤) البكري الصديقي: المصدر السابق ص ٥٤. Stanley; Op, Cit, P. 334.
(٥) علي أبو شامة: التصوف والطرق الصوفية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه الجامعة اللبنانية ـ الفرع الأول، ١٩٩٣ ص ٦٠ ـ ٦١.
(٦) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ٢ ص ٨٠٥. مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي إيران ص ١٢٩.

خامساً ـ بين الدفتردار[١] العثماني ومستوفي الممالك الصفوي:

كان المماليك والسلاجقة يلقبون القيم على شؤون المال «مستوفي الممالك» وكذلك كان الإيلخانيون، وكان الذي يلي مستوفي الممالك عند الإيلخانيين في المرتبة يطلق عليه «دفتر دار الممالك» وقد استعار العثمانيون هذا المصطلح من الإيلخانيين في حين بقي الصفويون على المصطلح العربي الذي كان سائداً في ظل الحكومات السابقة لهم[٢].

وقد استمر صاحب هذا المنصب بالترقي في ظل الدولة العثمانية إلى عهد السلطان محمد الثاني، حيث تحددت مهامه بشكل دقيق بموجب القانون الذي أصدره هذا السلطان، ولم يكن إذ ذاك سوى دفتر دار واحد، هو «دفتر دار الروم ايلي» يساعده آخر يشرف على حسابات القسم الأناضولي في السلطنة[٣]. وعندما اتسعت رقعة الدولة، استحدث منصب دفتر دار الأناضول ايلي مع نفاذ كلمة دفتر دار الروم ايلي على صاحب المنصب الجديد، حيث كان يلقب الأول بـ «دفتر دار باشي». ثم أضاف السلطان سليم الأول دفتر داراً آخر إلى حكومته، حصرت مهمته في الإشراف على الشؤون المالية لبلاد الشام ومصر، وجعل مقره في ولاية حلب، وفي عهد السلطان القانوني ألحق بهم دفتر دار آخر كانت مهمته الإشراف على الشؤون المالية لولاية المجر والدانوب[٤].

وكان للدفتر دار باشي مقر خاص يعرف بـ «دفتر دار قابوسي» وهو عبارة عن دائرة مالية، تنقسم إلى خمسة وعشرين قسماً يطلق على القسم الواحد منها «قلم» ويرأس القلم الواحد «خواجة» وبين هؤلاء الخواجات تعمل مجموعة من الرجال على قوائم الحسابات يطلق على الواحد منهم «روزنامجي[٥]»[٦].

وللدفتر دار باشي حقوق وامتيازات كبيرة ودخل كبير أيضاً، وله الحق في مقابلة السلطان لاستشارته في الأمور المالية الخاصة بالدولة، ويكون الدفتر دار باشي عموماً تحت

(١) دفتر دار: مصطلح يوناني ـ فارسي يطلق على المعني بحسابات الدولة، ودفتر دار باشي: هو بمثابة وزير المال في عصرنا الحاضر (محمد علي الأنسي: المرجع السابق، ص ٢٥٢. Stanley: Op, Cit, p.328)

(٢) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٩٤ ـ ٩٦.

(٣) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1991, Vol. II, P. 83.

(٤) أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٥) روزنامجي: مصطلح مكون من ثلاثة مقاطع (روز «يوم» + نامة «كتاب أو رسالة» + جي: لاحقة تستخدم للنسبة)، ويطلق على محرر تفاصيل التقويم اليومي (ديني، مادة تيمار: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٦، ص ١٤٣).

(٦) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٩٤ ـ ٩٥.

إشراف الصدر الأعظم مباشرة[١].

أما مستوفي الممالك «في الدولة الصفوية، فقد كان على غرار نظيره العثماني الملقب بـ «دفتر دار باشي» تحت نظر الصدر الأعظم مباشرة، وهو المسؤول عن تنظيم حسابات الدولة وميزانيتها، وكل ما يتعلق بها من دخل وخرج.

وكان له مقر خاص به يعرف باسم «دفتر خانه» يساعده مجموعة من المستوفين مثل (مستوفي الخاصة، مستوفي أرباب التحاويل، مستوفي البقايا، مستوفي أوقاف الممالك)[٢].

سادساً ـ الديوان:

الديوان مصطلح عرفته الدوائر الإدارية الإسلامية منذ القدم، وقد زعم بعضهم أن الكلمة فارسية من «ديوانه» ـ أي الشبيه بالشيطان ـ كناية على مهارة من يعمل به، في حين رجح آخرون أنها عربية استناداً لما عرف «أن الشعر ديوان العرب»[٣] وقد استمرت هذه الكلمة تطلق على دوائر الدولة إلى زمن الدولتين العثمانية والصفوية، لتدل على مقر تصريف مجمل شؤون البلاد.

وعليه فإن تصريف شؤون البلاد في الدولة العثمانية، كان يتم في مقر يطلق عليه «ديوان همايون»[٤] وكانت أعماله تشتمل على المطالعات الصادرة عن الصدر الأعظم وقاضي العسكر والدفتر دار[٥]، حيث كان الأمر الهمايوني، يقضي بإعطاء الحقوق والامتيازات وغيرها من متعلقات البلاد لأصحابها على صيغة «فرمان همايوني» بعد أن يمهر بمهر السلطان[٦]»[٧].

وكانت تجري في هذا الديوان، كافة الأعمال القلمية المتعلقة بالدولة، كتحرير الفرامانات، والرسائل السلطانية الموجهة إلى داخل البلاد وخارجها، وثبت المجريات والوقائع السياسية في سجلات خاصة بالديوان. وكان يقف على رأس موظفي الديوان رئيس الكتاب، الذي كان يطلق عليه «نيشانجي باشي» ويكون عادة من أمهر الكتاب، وهو المعني

(١) محمد أنيس: المرجع السابق، ص ٩٤.

(٢) إسكندر بگ تركمان: عالم آراي عباسي، ج ١ ص ١٦٣. ميرزا سميعا: المصدر السابق، ص ٣٨ ـ ٤٠.

(٣) القلقشندي: المصدر السابق، ج ١ ص ٩٠.

(٤) همايون: كلمة فارسية تعني مبارك.

(٥) Stanley; Op, Cit, P. 328.

(٦) فرمان همايون: مصطلح فارسي مترك، يعني الأمر أو البراءة السلطانية المباركة.

(٧) حكمت قفلجملي: المرجع السابق، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

بنقش الطغراء السلطانية ـ خاتم السلطان ـ يساعده عدد لا بأس به من الكتاب أبرزهم:

ـ كاتب الإنكشارية.

ـ الروزنامجي: محرر تفاصيل دخل وخرج الخزينة، وهو أيضاً محرر تفاصيل التقويم اليومي[1].

ـ المقاطعجي: محرر تفاصيل الإقطاعات[2].

وفي المقابل، كان الديوان في الدولة الصفوية يطلق عليه اسم «ديوان خانه همايون» ويقوم بالدور ذاته الذي كان يقوم به الديوان الهمايوني، في الدولة العثمانية، يرأسه الوزير الأعظم، ويضم عدداً من الكتاب يقف على رأسهم «منشيء الممالك»[3]. ومما يجدر ذكره في هذا السياق، أن الصفويين أخذوا مصطلح منشيء الممالك بصيغته العربية على ما كان مستعملاً في الدول الإسلامية السابقة لهم كدولة المماليك، في حين استخدم العثمانيون مصطلحاً مركباً من كلمتين إحداهما فارسية هي «نيشان» وتعني العلامة والأثر، والثانية تركية هي «باشي» وتعني الرئيس، وقد أطلقت في الأصل لراسم الطغراء والعلامة السلطانية، ثم غدت لقباً لرئيس كتاب الديوان الهمايوني.

وقد كان منشيء الممالك في الدولة الصفوية، أحد أقرب المقربين من الشاه ومحل ثقته، لأنه المعني بتحرير الأوامر السرية والوثائق المتعلقة بالدولة، كما أوكلت إليه مهمة ثبت المجريات ـ الوقائع السياسية والتاريخية[4] ـ.

ويساعد منشيء الممالك في أعماله هيئة قلمية، كالتي أشير إليها في الديوان الهمايوني العثماني، يطلق عليها في الديوان الهمايوني الصفوي اسم «مجلس نويس»[5] وإلى جانبها هيئة أخرى من الموقعين يطلق عليها اسم «مهرداران»[6]، أعلاها أمين الخاتم الشريف المطاع ـ مهر دار شرف نفاذ يافت ـ وأمين الخاتم المبارك ـ مهر دار همايوني[7] ـ.

سابعاً ـ أمير آخور:

عرف صاحب هذه الوظيفة عند سلاجقة الروم، وهو عند المماليك الناظر في أمور

(١) بخصوص مصطلح روزنامجي انظر ديني مادة تيمار: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٦ ص ١٤٣.
(٢) حكمت قفلجملي: المرجع السابق، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٤.
(٣) ميرزا سميعا: المصدر السابق، ص ٢٤.
(٤) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ١٩٥.
(٥) مجلس نويس: مصطلح عربي ـ فارسي، وكلمة نويس تعني حرفياً الكتابة.
(٦) مهرداران: مفردها «مهردار»، مصطلح عربي ـ فارسي يعني صاحب الخاتم.
(٧) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ١٩٦.

الاصطبلات والمناخات السلطانية، ورئيس العاملين بها جميعاً. وكان يساعده موظف إداري من المتعممين يمسك بالسجلات وعدد من أمراء الأخورية يهتم كل واحد منهم في أمر نوع من أنواع الحيوان[1].

أما أمير آخور في الدولة العثمانية، فقد كان على غرار نظيره في دولة المماليك، يشرف على الإصطبلات السلطانية، وما تحتوي عليه من حيوانات، ويهتم بأمر مراعيها وأعلافها، وكان يساعده أمير آخور أدنى منه مرتبة يطلق عليه «أمير آخور كوچك»[2] مهمته تموين الغلمان الداخليين «ايج اوغلان»[3] بالحيوانات وأعلافها، بالإضافة إلى اهتمامه بالعربات السلطانية المخصصة للمواكب[4].

وأما أمرة الآخورية في الدولة الصفوية، فقد كان يتولاها اثنان برتبة أمير هما:

١ ـ أمير آخور جلو[5]: وهو المسؤول عن الإصطبلات الشاهانية وحيواناتها وأعلافها وسياسها وبياطرتها، وكل ما يتعلق بالمواكب الملكية، من خيول وعربات وأسرجة وجلايل وغيرها[6].

٢ ـ أمير آخو صحرا: وهو المسؤول عن المراعي الشاهانية، وسجلات الإصطبلات، وأعداد القطعان فيها، وما تحتاج إليه من علائف[7].

ثامناً ـ البلاط:

من الملفت للانتباه في سياق الدراسة المقارنة للنظم الإدارية للدولتين العثمانية والصفوية، التقاطعات المشتركة بينهما، مما يعكس بوضوح التأثير السلجوقي على الدولتين معاً، التي أرسى دعائمها الوزير نظام الملك وزير السلطان ملك شاه، كما مر سالفاً[8]، وذلك بدءاً من أصحاب المناصب في البلاط إلى غيرهم من أصحاب المناصب الإدارية

(١) أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ص ١١.
(٢) كوچك: كلمة فارسية تعني الصغير.
(٣) ايج اوغلان: اسم يطلق على غلمان البلاط العثماني، وهؤلاء الغلمان يؤخذون في العادة من أبناء النصارى، ويلحقون بالمدارس مدة أربعة عشر عاماً، عبر أربع مراحل، يتعلمون خلالها القراءة والكتابة والفروسية والحياكة والتطريز والعزف على الآلات الموسيقية، ثم يختار منهم أربعون يكونون حصراً لخدمة السلطان (ديني مادة ايج أوغلان: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٣ ص ١٨٥).
(٤) هاملتون جب وهارولد بوون: المرجع السابق، ج ١، ص ١٢١ ـ ١٢٢.
(٥) جلو: كلمة مغولية تعني اللجام (مينورسكي: سازمان إداري حكومت صفوي: ترجمة: مسعود رجب نيا به اهتمام: محمد دبير سياقي، تهران، ١٣٦٨ هـ.ش ص ٩٤).
(٦) ميرزا سميعا: المصدر السابق، ١٤.
(٧) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ٢ ص ٨١٣.
(٨) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٢٠١.

الأخرى. فقد كان في قصر السلطان العثماني مجموعة من أصحاب المناصب والخدام والغلمان، يقف على رأسهم آغا الباب ـ قابو آغاسي باشي[1] ـ وهو بمثابة وزير البلاط، ويكون في العادة خصياً أو مسناً ويترأس مباشرة أربعين شخصاً، هم آغوات الباب ـ قابو أوغلان[2] ـ أربعة منهم يهتمون بخدمة السلطان مباشرة وهم :

١ ـ حامل مفاتيح خزائن السلطان الخاصة ـ أتاخ[3] دار أوغلي ـ.

٢ ـ حامل مناشف ومناديل السلطان ـ بيش گيرة جي[4] ـ.

٣ ـ حافظ أشربة السلطان ـ شربت دار ـ.

٤ ـ المتولي على غسل ألبسة السلطان ومناديله ـ طشت دار[5] ـ.

ويلي هؤلاء الأربعة في الأهمية :

١ ـ رئيس خزينة السلطان المشتملة على خصوصياته ـ خزينة دار باشي ـ.

٢ ـ رئيس المطبخ السلطاني، والمشرف على فرش الموائد السلطانية ـ كيلارجي باشي[6] ـ.

٣ ـ المسؤول على قسم الحريم في القصر السلطاني ـ قزلر آغاسي باشي[7] ـ.

بالإضافة إلى مجموعة من الحراس، يطلق على الواحد منهم اسم ـ قابوجي[8] ـ ويقسمون في العادة إلى قسمين :

الأول : بوابو الباب الأوسط ـ اورطا قابو ـ.

الثاني : بوابو الباب الخارجي (الملكي) ـ بوابان باب همايون[9] ـ.

---

(١) هامر : المصدر السابق، ج ١، ص ٦٨٤.
(٢) هامر : المصدر السابق ج ١ ص ٦٨٤.
(٣) أتاخ : كلمة تركية تعني المفتاح (هامر : المصدر السابق، ج ١ ص ٦٨٤).
(٤) بيش گيره : كلمة فارسية معربة تعني الفوطة (محمد آلتونجي : معجم المعربات الفارسية في اللغة العربية، ص ٤٢).
(٥) طشت : كلمة فارسية معربة تعني الوعاء (محمد آلتونجي : المرجع السابق ص ١١٧).
(٦) كيلار : كلمة تركية وهي الغرفة التي تخزن فيها المؤن الغذائية (محمد علي الأنسي : المرجع السابق، ص ٤٩).
(٧) قزلر = (قزلار) آغاسي : وتعني حرفياً آغا البنات، ويكون في العادة من العبيد السود، وقد علت منزلة صاحب هذا المنصب، في القرن السابع عشر، إلى أن استطاع بعضهم التدخل في سياسة الدولة وتعيين الصدور وعزلهم. (أحمد السعيد سليمان : المرجع السابق ١٨).
(٨) لمزيد من التفصيل انظر : حكمت قفلجملي : التاريخ العثماني رؤية مادية ص ٢٣٨ ـ ٢٤٣.
(٩) أحمد السعيد سليمان : المرجع السابق، ١٦٢.

أما في البلاط الصفوي، فقد كان وزير البلاط يطلق عليه اسم «ايشيك آغاسي باشي» ـ والتركيب بمجمله تركي ـ ويقوم بالدور ذاته، الذي يقوم به «قابو آغاسي باشي» في البلاط العثماني، حيث يقف على رأس الحراس والبوابين والغلمان ورؤسائهم[1].

وأبرز أصحاب المناصب في البلاط الصفوي هم :

١ ـ ايشيك آغاسي باشي حرم، ويقابل القزلز آغاسي باشي العثماني.

٢ ـ خزانة دار باشي، ويقابل الخزينة دار باشي العثماني.

٣ ـ كليد دار باشي، ويقابل الأتاخ دار باشي العثماني.

٤ ـ خوان سلار باشي، ويقابل الكيلارجي باشي العثماني.

كما كان في القصر الصفوي، مجموعة كبيرة من الحراس، كان يطلق على الواحد منهم اسم «قابوجي» أيضاً[2].

تاسعاً ـ الولايات :

قسمت رقعة الدولة العثمانية إلى وحدات إدراية كبرى، كان يطلق على الواحدة منها اسم «ولاية» أو «آيالة» يرأسها الوالي، ويطلق عليه اسم «باشا»[3] أو «بگلربگ»[4] وعلامته علم على رأسه ثلاثة أطواخ[5]. وكانت سلطة الباشا واسعة، لتمتعه بالسلطتين المدنية والعسكرية، وكل ما يتعلق بالنظام والأمن، وجباية الضرائب، وإعداد الخراج الموجه إلى خزينة الدولة، والإدارة العامة الشاملة لكل نواحي الولاية.

وبقدر ما كانت سلطته واسعة، فقد كانت مقيدة بشكل عام، حيث كانت الدولة تسعى دائماً بأن لا تبقي الباشا في ولايته زمناً طويلاً، وذلك خشية ازدياد نفوذه أو تكوين ولاءات محلية له، كما عمدت، في جانب آخر إلى التقليل من سلطاته، واستأثرت بحق تعيين أصحاب المناصب العليا للولاية كالدفتر دار والقاضي وآغا الإنكشارية[6]. وكانت الولاية تقسم بدورها إلى مجموعات صغيرة يطلق على الواحدة منها اسم «سنجق»[7] يقف على

---

(١) ايشيك آغاسي باشي : وتعني حرفياً رئيس أغوات الحجاب (هامر : المصدر السابق، ج ١ ص ٦٨٤).
(٢) مريم مير أحمدي : المرجع السابق، ص ١١٩ ـ ١٢٣.
(٣) باشا : كلمة فارسية، استعملت في الدولة العثمانية كلقب رسمي، حيث كان يعطى لحكام الولايات والوزراء المقيمين في استانبول (ديني مادة باشا : دائرة المعارف الإسلامية، ج ٣، ص ٢٧٩).
(٤) بگلر بك : ويعني حرفياً «بك البكوات» (همايون مادة بك : دائرة المعارف الإسلامية، ج ٤، ص ٣٦).
(٥) أطواخ : جمع طوخ، طرة من شعر الخيل (محمد علي الأنسي : المرجع السابق، ص ٣٣٧).
(٦) روبير مانتران وآخرون : المرجع السابق، ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣. بول كولز : المرجع السابق، ص ٤٦.
(٧) سنجق : كلمة تركية تعني اللواء (محمد علي الأنسي : المرجع السابق، ص ٣٠٠).

رأسها حاكم يطلق عليه اسم «ميرميران»[1] أو «بگ»[2] وعلامته علم على رأسه طوخان[3].

والجدير ذكره في هذا السياق، هو شكل الولايات العثمانية في المشرق العربي، المشتمل على بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية ومصر.

١ ـ ولايات بلاد الشام:

كانت بلاد الشام في عهد الدولة المملوكية، تقسم إلى ست نيابات هي:

(نيابة حلب، نيابة دمشق، نيابة طرابلس، نيابة صفد، نيابة الكرك، نيابة حماة). وحين آل حكمها إلى العثمانيين، أبقى السلطان سليم الأول هذه التقسيمات كما كانت عليه، لكنه بعد أن فشل «جانبردي الغزالي» في ثورته ضد العثمانيين[4]، أصدر السلطان سليمان القانوني مرسوماً جديداً غير بموجبه النظام الإداري في بلاد الشام، واستغنى عن الأمراء المماليك، بباشوات من عنده مراعياً بذلك حق العصبيات القبلية، التي كان لها وزن سياسي آنذاك، ومع بداية القرن الثامن عشر الميلادي، استقرت التقسيمات الإدارية في بلاد الشام على النحو التالي:

ـ آيالة الشام:

مركزها مدينة دمشق، وتضم سناجق (بيروت، القدس، غزة، نابلس، عجلون، صفد، الكرك، الشوبك). وتنقسم إلى مئة واثنتي عشرة مقاطعة من نوع الزعامت، وثمانمئة وثماني وستين مقاطعة من نوع التيمار، وقد حدد عدد الجند المفروض على أصحاب المقاطعات بألفين وستمئة جندي.

ـ آيالة حلب:

مركزها مدينة حلب، وتضم سناجق (أضنه، باليس، بيره جك، اعزاز، كلس، معرة النعمان) وتنقسم إلى مئة وأربع مقاطعات من نوع الزعامت، وسبعمئة وتسع وتسعين

---

(١) مير ميران: مصطلح عربي الأصل فارسي الصورة مكون من مير: مخفف أمير، وميران جمع، مير «في اللغة الفارسية».

(٢) بگ: لقب يطلق على حكام السناجق وأبناء الباشوات وشيوخ القبائل (بارتولد مادة بك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٤ ص ٣٦).

(٣) نزار قازان: المرجع السابق ص ١١ . Stanley: Op, Cit, P. 330 - 331.

(٤) ثورة قام بها نائب دمشق المملوكي الأصل «جانبردي الغزالي» عشية وفاة السلطان سليم الأول سنة ١٥٢٠ م، ضد العثمانيين لاستخلاص بلاد الشام منهم، لكن السلطان سليمان القانوني استطاع أن يقضي عليه في السنة التالية بواسطة وزيره «فرحات باشا» (عبد الكريم رافق: بلاد الشام من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت ص ١٢٤).

مقاطعة من نوع التيمار، وقد حدد عدد الجند المفروض على أصحاب المقاطعات بألفين وخمسمئة جندي[1].

ـ آيالة طرابلس:

مركزها مدينة طرابلس، وتضم سناجق (حمص، حماه، السلمية، جبلة) وتنقسم إلى ثلاث وستين مقاطعة من نوع الزعامت، وخمسمئة وإحدى وسبعين مقاطعة من نوع التيمار، وقد حدد عدد الجند المفروض على أصحاب المقاطعات بألف وأربعمئة جندي، في حين لم تكن ولاية صيدا مستقرة تماماً، وكثيراً ما كانت تلحق بآيالة دمشق[2].

٢ ـ ولايات العراق:

وقد قسم العراق منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر إلى:

ـ آيالة بغداد:

مركزها مدينة بغداد، وتضم ثمانية عشر سنجقاً، ويحكمها باشا يتقاضى راتباً سنوياً = «سالیانة»، أما بگوات سائر الألوية، فيتصرفون بمقاطعات من نوع الخاص.

ـ آيالة الموصل:

مركزها مدينة الموصل، وتضم ست سناجق، مقسمة على مئتين وإحدى وسبعين مقاطعة بين تيمار وزعامت.

ـ آيالة البصرة:

لم تقسم إلى سناجق، بل بقيت وحدة إدارية من النوع السالياني.

ـ آيالة الإحساء:

ولم تقسم أيضاً إلى سناجق، بل بقيت وحدة إدارية من النوع السالياني.

ـ آيالة شهرزور:

وقد قسمت إلى واحد وعشرين سنجقاً، وكان يحكمها بگوات من الأكراد[3].

---

(١) عبد العزيز عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ م، القاهرة ١٩٦٩ م، ص ٦١. أحمد المرسي الصفصافي: الدولة العثمانية والولايات العربية، مجلة الدارة، عدد/٤/، نيسان ١٩٨٣، ص ٨٣.

(٢) عبد العزيز عوض: المرجع السابق ص ٦١ ـ ٦٣. أحمد المرسي الصفصافي: المرجع السابق، ص ٨٣. ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٧، ص ١٢٩ ـ ١٣٢.

(٣) ساطع الحصري: المرجع السابق، ص ١٣٣ ـ ١٣٤. علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ٢١ ـ ٢٤.

٣ ـ ولاية الحجاز :

بقيت الحجاز تحت إدارة وحكم أشراف مكة من آل بركات، وذلك منذ أن أقرهم السلطان سليم الأول على مكانتهم[١].

٤ ـ ولاية اليمن :

لقد أعيد النظر جذرياً إلى نظام اليمن الإداري، وعلى الخصوص حين انتهى عهد الأمراء المماليك فيها سنة ١٥٣٩ م، حيث اتخذ النظام الإداري فيها، على النمط السالياني، بعد أن قسمت إلى وحدات إدارية صغيرة، أسند حكمها إلى أسر محلية، وجعل على اليمن حاكم برتبة باشا، كان يتسلم حكومتها من استانبول[٢].

٥ ـ ولاية مصر :

اختلف النظام الإداري الذي عمل به في مصر عن مثيله الذي عمل به في بلاد الشام، إذ أبقى السلطان سليمان القانوني في مصر مجمل التنظيمات الإدارية التي كانت متبعة زمن السلاطين المماليك، وقد جعلت مصر بأسرها آيالة واحدة، من النوع السالياني، وجعل على رأسها حاكم برتبة «باشا»، كما قسمت إلى وحدات إدارية صغيرة أطلق على الواحدة منها اسم «كشوفية» كما كان يطلق عليها زمن السلاطين المماليك، وهي بمثابة السنجق في بلاد الشام[٣].

أما في الدولة الصفوية، فقد قسمت البلاد فيها إلى العديد من الآيالات إلا أنها كانت على أربعة أنواع :

الأول: ويحكمها أمراء يطلق على الواحد منهم اسم «والي»، والوالي في الدولة الصفوية هو أعلى حكام الآيالات، ويكون عادة من الأسر المحلية التي بقيت على حكم مناطقها، ويتمتع إلى حد ما باستقلال ذاتي، ومن أبرز مهامه المحافظة على مناطقه الموروثة، وأن يدفع عدداً من الجند وقت الضرورة، ولم يكن في الدولة الصفوية سوى أربع آيالات من هذا النوع هي (آيالة خوزستان = «عربستان»، آيالة لرستان، آيالة كردستان، آيالة گرجستان)[٤].

الثاني: ويحكمه أمراء يطلق على الواحد منهم لقب «خان» أو «بگلربگ» وقد كانت معظم الآيالات الصفوية من هذا النوع بالإضافة إلى آيالة بغداد في فترات الحكم الصفوي[٥].

---

(١) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٥ ص ١٩٣.
(٢) نقولاي إيفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٣٣.
(٣) عبد الكريم رافق: المشرق العربي في العهد العثماني ص ٧١.
(٤) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٢١١. Bousani, Op, Cit, P. 143.
(٥) رهر برن: المرجع السابق، ص ٢٩.

الثالث: ويحكمه أمراء يطلق على الواحد منهم لقب «حاكم» وقد اختص به حكام (گيلان، لاهيجان، أردبيل)، وكان يطلق أيضاً على أمراء قبائل القزلباش، لكن على الأغلب، كان يختص أمراء القبائل بلقب خان.

الرابع: ويحكمه أمراء يطلق على الواحد منهم لقب «سلطان»، وقد اختص به أصحاب الآيالات الشبيهة بالآيالات التي يحكمها الخانات[١]. وما يهمنا هنا، هو الآيالات الصفوية الواقعة في المشرق العربي وهي:

١ ـ خوزستان = (عربستان) :

كان يحكم خوزستان في بداية القرن السادس عشر الميلادي، أمراء من آل المشعشع مضافاً إليها «شوشتر» و «دزفول» وكانت حاضرتها إذ ذاك «الحويزة» لكنه حين آلت إلى الحكم الصفوي ١٥٠٨ م، آل حكم «شوشتر»، و «دزفول» إلى أمراء من القزلباش، في حين بقي الأمراء المشعشعيون على حكم خوزستان[٢]. وقد كانت هذه الإمارة تدرج ضمن النوع الأول من الآيالات الصفوية، كما كانت تتمتع بأهمية خاصة لدى الشاهات طيلة العهد الصفوي، لمجاورتها آيالة البصرة العثمانية[٣].

٢ ـ آيالة العراق :

وحاضرتها بغداد، وقد حكمها الصفويون فترتين متباعدتين نسبياً:

الأولى: استمرت من سنة ١٥٠٨ م إلى سنة ١٥٣٤ م، وكانت تشتمل على (بغداد، الحلة، الرماحية، واسط مع جوازر، گلهر مع مندلي، دقوق مع كركوك).

الثانية: استمرت من سنة ١٦٢٤ م إلى سنة ١٦٣٨ م، وقد كانت تشتمل على ما كانت عليه في الفترة الأولى بالإضافة إلى (النجف، كربلاء) وكانت من النوع الثاني للآيالات الصفوية، ويحكمها «بگلربگ»[٤].

ب ـ في الجيش والنظم العسكرية :

أولاً ـ التكوين :

من الملفت للانتباه أن الطبيعة التكوينية لجيش الدولتين العثمانية والصفوية متشابهة إلى حد كبير، من حيث الأصل والانتماء. فبادىء ذي بدء، تكوّن الجيش العثماني، إبان نشوء الدولة من مجموع القوات العشائرية المتمسكة بعصبيتها القبلية، بالإضافة إلى

---

(١) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٢١١.
(٢) حسن بگ روملو: المصدر السابق، ٢٩٤.
(٣) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٢١١.
(٤) رهر برن: الرجع السابق، ص ١٢ ـ ٢٩.

مجموع القوات الدينية المتشبعة بالتصوف، والتي قامت أساساً على محاربة الروم البيزنطيين أمثال:

ـ الغزاة الروم «غازيان روم»[1].

ـ الأبدال الروم «ابدالان روم»[1]، وهم كأمثالهم الغزاة.

ـ أفراد الروابط والجمعيات الحرفية في المدن والأرياف، الذين يتحولون إلى جنود مقاتلين أثناء الحرب وهم المعبر عنهم بأصحاب الروابط الآخية «آخيان روم»[1].

ـ المزارعون في الأرياف، الذين كانوا يجمعون بين العمل الزراعي والعسكري في روابط على غرار نظرائهم أصحاب الروابط الآخية، يطلق عليهم «باغجيان روم[2]»[3].

وفي الوقت الذي منح فيه السلطان أورخان ١٣٢٤ ـ ١٣٦٠ م الإقطاعات لفرسانه كان قد وضع الأساس الأول لجيش دولته النظامي، ثم ما لبث أن أنشأ فرقة أخرى من المشاة أطلق عليها اسم «ياياجري سي» وذلك حين وجد أن القوات غير النظامية التي كانت تتألف في الأصل من قبائل التركمان لم تعد كافية، وفي هذا الوقت بالذات شرعت الدولة بمنح لقب باشا لأمراء الجيش، وكان وقفاً في الأصل على الدراويش من المقاتلة[4].

وبالمقارنة، فإن جيش القزلباش الصفوي يعود بنشأته الأولى إلى مجموع القوات العشائرية التركمانية المشبعة بروح التصوف الصفوي، الذي ابتدأ منذ عهد سلطان جنيد ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠ م، وترسخت دعائمه، في عهد ابنه سلطان حيدر ١٤٦٠ ـ ١٤٨٨ م ـ والد الشاه إسماعيل الأول[5] ـ حيث كان في أساسه يعود إلى تجمع قوات القبائل التركمانية السبع وهذه القبائل هي: (روملو، استاجلو، شاملو، تكه لو، ذلقادر، افشار، قاجار)، وقد كان رؤساء هذه القبائل يعتبرون في الوقت ذاته قادة لرجال العشائر المعنيين بالحرب والقتال[6].

ثانياً ـ الجيش الجديد:

تعود نشأة الجيش الجديد العثماني، الذي كان يطلق عليه اسم «يني جرى» أو حسب الرسم العثماني لهذا المصطلح «يگى جرى»[7] والذي عرف عند العرب محرفاً

(١) غازيان روم وابدلان روم واخيان روم، كلها مصطلحات عربية الأصل فارسية الصورة، أضيفت لها علامة الجمع الفارسية «ان» للدلالة على صيغة الجمع.
(٢) باغجيان: جمع كلمة باغجي الفارسية وتعني البستاني أو الحدائقي.
(٣) حكمت قفلجملي: المرجع السابق، ص ١٩٤.
(٤) كرامرز، مادة ترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥ ص ١٦٨ ـ ١٦٩.
(٥) مريم مير أحمدي: دين ودولة در عصر صفوي، ص ٤٥ ـ ٤٦.
(٦) نصر الله فلسفي: المرجع السابق، ج ١ ص ٢٠٩.
(٧) إن حرف «گ» في الرسم العثماني يلفظ «ن» وعليه فإن «يگي» تلفظ «يني».

بـ «انكشاري» إلى عهد السلطان أورخان، وذلك حين أخذ علاء الدين ـ أخو السلطان ووزيره ـ بنصيحة قاضي العسكر «جندرلي قره خليل» في أن يأخذ صغار أسرى النصارى من البلاد المغلوبة، ويعمل على تربيتهم تربية إسلامية كي يحترفوا الحرب والجهاد[1]، فكان أن نفذت الفكرة وتمكنت السلطنة من تشكيل جيش مرتبط بشخص السلطان، ومتحرر في الوقت ذاته من التبعية القبلية، التي يتمتع بها جيش الفرسان. ثم أنه مع الاستخدام الضخم لسلاح المدفعية في ساحات القتال ضد الجيوش المعادية، وما كان من انسجام قتالي بين الوحدات الانكشارية، ووحدات الفرسان الخفيفة أن غدا الجيش العثماني عموماً، من أكثر الجيوش تفوقاً آنذاك[2].

وعلى الطرف المقابل عمد العاهل الصفوي عباس الأول في أواخر القرن السادس عشر ميلادي، على تغيير بنية جيش دولته الذي كان يتألف من ستين ألفاً من جنود القبائل التركمانية القزلباش، والذين كانوا لا يأتمرون إلا بأوامر زعماء قبائلهم، فعمل على تسريح نصفهم للحد من سلطة هؤلاء الزعماء[3]، واستقدم اثنين وعشرين ألفاً من الگرجستانيين والأرمن، جعلهم يعتنقون الديانة الإسلامية، ثم أخذ يعمل على تدريبهم عسكرياً وفق أحدث الطرق المتبعة آنذاك، مستفيداً من خبرة «الأخوين شيرلي» الذين قدما على هيئة سفارة إنكليزية إلى بلاطه سنة ١٥٩٨ م[4]. وفي الوقت ذاته أنشأ مؤسسة لصناعة المدافع والأسلحة النارية الخفيفة على الطراز الأوروبي، بمساعدة أحد مرافقي الأخوين شيرلي، حيث تمكن فيما بعد من الحصول على خمسمئة مدفع، وأسلحة نارية للآلاف من رماة البنادق[5]. فكان لمبادرته في تكوين هذا الجيش، الذي أطلق عليه اسم «شاهسون» ـ أي حماة الشاه ـ أن حقق توازناً استراتيجياً من الناحية العسكرية مع العثمانيين، الذين كانوا قد تخلصوا في تلك الآونة من الأسلحة التقليدية، بعد أن نشروا بين صفوف جنودهم البنادق والأسلحة النارية الخفيفة سنة ١٥٩٦ م[6].

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق هو أن هذا الترقي لجيش الدولتين لم يستمر طويلاً، إذ يجمع معظم المؤرخين على تفوق النظام العسكري العثماني في بداية القرن السادس عشر الميلادي. لكنه في أواخر القرن السابع عشر، أخذ هذا الجيش بالتراجع إلى

(١) سعيد برجاوي: المرجع السابق ص ٢٧، ساطع الحصري: المرجع السابق، ص ١٣ ـ ١٤.
(٢) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١ ص ٢٠١.
(٣) بديع جمعة: الشاه عباس الكبير، ص ٦٢ ـ ٦٣.
(٤) عبد الرضا هوشنگ مهدوي: المرجع السابق، ص ٦٤.
(٥) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1978, Vol. IV, P. 36.
غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٤٨.
(٦) كلوس كريز وآخرون: المرجع السابق، ص ٤٨.

أن بدا كأنه عتيقاً لا يتماشى وروح العصر، ولا يعمل بالكفاءة المطلوبة منه. وذلك لوقوف كبار ضباط الجيش بوجه التجديد موقفاً عدائياً[١]، وكذلك كان الأمر بالنسبة للجيش الصفوي الذي غدا في الربع الأول من القرن الثامن عشر الميلادي أضعف من أن يقف أمام القوات الأفغانية القادمة من الشرق، على ضآلة عددها وعدتها[٢].

ثالثاً ـ دار صناعة الأسلحة:

كان يُطلق على دار صناعة الأسلحة في الدولة العثمانية اسم «جبه خانه» والـ «جبه» كلمة تركية تعني الدرع، والـ «جبه جي» هو صانع الأسلحة والذخائر والمعني بحفظها وإصلاحها. وقد يطلق على مستودعات الذخيرة والأسلحة اسم «جبه خانه»، لكنه على الأغلب تطلق على مكان صناعتها وكان يطلق على رئيس دار صناعة الأسلحة «جبه جي باشي» حيث يقع على عاتقه الإشراف على الصناع واختبار الأسلحة الجديدة، والتأكد من سلامتها[٣].

وعلى الرغم من أن الشاه عباس الأول، اعتمد على الخبرات الأوروبية في تأسيس دار صناعة الأسلحة، فقد عمد إلى إطلاق المصطلحات التركية متأثراً بالمصطلحات العثمانية ـ التركية القديمة نسبياً والمعروفة لدى رعاياه بحكم رواج اللغة التركية بينهم، فأطلق عليها اسم «جبه خانه» على غرار المصطلح العثماني، واسم «جبه دار» على صانعها، واسم «جبه دار باشي» على رئيسها، موكلاً إليه الاختصاصات ذاتها التي كانت للجبه جي باشي في الجبه خانه العثمانية[٤].

رابعاً ـ المدفعية:

عرفت المدافع في الدولة العثمانية قبل عهد السلطان محمد الثاني ١٤٥١ ـ ١٤٨١ م، لكنها في عهده استخدمت بشكل فعّال سيما في فتحه لمدينة القسطنطينية سنة ١٤٥٣ م[٥]. وكانت تصنع داخل أراضي السلطنة على غرار ما كانت عليه في دولة المماليك[٦]، في حين لم تصنع في الدولة الصفوية ولم تستخدم بشكل فعّال إلاّ في بداية القرن السابع عشر الميلادي، وفي عهد الشاه عباس الأول[٧] ـ كما مرّ معنا سابقاً ـ.

---

(١) بول كولز: المرجع السابق، ص ١٩٦.
(٢) انظر الصفحة ٢٠٣ وما بعدها.
(٣) أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ٦٥. هيوار، مادة جبه جي: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٦ ص ٣٠٢.
(٤) مينورسكي: المرجع السابق، ص ١٢٩.
(٥) البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ٣٨ ـ ٣٩.
(٦) انظر الصفحة ٢٣١.
(٧) انظر الصفحة ٢٦٥.

وقد كان يُطلق على المدفع في الدولة العثمانية اسم «طوب» = (توب)، والذي يعمل عليه اسم «طوبجي». أما رئيس فرقة المدفعية، فقد كان يطلق عليه اسم «طوبجي باشي»[١] وفي المقابل استعار الصفويون كل هذه المصطلحات وأطلقوها على متعلقات مدفعيتهم[٢].

خامساً ـ في قادة الجيش ورؤسائه:

كان يقود الجيش في الدولة العثمانية السلاطين أنفسهم حتى نهاية عهد السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م، مع استثناءات قليلة تميزت في عهد السلطان مراد الرابع ١٦٢٣ ـ ١٦٤٠ م، ثم عُهد بقيادته إلى الصدور العظام والوزراء ثم إلى رجال الجيش، وكان الصدر إذا تسلم قيادة الجيش يطلق عليه اسم «سردار أكرم» حيث يصطحب معه طوائف من السباهية = (الفرسان) والانكشارية والطوبجية والجبة جيّة، وطوائف من الدفتردارية وغيرهم[٣] . . .

وفي المقابل، فقد قاد الجيش في الدولة الصفوية مجموعة من الشاهات هم (إسماعيل الأول، طهماسب الأول، عباس الأول، صفي الأول) ثم أسندت قيادته إلى الوزراء العظام، ثم إلى خانات كان يعينهم الشاه بنفسه، وكان يطلق على قائد الجيش اسم «سردار» أيضاً[٤].

أما رئاسة الفرق الإنكشارية، التي كان يطلق على الواحدة منها اسم «أورطة» فقد عهدت إلى آغا الإنكشارية الذي كان يطلق عليه اسم «يني جري آغاسي» أو حسب الرسم العثماني لها «يكي جرى آغاسي»[٥]، في حين كانت رئاسة القوات التي عرفت بـ «شاهسون» قد عهدت إلى الـ «قورجي باشي» ويعني هذا المصطلح حرفياً رئيس القوات المسلحة[٦].

والملفت للنظر أن كلمة «قورجي» التي كانت تستخدم في الجيش الصفوي تعني «المسلح» هي كلمة تركية قلباً وقالباً. وكذلك كان رئيس المجموعة التي تتألف من ألف جندي، في جيش الدولتين يُطلق عليه اسم «بين باشي»، أما رئيس المئة جندي فيطلق عليه «يوزباشي». وأخيراً فإن قائد العشرة جنود يطلق عليه «أون باشي» وكل هذه الكلمات تركية قلباً وقالباً[٧].

---

(١) محمود شوكت: المرجع السابق، ص ١٠٤.
(٢) حسن بگ روملو: المصدر السابق، ص ٣٦٨.
(٣) أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ١٢٧ ـ ١٢٨.
(٤) ميرزا سميعا: المصدر السابق ص ٧.
(٥) أحمد المرسي الصفصافي: المرجع السابق، ص ٩٥.
(٦) غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(٧) محمدعلي الأنسي: المرجع السابق ص ٧٧، ٥٥٦. غلام رضا ورهرام: المرجع السابق، ص ٢٠٣.

في ختام هذا الفصل يجدر التنويه إلى أنه علاوة على وجود جنود المشاة المعبر عنهم بالإنكشارية، والفرسان المعبر عنهم بالسباهية في الجيش العثماني، الذي كان يطلق عليه جمعاً اسم «قابوقول» ـ أي قوات الباب ـ المرابط معظمه في حاضرة الدولة استانبول، فإن بقية القوات العثمانية كانت تتميز بطابع مختلف إلى حد ما، حيث كان يتألف العنصر الرئيسي لقوات المقاطعات، من الفرسان السباهيين، وهم الجزء الأكثر عدداً بالإضافة إلى حاميات المواقع الحصينة، ومختلف القوات المساعدة الأخرى، والتي تتألف من السكان المحليين، المعبر عنها بـ «يرلي قول» أي الجيش المحلي[١]. وعلى غرار هذه القوات، نشأ في بلاد الشام جيش جديد أطلق عليه اسم «يرلية الشام» وقد لعب دوراً مهماً في الحياة السياسية والعسكرية داخل البلاد وخارجها، إذ لم تكن الولايات العربية غير معنية بالصدامات الكبرى التي كانت تقوم بها السلطنة ضد خصومها في الغرب والشرق[٢] وكان لزاماً عليها تقديم الدعم والمعونة بالسلاح والرجال، واستمر ذلك حتى القرن الثامن عشر الميلادي، حيث كان ينظر إلى هذا الدعم على أنه علامة من علامات التضامن مع السلطان[٣].

كما نشأ في العراق أيضاً على غرار «يرلية الشام» جيش آخر أطلق عليه اسم «قول بغداد» وقام بالدور ذاته الذي لعبته يرلية الشام، وكان كثيراً ما ينافس القوات الحكومية على السلطة داخل هذه الولاية[٤].

أما في مصر، فقد نشأ جيش آخر، كان يختلف تماماً عما كان في الشام والعراق، وقد تكوّن من خليط منوع من أجناس متعددة، كانت تتوافد إلى مصر، وكان أبرزها الترك وذلك للخدمة عند آغوات العسكر كحرس خاص لهم[٥] ويتقاضون رواتبهم من أسيادهم الآغوات، وكان يطلق عليهم في هذه الحالة اسم «سراجية» وعلى الواحد منهم اسم «سراج» ثم يعمد الآغا إلى إلحاقهم بإحدى الطوائف العسكرية النظامية، فيتقاضون رواتبهم من خزينة الباشا ويطلق عليهم في هذه الحالة اسم «چراغية» وعلى الواحد منهم اسم «چراغ»[٦]، ولم يكن باب الترقي أمامهم مغلقاً، إذ كثيراً ما كان يصل بعضهم إلى مراتب عليا في الدولة[٧].

---

(١) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ص ٢٩٥.
(٢) عبد الكريم رافق: المشرق العربي في العهد العثماني ص ١٥٥
(٣) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ١ ص ٥٥١ ـ ٥٥٢.
(٤) علي شاكر علي: المرجع السابق، ص ٨٧ ـ ٨٨.
(٥) أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق ص ١٢٦.
(٦) چراغ: كلمة فارسية تعني المصباح.
(٧) عبد الكريم رافق: المرجع السابق، ص ١٥٧.

الفصل الثالث

في اللغة والفكر

المدخل:

إن أبرز ما يميز العلاقة بين الصفويين والعثمانيين، هو ذلك التفاعل الفكري الذي تم بينهما على الرغم من كافة حالات الصراع التي صعد أوارها الجانبان، بدافع الاستحواذ على مناطق النفوذ الغنية بمتاجرها، وعلى الخصوص مادة الحرير التي كانت هدفاً بحد ذاته لأطماع الشرق والغرب في آن معاً. لكنه إذا ما كان لحالات الصراع من انعكاسات سلبية، فقد كان لحالات السلم انعكاسات إيجابية، تمثلت على صيغة تفاعلات حضارية، ليس في النظم الإدارية والعسكرية فحسب، بل تعدتها إلى اللغة والفكر على الرغم مما حرص عليه الجانبان في بناء جدران سميكة بين الدولتين للحؤول دون حدوث تأثر ما، بين أفراد مجتمعي الدولتين، تمهيداً لنشر إيديولوجيات، تكون بمثابة المبرر لأعمالهم القتالية عندما تدعو الضرورات الاقتصادية لذلك. إلا أن طروحاتهم ومحاولاتهم الرامية إلى عزل مجتمعي الدولتين عن بعضه البعض، باءت بالفشل، وذلك لعوامل عدة أهمها:

١ ـ كون معظم التركيبات الإثنية واحدة في الدولتين، علاوة على أن أكثر هذه الإثنيات تدين بالإسلام، المرتكز الرئيسي للنهج الفكري لكل مسلم وإن خالف مذهبه مذهب الآخرين.

٢ ـ كون العنصر التركي، وهو المستند الأساسي الذي قامت عليه الدولتان، والذي كان في الوقت ذاته يقرب بين الأتراك، على اختلاف انتمائاتهم السياسية، هذا المستند الذي يعول عليه علماء الاجتماع في الترابط بين الشعوب بعبارة «الأصل المشترك» أو «الدم المشترك».

٣ ـ وحدة اللغة لكل مجموعة إثنية اشتركت الدولتان في اقتسام ولائها، علاوة على أن اللغة التركية كانت لغة الحكام في الدولتين معاً، إذ مثل هذا المستند رابطة إضافية يطلق عليها علماء الاجتماع «رابطة اللغة المشتركة».

٤ ـ كون اللغة العربية، ومن خلفها اللغة الفارسية، تمثلان في آن معاً، أداة الثقافة العليا عند الجانبين.

كل هذا جعل التفاعل الحضاري، حتمي الوقوع بينهما، وذلك لعدم وجود الموانع له.

أولاً ـ في التفاعل اللغوي:

مما لا شك فيه أنه عدا الأصل المشترك لحكام الدولتين، والطبيعة التكوينية لجيشهما المنبثق أساساً عن القبائل التركمانية المشبعة بروح التصوف، والطبيعة التكوينية لجيشهما الجديد المعتمد أساساً على فئات متباينة الأصل من الناحيتين القومية والدينية، وضم الدولتين لقوميات تكاد تكون هي ذاتها، فقد لعب الجانب اللغوي دوراً مهماً في التفاعل الحضاري بينهما، وعلى الخصوص في الفترة المعنية بالدرس، حيث كان للغات الرئيسية الثلاث (العربية، الفارسية، التركية) التي تميز هذه الرقعة، تأثيرات متبادلة لم تمنع إحداها من عمليتي التأثير والتأثر، فلقد أثرت اللغة العربية على اللغتين الفارسية والتركية وتأثرت بهما، كما أثرت اللغة الفارسية على اللغة التركية والعثمانيين من جهة، وأثرت اللغة التركية على اللغة الفارسية والصفويين من جهة أخرى. وفي الاستعراض التالي، ما سيتبين ذلك، بالاستناد إلى معطيات هذه الفترة بالذات.

أ ـ تفاعل اللغة العربية مع اللغتين الفارسية والتركية:

لقد كان للغة العربية تأثيرات واضحة على اللغة الفارسية منذ أن اعتنق الإيرانيون الديانة الإسلامية، واستمرت بتأثيراتها تلك في عهد الدولة الصفوية وما بعده إلى الآن، حتى اشتملت معاجم اللغة الفارسية على حشد هائل من المفردات العربية التي تتعلق في أمور الدين والسياسة والأدب، وحتى في المفردات الحياتية اليومية[1].

وكذلك كان الحال على اللغة التركية، وإن كان تأثير اللغة العربية على اللغة التركية لا يقاس كماً وكيفاً، بالمقارنة مع اللغة الفارسية، لكن تأثيرات اللغة العربية على اللغة التركية تعاظم جداً في عهد الدولة العثمانية على الرغم من أن الأتراك عموماً، دخلوا المعترك السياسي والعسكري منذ زمن الخلافة العباسية، وبالتحديد منذ عهد الخليفة العباسي المعتصم بالله ٨٣٤ ـ ٨٤٢ م[2].

ويمكن أن يرد ذلك إلى بعد موطن الأتراك النسبي آنذاك، عن مركز الدولة العباسية «بغداد»، بالإضافة إلى أنه لم يكن للأتراك الباع الطويل، في العلوم والآداب كالذي كان للإيرانيين، لكنه حين قامت الدولة العثمانية أرادت أن يكون لها شخصية مميزة في العالم الإسلامي آنذاك، فأولت اهتمامها بالعلماء ورجال الدين، الذين نهلوا من العلوم العربية، فتأثروا بها، وأثروا بدورهم على اللغة التركية، لغة الدولة وقتئذ، حتى بدا جلياً أثر اللغة

(١) انظر على سبيل المثال: فرهنگ فارسي عميد، تأليف حسن عميد، تهران ١٣٦٤ هـ ش، وهو قاموس فارسي ـ فارسي، يشتمل على معظم المفردات الفارسية والعربية المتأصلة في اللغة الفارسية.

(٢) أمينة بيطار: تاريخ العصر العباسي، دمشق، ١٩٨١، ص ٥٧.

العربية على العثمانيين ولغتهم. والمتفحص للقواميس العثمانية ـ العربية، سيجد دون شك حشداً هائلاً من المفردات العربية لا يمكن حصرها إلا بجهد مضني[1].

ومن جهة أخرى، فقد أثرت اللغتان الفارسية والتركية على اللغة العربية تأثيراً بالغاً في هذا العصر، إذ لا يخلو كتاب من كتب التاريخ العربية التي تعود إلى هذه المرحلة، من حشد كبير من المفردات التركية والفارسية، وقد تكون هذه المرحلة من أكثر المراحل التي تأثرت فيها اللغة العربية باللغات الأخرى، وذلك للعوامل التالية:

١ ـ حكم دولة المماليك (الأتراك، الجراكسة) لمصر وبلاد الشام، التي هيأت الأرضية الخصبة لقبول المفردات الفارسية والتركية، بعد أن راجت مجموعة كبيرة من مفردات اللغتين وقد كان لدولتي القره قويونلو والآق قويونلو الدور ذاته في انتشار المفردات التركية في العراق.

٢ ـ انصراف العرب لتعلم اللغة التركية للتقرب من أصحاب السلطة، أو للتفاهم معهم، وكذلك الأمر بالنسبة لعرب العراق، الذين انصرفوا لتعلم الفارسية والتركية بحكم وقوع بلدهم ضمن دائرة الصراع بين الدولتين.

وكدليل بارز إلى ما نرمي إليه، فقد وضع الباحث المصري «أحمد السعيد سليمان» معجماً احتوى على قرابة سبعمئة كلمة دخيلة، استخرجها من كتاب «تاريخ الجبرتي» والجبرتي كما هو معروف أحد أبرز مؤرخي مصر في العهد العثماني، وقد أطلق على معجمه عنوان «تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من دخيل»[2].

كما وضع الباحث السوري «محمد آلتونجي» كتاباً تحت عنوان «معجم المعربات الفارسية في اللغة العربية» وقد اشتمل على حشد هائل من المفردات الفارسية التي دخلت إلى اللغة العربية، منها ما تأصل فيها فعرب، ومنها ما بقي متداولاً على ألسنة العامة يتوارثونه جيلاً عن جيل، كما استطاع من خلاله إحصاء أكثر من ألفي كلمة، وضح فيه المعرب والعامي منها[3].

أما الطريف في كتابه المعجم الذهبي «قاموس فارسي ـ عربي» هو ما ضمنه من المفردات التركية المعربة والمفرسة في آن معاً، اذكر منها على سبيل المثال: (قيمق: قشطة، قيمه: اللحمة المفرومة، ياسا: قانون، يشمق: نقاب)[4]، وغيرها من الكلمات

(١) انظر على سبيل المثال: الدراري اللامعات في منتخبات اللغات. تأليف محمد علي الأنسي، بيروت ١٣١٨ هـ. وهو قاموس (عثماني ـ عربي) يشتمل على معظم المفردات العثمانية التي كانت رائجة في زمن مؤلفه.

(٢) أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من دخيل، القاهرة ١٩٧٩.

(٣) محمد آلتونجي: معجم المعربات الفارسية في اللغة التركية، دمشق، ١٩٨٨.

(٤) محمد آلتونجي: المعجم الذهبي، ص ٥١٠، ٥٩١، ٥٩٢.

التي عبرت إلى بلاد الشام ومصر، عن طريق الأتراك، أو بشكل مباشر، في هذا العصر على وجه الخصوص أو في العصور السالفة على وجه العموم، وله مقالة قيمة أيضاً نشرت في مجلة الدراسات الأدبية تحت عنوان «الألفاظ الفارسية في عامية حلب»[1]، معظمها لم ترد في كتب المعربات القديمة ككتاب المعرب من الكلام الأعجمي «للجواليقي» أو غيره من كتب المعربات.

وللأب رفائيل نخلة اليسوعي جهود حميدة في هذا المضمار، إذ أحصى في كتابه «غرائب اللهجة اللبنانية ـ السورية» عدداً لا بأس به من الكلمات الفارسية والتركية الدخيلة على اللغة العربية أيضاً[2].

هذا، ولم تقتصر الجهود في هذا الشأن على المصريين والسوريين واللبنانيين، بل كان لجهود الباحثين العراقيين، دور مهم في تبيان الدخيل على لهجاتهم في الآونة الأخيرة. أذكر منهم على سبيل المثال «داود جلبي» في كتابه «كلمات فارسية مستعملة في عامية الموصل وفي أنحاء العراق»[3]، وعبد المطلب أمين في مقالته «الكلمات الفارسية في الفصحى واللهجة العامية العراقية»[4]، ومحمد رضا الشبيبي في مقالته «أصول اللهجة العراقية»[5].

ب ـ أثر اللغة الفارسية على اللغة التركية والعثمانيين:

إن المتفحص لكتب التاريخ والأدب العثماني، وكذلك القواميس العثمانية وحتى القواميس (التركية ـ التركية)[6]، سيجد بلا شك حشداً كبيراً من المفردات الفارسية فيها، لأنه كان للغة الفارسية وقع خاص على الأتراك، وذلك لظهور جملة من العلماء والأدباء الذين كتبوا وألفوا باللغة الفارسية، فانتشر صيتهم في أنحاء الممالك الإسلامية حتى غدت اللغة الفارسية، جنباً إلى جنب مع اللغة العربية، لغة الثقافة والعلوم والآداب عند المسلمين. وقد احتلت اللغة الفارسية مكانتها المرموقة بين العثمانيين، منذ عهد مؤسسها الأمير عثمان الأول، حيث كان لمرشده الروحي «جلال الدين الرومي» ١٢٠٧ ـ ١٢٧٣ م ـ مؤسس الطريقة المولوية ـ ولديوانه الرائع «مثنوي معنوي» الذي يعتبر بحق قرآن العجم،

---

(١) محمد آلتونجي: الألفاظ الفارسية في عامية حلب، مجلة الدراسات الأدبية بيروت، عدد ٣ ـ ٤، ١٩٩٣.

(٢) رفائيل نخلة اليسوعي: غرائب اللهجة اللبنانية ـ السورية، بيروت، ١٩٦٢.

(٣) داود جلبي: كلمات فارسية مستعملة في عامية الموصل وفي أنحاء العراق.

(٤) عبد المطلب أمين: الكلمات والمصطلحات الفارسية في الفصحى واللهجة العامية العراقية، مجلة الإخاء العراقية، السنة الأولى العدد ١٦.

(٥) محمد رضا الشبيبي: أصول اللهجة العراقية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٤، ١٩٥٦.

(٦) انظر على سبيل المثال: شمس الدين سامي: المعجم التركي التراثي، لبنان، ١٩٨٩، وهو قاموس (تركي ـ تركي) بالحروف العربية، مصور عن نسخة تعود إلى سنة ١٨٩٠ م.

نفوذ مؤثر على دراويش المولوية العثمانيين[1]، إذ أنه منذ ذلك الحين أخذت تنتشر اللغة الفارسية بين أوساط العثمانيين حكومة وشعباً، وحتى بين السلاطين أنفسهم، إلى أن غدت لغة البلاط الثانية لتقديرهم لها، على أنها لغة الثقافة الرفيعة آنذاك.

أما أبرز السلاطين العثمانيين، الذين كانوا يتقنون اللغة الفارسية علاوة على الأمير عثمان، فقد كان السلطان محمد الثاني يتقنها مع اللغة العربية والرومية[2].

وكذلك كان السلطان سليم الأول يتقن اللغة الفارسية، لا بل كان ينظم بها أيضاً، وقد كان له ديوان شعر فارسي، تخلص فيه بلفظ «سليمي»[3] اشتمل على ألفي بيت من الشعر، في حين يؤكد مؤرخو الأدب، أنه لم يصدر عنه سوى بيت شعر واحد في اللغة التركية[4].

وقد كان السلطان سليمان القانوني على غرار أبيه، يتقن الفارسية وله منظومات تخلص فيها بلفظ «محبي» جمعت في ديوان قال عنه نقاد الأدب: «لا وجود لمثله في دنيا الأدب» وليس هذا فحسب، بل كان لاهتمامه بالشعر والشعراء، أن سمت مكانة الأدب في عصره إلى حد فاق الوصف[5].

وفي ركب السلاطين الذين كانوا يتقنون اللغة الفارسية وينظمون بها، فقد ذكر السلطان مراد الثالث ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥ م، على أنه أكثر السلاطين المهتمين بالآداب والعلوم في نهاية القرن السادس عشر الميلادي، وله شعر باللغات الثلاث (التركية والفارسية والعربية)[6].

من هذا المنطلق يمكن القول، أن اهتمام السلاطين بالآداب عموماً، يعود أصلاً إلى أنه بعدما استقرت دولتهم على ملك واسع الأرجاء، ضم قوميات مختلفة ومتفاوتة في البداوة والحضارة، وجدوا أن الواجب يدعوهم إلى إيجاد أدب عثماني، تكون لغته تركية،

---

(١) نيقولاي ايفانوف: المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٢) محمد حرب: المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(٣) التخلص، هو رمز الشاعر في قصائده، وهو أسلوب من أساليب الشعر الفارسي، حيث كان الشاعر كثيراً ما يورد اسمه أو لقبه، في بيت من أبيات القصيدة، ليدل على حكمة أو حالة خاصة. (حسن عميد: فرهنگ فارسي عميد، تهران، ١٣٦٤ هـ.ش، ج ١ ص ٥٥١).

(٤) البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ٤٠ ـ ٧٢، جواد هيئت سيري در تاريخ زبان ولهجه هاي تركي، تهران، ١٣٦٦، هـ.ش، ص ١٣٢.

(٥) البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ١٠٥. سعيد نفيسي: تاريخ نظم ونثر «در إيران ودر زبان فارسي تاپايان قرن دهم هجري، تهران، ١٣٦٣ هـ.ش، ج ١ ص ٤٨١.

(٦) إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ٩٩.

فأخذوا يروجون لهذه المفخرة[١]، حيث أنه في ظل حكومة السلطان محمد الثاني ١٤٥١ - ١٤٨١ م بدأت بالفعل رعاية الآداب التركية، ودعمت بشتى الطرق والوسائل في سبيل نضجها، فنقلت من العربية والفارسية إلى التركية الكثير من كتب الأدب والنحو والفقه، فاستطاع الشعراء بفضل ما نقل عن هاتين اللغتين، أن يتقنوا العروض عن اللغة العربية، ويجددوا الأسلوب بالاستعانة بالأشكال الأدبية الفارسية، ما أثمر عن لغة جميلة لم يظهر منها إلا القليل من سمات اللغة التركية المحكية[٢]، لكن دون المساس ببنية اللغة التركية ونحوها، مع اجتهاد معظم الشعراء في ابتكار الرموز والحيل اللفظية التي أخذت تميز الشعر العثماني بوجه عام[٣].

ومما ساعد على تطور الحركة الأدبية آنذاك، السعة التي عاشها الناس، وانتشار المنتديات الأدبية والمقاهي ومسارح الدمى المتحركة - قره‌گوز - وما تتناوله من أشعار، كانت غالباً ما تعالج مواضيع مقتبسة عن الأدبين العربي والفارسي[٤]، مع الأخذ بعين الاعتبار إلى أن تأثير الشعر الفارسي كان عظيماً وذلك لحركة الترجمة التي نشطت في القرن السادس عشر الميلادي بالذات، وما نقلته من عيون الأدب الفارسي، حتى غدا الشاعر العثماني يقلد فطاحل الشعر الفارسي ويتلقب بألقابهم أيضاً[٥].

ويعتبر «فضولي بغدادي» - أعظم شعراء التركية في القرن السادس عشر - خير من تمثلت في أشعاره تفاعلات اللغات الثلاث (العربية والفارسية والتركية) وآدابها، وذلك تحت تأثير المنشأ الذي كان ينتمي إليه، والبيئة التي كان يحيا بها، فقد ولد هذا الشاعر الفذ في بغداد، من عائلة آذرية شيعية، وغالب الظن أنه لم يغادر العراق أبداً، لأنه كان مكلفاً بحراسة ضريح الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - في النجف، فبادىء ذي بدء كان من رعايا الشاه إسماعيل الأول، ثم دان بالولاء لسلطان القسطنطينية سليمان القانوني، بعيد فتحه للعراق سنة ١٥٣٤ م[٦]. ففي ظل هذه التبدلات السياسية والظروف التي كان يحياها، نظم في بداية حياته الشعر في اللغة التركية الآذرية - نسبة إلى أذربيجان - ثم باللغة العربية، ومع التبدل السياسي الأخير، بدأ ينظم باللغة التركية العثمانية، وما هي إلا برهة من الزمن، حتى غدا أعظم شعراء الدولة العثمانية بعدما نظم أجمل ما تغنى به العثمانيون قبل ظهوره وبعده[٧].

(١) أندري كلو: المرجع السابق، ص ٣٣٥.
(٢) كوبريلي، مادة ترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥ ص ١٣٤.
(٣) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ٢ ص ٤٤٣.
(٤) أندري كلو: المرجع السابق، ج ٢ ص ٣٣٥.
(٥) كوبريلي، مادة ترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥ ص ١٣٢.
(٦) سعيد نفيسي: المرجع السابق، ج ١ ص ٤٣٧.
(٧) جواد هيئت: المرجع السابق، ص ١٣٣. Stanley: Op, Cit, P. 313.

ويرجع الفضل إلى ذيوع صيته لقصيدته «ليلى والمجنون» التي ترجمها عن الفارسية بأسلوب بديع، أشعر العثمانيين بجمال لغتهم ورقتها وتمثلها للآداب العالمية آنذاك[١].

ويلي «فضولي بغدادي» في الشهرة، الشاعر «باقي» الذي يعتبر شعره بحق، نموذج الشعر الغنائي العثماني في القرن السادس عشر الميلادي، هذا الشاعر الذي تأثر بـ «مير علي شير الإيراني» ليقف بجانب من اقتفوا آثار نوابغ الشعر الفارسي، إذ علاوة على ما نظمه من شعر ديني، وعدد من القصائد في اللغتين العربية والفارسية، فإن أهم ما تركه تلك القصائد المتمثلة في غزلياته التركية، التي تميزت برقة الأسلوب وجمال الصورة[٢].

وممن اقتفى هذا الأسلوب في القرن السادس عشر الميلادي، الشاعر «لامعي» حتى أنه لقب بجامي الروم نسبة للشاعر الإيراني «جامي»[٣].

هذا ولم يكن الشعر العثماني في القرن السابع عشر الميلادي، يختلف كثيراً عن الشعر في القرن الذي سبقه، فقد مضى الشعراء إلى معالجة موضوعات شتى بأساليب جديدة حيناً وتقليدية حيناً آخر، لكن دون أن ينعدم تأثر الشعراء العثمانيين بالشعر الفارسي، حيث أنه في هذا القرن كثرت الملاحم على غرار «شاهنامه الفردوسي»، فقدم الشاعر العثماني «ملهمي» ملحمته «شاهنشاه نامه» - كتاب ملك الملوك - لسيده مراد الرابع ١٦٢٣ - ١٦٤٠ م، والتي استفتحها باللغة التركية العثمانية. ثم ما لبث أن انعطف مكملاً إياها باللغة الفارسية[٤]، ليمثل بعمله خروجاً عن المألوف بعد أن جدد «باقي» شاعر القصر العثماني، اتجاهات الشعر العثماني الكلاسيكي الذي استمر منهجه طويلاً، لكن مع اعتراف معظم من أخذ بمنهجه لم يرق إلى مستواه، بقي عدد من الشعراء أسرى لأشكال الشعر الفارسي، إذ أن الشاعر «عطائي» أظهر أسره من خلال ديوانه «ساقي نامه» - كتاب الخمار - حيث وحّد بين المضامين الخالدة للشعر الفارسي، المتمثلة بالمعشوق والطبيعة الآسرة والخمر في آن معاً[٥].

ومن جانب آخر، فقد كان من نتائج الأزمة والصراع بين الدولتين العثمانية والصفوية، أن ظهر فن أدبي خاص حافل بالنقد والهجاء، وقد تمثل هذا الاتجاه بمجموعة من الشعراء كان على رأسهم «روحي بغدادي» و «ويسي» و «نعيمي». ويعتبر الأخير من أشد النقاد في الآداب العثمانية، وقد دفع حياته ثمناً لمواقفه التي عبر عنها في كتابه «سهام القضاء»[٦].

(١) أندري كلو: المرجع السابق، ص ٣٢٥ - ٣٢٦.
(٢) هامر: المرجع السابق، ج ٢ ص ١٣٢٧. Stanley: Op, Cit, P. 314.
(٣) كوبريلي، مادة ترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥ ص ١٣٢.
(٤) كوبريلي، مادة ترك: دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥ ص ١٤٣.
(٥) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ٢ ص ٤٤٦.
(٦) كلوس كريزر وآخرون: المرجع السابق، ج ٢ ص ٢٠.

أما في نهايات القرن السابع عشر الميلادي، وبدايات القرن الثامن عشر فقد ظهر «بهي» الذي يعتبر ذروة أخرى من ذرى الأدب العثماني، وذلك في ديوانه «خيرية» الذي ألفه في مدينة حلب، وضمنه نصائح شعرية تعتبر أكثر الأعمال إمتاعاً، لتميزها بحيوية فائقة، وعناصر ساحرة، ذات نبرة ناقدة، لا شك أنها كانت تعكس واقع الحال للدولة آنذاك[١].

ومن جانب آخر، كان لبعض العلماء والأدباء العثمانيين، دور فعال في إغناء الفكر العثماني، مما نقلوه عن اللغة الفارسية بالتحديد، علاوة على ما ألفوه بلغتهم الأم العثمانية.

ومن هؤلاء العلماء والأدباء على سبيل المثال لا الحصر:

ـ مصلح الدين مصطفى بن شعبان سروري: الذي نقل إلى التركية ديوان «مثنوي معنوي» لجلال الدين الرومي، كما تولى تربية «مصطفى بن السلطان سليم الثاني»[٢].

ـ صفي الدين بن مصطفى الرومي: الذي نقل عن الفارسية عدة ملاحم، ونظم باللغتين الفارسية والتركية[٣].

ـ حسين بن حسن بن عمر الحلبي: الذي كان يتقن الفارسية والتركية، ونقل إلى العربية قسماً من منطق الطير لفريد الدين العطار[٤].

ـ حسين بن بنلي الآهي: مدرس مدرسة بورصة، وناظم «شيرين وبرويز» تقليداً لـ «كيخسرو وشيرين» الفارسية[٥].

ـ وآذر جلبي: الذي نظم «نقش خيال» نقلاً عن مخزن الأسرار «لنظامي گنجوي»[٦].

من هذا المنطلق يمكن القول أن الثقافة العثمانية بشكل عام، استندت أساساً على الثقافة الفارسية، وما قدمته من طروحات أخلاقية كانت قد تبلورت عبر العصور حيث أن تأثير آدابها على الآداب العثمانية تعدى قضية الشكل إلى المضمون، وجعل الأديب التركي يقف مبهوراً أمامها، حتى أنه اتخذ من الشخصيات الإيرانية مثالاً يحتذى، لما اتصف به الأديب الإيراني من ذوق عال وطباع رقيقة، فقد انعكس هذا بادىء ذي بدء على الأديب

(١) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ٢ ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.
(٢) سعيد نفيسي: المرجع السابق، ج ١ ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣.
(٣) سعيد نفيسي: المرجع السابق، ج ١ ص ٣٢٤.
(٤) عبدالله ناصري طاهري: بعلبك شهر أفتاب وحلب شهر ستاركان، تهران، ١٣٦٦ هـ ش، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.
(٥) فتح الله مجتبائي، مادة حسن بن بنلي الآهي: دائرة المعارف الإسلامية الكبرى: تهران، ١٩٩١، ج ١ ص ٧١٦.
(٦) فتح الله مجتبائي، مادة آذر جلبي: المرجع ذاته، ج ١ ص ١٧٨.

التركي، الذي عكسه على مجتمعه بطبيعة الحال.

وإذا ما وضعنا جانباً كل الغزليات الفارسية التي ترجمت إلى اللغة التركية، وأخذنا فقط ما ترجمه العثمانيون من كتب الحكمة كمثنوي معنوي لجلال الدين الرومي، ومنطق الطير لفريد الدين العطار وغيرهما، للمسنا بشكل لا يخامره الشك، الانعكاسات الإيجابية التي عملت على تهذيب المجتمع العثماني وخصوصاً التركي منه.

وفي ختام هذه الفقرة يجدر التنويه، إلى أنه على الرغم مما كان للغة الفارسية من أثر فعال على نهضة الأدب العثماني، وما عكسته من آثار حميدة على المجتمع فقد أراد طلاب الحرب العثمانيين، أن يحدّوا من انتشار اللغة الفارسية بين عموم الناس، وذلك لتوسيع شقة الخلاف بين الدولتين حيث أخذ أتباع الطريقة البكتاشية ـ أكثر الطرق انتشاراً بين صفوف الجنود العثمانيين ـ على عاتقهم أمر محاربتها، فعملوا بكل ما بوسعهم عمله من الأعمال للتقليل من شأنها، وعدم مضي الناس إلى تعلمها، بعد أن نشروا بين العامة عبارة مفادها «من يتعلم الفارسية فقد أضاع نصف دينه». ثم ما لبث الفقهاء في القرن السابع عشر الميلادي، أن نشروا بين الناس أيضاً عبارة أخرى هي «إن أجمل اللغات، هي لغة أهل الجنة، ولغة أهل الجنة هي العربية، وعلى الناس تجنب الرطانة والفارسية، لأنها لغة أهل النار»[١].

لكن هذه الدعوات سرعان ما ذهبت أدراج الرياح وبقي الناس يجلون اللغة الفارسية وآدابها، فعبر من خلالها الكثير الكثير من المفردات إلى اللغة التركية، حتى حوت المعاجم العثمانية المتأخرة الكثير منها، وتأصل باللغة التركية، وغدا من جملة مفرداتها[٢].

جـ ـ أثر اللغة التركية على اللغة الفارسية والصفويين:

في هذا الصدد يمكن القول، أن تأثير اللغة التركية على اللغة الفارسية قد بدأ فعلاً في الفترة التي تلت حكم الدولة التيمورية لإيران، وذلك في عهدي الدولتين القره قويونلية والآق قويونلية التركمانيتين، ثم أنه في عهد الدولة الصفوية التي أعلن عن قيامها الشاه إسماعيل الأول ١٥٠١ ـ ١٥٢٤ م، الذي يرجع بأصوله إلى سكان أذربيجان التركية، بدعم من القبائل التركمانية، الآخذة بالتصوف الصفوي، والمسماة اصطلاحاً بقبائل القزلباش، أن تهيأت الأرضية الخصبة لتأصيل المفردات التركية في اللغة الفارسية وعلى الخصوص، بعد

(١) فيروز منصور: رازهاي در دل تاريخ «شاه إسماعيل شاعر نبوده وديواني هم نداشته است». تهران، ل.ت، ص ٢٣ ـ ٢٤.
(٢) انظر على سبيل المثال: محمد علي الأنسي في معجمه الدراري اللامعات، خصوصاً الصفحات ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٩٤، ٥٠٤. إذ يحتوي صفحات كاملة مفرداتها فارسية.

أن أخذت اللغة التركية في هذه الآونة بالذات، تسير جنباً إلى جنب، مع اللغة الفارسية، في أرجاء إيران كافة وذلك لانتشار القزلباش في كل بقاعها، كهيئة حاكمة وجنود فانتشرت لانتشارهم المفردات التركية التي تتعلق بالنظم البلاطية والإدارية والعسكرية، بالإضافة إلى المفردات ذات العلاقة بالحياة اليومية[١]. ولما كانت بعض من هذه المفردات قد وردت في الفصل السابق، فلا ضرر من ذكر بعض المفردات التركية ذات العلاقة بالحياة اليومية، على سبيل المثال لا الحصر كـ (باشماقجي: حذّاء، ييلاق: مشتى، قشلاق: مصيف، كمك: مساعدة، قمجه: سوط، قيجي: مقص، خانم: سيدة، آغا: سيد، آزوغه: أطعمة)[٢].

ولما كان الشاه إسماعيل الأول بالذات، يعيش في المناطق التي تعد أصلاً من سكنى الأتراك، فقد كان يتكلم اللغة الآذرية، كغيره من سكان آذربيجان ـ إذ يوجد حتى الآن في العديد من مناطق آذربيجان من لا يجيد التكلم باللغة الفارسية ـ وينظم بها أيضاً، وكان يتخلص بلفظ «خطائي»[٣].

وعلى الرغم من أن العديد من المؤرخين، قد أثبتوا أو أوردوا ما يدل على شاعرية هذا العاهل، إلا أن الباحث الإيراني «فيروز منصور» نفى هذه الخاصية عن الشاه إسماعيل، معتمداً على قراءته المتأنية للديوان المنسوب إليه، حيث وجد فيه دلائل مثيرة مشبعة بعقائد البكتاشية، بالإضافة إلى أن معظم أشعاره، كانت من وجهة النظر اللغوية، مسبوكة بلغة عثمانية. وقد خلص الباحث بالنتيجة إلى أن «سام ميرزا» ـ ابن الشاه إسماعيل ـ لم يذكر في كتابه «تحفة سامي» ما يدل على شاعرية والده، كما لم يذكر أن له ديوان شعر[٤].

لكن الثابت لدى المؤرخين أن الشاهات كانوا يتكلمون اللغة التركية على الغالب، مع إتقانهم للغة الفارسية، وذلك إلى نهاية عهد الدولة الصفوية، إذ ينقل عن الشاه حسين ١٦٩٤ ـ ١٧٢٢ م أنه كان يفضل التكلم باللغة التركية، وأنه إذا ما عرضت عليه قضية ما، كان يردد على الفور التركيب التركي «يخشي دور» ـ أي جيد جداً[٥] ـ.

ومهما كان من أمر الشاهات، فقد أدت الهيمنة التركمانية المتمثلة بالقزلباش، على ربوع إيران إلى انتشار اللغة التركية، حيثما وجدوا[٦]، لا بل تعدى الأمر مسألة لغة الخطاب اليومية، إلى ظهور شعراء لم ينظموا سوى باللغة التركية أمثال «محمد بگ أماني» ـ حاكم

---

(١) برويز ناتل خانلري: تاريخ زبان فارسي، تهران، ١٣٥٢ هـ ش، ج ٢ ص ١٢٢.
(٢) محمد تقي بهار: سبك شناسي، تهران، ١٣٣٩ هـ ش، ج ٣ ص ٢٤٣.
(٣) سعيد نفيسي: المرجع السابق، ج ١ ص ٤٨٤. باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٣١٣.
(٤) فيروز منصور: المرجع السابق، ص ٤٢، ٩٤، ٩٥.
(٥) باستاني باريزي: المرجع السابق، ص ٣٣١.
(٦) كلوس كريزر وآخرون: المرجع السابق، ص ٥٦٩.

يزد[١] ـ و «درويش بكتاشي» ـ من القزلباش الشاملوئيين ـ وقد اتصفت أشعاره بالرقة والبساطة، و «قول حكمت» و «بير سلطان ابدال» و «شاهو بردي جمدان» المتخلص بلفظ «غيوري» الذي كان من الأمراء الأتراك في البلاط الصفوي زمن الشاه طهماسب[٢].

أما الشعر الفارسي في ظل الدولة الصفوية، فقد تدنت مرتبته كثيراً على خلاف الشعر التركي ـ العثماني، في ظل الدولة العثمانية، وذلك لعدم اهتمام الشاهات والحكام الاهتمام اللازم به، فكان بالنتيجة أن رحل معظم شعراء الفارسية إلى البلاط العثماني من جهة، وإلى بلاط الدولة المغولية في الهند من جهة أخرى[٣].

ولما كان سير الشعر الفارسي سيراً عادياً لم يقدم شيئاً جديداً من حيث الشكل والمضمون، في ظل الدولة العثمانية، فقد شهد في ظل الدولة المغولية في الهند تطوراً ملحوظاً وبيناً، وعلى الخصوص في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، حيث ازدادت فيه دقة الخيال، وسعى الشعراء من خلاله إلى إيجاد معان جديدة، صارت سبباً لظهور نوع جديد من الشعر الفارسي أطلق عليه اسم «سبك هندي» ـ أي الأسلوب الهندي ـ.

وقد تميز هذا الأسلوب بتبيانه الأفكار الدقيقة، وإيراده المعاني الصعبة البعيدة عن الذهن، بلغة بسيطة، وبطريقة لم تعهد من قبل. والذي جعل الشعر الفارسي يحقق هذه القفزة، اهتمام أباطرة الهند به أكثر من اهتمامهم بأشعار اللغات السائدة في الهند آنذاك[٤].

وفي الوقت الذي كانت فيه منزلة الشعر الفارسي ترقى في الهند، كانت ترقى منزلة النثر الفارسي في ظل الدولة الصفوية وذلك لاهتمام الشاهات المبالغ به على الصعيدين الديني والتاريخي، فعلت منزلة النثر علواً بارزاً، في حين هبطت منزلة النثر التركي في ظل الدولة العثمانية ولم تكن بحال من الأحوال بمنزلة النثر الصفوي، وذلك لاعتماد النثر العثماني ـ التركي على الإفراط في استخدام المفردات العربية والفارسية، بهدف العناية بالسجع في الدرجة الأولى، والمحسنات البلاغية والبديعية في الدرجة الثانية[٥].

ومما يجدر ذكره في هذا السياق، أنه علاوة على ترقي الشعر الفارسي في ظل الأباطرة المغول في الهند، فقد أولوا اهتمامهم أيضاً، بالنثر الفارسي، وقد تجلى ذلك حين طلب أباطرة الهند، من أرباب الفصاحة الفرس، ترجمة كتاب «مهابهارتا» ـ كتاب الهندوس

---

(١) سعيد نفيسي: المرجع السابق، ج ١ ص ٤٩٧.
(٢) جواد هيئت: المرجع السابق، ص ١٣٤.
(٣) محمد صدر هاشمي: المرجع السابق، ص ٣٥.
(٤) محمد محمدي: الأدب الفارسي في أهم أدواره وأشهر أعلامه، بيروت ١٩٦٧، ص ١٩٧.
(٥) جواد هيئت: المرجع السابق، ص ١٣٧.

الديني ـ المشتمل على مئة ألف بيت من الشعر إلى اللغة الفارسية، وترجمة كتاب «رامايانا» ـ وهو على شاكلة المهابهارتا ـ وكذلك معظم الكتب التي تعتبر من أمهات الكتب السنسكريتية فكان أن ترجمت هذه الكتب ترجمات على غاية من الفصاحة والوضوح، أفاد منها الإيرانيون على مدى الأيام والسنين[١].

ثانياً ـ في التفاعل الفكري:

لم يكن مدى التفاعل الحضاري قد وقف عند الحد الذي ذكر سالفاً، بل تعداه إلى أبعد من ذلك بكثير، وذلك لظهور جملة من عظماء العلماء في القرنين السادس عشر الميلادي والسابع عشر، أغنوا الفكر الإسلامي عموماً، وكان لهم الدور البارز في زيادة حجم هذا التفاعل، وأقول عظماء العلماء، لأن عدداً لا بأس به منهم، عدّ من أساطين الفكر والمعرفة، ليس في العالم الإسلامي فحسب، بل في العالم أجمع لما قدموه من دراسات فلسفية في أصل الوجود وماهية النفس، وما إلى ذلك من المسائل، حيث اعتبروا آخر الفلاسفة المسلمين ممن اقتفى آثار الفلاسفة السابقين وزاد عليها[٢].

أ ـ أشهر مشاهير الفكر في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين:

يعتبر الفيلسوف محمد بن أسعد (ت ٩١٨ هـ/ ١٥١٢ م)، الشهير بالعلامة الدواني، هو أول ما نعنيه من عظماء العلماء. فقد ولد هذا الفيلسوف بكازرون، وتولى قضاء شيراز، واشتغل بالمعقول والمنقول، حتى امتلك من الحكمة ما جعله ينعت بلقب «شيخ المشرق» على غرار لقب «شيخ الإشراق» السهروردي. وقد وضع الكثير من الرسائل والكتب المتعلقة بالفلسفة أهمها: «إثبات الواجب» وهو عند العثمانيين على منزلة عظيمة لذيوع صيته بين علمائهم[٣].

ويليه في المرتبة «غياث الدين منصور» (ت ٩٤٨ هـ/ ١٥٤١ م)، الشهير بغياث الحكماء الذي اشتغل بالحكمة والفلسفة، وكانت له عدة مناظرات مع العلامة الدواني[٤] ـ سالف الذكر ـ كما ألف العديد من الكتب منها:

١ ـ الإشارات والتلويحات، في الحكمة الإلهية والطبيعية.

٢ ـ التجريد، في الحكمة.

٣ ـ اللوامع والمعارج، في علم الهيئة.

---

(١) محمد تقي بهار: المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٢) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٧٤.

(٣) ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: ١٩٧٩، ج ٨ ص ١٦٠.

(٤) إسكندر بگ تركمان: المصدر السابق، ج ١ ص ١٤٤.

ومن جانب آخر، كان قد تسلم منصب شيخ الإسلام، في عهد الشاه طهماسب الأول ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م، ثم ما لبث أن طلب الاستعفاء من منصبه، ورحل إلى شيراز، حيث أمضى حياته فيها مكرساً نفسه في التدريس بالمدرسة المنصورية ـ أشهر مدارس شيراز في ذلك الوقت[١] ـ.

ثم تلى هذا الجيل من الفلاسفة، جيل آخر كان أكثر أثراً، وأبعد شأناً من الجيل الذي سبقه، وقد تمثل هذا الجيل بالفيلسوف الفذ «صدر الدين الشيرازي» (ت ١٠٥٠ هـ/ ١٦٤٠ م) الشهير بملا صدرا، أو بصدر المتألهين، وقد اعتبر أحد أبرز فلاسفة المسلمين على وجه العموم وأعظم فيلسوف مسلم ظهر في القرن الحادي عشر الهجري، على وجه الخصوص[٢]، وهو صاحب نظرية «الحركة الجوهرية» النظرية الفلسفية التي أثبت من خلالها مسألة المعاد الجسماني، كما وضح أقوال الفلاسفة المشائين وزاد عليها، وقد نافت مؤلفاته على الأربعين، في مختلف علوم المعقول والمنقول منها:

١ ـ اتحاد العاقل والمعقول.

٢ ـ المبدأ والمعاد.

٣ ـ شواهد الربوبية.

٤ ـ الأسفار الأربعة.

وقد عاش معظم حياته في شيراز، ثم رحل عنها في أواخر حياته إلى البصرة، ومات فيها[٣].

ويلي الملا صدرا في المرتبة «محمد باقر الأسترابادي» (ت ١٠٤٠ هـ/ ١٦٣١ م) الشهير بمير داماد، الذي سطع نجمه إلى حد اعتبر فيه أحد أبرز الحكماء المسلمين. ألّف قرابة خمسين كتاباً باللغتين الفارسية والعربية منها:

١ ـ أنموذج العلوم.

٢ ـ خلسة الملكوت.

٣ ـ تشريق الحق.

بالإضافة إلى أنه كان شاعراً ممتازاً، نظم باللغتين العربية والفارسية، وقد جمع ديوانه «مشرق الأنوار» متخلصاً في معظم قصائده بلفظ «اشراق»[٤].

---

(١) قيس آل قيس: الإيرانيون والأدب العربي، تهران، ١٩٨٦، ج ٣ ص ٣٣٦. خير الدين الزركلي: الأعلام، بيروت، ل.ت، ج ٨، ص ٢٤٤.

(٢) مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي، ص ٧٢.

(٣) أبو القاسم طاهري: المرجع السابق، ص ٢٣٧. Savory: Op, Cit, PP. 217-218.

(٤) قيس آل قيس: المرجع السابق، ص ٤٢٩ ـ ٤٣٥.

وكذلك يعتبر «عبدالله اللاهيجي» (ت ١٠٧٢ هـ/ ١٦٦٢ م) الشهير بالفياض، من مشاهير المشتغلين بعلم الكلام والمنطق، وقد كان من أبرز تلامذة الملا الصدرا. ألّف العديد من الكتب منها:

١ ـ شوارق الإلهام.

٢ ـ حدوث العالم[1].

وفي الختام يمثل «محمد مرتضى الكاشاني» (ت ١٠٩١ هـ/ ١٦٨٠ م) آخر هؤلاء المشاهير. كان من تلامذة الملا صدرا، ومن أقرب المقربين إليه، حتى أنه تزوج من ابنته.

اشتغل بالفلسفة والحكمة، وكانت له أشعار لطيفة، تخلص فيها بلفظ «فيض». ألّف العديد من الكتب أشهرها:

١ ـ أنوار الحكمة.

٢ ـ أصول المعارف[2].

لم تكن هذه الومضات، التي ألقت بعض الضوء على أشهر مشاهير الفكر في الفترة المعنية بالدرس، مجرد عرض لأسماء ومؤلفات، بل وضعت أصلاً لتبيان حجم الترقي الفكري للمسلمين الذي شهده هذا العصر بالذات. إذ اعتبر هؤلاء العلماء آخر الفلاسفة المسلمين ممن اقتفى آثار الفلسفة الإسلامية الكلاسيكية، التي بنى صرحها الشامخ العديد من فلاسفة المسلمين، أمثال الفيلسوف ابن سينا ٩٨٠ ـ ١٠٣٧ م، وابن رشد ١١٢٦ ـ ١١٩٨ م، والسهروردي ١١٥٤ ـ ١١٩١ م، وابن عربي ١١٦٥ ـ ١٢٤٠ م، ولما كانت إسهامات الدواني والملا صدرا وغيرهما. . . على قدر كبير من الأهمية فلا شك أنها انعكست إيجاباً على عقلية المجتمع الإيراني وتصرفاته، ثم عبرت الحدود، لتلقي بظلالها على العلماء والمثقفين العثمانيين، الذين كانوا يعبون من الثقافة الإيرانية بنهم شديد، لسعة النوافذ على حدود الدولتين، التي تسمح بمرور شتى أنواع العلوم والمعارف، لا بل تعدى المجال لسعتها، أن سمحت بمرور حشد كبير من العلماء والمتنورين من هذه الدولة إلى تلك، وإلا كيف يفسر رحيل الملا صدرا إلى البصرة في أواخر حياته، وهو أعلم علماء عصره؟ بديهي أن الأمر جدّ بسيط.

وقد ذكرت كتب التاريخ والتراجم، الكثير ممن كان يحيا في إيران ورحل إلى بلدان

(١) مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر صفوي، ص ٢٢٥.
Savory: Op, Cit, PP. 135-136.

(٢) مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي، ص ٧٤. أبو القاسم طاهري: المرجع السابق، ص ٢٣٧.

السلطنة، أو ممن كان يحيا في بلدان السلطنة ورحل إلى إيران، وفي الفقرة التالية، والتي تليها الدليل الكافي لما نرمي إليه.

ب ـ علماء إيرانيون في الدولة العثمانية:

كان من نتائج تنقل العلماء والأدباء من جانب إلى آخر، أن استمر التفاعل الفكري قائماً بين الطرفين دونما انقطاع، طيلة قرنين وأربعة عقود من الزمان، وفي هذه العجالة بعض ممن رحل من إيران وعاش في بلاد السلطنة، وحاز على مكانة مرموقة فيها، لعلو همته في العلوم أو الآداب، أمثال «قوام الدين الشيرازي» (ت ٩٢٢ هـ/ ١٥١٦ م)، الذي تسلم قضاء بغداد ثم تركها ورحل إلى ماردين، ومن ماردين رحل إلى بورصة، حيث عين مدرساً على مدرستها. ولم تقتصر أعماله على القضاء والتدريس، بل ألف العديد من الكتب منها «شرح نهج البلاغة» للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه[1].

ومن أعلام الإيرانيين الذين لعبوا دوراً خطيراً في بلاد السلطنة «ظهير الدين الأردبيلي» الذي قدم إلى مصر مع السلطان سليم الأول، وفيها أغرى «أحمد باشا» ـ والي مصر ـ على الثورة ضد العثمانيين ـ في عهد السلطان سليمان ـ، بعد أن استماله إلى الطريقة الصفوية، وجعله من أتباع الشاه إسماعيل الأول، لكنه حين افتضح أمره، صدرت الأوامر بقتله مع الباشا المذكور[2]. أما الجانب الإيجابي من حياته، هو أنه ترجم كتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان إلى اللغة الفارسية[3].

وإذا كان ظهير الدين الأردبيلي نموذجاً سيئاً للإيرانيين في منظور الدولة العثمانية، فقد مثل غيره نموذجاً حسناً، تقرب من البلاط العثماني ونال حظوة عند السلاطين، جعلته من أبرز مستشاريهم أمثال «أبي الفضل المنشيء» الذي ألف كتابين وأهداهما للسلطان سليمان القانوني هما:

١ ـ دستور السلطة.

٢ ـ دستور الوزارة[4].

و «علي أكبر خطائي» المؤرخ الإيراني، الذي سافر إلى الصين، وفيها وضع كتاباً عن أوضاع الصين بعنوان «خطائي نامه» قدمه للسلطان سليمان القانوني أيضاً، آملاً منه فتح بلاد

(١) نجم الدين الغزي: «الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة» بيروت، ل.ت، ج ٣ ص ٣٥٠، ٣٦١.

(٢) البكري الصديقي: المصدر السابق، ص ١٣٩. عبد الكريم رافق: المشرق العربي في العهد العثماني، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٣) نجم الدين الغزي: المصدر السابق، ج ١ ص ٢١٦.

(٤) سعيد نفيسي: المرجع السابق، ج ١ ص ٣٩٨.

الصين ونشر الإسلام فيها[١].

ومن تسلم مناصب بارزة من الإيرانيين على سبيل المثال لا الحصر «ابن الشيخ الشبستري» الذي رحل من أذربيجان إلى استانبول، وفيها عين مدرساً على إحدى مدارسها، ثم ما لبث أن تسلم من شيخ الإسلام، قضاء حلب ثم قضاء دمشق، ثم قضاء استانبول بالذات[٢].

جـ ـ علماء عامليون في إيران:

إن أبرز أدوار التفاعل الفكري التي تعود إلى هذا العصر، الدور المهم والمؤثر للعلماء العامليين ـ نسبة إلى جبل عامل في لبنان ـ على الدولة الصفوية، إذ أنه مع قيام الدولة الصفوية في إيران، وجد الشاه إسماعيل الأول، أن الحاجة تدعو للاهتمام بالفقهاء ورجال الدين الشيعة، وذلك لإرساء بعد دولته الإيديولوجي الذي كان قد أقره أبوه وجده من قبل.

ولما كان التشيع محدوداً في إيران، وكانت معظم كتب الفقه الإمامي باللغة العربية، طلب الشاه بادىء ذي بدء من القاضي «نصر الله زيتوني» ـ أحد قضاة الدولة الصفوية ـ أن يترجم إلى اللغة الفارسية كتاب «قواعد الإسلام» الذي وضعه العلامة «جمال الدين المطهر الحلي» وذلك تمهيداً لنشر مبادىء الفقه الإمامي، بين عامة الناس[٣].

ومن بعد ذلك أخذ الشاه يتصل بعلماء جبل عامل، ويحثهم على القدوم إلى إيران[٤]، فقدم إليه الشيخ «نور الدين علي بن عبد العال العاملي الكركي» (ت ٩٤٠ هـ/ ١٥٣٤ م)، وأقام بين ظهرانيه فترة وجيزة ما لبث بعدها أن عاد إلى بلاده، لكن الشاه أخذ يرسل له في كل عام سبعين ألف دينار، تشجيعاً له للقدوم ثانية إلى إيران، والإقامة فيها[٥]، فكان لإلحاح الشاه على هذه الصورة أن قدم الشيخ إلى إيران في عهد الشاه طهماسب الأول، وأخذ يعمل على إشاعة الفقه الإمامي بين العامة والخاصة، حتى حظي لعلو همته في هذا المجال بلقب «مروج الشريعة» وبمنصب شيخ الإسلام في البلاط الصفوي[٦].

(١) سعيد نفيسي: المرجع السابق، ج ١ ص ٣٨٨.
(٢) سعيد نفيسي: المرجع السابق، ج ١ ص ٣٩٠.
(٣) أبو القاسم طاهري: المرجع السابق، ص ١٧٨.
(٤) Bousani: Op, Cit, PP. 135 - 136.
(٥) الحر العاملي محمد بن الحسن: أمل الآمل في ذكر علماء جبل عامل، تحقيق أحمد الحسيني، بغداد، ١٣٨٥ هـ، ص ١٢١ ـ ١٢٢. محمد علي مدرس: ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب، تبريز، ١٣٤٦، هـ ش، ج ٥ ص ٢٤٧.
(٦) إبراهيم علي درويش: جبل عامل ١٢١٦ ـ ١٦٩٧ م، رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، الفرع الأول، ١٩٩٨، ص ١٦٠. مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر صفوي، ص ٢٢٣.

وبعد أن توفي الشيخ نور الدين، أخذ الشاه طهماسب يعمل على تشجيع حسين بن عبد الصمد الجبعي العاملي الحارثي (ت ٩٨٤ هـ/ ١٥٧٦ م)، ويحثه على المجيء إلى إيران بشتى أنواع الهدايا، إلى أن لبى الشيخ دعوة الشاه، وبعد أن أقام فترة في قزوين ـ العاصمة آنذاك ـ رحل إلى مشهد، متسلماً مشيخة الإسلام فيها، ثم أنه غادرها إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، ومن الحجاز رحل إلى البحرين حيث قبض فيها[١].

أما فخر جبل عامل في كافة الأزمنة والعصور، كان ابن الشيخ حسين المذكور سالفاً، العالم الفذ «محمد بن الحسين بن عبد الصمد الجبعي الحارثي» (ت ١٠٢١ هـ/ ١٦١٢ م)، الشهير بالشيخ البهائي. وقد ولد هذا العالم في مدينة بعلبك، ثم رحل إلى إيران مع والده، وفيها درس الآداب العربية والفارسية، وعلم الكلام والفقه، والعلوم الرياضية والطبية، ونبغ فيها على وجه العموم[٢].

كان لنبوغه هذا وعلو منزلته، أن تسلم مشيخة الإسلام في عهد أعظم شاهات إيران «الشاه عباس الأول». ومن جانب آخر، كان له باع طويل في العلوم الرياضية والهندسية، وذلك لتركه آثاراً لا تنسى في أنحاء إيران كافة. فهو الذي وضع تصميمات فناء الروضة الرضوية المقدسة في مشهد ـ مشهد الإمام الرضا عليه السلام ـ كما وضع تصميمات الجسر العظيم على نهر «زاينده رود» في أصفهان، وتصميمات المئذنة المعروفة بـ «منار جنبان» في أصفهان أيضاً، في حين تكمن أعجب مخترعاته في حمّام «گلخن» المعروف بحمّام الشيخ بهائي، هذا الحمام الذي يعتمد على تسخين مجمل مائه على لهب شمعةواحدة[٣]. وعلاوة على ذلك، وضع عشرات الكتب باللغتين العربية والفارسية في معظم العلوم والآداب، منها:

ـ تضاريس الأرض، في الجغرافية.
ـ تشريح الأفلاك، في علم الفلك.
ـ الاثني عشريات الخمس في الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج، في الفقه.
ـ نان وحلوا ـ أي خبز وحلاوة ـ [كتاب شعري تربوي].
ـ پند أهل دانش وهوش بزبان گربه وموش ـ أي نصيحة أهل العلم والفهم بلسان القط والفأر[٤] ـ [كتاب شعري تربوي].

(١) مريم مير أحمدي: دين ودولت در عصر صفوي، ص ٧٠. خير الدين الزركلي: المرجع السابق، ج ٢ ص ٢٦٠.
(٢) قيس آل قيس: المرجع السابق، ص ٤٠٣.
(٣) مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر صفوي، ص ٢٢٣.
(٤) حول ترجمة الشيخ بهائي: انظر المحبي: المصدر السابق، ج ٣ ص ٤٤٠ ـ ٤٥٤. الحر العاملي: =

وقد برع أيضاً بالشعر، ونظم باللغتين العربية والفارسية، وقد كان له ملمعات[1] رائعة منها:

عشاق جمالك قد غرقوا — في بحر صفاتك احترقوا
حظى زصداقت ايشان ده — توفيق رفاقت ايشان ده[2]

أي: امنحني حظاً من صداقتهم، وتوفيقاً لصحبتهم.

وقد أطنبت كتب التاريخ والأدب في ذكر مآثره وآثاره، حتى عُدّ من مفاخر إيران في عصورها قاطبة.

هذا ولم يقتصر دور العامليين على الذين دخلوا المعترك السياسي والإداري في الدولة الصفوية، بل كان هناك العديد منهم ممن ترك آثاراً على جانب من الأهمية، منهم على سبيل المثال لا الحصر: «محمد بن حسن الشامي» الذي رحل إلى مشهد، وأقام فيها، وكان أبرز ما تركه من آثار، ترجمته لكتاب «الحيوان» للدميري[3] وكذلك «سيد علي أحبش» الذي ترك أيضاً جبل عامل، ورحل إلى أصفهان، وكان لإقامته الطويلة فيها أن أخذ ينظم الشعر باللغة الفارسية، على البحور العربية، ومن أشعاره:

ألا يا أيها الساقي أدر كاسا وناولها — خمار الباده الدوشينه كشت أهل محفلها[4]

أي: أيها الساقي قتلت من في الحانة ليلة الأمس.

في ختام هذا الفصل، لا بد من عرض إشكالية التفاعل اللغوي والفكري بين الجانبين على صيغة تساؤل، يبحث في ماهية هذا التفاعل.

فهل كان هنالك خطأ في الطرح الإيديولوجي، الذي قدمه كل من الفريقين فنجح من الناحية السياسية والعسكرية، وفشل في النواحي الأخرى؟.

أم أن روح الإسلام والتداخل الجغرافي والديموغرافي واللغوي لدى الجانبين، أدى إلى هذا التفاعل؟.

لا شك أن الإجابة تكمن في التساؤل الثاني، إذ هو الأقرب إلى الصحة لأن الطرح الإيديولوجي الذي قُدم آنذاك، أضعف من أن يقف بوجه حتمية هذا التفاعل.

= المصدر السابق، ج ١ ص ١٥٥ ـ ١٥٧.

(١) الملمعات: أسلوب من أساليب الشعر الفارسي، يورد الشاعر فيها بيتاً من الشعر الفارسي وآخر من الشعر العربي، أو شطراً من هذا وشطراً من ذلك.

(٢) محمد صدر هاشمي: المرجع السابق، ص ٦٦.

(٣) سعيد نفيسي: المرجع السابق، ج ١ ص ٤٠٢.

(٤) أحمد ديوان بيگي شيرازي: حديقة الشعراء، تهران، ل.ش، ص ١٧٣.

الفصل الرابع

في الفنون والصناعات الفنية

المدخل:

تبين في الفصل السابق مدى التفاعل الحضاري بين العثمانيين والصفويين في اللغة والفكر، وما عكسه من إيجابيات على مجتمعي الدولتين، تمثلت في تهذيب الأخلاق العامة وتربية الإحساس الذوقي بالكلمة الرقيقة والصورة الساحرة، مما أدى إلى ترقي الناس عموماً، والابتعاد شيئاً فشيئاً عن الطباع الجافة التي تميز المجتمعات القبلية، وعلى الخصوص أن الدولتين تعودان في نشأتهما إلى تلك المجتمعات. لكن التفاعل الحضاري وما يحتوي عليه من جمل التأثير والتأثر، لم يقتصر على دور اللغة والفكر فحسب، بل كان للفن عموماً دور بارز، قد يكون أكثر عمقاً، وأكبر دلالة، في الترقي الإنساني، وهذا ما تفاعل به الطرفان مع بعضهما بعضاً، وتنافسا على تطويره وتحسينه، حتى غدت له شخصية أو سمة أكثر بروزاً من ذي قبل، ميّزته عن الفنون الأوروبية التي بلغت في ذلك الوقت مبلغاً عظيماً من الرقي والتطور.

ولما كان هذا التفاعل، قد أكسب الفنون الإسلامية هذه السمة، فمن الأهمية بمكان الوقوف أمام هذه الفنون وقفة قصيرة، لاستلهام مزاياها وما أسفر عنه بين فناني الدولتين في ترسيخ هذه المزايا.

أولاً ـ في فن التصوير = (الرسم) والمنمنمات = (المينياتور):

للرسوم الإسلامية طابع خاص، ميزها عن غيرها من الرسوم التي وجدت في العالم قديمه وحديثه. وهذه الميزة، تنبثق من تعاليم الدين الإسلامي وروحه وجوهره، حتى أن بعض مؤرخي الفن الإسلامي، يرجعون عدم مهارة الرسامين المسلمين للأشكال الآدمية إلى التحريم الديني الذي طال هذا الفن، لكن الحقيقة تؤكد أن الأحاديث الدينية، لا تحرم تصوير الكائن البشري، بل تحجر على الرسم المشابه للكائن الحي فقط. وعليه، إذا ما حذف الفنان خاصية التشابه ومثل برسومه مفهوم الإنسان فقط في أشكال تختلف كل

الاختلاف، فإنه بذلك لا يقع في مغبة التحريم، كما أنه لا يضطر إلى مخالفة الشريعة إذا ما أمسك عن رسم الظلال ـ البعد الثالث ـ كي لا يقع في مغبة التجسيم المنهي عنه.

كل هذا ألجأ الفنان المسلم إلى رسم منمنمات = (مصغرات)، عديمة الأنوار والظلال عن قصد منه، لا عن سطحية، وذلك هرباً من مشكلة التجسيم[1].

ولما كان رسم المناظر الآدمية أو الحيوانية، يوقع الفنان في مشاكل تحريمية، فإنه لجأ كتعويض عن ذلك إلى:

١ ـ **الزخارف الهندسية**: وذلك عبر خطوط متداخلة ومتناظرة، استطاع من خلالها الفنان، أن ينم عن فكر، كاد أن يكون غير متناه في عملية التجريد الذهني.

٢ ـ **الزخارف والرسوم النباتية**: وذلك عبر تقليد للأشكال النباتية من غصون وأزهار وأوراق، قريبة الشبه من أصولها الطبيعية، أو بعيدة الشبه عنها.

٣ ـ **الزخاف الكتابية**: وذلك بابتكار أنماط من الخطوط، تجعل من الكتابة فناً تشكيلياً، أكثر منه مجرد كتابة[2].

بعد هذه المقدمة، التي كان لا بد منها للدخول إلى فن التصوير عند العثمانيين والصفويين، يقتضي منا الواجب الاعتراف، بأن التصوير العثماني، تأثر تأثراً بالغاً بالتصوير الإيراني، وذلك لظهور الروح الإيرانية على الصور والرسوم العثمانية منذ الربع الأول من القرن السادس عشر الميلادي. وإن كان لا بد من التساؤل عن السبب في هذا المجال، فإنه يعود إلى الصفويين بالذات، لأنهم ورثوا مع قيام دولتهم اثنتين من أهم مدارس الرسم العامرة آنذاك في إيران، وهاتان المدرستان هما مدرستا «هراة»، و«شيراز»، اللتان كانتا تحت رعاية الدولة التيمورية[3]، حيث يعتبر «الغ بك ابن شاه رخ التيموري» ١٣٩٤ ـ ١٤٤٩ م، أكثر من رعى الفنون الجميلة في إيران منذ عهدها الساساني[4]، وقد بلغت هذه الفنون في عصره مبلغاً عظيماً وضعته في أعلى قمم المجد في تاريخ الفن، ثم مثل عهد «حسين بايقرا» ١٤٦٨ ـ ١٥٠٦ م ـ آخر الحكام التيموريين ـ قمة تطور الفنون الجميلة لهذه الدولة، وذلك حين ترسخت معالم مدرسة هراة في فن التصوير، وعلى الخصوص بعد أن ظهر فيها أحد أعظم فناني الشرق في مطلع العصر الحديث «بهزاد» ١٤٥٠ ـ ١٥٣٦ م المصور المبدع، الذي أكسب التقاليد القديمة لمدرسة هراة، حياة وروحاً جديدة، وظل

---

(١) عنايات المهدي: روائع الفن في الزخرفة الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٥ ـ ٢٦.
(٢) محمد عبد العزيز مرزوق: الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر الإسلامي، القاهرة ١٩٧٤ م، ص ١٩٧.
(٣) زكي محمد حسن: الفنون الإيرانية في العصر الإسلامي، القاهرة، ١٩٤٠ م، ص ٩٢ ـ ٩٣.
(٤) أرمينوس فامبري: المرجع السابق، ص ٢٤١.

تحت رعاية بايقرا العاهل التيموري، إلى أن سقطت هراة بيد الشاه إسماعيل الأول ١٥١٠ م، فكان أول ما فعله الشاه، أن نقل بهزاد مع غيره من المصورين إلى تبريز[1]، وبذلك انتقلت مدرسة هراة في الفن إلى تبريز واعتبر بهزاد مؤسس مدرسة التصوير الصفوية ليس في تبريز فحسب، بل في قزوين أيضاً، وفي ظل رعاية الشاه إسماعيل الأول ومن ثم خلفه الشاه طهماسب الأول، لهذه المدرسة، ظهر جيل من الفنانين الإيرانيين قلدوا طريقة بهزاد التي تميز بها في رسم الأشجار والأشخاص[2].

وترجع أهمية بهزاد في تاريخ التصوير الإيراني، إلى أنه خرج من التصوير التقليدي المألوف، في تصوير الجانب الارستقراطي للملوك والحكام، إلى تصوير مظاهر الحياة عند العامة، وخاصة حين تناول تصوير الدراويش، إذ كان التصوف شائعاً في إيران ـ كما ذكر في الباب الأول ـ. ومن أهم ما أضافه إلى مدرسة هراة، النظر إلى اللوحة على أنها ساحة كاملة، حشد فيها عدداً كبيراً من الأشخاص والعناصر لإظهار الفعاليات الحياتية للناس[3].

ويتجلى عمله هذا في مخطوطة «الخماسية» لنظامي، حيث يصور لنا المشهد خبر «مجنون ليلى في مكة» والأشخاص الذين معه، هم الذين يشكلون هيكل اللوحة، والهيكل فيها عبارة عن لولب يميل إلى الشكل البيضاوي لبيان العمق[4].

هذه اللوحة المثال، هي واحدة من ثلاثمئة وثماني وخمسين لوحة، تعتبر في جملتها، من أكثر آثار فن الرسم الإيراني العائد إلى تلك الفترة تكاملاً من حيث الدقة والجمال، ولما كان بهزاد بالأصل ينتمي إلى مدرسة هراة، فقد أتى إنتاجه والإنتاج الأول لمدرسته التي أسسها في تبريز، استمراراً لما كان سائداً من قبل مع شيء بسيط من التغيير في درجات الألوان بأسلوب أصبحت فيه هادئة إلى حد ما[5].

وقد كان لمكوث بهزاد في مدرسة تبريز قرابة ربع قرن من الزمان، أن تتلمذ على يديه عدد كبير من المصورين ساروا على منهجه خطوة خطوة، وشاركوه في بعض أعماله، وقد اشتهر منهم «سلطان محمد» و«شيخ زاده» و«مظفر علي» و«مير سيد علي» و«محمدي» و«محمود المذهب» و«سيد مير نقاش» و«شاه محمد» و«دوست محمد» و«آقا ميرك»[6].

---

(١) مريم مير أحمدي: تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر صفوي، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.
(٢) نعمت إسماعيل علام: فنون الشرق الأوسط في العصور الإسلامية، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢١٥.
(٣) صلاح أحمد البهنسي: مناظر الطرب في التصوير الإيراني في العصرين التيموري والصفوي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٥٣.
(٤) ألكسندر بابا دوبولو: جمالية الرسم الإسلامي، تونس، ١٩٧٩، ص ٥٨.
(٥) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢١٥.
(٦) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٢٣٧.

أما مدرسة شيراز، فقد كانت على غرار مدرسة هراة، وتشبهها إلى حد كبير وذلك للصلة الوثيقة التي كانت تربط فناني المدرستين، لكن المميز فيها أن الشاه إسماعيل الأول، حين ضم شيراز إلى جملة ممتلكاته ـ أبقى المراكز الفنية في شيراز تمارس أنشطتها كما كانت عليه، دعماً لمدرسة تبريز الجديدة، لتجسد فلسفة نظامه الجديد في تلك المناطق[١].

ولقد أتى عهد الشاه طهماسب الأول، ليمثل استمراراً أكثر تقدماً للفنون الجميلة، لفرط عناية هذا الشاه بها، حيث أنه لم يقف عند هذا الحد، بل عمل جاهداً على تعلم الخط والرسم، حتى غدا خطاطاً ماهراً، ومصوراً بارعاً، إذ تنسب له العديد من الرسومات على جانب من الاتقان تمكن بعدها من وضع رسوم لبعض الأبسطة بنفسه، بعد أن تتلمذ على يد «بهزاد» و «شاه محمد»[٢].

وقد تجلى تأثير مدرسة هراة على أسلوب مدرسة تبريز في هذا العهد بالمخطوطات التي صورت الشاه بتبريز، وهي التي نسخت في هراة ثم نقلت إلى تبريز قبل إتمام تصويرها، وفيها أكملها مصورو مكتبة الشاه. ومن النماذج الجميلة التي رسمت في هذه الآونة مخطوطة لخماسية نظامي، المحفوظة حالياً في متحف المتروبوليتان بنيويورك، التي خطها «شاه محمد نور» واشترك في صورها الخمسة عشر بعض مصوري مكتبة الشاه حيث تعتبر صورها آية في الجمال[٣].

ومن بين اللوحات المحفوظة، لوحة رائعة رسمها «محمود المذهب» تقدم مشهداً اجتماعياً لطيفاً، تبدو فيها الوجوه واقعية لكنها غامضة في الوقت ذاته، ضمن تركيب ازدواجي يزيد من جماليتها[٤].

وفي أواخر عهد الشاه طهماسب، نحا التصوير الصفوي منحى آخر، لسببين:

الأول: قلة عناية الشاه بالرسم والفنون عموماً لميله إلى التدين.

الثاني: نقل العاصمة من تبريز إلى قزوين، الأمر الذي أدى إلى فتور مدرسة تبريز على حساب مدرسة أخرى نشأت في قزوين[٥].

وقد نتج عن هذا التحول، رحيل جملة من المصورين إلى الدولة العثمانية، لعبوا

(١) مجهول: المنمنمات عالم من الألوان وبراعة في التركيب، مجلة الراصد، بيروت، العدد/١٦/ شباط، ١٩٩٢، ص ١٣٧.
(٢) D.N.Wilber: Iran Past and Present, Princeton, 1963, P. 67.
(٣) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢١٥.
(٤) ألكسندر بابا دوبولو: المرجع السابق، ص ٥٩.
(٥) مجهول: المنمنمات عالم من الألوان وبراعة في التركيب، ص ٧٩.

دوراً مهماً في تطور مدارس التصوير في السلطنة. عدا عن ذلك فقد انعكس هذا الأمر سلباً على التصوير الصفوي في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، قدم من خلاله المصورون لوحات أقل عناية عما كان يصور من قبل في تبريز[١].

وفي عهد الشاه عباس الأول، انتقل فن التصوير الصفوي، نقلة جديدة حتى أن مؤرخي الفن يطلقون على المدرسة التي رعاها هذا الشاه في عاصمته الجديدة أصفهان ـ اسم المدرسة الصفوية الثانية ـ حيث تظهر المخطوطات التي صورت في بداية القرن السابع عشر الميلادي، دقة وبراعة دون أن تخفي تأثرها بالمدرسة القديمة إلى جانب الأسلوب الجديد[٢]، حيث تمثل صور مخطوطة «شاهنامه» المحفوظة بمكتبة شستربتي في المملكة البريطانية حلقة اتصال بين المدرستين، وقد اشترك في رسمها الفنان «زين العابدين» مع الفنان «رضا عباسي» رائد المنحى الجديد لهذه المدرسة، وهي في مجملها من أبدع الآثار الفنية العائدة لهذا العصر[٣].

كما يوجد في متحف المتروبوليتان مخطوطة أخرى للشاهنامة تحمل توقيع «رضا عباسي» المصور المبدع، حيث يمتاز أسلوبه بدقة الملاحظة، لكثير من شؤون الحياة وتمتاز بقلة عدد الأشخاص في اللوحة، حتى أنه في بعض الصور يكتفي برسم شخص أو شخصين، يعتمرون عمائم كبيرة مكللة بالريش والأزهار، ومجمل أعمال هذا المصور المعروفة، والتي تحمل إمضاءه، محفوظة في متاحف بوسطن واللوفر والمكتبة الأهلية بباريس[٤].

وقد أسفر ظهور المصور رضا عباسي عن نتيجتين:

الأولى: تأثر كل الفنانين الإيرانيين الذين أتوا من بعده بأسلوبه وطريقته وذلك طيلة القرن السابع عشر الميلادي[٥].

الثانية: انتقل قسم من مصوري هذا العهد إلى الرسومات الجدارية، بعد أن تخلوا تماماً عن رسم المنمنمات، إثر رواج الرسوم الجدارية الإيرانية في بقاع مختلفة خارج إيران[٦].

ثم ما لبث فن التصوير الصفوي أن أخذ يخبو، وذلك منذ عهد الشاه عباس الثاني

(١) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢١٩.
(٢) م.س ديماند: الفنون الإسلامية، ترجمة أحمد محمد عيسى، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٦٦.
(٣) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٢٢.
(٤) م.س ديماند: المرجع السابق، ص ٦٦.
(٥) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٢٣.
(٦) زكي محمد حسن: التصوير في الإسلام عند الفرس، بيروت، ١٩٨١، ص ٥٧.

١٦٤٢ ـ ١٦٦٦ م، الذي كان معجباً بالفن الغربي، فأرسل إلى روما من يدرس الفن هناك، لتتأثر المدرسة الصفوية بالأساليب الغربية تأثراً ملحوظاً. وإبان المحن التي منيت بها هذه الدولة، في الربع الأول من القرن الثامن عشر، تدهور هذا الفن تدهوراً كبيراً سواء في المنمنمات أو في الرسومات الجدارية إلى أن اضمحل ولم يبق منه سوى الذكريات(١).

أما فن الرسم والتصوير عند العثمانيين، فمما لا شك فيه، أن الفنانين العثمانيين تأثروا بفن أسلافهم الأوغوز، الذي استمر إلى عهد السلاجقة. وعلى غرار الفنان السلجوقي، استمر الفنان العثماني(٢) إلى أن اتسعت رقعة الدولة العثمانية، واشتملت على عاصمة البيزنطيين، فدخل الفن العثماني مرحلة جديدة، وعلى الخصوص حين استقدم السلطان محمد الثاني ١٤٥١ ـ ١٥٨١ م الفنان الإيطالي «جنتيلي بلليني» إلى استانبول، وكلفه برسم صورة له وهي الصورة المحفوظة حالياً في المتحف الوطني بلندن(٣).

وفي الربع الأول من القرن السادس عشر، بدأت تظهر على فن التصوير العثماني التأثيرات الإيرانية، وذلك منذ أن اعتمدت مدرسة التصوير العثماني على المصورين الإيرانيين، الذين اصطحبهم السلطان سليم الأول من تبريز إثر معركة چالديران ١٥١٤ م(٤). ولم يقتصر الأمر على هؤلاء، بل قدم إلى البلاط العثماني كل من «شاه قولي» أحد أكبر الفنانين المبدعين الإيرانيين، واحتل مكان الصدارة في بلاط السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م، وكذلك «ولي جان تبريزي» الذي حظي بالمكانة ذاتها في بلاط السلطان مراد الثالث ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥ م(٥)، فظهرت الشخصية الإيرانية كسمة جديدة، أضيفت إلى سمات الفن العثماني المشبع بالروح الأوغوزية والسلجوقية. أما النماذج التي تمثل تأثر التصوير العثماني بالتصوير الإيراني كثيرة، منها ما رافق مخطوطة «خسرو وشيرين» وما رافق مخطوطة «سليم نامه»، هذه المخطوطة، التي زينت بأربع وعشرين منمنمة، صورت السلطان سليم في معظم فتوحاته، وأظهرت تفصيلات مهمة عن ألبسة الجند وحركاتهم(٦).

وفي عهد السلطان سليمان القانوني الطويل نسبياً، قطع فن التصوير العثماني شوطاً كبيراً في التقدم والرقي، وعلى الخصوص على يد الفنان «مطرقي نصوح» أشهر المصورين

(١) م.س ديماند: المرجع السابق، ص ٦٧. نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٢٣.
(٢) محمد عبد العزيز مرزوق: المرجع السابق، ص ١٩٥.
(٣) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٢٥.
(٤) عبد الحسين نوائي وآخرون: تاريخ روابط فرهنگي إيران، ص ٩٦.
(٥) م.س ديماند: المرجع السابق، ص ٦٧.
(٦) محمد عبد العزيز مرزوق: المرجع السابق، ص ١٩٨.

العثمانيين على الإطلاق، فدفع بالرسم العثماني إلى الأمام ليتسنم منذ ذلك الحين، مكانته المرموقة في عالم الفن وذلك عبر مجموعة من الأعمال أهمها الصور المرافقة لمخطوطات «منازل السفر إلى العراقين» و «سليمان نامه» و «تاريخ السلطان بايزيد الثاني»(١)، حيث يبدو على كل ما صوره هذا الفنان، تأثره الواضح بالتصوير الصفوي، لكنه من جانب آخر، كان حريصاً على إظهار الخصائص الشخصية للفن العثماني في كافة أعماله(٢).

وقد استمر فن التصوير العثماني على الخط الذي رسمه «مطرقي نصوح» إلى نهاية القرن السادس عشر، لما قدمه السلطان مراد الثالث من دعم ورعاية لهذا الفن وأهله، فظهر رعيل آخر من المصورين، وشى بالمنمنمات الرائعة مخطوطات عديدة أهمها «هنر نامه» ـ كتاب الفن ـ و «خبر نامه» ـ كتاب الأخبار ـ للمؤرخ الرسمي «لقمان»، وكذلك مخطوطة «سر نامه» ـ كتاب الأفراح ـ وقد صور كتاب الأفراح مباهج الاحتفالات العظيمة التي رافقت حفل ختان «محمد بن السلطان مراد الثالث» حيث عمد مصورها «عثمان» ـ أحد أكبر الرسامين العثمانيين في ذلك العصر ـ إلى إظهار التفاصيل الصغيرة لموضوعاته، فكان علاوة على ما تضمنته لوحاته من قيمة فنية، أن قدمت معلومات وفيرة عن الألعاب والمباريات والمواكب السلطانية، وضيوف السلطنة الأجانب، والشعب وهو شاهد عبر منظومة متكاملة، تظهر الحياة في مدينة استانبول بأكملها(٣)، وفي هذه المنظومة الرائعة، التي تشتمل على أربعمئة وسبع وثلاثين منمنمة، يظهر فيها الأسلوب العثماني بشكل واضح(٤).

ومن النماذج التي تظهر هذا الأسلوب مخطوطة «سليمان نامه» المحفوظة في شستربتي، والتي يعود تاريخها إلى سنة ١٥٧٩ م، كما يوجد في المكتبة الوطنية بباريس، مرقعة فيها صورة للسلطان سليمان القانوني، ممتطياً صهوة جواده، تعتبر مثالاً رائعاً وفذاً للتصوير العثماني المستقل(٥).

ثم ما لبث التصوير العثماني، أن شهد محاولات متنوعة للتجديد على يد المصور «حسن باشا» الذي عاش إلى الربع الأول من القرن السابع عشر الميلادي، وذلك حين أضفى المزيد من التنوع على منمنماته التي رافقت مخطوطة «شاهنامه». ثم أتى المصور «لوني» الذي شهد أواخر هذا القرن، ليمثل آخر المصورين المبدعين، فقدم نموذجاً آخر

(١) أندري كلو: المرجع السابق، ص ٣١٨.
(٢) محمد عبد العزيز مرزوق: المرجع السابق، ص ٢٠٢.
(٣) أندري كلو: المرجع السابق، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.
(٤) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٣٧.
(٥) م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٦٨.

لمخطوطة «سرنامه» في مئة وسبع وثلاثين منمنمة، صورت الأعياد في تكوينات أكثر انسيابية، وألوان أكثر عذوبة، وبموته قبل نهاية الربع الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، أخذت تتراجع مدارس المنمنمات في الدولة العثمانية، أسوة بمدارس التصوير الصفوي[1].

ثانياً ـ في فن الخط:

رأينا في الفقرة السابقة، أن المخطوطات الإسلامية، نالت من الحظوة مبلغاً جعل فن المنمنمات كله منصباً فيها ولأجلها، حيث أتت كافة المنمنمات لتوضيح محتوى الكتاب بكثير من الحساسية والشفافية والدقة. ولما كانت كل هذه العمليات، تتم لأجل تجميل قسم من صفحات الكتاب، فلا شك أن الحرف وهو الوسيلة الأكثر تعبيراً لما يتضمنه، حظي باهتمام الفنانين أنفسهم، إذ لا توجد مخطوطة مزينة بالمنمنمات، إلا والخط الذي كتبت فيه يعكس جانباً جمالياً يتناسق والجهد المبذول لتجميله.

ومهما كان حجم الخطوة التي نالها الكتاب من أساطين الفن التصويري، فقد نال خطه الحظ الأوفر وذلك لعناية المسلمين منذ بداية تاريخهم بفن الخط. إذ أنه بعد جهود جبارة لتطوير الخط العربي، استقر في خاتمة المطاف على أسلوبين رئيسيين:

الأول: أسلوب جاف، حروفه مستقيمة وزواياه حادة، يعرف بالخط الكوفي.

الثاني: أسلوب لين، حروفه مقوسة، تتميز بانحناءات رشيقة، يعرف بالخط النسخي[2].

وقد كانت أساليب الكتابة ترتقي باستمرار، عبر التاريخ الإسلامي، وفي كل مكان يعيش فيه المسلمون، إلى أن بلغت في القرن الخامس عشر الميلادي أوج عظمتها، لينتقل الخط في هذا القرن، إلى مرتبة الفن الرفيع، ومما لا شك فيه أن مدرسة الخط التركية العثمانية، أخذت عن المصريين قلم الثلث المعروف زمن السلاطين المماليك وأضافت عليه حتى بلغ الذروة في الجمال، كما أخذت عن السلاجقة الخط النسخي وطورته وولدت فيما بعد الخط الهمايوني وهو الصورة الجديدة للخط الديواني الذي عرف من قبل[3].

وقد برع في هذا الفن سبعة خطاطين اعتبروا أساتذة الخط العثماني في القرن السادس عشر الميلادي هم: «حمد الله البخاري» و«عبدالله الأماسي» و«جلال الدين الأماسي» و«إبراهيم بروسوي شربتجي» و«مصطفى بن حمد الله البخاري» و«أحمد قره حصاري» و«محي الدين بن جلال الدين الأماسي»[4].

---

(١) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٢) نجدة خماش: دراسات في الآثار الإسلامية، دمشق، ١٩٨١، ص ١٩٩، ٢٠١.

(٣) محمد شكر الحيدري: الخط العربي، بغداد، ١٩٧٤، ص ٦٩.

(٤) معمر والكر: فن الخط بين الماضي والحاضر، أنقرة، ١٩٨٧، ص ٣٥٧. حبيب الله فضائلي: أطلس خط، أصفهان، ١٣٩١ هـ، ص ٣٣٦.

ولم تقتصر جهود الخطاطين الترك على تجويد الخطوط المعروفة كالخط النسخي والخط الريحاني والخط المحقق وخط الثلث، بل مزجوا بين خطي الثلث والنسخي واستنبطوا خط الرقعة، الذي سرعان ما انتشر في كافة أنحاء بلدان السلطنة، والسبب في ذلك هو أن خطي الثلث والنسخي كانا من أحب الخطوط عند الخطاطين العثمانيين[1].

ثم ما لبث الخطاط العثماني أن استعار من جاره الصفوي خط النستعليق، وبرع فيه أيضاً، حتى غدا له فيه مذهب، أطلق عليه «خط التعليق العثماني»[2]. وكان لشدة ولع العثمانيين بالخط وفنونه، أن جنح خطاطوه إلى تقديم لوحات تشكيلية من الحروف، ثم أتى ابتكارهم الفذ للخط الغباري، ليمثل قمة الإبداع الخطي الذي مكّن فنانيه من كتابة نصوص طويلة على رقع صغيرة، إلى الحد الذي جعل أحدهم يكتب القرآن بأسره على بيضة واحدة[3].

وقد كان آخر الخطاطين الممتازين في أواخر القرن السابع عشر الميلادي والثلث الأول من القرن الثامن عشر الأستاذ الخطاط «عثمان» (ت ١٦٩٨ م)، وكذلك «إسماعيل زُهاري» (ت ١٧٣٢ م) و«عزت علي باشا» (ت ١٧٣٥ م)، الذي اشتهر بخط النستعليق الفارسي، وألف كتاباً في الخط تحت عنوان «دستور العمل خطاطان ـ أساليب الخطاطين ـ». وممن اشتهر من السلاطين في اتقان الخط السلطان مراد الثاني ١٤٤٦ ـ ١٤٥١ م، والسلطان مراد الثالث ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥ م، والسلطان أحمد الثالث ١٧٠٣ ـ ١٧٣٠ م، والأخير كان من أكثر السلاطين تشجيعاً لأهل الخط وفنونه[4].

وعلى الطرف المقابل، ورثت مدرسة الخط الصفوية الكثير من مزاياها من مدرسة الخط التيمورية، التي كانت قد تطورت على يد الخطاط «مير علي التيموري»، إذ يرجع إليه الفضل في ابتكار «خط النستعليق» الذي يجمع بين صفتي الخط النسخي وخط التعليق، ثم تبعه «سلطان علي المشهدي» خطاط بلاط السلطان بايقرا ١٤٦٨ ـ ١٥٠٦ م، الذي تميز كثيراً في هذه الفترة حتى أنه وضع رسالة في فن تحسين الخطوط[5]. وحين آل حكم إيران للدولة الصفوية، استمر الخط على تقدمه وارتقائه، وذلك لرعاية معظم الشاهات لفن الخط وخطاطيه، حتى أن عدداً كبيراً من أبناء الشاهات كانوا من الخطاطين المهرة، وأشهر من

---

(١) محمود شكر الحيدري: المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٢) محمد عبد العزيز مرزوق: المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٣) حبيب الله فضائلي: المرجع السابق، ص ٢٧٩. محمد عبد العزيز مرزوق: المرجع السابق، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٤) حبيب الله فضائلي: المرجع السابق، ص ٣٣٧ ـ ٣٤٠.

(٥) صلاح أحمد البهنسي: المرجع السابق، ص ٥٢.

تعلم الخط وأتقنه منهم الشاه طهماسب الأول ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م[1].

ومما أضافته المدرسة الصفوية في هذا العهد، خط الشكسته ـ أي المكسور ـ ويطلق عليه أيضاً «شكسته نستعليق» ـ أي النسخي المعلق المكسور ـ ولهذا الخط قواعد خاصة، جمعت بين قواعد الخط النسخي والنستعليق، ويمتاز بخفة ولطف وهو أطوع في يد الكاتب لرشاقته[2].

ولما كان الخط يواكب مسيرة مجمل الفنون (منمنمات، زخارف نسيجية، زخارف عمرانية) انصب جهد الخطاطين على خط النستعليق، لنسخ الكتب، وعلى خط الثلث وفروعه، لتزيين وتجميل العمائر الدينية والملكية[3].

أما أشهر الخطاطين الإيرانيين الذين عاشوا في هذا العهد: «محمد مؤمن كرماني» وتحتفظ كل من مكتبة «طوب قابوسراي» و«جامعة استانبول» بأشهر كتاباته، و«نصير المنشيء» وتحتفظ مكتبة لينينغراد العامة بقطعة نفيسة من كتاباته[4]، و«قاسم تبريزي» الذي أمضى أواخر عمره في استانبول، وكان له الفضل بنقل أساليب الإيرانيين في الخط، إلى الخطاطين العثمانيين[5].

وأخيراً، اهتم العثمانيون والصفويون معاً، بالطغراء ـ التوقيع السلطاني ـ وقدمت منه نماذج رائعة تكاد تكون أجمل ما خلفته دواوين الدولتين حيث كان المعني برسمه في الدولة العثمانية أكبر موظفي الديوان الهمايوني، الذي كان يطلق عليه اسم «نيشانجي باشي»[6]. أما في الدولة الصفوية، فقد كان المعني برسمه للشاهات هو «منشيء الممالك»[7].

ثالثاً ـ في فن التجليد والتذهيب:

يعتبر فن التجليد من فنون الكتاب المتممة لعملي الخطاط والرسّام، حيث تقع على عاتق المجلّد مسؤولية حفظ أوراق الكتاب من التلف، والعناية بمظهره الخارجي بأسلوب يلائم قيمة الكتاب ومحتوياته. وقد كانت جلود المخطوطات النفيسة تزخرف وتُذَهَّب، ولم تقتصر الزخارف عموماً على الغلاف الخارجي بل تعدته إلى باطن الغلاف. وظلت جلود الحيوانات لفترة طويلة تعتبر المادة المثالية لتجليد الكتب، في معظم أنحاء العالم

(١) حبيب الله فضائلي: المرجع السابق، ص ٣٤٦.
(٢) محمود شكر حيدري: المرجع السابق، ص ١٢٣.
(٣) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠.
(٤) حبيب الله فضائلي: المرجع السابق، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧.
(٥) زكي محمد حسن: الفنون الإيرانية في العصر الإسلامي، ص ٦٦.
(٦) حكمت قفلجملي: المرجع السابق، ص ٢٨٨. Stanley: Turkey, PP. 328 - 329.
(٧) ميرزا سميعا: المصدر السابق، ص ٢٤.

الإسلامي، كما استخدمت طرق مختلفة لزخرفتها، منها أنه يضغط على الجلد أو يختم بالذهب أو الفضة. وفي العصر التيموري تطور فن التجليد تطوراً ملحوظاً، في مدرسة هراة بالذات[1]، ثم أنه حين آل حكمها إلى الصفويين ١٥١٠ م، انتقلت جميع فنونها إلى تبريز بما فيها فن التجليد. ولم يكن الصفويون مجرد حملة لهذا الفن، بل جهدوا على تطويره إلى أن ابتكروا أساليب جديدة في الضغط والتذهيب، وشاع في مدارسهم أسلوب جديد زينت الجلود من خلاله بالرسوم المطلية باللاكية[2].

ولما كان هذا الفن على درجة عالية من الرقي في بداية القرن السادس عشر الميلادي، فقد انتقل إلى العثمانيين بعد أن تتلمذوا على أيدي الإيرانيين حيث كان في البدء يقوم على أكتاف الإيرانيين والمصريين معاً، ممن استقدمهم السلطان سليم الأول معه إلى استانبول[3]. ومنذ ذلك الحين أخذ العثمانيون يرتقون به إلى أن ابتكروا أساليب جديدة، جعلوا من خلالها جلود الكتب على ألوان متعددة، بعد أن بقيت لفترة طويلة تقتصر على اللون الأسود.

أما القفزة النوعية، التي حققها العثمانيون في هذا المضمار، ابتكارهم لطريقة جديدة استبدلوا فيها جلود الحيوانات بالحرير أو المخمل المطرز ونوعوا خيوط التطريز مستخدمين الألوان الزاهية لها، بالإضافة إلى خيوط مذهبة أو مفضضة، حيث أطلق على هذه الطريقة اسم «سردوز» ـ أي المخيط[4] ـ.

رابعاً ـ في فن صناعة المنسوجات:

لقد خطت الصناعات النسيجية في عهد السلاجقة خطوة كبيرة، حتى اعتبر مؤرخو الفن أن العصر السلجوقي من العصور الهامة في تطور وازدهار هذه الصناعة. وعلى الرغم من أن التأثير الساساني كان واضح المعالم في رسوم المنسوجات العائدة إلى أوائل العصر السلجوقي، إلا أنه تضاءل تدريجياً وحلّ محله أسلوب امتزجت فيه التعبيرات النباتية الإسلامية مع غيرها من الأشكال المأخوذة عن الأساليب الصينية المتميزة بدقتها البالغة في رسم النباتات والطيور والحيوانات[5].

(١) نجدة خماش: المرجع السابق، ص ٢٠٣.
(٢) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٢٤.
(٣) ابن أياس: المصدر السابق، ج ٥ ص ١٨٢، ٢٠٧. عبد الحسين نوائي وآخرون: المرجع السابق، ص ٩٦.
(٤) محمد عبد العزيز مرزوق: المرجع السابق، ص ٢١٥.
(٥) زكي محمد حسن: الفنون الإيرانية في العصر الإسلامي، ص ٢١٦ ـ ٢١٧. نجدة خماش: المرجع السابق، ص ٢٠٦.

ولما كان العثمانيون الأوائل، ورثة سلاجقة الروم، فقد عكفوا على نسج الأنواع التي تعود إلى نهاية القرن الخامس عشر المصنوعة من الوشي والمخمل[١].

ثم ما لبثت أن تطورت تطوراً ملحوظاً، وغدت بورصة ـ العاصمة قبل استانبول ـ هي المركز الرئيسي لهذه الصناعة، بالإضافة إلى مراكز أخرى، وقد أنتجت المصانع العثمانية منسوجات مشابهة للمنسوجات الإيرانية مثل الحرير المقصب = (الديباج) والمخمل المقصب، وكان إنتاجها ينافس من حيث الجودة في الأسواق الأوروبية ما صنع في البندقية واسبانيا[٢].

ولا يختلف النسيج التركي المخملي والموشى عن مثيله الإيراني سوى في اقتصار الزخرفة على الأشكال النباتية، لما عرف عن النساج العثماني تجنبه رسم الكائنات الحية المنهي عنها شرعاً، لكن دون أن يخفي تأثره بالأسلوب الإيطالي والإيراني في آن معاً. فقد استعار من النساج الإيراني التفريعات المزهرة والمراوح النخيلية، كما استعار من النساج الإيطالي ثمرة الرمان والتعبيرات الزخرفية الأخرى التي زخرت بها المنسوجات المخملية المصنوعة في البندقية، حتى ليخيل للمرء أن المنسوجات التي صنعت في بورصة، هي منسوجات إيطالية صنعت في البندقية، غير أنه يمكن التفريق بينهما بسبب وضوح أشكال العناصر الزخرفية العثمانية عن مثيلتها الإيطالية[٣].

ويعد ما أنتجته السلطنة في القرن السادس عشر الميلادي، من أحسن ما أخرجته مناسج الشرق من هذا النوع، فهي لا تقل قيمة عن الأقمشة الإيرانية الموشاة من حيث الجودة وجمال الزخرفة، إلا أن ألوانها أقل بهجة[٤] ولم يقتصر تأثر النساج العثماني على ما استعاره من الإيرانيين والإيطاليين، بل تعداه إلى أبعد من ذلك وذلك حين استعار أساليب النسج الدمشقي، وراح ينسج على غراره قماش «الدامسكو»، العريق في القدم ـ وهو نسيج حريري تكون زخارفه من لون القماش ومنسوجة فيه[٥] ـ.

ثم ما لبث هذا النساج أن ابتكر نوعاً جديداً من المنسوجات أطلق عليه اسم «آلاجا»[٦] واشتهر فيه، مع مضيه قدماً في تطوير المنسوجات الموشاة بخيط الذهب

---

(١) م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٢٦٨.
(٢) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٣٢. أرنست كونل: الفن الإسلامي، ترجمة: أحمد موسى ـ القاهرة، ١٩٦١، ص ٢٠٥.
(٣) م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٢٦٩.
(٤) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٣٣.
(٥) محمد عبد العزيز مرزوق: المرجع السابق، ص ١٠٦. سعاد ماهر محمد: النسيج الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٥.
(٦) آلاجا: كلمة تركية تعني المقلم والمنقط (شمس الدين سامي: المعجم التركي التراثي ص ٤٧).

والفضة. ولقد مثل عصر السلطان القانوني، قمة عصور النسيج المفنن، حيث يحتفظ قصر «طوب قابو سراي» بمجموعة من ألبسة السلاطين أجملها على الإطلاق، ألبسة السلطان سليمان القانوني، وهي عبارة عن كساء من الحرير، لون خلفيته سكري: مزركشة بأزهار التوليب والقرنفل الوردي والأصفر، تخرج من سيقان طويلة دكناء، وسروال موشّى بالحرير المذهب والمفضض[١]. وكذلك يحتفظ متحف المتروبوليتان بمجموعة من الأقمشة العثمانية العائدة إلى القرن السادس عشر الميلادي، مصنوعة من المخمل بأرضية حمراء تشغلها زخارف بخيوط من الذهب والفضة[٢].

وقد استمرت المناسج العثمانية في تقدمها وتطورها في القرنين السابع عشر الميلادي والثامن عشر، وتميزت زخارفها باستخدام الأشكال المزهرة والمشجرة، كما استخدمت في تطريز هذه الزخارف غرزة الرفي على النسيج الكتاني، والغرزة البارزة على الحرير[٣]. وكانت أجمل المنسوجات العثمانية، تلك التي نسجت بمحارف بورصة واستانبول وحلب ودمشق وبغداد[٤].

والجدير بالذكر في هذا السياق، أنه كان في الدولة العثمانية محارف سلطانية للنسيج في مدينة بورصة، أنشئت في عهد السلطان بايزيد الثاني ١٤٨١ ـ ١٥١٢ من أشهرها «خوزه خاني» و «برنج خاني» لا شك أنها لعبت دوراً هاماً في تقدم ورقي هذه الصناعة[٥].

أما في الدولة الصفوية، فقد بلغت الصناعات النسيجية قمة مجدها، واحتلت المرتبة الأولى بين الحرف والصناعات آنذاك، وأكثر ما برع به النسّاج الصفوي هو ما قدمه من منسوجات حريرية ـ لوفرة إنتاج الحرير الذي تميزت به إيران آنذاك ـ كالحرير السادة والحرير المذهب والمخمل الحريري.

وكانت المنسوجات الحريرية عموماً، مزينة بالرسوم الحيوانية والإنسانية والنباتية، وملونة بالألوان الفاقعة كالأحمر والأخضر والسماوي والبرتقالي والأسود والفضي[٦].

ولكثرة ما أنتج في هذا العصر من بدائع المنسوجات، لا يزال بعضها محفوظاً في أماكن متعددة في العالم، حيث يحتفظ متحف المتروبوليتان بمجموعة من القطع المخملية يعود تاريخها إلى سنة ١٦٨٣ م، أبرزها قطعة تصور الإسكندر يقتل تنيناً بصخرة، ملونة

---

(١) أندري كلو: المرجع السابق، ص ٣٢٢.
(٢) م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٢٦٩.
(٣) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٣٣.
(٤) أندري كلو: المرجع السابق، ص ٣٢٣.
(٥) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1986, Vol. III, P. 213.
(٦) مريم مير أحمدي: المرجع السابق، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

بالأحمر الخمري والأخضر الفاتح والأزرق الداكن والبني الفاتح والبني الداكن والأسود، على أرضية مذهبة تضم خيوطاً فضية رفيعة[1].

وقد أولى الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م اهتماماً بالغاً بالصناعات النسيجية، واستمرت مصانع النسيج في أيامه تنتج الغالي الثمين من الحرير الموشى والمخمل بكثير من المهارة والإتقان. كما أنشأ إلى جانب ما كان قائماً من مصانع ومناسج، ورشات عمل ملكية في أصفهان ومختلف مدن إيران، صنعت فيها أفخر أنواع الأقمشة، وكان يطلق على هذه الورشات اسم «البيوتات الخاصة الشريفة»، التي ناف عددها عن الثلاثين، وضمت خمسة آلاف بين حرفي وفنان[2].

هذا، ولم يقتصر إنتاج النساج الصفوي على المنسوجات الحريرية، بل تعداه إلى المنسوجات القطنية والصوفية، حيث طرّز المنسوجات القطنية تطريزاً كثيفاً، حتى أن هذه المنسوجات لتبدو للناظر، شبيهة إلى حد ما بزخارف السجاد، في حين تميزت الأنسجة الصوفية بوجود بروز وبري على سطحها، وذلك نتيجة لإضافة خيوط خاصة من خيوط اللحمة أو السدى، فتظهر بارتفاع معين على سطح هذا المنسوج[3].

وظهر في القرن السابع عشر الميلادي، وفي مدينة كاشان الإيرانية، منسوجات قطنية مطبوعة، أطلق عليها اسم «قلم كار ـ أي مقلم ـ على غرار الآلاجا العثماني. كما اشتهرت مدينة رشت بنوع آخر من المنسوجات لم يكن موجوداً في المدن الأخرى مطرزة بالإضافة، أو بعبارة أخرى مرقعة بطريقة فنية، أضفت على المنسوج جمالية من نوع خاص. وقد اشتهرت مدن عديدة بمحارفها المميزة، ولكن أبرزها كان في أصفهان وتبريز وكاشان وشيراز ومشهد[4].

خامساً ـ في السجاد وزخارفه:

تعتبر صناعة السجاد = (الطنافس) إحدى أرقى الفنون النسيجية، التي تعتمد على الحرير والوبر والصوف، لفرشه على الأرض أو على الأرائك أو لتعليقه على الجدران. وقد نشأت صناعته في آسية الوسطى ـ الموطن الأساسي للتركمان ـ الذين نقلوا صناعته إلى إيران والأناضول، وأقدم قطع عثر عليها منه، تلك التي كانت بمسجد علاء الدين بقونية، التي

(١) م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٢٦٥.
(٢) The Encyclopaedia of Islam, Leiden, 1995, Vol. VIII, P. 773.
(٣) أبو الحمد فرغلي: الفنون الزخرفية الإسلامية عند الصفويين بإيران، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٤١ ـ ١٤٢.
(٤) م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٢٦٨. أبو الحمد فرغلي: المرجع السابق، ص ١٤٥. سعاد ماهر محمد: المرجع السابق، ص ١١٤ ـ ١١٥.

يعود تاريخها إلى سنة ١٢١٩ م، وقد تميزت بزخارفها الهندسية البسيطة بحافات مكتوبة بالخط الكوفي السائد آنذاك[1].

وعليه، فإن التركمان هم الذين نقلوا هذه الصناعة إلى البلدان التي رحلوا إليها، فانتشرت في آسية الصغرى وإيران وبلاد الشام ومصر. ولما كان العثمانيون ورثة السلاجقة التركمان، فقد امتازت سجاجيدهم بزخارف الأرابيسك الجامدة الصفراء، موزعة في ترتيب هندسي على أرضية حمراء، أو تلك التي جاءت استمراراً للأسلوب السلجوقي، المميزة بزخارفها الهندسية على هيئة أشكال مثلثة أو مربعة، وبطغيان اللونين الأزرق والأحمر على سائر الألوان[2].

وعدا عن التأثيرات السلجوقية، التي كانت تسم السجاد العثماني بوضوح، فقد كانت تأثيرات المدرسة المملوكية ظاهرة على نوع آخر منه، إذ شهد العصر المماليكي تطوراً ملحوظاً في صناعته. وقد تميز بالرسومات الهندسية مع إظهار رسوم لمظلات وأوراق نباتية متعددة الألوان، ولم يقف هذا الفن عند هذا الحد، بل استمر النساجون السوريون والمصريون في القرن السادس عشر الميلادي، يعملون على تطوير صناعته، وابتكروا زخارف جميلة تميزت بالأشكال المربعة، التي تظهر السجادة وكأنها لوحة من الشطرنج، ومع أن صناعة السجاد في الأناضول واستانبول، كانت على درجة عالية من الإتقان، إلا أن السلاطين، كانوا يرفدون محارف حاضرتهم بحرفيين مصريين كالذي حصل في عهد السلطان مراد الثالث سنة ١٥٨١ م، حين أمر باستحضار مجموعة من معلمي السجاد من القاهرة إلى استانبول[3].

وفي نوع ثالث من السجاد العثماني ينسب إلى الأناضول، تظهر عليه زخارف هي عبارة عن جامة كبيرة بيضاوية الشكل، تتوسط السجادة وتتكرر أجزاء من هذه الجامة في أركانها مع وحدات من الأرابيسك، وهذا النوع شبيه بالطراز الذي عرف في هراة. ويلحق بهذا النوع نوع آخر، تتكون زخارفه من أشكال نجمية موزعة في صفوف على أرضية السجادة، عليها تفريعات نباتية وأزهار صغيرة على أرضية حمراء، قريبة الشبه بسجاد الدولة الصفوية[4].

أما في إيران، فقد تطورت صناعته تطوراً مذهلاً، وعلى الخصوص في العهد التيموري وفي هراة بالذات، التي أحلّت الزخارف النباتية محل الزخارف الهندسية، ليتأصل هذا الأسلوب في إيران فيما بعد، وليعتبر سمة تميز السجاد الإيراني عن غيره من سجاد

(١) صلاح أحمد البهنسي: المرجع السابق، ص ١٤٥ ـ ١٤٦. أبو الحمد فرغلي: المرجع السابق، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.
(٢) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٣٤.
(٣) كلوس كريزر وآخرون: المرجع السابق، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦.
(٤) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

المناطق المجاورة لها[١]. وقد بلغت صناعة السجاد في إيران أوج ازدهارها في ظل الدولة الصفوية، واشتهرت بصناعته العديد من المدن الإيرانية كهراة وتبريز ومشهد وأصفهان وشيراز وكاشان، إلا أن أشهرها تلك التي صنعت في تبريز إبان حكم الشاه إسماعيل الأول وطهماسب الأول المصنوعة في المحارف الملكية، كالسجادة المحفوظة في متحف ميلانو، التي يعود تاريخها إلى سنة ١٥٢٢ م، ويبلغ طولها اثنان وعشرون متراً وعرضها أحد عشر متراً، والسجادة المحفوظة في متحف فكتوريا وألبرت بلندن، بطول ستة وعشرين متراً وعرض ثلاثة عشر متراً، عليها كتابات عربية تعود بتاريخها إلى الثلث الأول من القرن السادس عشر الميلادي[٢].

وقد كان لكثرة الأنماط والموضوعات التي تناولتها رسوم السجاجيد وزخارفها، في العهد الصفوي، أن عمد مؤرخو الفن إلى تقسيمها تبعاً لذلك إلى أقسام عديدة منها:

ـ السجاجيد ذات الصرة: وهي التي يكون في وسطها صرة على شكل إناء أو زهرية، تتممها زخارف نباتية مع مراعاة شديدة لعملية التوازي والتناظر.

ـ السجاجيد ذات الزهور: زخارفها تكون عبارة عن مراوح نخيلية، وزهور مركبة، ووريقات مقوسة ومشرشرة.

ـ السجاجيد ذات الزهريات: عليها رسوم تشبه الزهريات، مرتبة في توازن وتقابل، ويعود تاريخها إلى عصر الشاه عباس الأول.

ـ السجاجيد ذات التوريق: زخارفها عبارة عن رسوم محورة للنباتات، بأسلوب سامراء الذي يعرف باسم «أرابيسك».

ـ السجاجيد ذات الرسوم الحيوانية: وتحتوي في وسطها على رسوم حيوانات خرافية أو محورة عن الطبيعة وقد تتخللها رسوم آدمية[٣].

وفي عصر الشاه عباس الأول، بلغت صناعة السجاد مرحلة يمكن أن نسميها رأس الذروة، حيث صنعت في عهده أجود وأجمل السجاجيد في العالم ويحتفظ متحف فيكتوريا وألبرت بلندن بواحدة منها، مزخرفة بأشكال حيوانية استخدمت في صناعتها عقد من الحرير متعددة الألوان وخيوط من الذهب والفضة، كما يظهر على أطرافها زخارف لآدميين مجنحين[٤].

---

(١) صلاح أحمد البهنسي: المرجع السابق، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.
(٢) زكي محمد حسن: الفنون الإيرانية في العصر الإسلامي، ص ١٤٢ ـ ٢٤٣.
(٣) أبو الحمد فرغلي: المرجع السابق، ص ١٧٤ ـ ١٧٨.
(٤) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢١٤.

وفي نظرة استنتاجية سريعة، لسجاد الدولتين العثمانية والصفوية، والتي تشكل لوحات تجريدية على غاية من الروعة والدقة والجمال، نجد أن السجاد العثماني يتميز طابعه العام بالأشكال الهندسية، ليمثل استمراراً لأسلوب السجاد السلجوقي، الذي كان سائداً في الأناضول. أما ما يميز السجاد الإيراني طابعه المفرط في التزهير والتوريق، علاوة على ما اتسم بعضه بالرسوم الآدمية والحيوانية، حيث قدمت زخارفه لوحات رائعة حاكت الطبيعة بكل ما سخت به من حسن وجمال، وقد مثل هذا الطابع استمراراً لمدرسة هراة بكل عطاءاتها الفنية الرائدة.

وفي ختام هذه الفقرة يجدر التنويه إلى أنه على الرغم من توقف معظم الأعمال الفنية أو ما أصابها من تدهور، بدءاً من القرن الثامن عشر وفي الدولتين معاً، إلا أن صناعة السجاجيد ذات الجودة الفنية العالية، استمرت في إيران والأناضول والمناطق المحصورة بينهما إلى ما بعد هذا التاريخ[١]، وما تزال هناك محارف يدوية في إيران تنتج أنواعاً من السجاد الفاخر إلى يومنا هذا.

سادساً ـ في الأواني الخزفية وزخارفها:

تعتبر الخزفيات من أهم الفنون التطبيقية الإسلامية التي احتلت مكانة عظيمة بين الصناعات منذ القدم، وذلك لتفضيل أوانيها على سائر الأواني المصنوعة من المعادن من جهة، ولجمال منظرها وسهولة تنظيفها من جهة ثانية[٢]. ويمكن تعريف الأواني الخزفية، بأنها تلك الأواني المصنوعة من الفخار المزجج ـ أي المطلي بمادة الزجاج الشفاف[٣] ـ.

تطورت صناعة الخزف تطوراً ملحوظاً في إيران إبان الحكم التيموري، حيث استطاع الخزاف آنذاك أن يستنبط عدة أنواع منه كالمينائي الذي تشتمل زخارفه على رسوم آدمية وحيوانية ونباتية، وتتكون من سبعة ألوان منسجمة تأثراً بالأساليب الصينية، أو كالخزف الذي يتميز ببريقه المعدني، والذي كان أقل شيوعاً من المينائي[٤].

وفي عهد الدولة الصفوية، استمرت صناعة الخزفيات في تقدمها وتطورها على المسارين المحلي والمتأثر، وامتازت بزخارفها المتقنة، وبلونها الأصفر الذي يصنع على الخصوص في العديد من المدن كأصفهان وكاشان وتبريز[٥].

---

(١) دافيد تالبوت رايس: الفن الإسلامي، ترجمة: منير صلاحي الأصبحي. دمشق. ١٩٧٧، ص ٢٦٨.
(٢) أبو الحمد فرغلي: المرجع السابق، ص ٨١.
(٣) محمد عبد العزيز مرزوق: المرجع السابق، ص ٧١.
(٤) زكي محمد حسن: المرجع السابق، ص ٢٠٦.
(٥) أبو الحمد فرغلي: المرجع السابق، ص ٩٠.

ويمكن تقسيم الخزف الصفوي إلى مجموعتين:

الأولى: عليها زخارف صفوية الأسلوب، وتشبه ما زينت به المخطوطات والأنسجة والسجاجيد.

الثانية: جاءت تقليداً لخزف البورسلين الصيني، لما كان يكنه الشاهات من عشق لهذا الأسلوب. ودليل ذلك أن الشاه عباس استقدم عدداً من الخزافين الصينيين، كما استورد كميات من الخزف الصيني إلى إيران، وقد نجح الخزاف الإيراني في هذا العهد في إنتاج خزف قريب الشبه بالبورسلين الصيني، ووصل التقليد له من البراعة والدقة، حداً تعذر معه الحكم أنه من صناعة الإيرانيين أم الصينيين[1].

ولم يقتصر تقليد الخزف الإيراني للخزف الصيني من نوع البورسلين الأبيض، بل جاوز ذلك إلى نوع آخر اسمه السيلادون، الذي عمل منه الفنانون الإيرانيون الأواني والصحون، وزينوها بطبقة رقيقة بيضاء من الزخارف النباتية والأغصان المزهرة، التي تبدو وكأنها صورة مأخوذة عن بستان تزدحم فيه الأزهار والأشجار[2].

ولقد تعددت أشكال الأواني العائدة إلى تلك الفترة، كما تعددت ألوانها، وذلك للغاية التي صنعت من أجلها كالصحون والطاسات والكؤوس والفناجين، والمصابيح والدوارق والأكواب والزهريات والأباريق والزمزميات والمباخر[3].

وفي المقابل، تدل الخزفيات العثمانية العائدة إلى فترة ما قبل القرن السادس عشر الميلادي، على ضعف واضح من حيث الجودة والفن، إذ لم تزدهر صناعتها بالفعل إلا بعد هذا التاريخ[4]. وفي الوقت الذي اتسعت فيه رقعة الدولة تعددت ورش الخزف في أزنيك واستانبول ودمشق ورودوس، وذلك لتوفر التربة السليكية التي تسمح لهذه الخزفيات بتزجيجها تزجيجاً عالياً، ويجعل زخارفها جد مرضية[5].

أما العامل الأساسي لازدهار الخزفيات العثمانية، فيكمن في تأثير أسلوبين اثنين على هذه الصناعة هما:

١ ـ الأسلوب الصيني: حيث يظهر جلياً في خزفيات أزنيك العائدة إلى الربع الأول من القرن السادس عشر، ويتميز بزخارف ملونة باللون الأزرق فوق أرضية بيضاء يعلوها

(١) دافيد تالبوت رايس: المرجع السابق، ص ٢٥٧. م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٢١٠.
(٢) م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٢١٢.
(٣) محمد عبد العزيز مرزوق: المرجع السابق، ص ٨٩.
(٤) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٣٠.
(٥) روبير مانتران وآخرون: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٦١.

طلاء لامع، شبيهة بالنماذج الإيرانية المستمدة من أساليب صينية. والزخارف بحد ذاتها هي عبارة عن تفريعات مزهرة لا تخلو من مراوح نخيلية طويلة مدببة، وكتابات كوفية، كما يظهر في بعض الأواني زخارف صينية بحتة تميزها زهرة اللوتس[1].

٢ ـ الأسلوب الشامي: تعود شهرة الخزفيات الشامية إلى عهد المماليك، حيث كانت تصنع منذ ذلك الحين بميزات عالية جداً، أبرزها ما أضافه الخزاف الشامي وقتها من رسوم كانت محفورة فيها[2]، عدا عن رشاقة زخارفها ورقتها التي يغلب عليها رسم الطاووس بين الورود والأزهار، هذا الإسلوب الذي بقي متبعاً حتى العهد العثماني[3].

ومن الجدير بالذكر، أنه عثر في دمشق على أوان خزفية، يعتقد البعض أنها صنعت في أزنيك، والبعض الآخر يرجع صناعتها إلى دمشق بالذات، وإن دلت هذه القضية على شيء فإنها تدل على أن الخزاف الشامي استطاع أن يبرع في هذه الصناعة، حتى أشكلت خزفياته على مؤرخي الفن أنفسهم[4].

ثم ما لبث الخزف العثماني، وعلى الخصوص ذلك الذي كان يُصنع في أزنيك، أن تميز بسمة خاصة سادت على زخارفه التعبيرات المزهرة الكبيرة، كزهرة القرنفل وقرن الغزال والسوسن والخرشوف والعنب، كما استخدمت فيه ألوان جديدة بالإضافة إلى اللون الأزرق، مثل اللون الفيروزي والأخضر والبنفسجي والأحمر الداكن، مع خطوط سوداء لتحديد الزخارف، كما ابتكر نوع آخر تميز بلونه الزبرجدي والأحمر، صنع من الطفل الأرمني، يظهر فوق سطح الإناء في طبقة سميكة بارزة تحت الدهان، اقتصرت أسرار صناعته على الخزافين العثمانيين، وقد حاول الخزافون الصفويون تقليده لكنهم فشلوا بذلك[5].

سابعاً ـ القاشاني:

القاشاني: تعبير يطلق على البلاطات الخزفية، التي يطلق عليها أيضاً اسم «كاشي» أو «كاشاني» ـ نسبة لمدينة كاشان الإيرانية ـ والغرض منها تغطية جدران المباني وأرضيتها، وقد استخدمت هذه البلاطات بكثرة في العصر الصفوي، وعلى الخصوص حين ابتكر الخزّاف الصفوي نوعاً جديداً منه كان يطلق عليه اسم «هفت زنگي» ـ أي الألوان السبعة ـ لكون البلاطة الواحدة كانت تحتوي على سبعة ألوان، وعلى رأسها اللون الأصفر، الذي يعتبر من خصائص القاشاني الصفوي، ويرافقه على الأغلب اللون الأزرق السماوي

(١) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٣١.
(٢) كلوس كريزر وآخرون: المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٥٢.
(٣) م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٢٢٧.
(٤) محمد عبد العزيز مرزوق: المرجع السابق، ص ٩٤.
(٥) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٣٢.

والأزرق الفيروزي والأخضر والبني والأرجواني الفاتح مع تحديدات باللون الأسود على أرضية بيضاء[١].

وقد اشتهرت بصناعته عدة مدن في إيران كأصفهان وشيراز وأردبيل فضلاً عن كاشان، التي كانت تنتج هذا الخزف وبكثرة، كما اشتهرت محارف الخزف الصفوي بصناعة نوع آخر منه أطلق عليه اسم «الفسيفساء الخزفية»، هي نوع آخر من الخزف، يقوم على تكوين رسوم مختلفة بواسطة قطع صغيرة أو فصوص من مواد مختلفة كالرخام والصدف والزجاج، وقد زينت بها جدران الكثير من المنشآت، التي ما تزال ماثلة حتى يومنا هذا[٢].

أما النماذج منها فكثيرة، أبرزها ما زين به مسجد الشيخ صفي الدين ـ الجد الأكبر للصفويين ـ بأردبيل. وفي متحف المتروبوليتان نماذج من حشوات أخذت من الأكشاك الملكية التي كانت في حديقة القصر الملكي «چهل ستون» والتي كانت تعرف بـ «شهرباغ» ـ أي حديقة المدينة ـ حيث تظهر إحدى هذه الحشوات التي أبدعها الفنان «رضا عباسي» حفلة في حديقة وسطها سيدات البلاط، وفي خدمتهن غلمان وفتيات بألبسة صوفية فاخرة، والألوان المستخدمة فيها هي الأصفر والأزرق الزهري والأخضر والبني والأرجواني[٣].

أما صناعة البلاطات الخزفية في الدولة العثمانية، فقد بدأت في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي في مدينة بورصة، وتطورت تطوراً ملحوظاً في القرن الخامس عشر، كالتي وجدت بجامع السلطان مراد في أدرنة تعود إلى سنة ١٤٣٣ م، حيث تزينه بلاطات سداسية الشكل باللون الأزرق والأبيض تظهر تأثرها بزخارف الدولة التيمورية، مع ميزات خاصة اتسمت بها بلاطات العصر العثماني الأول[٤].

وفي القرن السادس عشر الميلادي، طغت على البلاطات الخزفية العثمانية الروح الإيرانية المشبعة بالسمات التي سادت في بداية العهد الصفوي، وذلك بعد أن غزا السلطان سليم الأول تبريز، ورحّل قسماً من صناع القاشاني إلى أزنيك، الأمر الذي جعل هذه الصناعة تبلغ ذروة مجدها في الدولة العثمانية[٥]. وفي النصف الثاني من هذا القرن، ظهرت بلاطات خزفية في أزنيك ونيقية، من طراز جديد مزينة بزخارف نباتية لم تكن معروفة لدى المدرسة الإيرانية، أظهرت الخزافين العثمانيين على أنهم أساتذة في هذه الصنعة، وذلك عندما جعلوا الزخارف تحت طلاء شفاف، مستخدمين اللون الأزرق

(١) زكي محمد حسن: المرجع السابق، ص ٢١٣. Savory: Op, Cit, PP. 144 - 145.
(٢) أبو الحمد فراغلي: المرجع السابق، ص ١٢٠، ١٢١، ١٢٨.
(٣) م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.
(٤) نعمت إسماعيل علام: المرجع السابق، ص ٢٣٢.
(٥) عبد الحسين نوائي وآخرون: المرجع السابق، ص ٩٦.

الزهري والأزرق الفيروزي والأخضر والأصفر والأحمر الزاهي الشبيه بلون البندورة، واللون الأخير هو الذي ميّز بشدة البلاطات الخزفية العثمانية[١] وقد ظلت صناعة القاشاني، إلى نهاية القرن السابع عشر الميلادي، تستأثر بها مدينة أزنيك، إلا أنه في بداية القرن الثامن عشر، أخذت تتدهور صناعته فيها ثم انتقلت إلى كوتاهية، لكن دون المستوى الذي كان يُصنع في أزنيك، في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين[٢].

كما طال التدهور صناعة القاشاني الصفوي في القرن الثامن عشر، في كاشان وأردبيل وغيرهما، على الرغم من استمرارها في مدينتي شيراز وأصفهان، غير أن رسومها وألوانها، كانت أقل جمالاً وبهجة بعد أن قل عدد التقنيين بسبب الأزمات المتلاحقة التي نالت من هذه الدولة، في الثلث الأول من هذا القرن[٣].

(١) م. س ديماند: المرجع السابق، ص ٢٢٣.
(٢) اندري كلو: المرجع السابق، ص ٣١٥.
(٣) دافيد تالبوت رايس: المرجع السابق، ص ٢٦٨.

الاستنتاجات والخاتمة

المدخل:

في ختام هذه الدراسة التي ألقت الضوء على جانب من تاريخ الدولتين العثمانية والصفوية، وبالتحديد الجانب الذي يعنى بالعلاقة التي قامت بينهما مع بدايات القرن السادس عشر الميلادي، وانتهت في العقد الرابع من القرن الثامن عشر، وما رافق هذه العلاقة من أحداث ووقائع وما تمخض عنها من نتائج، لا بد من ذكر مجموعة من الاستنتاجات، في نواح متعددة، (سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وثقافية).

أولاً ـ في الناحية السياسية:

إن قيام الدول، والحفاظ على قواها، وسيرها قدماً إلى الأمام، مناط باستثمار الأرض والوقت، بكل ما تعنيه كلمة استثمار من معاني، وما تشتمل عليه من اقتصاديات (زراعية وصناعية وتجارية)، ودون ذلك يعني الضعف والتخلف والانهيار، وهذا ما أكدته السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر الميلادي. ففي هذا الوقت استطاعت القوى الأوروبية من إجلاء العرب والمسلمين من شبه الجزيرة الإيبرية سنة ١٤٩٢ م، تزامناً مع اكتشافهم العالم الجديد أمريكا، واستطاعوا الالتفاف حول أفريقية بعد عدة سنوات من هذا التاريخ ـ بالتحديد سنة ١٤٩٨ م ـ وصولاً إلى الهند، فحققوا بذلك نتائج هائلة، أخذوا من خلالها يستثمرون ما حصلوا عليه بشتى الطرق والوسائل، ضمن هدف اسمى، يرمي إلى احتكار التجارة العالمية بين الشرق والغرب، بعد أن حرموا سكان الشرق الأدنى من لعب دور الوسيط التاريخي لهذه التجارة، في الوقت الذي كانت فيه الدولتان العثمانية والصفوية تتنافسان على هذه الرقعة بالذات، إلى أن احتدم الصراع بينهما للغاية نفسها، على الرغم من صلات القرابة التي تجمع بين حكومتي الدولتين، وتماثل الوحدات الإثنية في كل منهما.

إذ اتضح أن الدولة العثمانية، نشأت من جراء انسياح القبائل التركمانية = (التركية) الآتية من أواسط آسية إلى الأناضول، مستقرة على أراضي دولة البيزنطيين، وذلك منذ الفترة التي تلت معركة ملاذكرد ١٠٧٠ م، فتم لهؤلاء التركمان الاستيطان على بر الأناضول الذي لم يكن بحال من الأحوال تركياً، إلا بعد أن غزاه التركمان، وجهدوا على تتريكه ليغدو فيما بعد عثمانياً تركياً من الجانب القومي، وإسلامياً، لاعتناق معظم ساكنيه الديانة الإسلامية من الجانب الديني.

وعلى النحو ذاته، كان قد استقر قسم كبير من هؤلاء التركمان أيضاً، قبل وصول أقرانهم إلى الأناضول وبعده، على أرض إيران، التي كانت تضم، وما زالت، أقاليم عدة فيها شعوب متفاوتة في الأصل والمنشأ، كالبلوج في أقليم بلوچستان، والعرب في أقليم خوزستان = (عربستان)، والأكراد في أقليم كردستان، والفرس في أقليمي عراق العجم وفارس وبعض مناطق خراسان، والأتراك في أذربيجان وغيره من أقاليم الهضبة الإيرانية، حيث لم تكن الدولة الصفوية أولى الدول التركمانية التي حكمت هذه الهضبة، بل حكمها قبل نحو مئة عام، دولتا القرة قويونلو والآق قويونلو التركمانيتان.

ثم كان للظروف العصيبة، التي مرت عليها من جراء الصراع الدامي بين قبائل القره قويونلو والآق قويونلو من جهة، والآق قويونلو والدولة العثمانية من جهة أخرى، الذي أضعف كافة الأطراف المتنازعة، أن أخذ زعماء التركمان فيها، يوجسون خيفة من الانسياح العثماني باتجاه الشرق، وعلى الخصوص عندما تم للعثمانيين القضاء على كافة الدويلات التركمانية في الأناضول، وحين لم يجد هؤلاء الزعماء مكاناً لهم في ظل الدولة العثمانية، أخذوا يبحثون عن بديل لأسرتي الآق قويونلو والقره قويونلو المتصارعتين، البديل الأكثر شرعية، والأنفذ أمراً بين صفوف العامة، فوجدوا ضالتهم في المشيخة الصوفية في أردبيل، التي كان ينضوي تحت لوائها آلاف مؤلفة من المريدين التركمان. ولما كان الشيخ جنيد الصفوي ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠ م يدرك حجم هذه المسألة، اتخذ لنفسه لقب سلطان، وأخذ يعمل على تحويل مريديه إلى تنظيم شبه عسكري، يكون بمثابة نواة لدولة قوية تقف في وجه كافة الأطراف المتنازعة حوله، وفي محاولته الأولى في توسيع رقعة نفوذه، اتجه شمالاً إلى شيروان ـ أقرب الدول الصغرى من أردبيل ـ لاستخلاصها من حاكمها، لكنه قتل دون تحقيق هذه الغاية، فأكمل خلفه الشيخ سلطان حيدر ١٤٦٠ ـ ١٤٨٨ م، الطريق ذاتها وأسس جيشاً نظامياً من مريديه التركمان وخصهم بلباس عرفوا من خلاله بالقزلباش، وحيال الهدف الذي وضعه أبوه من قبل لاقى المصير ذاته الذي لاقاه أبوه على يد حاكم شيروان.

وهذا ما جعل زعماء التركمان القزلباش، يتمسكون بابنه إسماعيل، الذي لم يتجاوز الاثنتي عشرة سنة وحملوه منگيلان حيث كان يلجأ بعيداً عن عيون أعدائه إلى أردبيل سنة ١٤٩٩ م، ثم إلى تبريز وجعلوه ملكاً عليهم فيها سنة ١٥٠١ م ـ والجدير بالذكر أن الشاه إسماعيل من مواليد ١٤٧٨ م ـ فتحقق لهؤلاء الزعماء ما كانوا يرنون إليه، من استحواذ على السلطة في تلك المناطق، بعد أن قامت بالفعل الدولة الصفوية، على أكتاف أفراد قبائلهم القزلباش، فشكلوا بذلك الهيئة الحاكمة، والطبقة الممتازة، في الدولة الجديدة، كما استأثروا بحكم الولايات أيضاً، فما كلمة خان التي كانت ترد في هذه الدراسة، سوى للدلالة على زعيم أو أمير، وما تسميات (روملو، شاملو، استاجلو، تكه لو . . .) سوى

للدلالة على القبائل التركمانية، التي كانت بمثابة القاعدة لهذه الدولة.

لقد أدرك أركان الدولة الناشئة، أهمية البقعة التي قامت عليها دولتهم، من الناحية الاستراتيجية، فأخذوا يتوسعون شرقاً إلى أن وصلوا إلى «مرو» الحد الذي يفصل الهضبة الإيرانية عن آسية الوسطى، وغرباً إلى أن وصلوا إلى ديار بكر الواقعة شرقي الأناضول، الأمر الذي جعل العثمانيين، ينظرون نظرة ريبة وحذر، من التوسعات الصفوية الرامية إلى السيطرة على المناطق الاستراتيجية، التي أخذت بالفعل تهدد كيان دولتهم، فعمدوا باديء الأمر إلى مبدأ الحصار الاقتصادي تمهيداً لضربها إلى أن تمكن السلطان سليم من ذلك سنة ١٥١٤ م، ولما كانت هذه الضربة غير قاضية، لأسباب جيوسياسية، استمر الصراع متقطعاً بين الفريقين قرابة قرنين وعدة عقود من الزمان، أي منذ حرب چالديران ١٥١٤ إلى سنة ١٧٣٦ م، السنة التي سقطت فيها بالفعل الدولة الصفوية.

وعلى ضوء ما سلف، يمكن النظر إلى هذا الصراع على أنه صراع تركي ـ تركي هدفه الاستحواذ على المناطق الاستراتيجية أولاً وقبل كل شيء وبأية طريقة كانت، كما لا يمكن ردّ الصراع إلى الخلاف المذهبي بين الفريقين إذ لم يكن الخلاف المذهبي، سوى الوسيلة التي دفع بها المتنفذون في الدولتين معاً، جموع العامة لتحقيق مآربهم الجيو استراتيجية.

وتأكيداً بأن التشيع والتسنن، لم يكونا بحد ذاتهما، الغاية التي يتوخاها كل من الفريقين، فقد كان لقيام الدولة الصفوية، في منطقة أذربيجان وبين الأتراك بالذات له دلالة خاصة، فهي لم تقم في إقليم فارس أو عراق العجم أو حتى في خراسان، هذه الأقاليم، التي كانت تضم وما زالت قسماً كبيراً من الفرس ـ نسبة لإقليم فارس ـ الآخذين بالمذهب الشيعي كابر عن كابر، بل قامت في إقليم لم يكن فيه التشيع أصيلاً بل مستحدثاً، قام على نشره أفراد الأسرة الصفوية منذ زمن الشيخ سلطان جنيد، والفترة التي قضاها الشيخان ومن بعدهما الشاه إسماعيل، لم تكن كافية لتأصيل الخلاف المذهبي بين أفراد المجموعة الإثنية التركية على النحو الذي يروق للبعض لجعله العامل الأساسي للصراع بين الدولتين، وإذا ما نظر إلى مناطق الصراع منذ البداية، والمتمثلة بأذربيجان وشرقي الأناضول بين سنتي ١٥١٤ ـ ١٥١٦ م، من الناحية الإثنية اتضح لدينا أن هاتين المنطقتين من سكنى الأتراك التي يعدها العثمانيون من مناطق نفوذهم بحكم صلة القرابة بينهم وبين أتراك أذربيجان، وعلى الجانب الآخر كان ينظر زعماء القزلباش ومن خلفهم الشاهات الصفويون على منطقة شرقي الأناضول، النظرة ذاتها على أنها من مناطق نفوذهم، لانتشار الطريقة الصفوية بين القبائل التركمانية فيها، وعلى الخصوص ما كان عليه أفراد قبيلتي شاملو وتكه لو. من هنا أدرك السلطان سليم بثاقب نظره العواقب الوخيمة على دولته، إن هو ترك أتباع الشاه في شرقي وجنوب الأناضول يتصرفون كما يشاؤون وكما يشاء مليكهم الشاه إسماعيل، فأحصى

أعدادهم وقتل منهم من قتل، رداً على التدابير ذاتها التي اتخذها الشاه إسماعيل في إبادة مخالفيه في أذربيجان.

وحينما لمس ـ أي السلطان سليم ـ ضعف دولة المماليك، على حدود دولته من جهة الجنوب، أخذ يستعد لضربها تحسباً لأي طارىء لعلمه بتواجد قبائل التركمان الشاملوئيين الموالين للدولة الصفوية، على التخوم الشمالية لبلاد الشام، فاتخذ من الموقف السلبي الذي وقفه سلطان المماليك قانصوه الغوري، مع ما كان يعتقده من وجود تحالف ما، بين المماليك والصفويين ضده، الذريعة التي قوض من خلالها دولة المماليك بين عامي ١٥١٦ ـ ١٥١٧ م.

ثم أتى ابنه السلطان سليمان فأكمل المسيرة ذاتها في تثبيت حكم دولته للمناطق الاستراتيجية من شرقي الأناضول إلى أذربيجان، وحين لم يستطع تجاوز أذربيجان على غرار أبيه، انعطف بجيشه إلى العراق واستخلصه من أيدي خصومه الصفويين، مستأثراً بموقعه الاستراتيجي لإطلاله على الخليج العربي/ الفارسي، ولعقده المواصلاتية التي تربط إيران ببلاد الشام، عدا عما حققه من وجهة النظر الاعتبارية في الاستحواذ على العاصمة التاريخية للدولة العباسية، حيث أنه منذ تلك اللحظة غدا العراق أحد أبرز مناطق الصراع بين الدولتين، لأنه كان يشكل لدى الصفويين عدا عن مواقعه الاستراتيجية، بعداً إيديولوجياً لوجود العتبات المقدسة فيه لدى أتباعهم الشيعة.

كل هذه الأسباب جعلت الصراع مستمراً بين الفريقين لأهمية مناطق الأطراف بالنسبة لاستراتيجية الدولتين، إلى ما بعد استيلاء الأفغان السنة ١٧٢٢ ـ ١٧٢٧ م على مقاليد الحكم في إيران، حيث وجد العثمانيون في انهيار الدولة الصفوية في تلك الأونة، الفرصة في اكتساب مناطق استراتيجية جديدة، كما استمر المد والجزر بين هاتين الدائرتين، حتى بعد تقويض نادر شاه الافشاري للدولة الصفوية سنة ١٧٣٦ م، وإعلانه للملأ أنه يريد فض النزاع بين السنة والشيعة، وطلبه من الدولة العثمانية، اعتبار المذهب الجعفري، خامس المذاهب لدى المسلمين، وذلك لعدم زوال الدافع الأساسي، المتعلق بتابعية مناطق الأطراف، المميزة بمواقعها الاستراتيجية والغنية بمواردها الاقتصادية ومتاجرها وعلى الخصوص مادة الحرير.

ثانياً ـ من الناحية الاقتصادية:

يصعب التفريق أحياناً بين السياسة والاقتصاد، لارتباط كل ناحية بالأخرى ارتباطاً وثيقاً يجعل من المتعذر النظر إلى إحداهما بمعزل عن الأخرى، لكن طبيعة الفترة الموسومة بالعصر الحديث، والرقعة التي تمتد عليها الدولتان، وعلاقات التفاعل الإقليمية والدولية من الناحية الاقتصادية، توجب النظر إلى هذه الزاوية للوقوف تحديداً على نتائج تطوراتها،

إذ لم يكن الصراع لأجل مناطق الأطراف ليمثل لدى العثمانيين والصفويين حلاً وقائياً، يمنع تجاوز إحدى الدولتين لمناطق الأخرى، بل كان لوقوف الدولة الصفوية في إيران بمثابة حاجز متين، بوجه قوافل التجارة العالمية، في الوقت الذي تمكن فيه الأوروبيون، من الالتفاف حول إفريقيا للوصول إلى الهند، دون الاعتماد على الطرق البرية التي تخترق بلدان السلطنة وإيران، وهذا ما ألحق الضرر بالدولة العثمانية من الناحية الاقتصادية، لاعتماد موارد خزينتها على هذه التجارة، بالإضافة إلى ما تحتاجه من أموال من جراء تدفق الحرير إلى بلدانها، لكنه على الرغم من ذلك حظرت السلطنة في البداية، التعامل بمتاجر الشرق عبر إيران، وذلك لحرمان الدولة الصفوية الناشئة من الحصول على عدة الحرب المتضمنة معدني الحديد والنحاس، من فروق الربح الهائلة لتجارة الحرير، إلى أن تسنى لها السيطرة على معظم مناطق الأطراف، فأمنت بذلك جانباً من اقتصادها، وعلى الخصوص حين استطاع السلطان سليمان القانوني ضم بغداد والبصرة إلى دولته سنة ١٥٣٤ م، بمحاولة منه لتأمين طريق بحري يصل السلطنة بالمحيط الهندي، عبر الخليج العربي/ الفارسي، لكن مشروعه فشل لفشل الجهود المستمرة لتأسيس قوة بحرية في البحر الأحمر والخليج، تعمل بالإضافة إلى تأمين الطريق التجاري، على الوقوف في وجه الأساطيل البرتغالية التي تسيطر على البحار الشرقية آنذاك.

أما من الجانب الصفوي، فقد اقتضت المصلحة إن سياسياً أو اقتصادياً التحالف مع القوى البرتغالية، وذلك لتسهيل الأعمال التجارية بين الطرفين من جهة، وللوقوف بوجه العثمانيين من جهة أخرى. وقد كان الحافز عند البرتغاليين لهذا التحالف، وحدة الهدف مع الصفويين، على الصعيد الاقتصادي والسياسي في آنٍ معاً.

لم تكن التدابير التي اتخذتها الدولتان (الصفوية والعثمانية) للحفاظ على أمنها الاقتصادي حاسمة، بل كانت وقتية، لأن القوى الأوروبية، كانت قد بدأت باستثمار مشاريعها الاستعمارية، وعلى الخصوص في العالم الجديد أمريكا، فكان أن تدفقت المعادن الثمينة (الذهب والفضة) إلى حوض المتوسط بكميات هائلة، أضرت باقتصاد السلطنة ضرراً بالغاً، أدى إلى تخفيض قيمة العملة العثمانية الفضية، بعد موت آخر السلاطين العظام سليمان القانوني ١٥٦٦ م.

ولقد استمرت آثار هذه القضية تنعكس سلباً على الاقتصاد العثماني، لكن بوتائر بطيئة إلى أواخر القرن السادس عشر الميلادي، ومع مطلع القرن السابع عشر أخذت وتائر الأزمة تتسارع لسببين:

الأول: تبدل وجه القوى الأوروبية، بعد اضمحلال القوى البرتغالية، وظهور قوى إنكليزية وهولندية بدلاً عنها، هذه القوى التي اخترقت بلدان الرقعة المعنية بالدرس من

الناحية التجارية، لما حصلت عليه من امتيازات تجارية، وكذلك أمكن لها السيطرة على البحار بعد أن جعلت قواها لخدمة «شركة الهند الشرقية الإنكليزية»، من الطرف الإنكليزي، وشركة الهند الشرقية الهولندية من الطرف الهولندي، حيث لم يقتصر التنافس بين هاتين الشركتين في اقتسام متاجر الشرق الدولية، بل سرعان ما أظهر هذا التنافس قوة ثالثة تمثلت بشركة الهند الشرقية الفرنسية، حيث أنه على هذا النحو أفلت زمام المبادرة من أيدي العثمانيين، وأصبحت غالبية تجارة الشرق، تخدم المصالح الأوروبية على وجه التحديد.

الثاني: ظهور الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، في هذه الفترة بالذات الذي تحالف مع القوى الجديدة ولعب دوراً مهماً في استقرار دولته من الناحيتين السياسية والاقتصادية، ولكي يتقي الأزمة التي عصفت بمناطق شرقي المتوسط، من جراء تدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد إلى المنطقة، فرض على رعاياه قوانين تضمن له تماسك اقتصاد البلاد، كان أبرزها عدم صدور كافة المعادن الثمينة وعلى الخصوص المسكوكات خارج حدود البلاد، فأمن بذلك أمن اقتصاد دولته، لكن دون أن ينتبه إلى الفخ الذي نصبه له الأوروبيون، حيث حصلوا أيضاً على امتيازات تجارية، أمنت لهم اختراق بلاد الدولة الصفوية من الناحية التجارية، لا بل بلغ بهم الحد، وفي عهد هذا العاهل، على مشاركة خزينة الدولة، في مواردها الجمركية، التي كانت تجنيها من البنادر = (الموانىء) الواقعة على فم الخليج العربي/ الفارسي، كهرمز وبندر عباس = (كمبرون)، ولما كانت تدابير الأمن الاقتصادي التي فرضها هذا الشاه وقتية ـ كما أشير إليه سالفاً ـ سرعان ما انهارت، بعد موت الشاه مباشرة، وسقط قانون منع صدور العملة الصفوية إلى الخارج، مما أدى إلى تدهور الأحوال الاقتصادية في الدولة الصفوية، وقد رافق هذا التدهور، مستجدات إقليمية ودولية تمثلت بضعف السلطة المركزية واجتياحات الأفغان والعثمانيين والروس للأراضي الإيرانية، جعلت الدولة الصفوية تحتضر شيئاً فشيئاً إلى أن أجهز عليها نادر شاه الأفشاري سنة ١٧٣٦ م بسهولة تامة، ودون أن يريق قطرة دم واحدة.

في حين كانت الدولة العثمانية، تقلب هذه الأزمة وتبحث لها عن حلول وقتية أيضاً، على مدار قرنين من الزمان إلى أن عصفت بها ظروف إقليمية ودولية، سقطت على إثرها قبل نهاية الربع الأول من القرن العشرين.

ثالثاً ـ في الناحية الاجتماعية:

يمكن القول أنه في عهد السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م، اكتملت الوحدات الإثنية المكونة للمجتمع العثماني حيث كان أبرزها (الترك، العرب، الكرد، الأرمن، الگرجستانيين، البلقانيين)، وقد أدى التنوع الإثني بالضرورة إلى تنوع ديني، لتضم بلدان السلطنة (المسلمين والنصارى واليهود). فكان بالنتيجة أن انضوت كل هذه

الإثنيات تحت لواء الأسرة الحاكمة العثمانية وتسمت باسمها. كذلك الأمر بالنسبة للمجتمع الصفوي، الذي سرعان ما اتخذ طابعه المميز في عهد الشاه إسماعيل الأول ١٥٠١ ـ ١٥٢٤ م على التعددية الإثنية ذاتها (ترك، فرس، عرب، كرد، أرمن، بلوج، گرجستانيون) والتعددية الدينية ذاتها أيضاً وضمت (المسلمين والنصارى واليهود).

فوُجِد بذلك مجتمعان لا يربط بين أفرادهما سوى رابطة الولاء للسلطان أو الشاه، ولما كان طموح السلاطين والشاهات يحتم عليهم توسيع رقعة النفوذ، للاستئثار بالبقع الاستراتيجية أو الغنية بمواردها الاقتصادية، دفعوا بمن دان لهم بالولاء بغض النظر عن انتمائهم الاثني والديني، إلى سلسلة من الحروب الدامية، لتحقيق هذه الغاية، متخذين من الخلاف المذهبي بين الأسرتين الحاكمتين، الدافع الأول لإقناع عامة المسلمين ـ وهم الأكثرية ـ لاستمرار الصراع بين الطرفين، هذا الصراع الذي جرَّ الكثير من الويلات على مجتمعي الدولتين، كخسائر في الأرواح والأموال وأشكال من الهجرة والتهجير، وما إلى ذلك من مآسي انعكست كلها على وجدان الناس بشكل سيء وغير قابل للنسيان.

ومن جانب آخر، كان المجتمع في الدولتين معاً، ينقسم إلى عدة طبقات على رأسها الأسرة الحاكمة، وعلى رأس الأسرة الحاكمة يقف السلطان أو الشاه، وإذا ما ركن السلطان أو الشاه إلى حياة القصر والدعة، فإن مقاليد الأمور تؤول إلى من هو دونه من الوزراء والمتنفذين، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انعدام هيبة الدولة في قلوب الناس، وانتشار الأمراض الاجتماعية، كالرشوة وتعاطي الخمور والمخدرات، وانصراف الجند إلى التدخل في حياة العامة ومعاشهم، لعدم انشغالهم بالحرب. وتلي الأسرة الحاكمة في السلم الاجتماعي ثلة من كبار العسكريين ورجال الدين، فالتجار، فصغار الكسبة من أصحاب المحارف والمحال، ثم الحرفيين، والمزارعين.

وكانت مجمل النظم المتبعة في الدولتين، متشابهة إلى حد بعيد، فالأرض ـ مورد المال الأول للحكومة والشعب ـ هي ملك للأسرة الحاكمة، يستثمرها كبار ضباط الجيش والمتنفذون، حيث تمنح على شكل إقطاعات تزيد وتنقص حسب رتبة صاحبها ومهامه، أما المورد الثاني، فقد تمثل بالتجارة الدولية وما تدره من أموال لخزينة الدولة والشعب معاً.
وهنا يمكن القول، أنها لم تكن مستقرة على الدوام، حيث كان لنمو القوى الأوروبية في البحار والمحيطات واحتكارها للقسم الأكبر من التجارة الدولية، أن انعكست آثارها على الدولتين معاً، فأدت إلى استمرار العلاقة العدائية بين الطرفين، كردة فعل طبيعية لتعويض النقص الاقتصادي الحاصل على المستوى الداخلي للبلاد، فأخذ كل طرف يعمل على مد نفوذه قدر ما يستطيع، لتأمين وبث الحياة في الطرق البرية، المتمثلة بمحاورها الرئيسية كمحور (أرض روم ـ تبريز) أو محور (حلب ـ تبريز) أو حتى كمحور (ديار بكر ـ الموصل ـ

بغداد ـ البصرة) كمنافس قوي للملاحة البحرية الأوروبية، وذلك بعد أن أيقن الطرفان أن المهيمن على هذه المحاور وبقاعها الاستراتيجية، هو صاحب الحظ الأوفر، الذي يجنح بمجتمعه عن الضائقة الاقتصادية، التي مُني بها.

أما المهن، فقد كانت متشابهة أيضاً في أنواعها وتقنياتها، وكان أبرزها الصناعات النسيجية والسجاد والخزف.

وكذلك كانت العادات والتقاليد متشابهة إلى حد ما، في المأكل والملبس، وما إلى ذلك من الفعاليات الاجتماعية، وكان مجتمعا الدولتين في غالبيته من المسلمين، ولا يستثنى من ذلك سوى بعض العادات التي تخص بعض القوميات وأصحاب الأديان الأخرى.

رابعاً ـ في الناحيتين الإدارية والعسكرية:

لقد كانت النظم الإدارية في الدولتين معاً، استمراراً للنظم الإدارية الإسلامية التي سبقت وجودهما، حيث أخذت الدولة العثمانية مجمل نظمها عمن سلفها من الدول كدولة سلاجقة الروم، ودولة المماليك في مصر وبلاد الشام، وكان الحكم يتم بين القصر السلطاني والديوان، الذي كان يرأسه الوزير الأعظم = (الصدر الأعظم) ومن دونه بقية الوزراء والنيشانجي باشي = (المنشىء)، ومجموعة من الكتبة أصحاب الأقلام، وكان يرأس الهيئة التشريعية والقضائية «شيخ الإسلام» ومن دونه القضاة وقضاة العسكر، على غرار ما كان عليه قاضي القضاة وقاضي العسكر في دولة المماليك.

أما الجهاز المالي، فقد كان يرأسه الـ «دفتر دار باشي» وهو ذاته «مستوفي الممالك» في الدولة المملوكية، وقد استمرت هذه النظم على هذه الوتيرة، إلى أن أخذت تتأثر شيئاً فشيئاً بالنظم الإدارية الأوروبية في القرن التاسع عشر والذي تلاه.

وكانت النظم الإدارية في الدولة الصفوية استمراراً للنظم الإدارية التي كانت سائدة في إيران، كدولة السلاجقة والدولة التيمورية، والدولتين القرة قويونلية والآق قويونلية، حيث كان الحكم أيضاً، يتم بين القصر والديوان على غرار ما كان يتم في الدولة العثمانية، مع اختلاف طفيف، في بعض تسميات أصحاب المناصب ودوائرهم، وقد استمرت هذه النظم على المنوال ذاته، إلى ما بعد سقوط هذه الدولة سنة ١٧٣٦ م.

ومن جهة أخرى، فقد قسمت المناطق في الدولتين إلى آيالات تختلف في الحجم والأهمية، وكان يقف على رأس كل منها في الدولة العثمانية والٍ يطلق عليه اسم «باشا» أما في الدولة الصفوية فكان يطلق عليه اسم «خان»، وكثيراً ما كان يطلق عليه في هذه الدولة أو تلك اسم «بكلربك» ـ أي «بيگ البگوات» ـ.

وفيما يتعلق بالجيش والشؤون العسكرية، فلقد تكون جيشا الدولتين من مجموع

رجال القبائل التركمانية المشبعة بروح التصوف، في بداية الأمر، ثم انشىء جيش آخر في الدولة العثمانية كان قوامه من أبناء النصارى بعد أن تربوا تربية إسلامية لخدمة السلطان، وقد أُطلق عليه اسم «يني جري» = (انكشاري) ـ أي الجيش الجديد ـ كما أنشىء على غراره في الدولة الصفوية، ومن أبناء النصارى أيضاً، جيش أطلق عليه، اسم شاهسون ـ أي حماة الشاه ـ.

وكان السلطان أو الشاه، يتولى القيادة العليا للجيش، وفي أحيان أخرى يتولاها الوزير الأعظم. وكان يطلق عليه اسم سردار ـ أي القائد ـ وكان يلي السردار في الأهمية آغا الإنكشارية الذي يعبر عنه باللغة التركية بـ «يني جرى آغاسي» في حين كان رئيس القوات المسلحة في الدولة الصفوية يعبر عنه بـ «قورجي باشي». وكان يرأس مجموعات الجند في الدولتين:

- قائد الألف «بين باشي».
- قائد المئة «يوزباشي».
- قائد العشرة «أون باشي».

بالإضافة إلى قضاة العسكر الذين أسندت إليهم أكثر من مهمة، في أوقات السلم والحرب، كالإشراف على الجند من الناحية الدينية، وفض النزاعات بينهم أوقات السلم والحرب. أما ما يميز تلك الحقبة من الناحية العسكرية، أنها مثلت بداية النهاية لاستخدام الأسلحة التقليدية القديمة (سيوف، رماح، دبابيس، بلطات، فؤوس، أقواس...) والبداية الفعلية لاستخدام المدافع والبنادق، وقد كانت تسميات معظم الأسلحة واحدة في هذه الدولة أو تلك مثل (طوب = المدفع، طبانجه = البندقية، جبه = السلاح أو الذخيرة...).

وأما فيما يتعلق بترتيب الجيش أثناء القتال، فقد استمر على ما كان عليه في صدر الإسلام، حيث كان الجيش يقسم إلى خمس مجموعات أساسية هي (الميمنة، الميسرة، القلب، المقدمة، المؤخرة) وكثيراً ما كانت تختار مجموعات من خيرة الجند للاستطلاع، وكانت ساقة الجيش أو مؤخرته، تعمل على حراسة المؤن والذخيرة والدواب المرافقة لكل حملة.

وقد أخذت الدولة العثمانية تتأثر بالنظم العسكرية الأوروبية بالتدريج، وعلى الخصوص ما تم في عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩ م الذي حلّ نظام التجنيد الإنكشاري، وأخذ يعمل على إدخال الأساليب الأوروبية على جيشه الجديد، في حين انتهى عهد الدولة الصفوية دون أن تدرك التطور الذي حصل في أوروبة نتيجة للثورة الصناعية التي قامت فيها، علماً أنها استفادت ومنذ البداية، في تصنيعها لمعظم أسلحتها على تقنيين أوروبيين إبان حكم الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، وذلك بحكم العلاقة الودية التي كانت تربط هذه الدولة بدول أوروبة الغربية عموماً.

خامساً ـ في الناحية الثقافية :

لقد كان من الآثار الإيجابية لهذه العلاقة، أن تبادل الطرفان مدنيات متنوعة على غاية الروعة والدقة، وعلى كافة الصعد، في الإدارة والثقافة والفنون والآداب. وذلك لأن الدولتين ضمت بين ألويتها نسيجاً من الإثنيات، كانت لا تختلف إلا في أماكن سكناها فقط، فكما كان العنصر التركي يشكل الحجر الأساسي للدولة العثمانية، فقد كان في الدولة الصفوية كذلك، وكما كانت الدولة العثمانية تضم العرب والكرد والأرمن والكرجستانيين، فقد كانت الدولة الصفوية تضم أقرانهم أيضاً، وليس هذا فحسب، بل كان لسيادة العنصر التركي عند الطرفين، أن احتلت اللغة التركية المكانة العليا في الدولتين معاً، ولما كانت سيادة اللغة التركية في الدولة العثمانية أمراً بديهياً لا يحتاج إلى دليل، فقد كان لكثافة المصطلحات الإدارية والبلاطية التركية في الدولة الصفوية، الدليل الكافي إلى ما نرمي إليه، مع النظر بعين الاعتبار إلى أن اللغة الفارسية لم تضمحل في تلك الآونة لاستمرارها على مكانتها السامية، على أنها لغة الثقافة والأدب ليس عند الصفويين فحسب، بل عند العثمانيين أيضاً، وكذلك كان الأمر بالنسبة للغة العربية، فقد بقيت تحتل مكانتها المرموقة على أنها لغة الإسلام والقرآن والثقافة الدينية وحتى الأدبية أيضاً.

ولما كان مبلغ التأثير والتأثر في اللغة والآداب وحتى في العلوم، قد تم على هذا النحو، فقد انعكس على مجتمعي الدولتين ثقافة متشابهة فيها الكثير من القيم الروحية والأخلاقية والوجدانية.

ولم يقتصر هذا الأمر على ما عكسته الثقافة بشكل عام، بل تعدى ذلك إلى تفاعل كل منهما في كافة مجالات الفنون التي كانت سائدة آنذاك، من فنون تشكيلية وصناعات فنية وتزيينية، وقد كان العامل المنشط للتفاعل الحضاري بين الجانبين في الناحية الفنية يكمن في مدى تشابه الذوق العام لديهما، لأن الفن على اختلاف مذاهبه، له فعل السحر في عمليتي التأثير والتأثر، وعلى الخصوص إذا ما توفرت القابلية لذلك. وهذا ما حصل بالفعل، إذ أنه ما كان يكاد أحد الفريقين يتميز بفن من الفنون، إلا ويقبله الآخر، ويعمل جاهداً على تطويره، كما يضيف عليه مزايا جديدة كي يتسم بشخصيته، دون أن يكون للعوائق كافة، دورٌ في الحد من تأثير الجانبين ببعضهما البعض، فإن كان للعلاقات السياسية آثار سلبية أكثر منها إيجابية، وكان للعلاقات والتفاعلات الأخرى، انعكاسات إيجابية أكثر منها سلبية، فقد كانت انعكاسات التفاعل الحضاري من الناحية الفنية إيجابية مئة بالمئة، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على مدى التلاقي الوجداني عند مجتمعي الدولتين في ساحة اللاشعور، بعيداً عن الضغط الإيديولوجي، الذي كان يفرضه طلاب الحرب من الفريقين، بهدف السيطرة على المناطق الاستراتيجية والغنية بثرواتها ومواردها الطبيعية، لا لشيء، بل لملء الخزائن بالمال مهما أدى ذلك إلى نتائج.

الخاتمة :

في نهاية المطاف، كان للعلاقات بين الدولتين العثمانية والصفوية، التي استمرت زهاء قرنين وأربعة عقود من الزمان، المساوىء التي انعكست على العالم الإسلامي عموماً، وعلى المشرق العربي خصوصاً. إذ كان للظروف الدولية المتمثلة بسيطرة القوى الأوروبية على البحار والمحيطات، في هذه الفترة، والتي أدت بالنتيجة إلى احتكارها للتجارة الدولية بين الشرق والغرب، أن حرم سكان المنطقة من لعب دور الوسيط التاريخي لهذه التجارة، مما أفقر دول العالم الإسلامي وأفسح المجال لهذه القوى مع مرور الزمن، لأن تتحول إلى أشكال عدة من الهيمنة الاستعمارية طالت المناطق الاستراتيجية، والمناطق المنتجة للمواد الأولية دون رادع لها، وقد كان من نتائجها، أن أخذت الدولتان تتصارعان للسيطرة على الطرق البرية ومناطقها الاستراتيجية، كتعويض لهما عما فقدتاه من امتيازات هذه التجارة. فكان لعدم توحيد القوى ضد القادم الأجنبي، أن وقفت كل دولة تجاه الأخرى موقفاً عدائياً يرمي بالدرجة الأولى إلى تحطيم قواها الاقتصادية تمهيداً لإزالتها من الوجود. ومع استمرار هذا الموقف، أخذ شرق العالم الإسلامي، مع مرور الزمن، ينعزل عن غربه، وذلك لوقوع الدولة الصفوية في وسطه نسبياً، الأمر الذي قلل من تفاعل الشعوب الإسلامية مع بعضها البعض، في الوقت الذي كان فيه الغرب الأوروبي يوسع من انتشاره شرقاً وغرباً، ويرمي بثقله على مختلف البقاع للإفادة من خيراتها، ويعد العدة للسيطرة عليها ونهب ثرواتها، وعلى الخصوص حين راح يجني ثمرة تقدمه التقني، في ظل الثورة الصناعية، التي لاحت بوادرها في القرن الثامن عشر الميلادي، أي في فترة الانهيارات السياسية والاقتصادية الكبرى للدولتين معاً.

وكذلك انعكست هذه العلاقة سلباً على المشرق العربي من نواح عدة لاشتماله على منطقتين من مناطق النفوذ بينهما :

الأولى ـ العراق : وقد تمركز فيه الصراع بين الجانبين لاعتبارات استراتيجية حيث كان يضم عقد مواصلاتية هي (الموصل، بغداد، البصرة)، التي كانت تستخدم لمرور المتاجر أوقات السلم، ولمرور القوات العسكرية أوقات الحرب، علاوة على ما يشتمل عليه من عتبات مقدسة لدى أتباع الدولة الصفوية الشيعة في كربلاء والنجف وبغداد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بغداد بالذات عاصمة الدولة العباسية، كانت تمثل بعداً اعتبارياً للسلاطين العثمانيين. ثم كان لعدم اقتناع الطرفين بالحدود الفاصلة بينهما، في هذا الإقليم بالذات، أن استمرت الحروب، إلى ما بعد سقوط الدولة الصفوية أي في العهدين الأفشاري والقاجاري، وقد تكون الحرب الأخيرة بين الإيرانيين والعراقيين من أحد جوانبها، تتعلق بالقضايا الحدودية العالقة حتى الآن.

الثانية ـ التخوم الشمالية لبلاد الشام والعراق: التي كان لتمركز الصراع فيها أيضاً، أن ازداد تشبث العثمانيين بها، الأمر الذي أدى إلى عزل أورفة وعينتاب وأدنة وأنطاكية عن بلاد الشام، وعزل ديار بكر عن العراق عزلاً نهائياً، لتدرج هذه المناطق مجتمعة، ضمن الممتلكات التركية فيما بعد.

وأخيراً، آمل من هذه الدراسة، التي تناولت بشكل إجمالي، العلاقة بين الدولتين العثمانية والصفوية، أن تكون مدخلاً لدراسة علائق (شرقية ـ شرقية) تطال دولاً إسلامية أخرى، ليس في الوطن العربي فحسب، بل أبعد من ذلك في آسية الوسطى، وعلى الخصوص بعد أن تخلصت دولها من الهيمنة الروسية المباشرة عليها، لإعادة ربط تاريخها بتاريخنا الإسلامي والعربي. كما آمل أن تتجاوز دراساتنا منطقة آسية الوسطى، إلى دول الشرق الأقصى الإسلامية، وشبه القارة الهندية للغاية ذاتها، ضمن منهج أكاديمي يعمل على تحقيقها باحثون عرب على وجه الخصوص، أو باحثون مسلمون على وجه العموم.

الملاحق

الملحق الأول: دراسة وتحقيق لرسالة القاضي محب الدين الدمشقي لمفتي استانبول

الملحق الثاني: المصورات والصور الإيضاحية

الملحق الثالث: أسماء السلاطين العثمانيين والشاهات الصفويين وسني حكمهم

الملحق الأول

دراسة وتحقيق
لرسالة القاضي محب الدين
الدمشقي لمفتي استانبول

المدخل:

تعتبر هذه الوثيقة التي لا تتجاوز الست صفحات على جانب من الأهمية في سياق البحث الذي تناول العلاقة بين الدولتين العثمانية والصفوية، لكونها تتعدى مفهوم الرسالة العادية، لما لها من مساس في صلب الموضوع، إذ تشتمل على إسقاطات تلقي الضوء على جانب من العلاقة بين عرب الشام مع حكومة المركز العثمانية في استانبول، كما تشير إلى دور أهل الشام وموقفهم، في إطار علاقة الدولتين ببعضهما بعضاً، في ذروة الصراع الذي قام بينهما. فهي من جهة تؤكد اشتراك عرب الشام والحاميات العثمانية في تلك المناطق إلى جانب قوات السلطنة في صراعها مع الدولة الصفوية، ومن جهة أخرى تبين وجهة النظر الشرعية لجانب من هذا الصراع، لأنها كانت قد صدرت من قاضي عسكر شامي، رافق حملة عسكرية عثمانية لقتال الصفويين، إلى شيخ الإسلام العثماني، الذي يقف على رأس الهيئة الدينية، في عاصمة السلاطين العثمانيين «استانبول»، ولكي يتضح ما نرمي إليه، قضىَ منّا الواجب دراسة هذه الرسالة دراسة متأنية، وفق منهج تحقيقي، كون الرسالة بالأساس مخطوطة، تنشر للمرة الأولى.

أولاً ـ المؤلف:

أ ـ اسمه ونسبه:

هو محمد بن أبي بكر بن داود بن عبد الرحمن بن عبد الخالق بن عبد الرحمن، ولقبه محب الدين بن تقي الدين أبو الفضل العلواني الحموي الدمشقي الحنفي، ولد سنة

٩٤٩ هـ/ ١٥٤٢ م، وتوفي سنة ١٠١٦ هـ/ ١٦٠٨ م. وهو جد المؤرخ «محمد أمين بن فضل الله المحبي» (ت ١١١١ هـ) صاحب كتاب التراجم الشهير «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»[١].

ب ـ عصره:

ترعرع محب الدين في الفترة التي بلغت فيها الدولة العثمانية أوج عظمتها، إبان حكم السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠ ـ ١٥٦٦ م، وبلغ سن الشباب، في عهد السلطان سليم الثاني ١٥٦٦ ـ ١٥٧٤ م، ومذ ذاك بدأت معاصرته للأحداث بالفعل تأثيراً وتأثراً، فعاصر عهود كل من السلاطين، السلطان مراد الثالث ١٥٧٤ ـ ١٥٩٥ م، والسلطان محمد الثالث ١٥٩٥ ـ ١٦٠٣ م، والسلطان أحمد الأول ابن محمد الثالث ١٦٠٣ ـ ١٦١٧ م، أي في الوقت الذي أخذ فيه زمام المبادرة يفلت من أيدي العثمانيين ككل وذلك لعوامل عدة أهمها:

١ ـ تنامي القوى الأوروبية سياسياً واقتصادياً.

٢ ـ تدفق الفضة الرخيصة إلى حوض المتوسط، الأمر الذي أدى إلى تردي قيمة العملة العثمانية، مما عكس تراجعاً اقتصادياً في معظم بلدان السلطنة[٢].

٣ ـ تنامي القوى الصفوية، في عهد الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، إذ مثل عهده فترة ردّ الاعتبار للدولة الصفوية، بوجه القوى العثمانية التي كانت تسعى جاهدة للحفاظ على نقاط المواصلات الاستراتيجية والبلدان المنتجة للحرير[٣].

جـ ـ علومه ومناصبه:

تميز محب الدين كثيراً على أقرانه العلماء في ذلك الوقت، بعد أن تتلمذ على العديد من علماء عصره[٤]، حتى وصفه المحبي وصفاً لا يخلو من المبالغة ـ كونه جده لأبيه ـ

---

(١) محمد أمين بن فضل الله المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، بيروت، ل.ت، ج ٣، ص ٣٢٢.

(٢) لمزيد من التفصيل، انظر الفصل الثالث من الباب الأول.

(٣) لمزيد من التفصيل، انظر الفصل الأول من الباب الثاني.

(٤) من أساتذته وشيوخه أبيه أبي بكر بن داود، وأبي الوفا ابن ولي الله الشيخ علوان، وأبي بكر تقي الدين أحمد الشهير بابن البقا، ومحمد بن الحنبلي صاحب «در الحبب في أعيان حلب»، والشهاب أحمد الألماسي، والبدر الغزي، والنجم الغيطي وأبي النصر الطبلاوي، وعلي بن غانم المقدسي، وجمال الدين ابن القاضي زكريا...

(محمد أمين بن فضل الله المحبي: المرجع السابق، ج ٣ ص ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦). نجم الدين الغزي: لطف الثمر وقطف الثمر في تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر. تحقيق: =

بقوله: «... شامة الشام وفرد الزمان والإنسان، حدقة العلم وروح جسم الفضل، وفريدة الأدب، ودرة تاج الشعر، وكان ممن توحد في عصره بمعرفة الفنون خصوصاً التفسير والفقه والنحو والمعاني والفرائض والحساب والمنطق والحكمة والفنون الغريبة كالزايرجا والرمل...».

«وفاق من عداه في لطف النثر وعذوبة اللفظ وجودة المعنى...»[١].

وقد وضع العديد من الكتب منها:

١ ـ شرح شواهد الكشاف.

٢ ـ منظومة في فروع الفقه.

٣ ـ الدرة المضيئة في الرحلة المصرية.

٤ ـ بادي الدموع العندنية بوادي الديار الرومية[٢].

وقد ولي لفترة طويلة قضاء حمص، وحصن الأكراد، ومعرة النعمان، وكلس، واعزاز، ثم ولي قضاء دمشق سنة ٩٩٣ هـ/ ١٥٨٥ م.

بالإضافة إلى عمله في القضاء، درّس في عدة مدارس بدمشق كالقصاعية والناصرية البرانية، والشامية البرانية، والسلطانية السليمية، وحظي بشرف التتلمذ عليه، مجموعة من فضلاء علماء الشام[٣].

كما أفتى فترة من الزمن بالأمر السلطاني، علاوة على تسلمه قضاء العسكر الشامي. وفي إطار وظيفته هذه، كلفه شيخ الإسلام «محمد بن محمد بن إلياس» الشهير بجوي زاده ٩٨٩ ـ ٩٩٥ هـ/ ١٥٨١ ـ ١٥٨٧ م[٤] بمرافقة الحملة المتوجهة لقتال الصفويين بقيادة السردار «عثمان باشا» ـ قائد جيش الشرق ـ سنة ٩٩٢ هـ/ ١٥٨٤ م، وحول هذه الحملة،

= محمود الشيخ، دمشق ١٩٨٢، ج ٢، ص ١١٦.

(١) محمد أمين بن فضل الله المحبي: المصدر السابق، ج ٣ ص ٣٢٢.

(٢) نجم الدين الغزي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢١ ـ ١٢٢.
خير الدين الزركلي: الإعلام ج ٦ ص ٥٩.
عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، ج ٨ ص ١٧٨.

(٣) من أشهر تلامذته: ١ ـ تاج الدين القطان. ٢ ـ محمد الميداني. ٣ ـ محمد الجرخي. ٤ ـ محمد الأيجي. ٥ ـ عبد الرحمن العمادي. ٦ ـ نجم الدين الغزي صاحب كتاب «الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة» (محمد أمين بن فضل الله المحبي: المصدر السابق، ج ٣ ص ٣٢٧) (نجم الدين الغزي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٠).

(٤) محمد أمين بن فضل الله المحبي: المصدر السابق، ج ٣ ص ٣٢٤. إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص ٢٧٩.

أرسل صاحب الترجمة رسالته هذه، موضع البحث، للمفتي المذكور، يخبره فيها عن سير الحملة وجملة أعمالها ونتائجها.

ثانياً ـ المخطوط:

وهو عبارة عن رسالة تتألف من ست صفحات، بحجم ٢١ × ١٤ سم، وكل صفحة تحتوي على عشرين سطراً، وكل سطر يتألف من خمس عشرة كلمة، ضمن مجموع يحمل الرقم ٨٤٣٨، محفوظ في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق. والرسالة تتصدر هذا المجموع، حيث تبدأ من الورقة الأولى ب، وتستمر إلى الورقة الرابعة أ.

أما المميز لهذه الرسالة أنها مستهلة بسطرين أقصر من سطورها الأصلية، كتبا بخط مختلف، وضعهما ـ على ما يبدو ـ مصنف المكتبة للتدليل عليها.

وأما الصفحة الأخيرة فهي مذيلة باسم مؤلفها، على شكل يشبه التوقيع، وأغلب الظن أن الرسالة كتبت بخط المؤلف، إذ لا تخرج عن كونها مسودة: احتفظ بها صاحبها ضمن مجموعة أشار إليها حفيده المحبي، حيث يقول بشأن ذلك في كتابه «خلاصة الأثر»: «... وله عشرون رسالة مجموعة في دفتر...»[1]. وهذا الدفتر هو جزء من المجموع المشار إليه، الذي يحمل الرقم ٨٤٣٨، في المكتبة المذكورة.

(١) محمد أمين بن فضل الله المحبي: المصدر السابق، ص ٣٢٢.

لقدوة العلما المتبحرين مولانا المرحوم القاضي محب الدين الدمشقي
في فتح تبريز ارسلها لحضرة المفتي باسلام بول ـــ سنة

يقبل الارض من بعد وبهدي سلاما لا ينبغي لاحد من بعده ويصف محبة الصادرة
عن صميم الفؤاد ويشرح شوقه الذي لو تجسم لملا الف واد هذا وان تفضل المولى
على مخدومه احاطته برسائل ترحال العبد بعد مفارقة اوطانه وما قاساه في ألم
هذا السفر الذي ما شاهد مثله في الاسفار ولا دون ما يدانيه في الكتب الا في
الاسفار وذلك شيء عظيم يقضي منه بالعجب العجاب وامر جسيم لا يحصره وصفه
خطاب ولا كتاب لا سيما جمع كثرته الذي انتهى اليه منتهى الجموع اعدم حصر افراده
التي بلغت في الغاية في الشيوع بحيث انه كان اذا سار يسد الفضا الواسع
ويملأ الفلاة الشاسع ويضيق عند مكان النازل ويكون كالجراد المنتشر بحرف
كان التشبيه في عين الرأي وكان هذا الفقير اذا شبهه من جهة الكثرة بشيء انما
يظهر فيه وجه التشبيه ويكون له عند التأمل وجه وجيه فكان اذا شبهه بالنهر
العجاج او البحر المتلاطم الامواج يظهر وجه التشبيه في حال سير بعضه ووقوف البعض
وقد غطى البقاع والتلاع على وجه الارض فتختلف الانظار الحسية في جهة سيره
اذا سرى فالبعض يقول انه يسير امام ويخيل للبعض انه يمشي القهقرى واما اذا
اختلط الظلام وظهرت الاضواء في تلك الخيام وقابلت بنورها نجوم السما وشبه
الفقير هذه الهيئة بتلك الهيئة بتنبيه عليه ايها المشبه والمشبه به منها يتذكر
ما قاله بعض الافاضل ويتمثل في هذه الحالة بانشاد قول القائل
خيام اذا ما قابل الشهب ضوءها ... رأيت السما كالارض والارض كالسما
واما الفقير الذي كانت نثرة السوانح بل تصفه بعدوها الصوانح فكان يذكر

الصفحة الأولى من الرسالة

رسالة القاضي محب الدين الدمشقي لمفتي استانبول

يقبل الأرض من بعده، ويهدي سلاماً لا ينبغي لأحد من بعده، ويصف[1] محبته الصادرة من صميم الفؤاد، ويشرح شوقه الذي لو تجسم لملأ ألف واد هذا وإن تفضل المولى على عوائد[2] إحسانه، وسأل عن حال العبد بعد مفارقة أوطانه، وما قاساه في ألم هذا السفر، الذي ما شاهد مثله في الأسفار، ولا دوّن ما يدانيه في الكتب ولا في الأسفار، وذلك شيء عظيم يقضي منه بالعجب العجاب، وأمر لا يحصر وصفه خطاب ولا كتاب، لا سيما [حين سار مع] جمع كثرته الذي انتهى إليه منتهى الجموع، وعدم حصر أفراده، التي بلغت الغاية في الشيوع، بحيث أنه كان إذا سار يسد الفضاء الواسع، ويملأ الفلا الشاسع، ويضيق عند مكان النأي، ويكون كالجراد المنتشر، بحرف كاف التشبيه في عين الرائي، وكان هذا الفقير إذا ما شبهته من جهة الكثرة بشيء كثيراً ما يظهر فيه وجه التشبيه، ويكون له عند المقابل وجه وجيه، فكان إذا ما شبهته بالنهر العجاج أو البحر المتلاطم[3] الأمواج، يظهر وجه التشبيه في حال سير بعضه ووقوف البعض، وقد غطى البقاع وألقى القناع على وجه الأرض، فتختلف الأنظار الحسية في جهة سيره إذا سرى، فالبعض يقول أنه يسير أمام، ويخيل للبعض[4] أنه يمشي القهقرى وأما إذا اختلط الظلام وظهرت الأضواء في تلك الخيام، وقابلت بنورها نجوم السماء، وشبه الفقير هذه الهيئة بتلك الهيئة، يشتبه عليه أيهما المشبه والمشبه به منهما، فيتذكر ما قاله بعض الأفاضل، وينشد في هذه الحالة ناسخاً قول القائل:

خيام إذا ما قابل الشهب ضوءها ... رأيت السما كالأرض والأرض كالسما

وأما الغبار الذي كانت تثيره السوابح، بل تعقده بعدوها الضوابح، فكان يذكر ذلك كثيراً ما قاله بعض أفاضل الورى «عقدت سنابكها عبيراً وعنبرا» لكن لا شبهة أن هذا المعنى

(١) في الأصل: ويصف.
(٢) في الأصل: عوآيد.
(٣) في الأصل: الملاطم.
(٤) في الأصل: للبعض.

فيما نحن فيه أمكن، بل قيل[1] أنه فيما نحن فيه حقيقة، وفيما قيل فيه مجاز، وإن كان الكل مجازاً فهو أحسن، ومما شوهد من كثرة العساكر أنهم كانوا يصيحون على الطير وهو طائر فيعجز عن الطيران، ويروم أن يستقر على مكان فلا يجد تحته غير الإنسان، ولم يبق له إلى الطيران مجال، ثم يخطفه الناس في الحال. وأما ظباء الفلا والوحوش الهائمة في الملا، فكانت تجول بينها الناس فتجول مشرقاً ومغرباً، ويضيق عنها الفضاء فلا يستطيع هرباً، فيغدو واحدها وهو حيران، ويحال بينه وبين النزوان، ولا يمكنه عدو ولا حراك، فيمسك بالأيدي ويصاد من غير شباك، إلى غير ذلك من لوازم الكثرة، والوصف الذي لا نستطيع حصره. هذا ثم أننا لم نبرح في الظعن والإقامة على مر الضحى والأصائل، وسرنا مع الرايات حتى كأننا في الجيش نقاتل، [و] لم نزل جائزي بلاد ومقيمي عتاب ووهاد، تارة يكون السائر منا منجداً وتارة متهماً، وتارة يصعد جبالاً عالية، حتى يظن الهول بأن له حاجة في السماء. فوجدنا من ذلك تعباً، ولقينا في سفرنا هذا نصباً، وعندما أخذت منا السرى، ومسنا من سفرنا العناء أنشدنا قول القائل: «امطلع الشمس ينبغي أن تؤم بنا» فقيل: لا، ولكن مدينة تبريز إليها منتهى الظعن والترحال والتبريز، فعندما أتيناها ورأيناها عياناً أنشدنا:

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ... ثم القفول فقد جئنا خراسانا

ودخلناها تاسع عشري رمضان المعظم ضحى وعرس أفراس السير، واستراح القلب من تعبه وصحا. ومن هنا نذكر نتيجة السفرالمقرون إن شاء الله تعالى بالنصر والظفر، ونحكي حال القزلباش العدو الضعيف، ذي العقد الفاسد والعقل السخيف، فنقول:

إن المذكور لما تحقق أن العساكر مدركوه، وأن وصولهم إلى الأمر المحقق الواقع، وصدق عليه قول القائل:

فإنك كالليل الذي هو مدركي ... وإن خلت المنتأى عنك واسع

ضاق به العطن وأحاطت به المحن، فشرع بتحصين تبريز بأشياء يظن أنه يحصل بها الدفاع، ويزعم أن أخذها من يده بعد هذا التحصين مما لا يستطاع. على أن تلك الأشياء ليست بحاجز حصين، ولا يتحصن بها من كان ذا رأي سديد وعقل رصين وذلك أن مدينة تبريز على عظمها وكونها في القدر قريباً من مصر، إلا أنها ليست بمسورة، وليس فيها قلعة معمرة، بل هي محاطة بالبساتين، إحاطة بساتين دمشق بها. أي مع قطع النظر عن لطف الرونق وحسن المنظر، فإن يكون المشبه ليس كالمشبه به، وكل وجه من المعلوم المقرر حاصل الأثر. أنه عمد إلى حيطان البساتين وهي من لبن المغاربة، وعمل بين كل حائطين، حائطاً فيه طاقات لا يرى بها العسكر حال المحاصرة والمحاربة، وأبقى في تبريز حاكمها

(١) في الأصل: قل.

من قبله المسمى بإمام قولي خان، وجمع إلى أهاليها تلك الأطراف، وأمرهم بمحاربة العسكر، ومساعدته بحسب الإمكان، وخرج هو وعسكره إلى خارج المدينة وزعم أنها بهذه الأوهام والخيالات قد صارت حصينة، وكان في عزمه بل في زعمه، أنه إذا جاءت[1] عساكر الإسلام المنصورة، وقصدوا لأن يحاصروا المدينة المذكورة، يروهم ويصدهم عنها من يرمي بها النشاب والبنادق، وان تخصم هذه الفراديس بتلك البيادق، وأنه هو يحتاط بالعسكر من خارج المدينة، ويحاربهم في الخارج بعسكر أقل[2]، ويزعم أن المتصف[3] بمضمون قوله تعالى ﴿ليخرجن الأعز منها الأذل﴾[4] ـ معاذ الله ـ بل قال [إن] عسكر الإسلام عند قربه إلى البلد ووصوله بموجب ما قلت، ولكن ﴿لله العزة ولرسوله﴾[5] ثم أن الوزير تقدم إليها بالعساكر المنصورة، وهي في غاية القوة والمنعة، وتقدم أمامه يسير «جغل زاده» يمشي بعساكره شيئاً فشيئاً كما قيل «منصرف في الليل من دعوة قد أسرجت قدامه شمعة»، حتى أتاها وأقام على أرياضها، وقاربها واستقى من مياهها (وعدلها)[6] وقصد أخذها، وراح يحاولها، وقال: أرسوا نزاولها، استعان بالله تعالى، ووجهوا إليها مرامي كادت أن تكون من حديد جمالاً، وقابل الثغر التي تحصنوا بها بثغور مدافع كأنما تبتسم[7] ولكن عن شرر كالقصير وحاصرها بتلك من قبل الظهر إلى بعد العصر، ورماها بها، فكانت كالصواعق المحرقة، وأرسل عليها شواظاً من نار ونحاس، أحرق بها أهل البدع والزندقة، فلما عاينوا ذلك الحريق وشدة وقوده، قالوا لا طاقة لنا اليوم بهذا الوزير وجنوده، فإن هؤلاء كما قيل:

قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم ... أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا
سجية تلك منهم غير محدثة إن ... الخلائق[8] فاعلم شرها البدع

فعندما شاهد حاكم تبريز تلك الحالة، وعلم أن المملكة مأخوذة لا محالة، لم يرى بداً في أن ينهزم من البلدة وينسحب، وأوجس في نفسه خيفة وخرج منها خائفاً يترقب، وطلع عنها متنكراً، وهرب منها مبكراً. فكان حاله كما قيل:

إذا أنكرتني بلدة أو أنكرتها ... خرجت مع البازي على سواد

(١) في الأصل: جآت.
(٢) في الأصل: الأقل.
(٣) في الأصل: المتصف.
(٤) سورة المنافقون، الآية: ٨.
(٥) سورة المنافقون، الآية: ٨.
(٦) هكذا في الأصل.
(٧) في الأصل: تبسم.
(٨) في الأصل: الخلآيق

ولكن سواد الذلة ولباس الخزي والمذلة، فلما ذهب على هذه الحالة إلى الشاه، مات من قهره، وجعل الله كيده في نحره ﴿وكفى الله المؤمنين القتال﴾[1] وملكت البلاد بعناية الله على أحسن الأحوال، ثم لما أخذل الله تعالى ذلك العدو، وانفشل وهرب بعسكره ناحية اعتزل، منجرين بما لقيهم وقد غشيهم من الغم ما غشيهم، وصاروا أضعف الناس قبيلاً، وطالما تمنوا المحاربة فلم يجدوا إليها سبيلاً، وكلما رام ذلك العدو الضعيف أن يوقد ناراً للحرب أطفأها الله وأخمد منها الضرام، ومتى قصد المقابلة والمقاتلة، يقال تنكب لا يقطرك الرغام، فعند ذلك قال له قومه: أخرج شيئاً نجد لك أتباعه، ومرنا بأمر تجد امتثاله بحسب الاستطاعة، فقال لهم: اتبعوني ولكن في الهرب، وجدُّوا في الهزيمة[2] من قبل أن يمسنا العطب، فلسنا فرسان هذا الميدان، ولا يقيم على ضيم يراد به إلا الإذلال. ثم أن حضرة الوزير لم يقنع منهم بالهرب، بل كان كلما ترحل عنه لج في الطلب، وكلما بلغه شرذمة[3] أولئك في جهة، أرسل عيناً تشرف عليها، وجروا إما[4] ماسك بعنان فرسه، كلما سمع هيعة طار إليها يجول تلك الأطراف مشارقاً ومغارباً، من تائه مثل النجوم ثواقباً، وتدبير معتصم بالله مرتقباً، لله منتصر في الله منتقم. ثم أن قبل وصوله إلى تبريز، كان يترقب من أهاليها لا سيما الأكابر والأفاضل، أن يستقبلوه إلى خارج المدينة بمراحل، ويقابلوه بكمال الطاعة والانقياد، ويظهروا له كمال المحبة والاعتقاد، وأنهم ينسرون بمقدمه، وينشرون بحلول قدمه، ويبايعونه على أنهم رعايا، وأنهم قدموا أنفسهم له هدايا، فيراعي كلاً منهم على حسب حاله، ويبلغه من الأمن والأمان ما في آماله، إلا أن الشاه كان قد هددهم غاية التهديد، وأوعدهم على إقامتهم في المدينة بأنواع الوعيد، فلما دخلها لم ينظر منها غير فقراء الرعايا والشيوخ الكبار الذين فيهم في عهد عاد بقايا، وأكثرهم فقراء أثافية، وأن أكابر المدينة فلم يبق منهم أحد بالكلية، كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس [و] لم يسمَع بمكة ساعي، وكان لسان أهلها يقول: بل نحن كنا أهلها فأبادنا صروف الليالي والحدود البواتر، ثم أن أهل المدينة لما ذهبوا أخذوا من أموالهم وأرزاقهم ما رخص حمله وغلت قيمته، وأبقوا ما عدا ذلك مما يثقل حمله وتكثر موانعه، فحصل للوزير من هربهم غاية الغضب، وانحرف مزاجه بهذا السبب، وكان فعلهم هذا إلى نهب أرزاقهم وسيلة وذريعة، فلما دخل العسكر لا سيما الينكجرية أغمضت عنهم العين، فنهبوا ذلك جميعه، واسترقوا أولادهم وعيالهم، وأخذوا أرزاقهم وأموالهم، بحيث لم يتركوا من ذلك

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٢٥.
(٢) في الأصل: هزيمة.
(٣) في الأصل: شردمة.
(٤) في الأصل: مما.

شيئاً، وتتبعوا البيوت[1] باباً [باباً] وفصلاً فصلاً، حتى أخذوا الأخشاب [و] جعلوها أحطاباً، ولم يبقوا من المساكن طاقات ولا أبواباً، وكثيراً ما شاهدنا أماكن ذات أبواب محكمة الصناعة، وآلات حازت من اللطف أنواعه، من عمل الصناع العوالي والأساتيد[2] التي ليست لأساتذة[3] بلادنا مجال، قد كسرت أبوابها، فعادت منها غير الثلاث الأثافي، والديار البلاقع، ولم يبق في أهلها الأمن، كأن طفلاً أو صارخة تصرخ صراخ الثكلى. وكان بقي لهم من أرزاقهم بعض باق فنهب العسكر ذلك الباقي، ولم يتركوا لهم شيئاً يأكلونه، فكادت أرواحهم ترقى إلى التراقي، وصار حالهم أسوأ الأحوال، ناهيك بالجرح على الجرح بعد الاندمال. وقد نقل أنه قتل في جملة أولئك جمع من الأشراف والأفاضل، وجماعة من العلماء الأكامل. وكان ذلك فعلاً صادراً عن غير رأي صائب، وأمراً يمجه الطبع، وبحكم العقل أنه أمر محذور العواقب، وكان الكف عن ذلك الفعل أولى وأحرى، وإن صدر عن بعض مجهول جُرِم، ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾[4] ثم اتفق بمقتضى الحكمة الإلهية والأوامر الربانية أن الوزير مرض عقب ذلك الفعل من غير تأخير، واستمر أربعة أيام والتحق بالعليم الخبير، وخرج من تبريز وهو يعالج سكرات الموت، وانتقل بالوفاة بعد خروجه منها بيوم من غير فوت. ومن ناقل بعين الفكرة بين دخوله إلى تبريز بتلك الأبهة العجيبة، والحالة الهائلة الغريبة، وبين خروجه منها وهو على الآلة الحدباء محمول، ونظر حق النظر في هذا الخروج والدخول، ونظر في ذلك بعين الاعتبار، تحقق أن الدنيا فانية، وأن الملك للواحد القهار، وأن من كشف له من حقيقة الأمور، فظهرت له كاملة الإشراق، علم أن هذه الصورة والأشكال فانية، تتم[5] سريعاً وتفنى جميعاً، والمحرك باق[6]. ونسأل الله أن يجعل الآخرة إلى خير، وأن يدفع عن المسلمين كل ضرر، وينصر عساكر الإسلام، وكما أحسن الابتداء، يعضده بحسن الختام.

من العبد الداعي

محب الدين الدمشقي

---

(١) في الأصل: بيوت.
(٢) في الأصل: أسانيد.
(٣) في الأصل: الأساندة.
(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٦٤.
(٥) في الأصل: تم.
(٦) في الأصل: باقي.

استنتاجات حول رسالة محب الدين الدمشقي لمفتي استانبول

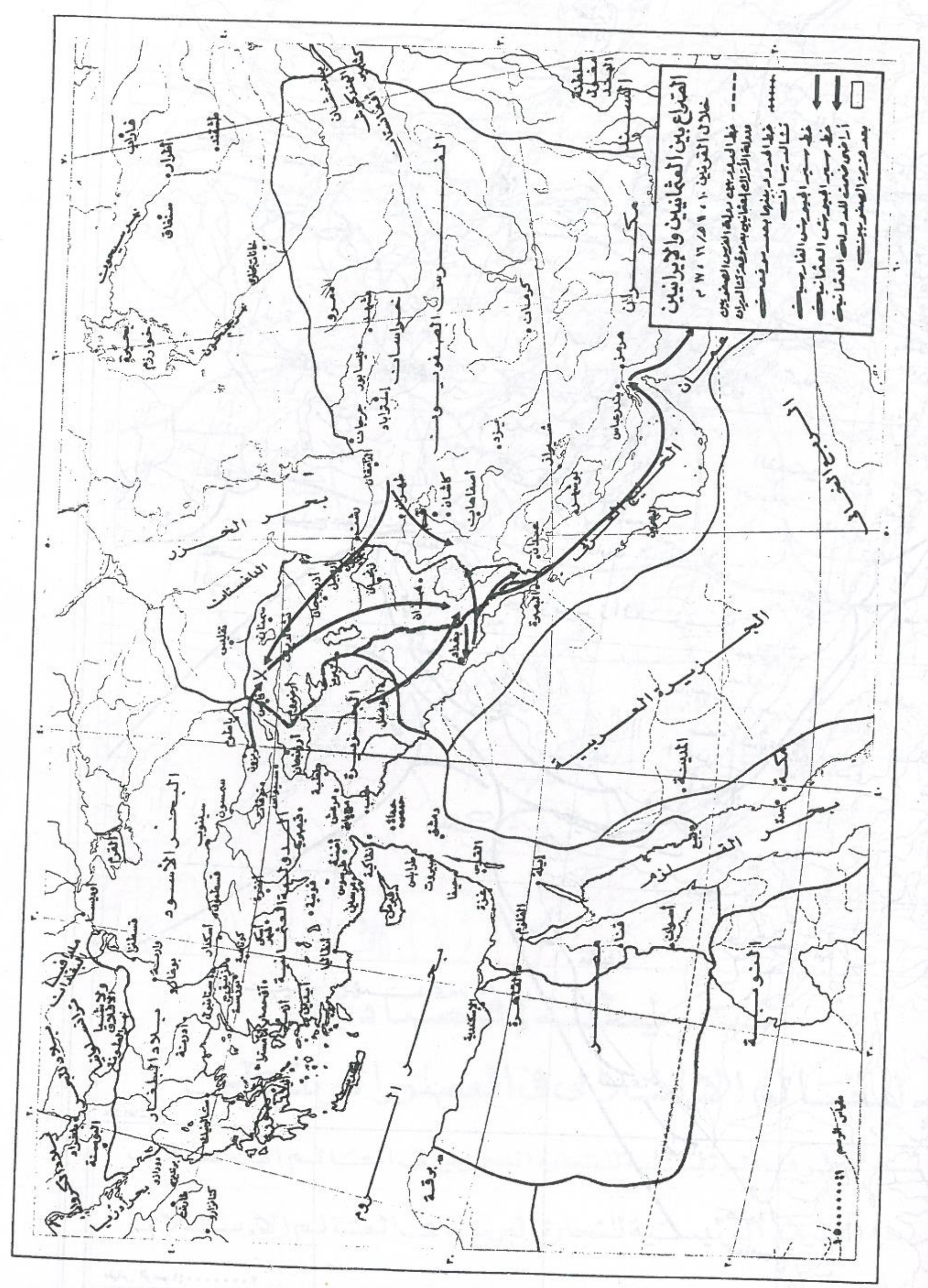
أولاً: إن الأمر الذي دعا شيخ الإسلام محمد بن محمد الملقب بجوي زادة أن يسند لمحب الدين الدمشقي مهمة مرافقة الحملة المتوجهة إلى الشرق بقيادة السردار «عثمان باشا» لم يكن له سوى مبرر واحد، هو وجود فرقة من الجنود العرب توجب وقوف قاض عربي للفصل في قضاياها، لتعذر قيام القضاة الأتراك بهذه المهمة على خير قيام.

ثانياً: دلل محب الدين من خلال رسالته، وبطريقة مباشرة، أن عثمان باشا كان يستهدف بالدرجة الأولى ما تشتمل عليه تبريز ـ عاصمة الحرير الإيراني ـ من موارد اقتصادية، يديرها أغنياء وأكابر المدينة، وأن الشاه عباس الأول ١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م، الذي كان يحكم آنذاك، قد تنبه إلى هذه القضية، فأجبر أصحاب هذه الموارد بمغادرة المدينة مع ما يملكونه، كي لا تقع بيد العثمانيين على شكل غنائم، هادفاً من وراء ذلك حرمان الدولة العثمانية منها.

ثالثاً: أشار صاحب الرسالة إلى عسف الجنود العثمانيين سيما الإنكشارية منهم، وسوء معاملتهم لسكان تبريز العزل، بعد أن غضّ قائدهم الطرف عنهم وهذا مما لا يرضاه القاضي محب الدين من وجهة النظر الشرعية، التي تحظر الإساءة للأهالي أو نهب أموالهم.

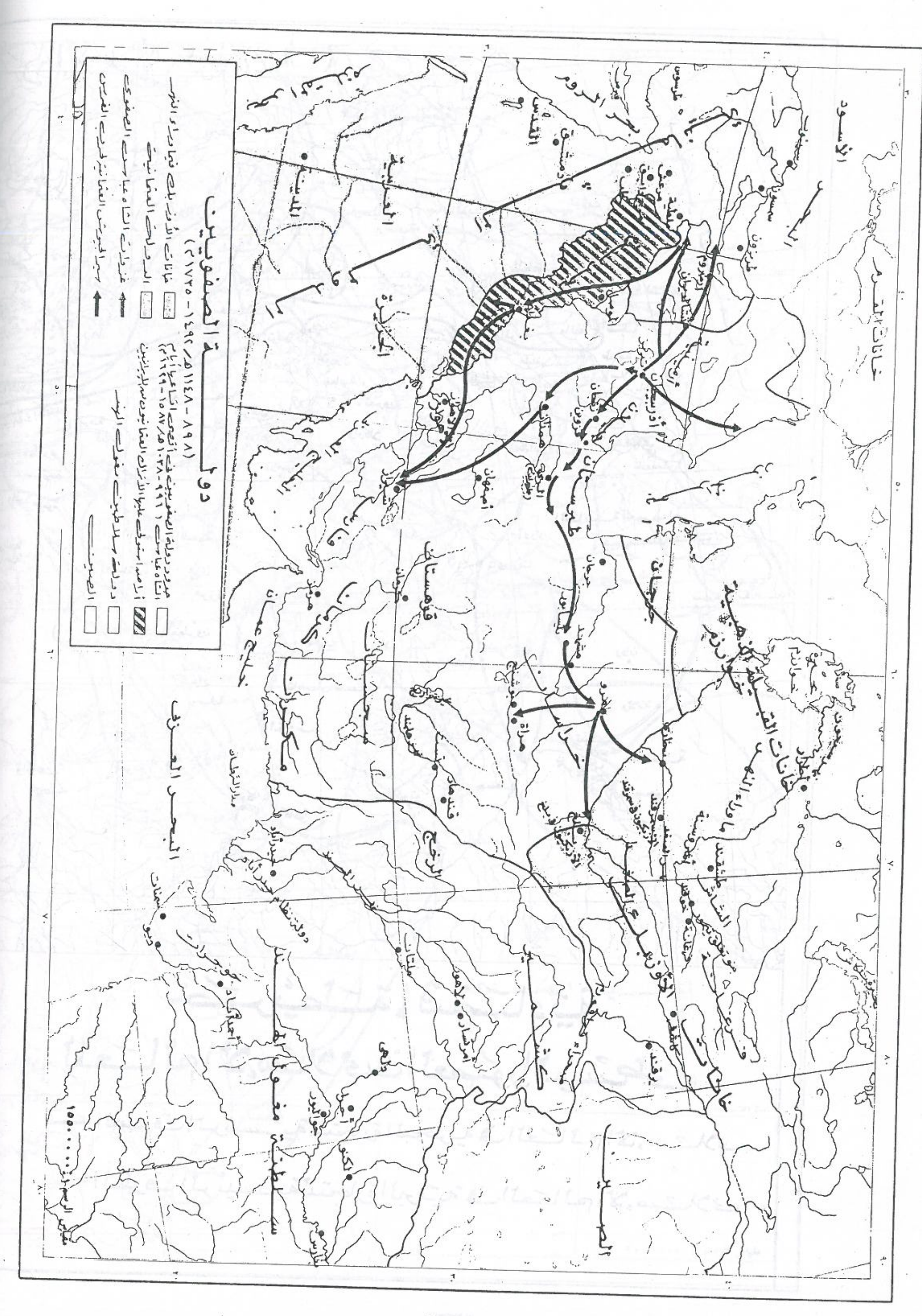
وفي الختام يمكن القول أن هذه الوثيقة، التي أرّخت لتلك الفترة بشكل غير مباشر، قد حوت معلومات متنوعة، على مساس مباشر بالبحث، جعلها على جانب من الأهمية، كما أُشير إلى ذلك في بداية دراستها.

الملحق الثاني



نقلاً عن حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام


خريطة إقتصادية
للعالم الإسلامى فى العصور الوسطى
الطرق الرئيسية للتجارة البحرية فى العالم الإسلامى
الطرق الرئيسية للتجارة البرية فى العالم الإسلامى
المحيط الهندى
بحر العرب
خليج عمان
خليج عدن
الجزيرة العربية
المتوسط
إيران

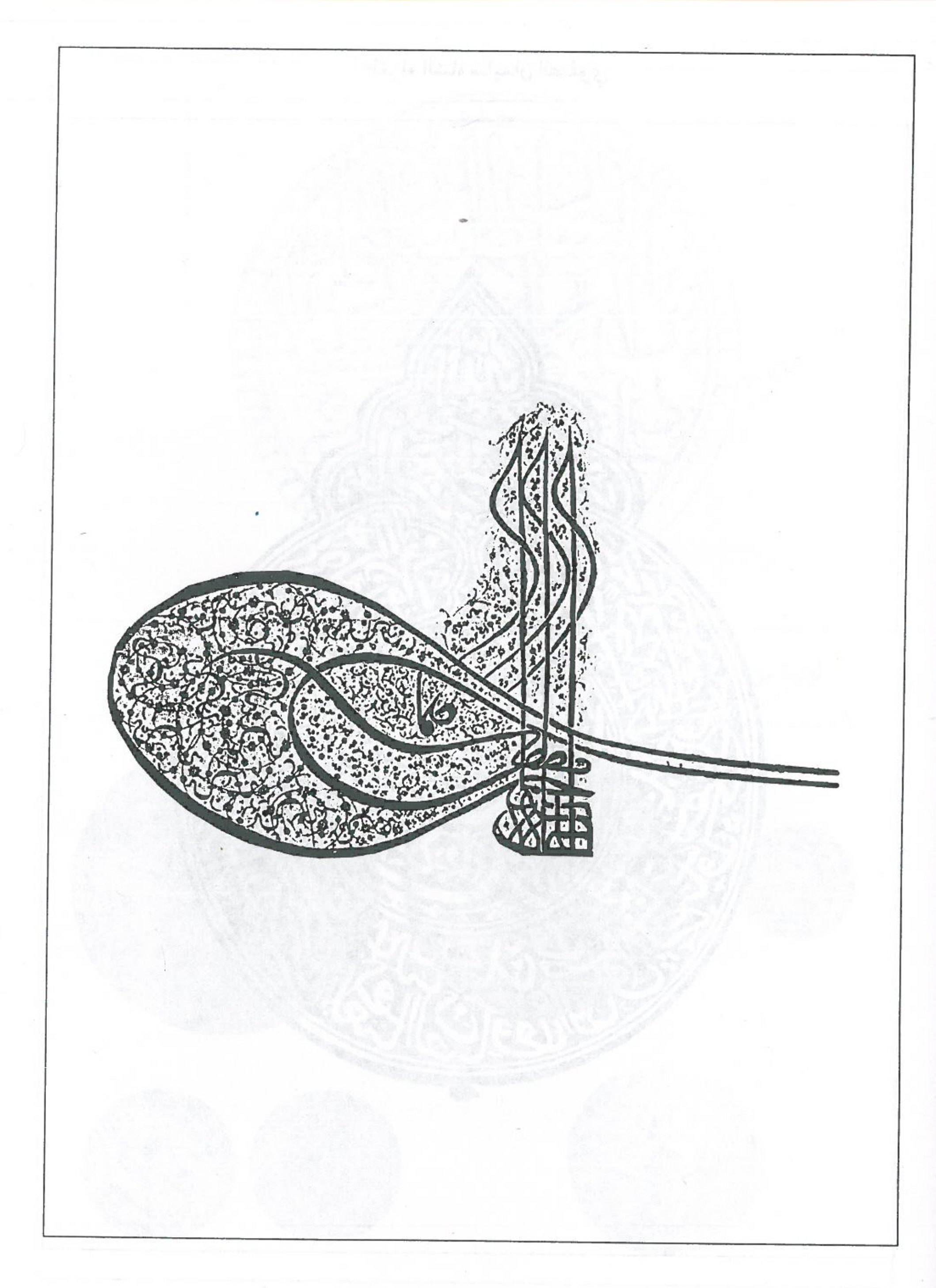




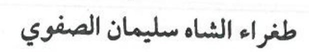
جنود عثمانيون



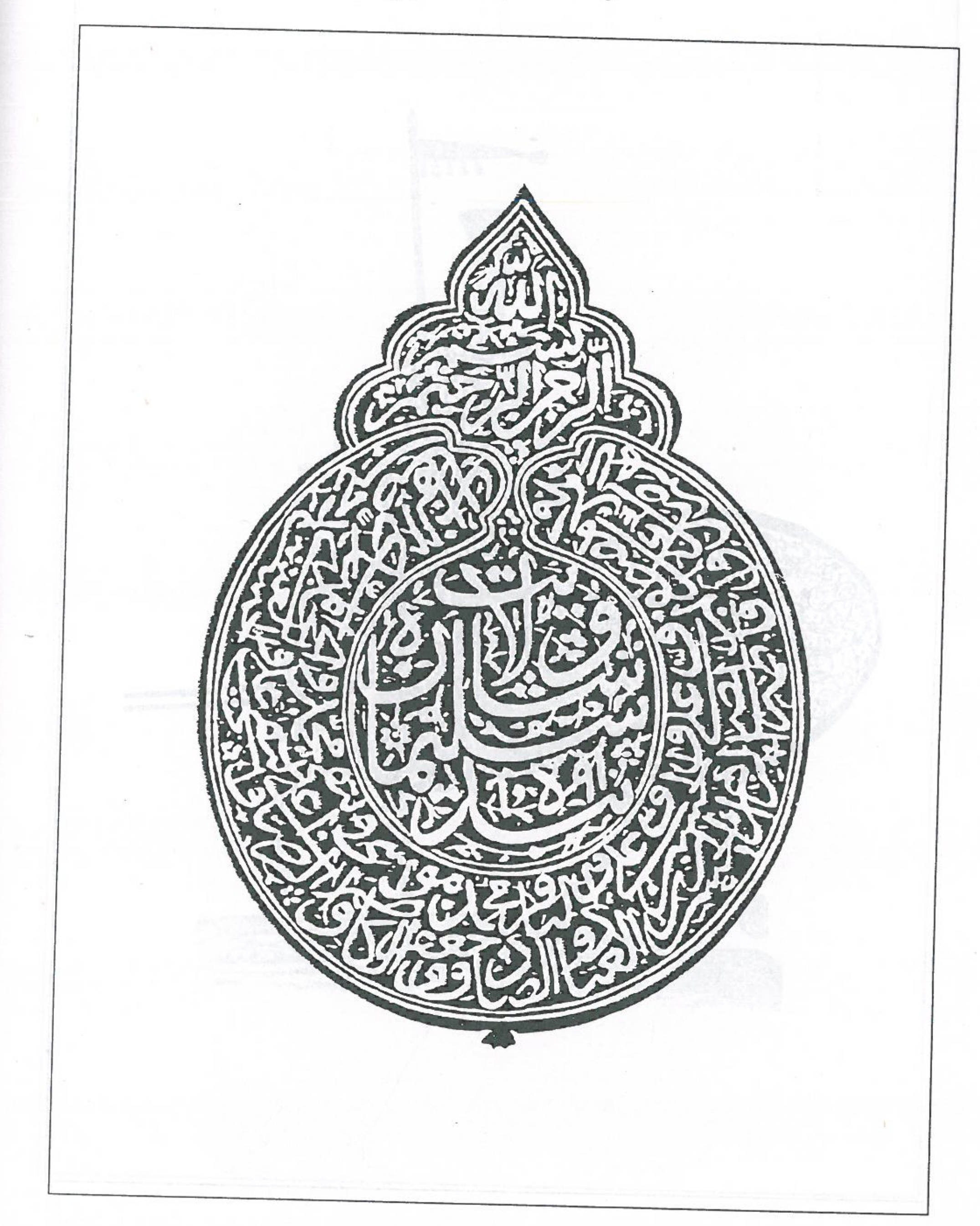
جندي صفوي



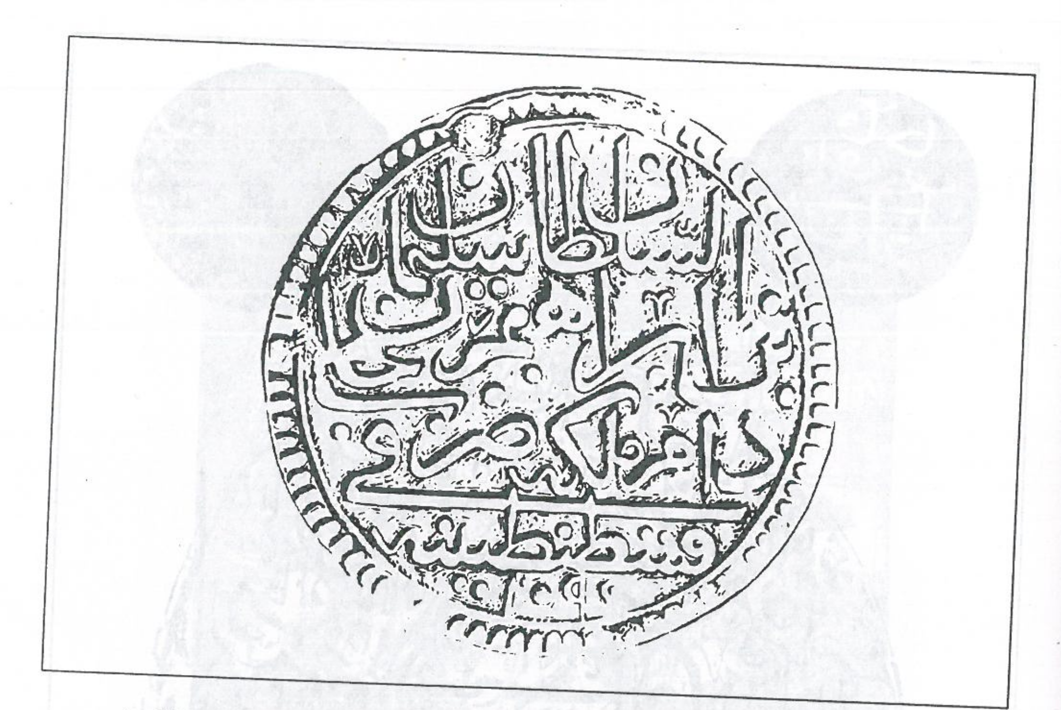
طغراء باسم السلطان سليمان القانوني إبان سلطنته



طغراء الشاه سليمان الصفوي



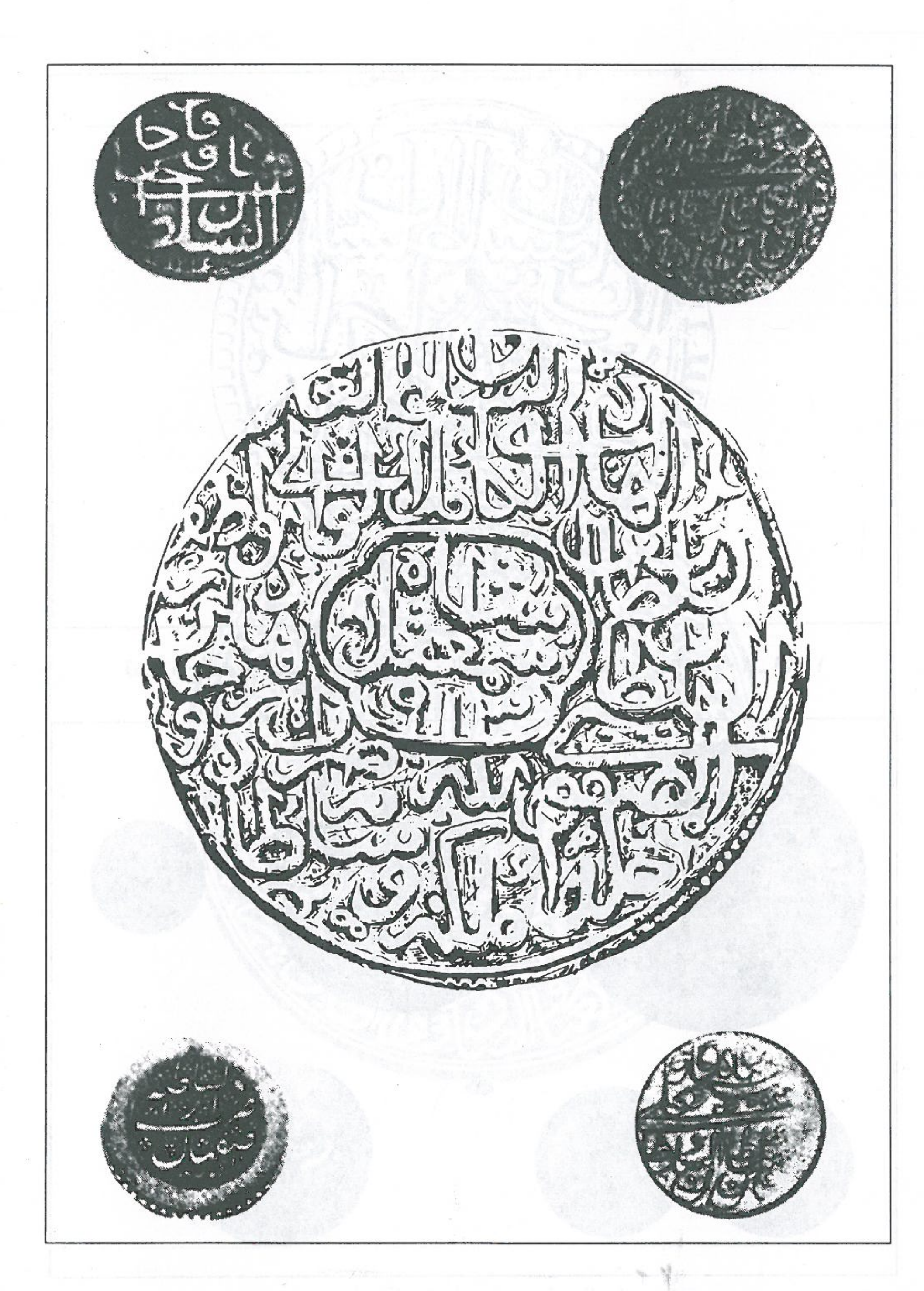
نقلاً عن باستاني باريزي: سياست واقتصاد عصر صفوي



قطعة من النقود العثمانية المصنوعة من الفضة في عهد سليمان الثاني ١٠٢٢ ـ ١٠٩٩



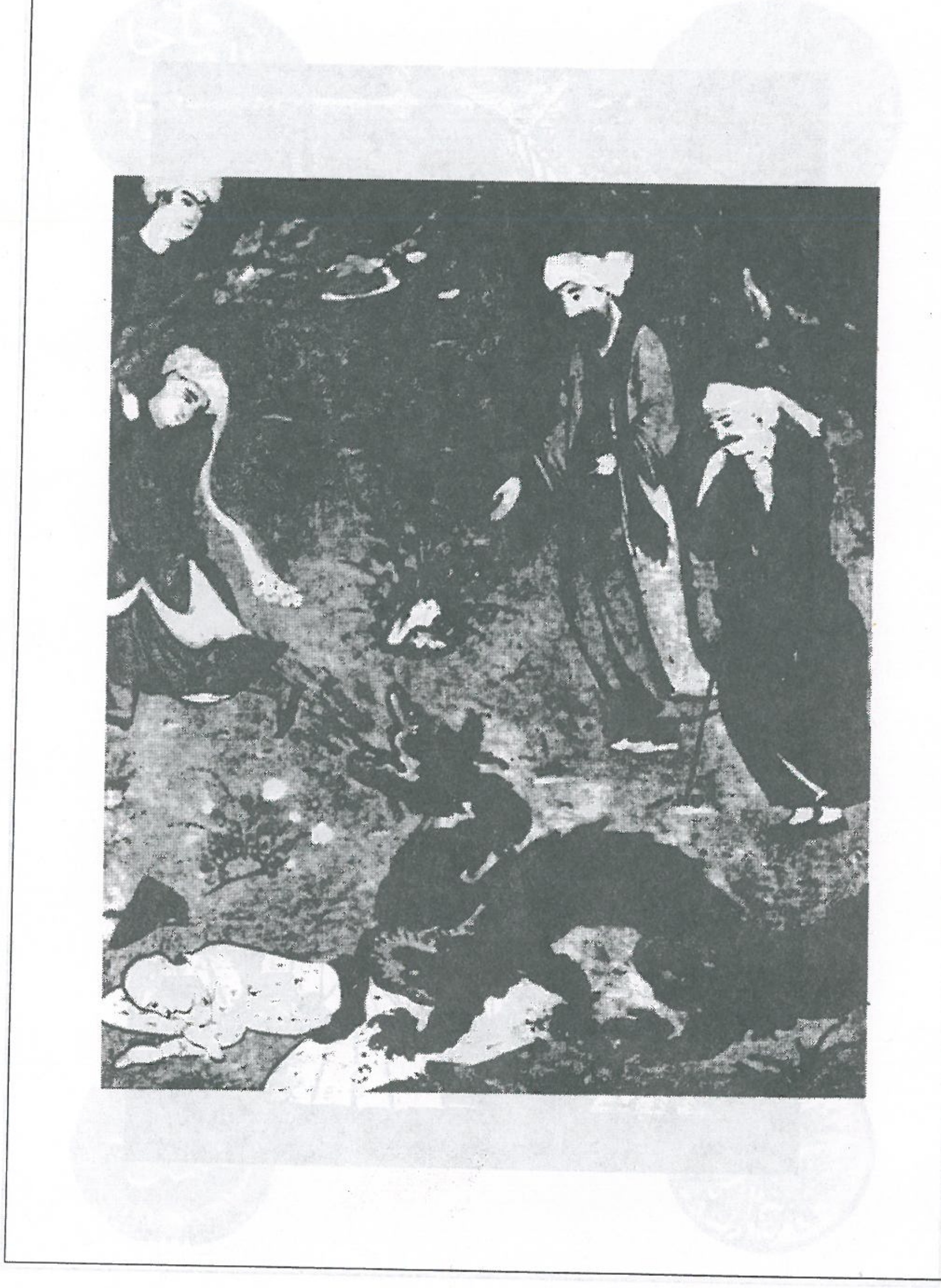
نماذج من النقود العثمانية



نماذج من النقود الصفوية



منمنمة عثمانية



منمنمة صفوية

الملحق الثالث

أسماء السلاطين العثمانيين
والشاهات الصفويين
وسنوات حكمهم

قائمة بأسماء السلاطين العثمانيين

١ _	عثمان الأول	٦٩٩ _ ٧٢٦ هـ	١٢٩٩ _ ١٣٢٦ م
٢ _	أورخان	٧٢٦ _ ٧٦١ هـ	١٣٢٦ _ ١٣٥٩ م
٣ _	مراد الأول	٧٦١ _ ٧٩٢ هـ	١٣٥٩ _ ١٣٨٩ م
٤ _	بايزيد الأول	٧٩٢ _ ٨٠٥ هـ	١٣٨٩ _ ١٤٠٢ م
٥ _	محمد الأول	٨٠٦ _ ٨٢٤ هـ	١٤٠٣ _ ١٤٢١ م
٦ _	مراد الثاني	٨٢٤ _ ٨٥٥ هـ	١٤٢١ _ ١٤٥١ م
٧ _	محمد الثاني	٨٥٥ _ ٨٨٦ هـ	١٤٥١ _ ١٤٨١ م
٨ _	بايزيد الثاني	٨٨٦ _ ٩١٨ هـ	١٤٨١ _ ١٥١٢ م
٩ _	سليم الأول	٩١٨ _ ٩٢٦ هـ	١٥١٢ _ ١٥٢٠ م
١٠ _	سليمان الأول	٩٢٦ _ ٩٧٤ هـ	١٥٢٠ _ ١٥٦٦ م
١١ _	سليم الثاني	٩٧٤ _ ٩٨٢ هـ	١٥٦٦ _ ١٥٧٤ م
١٢ _	مراد الثالث	٩٨٢ _ ١٠٠٣ هـ	١٥٧٤ _ ١٥٩٥ م
١٣ _	محمد الثالث	١٠٠٣ _ ١٠١٢ هـ	١٥٩٥ _ ١٦٠٣ م
١٤ _	أحمد الأول	١٠١٢ _ ١٠٢٦ هـ	١٦٠٣ _ ١٦١٧ م
١٥ _	مصطفى الأول	١٠٢٦ _ ١٠٢٧ هـ	١٦١٧ _ ١٦١٨ م
١٦ _	عثمان الثاني	١٠٢٧ _ ١٠٣١ هـ	١٦١٨ _ ١٦٢٢ م
١٧ _	مصطفى الأول	١٠٣١ _ ١٠٣٢ هـ	١٦٢٢ _ ١٦٢٣ م
١٨ _	مراد الرابع	١٠٣٢ _ ١٠٤٩ هـ	١٦٢٣ _ ١٦٤٠ م

١٩ ـ	إبراهيم	١٠٤٩ ـ ١٠٥٨ هـ	١٦٤٠ ـ ١٦٤٨ م
٢٠ ـ	محمد الرابع	١٠٥٨ ـ ١٠٩٩ هـ	١٦٤٨ ـ ١٦٨٧ م
٢١ ـ	سليمان الثاني	١٠٩٩ ـ ١١٠٢ هـ	١٦٨٧ ـ ١٦٩١ م
٢٢ ـ	أحمد الثاني	١١٠٢ ـ ١١٠٦ هـ	١٦٩١ ـ ١٦٩٥ م
٢٣ ـ	مصطفى الثاني	١١٠٦ ـ ١١١٥ هـ	١٦٩٥ ـ ١٧٠٣ م
٢٤ ـ	أحمد الثالث	١١١٥ ـ ١١٤٣ هـ	١٧٠٣ ـ ١٧٣٠ م
٢٥ ـ	محمود الأول	١١٤٣ ـ ١١٦٨ هـ	١٧٣٠ ـ ١٧٥٤ م
٢٦ ـ	عثمان الثالث	١١٦٨ ـ ١١٧١ هـ	١٧٥٤ ـ ١٧٥٧ م
٢٧ ـ	مصطفى الثالث	١١٧١ ـ ١١٨٧ هـ	١٧٥٧ ـ ١٧٧٤ م
٢٨ ـ	عبدالحميد الأول	١١٨٧ ـ ١٢٠٢ هـ	١٧٧٤ ـ ١٧٨٩ م
٢٩ ـ	سليم الثالث	١٢٠٢ ـ ١٢٢٢ هـ	١٧٨٩ ـ ١٨٠٧ م
٣٠ ـ	مصطفى الرابع	١٢٢٢ ـ ١٢٢٣ هـ	١٨٠٧ ـ ١٨٠٨ م
٣١ ـ	محمود الثاني	١٢٢٣ ـ ١٢٥٥ هـ	١٨٠٨ ـ ١٨٣٩ م
٣٢ ـ	عبد المجيد	١٢٥٥ ـ ١٢٧٧ هـ	١٨٣٩ ـ ١٨٦١ م
٣٣ ـ	عبد العزيز	١٢٧٧ ـ ١٢٩٣ هـ	١٨٦١ ـ ١٨٧٦ م
٣٤ ـ	عبد الحميد الثاني	١٢٩٣ ـ ١٣٢٧ هـ	١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ م
٣٥ ـ	محمد رشاد الخامس	١٣٢٧ ـ ١٣٣٦ هـ	١٩٠٩ ـ ١٩١٨ م
٣٦ ـ	محمد وحيدالدين	١٣٣٦ ـ ١٣٤١ هـ	١٩١٨ ـ ١٩٢٢ م

قائمة بأسماء الشاهات الصفويين

١ ـ	إسماعيل الأول	٩٠٧ ـ ٩٣٠ هـ	١٥٠١ ـ ١٥٢٤ م
٢ ـ	طهماسب الأول	٩٣٠ ـ ٩٨٤ هـ	١٥٢٤ ـ ١٥٧٦ م
٣ ـ	إسماعيل الثاني	٩٨٤ ـ ٩٨٥ هـ	١٥٧٦ ـ ١٥٧٨ م
٤ ـ	محمد خدابنده	٩٨٥ ـ ٩٩٥ هـ	١٥٧٨ ـ ١٥٨٧ م
٥ ـ	عباس الأول	٩٩٥ ـ ١٠٣٧ هـ	١٥٨٧ ـ ١٦٢٨ م
٦ ـ	صفي الأول	١٠٣٧ ـ ١٠٥٢ هـ	١٦٢٨ ـ ١٦٤٢ م
٧ ـ	عباس الثاني	١٠٥٢ ـ ١٠٧٧ هـ	١٦٤٢ ـ ١٦٦٧ م
٨ ـ	سليمان الأول	١٠٧٧ ـ ١١٠٥ هـ	١٦٦٧ ـ ١٦٩٤ م
٩ ـ	حسين الأول	١١٠٥ ـ ١١٣٥ هـ	١٦٩٤ ـ ١٧٢٢ م
١٠ ـ	طهماسب الثاني	١١٣٥ ـ ١١٤٤ هـ	١٧٢٢ ـ ١٧٣١ م
١١ ـ	عباس الثالث	١١٤٤ ـ ١١٤٨ هـ	١٧٣١ ـ ١٧٣٦ م

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن والبلدان
- فهرس المصطلحات العربية والفارسية والتركية
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

فهرس الأعلام

- ب -

- ت -

- ج -

- ح -

فهرس الأماكن والبلدان

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

فهرس المصطلحات

فهرس المصادر و المراجع

أولاً ـ المخطوطات العربية والفارسية «غير المنشورة»:

١ ـ **اشپز باشي، نور الله «فارسي»**: مادة الحياة، كتابخانه مركزي دانشگاه تهران، شماره ٢٥٩١.

٢ ـ **ابن الشحنة، محب الدين محمد (ت ٨٩٠ هـ) «عربي»**: روض المناظر في علم الأوائل والأواخر، كتابخانه آستان قدس رضوي، مشهد، شماره ٧٦٩٥.

٣ ـ **ابن النحو الطرابلسي (ت ١١٨٦ هـ) «عربي»**: تاريخ العجم والأفغان، الجامعة الأمريكية، بيروت، رقم Mic-A-64.

٤ ـ **العمري، ياسين بن خير الله (ت ١٢٣٢ هـ) «عربي»**: غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، الجامعة الأمريكية، بيروت، رقم Mic-A-228.

٥ ـ **غلام، أحمد «فارسي»**: جنگ، كتابخانه مجلس شوراي إسلامي، تهران، شمارة، ٣٤٥٥.

٦ ـ **مجهول «فارسي»**: جنگ، كتابخانه مجلس شوراي إسلامي، تهران، شمارة ٣٣٤٩.

٧ ـ **مجهول «فارسي»**: مجموعة مكاتبات ومنشآت وفتح نامه ها، كتابخانه مجلس شوراي إسلامي، تهران، شمارة ٦٠٦.

٨ ـ **مجهول «عربي»**: نبذه في ذكر ملوك آل عثمان، مكتبة الأسد، دمشق، رقم ٧٨٥٦.

٩ ـ **مجهول «فارسي»**: نسب نامه صفويه، كتابخانه مجلس شوراي إسلامي، شمارة ١٩١٨.

١٠ ـ **محب الدين بن أبي بكر الدمشقي (ت ١٠١٦ هـ) «عربي»**: رسالة في فتح تبريز، مكتبة الأسد، دمشق، رقم ٨٤٣٤.

١١ ـ **ميرزا الإيراني، أبو الفضل «فارسي»**: تاريخ سلاطين بني عثمان، مكتبة الأسد، دمشق، رقم ١٥٩٠٥.

ثانياً ـ المصادر العربية والمعربة:

١٢ ـ **ابن أجا، شمس الدين محمد بن محمود بن خليل الحلبي**: تاريخ الأمير يشبك الدوادار الظاهري، تحقيق: عبد القادر طليمات، القاهرة، ١٩٧٣.

١٣ ـ **ابن أياس، محمد بن أحمد (ت ٩٣٠ هـ)**: بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٨٤.

١٤ ـ **ابن حنبل، أحمد (ت ٢٤١ هـ)**: مسند الإمام أحمد بن حنبل، بيروت، ل. ت.

١٥ ـ **ابن زنبل الرمال، أحمد بن علي (ت ٩٨٠ هـ)**: تاريخ السلطان سليم خان ابن

السلطان بايزيد مع قانصوه الغوري سلطان مصر وأعمالهما، القاهرة، ١٨٦١ م.

١٦ ـ **ابن طولون، شمس الدين محمد** (ت ٩٥٣ هـ): إعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الكبرى، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق، ١٩٦٤.

ـ مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة ١٩٦١،

١٧ ـ **ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد** (ت ١٠٨٩ هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت ١٩٧٩.

١٨ ـ **ابن علي، يحيى بن الحسين** (ت ١١٠٠ هـ): غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، القاهرة، ١٩٦٨.

١٩ ـ **ابن كنان، محمد بن عيسى** (ت ١١٥٣ هـ): حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق: عباس صباغ، بيروت، ١٩٩١.

٢٠ ـ **البدليسي، شرف خان** (ت ١٠٠٥ هـ): شرف نامه البدليسي، ترجمة محمد علي العوني ويحيى الخشاب، مصر، ل. ت.

٢١ ـ **البكري الصديقي، محمد بن أبي سرور** (ت ١٠٧١ هـ): المنح الرحمانية في الدولة العثمانية، وذيله: اللطائف الربانية على المنح الرحمانية، تحقيق ليلى الصباغ، دمشق، ١٩٩٥.

٢٢ ـ **جلبي، داود**: زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية، ترجمة عماد عبد السلام رؤوف، النجف، ١٩٧٤.

٢٣ ـ **الحر العاملي، محمد بن الحسن** (ت ١١٠٤ هـ): أمل الآمل في ذكر علماء جبل عامل، تحقيق: أحمد الحسيني، بغداد ١٣٨٥ هـ.

٢٤ ـ **الحميري، محمد بن عبد المنعم** (ت ٩٠٠ هـ): الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، بيروت ١٩٨٤.

٢٥ ـ **الحنبلي،** رضي الدين محمد بن إبراهيم (ت ٩٧١ هـ): در الحبب في تاريخ أعيان حلب، تحقيق محمد فاخوري ويحيى قباوة، دمشق، ١٩٧٢.

٢٦ ـ **السلاوي، يحيى**: عقد الجمان في تاريخ آل عثمان، استنبول، ١٣١٣ هـ.

٢٧ ـ **العبيدي،** إبراهيم بن عامر (ت ١٠٩١ هـ): قلائد العقيان في مفاخر آل عثمان، القاهرة ١٣٠٧ هـ.

٢٨ ـ **العرضي،** أبو الوفا (ت ١٠٧١ هـ): معادن الذهب في الأعيان المشرفة بهم حلب، تحقيق: عيسى سليمان أبو سليم، الأردن، ١٩٩٢.

٢٩ ـ **العليمي الحنبلي، مجير الدين** (ت ٩٢٨ هـ): الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، تحقيق إحسان حقي، بيروت، ل. ت.

٣٠ ـ **العمري، ياسين بن خير الله** (ت ١٢٣٢ هـ): غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، بغداد، ١٩٦٨.

٣١ ـ **القرماني، أحمد بن يوسف** (ت ١٠١٩ هـ): أخبار الدول وآثار الأول، تحقيق: أحمد حطيط وفهمي سعد، بيروت، ١٩٩٢.

٣٢ ـ **القلقشندي، أحمد بن علي** (ت ٨٢١ هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة، ١٩١٩ ـ ١٩٢٢.

٣٣ ـ **الكتبي، محمد بن شاكر**: فوات الوفيات، القاهرة ١٩٩١.

٣٤ ـ **كركوكلي،** رسول (ت ١٢٤٣ هـ): دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، بيروت، ل. ت.

٣٥ ـ **نجم الدين الغزي، محمد بن محمد** (ت ١٠٦١ هـ): الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، تحقيق: جبرائيل جبور، بيروت، ١٩٤٥.

ـ لطف السمر وقطف الثمر في تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، تحقيق: محمد الشيخ، دمشق ١٩٨٢.

٣٦ ـ **نظمي زاده،** مرتضى أفندي: گلشن خلفا، ترجمة: موسى كاظم نورس، النجف، ١٩٧١.

٣٧ ـ **النهروالي،** قطب الدين محمد بن أحمد (ت ٩٩٠ هـ): الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، أخبار مكة المشرفة، بيروت، ١٩٦٤.

ـ البرق اليماني في الفتح العثماني، تحقيق: حمد الجاسر، الرياض، ١٩٦٧.

ثالثاً ـ المصادر الفارسية والمفرّسة:

٣٨ ـ **استرآبادي، سيد حسن بن مرتضى حسيني**: از شيخ صفي تاه شاه صفي، تحقيق إحسان إشراقي، تهران، ل. ت.

٣٩ ـ **پاكباز، نقوي**: نادر شاه «كوتاه شده ازدرة نادري»، تهران، ١٣٧١ هـ ش.

٤٠ ـ **تركمان،** اسكندربيگ: عالم آراي عباسي، به كوشش: ايرج أفشار، تهران أصفهان، ١٣٥٠ هـ ش.

٤١ ـ **تهراني، محمد شفيع**: تاريخ نادر شاهي، به اهتمام: رضا شعباني، تهران، ١٣٦٩ هـ ش.

٤٢ ـ **روملو، حسن بيگ**: أحسن التواريخ، به كوشش: عبد الحسين نوائي، تهران، ١٣٧١ هـ ش.

٤٣ ـ **زاهدي، حسين بن پيرزاده**، سلسلة النسب صفوية، برلين، ١٩٤٣ م.

٤ ـ **سنندجي،** ميرزا شكر الله: تحفة ناصري در تاريخ وجغرافياي كردستان، به اهتمام: حشمت الله طبيبي تهران، ١٣٦٦ هـ ش.

٤٥ ـ **شيرازي،** أحمد ديوان بيگي: حديقة الشعراء، تهران، ل. ت.

٤٦ ـ **فريدون بگ**: منشآت السلاطين، استانبول، ١٢٧٥ هـ.

٤٧ ـ **قزويني، أبو الحسن**: فوائد الصفوية، به اهتمام: مريم مير أحمدي، تهران، ١٣٦٧ هـ ش.

٤٨ ـ **مجهول**: عالم آراي صفوي، به كوشش: يد الله شكري، تهران، ١٣٥٠ هـ ش.

٤٩ ـ **مجهول**: تاريخ قزلباشان، به اهتمام: مير هاشم محدث، تهران، ١٣٦١ هـ ش.

٥٠ ـ **محدث، محمد هاشم**: رستم التواريخ، به اهتمام: محمد مشيري، تهران، ١٣٤٨ هـ ش.

٥١ ـ **ملايري، محمد**: نادر شاه «پيراسته وكوتا هشده ازسفر نامه حزين»، تهران ١٣٧١ هـ ش.

٥٢ ـ **ميرزا سميعا، (؟)**: تذكرة الملوك، تحقيق محمد دبير سياقي، تهران، ١٣٣٤ هـ ش.

٥٣ ـ **هامر، ف. ب**: تاريخ امبراطوري عثماني، ترجمة: ميرزا زكي علي مازندراني، به اهتمام: جمشيد كيان فر، تهران، ١٣٦٧ هـ ش.

رابعاً ـ المراجع العربية والمعربة:

٥٤ ـ **ألتونجي، محمد**: المعجم الذهبي، دمشق، ١٩٩٣.

ـ معجم المعربات الفارسية في اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦.

٥٥ ـ **آل قيس، قيس**: الإيرانيون والأدب العربي، تهران، ١٩٨٦.

٥٦ ـ **ال محبوبة، جعفر**: ماضي النجف وحاضره، بغداد، ١٩٥٨.

٥٧ ـ **أحمد، عبد الرزاق أحمد**: البذل والبرطلة زمن السلاطين المماليك، القاهرة، ١٩٧٩.

٥٨ ـ **أسود، صلاح شاكر**: الحدود العراقية الإيرانية «دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين»، بغداد، ١٩٧٢.

٥٩ ـ **اشتياني، عباس إقبال**: تاريخ إيران بعد الإسلام، ترجمة: محمد علاء الدين منصور، القاهرة، ١٩٨٩.

٦٠ ـ **الأعظمي، علي**: تاريخ الدول الفارسية في العراق، بغداد، ١٩٢٧.

٦١ ـ **ايفانوف، نيقولاي**: الفتح العثماني للأقطار العربية، ترجمة يوسف عطا الله، بيروت، ١٩٨٨.

٦٢ ـ **أمين، عبد الأمير محمد**: دراسات في النشاط التجاري والسياسي الأوروبي، عمان، ١٩٨٧.

٦٣ ـ **الأنسي، محمد علي**: الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، بيروت، ١٣١٢ هـ.

٦٤ ـ **الأنصاري، سعد**: العلاقات العراقية ـ الإيرانية خلال خمسة قرون، بيروت، ١٩٨٧.

٦٥ ـ **أنيس، محمد**: الدولة العثمانية والمشرق العربي «١٥١٤ ـ ١٩١٤ م» القاهرة، ١٩٧٧.

٦٦ ـ **أولسن، روبرت**: حصار الموصل ١٧١٨ ـ ١٧٤٣ م، ترجمة: عبد الرحمن الجليلي، الرياض، ١٩٨٣.

٦٧ ـ **بابا دوبولو، ألكسندر**: جمالية الرسم الإسلامي، تونس، ١٩٧٩.

٦٨ ـ **البازي، حامد**: البصرة في الفترة المظلمة، بغداد، ١٩٦٩.

٦٩ ـ **البحراوي، محمد**: فتح العثمانيين عدن وانتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر، القاهرة، ١٩٨٩.

٧٠ ـ **برجاوي، سعيد**: الدولة العثمانية وتاريخها السياسي والعسكري، بيروت، ١٩٩٣.

٧١ ـ **بروديل، فرناند**: البحر المتوسط، ترجمة: عمر بن سالم، تونس ١٩٩٠.

ـ المتوسط والعالم المتوسطي، ترجمة: مروان أبي سمرا، بيروت، ١٩٩٣.

٧٢ ـ **بروكلمان، كارل**: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، بيروت، ١٩٦٥.

٧٣ ـ **البهنسي، صلاح أحمد**: مناظر الطرب في التصوير الإيراني في العصرين التيموري والصفوي، القاهرة، ١٩٩٠.

٧٤ ـ **بيطار، أمينة**: تاريخ العصر العباسي، دمشق، ١٩٨١.

٧٥ ـ **بيهم، محمد جميل**: العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت، ١٩٥٧.

٧٦ ـ **جب، هاملتون وهارولد بون**: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة: عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، ١٩٥٧.

٧٧ ـ **جمعة، بديع**: تاريخ الصفويين وحضارتهم، القاهرة، ١٩٧٦.

٧٨ ـ **الجميل، سيار**: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، بيروت، ١٩٨٩.

٧٩ ـ **جودة، حسنين جودة وعلي أحمد هارون**: جغرافية الدول الإسلامية، الإسكندرية، ١٩٨٤.

٨٠ ـ **حرب، محمد**: العثمانيون في التاريخ والحضارة، دمشق، ١٩٨٩.

٨١ ـ **حسن، زكي محمد**: التصوير عند الفرس، بيروت، ١٩٨١.

٨٢ ـ **حسن، حسن محمد**: الفنون الإيرانية في العصر الإسلامي، القاهرة، ١٩٤٠.

٨٣ ـ **الحصري، ساطع**: البلاد العربية والدولة العثمانية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٧.

٨٤ ـ **حلاق، حسان**: مدن وشعوب إسلامية، بيروت، ل. ت.

٨٥ ـ **الحلو، علي نعمة**: الأهواز «عربستان»، بغداد، ل. ت.

٨٦ ـ **حليم، إبراهيم بك**: تاريخ الدولة العثمانية العلية، بيروت، ١٩٨٨.

٨٧ ـ **حمدي، وليد**: الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، ١٩٩٢.

٨٨ ـ **الحيدري، محمود شكر**: الخط العربي، بغداد، ١٩٧٤.

٨٩ ـ **الخال، محمد**: تاريخ الإمارة الآفراسيابية، بغداد، ١٩٦١.

٩٠ ـ **خماش، نجدة**: دراسات في الآثار الإسلامية، دمشق، ١٩٨١.

٩١ ـ **الخوند، مسعود**: الموسوعة التاريخية الجغرافية، بيروت ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦.

٩٢ ـ **دروزة، محمد عزة**: العرب والعروبة في حقبة التغلب التركي، بيروت، ١٩٨١.

٩٣ ـ **الدوري، عبد العزيز**: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، ١٩٩٢.

٩٤ ـ **ديماند، م. س**: الفنون الإسلامية، ترجمة: أحمد محمد عيسى، القاهرة، ١٩٥٨.

٩٥ ـ **رافق، عبد الكريم**: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت، دمشق، ١٩٨٨.

ـ المشرق العربي في العهد العثماني، دمشق ١٩٨١

٩٦ ـ **رايس، دافيد تالبوت**: الفن الإسلامي، ترجمة: منير صلاحي الأصبحي، دمشق، ١٩٧٧.

٩٧ ـ **الرشيدي، سالم**: محمد الفاتح، القاهرة، ١٩٥٦.

٩٨ ـ **الزركلي، خير الدين**: الأعلام، بيروت، ١٩٨٠.

٩٩ ـ **زكار، سهيل**: في التاريخ العباسي، دمشق، ١٩٨١.

١٠٠ ـ **زيتون، عادل**: تاريخ المماليك، دمشق، ١٩٨٢.

١٠١ ـ **سامي، شمس الدين**: المعجم التركي التراثي، بيروت، ١٩٨٩.

١٠٢ ـ **السبتي، عثمان صالح**: تاريخ اريتريا، بيروت، ١٩٧٤.

١٠٣ ـ **ستانلي، لين بول**: الدول الإسلامية، ترجمة: محمد صبحي فرزات وأحمد محمد دهمان، دمشق، ١٩٧٤.

١٠٤ ـ **سرهنك، إسماعيل**: تاريخ الدولة العثمانية، بيروت، ١٩٨٨.

١٠٥ ـ **سليمان، أحمد السعيد**: تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة، القاهرة، ١٩٧٢.

ـ تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من دخيل، القاهرة، ١٩٧٩.

١٠٦ ـ **سوندرز، جون**: العالم الإسلامي عشية توسع أوربا، ترجمة: محمد ظافر الصواف، بيروت، ١٩٩٤.

١٠٧ ـ **السيد، سيد محمد**: دراسات في التاريخ العثماني، القاهرة ١٩٩٦.

١٠٨ ـ **الشامي، صلاح الدين**: دراسات في الجغرافيا السياسية، الإسكندرية، ١٩٨٢.

١٠٩ ـ **شبر، جاسم حسن**: تاريخ المشعشعيين وتراجم أعلامهم، النجف، ١٩٦٥.

١١٠ ـ **شهاب، موريس**: دور لبنان في تاريخ الحرير، بيروت ١٩٦٨.

١١١ ـ **شوكت، محمود**: التشكيلات والأزياء العسكرية العثمانية منذ بداية الجيش العثماني حتى سنة ١٨٢٥م، ترجمة: يوسف نعيسة ومحمود عامر، دمشق، ١٩٨٨.

١١٢ ـ **الشيبي، كامل مصطفى**: الطريقة الصفوية ورواسبها في العراق، بغداد، ١٩٦٧.

١١٣ ـ **صالح، زكي**: مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني، جامعة الدول العربية، ١٩٦٦.

١١٤ ـ **الصرفي، رزق الله منقريوس**: تاريخ دول الإسلام، القاهرة، ١٩٠٧.

١١٥ ـ **الضابط، شاكر صابر**: العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد، ١٩٦٦.

١١٦ ـ **الطبيب، إبراهيم**: مصباح الساري ونزهة القاري، بيروت، ١٢٧٢ هـ.

١١٧ ـ **طقوش، محمد سهيل**: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، بيروت، ١٩٩٥.

١١٨ ـ **العزاوي، عباس**: تاريخ العراق بين الاحتلالين، قم، ١٤١٠ هـ.

ـ عشائر العراق، بغداد، ١٩٤٧.

١١٩ ـ **علام، نعمت إسماعيل**: فنون الشرق الأوسط في العصور الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٤.

١٢٠ ـ **علي، علي شاكر**: تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ ـ ١٧٥٠ م، نينوى، ١٩٨٥.

١٢١ ـ **عوض، عبد العزيز**: الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ م، القاهرة، ١٩٦٦.

١٢٢ ـ **العيدروس، محمد حسن**: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، القاهرة، ١٩٩٦.

١٢٣ ـ **غرايبة، عبد الكريم**: العرب والأتراك، دمشق، ١٩٦١.

١٢٤ ـ **غلاب، محمد السيد وآخرون**: البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة، الرياض، ١٩٧٩.

١٢٥ ـ **فارج فيليب ويوسف كرباج**: المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة، ١٩٩٤.

١٢٦ ـ **فامبري، أرمينوس**: تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى وقتنا الحاضر، ترجمة: أحمد الساداتي، القاهرة، ل. ت.

١٢٧ ـ **فرغلي، أبو الحمد**: الفنون الزخرفية الإسلامية عند الصفويين بإيران، القاهرة، ١٩٩٠.

١٢٨ ـ **فريد بك المحامي، محمد**: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، بيروت، ١٩٩٣.

١٢٩ ـ **فلسفي، نصر الله**: إيران وعلاقاتها الخارجية في العصر الصفوي، ترجمة: محمد فتحي الريس، القاهرة، ١٩٨٩.

١٣٠ ـ **فهمي، نعيم زكي**: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، القاهرة، ١٩٧٣.
١٣١ ـ **قازان، نزار**: سلاطين بني عثمان بين قتل الأخوة وفتنة الانكشارية، بيروت، ١٩٩٢.
١٣٢ ـ **قفلجملي، حكمت**: التاريخ العثماني «رؤية مادية»، ترجمة: فاضل لقمان، دمشق، ١٩٨٧.
١٣٣ ـ **الكاتب، محمد طارق**: شط العرب وشط البصرة والتاريخ، البصرة، ١٩٧١.
١٣٤ ـ **كحالة، عمر رضا**: معجم المؤلفين، بيروت، ل. ت.
١٣٥ ـ **كريزر، كلوس وآخرون**: معجم العالم الإسلامي، ترجمة: ج. كتورة، بيروت، ١٩٩١.
١٣٦ ـ **كلو، أندري**: سليمان القانوني، تعريب: محمد الرزقي، تونس، ١٩٩١.
١٣٧ ـ **كوبريلي، محمد فؤاد**: قيام الدولة العثمانية، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، القاهرة، ١٩٦٧.
١٣٨ ـ **كوثراني، وجيه**: الفقيه والسلطان «دراسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية ـ القاجارية»، بيروت، ١٩٨٩.
١٣٩ ـ **كولز، بول**: العثمانيون في أوروبة، ترجمة: عبد الرحمن بن عبدالله الشيخ، القاهرة، ١٩٩٣.
١٤٠ ـ **كونل، أرنست**: الفن الإسلامي، ترجمة: أحمد موسى، القاهرة، ١٩٦١.
١٤١ ـ **كيدو، أكرم**: مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، ترجمة: هشام الأيوبي، طرابلس، ١٩٩٣.
١٤٢ ـ **لسترنج، كي**: بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بغداد، ١٩٥٤.
١٤٣ ـ **لونكريك، هيمسلي**: أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، ١٩٤٩.
١٤٤ ـ **لويس، برنارد**: استنبول، ترجمة: سيد رضوان علي، بنغازي، ل. ت.
١٤٥ ـ **مانتران، روبير وآخرون**: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة ١٩٩٣.
١٤٦ ـ **محمد، سعاد ماهر**: النسيج الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٧.
١٤٧ ـ **محمدي، محمد**: الأدب الفارسي في أهم أدواره وأشهر أعلامه، بيروت، ١٩٦٧.
١٤٨ ـ **مدرس، محمد علي**: ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب، تبريز، ١٣٤٦ هـ ش.

١٤٩ ـ **مرزوق، محمد عبدالعزيز**: الفنون الزخرفية الإسلامية في العصر العثماني، القاهرة، ١٩٧٤.
١٥٠ ـ **مصطفى، أحمد عبد الرحيم**: في أصول التاريخ العثماني، بيروت، ١٩٩٣.
١٥١ ـ **المهداوي، أشرف**: قصة البوسنة «دروس وعبر»، الرياض، ١٩٩٥.
١٥٢ ـ **المهدي، عنايات**: روائع الفن في الزخرفة الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٣.
١٥٣ ـ **مينورسكي، ف. ف**: الأكراد «ملاحظات وانطباعات» بغداد، ١٩٦٨.
١٥٤ ـ **النجار، مصطفى عبد القادر**: التاريخ السياسي لإمارة عربستان، القاهرة، ١٩٧١.
١٥٥ ـ **نوار، عبد العزيز**: تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، بيروت، ١٩٧١.
ـ تاريخ العراق الحديث، بيروت، ل. ت.
ـ تاريخ العرب الحديث والمعاصر «مصر والعراق» بيروت، ١٩٧٣.
ـ المصالح البريطانية في أنهار العراق، القاهرة، ١٩٦٨.
١٥٦ ـ **هايد، ف**: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة: محمد أحمد رضا، القاهرة، ١٩٨٥.
١٥٧ ـ **هريدي، صلاح أحمد**: الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني، الاسكندرية، ١٩٨٨.
١٥٨ ـ **الهريدي، محمد عبد اللطيف**: الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد الإسلامي على أوروبة، القاهرة، ١٩٨٧.
١٥٩ ـ **والكر، معمر**: فن الخط بين الماضي والحاضر، أنقرة، ١٩٨٧.
١٦٠ ـ **وزارة الإعلام والثقافة [في سلطنة عمان]**: عمان وتاريخها البحري، عمان، ل. ت.
١٦١ ـ **ياغي، إسماعيل أحمد**: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، ١٩٩٦.

خامساً ـ المراجع الفارسية والمفرَّسة:

١٦٢ ـ **پارسا دوست، منوچهر**: زمينة تاريخي اختلافات إيران وعراق، تهران، ١٣٦٤ هـ ش.
١٦٣ ـ **باستاني باريزي، إبراهيم**: سياست واقتصاد عصر صفوي، تهران، ١٣٦٧ هـ ش.
١٦٤ ـ **برن، رهر**: نظام إيالات در دورة صفوية، ترجمة: كيكاوس جهانداري، تهران، ٢٥٣٧، شاهنشاهي.
١٦٥ ـ **بهار، محمد تقي**: سبك شناسي، تهران، ١٣٣٩ هـ ش.
١٦٦ ـ **بياني، خانبابا**: تاريخ نظامي إيران دورة صفوية، تهران، ١٣٥٣ هـ ش.
١٦٧ ـ **ثابتيان، ذبيح الله**: أسناد ونامه هاي تاريخي دورة صفوي، تهران، ١٣٤٣ هـ ش.

١٦٨ ـ خانلري، پرويز ناتل: تاريخ زبان فارسي، تهران، ١٣٥٢ هـ ش.

١٦٩ ـ دانشگاه تهران: أسناد مربوط به روابط تاريخي إيران وجمهوري ونيز، تهران، ١٣٥٢ هـ ش.

١٧٠ ـ دهخدا، علي أكبر: لغت نامه، تهران، ١٣٣٦ هـ ش.

١٧١ ـ شاملوئي، حبيب الله: تاريخ إيران، تهران، ١٣٤٧ هـ ش.

١٧٢ ـ طاهري، أبو القاسم: تاريخ سياسي واجتماعي إيران ازمرگ تيمور تامرگ شاه عباس أول تهران، ١٣٤٩ هـ ش.

١٧٣ ـ طاهري، عبدالله ناصري: بعلبك شهر آفتاب وحلب شهر ستارگان، تهران، ١٣٦٦ هـ ش.

١٧٤ ـ عميد، حسن: فرهنگ فارسي عميد، تهران، ١٣٦٤ هـ ش.

١٧٥ ـ فضائلي، حبيب الله: أطلس خط، أصفهان، ١٣٩١ هـ.

١٧٦ ـ فلسفي، نصر الله: زندگاني شاه عباس أول، تهران، ١٣٥٨ هـ ش.

١٧٧ ـ فلور، ويلم: برافتادن صفويان بر آمدن محمود أفغان، ترجمة: أبو القاسم سري، تهران، ١٣٦٥ هـ ش.

١٧٨ ـ مجير شيباني، نظام الدين: تشكيل شاهنشاهي صفوية وأحياء وحدت ملي، تهران ١٣٤٦ هـ ش.

١٧٩ ـ منصور، فيروز: راز هاي در دل تاريخ إسماعيل شاعر نبوده وديواني هم نداشته است، تهران، ل. ت.

١٨٠ ـ مهدوي، عبد الرضا هوشنگ: تاريخ روابط خارجي إيران، تهران، ١٣٦٩ هـ ش.

١٨١ ـ مير أحمدي، مريم: تاريخ سياسي واجتماعي إيران در عصر صفوي، تهران، ١٣٧١ هـ ش.

ـ دين ودولت در عصر صفوي، تهران، ١٣٦٩ هـ ش.

١٨٢ ـ مينورسكي، ف. ف: سازمان إداري حكومت صفوي، ترجمة: مسعود رجب نيا، به اهتمام: محمد دبير سياقي، تهران ١٣٦٨ هـ ش.

١٨٣ ـ نفيسي، سعيد: تاريخ نظم ونثر در إيران ودر زبان فارسي تاپايان قرن دهم هجري، تهران، ١٣٦٣ هـ ش.

١٨٤ ـ نوائي، عبد الحسين: أسناد ومكاتبات سياسي إيران ازسال ١١٠٥ ـ ١١٣٥ هـ، تهران ١٣٦٣ هـ ش.

١٨٥ ـ نوائي، عبد الحسين وآخرون: تاريخ روابط فرهنگي إيران، تهران، ٢٥٣٩ شاهنشاهي.

١٨٦ ـ هيئت، جواد: سيري در تاريخ زبان ولهجه هاي تركي، تهران، ١٣٦٦ هـ ش.

١٨٧ ـ هينتس، والتر: تشكيل دولت ملي إيران، ترجمة: كيكاوس جهانداري، تهران، ١٣٤٦ هـ ش.

ـ شاه إسماعيل دوم صفوي: ترجمة: كيكاوس جهانداري، تهران، ١٣٧١ هـ ش.

١٨٨ ـ والسر، سيبلا شوستر: إيران از ديگاه سفر نامه أورپائيان، ترجمة: غلام رضا ورهرام، تهران، ١٣٦٤ هـ ش.

١٨٩ ـ ورهرام، غلام رضا: نظام حكومت إيران در دوران إسلامي، تهران، ١٣٦٨ هـ ش.

سادساً ـ الرسائل والأطروحات الجامعية:

١٩٠ ـ أبو شامي، علي: التصوف والطرق الصوفية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه، الجامعة اللبنانية ـ الفرع الأول، ١٩٩٣.

١٩١ ـ درويش، علي: جبل عامل ١٥١٦ ـ ١٦٩٧ م «الحياة السياسية والثقافية» رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية ـ الفرع الأول، ١٩٨٨.

سابعاً ـ المقالات والدراسات العلمية باللغتين العربية والفارسية:

١٩٢ ـ أيوار: مادة خوي، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء التاسع.

ـ مادة الدردنيل، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء التاسع.

١٩٣ ـ بارتولد: مادة شيروان، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت. الجزء الرابع عشر.

١٩٤ ـ الجميل، سيار: دراسات في السيطرة العثمانية على الموصل وإقليم الجزيرة سنة ١٥١٦ م، وبدايات الصراع العثماني ـ الإيراني «الصفوي» في عهد السلطان سليم الأول، مجلة حولية بين النهرين، العددان ٣٠ ـ ٣١، ١٩٨٠.

ـ الورقة العربية، العلاقات العربية الإيرانية «الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٩٥ ـ ديمز: مادة الإسكندرية، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني.

١٩٦ ـ ديني: مادة ايج أوغلان، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثالث.

ـ مادة الباب العالي، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثالث.

ـ مادة باشا، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثالث.

ـ مادة تيمار، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء السادس.

١٩٧ ـ ريمون، أندريه: نمو حلب في القرن السادس عشر، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٨٠.

١٩٨ ـ **زقزوق، عبد الرزاق**: الكنز المكتشف في نكرتاي والمحفوظ في متحف حماه، مجلة الحوليات السورية، المجلد ٣٣، دمشق، ١٩٧٣.

١٩٩ ـ **زكي، عبد الرحمن**: الأسلحة النارية والمدفعية في سورية في العصور الوسطى، مجلة العاديات، العددان ٥ ـ ٦ حلب، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩.

٢٠٠ ـ **ساخلي أوغلي، خليل**: تغير طرق التجارة في القرن السابع عشر الميلادي والتنافس بين مينائي طرابلس والإسكندرونة، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، دمشق، ١٩٨٠.

ـ ميزانيات بلاد الشام في القرن السادس عشر الميلادي، بحوث المؤتمر الدولي المنعقد في الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٤.

٢٠١ ـ **سترك**: مادة آذربيجان، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الأول.

ـ مادة أردبيل، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الأول.

ـ مادة استر آباد، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني.

ـ مادة أسد آباد، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني.

٢٠٢ ـ **سنو، عبد الرؤوف**: تطور الاتجاهات الإسلامية في الدولة العثمانية من عهد التنظيمات حتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، مجلة المنهاج، العدد الرابع، بيروت، ١٩٩٦.

٢٠٣ ـ **سوهيم**: مادة آقجة، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء السادس.

٢٠٤ ـ **الصفصافي، أحمد المرعي**: الدولة العثمانية والولايات العربية، مجلة الدارة، العدد الرابع، نيسان، ١٩٨٣.

٢٠٥ ـ **كرامرز**: مادة اطرابزندة، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني.

ـ مادة ترك، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الخامس.

ـ مادة سلانيك، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني عشر.

ـ مادة سمنان، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني عشر.

ـ مادة سنيوب، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني عشر.

ـ مادة صوباشي، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الرابع عشر.

٢٠٦ ـ **كوبريلي، محمد فؤاد**: مادة ترك، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الخامس.

٢٠٧ ـ **كوثراني، وجيه**: تعقيب، العلاقات العربية ـ الإيرانية، «الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ـ موقع العلاقات العربية التركية في إطار العالم الإسلامي، العلاقات العربية التركية «حوار مستقبلي» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٢٠٨ ـ **كولوغلو، أورهان**: أهمية الموروث التاريخي العربي ـ العثماني وتأثيره في العلاقات العربية ـ التركية، «حوار مستقبلي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٢٠٩ ـ **مانشو**: مادة ديو، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء التاسع.

٢١٠ ـ **مجتبائي، فتح الله**: مادة حسن بنلي الآهي، دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، الجزء الأول، تهران، ١٩٩١.

ـ مادة آذر جلبي، دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، الجزء الأول، تهران، ١٩٩١.

٢١١ ـ **مجهول**: مادة باب المندب، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثالث.

ـ مادة السويس، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني عشر.

ـ مادة سيلان، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثالث عشر.

٢١٢ ـ **مجهول**: المنمنمات عالم من الألوان وبراعة في التركيب، مجلة الراصد، العدد ١٦، بيروت، ١٩٩٢.

٢١٣ ـ **مجير شيباني، نظام الدين**: روابط إيران وعثماني، مجلة بررسيهاي تاريخي، شمارة ٣ سال پنجم.

ـ سياست صلح ودوستي شاه إسماعيل صفوي باامبراطوري عثماني، مجلة بررسيهاي تاريخي، شمارة ٥، سال سوم.

٢١٤ ـ **مورتمان**: مادة أزمير، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني.

ـ مادة بلوخستان، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الرابع.

٢١٥ ـ **مير جعفري، حسين**: پنا هندگي شاهزاده بايزيد بإيران، مجلة بررسيهاي تاريخي، شمارة ٣ سال هشتم.

ـ زند گاني القاص ميرزا، مجلة بررسيهاي تاريخي، شمارة ٥، سال يازدهم.

ـ نامه أي ازشاه طهماسب صفوي به سلطان سليمان قانوني، مجلة بررسيهاي تاريخي، شماره ٥ سال درهم.

٢١٦ ـ **مينورسكي**: مادة تبريز، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الرابع.

ـ مادة زنجان، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء العاشر.

ـ مادة سلطانية، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني عشر.

ـ مادة سليمانية، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني عشر.

ـ مادة سنة، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثاني عشر.

ـ مادة شهرزور، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثالث عشر.

٢١٧ ـ **نصيري، رضا**: جند نامه أز أشرف أفغان، مجلة بررسيهاي تاريخي، شماره ١، سال سيزدهم.

٢١٨ ـ نوار، عبد العزيز: الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية في العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
٢١٩ ـ نيكتين: مادة رواندیز، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء العاشر.
٢٢٠ ـ هارتمان: مادة أدرنة، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الأول.
ـ مادة أرض روم، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الأول.
ـ مادة البصرة، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الثالث.
ـ مادة دمشق، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل، ت. الجزء التاسع.
٢٢١ ـ هازكو، جيني: لباس إيرانيان در قرن (١٦ ـ ١٧) ميلادي، ترجمة: منصورة نظام مافي، مجلة بررسيهاي تاريخي، شمارة ١، سال نهم.
٢٢٢ ـ هيوار، مادة بلغاريا، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء الرابع.
ـ مادة جبه جي، دائرة المعارف الإسلامية، القاهرة، ل. ت، الجزء السادس.

ثامناً ـ المراجع الأجنبية:

223 - And (M): Miniature painting the Ottoman period, Istanbul, no date.
224 - Aubin (J): Etudes Safaves, I Sah Ismail et les notabes de L'Iraq persan, JESHO, II, 1959.
225 - Braun (N): Iran under the safavide, Leiden, 1969.
226 - Brutjn (J.T.P): Iran, the Encyclopaedia of Islam, Leiden, vol IV 1978.
227 - Bousani (A): From the carliest days the Twentieth century, Translated from the Italian. by: J.B. Donne, London, 1975.
228 - Creasy (E): History of the Ottoman Turks, Beirut, 1968.
229 - Inalcik (H): Harir, the Encyclopaedia of Islam, vol III, Leiden, 1995.
230 - Fary: Iran, London, 1960.
- Persia, London, No date.
231 - Lewis (B): Daftar dar, the Encyclopaedia of Islam, vol II. Leiden, 1987.
232 - Lockhart (L): The Fall of the Safavid dynasty and the Afghan occupation of Persia, Cambridge, 1958.
233 - Lybeyer (A.H): The Government of the Ottoman Empire in the Time of the Soliman the Magnificent, Newyork, 1913.
234 - Marriot (J.A.R): The Fastern Question, Oxford, 1958.
235 - Mazzaoui (M.M): The Origins of the Safavids, Viesbaden, 1977.
236 - Parry (V.J): A History of the Ottoman Empire to 1730, Cambridge.
237 - Pitcher (D.E.): An Historical- Geography of the Ottoman Empire, Leiden, 1972.
238 - Price (Ph): A History of Turkey. London, no date.
239 - Sohrweide (H): Der Sieg der Safaviden in Persien und seine Rückwirkungen.
- Die Schiiten Anatolien im 16. Jharundert. Der Islam, No LX, 1965.
240 - Savory (R): Iran under the Safavides, Cambridge, 1987,
- Studies on the History of the Safavids, Cambridge, 1980.
241 - Stanley (L.P): Turkey, Beirut, 1966.
242 - Sykes (P): A History of Persia, London, 1963.
- Persia, Oxford, 1972.
243 - Swallow (CH): The Sickman of Europe, London, 1973.
244 - Wilber (D.N): Iran past and Present, Princeton, 1963.

فهرس الموضوعات

البـاب الثالث



دولتان مهمتان في منطقة شرق المتوسط، لعبتا، ولا تزالان، أدواراً مهمَّة في تاريخ المنطقة والعالم. ومع أن سكان الدولتين في غالبيتهم يعتنقون الإسلام ديناً، ومع أن جذورهما واحدة، فإن التنافس والحروب سادت علاقاتهما فترات طويلة منذ مطلع العصر التاريخي الحديث.

وتكمن أهمية هذا البحث، الذي هو في الأصل أطروحة دكتوراه، في أنه بحث أكاديمي يدرس المنطلقات الجغرافية، والاستراتيجية، والاقتصادية، والديموغرافية، التي تحددت من خلالها نشأة كل من الدولتين وامتداداتهما. ويبيِّن كيفية، وتاريخ طغيان أيٍّ منهما على الأخرى، ويتناول انعكاسات الحرب والسلام بينهما على مجتمعي الدولتين، مع شيء من التركيز على التفاعلات الحضاريَّة لكل منهما في الإدارة، واللغة، والفكر، والفن.

إنه كتاب مرجع مهم لكل عامل في الحقل السياسي، ولكلِّ مؤرخ، ولكلِّ مهتم بمستقبل المنطقة. فمن خلاله يمكن أخذ العبرة، والعمل لما يجب أن يكون عليه الحال بين أكبر دولتين في المنطقة. فبتعاونهما فيما بينهما، ومع الجوار، يمكن تشكيل قوة يحسب لها حساب بين القوى الدولية المعاصرة.